

ما يفوق الوقاحة

إساءة استخدام اللاسامية وتشويه التاريخ

نورمان ج. فنكلستين

تصوير
أحمد ياسين



نقله إلى العربية

أيمن ح. حداد

أحمد ف. عوض

العبيكان
Obeikan

نورمان ج. فنكلستين
ما يفوق الوقاحة
إساءة استخدام اللاسامية وتشويه التاريخ
العبيكان

ما يفوق الوقاحة

ما يفوق الوقاحة

حول إساءة استخدام اللاسامية وتشويه التاريخ

تأليف

نورمان ج. فنكلستين

نقله إلى العربية

أيمن ح. حداد

بمشاركة

أحمد ف. عوض



Original Title:

Beyond Chutzpah
On the Misuse of Anti-Semitism
and the Abuse of History

by:

Norman G. Finkelstein

ISBN: 0 - 520 - 24598 - 9.

ISBN 9 - 365 - 54 - 9960 - 978

الناشر

شركة العبيكان للأبحاث والتطوير

المملكة العربية السعودية - شارع العليا العام - جنوب برج المملكة - عمارة الموسى للمكاتب
هاتف: 2937581 / 2937574 فاكس: 2937588 ص.ب: 67622 الرياض: 11517

الطبعة العربية الأولى **1429هـ _ 2008م**

ⓒ مكتبة العبيكان، 1428هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

فنكلستين، نورمان

ما يفوق الوقاحة حول إساءة استخدام اللاسامية وتشويه التاريخ. / نورمان فنكلستين؛ أيمن حداد. -

الرياض 1428هـ

486 ص؛ 16.5 × 24 سم

ردمك: 9 - 365 - 54 - 9960 - 978

1 ـ اللاسامية 2 ـ اليهود والعنصرية

أ. حداد، أيمن (مترجم) ب. العنوان

ديوي: 323.11924 1428 / 6632

امتياز التوزيع شركة مكتبة العبيكان

المملكة العربية السعودية - العليا - تقاطع طريق الملك فهد مع شارع العروبة
هاتف: 4160018 / 4654424 فاكس: 4650129 ص.ب: 62807 الرياض: 11595







المحتويات

الموضوع	الصفحة

ملاحظة وتنويه وإهداء من المترجم

ملاحظة: كلمة (Chutzpah)، وتلفظ خوتزباه، المستخدمة في عنوان هذا الكتاب ليست كلمة إنجليزية، وإنما هي من لغة اليديش، وهي لغة مشتقة من اللغة الألمانية الوسطى، كان يتحدث بها يهود أوروبا الشرقية وذرياتهم في البلدان الأخرى، وهي تكتب بالأحرف العبرية، وتعتمد على الاستعارة من مفردات اللغات العبرية والروسية والبولندية والإنجليزية وغيرها، حقيقة لم أجد مرادفاً في اللغة العربية لكلمة خوتزباه، فهي تعني مزيجاً من الوقاحة والجرأة وقلة الحياء. مع ذلك فإن أقرب ترجمة أمكنني التوصل إليها هي كلمة "البجاحة" من العامية المصرية، أو عبارة "قوة العين" من العامية الشامية، ومن معانيهما ارتكاب الخطأ، ثم المعاندة بأن ما جرى كان صائباً على الرغم من انكشاف الخطأ، وأقرب وصف لمعنى الكلمة وجدته في الوصف الشعبي للكلمة في مدينة نيويورك؛ إذ يذهب الشرح الشعبي على النحو الآتي: "تصور أن رجلاً قام بقتل والديه، ثم طلب من القاضي في المحكمة أن يرأف به لأنه يتيم". وقد آثرت استخدام كلمة "وقاحة" في ترجمة كلمة "خوتزباه"؛ لأنها أقرب ما تكون للمعنى، ولقد استخدم مؤلف الكتاب هذه الكلمة لسببين، أولاً: لأن هذه الكلمة تصف تماماً ما قام به آلان ديرشويتس، الذي سيرد اسمه في الكتاب مرات عديدة، إذ يتظاهر بأن جميع الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان لم تحدث، ويتبجح بالسمو الأخلاقي للإسرائيليين في هذا المجال، على الرغم من السجل الهائل الذي يثبت عكس ذلك، وثانياً: لأن الكاتب ديرشويتس نشر مذكراته سابقا بعنوان "وقاحة/ خوتزباه"، وبناء عليه، فإن استخدام عنوان ما يفوق الوقاحة، هو إشارة إلى ذلك الكتاب، وما قام به مؤلفه.

- **تنويه:** حصلت على مساعدة قيمة من أشخاص عدة في أثناء عملي على ترجمة هذا الكتاب، أذكر منهم زوجي؛ فداء عديلي، على دعمها الدائم، والصديق الأستاذ فراس سليمان محمد، على عمله في تحرير الترجمة، والصديق الأستاذ أحمد فهد عوض، لقيامه بترجمة ملاحق الكتاب، شكراً جزيلاً لهم.
- **إهداء:** أهدي جهدي هذا إلى الصديقين جمال عيد وكلاريسا بنكومو؛ تعبيراً عن إعجابي الشديد بعملهما الرائع.

أيمن ح. حداد

آب/ أغسطس 2006





إهداء المؤلف

● إلى موسى أبو هشهش ورفاقه العاملين في مجال حقوق الإنسان، سواء أكانوا إسرائيليين أم فلسطينيين؛ إذ يحافظون على الحقيقة ممن يزيفونها.

●●●●

العالم مليء بأناس أشرار، ومن الضروري التصدي للشر.

آلان م. ديرشويتس، من كتاب "رسائل إلى محامٍ شاب"

تنويهات

بينما كنت منهمكاً في إعداد هذا الكتاب، أصبحت مديناً لعدد كبير من الأصدقاء الذين أسهموا بسخاء بوقتهم وجهدهم، ومن ضمنهم رودولف بالديو، وديغول عديلي، ونيمرود أمزالاك، وجوشوا بيكر، وبيلابيس بينكريدا، وسارا بيرشتيل، وروث بيتتا بيرن، وريغان بويتشك، وديانا بتو، وروان كاري، ونعوم تشومسكي، وكريس-جيرالد فيرغسون، وكارولين فيالكو، وروهيت جويل، وكميل جوديسون، ومارين هاكمان، ونادر هاشمي، وإليوت هوفمان، ونيلز هوبر، وزينب أسترابادي، وجوان كوسولوفسكي، ويلما كويت، وفيكتور لانغ، وداري لي، وروي ماش، وجيسيكا مونتيل، وغيلف ناجيل، ونينا نازيونال، ومعين رباني، ووفاء عبدالرحمن، وكولن روبنسون، وسارا روي، ومارلين شوارتز، وفيروز سيدوا، ودانييل سونغ، وشيفرا ستيرن، ورافال شوزوروسكي، ومارك تينسلي، وجاك ترمبور، وسايروس فييسر، وهـ. آرام فييسر، وماري ويلسون، وإذا وجد هذا الكتاب جمهوراً فسيكون ذلك نتيجة لمجهود جماعي من النوع الذي يبعث على أكبر قدر من الرضا.

مقدمة

خلال عملي على كتابة هذا الكتاب مررت بمحطة مميزة في حياتي، فقبل عشرين سنة، وبينما كنت أعمل على إعداد أطروحتي لنيل شهادة الدكتوراة حول نظرية الصهيونية، قرأت كتاباً كان قد صدر حديثاً حول الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني: "منذ زمان سحيق: منابع الصراع العربي - اليهودي حول فلسطين" لمؤلفته جون بيترز[1] التي زعمت أن الكتاب سيؤدي إلى ثورة في فهمنا للصراع، وظهر الكتاب وغلافه مزخرف بالمديح من مشاهير المؤلفين الأمريكيين (سوول بيلو، وإيلي ويزل، وباربرا توكمان، ولوسي داويدوتس، وآخرين)، كما نال عشرات المراجعات في وسائل الإعلام الجماهيرية التي تراوحت بين الفرح الغامر بالكتاب إلى الشعور بالهول من عظمته، فقد أعيدت طباعة الطبعة الأولى المجلدة من الكتاب سبع مرات، وأصبح من أكثر الكتب مبيعاً على مستوى البلاد، الأطروحة الرئيسة لكتاب بيترز، التي تظهر مدعومة بما يقارب ألفي هامش للمراجع، ودراسة سكانية مبهمة، هي أن فلسطين كانت فارغة فعلياً عشية الاستيطان الصهيوني، وأنه بعدما استوطن اليهود الأجزاء المهجورة من فلسطين وجعلوها تزدهر، أخذ العرب من الدول المحيطة، ومن الأجزاء الأخرى من فلسطين يهاجرون إلى المناطق اليهودية، وتظاهروا بأنهم سكان أصليون، وبهذا ظهر - حسب الادعاء - الإثبات العلمي بأن غولدا مائير كانت محقة: فلم يكن هناك شيء اسمه فلسطينيون.

ولكن تبين أن كتاب "منذ زمان سحيق" كان خدعة كبرى، إذ تلاعبت المؤلفة بالمصادر التي استندت إليها، وزيفت أرقاماً رئيسةً في الدراسة السكانية، كما كانت أجزاء كبيرة من الكتاب منحولة من البروباغاندا الصهيونية وقد كان توثيق هذه الخدعة، والتحدي الأكبر الذي تمثل بمحاولة نشر نتائج التوثيق في وسائل الإعلام، منعطفاً حاسماً في حياتي، فمنذ ذلك الوقت، أصبح جزء كبير من حياتي، بطريقة أو بأخرى، متمحوراً حول الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني[2].

بالنظر للماضي بعد عقدين من السنين أمضيتهما بالبحث والتأمل، أشعر بالذهول من مدى عدم التعقيد الذي يتسم به صراع إسرائيل – فلسطين [التوكيد في النص الأصلي] فلم يعد هناك خلاف كبير بين الباحثين حول السجل التاريخي، على الأقل بخصوص المرحلة الأساسية منذ تأسيس المستوطنات الصهيونية الأولى في أواخر القرن التاسع عشر، وحتى تأسيس إسرائيل في العام 1948 [3] ولم يكن الأمر على هذا النحو دائماً، فقد ظلت هناك لزمن طويل روايتان مختلفتان حول صراع إسرائيل – فلسطين. فمن ناحية، كان هناك التصور السائد، أو ما يمكننا وصفه بقدر كبير من الدقة، بنسخة رواية "الخروج" عن الأحداث، وهي أساساً القصة الصهيونية الرسمية البطولية التي خلدتها الرواية التاريخية ذائعة الصيت "الخروج" لمؤلفها ليون أورسي[4].

ومن ناحية أخرى، وخارج هامش الرأي الذي يحظى بالاحترام في التيار العام، كان هناك مقدار صغير من الأعمال الأكاديمية المعارضة التي تحدت المعتقدات السائدة. ولنعرض مثالاً توضيحياً، كانت الرواية الإسرائيلية السائدة تؤكد أن الفلسطينيين أصبحوا لاجئين في العام 1948 لأن بث الإذاعات العربية وجههم للفرار. ومع ذلك، وفي بداية الستينيات، قام الباحث الفلسطيني وليد خالدي، والباحث الإيرلندي إيرسكن تشيلدرز بتفحص سجلات بث الإذاعات العربية ابتداءً من العام 1948، واستنتجا أنه لم تصدر أي أوامر كهذه من الحكومات العربية[5]. ولكن كشف حقائق كهذه ليس له سوى أثر قليل، أو لا أثر له إطلاقاً، على الرأي السائد. وابتداء من أوائل الثمانينيات بدأ تيار متواصل من الأبحاث الأكاديمية، معظمها لباحثين إسرائيليين، بدحض جزء كبير من الخرافات الصهيونية المتعلقة بأصل الصراع[6].

وهكذا، يسلم جميع الباحثين الجادين حالياً بأن "البث الإذاعي العربي" كان عبارة عن تلفيقات صهيونية، وأن الفلسطينيين تعرضوا للتطهير العرقي في العام 1948، وتركز الأبحاث الأكاديمية حالياً على سؤال أكثر تحديداً متصل بالأمر، وهو ما إذا كان هذا التطهير العرقي من التبعات المقصودة للسياسات الصهيونية، أو

ناتجاً ثانوياً غير مقصود نشأ عن الحرب. وفي النهاية، وفيما يتعلق بهذا السؤال وقضايا أخرى متصلة، أثبت المعارضون للصورة السائدة أن تصورهم أقرب للحقيقة، وأزاحوا الرواية الصهيونية الرسمية للأحداث. وبعد مجادلات عنيفة، بدأ يتبلور إجماع بين الباحثين حول السجل التاريخي.

جرت عملية شبيهة من التبسيط وإزاحة التصورات القديمة، وللمصادفة في الوقت نفسه، بخصوص مسائل حقوق الإنسان. فقد ساد لغاية نهايات عقد الثمانينيات اتجاهان متعارضان من المزاعم بخصوص سجل إسرائيل في مجال حقوق الإنسان في المناطق المحتلة. فالزعم الإسرائيلي الرسمي، الذي كانت تردده وسائل إعلام التيار العام هو أن الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة يخضعون "لألطف" أنواع الاحتلال وأكثرها "تحرراً". ومع ذلك، وجه مجموعة من المعارضين، ومعظمهم من نشطاء حقوق الإنسان الإسرائيليين والفلسطينيين، مثل إسرائيل شاحاك، وفليشا لانغر، وليئا تسمئيل، ورجا شحادة، اتهامات بأن إسرائيل تقوم بصفة منتظمة بإساءة معاملة المحتجزين الفلسطينيين وتعذيبهم. وفي ذلك الوقت، لم يكن هناك سوى عدد صغير من منظمات حقوق الإنسان المستقلة، وقامت تلك المنظمات إما بتبيض صفحة إسرائيل، أو أنها حافظت على صمتها حول الانتهاكات الإسرائيلية الفظيعة لحقوق الإنسان. ومن الجدير بالذكر، أن قيام إسرائيل بتعذيب الفلسطينيين لم يعرف من قبل الجمهور العريض (وإن يكن قد تم تجاهله إلى حد بعيد) بسبب جهود منظمات حقوق الإنسان مثل منظمة العفو الدولية، بل جراء دراسة استقصائية نشرتها صحيفة "صندي تايمز" التي تصدر في لندن(7). وفي نهاية عقد الثمانينيات، كما ذكرت سابقاً، بدأت الأمور تتغير(8). لقد تبين أنه من المستحيل إخفاء أو تجاهل القمع الإسرائيلي الوحشي للانتفاضة الأولى التي اندلعت في العام 1987 التي اعتمدت إلى حد بعيد على الوسائل غير العنيفة، فقد بدأت منظمات جديدة معنية بحقوق الإنسان تنبثق في الساحة المحلية الإسرائيلية والفلسطينية وعلى المستوى الدولي، كما أخذت تشتد مقاومة المنظمات الراسخة والأكثر قدماً للضغوط الخارجية.

في أثناء قيامي بإعداد فصول الكتاب المكرسة لسجل إسرائيل في مجال حقوق الإنسان في المناطق المحتلة، قمت بمراجعة آلاف الصفحات من تقارير حقوق الإنسان التي أصدرتها منظمات عدة مستقلة استقلالاً تاماً، وتتسم بحرفية عالية بعملها، مثل منظمة العفو الدولية، ومنظمة هيومان رايتس ووتش، ومنظمة (بتسيلم) (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة)، واللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل، ومنظمة أطباء حقوق الإنسان - إسرائيل. وكل من هذه المنظمات تستخدم كادراً مستقلاً من الموظفين ومن الباحثين الميدانيين. وفيما عدا مسألة واحدة صغيرة، لم أجد أي مسألة تتعلق بالقانون أو بالوقائع محل خلاف بين هذه المنظمات. وفي حالة السجل الإسرائيلي في مجال حقوق الإنسان، يمكن للمرء أن يتحدث ليس فقط عن إجماع واسع (كما هو الحال بالنسبة للمسائل التاريخية)، بل عن إجماع **مطلق**. فعلى سبيل المثال، تتفق هذه المنظمات على أن المحتجزين الفلسطينيين ظلوا يتعرضون بصفة منهجية لإساءة المعاملة والتعذيب، ويرجح أن العدد الإجمالي لمن تعرضوا لهذه المعاملة يصل إلى عشرات الآلاف.

ولكن إذا كان قد تحقق بالفعل، بحسب ما أرى، اتفاق واسع حول السجل الحقيقي، فهناك مفارقة واضحة: ما هو سبب الخلافات المستعرة التي تحيط بصراع إسرائيل - فلسطين؟ أرى أن حل هذا التناقض الظاهر يتطلب، قبل كل شيء، التمييز بصفة جذرية بين الخلافات الحقيقية والخلافات المفتعلة. وكي نبين اختلافات حقيقية في الآراء، دعونا ننظر من جديد في مسألة اللاجئين الفلسطينيين. من الممكن للأطراف المعنية الاتفاق على الحقائق، وأن يتوصلوا إلى استنتاجات أخلاقية وقانونية وسياسية متناقضة تناقضاً صارخاً. فكما ذكرت سابقاً، هناك اتفاق بين الباحثين على أن الفلسطينيين تعرضوا للتطهير العرقي في العام 1948. وعلى الرغم من أن بيني موريس - وهو أحد أهم المؤرخين الإسرائيليين - قد أنجز أكثر من أي شخص آخر للكشف عمّا حدث بالضبط خلال تلك الحقبة، إلا أنه يستنتج أنه كان أمراً حسناً من الناحية الأخلاقية (بالضبط كما كانت "إبادة" الأمريكيين الأصليين، بحسب رأي موريس، أمراً حسناً). ويعتقد موريس كذلك أنه من الناحية القانونية، لا يحق للفلسطينيين العودة إلى بيوتهم، وكذلك إن الخطأ الأكبر الذي ارتكبته إسرائيل

من الناحية السياسية خلال العام 1948 هو أنها لم "تنفذ عملية طرد أكبر، ولم تقم بتطهير البلد بأكملها، أرض إسرائيل بأكملها، حتى نهر الأردن" من الفلسطينيي[9]. ومهما تكن هذه الآراء منفرة أخلاقياً، إلا أنه من غير الممكن أن ندعوها استنتاجات زائفة. وإذا عدنا إلى العالم المسكون بالأشخاص الطبيعيين فمن الممكن للناس الاتفاق حول الحقائق، وكذلك على مضامينها الأخلاقية والقانونية، ولكن مع ذلك أن يتوصلوا إلى استنتاجات سياسية مختلفة. يوافق نعوم تشومسكي على أنه تم فعلاً طرد الفلسطينيين من بلادهم؛ ويقر بأن هذا الأمر كان جريمة كبرى من الناحية الأخلاقية؛ وأن الفلسطينيين يستحقون من الناحية القانونية حق العودة إلى وطنهم. ولكن، من الناحية السياسية، فإنه يستنتج أن تنفيذ هذا الحق غير ممكن عملياً وأن الإصرار عليه غير مفيد، بل يرى أيضاً أن إيهام اللاجئين الفلسطينيين بأمل العودة هو أمر غير أخلاقي بحد ذاته. وهناك آخرون - على العكس من ذلك - يؤكدون على أنه لا معنى للحق الأخلاقي والقانوني بما أنه لا يمكن تطبيقه، وأن تنفيذ حق العودة هو احتمال واقعي[10]. لغرض مناقشتنا هنا، ليس المهم من يكون على صواب ومن يكون على خطأ، ولكن يمكن أن توجد خلافات حقيقية وشرعية بالموقف السياسي حتى بين الأشخاص الشرفاء والمحترمين.

تعقيباً على ما سلف، يجدر بنا أن نؤكد على أن مدى الخلاف السياسي (على الأقل بين الناس الذين يشتركون بالقيم الأخلاقية الطبيعية) هو مدى محدود تماماً، في حين أن مدى الاتفاق واسع جداً. فخلال ربع القرن الأخير، حافظ المجتمع الدولي على إجماع حول طريقة حل صراع إسرائيل - فلسطين: تسوية على أساس إقامة دولتين استناداً إلى انسحاب إسرائيلي كامل من الضفة الغربية وغزة، وإقرار كامل بإسرائيل ضمن حدود ما قبل عام 1967. وإذا تركنا جانباً الموقف الإسرائيلي وموقف الولايات المتحدة، وبعض الجزر الصغيرة في جنوب المحيط الهادي، فقد أظهرت الجمعية العامة للأمم المتحدة إجماعاً متواصلاً نادر الحدوث، وتؤكده في كل عام حول صيغة الحل هذه. وفي عام 1989 صدر قرار عن الجمعية العامة حول المسألة الفلسطينية، دعا من الناحية الفعلية إلى تسوية على أساس إقامة دولتين و"انسحاب إسرائيل من المناطق الفلسطينية المحتلة منذ العام 1967"، ووافق على

القرار 151 دولة، وعارضته 3 دول، وكانت الدولة الوحيدة المعارضة إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، هي جزيرة دومينكا. وبعد خمسة عشر عاماً من ذلك، وعلى الرغم من التغيرات الجيو - سياسية الهائلة (زوال نظام اجتماعي بأكمله [النظام الشيوعي] وتأسيس دول عديدة جديدة) بقي هذا الإجماع صامداً. في العام 2004 صدر قرار عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بعنوان "التسوية السلمية للمسألة الفلسطينية"، وأكد على "ضرورة الالتزام برؤية الحل على أساس إقامة دولتين" و "انسحاب إسرائيل من المناطق الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967"، وقد وافق على القرار 160 دولة وعارضته 6 دول، هي إضافة إلى إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، مكرونيزيا، وجزر مارشال، وبالو، وأوغندا(11). وإذا تركز الجدال على مجالات الخلاف الحقيقية فقط، فمن الممكن أن يحل الصراع بسرعة - وإن يكن على غير ما ترغب النخب الحاكمة الأمريكية والإسرائيلية.

إن معظم الخلافات التي تحيط بصراع إسرائيل - فلسطين هي - من وجهة نظري - خلافات مفتعلة. ومن الواضح أن الهدف من وراء افتعال هذه الخلافات هو هدف سياسي: لتشتيت الانتباه عن السجل الفعلي الموثق أو تزييفه. يمكن لنا أن نتحدث، بصفة رئيسة حول ثلاثة مصادر للخلافات المصطنعة:

(1) إضفاء الغموض على جذور الصراع.

(2) استحضار اللاسامية والهولوكوست(12).

(3) وفي مستوى مختلف الشيوع الهائل للخداع المحض في هذا الموضوع. سأتناول باختصار في هذه المقدمة كلاً من هذه النقاط بالترتيب. ويركز معظم هذا البحث على النقطتين الثانية والثالثة.

كثيراً ما يقال: إن صراع إسرائيل - فلسطين يثير أسئلة فريدة في عمقها وتعقيدها بحيث يتعذر التصدي له من خلال التحليل التقليدي أو الحلول التقليدية. وقد وصف الصراع مرات عديدة بأنه صدام كوني بين الأديان والثقافات والحضارات. حتى إن المراقبين الذين عادة ما يتميزون بالرصانة، مثل الكاتب الإسرائيلي ميرون بنفينستي، جادلوا في السابق بشأن كون جوهر الصراع هو "حرب

رعاة متوطنة وبدائية لا مجال فيها للصلح"[13]. في الواقع، إن مثل هذه الصياغات تضفي الغموض على الصراع بدلاً من أن تسلط الضوء عليه. من غير شك فإن الصراع يثير مشكلات نظرية وعملية شائكة، ولكن ليس أكثر مما يثير أي صراع آخر. كما أنه قابل تماماً للمقارنة التحليلية، مع الإبقاء في الذهن كما هو الحال دائماً، بالحدود التي تفرضها أي مقارنة تاريخية. السبب الواضح وراء تجنب التبريريين نيابة عن إسرائيل لأي مقارنة كهذه وإصرارهم على السمة الفريدة لصراع إسرائيل – فلسطين هو أن إسرائيل سوف تظهر بأي حالة مقارنة على أنها على الجانب "الخطأ" (مثل المقارنة مع الغزو الأوروبي الأمريكي لشمال أمريكا، ونظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا)[14].

نادراً ما يلجأ التحليل الجاد لصراع إسرائيل – فلسطين إلى تفسيرات معقدة، إذ إن منابع الصراع واضحة ومباشرة. في العام 1936 شكلت الحكومة البريطانية لجنة ملكية برئاسة اللورد بييل بهدف التعرف على أسباب الصراع في فلسطين والحلول الكفيلة بإنهائه. وقد صرحت اللجنة في تقريرها الختامي فيما يخص طموحات الفلسطينيين العرب بأن "الرغبة الرئيسة للقادة العرب... هي... الاستقلال الوطني"، كما أوضحت اللجنة أنه "يجدر أن يكون من المتوقع أن الفلسطينيين العرب سوف... يشعرون بالغيرة من أبناء جلدتهم القوميين في البلدان الواقعة عبر حدودهم الشمالية والجنوبية، وسوف يسعون أن يحذوا حذوهم". وقد عزا البريطانيون عداء العرب تجاه اليهود إلى حقيقة أن مطالبة اليهود بفلسطين سوف تحرم العرب من إقامة دولة عربية مستقلة، ومن خشية العرب من أنه سيتم إخضاعهم في أي دولة يهودية قد تقام في النهاية. واستنتجت اللجنة أنه "لا يوجد شك"في أن "الأسباب الرئيسة" للأعمال العدائية بين العرب واليهود هي "أولا: رغبة العرب بالاستقلال القومي. وثانياً: معارضتهم لتأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين، يؤججها خشيتهم من السيطرة اليهودية". تجنبت اللجنة الصيغ الغامضة الشبيهة بوصف بنفينيستي بأن الصراع هو "حرب رعاة متوطنة وبدائية لا مجال فيها للصلح"، وأشارت إلى المنابع الواضحة للاضطرابات في فلسطين، وكتبت في تقريرها:

*«وليس الصراع في جوهره صراعاً عرقياً ناشئاً عن أي كراهية غريزية عتيقة من قبل العرب تجاه اليهود. ولم يكن هناك سوى مشاحنات ضئيلة، أو لا مشاحنات على الإطلاق... بين العرب واليهود في سائر العالم العربي إلا أن سببه النزاع في فلسطين. وكذلك فقد ظهرت المشكلات السياسية ذاتها في العراق وسوريا ومصر (اهتياج وثورة وسفك دماء)، على الرغم من أنه لا توجد هناك مشكلة بخصوص "الأوطان القومية". من **الواضح** إذن أن المشكلة في فلسطين سياسية. وهي - كما هو الحال في المناطق الأخرى - مشكلة القومية الثائرة. الفرق الوحيد هو أن القومية العربية في فلسطين متداخلة بصفة لا تنفصم عراها مع العداء لليهود. وأسباب ذلك - وهو أمر جدير بأن نكرره - **واضحة تماماً أيضاً**. ففي المقام الأول، إن تأسيس الوطن القومي [لليهود] يتضمن من بدايته نفياً كاملاً للحقوق المتضمنة في مبدأ الحكم الوطني الذاتي. وثانياً: لقد ثبت سريعاً أن مسألة الوطن القومي ليست عقبة وحسب في طريق إقامة الحكم الوطني الذاتي [للفلسطينيين]، ولكن ظهر أنها العقبة الوحيدة الجدية. وثالثاً: وإذ أخذ الوطن القومي بالاتساع، فقد اتسعت المخاوف معه من أنه عندما يتحقق الحكم الوطني الذاتي، فقد لا يكون ذا صبغة قومية عربية، بل حكومة تديرها الأغلبية اليهودية. ولهذا فإنه من الصعب أن يكون المرء وطنياً عربياً دون أن يكره اليهود(15).*

لقد كانت المظالم التي عانى منها الفلسطينيون على يد الصهيونية واضحة ولا جدال فيها، إلا استناداً إلى حجج عنصرية: فقد كان يجري حرمانهم من حقهم بتقرير المصير، وربما أيضاً من وطنهم. طرحت أنواع عديدة من التبريرات للمشروع الصهيوني لمناهضة حقوق السكان الأصليين، ولكن أياً من تلك التبريرات لا يصمد حتى أمام التمحيص البسيط. إن التسليم بمجاميع التبريرات التي طرحها المشروع الصهيوني تتضمن القبول بمعتقدات أيديولوجية صهيونية محددة بخصوص "الحقوق التاريخية" اليهودية بفلسطين، وبخصوص "تشرد" اليهود. على سبيل المثال، كان ادعاء "الحقوق التاريخية" مستنداً إلى حقيقة أن اليهود ظهروا في فلسطين،

وسكنوا فيها قبل ألفي عام. إن ادعاء كهذا ليس ادعاء تاريخياً، ولا يستند إلى الفكرة المقبولة عن الحقوق، فهو ليس تاريخياً، كونه يلغي ألفي عام من غياب اليهود عن فلسطين وألفي عام من الاستيطان اليهودي خارجها. وهو ليس حقاً إلا بمفهوم الأيدولوجيات القومية الرومانسية الروحانية، الذي من شأن تنفيذه نشر الدمار (وقد نشر الدمار فعلاً). ذكّر الكاتب الصهيوني إيرنست سايمون أقرانه الصهاينة بأن "الحق التاريخي" اليهودي بفلسطين يندرج ضمن "الفئة الروحية لا السياسية" وأنه على الصورة التي نشأ بها من "الأعماق الداخلية لليهودية" فهذه "الفئة... تلزمنا نحن، ولا تلزم العرب" مؤكداً على أن هذا الحق لا يمنح اليهود أي ادعاء بفلسطين دون قبول العرب[16].

تم استحضار نوع آخر من الحجج لتبرير الظلم الذي وقع على السكان الأصليين، وذلك من خلال الزعم بأن فلسطين كانت خالية (تقريباً) قبل قدوم اليهود[17]. وللمفارقة، ثبت أن هذه المحاججة هي أقوى دليل مقنع بخصوص المظالم التي ارتكبت؛ فهذه المحاجة هي اعتراف غير مباشر بأنه لو كانت فلسطين مسكونة قبل قدوم اليهود - وهذا أمر ثابت ببساطة - فحينها سيكون من المتعذر الدفاع عن المشروع الصهيوني. أما أولئك الذين يقرون بحقيقة الوجود الفلسطيني حينذاك - حتى لو كانوا خارج النطاق الأيديولوجي للصهيونية - فلم يتمكنوا من تقديم أي تبرير للصهيونية ما عدا التبريرات العنصرية: على شاكلة أنه في النظام الأكبر للمصائر، فقد كان مصير اليهود ببساطة أكثر أهمية من مصير العرب. وقد كان هذه هو التبرير الذي قدمه البريطانيون لوعد بلفور، إن لم يكن علناً فبأحاديثهم الخاصة على الأقل. وقد صرح بلفور نفسه: "لقد امتنعنا متعمدين - وكنا محقين في ذلك - عن القبول بمبدأ تقرير المصير... للسكان الأصليين" في فلسطين؛ لأن "مسألة اليهود خارج فلسطين تتمتع بأهمية عالمية" ولأن الصهيونية كانت "متجذرة في التقاليد القديمة، وفي المتطلبات الحالية، وفي الآمال المستقبلية لمسألة أهم كثيرا من رغبات وتحيزات الـ 700.000 عربي القاطنين حالياً في تلك الأرض القديمة". أما الوزير هربرت صاموئيل (أول مفوض سامٍ لفلسطين خلال حقبة الانتداب)، وعلى الرغم من أنه أنكر أن حكم الأغلبية السكانية الأصلية؛ فقد كان "يتناقض بوضوح مع

أحد الأهداف الرئيسة التي كان الحلفاء يقاتلون لأجلها". إلا أنه اعتبره أمراً مسموحاً؛ لأن الوجود اليهودي الأول في فلسطين "قد أدى إلى أحداث لها قيمة روحية وثقافية للجنس الإنساني، وفي تضاد واضح مع السجل القاحل للسنوات الألف السابقة". في حين صرح وينستون تشرشل في شهادة أدلى بها أمام لجنة بييل بأنه ليس للسكان الأصليين حق في فلسطين أكثر من "الحق النهائي لكلب في مذود، حتى وإن يكن قد اضطجع به لزمن طويل"، وأنه "لم يحدث أي ظلم لهؤلاء الناس جراء حقيقة أن عرقاً أقوى، عرقاً من مرتبة أعلى، أو على الأقل عرقاً أكثر دراية وحكمة، قد أتى وأخذ مكانهم"[18]. ليست النقطة المهمة هنا وصم البريطانيين بالعنصرية، بل إنهم لم يتمكنوا من الاستعانة سوى بتبريرات عنصرية لحرمان السكان الأصليين من الحقوق الأساسية. فعندما اضطروا لتبرير ما تم فعله، أصبحوا عنصريين، ولكن ليس بسبب ميلهم الطبيعي للعنصرية، بل إن الظروف حكمت عليهم باللجوء لهذه التبريرات: فلا يمكن تبرير هذا الظلم الصارخ استناداً إلى أي أساس آخر.

تبقى هناك حجة أخيرة يجدر التطرق إليها، ولو من باب أهمية صاحبها وكثرة الاستشهاد بها. وقد طرح هذه الحجة المؤرخ الماركسي آيزيك دوتشر على شكل حكاية رمزية، ولم تكن تبريرًا بقدر ما هي تفسير بأثر رجعي لقيام الصهيونية بسحق حقوق الفلسطينيين:

> *«في إحدى المرات، قفز رجل عن سطح منزل يحترق، كان قد قتل فيه عدد من أفراد أسرته، وقد تمكن من إنقاذ نفسه؛ ولكنه حينما سقط أصاب شخصاً كان يقف في الأسفل، وكسرت ساقاه ويداه. لم يكن أمام الرجل الذي قفز خيار آخر؛ ولكنه بالنسبة للرجل الذي تكسرت أطرافه يمثل سبب محنته؛ وإذا تصرف كلا الرجلين بعقلانية، فلن يصبحا عدوين. فمن المفترض أن الرجل الذي نجا من المنزل المحترق، وبعد أن نجا، سوف يحاول مساعدة الرجل الآخر ومواساته؛ وكان من الممكن للرجل الآخر أن يستنتج أنه كان ضحية ظروف خارجة عن سيطرته وسيطرة الرجل الذي قفز. ولكن لننظر عندما يتصرف هذان*

الشخصان بصفة غير عقلانية. الرجل الجريح سوف يلوم الرجل الآخر على معاناته، وسوف يقسم إنه سيجعل الآخر يعاني بسبب ذلك. حينها سيشعر الرجل الآخر بالخوف من انتقام الرجل المحطم، فيقوم بإهانته وركله وضربه كلما تقابلا. حينها يقسم الرجل الذي تعرض للركل مرة أخرى إنه سوف ينتقم، ولهذا يتعرض للكمات والعقاب مرة أخرى. وهكذا فإن العداوة المريرة، التي نتجت عن المصادفة في المكان الأول، ستتفاقم وستطغى على وجود كلا الرجلين وتسمم عقليهما»[19].

هذا السرد يعزو للصهيونية القليل جداً من الفضل، وفضلاً مفرطاً، في آن معاً. إن قيام الصهيونية بحرمان الفلسطينيين من حقوقهم - والذي توج بطردهم - لم ينشأ عن حادث لا يمكن تجنبه. إنما نشأ عن تنفيذ منهجي واعٍ امتد لعقود عدة، لأيديولوجيا سياسية هدفها تأسيس دولة يسكنها اليهود في فلسطين، وذلك على الرغم من المعارضة الشعبية الشديدة، العنيفة أحياناً. إن الاقتراح بأنه لم يكن لدى الصهاينة أي خيار آخر (أو كما يعبر دوتشر عن ذلك في مكان آخر، أن الدولة اليهودية كانت "ضرورة تاريخية"[20]) هو إنكار للجهد الهائل الذي بذلته الحركة الصهيونية لفرض إرادتها، وإنكار للمسؤولية الأخلاقية المترتبة عن فرض هذه الإرادة لتحقيق هدف معين دون غيره. إن طرد الفلسطينيين لم ينشأ عن قوة موضوعية غير شخصية، ولا يمكن اجتنابها دفعت الفلسطينيين للمغادرة واليهود للحلول مكانهم. وإذا كان الأمر ناتجاً عن قوة كهذه، فلماذا مارس الصهاينة الضغوط، وأحياناً بعنف، على اللاجئين اليهود بعد الحرب العالمية الثانية كي يأتوا إلى فلسطين، وعارضوا إعادة توطينهم في أماكن أخرى؟ لماذا أيضاً حفزوا - وربما كان ذلك بأساليب عنفية - اليهود للخروج من العالم العربي إلى فلسطين؟ لماذا كانوا ينادون، وعادة بشعور عميق من الإحباط وخيبة الرجاء، بأن يتجمع يهود العالم في إسرائيل بعد تأسيس الدولة؟ وإذا كان قادة الصهاينة قد امتنعوا عن إصلاح الحال بعد الحرب بالسماح للفلسطينيين بالعودة إلى بيوتهم، واختاروا بدلاً من ذلك ملء الأماكن الفارغة باليهود، فليس ذلك لأنهم تصرفوا بلاعقلانية، بل على العكس، فقد تصرفوا بعقلانية تامة، نظراً للهدف الذي كانوا يسعون لتحقيقه.

دوتشر يعلم بالطبع كل هذه الأمور. لقد أقر في الواقع بأنه "منذ البداية، عملت الصهيونية على إنشاء دولة يهودية خالصة، وكانت سعيدة لتخليص البلاد من ساكنيها العرب"[21]. إن الزعم بأن القادة الصهاينة تصرفوا بلاعقلانية إذ رفضوا "إزالة أو تخفيف المظالم" التي وقعت على الفلسطينيين[22]، هو من الناحية العملية زعم بأن الصهيونية غير عقلانية: إذ إنه - وبالنظر للظلم الرئيس الذي وقع على الفلسطينيين - يعني حرمانهم من وطنهم، ولو تصرف الصهاينة "بعقلانية" وأزالوا هذا الظلم، فإن سبب وجود الصهيونية وإنجازها التاريخي الأساسي في العام 1948 كان سيبطل. ولو كان السعي "لتخليص البلاد من ساكنيها العرب" أمراً غير عقلاني، فكيف يمكن للجانب المقابل "الإيجابي" لهذا الهدف - أي: الدولة اليهودية - أن يكون "ضرورة تاريخية"؟ كما أنه وبالدرجة نفسها من السخف الزعم بأن الفلسطينيين تصرفوا بلاعقلانية عندما وجهوا "اللوم" للصهاينة "على معاناتهم"، وأنهم لم يسلموا بأنهم كانوا "ضحايا ظروف ليس لأي من الطرفين سيطرة عليها". الأمر الوحيد غير العقلاني هو عدم تحمل الصهاينة لأي مسؤولية عما حدث. ومع ذلك، نجد دوتشر تتقطع أنفاسه وهو يغدق المديح على إنجازات الصهاينة في فلسطين: "إن بزوغ إسرائيل هو في الحقيقة... ظاهرة فريدة من نوعها، معجزة وأعجوبة في التاريخ، يقف أمامها اليهود وغير اليهود بذهول ودهشة"[23]. ألا يندرج في باب الاعتذارية المحضة إنشاد التسابيح للطاقة الأخلاقية والمادية التي مكنت من تحقيق هذه الإنجازات، وفي الوقت ذاته إنكار أي مسؤولية حقيقية، باسم "الضرورة التاريخية" و "الظروف" "الخارجة عن السيطرة"، حول النتائج القاتمة التي نشأت عن تلك الإنجازات؟[24] إن الإرادة المركزة ذاتها، المدققة والمهتمة بالتفاصيل، والإصرار الحازم على إنشاء إسرائيل، خلق أيضاً ضحاياها.

تأسس في فلسطين كيان اجتماعي - اقتصادي ثانٍ (إضافة إلى السكان العرب الفلسطينيين)، على الرغم من الانتهاك الذي حدث للحقوق الأساسية للسكان الأصليين، وتناقض ذلك مع المبادئ الدولية المعترف بها. وكان لا بد لهذا الكيان الجديد من أن يطالب بحقوقه بتقرير المصير. وعلى العكس من المطالبة الصهيونية الأولى في فلسطين، المستندة إلى "الحق التاريخي" المتخيل، فهذا الحق الجديد بدا

مستنداً إلى معيار مقبول بصفة عامة للحقوق: فقد أصبحت المستوطنات اليهودية تشكل مجتمعاً حيوياً وعضوياً مميزاً. وعلى الرغم من ذلك، اعتمد تأسيس هذا المجتمع على اللجوء إلى القوة: فإنه دون "الخوذة الحديدية وفوهة البندقية" للمستوطنين الصهاينة (بحسب تعبير موشيه ديان)، والدعم الحيوي من "البنادق الأجنبية" من الأمبراطورية البريطانية كما تجلى بالانتداب (بحسب تعبير بن غوريون) ما كان من الممكن للدولة اليهودية الأولى أن تظهر للوجود[25]. أما السؤال المتعلق بالنقطة التي تصبح فيها المطالبة المستندة إلى القوة مطالبة مستندة إلى حق فعلي، فهو سؤال معقد، وربما يكون متعذر الحل على المستوى التجريدي. المحاجة البدهية بأن العتبة القانونية - الأخلاقية قد تم عبورها بظهور جيل جديد مولود على هذه الأرض، ويستند في مطالبته بالأرض إلى أنه قد ولد في هذه الأرض، يثير من الأسئلة بقدر ما يحل منها. ألا يعتبر هذا حافزاً للصمود لأطول مدة ممكنة في تحدٍ للقانون الدولي والرأي العام؟ وهذا بالطبع، كان جوهر المقاربة الصهيونية: فإذا ما تم خلق ما يكفي من الوقائع الجديدة على الأرض، وإذا ما مر زمن كافٍ، فمن الصعب إعادة الواقع الجديد إلى الحالة الأولى.

هذا يجلب للانتباه اعتبارًا آخر. لقد توجت الأمم المتحدة الحركة الصهيونية بأن منحتها حقاً شرعياً بما يزيد عن نصف فلسطين بعد مرور ثلاثين عاماً على شروع المستوطنين الصهاينة بعزم لا يكل بخلق الوقائع في فلسطين "دونماً بعد دونم، وعنزة بعد عنزة"، وذلك إثر صدور وعد بلفور، وعلى الرغم من المعارضة الهائلة من السكان الأصليين. وكذلك مر ما يزيد عن خمس وثلاثين سنة منذ أن بدأ المستوطنون اليهود بخلق الوقائع في الضفة الغربية وغزة. ألم يكتسبوا شرعية حتى الآن؟ وعلى أي حال، عندما اقترحت لجنة بييل للمرة الأولى في العام 1937 تقسيم فلسطين استناداً إلى أنه قد تبلورت هوية يهودية مميزة، رفض الفلسطينيون العرب شرعية الحق اليهودي المزعوم الناشئ عن القوة، والذي يزيح حق السكان الأصليين، كما فعلوا ذلك في العام 1947 عندما أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار التقسيم. (على الرغم من أن الحركة الصهيونية رفضت رسمياً توصيات لجنة بييل، وقبلت رسمياً بتوصيات الأمم المتحدة، إلا أن الحركة الصهيونية كانت متناقضة في

كلتا الحالتين)[26]. وليس من الصعب فهم الحجة التي دفعتهم إلى هذا القرار[27]، ومع ذلك ليس من الصعب كذلك إدراك مدى خطأ ذلك القرار، نظراً لأهميته التي تبينت لاحقاً.

إن التعقيد في هذا الصراع حول الحق الناشئ عن الاستطيان الصهيوني المستند إلى القوة، هو تعقيد على المستوى التجريدي فحسب، إذ ظهر حل لهذه المسألة بعد أن عادت إلى الظهور مرة أخرى في أعقاب حرب العام 1967. فعندما واجه الفلسطينيون حقيقة وجود إسرائيل، وهي حقيقة لا يمكن تجنبها، وافتقارهم إلى أي خيارات سياسية قابلة للتطبيق، قطعوا العقدة الغوردية[*] في أواسط عقد السبعينيات من خلال التنازل عملياً عن الحق القانوني بما يقارب 80 بالمئة من وطنهم التاريخي. وبذلك، وبعيداً عن مسألة اللاجئين، تم التغلب على العنصر الوحيد الذي ينطوي على تعقيد في صراع إسرائيل – فلسطين. ومع ذلك، يظل حل هذا التعقيد أمراً مرحلياً وهشاً. فإذا قامت إسرائيل بخلق وقائع جديدة على الأرض في المناطق المحتلة تستبق حل الصراع على أساس قيام دولتين، فستظهر تعقيدات جديدة للصراع. ولكن لن يكون سبب هذه التعقيدات "حرب رعاة متوطنة وبدائية لا مجال فيها للصلح" أو "الضرورة التاريخية" أو "الظروف" "الخارجة عن السيطرة". وبالضبط كما نشأ الصراع السابق عن قيام الصهيونية بصفة متعمدة بحرمان الفلسطينيين من حقوقهم الأساسية، فإن صعوبة الصراع الجديد سوف تنشأ من الظلم المتعمد نفسه، بل حتى حرمان الفلسطينيين من حقوقهم التي تم تقليصها بشدة.

أما بيني موريس، وعلى الرغم من أنه يؤيد التطهير العرقي للفلسطينيين ويكرههم إلى درجة مَرَضيّة تقريباً[28]، فإنه مع ذلك يحيل معارضة الفلسطينيين للاستيطان اليهودي إلى دافع عقلاني تماماً وخالٍ من التعقيد: "الخشية من الطرد من المكان والتجريد من الممتلكات كانت المحرك الرئيس لعداء العرب

(*) العقدة الغوردية: تحكي الأسطورة اليونانية أن الملك ميداس بعدما أصبح ملكاً لفريجيا في آسيا الصغرى، ربط عقدة صعبة وقال: إن من يفك العقدة سيصبح ملكاً على آسيا الصغرى بأكملها. وعندما أتى الإسكندر المقدوني، وحاول فك العقدة، رأى أن نهايات الحبل المربوط غير ظاهرة للعيان، فاستل سيفه وقطع العقدة من منتصفها. وأصبحت هذه العبارة كناية عن المشكلة المستعصية التي تحل بضربة جريئة حاسمة. [المترجم]

للصهيونية"[29]. إن الأمر المثير في هذه الصياغة ليس ما تقوله، وإنما ما لم تقله: فلا تثير هنا "اللاسامية بين العرب"، ولا تثير "خشية العرب من الحداثة"، ولا تثير "صدام" الحضارات. فلا ذكر لهذه الأمور لأنه لا حاجة لها لفهم ما حدث، إذ إن التفسير الواضح هو تفسير كافٍ أيضاً. في الواقع، في أي حالات شبيهة، فإن الكلاشيهات من النوع السائد في صراع إسرائيل - فلسطين التي تهدف إلى إضفاء الغموض، ستعامل بالسخرية التي تستحقها. فخلال مقاومة الاعتداءات الأوروبية، ارتكب الأمريكيون الأصليون العديد من الجرائم الشنيعة، ولكن لا يتطلب فهم سبب قيامهم بذلك البحث في جوانب النقص في شخصيتهم أو افتقارهم إلى المدنية. تحفل الوثائق الأمريكية بالإشارات إلى "الفظائع" التي ارتكبها الأمريكيون الأصليون، وكتبت هيلين هونت جاكسون في أواخر القرن التاسع عشر، وهي من أهم المدافعين عن حقوق الأمريكيين الأصليين، منتقدة هذه الإشارات وقالت: "إن الهنود الذين ارتكبوا تلك الفظائع كانوا ببساطة يطردون بالقوة الرجال الذين استولوا على أراضيهم وسرقوها، وخلال هذه النزاع الذي نشأ عن هذا الطرد القسري، قاموا بقتلهم... ماذا كان سيفعل مجتمع من الرجال البيض لو واجه الظرف الذي واجهه شعب الشيروكي؟"[30].

لفهم الدافع وراء "الفظائع" التي ارتكبها الفلسطينيون، تبدو هذه القدرة الإنسانية على التعاطف كافية. فلنتخيل ردود الفعل المستغربة فيما إذا طرح مؤرخ فرضية بأن الدافع وراء مقاومة الأمريكيين الأصليين هو "اللا - مسيحية"، أو "اللا - أوروبية". فما هو الغرض من هذه التفسيرات الغريبة إلا إذا كان التفسير الواضح محرجاً سياسياً؟ وبالطبع، في وقت الصراع مع الأمريكيين الأصليين، فإن التفسيرات الكبيرة من هذه الشاكلة لم تكن ضرورية. فقد كان الأصليون يعيقون عجلة التقدم، ولهذا يجب اجتثاثهم؛ ولا حاجة لقول المزيد. فقد كتب ثيودور روزفيلت، لمصلحة "الجنس الإنساني" و"الحضارة"، كان في "بالغ الأهمية" أن يتم اكتساب أمريكا الشمالية من قبل "شعب بارع". وعلى الرغم من أن هذا كان يعني للشعب الأصلي "التعرض لمعاناة شنيعة وبؤس"، إلا أنه ما كان يمكن تجنبها: "ربما ما كان العالم ليتقدم أبداً لولا إزاحة أو إخضاع الشعوب البربرية والمتوحشة". ومن

جديد: "لقد كان العدل إلى جانب المستوطنين والرواد: فما كان من الممكن إبقاء هذه القارة العظيمة كمرعى لهؤلاء المتوحشين القذرين"[31].

وبعد انقضاء وقت طويل جداً - إذ تم الإقرار أخيراً بإنسانية هؤلاء "المتوحشين القذرين" من الناحية الرسمية على الأقل - أصبح من الضروري طرح أسباب معقدة. ففي حالة الولايات المتحدة أصبح من الممكن الإقرار علنا بـ "المعاناة الشنيعة والبؤس" اللذين أنزلا بالسكان الأصليين لأن مصيرهم أضحى - بالمعنيين المجازي والحرفي - قضية منتهية إلى حد بعيد. أما في حالة الفلسطينيين فالقضية ليست منتهية، فلا بد إذن من اختلاق التفسيرات المستفيضة من أجل تحاشي التفسير الواضح. لقد أثارت تصريحات بيني موريس الأخيرة ردود أفعال عبرت عن الصدمة؛ لأنها تشكل رجوعاً إلى أعراف القرن التاسع عشر، فقد استغنى بيني مورس عن ممارسة إضفاء الضبابية الأيديولوجية التي يتميز بها التبريريون المعاصرون لإسرائيل، وبرر تجريد الفلسطينيين استناداً إلى الصراع بين "البربرية" و"الحضارة". تماماً كما كان من الأفضل للإنسانية، بحسب رأيه، أن "الديمقراطية الأمريكية العظيمة" أزاحت الأمريكيين الأصليين، ولهذا من الأفضل أن تزيح الدولة اليهودية الفلسطينيين. ويصرح دون مواربة بأن "هناك حالات يبرر فيها الخير العام النهائي الأعمال القاسية والفظيعة التي ترتكب في أثناء سير التاريخ". أليس هذا كلام روزفيلت؟ ولكن لم يعد من الممكن أن يتفوه المرء بأشياء فظة كهذه[32]. ومن أجل تجنب إثارة الحنق بسبب الحساسيات الأخلاقية الحالية، فيجب إخفاء الواضح من خلال إمور غامضة متنوعة. أما الحقيقة الأساسية بأن "المحرك الرئيس لعداء العرب للصهيونية" هو "الخشية من الطرد من المكان والتجريد من الممتلكات"، فيجب إخفاؤها بأي ثمن. إن الأساس العقلاني لهذه الخشية قليلاً ما يكون في موضع شك، بل إن التصرفات الإسرائيلية تؤكد هذه الخشية يومياً.

لأجل الغموض، يستخدم اللوبي الإسرائيلي استراتيجية أخرى، وهي ورقة الهولوكوست، و"اللاسامية الجديدة". لقد قمت في دراسة أخرى بتفحص الطريقة التي تم من خلالها تكييف الهولوكوست النازية واستخدامها كسلاح عقدي لحماية

إسرائيل من الانتقادات المشروعة[33]. في هذا الكتاب، سأتفحص أحد التنويعات على ورقة الهولوكوست، وهو تحديداً موضوع "اللاسامية الجديدة". في الواقع، إن المزاعم حول اللاسامية الجديدة، ليست جديدة، ولا تتعلق باللاسامية. فكلما تعرضت إسرائيل للضغوط الدولية المتجددة للانسحاب من المناطق المحتلة، شرع المبررون لإسرائيل بحملة جديدة دقيقة التنسيق تزعم بأن العالم مليء باللاسامية. هذه الممارسة التي تخرج عن نطاق الحياء باستغلال اللاسامية لنزع الشرعية عن النقد الموجه لإسرائيل تجعل من اليهود ضحايا بدلاً من الفلسطينيين، وتضع العبء على العالم العربي لتخليص نفسه من اللاسامية بدلاً من وضعه على إسرائيل لتخليص نفسها من المناطق المحتلة. إن التحليل الدقيق لما يعده اللوبي الإسرائيلي ممارسات لاسامية تكشف عن ثلاثة عناصر: المبالغة والاختلاق؛ مجانبة الدقة في وصف النقد المشروع لسياسة إسرائيل؛ "التعميم" غير المبرر – وإن يكن متوقعاً – للانتقاد الموجه إلى إسرائيل كي يشمل اليهود عموماً. لقد توصلت لاستنتاج، وتتفق معه جميع الدراسات، وهو أنه إذا كان السخط الحالي تجاه إسرائيل يتزامن مع القمع الوحشي الذي تمارسه إسرائيل ضد الفلسطينيين، فسيكون التصرف الحكيم حينها، والأخلاقي طبعاً، هو إنهاء الاحتلال. إن من شأن انسحاب إسرائيلي كامل أيضاً أن يحرم اللاساميين الحقيقيين من سلاح خطير في حوزتهم، ويكشف عن أهدافهم الحقيقية؛ إذ يستغلون السياسات الإسرائيلية لتبرير قيامهم بإضفاء صفات شيطانية على اليهود (ومن لديه شك بأنهم موجودون؟). وكلما زادت المعارضة العلنية من قبل اليهود للاحتلال الإسرائيلي أدى ذلك إلى تقليص عدد غير اليهود الذين يخطئون فهم السياسات الإسرائيلية الإجرامية والدعم الذي يخلو من النقد (بل التشجيع) الذي تتلقاه من المنظمات الإسرائيلية الرئيسة، على أنها تمثل الرأي العام اليهودي بمجمله.

لقد بدأت هذه المقدمة باستذكار الكتاب الخدعة "منذ زمان سحيق"، إذ إن أحد الأسباب الرئيسة لانتشار مقدار كبير من الخلاف بخصوص صراع إسرائيل – فلسطين هو الانتشار الهائل للخدع المحضة المتنكرة على شكل دراسات أكاديمية رصينة. مع ذلك ثمة آلية في الحياة الثقافية لضمان النوعية الجيدة لهذه

الدراسات، وإن تكن مشوبة ببعض العيوب. وفي الواقع العملي تأخذ هذه الآلية شكل سلسلة من الأسئلة المتشككة. فإذا اقتبس أحد ما كتاباً ما يقدم أطروحة شاذة، فإنه عادة ما يواجه أسئلة من نوع "في أي جامعة يقوم مؤلف الكتاب بالتدريس؟" أو "أي دار نشر أصدرت الكتاب؟" أو "من كتب التقريظ والمديح على الغلاف الخلفي للكتاب؟" أو "كيف كان استقبال الكتاب ومراجعته؟" وتوفر الإجابات عن هذه الأسئلة، عموماً، تقديراً دقيقاً تقريبياً لمدى جدارة الكتاب. ومع ذلك فإن أحد السمات المشينة في صراع إسرائيل - فلسطين هو أن آليات السيطرة على جودة المواد المنشورة نادراً ما تعمل، هذا إذا وجدت على الإطلاق[34]. إذ يمكن أن يكون مؤلف أحد الكتب الصادرة في هذا المجال مدرساً في إحدى الجامعات العريقة، وأن يكون الكتاب صادراً عن أفضل دور النشر، وأن يتلقى مديحا وإطراءً ومراجعات ممتازة في منشورات التيار العام، ومع ذلك أن يكون في الوقت ذاته هراءً محضاً. إن أحد أحدث الإصدارات من هذه الشاكلة، والذي سيكون موضوع الجزء الثاني من هذا الكتاب، هو كتاب "مرافعة لإسرائيل" الذي أصبح من أكثر الكتب مبيعاً بعد صدوره، وألفه بروفيسور القانون في جامعة هارفرد، ألان ديرشويتس[35]. يمكننا القول دون إجحاف: إن كتاب "مرافعة لإسرائيل" يفوق كتاب "منذ زمان سحيق" في استخدامه للخداع، كما أنه من أضخم حالات الاحتيال الأكاديمية التي نشرت على الإطلاق في مجال صراع إسرائيل - فلسطين. بل إن ديرشويتس ينتحل أجزاء كبيرة من خدعة الكاتبة جون بيترز. فبينما قامت جون بيترز بتزييف مراجع حقيقية، تجاوز ديرشويتس ذلك؛ إذ ينقل من مراجع سخيفة أو يختلق مراجع اختلاقاً كاملاً. الفصول الرئيسة من هذا الكتاب ستقارن النتائج التي خرجت بها منظمات حقوق الإنسان الرئيسة حول سجل إسرائيل في مجال حقوق الإنسان في المناطق الفلسطينية المحتلة، مع مزاعم ديرشويتس. لقد أظهرت في هذا الكتاب أنه من الصعب أن نجد أياً من مزاعم ديرشويتس الواردة في الفصول المكرسة لحقوق الإنسان، أو أي من الفصول الأخرى من كتاب "مرافعة لإسرائيل"، لا يعمد إلى تشويه المراجع الرصينة، أو يلجأ إلى الاقتباس من مراجع سخيفة. النقطة المهمة هنا، بالطبع، ليس أن نظهر أن ديرشويتس محتال، بل بالأحرى إظهار أن هناك **انحيازاً**

مؤسسياً منهجياً يسمح بأن يصبح كتاب مثل "مرافعة لإسرائيل" من أكثر الكتب مبيعاً. فلولا انتساب ديرشويتس إلى جامعة هارفرد، والمدائح التي كالها على كتابه أشخاص مثل ماريو كومو، وهينري لويس غيتس جونيور، وإيلي ويزيل، وفلويد أبرامز،[36] ولولا الترحيب الإعلامي في وسائل الإعلام الرئيسة مثل صحيفة "نيويورك تايمز" و "بوسطن غلوب"[37] وغيرها، لما بقي كتاب "مرافعة لإسرائيل" أكثر مما يبقى كتاب صادر عن جمعية المعتقدين بأن الأرض مسطحة.

إن الهدف من هذا الكتاب "ما يفوق الوقاحة" هو رفع الستار عن الخلافات المفتعلة التي تلف صراع إسرائيل - فلسطين. أنا على قناعة تامة بأن أي شخص يواجه السجل غير المشوه سوف يميز الظلم الذي يعاني منه الفلسطينيون. ويحدوني الأمل أن يشكل الكتاب أيضاً حافزاً للقراء كي يتصرفوا استناداً إلى الحقيقة كي يتمكنوا معاً من تحقيق سلام عادل ودائم في إسرائيل وفلسطين.



مقدمة للطبعة الأولى
غير المجلدة من كتاب "ما يفوق الوقاحة"

يشير هذا الكتاب إلى تناقض ظاهر ويتوخى حله: فكيف يتسنى للمرء أن يفسر هذا الكم الكبير من الخلاف الذي يحيط بنزاع ما على الرغم من عدم وجود أي مصدر للخلاف استنادا إلى أحداث الماضي (السجل التاريخي)، وأحداث الحاضر (سجل حقوق الإنسان)، والوضع المستقبلي المأمول (السجل القانوني - الدبلوماسي)؟ الجواب الذي أطرحه هو أن الغالبية العظمى من الخلافات التي تحيط بنزاع إسرائيل - فلسطين ما هي إلا اختلاقات لتشتيت الانتباه عن السجل المدون، وخلق الغموض بشأنه. في هذه المقدمة الجديدة، سوف أوضح هذه النقاط باستخدام مواد توافرت حديثا منذ نشر النسخة الأصلية المجلدة من الكتاب في عام 2005.





سجل لا خلاف عليه

السجل التاريخي

لا يوجد أي جانب من تاريخ نزاع إسرائيل - فلسطين ظل يثير العواطف كما كان يثيرها الجانب المتعلق بأصل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين. فالتفسير السائد، الذي طرحه المسؤولون الإسرائيليون وظلت أصداؤه تتردد في الكتابات الأكاديمية، هو أن الفلسطينيين غادروا في أثناء حرب عام 1948 بعد أن أمرهم القادة العرب من خلال البث الإذاعي بصفة أساسية بأن يخلوا المجال أمام الجيوش العربية التي ستجتاح الميدان. وعلى هامش الحوار العام، عارض عدد قليل من الباحثين المستقلين هذا التفسير. فبدءاً من أواخر عقد الثمانينيات من القرن الماضي استنتج أكاديميون إسرائيليون، خصوصاً الباحث بيني موريس، بعد أن تفحصوا السجلات الإسرائيلية التي تم فتحها آنذاك، بأن التفسير المعروف غير صحيح. أما اليوم فهناك إجماع واسع بين الباحثين على أن الفلسطينيين عانوا من حملة تطهير عرقي عام 1948، على الرغم من أن السجال ما زال قائماً حول المسألة الثانوية المتمثلة فيما إذا كان ذلك التطهير العرقي متعمداً أو لا[38]. لقد ضاق الخلاف في هذا الشأن إلى حد كبير، وهو ما يتضح على نحو مذهل من خلال الدراسة التي نشرها وزير الخارجية الإسرائيلي السابق، شلومو بنعامي، بعنوان "ندوب الحرب، جراح السلام"[39]. بنعامي هو مؤرخ حائز على احترام واسع، وهو يقدم الإيجاز الآتي حول "الواقع على الأرض" في أثناء حرب عام 1948: "مجتمع عربي في حالة رعب يواجه جيشاً إسرائيلياً لا يرحم كان طريقه نحو النصر معبّداً ليس فقط بمآثره ضد الجيوش العربية النظامية، ولكن أيضاً بالترهيب وأحياناً بالفظائع والمذابح التي ارتكبها ضد

المدنيين في المجتمع العربي". وبعد تمحيصه في الأدلة، فإنه يستنتج أن إسرائيل تعمدت طرد الفلسطينيين في الواقع انسجاماً مع "فلسفة الترانسفير" الصهيونية التي "لها أصل متجذر في الفكر الصهيوني"، والتي شكلت الرؤية "الاستراتيجية - العقدية" للقائد الصهيوني ديفيد بن غوريون، و "وفرت بيئة شرعية للقادة في الميدان للتشجيع على طرد السكان المحليين". وهكذا، فبشأن ما كان في السابق أكثر الأسئلة إثارة للخلاف بخصوص تاريخ نزاع إسرائيل - فلسطين، نجد وزير خارجية إسرائيلياً سابقاً يضع نفسه على طرف الطيف (الذي أصبح أضيق كثيراً) والذي ينتقد السياسات الإسرائيلية السابقة[40].

وفي هذا السياق، يجدر الانتباه للتأملات التي عبر عنها بنعامي في كتابه "ندوب الحرب، جراح السلام" حول الصهيونية في النظرية والتطبيق، وعلاقات إسرائيل مع جيرانها العرب، وتاريخ العملية السلمية. وليس من المبالغة القول إنه على الرغم من أن تصريحات وزير الخارجية الإسرائيلي السابق في هذا الصدد تعدّ في أوساط الأكاديميين المطلعين من الأمور المتفق عليها، إلا أنها تعدّ في الحياة الأمريكية العامة وفي وسائل الإعلام، ليس فقط خلافية وإنما هرطقة فعلية أيضاً[41].

بل لقد صرح بنعامي في مقابلة إذاعية حديثة، وقد كان أحد المفاوضين الإسرائيليين الرئيسين في كامب ديفيد عام 2000، قائلاً: "لو كنت فلسطينياً لكنت قد رفضت كامب ديفيد أيضاً"[42]. وكان هذا العرض هو ذاته الذي تم امتداح رئيس الوزراء باراك بسببه في وسائل الإعلام في الولايات المتحدة، والذي تم تشويه عرفات بسبب رفضه للعرض.

سجل حقوق الإنسان

إذا كان الخلاف الحقيقي حول تاريخ نزاع إسرائيل - فلسطين هو في الحدود الدنيا، فيمكن القول بإنصاف: إنه لا يوجد خلاف على الإطلاق حول سجل إسرائيل في مجال حقوق الإنسان في المناطق الفلسطينية المحتلة. وهذا الأمر مثير للدهشة لأسباب عديدة: ففي المقام الأول، قانون حقوق الإنسان هو فرع جديد نسبياً في

القانون الدولي، ولذلك هناك مناطق رمادية في العديد من المجالات من ناحية التعريفات وانطباق القانون. إضافة إلى ذلك، فإن إسرائيل - فلسطين هي من ضمن مناطق العالم التي تتم مراقبتها على أوسع نطاق من قبل منظمات حقوق الإنسان. فإلى جانب المنظمات الدولية (منظمة العفو الدولية ومنظمة هيومان رايتس ووتش)، هناك العديد من فروع المنظمات الدولية، إضافة إلى مجموعات محلية في الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني تراقب النزاع مراقبة حثيثة. وكل من هذه المنظمات تقوم بإجراء أبحاثها المستقلة، وتضم موظفين قانونيين وميدانيين. وأخيراً، إن الكثير من العمل في مجال حقوق الإنسان معرض للأخطاء الإنسانية، أو ما يمكننا أن ندعوه عامل "راشومون"(*). يتألف هذا العمل، على سبيل المثال، من مراقبة تظاهرة لتحديد أي طرف بدأ بالمصادمات والظروف المحيطة بذلك. فهل بدأ الفلسطينيون بالصدام، وإذا كان الأمر كذلك، فهل استخدموا الحجارة أم الذخيرة الحية؟ أفي وسط الحشد المتجمع كان من بدأ الصراع أم على أطرافه؟ أو هل بدأ الجنود الإسرائيليون بالصدام؟ وإذا كان الأمر كذلك فهل كانوا في وضع يشكل تهديداً على حياتهم؟ وهل أطلقوا رصاصات تحذيرية؟ أو بهدف القتل أطلقوا النار أم للتسبب بجراح؟ وعلى ضوء جميع هذه العوامل (أي: غموض قانون حقوق الإنسان، تعدد المنظمات التي تقوم بالمراقبة، عرضة البشر لارتكاب الأخطاء) سيتوقع المرء أن الآراء ستكون متغايرة بشدة حول سجل إسرائيل في مجال حقوق الإنسان في المناطق الفلسطينية المحتلة. ومع ذلك، بعد قيامي بدراسة آلاف الصفحات من تقارير حقوق الإنسان تغطي حقبة تمتد إلى 15 عاماً، لم أجد سوى حالة واحدة تتعلق بمظاهرة اختلفت فيها روايات منظمات حقوق الإنسان حول نقطة واحدة صغيرة(43).

(*) عامل راشومون، يعني تأثير موضوعية الإدراك في عملية التذكر، حيث يمكن لمشاهدي حدث معين الخروج بروايات مختلفة اختلافاً كبيراً حول الحدث، ولكنها جميعاً معقولة بصفة متساوية. وقد تم اشتقاق هذا الاسم من فيلم بعنوان "راشومون" أخرجه المخرج والمنتج الياباني الشهير أكيرا كوروساوا، حيث يروي الفيلم وقائع جريمة شاهد حدوثها أربعة أشخاص، ولكنهم سردوا الواقعة بأربع طرق متناقضة. ويستند الفيلم إلى قصتين قصيرتين للكاتب الياباني أكوتاغوا ريونسوك. [المترجم]

قد يعجب المرء كيف يمكن التوفيق بين الزعم بأن السجل الإسرائيلي في مجال حقوق الإنسان هو شأن لا خلاف عليه، وبين السرد المناقض لانتهاكات حقوق الإنسان التي عادة ما ترد في وسائل الإعلام الأمريكية. سنذكر مثالاً حدث في وقت كتابة هذه المقدمة، ومن شأنه أن يوضح هذا الأمر. في 9 حزيران/ يونيو 2006 قتل ثمانية مدنيين فلسطينيين وجرح عشرات آخرون بسبب انفجار حدث على شاطئ غزة، وقد التقطت إحدى الكاميرات الصورة المأساوية لطفلة تبلغ من العمر عشر سنوات تنوح بجوار جثة والدها. وفي حين أنكرت الحكومة الإسرائيلية مسؤوليتها عن الانفجار وألقت باللوم على حركة حماس، وجد تحقيق ميداني شامل أجرته منظمة هيومان رايتس ووتش أن "الأدلة تدعم بصورة طاغية المزاعم بأن المدنيين قُتلوا جراء قذائف مدفعية أطلقتها قوات الدفاع الإسرائيلية". وقد جرت لاحقاً تحقيقات ميدانية قامت بها منظمة هيومان رايتس ووتش ومنظمات أخرى، ووجدت دلائل جديدة على مسؤولية إسرائيل عن هذا القصف، بينما أصدر تحقيق إسرائيلي رسمي حكماً بالبراءة للسلطات الإسرائيلية، وكان "مستنداً بصفة حصرية إلى معلومات جمعتها قوات الدفاع الإسرائيلية، واستثنى جميع الأدلة التي تم جمعها من قبل مصادر أخرى"(44).

قد يفترض المرء أنه ما بين منظمة غير حكومية مستقلة مثل منظمة هيومان رايتس ووتش وبين ممثلي دولة إسرائيل، فإن أي صحفي جاد سيقر بأن استنتاجات المنظمة غير الحكومية تتمتع بمصداقية أكبر. وذلك لا يعود فقط لكون إسرائيل طرفاً في المسألة، ولكن أيضاً لسجلها الشنيع في هذا المجال. كتب المحلل المعروف أوزي بنزيمان في صحيفة هاآريتس بعد التنصل الإسرائيلي من المسؤولية عن القتلى في الانفجار على شاطئ غزة، وقال: "لقد أصبح للسلطات الحكومية، بما في ذلك مؤسسة الدفاع وفروعها، سمعة مشبوهة عندما يتعلق الأمر بالمصداقية"(45). وعلى الرغم من أن بنزيمين يقول: إن "العديد من الإسرائيليين" لا يثقون بالتصريحات الإسرائيلية الرسمية، إلا أن هذا الارتياب لا يمتد إلى وسائل الإعلام الأمريكية. في الواقع لم تقم وسائل الإعلام بتصديق الرواية الإسرائيلية فقط حول حالة القتلى على شاطئ غزة، ولكنها أيضاً خصصت لها تغطية إعلامية أكبر من استنتاجات

منظمة هيومان رايتس ووتش[46]. وهكذا، فإن هذه الحادثة التي يتوافر بشأنها أدلة "كاسحة" عن مسؤولية إسرائيل (أو على أي حال، بانتظار المزيد من التحقيقات المستقلة التي طالبت بإجرائها منظمة هيومان رايتس ووتش، ولكن رفضتها الحكومة الإسرائيلية) أصبحت حادثة "محل خلاف"، حيث لم يعد عبء توفير الدليل يقع على كاهل الدولة ذات "السمعة المشبوهة" في قول الحقيقة، ولم تعد هذه الدولة موضعاً للشك، بل أصبح ذلك يقع على كاهل منظمة حقوق إنسان حائزة على الاحترام. حتى إن صحيفة نيويورك تايمز، وفي غضون بضعة أسابيع، برأت إسرائيل صراحة من أي مسؤولية؛ لأن موت الفلسطينيين الثمانية نتج "عن انفجار قالت إسرائيل إنه ليس من أي قذيفة أطلقتها في ذلك اليوم". وما عادت الصحيفة تذكر على الإطلاق استنتاجات منظمة هيومان رايتس ووتش التي تناقض هذه المزاعم[47]. وفيما يتعلق بالخضوع الأعمى لدولة أجنبية، ربما لا يضاهي هذه التغطية الصحفية أي شيء منذ تغطية صحيفة "ديلي وركر" في أثناء حملة التطهير التي شنها ستالين.

تجلى الخضوع الأعمى ذاته من قبل وسائل الإعلام الأمريكية للتصريحات الرسمية على الرغم من آراء المختصين الموثوقة المناقضة للتصريحات الرسمية، وذلك قبل عشرة أشهر من ذلك في أثناء "الانفصال" الإسرائيلي عن غزة. لقد حاز الإعلان الإسرائيلي - لنيّته سحب المستوطنين اليهود وقوات الدفاع الإسرائيلية - على مقدار كبير من المديح من قبل وسائل الإعلام الأمريكية بوصف ذلك خطوة كبيرة نحو إنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية. إلا أن منظمات حقوق الإنسان والأكاديميين المتخصصين كانوا أقل تفاؤلاً في هذا الصدد. ففي دراسة أعدتها منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية "بتسيلم" بعنوان "سجن كبير"، أشارت المنظمة إلى أن الترتيبات الاقتصادية المجحفة التي فرضتها إسرائيل على غزة ستظل في مكانها. إضافة إلى ذلك، ستواصل إسرائيل سيطرتها المطلقة على الحدود البرية والبحرية والمجال الجوي لغزة، كما سيظل الجيش الإسرائيلي يقوم بعمليات في غزة. وتستنتج منظمة «بتسيلم» أنه "طالما ظلت أساليب السيطرة هذه في أيدي إسرائيل، سيظل الزعم الإسرائيلي بإنهاء الاحتلال أمراً مشكوكاً به"[48]. وقد أكدت منظمة هيومان رايتس ووتش تأكيداً أقوى على أن إخراج المستوطنين والجنود من

داخل غزة لن يكون إنهاء للاحتلال: "بصرف النظر عما إذا كان الجيش الإسرائيلي داخل غزة أو تم نشره حول محيطها ويعمل على تقييد الدخول والخروج، فإنه يظل مسيطراً"(49). لقد توقعت أهم باحثة أكاديمية متخصصة بشؤون غزة، سارة روي من جامعة هارفرد، أن غزة سوف تبقى "جيباً على شكل سجن"، في حين سيتراجع الاقتصاد الذي ما زال يعتمد اعتماداً كاملاً على إسرائيل بعد الانفصال، وهو في حالة حطام بعد عقود من سياسات التدمير الإسرائيلية المتعمدة(50). وقد ردد البنك الدولي هذا الاستنتاج، إذ توقع أنه إذا قامت إسرائيل بإغلاق حدود غزة فإن خطة الانفصال سوف "تخلق مصاعب أشد مما هو عليه الحال اليوم"(51). أما العواقب الرهيبة التي تبعت "الانسحاب" الإسرائيلي من غزة الذي أحيط بالكثير من الصخب، فقد تجاوز تلك التوقعات القاتمة. ومع ذلك، يبحث المرء دون طائل في وسائل الإعلام الأمريكية عن أي إشارة "للانفصال" عن غزة بوصفه تواصلاً للاحتلال ومفاقمة له؛ وبدلاً من ذلك يجد المرء إشارات متواصلة للفشل الفلسطيني في جعل غزة واحة مزدهرة في أعقاب "الجهود الإسرائيلية لإحياء عملية السلام".

إن السجل الحقيقي في مجال حقوق الإنسان يسلط الضوء أيضاً على جوانب أخرى من نزاع إسرائيل - فلسطين. بعد الانتصار الانتخابي لحماس في كانون الثاني/ يناير 2006، قامت الولايات المتحدة بتنسيق حملة مقاطعة عالمية للحكومة الجديدة حتى تتخلى عن العنف، مما أدى إلى سحق الاقتصاد الفلسطيني أكثر من ذي قبل(52). دون شك كانت مطالبة حماس بإيقاف الهجمات ضد المدنيين الإسرائيليين أمراً معقولاً. ولكن، ومع أن عدد الفلسطينيين الذين قتلوا منذ بدء الانتفاضة الثانية هو أضعاف عدد الإسرائيليين الذين قتلوا،(53) إلا أنه لم تجرِ مطالبة إسرائيل بنبذ العنف. وكثيراً ما يسمع المرء أن الاستهداف المقصود للمدنيين من قبل حماس لا يمكن مقارنته مع القتل "غير المقصود" الذي ترتكبه إسرائيل بحق حماس. ومع ذلك فقد أوردت منظمات حقوق الإنسان أن استخدام إسرائيل للذخائر الحية ينطوي على "لا تمييز" [بين المدنيين والأهداف العسكرية] (على حد تعبير منظمة هيومان رايتس ووتش)، وأنه "في مناسبات عديدة... استهدفت إسرائيل" مدنيين (منظمة العفو الدولية)، ووفقاً لذلك تستنتج منظمة «بتسيلم» أن التمييز

المختلق بين العنف الذي ترتكبه حماس والعنف الذي ترتكبه إسرائيل "لا معنى له"[54]. لو أعلنت حماس بعد قيامها بتفجير باص مزدحم للمدنيين أنها كانت تقصد قتل ضابط عسكري فقط داخل الباص وليس الركاب الآخرين، لكانت ستصبح موضع سخرية تستحقها. ومع ذلك، بماذا يختلف هذا الأمر عندما قامت إسرائيل بإسقاط قنبلة تزن طناً كاملاً على حي مزدحم في غزة لغرض تصفية قائد عسكري من حماس، ومن ثم أعلنت أنها لم تقصد قتل المدنيين الـ 14 الآخرين الذين قتلوا؟[55]. أفاد الخبير الإسرائيلي يورام دينستين في دراسته الشاملة حول قوانين الحرب:

> *تختلف الهجمات العشوائية عن الهجمات المباشرة ضد المدنيين بأن "المهاجم لا يحاول فعلاً إيذاء السكان المدنيين"؛ فالإصابات بين المدنيين ما هي إلى أمر "عديم الأهمية للمهاجم". وبالنسبة للقانون الدولي للنزاعات المسلحة، فلا يوجد فرق أصيل بين الهجوم المتعمد ضد المدنيين (أو الأهداف المدنية) وبين الاستهتار بمبدأ التمييز [بين الأهداف العسكرية والأهداف المدنية]: فكلاهما محظور بصفة متساوية[56].*

ولغرض المحاجة، فحتى لو فرضنا أن الهجمات الإسرائيلية على المدنيين غير مقصودة، ووفقاً لذلك فإن أسوأ ما يمكن اتهامها به هو "الاستهتار بمبادئ التمييز [بين الأهداف المدنية والعسكرية]"، فإنه من النفاق الخالص الطلب من حماس إيقاف الهجمات العنيفة دون طلب أمر مشابه من إسرائيل بإيقاف ما هو "محظور بصفة متساوية".

السجل القانوني - الدبلوماسي

السجل القانوني - الدبلوماسي الذي يحدد شروط التسوية لنزاع إسرائيل - فلسطين يخلو أيضاً من أي خلاف. ويتوضح ذلك من الرأي الاستشاري المهم الذي أصدرته المحكمة الدولية في تموز/ يوليو 2004 بشأن قانونية الجدار الذي تقوم إسرائيل بإنشائه في الضفة الغربية[57]. وجدت المحكمة أن عليها إصدار أحكام بشأن مجموعة من الأسئلة الرئيسة التي تتعلق بنزاع إسرائيل - فلسطين كي تتمكن من الوصول إلى قرار، وهي: الحدود، والقدس، والمستوطنات. عادة ما توصف هذه

المسائل بأنها قضايا "الوضع النهائي" للعملية السلمية، إذ تم تأجيلها بزعم أنها شديدة التعقيد ومثيرة للخلاف.

وجدت المحكمة استناداً للمادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة وعدد كبير من قرارات الأمم المتحدة التي تتعلق بالسيطرة على مناطق بالقوة، أنه ليس لإسرائيل أي حق بالمناطق التي سيطرت عليها في حرب حزيران/ يونيو 1967. وهكذا - وعلى عكس ما يؤكد مؤيدو إسرائيل عادة - فإن هذه المناطق ليست مناطق "متنازعاً عليها"، بل - وكما صرحت المحكمة مراراً - هي **مناطق فلسطينية محتلة**، ولا يحق لإسرائيل ادعاء أي مقدار من السيادة عليها، وجميع هذه المناطق محددة من أجل أن يمارس الفلسطينيون عليها حق تقرير المصير. وانطلاقاً من هذا يتبع أن القدس الشرقية، والتي احتلتها إسرائيل أيضاً في أثناء حرب حزيران/ يونيو 1967، ليست كما تدعي إسرائيل "عاصمتها الأبدية الموحدة" وجزءاً لا يتجزأ من إسرائيل. بل حكمت المحكمة أن القدس الشرقية هي منطقة فلسطينية محتلة، وأشارت إلى أن قرارات مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة عدّت الضم الإسرائيلي للقدس الشرقية غير شرعي وملغىً وباطلاً[58]. وأخيراً استشهدت المحكمة بقرارات مجلس الأمن الدولي، وتوصلت إلى أنه استنادًا إلى المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة فإن المستوطنات الإسرائيلية "ليس لها أي شرعية قانونية"، وتشكل "انتهاكاً صارخاً" للقانون الدولي،[59] واستنتجت من ذلك أن "المستوطنات الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية المحتلة (بما في ذلك القدس الشرقية) قد أنشئت بما يتعارض مع القانون الدولي".

إن من أهم جوانب استنتاجات المحكمة الدولية، هو ضآلة حجم المعارضة بين القضاة الـ 15 الذين نظروا في القضية. فعلى الرغم من أن 14 من هؤلاء القضاة وافقوا في النهاية على أن قيام إسرائيل بإنشاء الجدار أمر غير قانوني بموجب القانون الدولي، إلا أن ستة منهم كتبوا آراء منفصلة عبروا فيها عن معارضتهم (الشديدة أحياناً) لهذا الجانب أو ذلك من التفاصيل الواردة في رأي الأغلبية. ومع ذلك، لم يسجل أي من القضاة الـ 14 أي معارضة للنقاط الرئيسة التي اقتبسناها

للتو. فبشأن الحدود، والقدس الشرقية، والمستوطنات (قضايا "الوضع النهائي" الخلافية المزعومة)، تطابق رأي الأغلبية وجميع الآراء المعارضة تطابقاً تاماً. حتى إن القاضي الذي صوت ضد رأي القضاة الـ 14 الذين شكلوا الأغلبية وشجبوا إنشاء الجدار، القاضي الأمريكي توماس بورغينثال، بذل جهداً خاصاً كي يشدد على أنه يوجد "الكثير" من الجوانب في الرأي الاستشاري "أوافق عليها"؛ على سبيل المثال، بشأن المسألة الرئيسة المتعلقة بالمستوطنات، فإنه اتفق مع الأغلبية بأنها تشكل انتهاكاً لاتفاقية جينيف الرابعة، ولهذا فهي تنتهك القانون الدولي الإنساني.

وعلى المنوال ذاته، فإن آخر قضايا "الوضع النهائي" (حقوق اللاجئين الفلسطينين) هي قضية غير خلافية. لقد أيدت الأمم المتحدة مراراً وبقوة "حق العودة" للاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرار الجمعية العامة رقم 194 (الصادر عام 1948) الذي "يؤكد على أن اللاجئين الراغبين بالعودة إلى بيوتهم وحياتهم بسلام مع جيرانهم يجب أن يسمح لهم بذلك بأقرب وقت ممكن عملياً، ويجب دفع تعويضات عن الممتلكات للاجئين الذين يقررون عدم العودة". صدر قرار عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ ديسمبر 2005 أيدته 161 دولة وعارضته دولة واحدة (إسرائيل) وامتنعت 11 دولة عن التصويت، "يشير بأسف إلى أن عودة اللاجئين أو التعويض، بحسب نص الفقرة 11 من قرار الجمعية العامة رقم 194، لم يتم تنفيذه بعد"، و "يكرر طلبه" بـ "تنفيذ تلك الفقرة"(60). وبمثل ذلك، قامت منظمات حقوق الإنسان المعروفة "بمناشدة إسرائيل للإقرار بحق العودة لهؤلاء الفلسطينيين وذرياتهم ممّن فروا من المنطقة الواقعة الآن ضمن دولة إسرائيل، وحافظوا على روابط مناسبة مع تلك المنطقة" (منظمة هيومان رايتس ووتش)، و "دعت إلى تيسير ممارسة حق العودة للفلسطينيين الذين فروا من إسرائيل أو طردوا منها ومن الضفة الغربية وقطاع غزة وذرياتهم ممنّ حافظوا على روابط حقيقية مع المنطقة" (منظمة العفو الدولية)(61). من الأمور ذات الدلالة الكبيرة، أنه في حالة منظمة هيومان رايتس ووتش، نشأ خلاف داخلي شديد بسبب موقف المنظمة من حق العودة للفلسطينيين. وعلى الرغم من المعارضة الشديدة التي أبداها بعض أعضاء مجلس أمناء منظمة هيومان رايتس ووتش، إلا أنه ثبت استحالة المواءمة بين إنكار هذا

الحق وبين القانون الدولي. أعتقد أن هذه الحالة توضح نقطة أهم: فعلى الرغم من أن المأجورين لأصحاب النفوذ قد يشوهون القانون، إلا أن القانون بالنسبة للمتخصصين المبدئيين ليس بالمرونة التي يتم تخيلها أحياناً: فالقانون هو فعلاً قانون.

الإجماع الواسع حول قضايا "الوضع النهائي" المتمثلة بمسائل الحدود، والقدس الشرقية، والمستوطنات، واللاجئين، يشكل أساس التسوية استناداً إلى إقامة دولتين لحل نزاع إسرائيل – فلسطين. وكما هو مفهوم للمجتمع الدولي برمته، باستثناء إسرائيل والولايات المتحدة (وهذه الجزيرة الصغيرة أو تلك في المحيط الهادي)، تدعو التسوية إلى انسحاب إسرائيلي كامل من المناطق الفلسطينية التي تم احتلالها خلال حرب حزيران/ يونيو 1967، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة في تلك المناطق في مقابل الإقرار بحق إسرائيل بالعيش بسلام وأمن مع جيرانها، وحل مسألة اللاجئين بصفة تقر بحق الفلسطينيين بالعودة[62]. صدر قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ ديسمبر 2005، وطرح ثلاثة مبادئ وعناصر "لتسوية سلمية" للنزاع: "عدم جواز الحصول على مناطق بوساطة الحرب"؛ "عدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية في المناطق التي احتلتها إسرائيل منذ عام 1967، والأعمال الإسرائيلية الهادفة إلى تغيير وضع القدس"؛ "الحل على أساس قيام دولتين هما إسرائيل وفلسطين تعيشان جنباً إلى جنب بسلام وأمن ضمن حدود معترف بها استنادًا إلى حدود ما قبل عام 1967"؛ "انسحاب إسرائيل من المناطق الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967"؛ "تطبيق الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، وبصفة أساسية حق تقرير المصير والحق بإقامة دولة مستقلة"؛ "حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بما يتوافق مع القرار رقم 194 الصادر في 11 كانون الأول/ ديسمبر 1948". أيد القرار 156 دولة، وعارضته 6 دول (أستراليا، إسرائيل، جزر مارشال، مكرونيزيا، بالو، والولايات المتحدة)، وامتنعت 9 دول عن التصويت[63]. ووفقاً لممثل الولايات المتحدة في الأمم المتحدة، جون بولتون، فإن الموافقة الكاسحة للجمعية العامة لهذا القرار والقرارات المتعلقة به حول نزاع إسرائيل – فلسطين تظهر "السبب الذي يدعو العديد من الناس لأن يقولوا: إن الأمم المتحدة غير ذات شأن في حل المشكلات الفعلية"[64]. إن مما يثير العجب فعلاً عدم اتباع العالم خطى الولايات المتحدة وجزيرة بالو.

تبدو العملية السلمية مختلفة تماماً على ضوء التسوية على أساس قيام دولتين كما ترد في السجل القانوني – الدبلوماسي. ولهذا فإن جميع الأطراف يقرون بأنه في أثناء المفاوضات التي عقدت في كامب ديفد عام 2000 وافق الفلسطينيون على السماح لإسرائيل بالاحتفاظ بمجموعات من المستوطنات غير الشرعية في القدس الشرقية والضفة الغربية مقابل الحصول على أراضٍ تضاهيها مساحة من إسرائيل، وتقاسم القدس الشرقية مع إسرائيل، وتنفيذ محدود لحق العودة. وعلى العكس من ذلك، طالبت إسرائيل بالاحتفاظ بالمستوطنات غير الشرعية في مقابل أراضٍ **لا تضاهيها** مساحةً من إسرائيل، وسيطرة شبه كلية على القدس الشرقية المحتلة، وعدم الإقرار بحق العودة للفلسطينيين[65]. فيما يتعلق بشروط الإجماع بشأن التسوية على أساس قيام دولتين، فقد قبل الفلسطينيون بأقل كثيراً مما يستحقون، بينما طالب الإسرائيليون بأكثر مما يستحقون على نحو مبالغ به. ومع ذلك فإن الصورة السائدة هي أن اجتماع القمة في كامب ديفد انهار بسبب تصلّب الفلسطينيين[66]. وبمثل ذلك، بعد الانتصار الانتخابي لحماس، رهنت الولايات المتحدة تعليق مقاطعتها بقيام حماس بالاعتراف الصريح بإسرائيل. في الواقع، لقد أصدر مسؤولو حماس العديد من التصريحات تدل على دعم الإجماع الدولي بشأن حل النزاع[67]. كان يمكن للولايات المتحدة وإسرائيل التأكد من خلال المفاوضات إن كانت حماس ملتزمة فعلاً بحل النزاع بحسب هذه الشروط، والتأكد من جدية تصريحاتها. حتى إذا سلمنا بغموض موقف حماس،[68] فسيظل مما يثير التساؤل امتناع الولايات المتحدة (والاتحاد الأوروبي) عن إخضاع إسرائيل للتوبيخ، ناهيك عن المقاطعة الاقتصادية المدمرة،[69] بسبب مواصلتها رفض جميع شروط التسوية على أساس قيام دولتين، ودون أي غموض.

وأخيراً، ففي حين يجري تدمير اقتصاد الشعب الفلسطيني بسبب بعض تصريحات حماس التي تدعو إلى تدمير إسرائيل، أطلقت يد إسرائيل لتقطيع أوصال الدولة الفلسطينية المأمولة، وليس بالكلمات بل بالأفعال. واصلت إسرائيل بسرعة إنشاء الجدار عميقاً داخل الضفة الغربية، وضمت خلفه بعض أكثر الأراضي وموارد المياه إنتاجاً، وكذلك حول القدس الشرقية، مما أدى فعلياً إلى تقسيم الضفة

الغربية[70]. إضافة إلى ذلك، أشارت إسرائيل إلى نيتها الاحتفاظ بغور الأردن إلى جانب مجمع استيطاني في الشمال مما سيؤدي إلى مزيد من التقسيم للضفة الغربية[71].

وفقاً لمجلة "إيكونومست"، فإن الخيار المتاح للفلسطينيين هو بين "دولة تشبه الجبنة السويسرية[*]، تتكون من معظم الضفة الغربية، ولكنها مليئة بالمستوطنات، وحيث ستتعرض إمكانية السفر بين مناطقها لإعاقات شديدة"، وبين قيام إسرائيل "بالانسحاب من 40 بالمئة أو 50 بالمئة من مناطق الضفة الغربية بصفة أحادية الجانب، في حين تحتفظ بمعظم مستوطناتها"[72]. فلا عجب إذن من أن "العديد من الفلسطينيين" يصفون المطالب الأحادية الموجهة لحماس كي تعترف بإسرائيل، على أنها "مثال آخر للمعايير المزدوجة". وقد أعرب رئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية عن تذمره من أن القادة الغربيين **"لا يطلبون أي شيء من إسرائيل... ينبغي عليهم مطالبة الإسرائيليين بالمطالب ذاتها التي يوجهونها إلينا"**[73]. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أنه وفقاً للمعلق الإسرائيلي ميرون بينيفينستي فإن "معظم الفلسطينيين" يدعمون التسوية على أساس قيام دولتين وفق حدود حزيران/ يونيو 1967 "طالما كانت [الدولة الفلسطينية] تتمتع بجميع ميزات السيادة وخالية من المستوطنين"، في حين أن "غالبية الإسرائيليين الذين يدعمون ظاهرياً قيام دولة فلسطينية يعارضون بشدة" قيام دولة فلسطينية وفق هذه الشروط، وبدلاً من ذلك "يدعمون قيام كيان يتمتع بسيطرة جزئية على ما يقارب نصف الضفة الغربية، ودون أي سيطرة على المعابر الحدودية وسياسات الهجرة ومصادر المياه والمجال البحري والمجال الجوي"[74]. وهكذا، تعرض الشعب الفلسطيني لعقاب جماعي قاسٍ بعد قيامه بانتخاب حماس على الرغم من أنه يدعم التسوية على أساس قيام دولتين، في حين لم يتعرض الإسرائيليون لأي عقوبة على الرغم من أنهم يعارضون التسوية.

(*) الجبنة السويسرية هي نوع من الجبنة يتخلله عدد كبير من الثقوب الكبيرة التي تحدثها الخميرة. [المترجم]



اختلاق الخلاف

بعد تبيان أن السجل الوثائقي الفعلي ليس محل أي خلاف، كرست بقية كتاب "ما يفوق الوقاحة" لمعاينة الخلافات التي اختلقها التبريريون لإسرائيل. وقد ركزت على ثلاثة أنواع من هذه الاختلاقات: إضفاء الغموض على النزاع، "واللاسامية الجديدة" المزعومة، وتفشي الأعمال المليئة بالتزوير والادعاء أنها أبحاث أكاديمية.

إضفاء الغموض على النزاع

عادة ما يُزعم أن نزاع إسرائيل – فلسطين هو نزاع بالغ التعقيد، وأنه يتطلب علماً من شاكلة علم صناعة الصواريخ للإحاطة به، أو يقال: إن النزاع يستند إلى صدام كوني بين الأديان والثقافات والحضارات. إن هذا الضرب من إضفاء الغموض على النزاع – الذي يخلو من أي تعقيد نسبياً بحسب السجل المدون – يخدم غرضين: أولاً: تبرير تعليق المعايير الأخلاقية والقانونية العادية التي من المفترض أنها لا تنطبق على هذا النزاع بسبب التفرد الذي يتميز به. وهكذا – وخلال منتدى عقد حول المفاوضات الفاشلة التي عقدت عام 2000 – كان ضمن المتحدثين فيه روبرت مولي الذي شارك في مفاوضات كامب ديفيد (وربما يكون أكثر المفاوضين الأمريكيين نزاهة) – وجه أحد الحاضرين سؤالاً لروبرت مولي: لماذا لا تتأثر المساعدات الأمريكية لإسرائيل على الرغم من الانتهاكات الفظيعة للقانون الدولي التي ترتكبها إسرائيل؟ فأجاب مولي: "إن هذا النزاع هو نزاع فريد بالفعل". وانتهت المسألة عند هذا الحد[75]. أما الغرض الثاني لإضفاء الغموض على النزاع، وهو متصل بالغرض الأول، فهو منع إجراء مقارنات واضحة: مثلاً، بين مصير السكان الأصليين لأمريكا على يد المستوطنين الأوروبيين وبين مصير الفلسطينيين على يد

المستوطنين الصهاينة، وبين نظام الفصل العنصري الذي كان سائداً في جنوب إفريقيا، وبين السياسات الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية المحتلة[76]. على الرغم من الزعم أنّ هذه المقارنات تتسم بعدم الدقة: لأن نزاع إسرائيل - فلسطين يتميز بالفرادة، إلا أن المقاومة لهذه المقارنات تنبع من أن أي مقارنة ستضع إسرائيل دون شك مع الطرف الظالم من المقارنة. وفي حالة المقارنة مع نظام التمييز العنصري في جنوب إفريقيا، فهناك زعم أيضاً أن هذه المقارنة تنم عن لاسامية، وكل من يعقد هذه المقارنة هو لاسامي[77]. إن هذا الادعاء ينشئ قائمة تثير الحيرة من اللاساميين، ويأتي في هذه القائمة منظمة "بتسيلم" التي أشارت في تقرير حديث إلى أن "نظام الطرق" الإسرائيلي في الضفة الغربية، "المستند إلى مبدأ الفصل عبر التمييز، يحمل عناصر شبه كبيرة مع نظام التمييز العنصري الذي ظل سائداً في جنوب إفريقيا حتى عام 1994"، و "يستتبع مقداراً أكبر من التعسف مما كان عليه الحال في النظام الذي كان سائداً في جنوب إفريقيا"[78]. كما تتضمن قائمة أسماء الأشخاص اللاساميين المفترضين الذين يعقدون المقارنة الممنوعة مع نظام التمييز العنصري، العضوة السابقة في الكنيست الإسرائيلي، شلوميت ألوني، والنائب السابق لرئيس بلدية القدس ميرون بينيفينستي، والسفير الإسرائيلي السابق لجنوب إفريقيا، آلون ليئل، والأسقف الجنوب إفريقي الحائز على جائزة نوبل للسلام ديزموند توتو، و"أب" قانون حقوق الإنسان في جنوب إفريقيا جون دوغارد[79]. بل يتضح أن القائمة تضم أريئيل شارون أيضاً، فقد أشار الباحث الإسرائيلي غيرشوم غورينبرغ إلى "استحواذ أنموذج البانتوستانات" على ذهن شارون، واستنتج أنه "ليس من قبيل المصادفة" أن خطة شارون للضفة الغربية "تحمل سمات تشابه شديد مع "نظام التمييز العنصري الكبير" الذي استهله النظام السابق في جنوب إفريقيا"[80]. وحسب التقارير، فإن شارون نفسه صرح بأن "أنموذج البانتوستان هو أفضل حل للنزاع"[81].

لعب ورقتي الهولوكوست واللاسامية الجديدة

من أجل نشر الغموض حول السجل التاريخي الحقيقي، وتشويه النقد الموجه للسياسات الإسرائيلية، عمد التبريريون لإسرائيل إلى لعب ورقيتي الهولوكوست واللاسامية الجديدة.

في العقود الأولى لوجود إسرائيل، عمدت النخب اليهودية الأمريكية إلى إبقاء الدولة اليهودية ضمن مسافة حذرة، وذلك خشية اتهامهم بازدواج الولاء. وبعد حرب حزيران/ يونيو 1967، عندما أصبحت إسرائيل "ميزة استراتيجية" للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، أصبح أفراد تلك النخب صهاينة مولودين من جديد. "واكتشفوا" الهولوكوست النازية التي أصبحت مفيدة لأهدافهم (وهو موضوع آخر كانوا صامتين بشأنه بصورة لافتة للنظر)، وبدؤوا باستغلالها من أجل تحصين إسرائيل من أي انتقاد[82]. هناك مذهبيتان جامدتان [دوغما] يكمنان في أساس عقدية الهولوكوست: أولاً: أن المعاناة اليهودية في أثناء الهولوكوست كانت فريدة.

ثانيًا: أن الهولوكوست كانت تتويج كراهية أزلية تكنها الأمم غير اليهودية لليهود. وعلى الرغم من أن هاتين المذهبيتين الجامدتين تفتقران لأي محتوى فكري وأنهما مقيتتان أخلاقياً، إلا أنهما أصبحتا من الأسلحة الفعالة في ترسانة إسرائيل العقدية بهدف تحييد أي انتقاد لسياساتها. وتماماً كما زعمت أن نزاع إسرائيل - فلسطين هو نزاع فريد، فقد زعمت أيضاً أن الهولوكوست فريدة. بل إن المرء يلتقط من أدب الهولوكوست الشوفيني الذي لا يطاق هذا[83] أن كل شيء تقريباً يتعلق باليهود ليس فقط فريداً، وإنما فريد لدرجة تثير التعجب - ولهذا السبب فإن الأمم تكرههم. وفي وسط هذه الدائرة من الحب الذاتي التام، لا يمكن لليهود أن يرتكبوا أي ظلم، وهذا الكمال تحديداً هو ما جلب عليهم الكوارث.

في تطور شديد الغرابة والشذوذ أصبح الفلسطينيون (والعرب عموماً) يُعدّون إما مذنبين بصفة مباشرة بارتكاب الهولوكوست، أو ينظر إليهم كذرية لمرتكبيها. فعشية حرب عام 1948، وصف بن غوريون أعداء الصهاينة بأنهم "تلاميذ لهتلر، بل ومعلمون له، ولا يعلمون سوى طريقة واحدة لحل المشكلة اليهودية: التدمير الكامل"، في حين كان هدفه الصريح لمحاكمة أيخمان (*) هو أنها سوف "تكشف عن... الصلة

(*) أدولف أيخمان: من كبار أعضاء الحزب النازي وعمل في الشرطة السرية النازية. تولى مهمة الإدارة اللوجستية لتجميع اليهود في غيتوهات وفي معسكرات الإبادة في أوروبا الشرقية في أثناء الاحتلال النازي. قبض عليه عملاء الموساد الإسرائيلي في الأرجنتين، وحوكم في إسرائيل، وأدانته المحكمة بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وقد أعدم شنقاً عام 1962. [المترجم]

بين النازيين وبعض الحكام العرب"، وخصوصاً الرئيس المصري جمال عبد الناصر. تشير المؤرخة الإسرائيلية إديث زيرتال إلى أنه في أثناء المحاكمة "نادراً ما كانت أعمال أيخمان (والمجرمين النازيين الآخرين) تذكر دون إضافة البعد العربي - النازي للأمر"، كما وصفت الصحافة الإسرائيلية المفتي الفلسطيني للقدس بأنه "ضمن أكبر المجرمين النازيين"، حتى إنها اقترحت أنه كان العقل المدبر الحقيقي للحل النهائي. ووفقاً لبن غوريون، كان المفتي "أحد أقرب شركاء هتلر في الإبادة الجماعية التي ارتكبها". وقد حذر أحد كبار المسؤولين الإسرائيليين في أثناء المحاكمة من أنه "على بعد 150 متر من قاعة المحكمة هناك حدود، وخلف تلك الحدود هناك آلاف مثل أيخمان يرابطون منتظرين، ويعلنون صراحة: «سنتمم ما لم يفعله أيخمان"، في حين أن التركة الرئيسة للمحاكمة بالنسبة لبن غوريون هي تذكير الإسرائيليين أن "الكراهية... التي جلبت... القضاء على ثلثي يهود أوروبا الذين لم يرتكبوا أي خطأ ولم يفعلوا أي ظلم؛ هذه الكراهية ما زالت تنتشر ضمن حكام البلدان المجاورة، الذين يرسمون الخطط لاجتثاثنا". شجبت إديث زيرتال هذا الفرض للهولوكوست النازية على "واقع الشرق الأوسط الذي كان من طبيعة مختلفة تماماً، على الرغم أنه قاسٍ ومعادٍ لإسرائيل"، وأشارت إلى أن ذلك "شوه بصفة كبيرة صورة الهولوكوست، وقلل من حجم الفظائع التي ارتكبت على يد النازيين، وأضفى التفاهة على عذاب الضحايا والناجين، وعمل على إضفاء السمات الشيطانية على العرب وقادتهم»[84].

لتبرير هجومهم "الاستباقي" على مصر في حزيران/ يونيو 1967، عمد القادة الإسرائيليون إلى إطلاق التحذيرات من "مكائد هتلر الجديد"، وأعلنوا أنه "بالنسبة لنا، عبد الناصر **هو** هتلر»[85]. أما في الماضي الأقرب، فقد قارن التبريريون لإسرائيل بين صدام حسين وهتلر، وقارنوا بين معارضة الحرب غير القانونية التي شنتها الولايات المتحدة على العراق وبين محاولة استرضاء هتلر[86]. (في الواقع فإن التهديد الذي كان عبد الناصر يشكله عام 1967 لم يكن به من الواقع بقدر ما كان التهديد الذي شكله صدام حسين في عام 2003)[87]. والآن جاء دور حماس، وحزب الله، وإيران، ومن ضمن أولئك الذين يتصدرون توجيه التهم، صبي الغلاف لصناعة

الهولوكوست، دانيال غولدهاغن. فدوره البارز يؤكد لأولئك الذين ما زالت تساورهم الشكوك، قوة العلاقة بين صناعة الهولوكوست وبين الأجندة السياسية لإسرائيل. فقد كان الأمر بالنسبة لغولدهاغن انتقالاً سهلاً بين صفة الخبير في شؤون اليهود واللاسامية النازية وصفة خبير في شؤون إسرائيل واللاسامية الإسلامية: فمن ناحية، لم يكن كتابه الذي حقق مبيعات هائلة "قتلة هتلر المتطوعون" في الحقيقية معنياً باليهود والهولوكوست النازية، وإنما كان معنياً كما أظهرت في كتاب آخر بإسرائيل وأعدائها؛ ومن ناحية ثانية، يبدو أنه يعرف عن الموضوع الثاني بمقدار ما يعرف عن الموضوع الأول، ففي كلتا الحالتين عمد إلى استخدام العبارات الجذابة مثل "اللاسامية المنبثقة عن الهلوسات" للتعويض عن التحليل الجاد[88].

يستنتج غولدهاغن لدى دراسته لطبيعة حماس وصفاتها أنها "محكومة بتوجهات نازية الطابع نحو الإبادة الجماعية لليهود"، وتقلد "الكتب المدرسية النازية"، وترعى لاسامية "منبثقة عن هلوسات"، و"تذكر بأكثر واضعي العقائد النازية تطرفاً"، وهي "تقريباً نازية بصفة كلاسيكية" و "تشبه النازية بصفة لا مجال فيها للخطأ"، وما إلى ذلك. وإذا حكمنا بما يذهب إليه غولدهاغن، فإن حماس قد تكون حتى أسوأ من النازية: "لقد كان برنامج الحزب النازي في عام 1920 يحتوي أيضاً على الكثير من اللاسامية، ولكن وعلى الرغم مما يحتويه من توجهات وأمور شيطانية فإنه يعد رقيقاً إذا ما قارناه مع ميثاق حماس"[89]. ولكن بالنسبة لغولدهاغن، لا تشكل حماس حتى نصف المشكلة، إذ إن حماس هي عبارة عن حلقة صغيرة في مؤامرة هائلة "للإسلام السياسي" شبيهة بالنازية لتدمير الغرب. وبفضل غولدهاغن، فقد تم أخيراً الكشف عن بروتوكولات حكماء العرب.

كتب غولدهاغن في مقال في مجلة "نيو روببلك" وقال "إننا نشهد بداية تكثيف للحشد السياسي والاجتماعي من قبل الإسلام السياسي للشروع في انتفاضة متعددة الرؤوس تشمل كل القارات" ويجري فيها استخدام "لغو حول الإبادة الجماعية" و "عنف من النوع الذي يسبق الإبادة الجماعية"، "وتعتنق اللاسامية النازية الناجمة عن الهلوسة والمنطق الإجرامي نحو اليهود" وتطمح لـ "حكم

العالم"[90]. يتميز هذا الإسلام السياسي "بالاستبداد، والعدائية، والثقة المفرطة بتفوقه وقدرته على أن يحكم، وعدم التسامح، والشعور بالسخط الشديد، وعلاقته مع الواقع واهية جداً". حتى وإن كان هذا الأمر صحيحاً، فلا يبدو أنه سيجعل الإسلام السياسي شديد الاختلاف عن إدارة الرئيس بوش. يتطوح غولدهاغن في غمامة سامة من اللغو الطنان، فيذهب بالسخف ثم يدخل بالتفاهة، وينتهي بالتخيلات، ويزعم أن "أشد التطورات العسكرية خطراً للإسلام السياسي" في بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي هو نظام صدام حسين البعثي العلماني شديد القسوة، وأن النظام السوري الحالي نظام "إسلامي سياسي"؛ وأن إيران عملت بصورة سرية على تنسيق الاحتجاجات الإسلامية واسعة النطاق ضد الرسومات الدنماركية، في الوقت الذي كان "من الوشيك رفع أمرها لمجلس الأمن الدولي واحتمال فرض عقوبات عليها بسبب برنامج الأسلحة النووية"؛ وأنه لو لم تقم إسرائيل بتدمير المفاعل النووي عام 1981، "لما كان بمقدورنا أبداً إخراج صدام القاتل بالجملة والمسلح بالأسلحة النووية من الكويت بعد عشرة أعوام من ذلك" - حتى على الرغم من أن المفاعل النووي لم يكن ينتج أسلحة نووية، وأنه ربما كان الهجوم الإسرائيلي هو ما دفع صدام إلى محاولة الحصول على تلك الأسلحة؛[91] وكذلك أن "معظم العالم الإسلامي في مرحلة المخاض للدخول في حقبة الإسلام السياسي، حتى وإن يكن جزء كبير منه ليس على هذه الحال. (إنه عالم كبير)". ما هذا الهراء!

ووفقاً لغولدهاغن فإن "الأنباء السيئة فعلاً هي أن تنظيم القاعدة ليس هو المشكلة الرئيسة، بل إيران". فإيران هي "مركز الإسلام السياسي... القوة العظمى للإسلام السياسي". وبمثل ذلك، فإن الممثل الرئيس للإسلام السياسي "ليس أسامة ابن لادن" بل "محمود أحمدي نجاد، الرئيس الإيراني". (وفي واحدة من الجمل التي تميز أسلوب غولدهاغن الطنان يقول: إن أحمدي نجاد شكل "فريقاً متناوباً في الدعم المتشابك" مع حماس). وإلى جانب معاناة أحمدي نجاد من الأوهام الغريبة بأن "الغرب قام ولقرون طويلة باعتصار وإذلال وتقسيم الأمم الإسلامية والسيطرة عليها"، فإن جانب النقص الرئيس لدى الرئيس الإيراني حسب أقوال غولدهاغن هو

أنه ميال لإنكار الهولوكوست و "الحض الهتلري" على تدمير إسرائيل. إن هذا القلق من إنكار أحمدي نجاد للهولوكوست هو قلق غريب بالنظر إلى أن الرئيس الفلسطيني محمود عباس - وهو المتعاون الرئيس مع الولايات المتحدة وإسرائيل إضافة إلى أنه رفيق إيلي ويزيل في مواعيد الإفطار - كتب أطروحته لنيل شهادة الدكتوراه، ومن ثم نشر كتاباً ينكر فيه الهولوكوست النازية[92]. إلى جانب الزعم بقيام الرئيس الإيراني بالحض على تدمير إسرائيل، فإن غولدهاغن يقارن بين "تصريحات أحمدي نجاد المتبجحة حول الدمار الوشيك للغرب، التي تردد صدى نبوءات نيكيتا خروتشوف التوعدية عندما قال: "سوف نقوم بدفنكم". لو كانت هذه المقارنة صحيحة، فيبدو أن من شأنها أن تناقض حرفية تهديدات الرئيس الإيراني[93]. ومع ذلك، يدخل غولدهاغن بالمقارنات مع النازيين، ويحذر المتشككين بأن عليهم أخذ تلك التهديدات على محمل الجد: "هتلر أيضاً تنبأ بإبادة اليهود، وقال إن قيام حرب عالمية من شأنه أن 'يزيل العرق اليهودي من أوروبا'. واعتبر معظم الناس أن هذه النبوءه هي تبجح فارغ".

في خضم هذا الهجوم الكوني الرهيب للإسلام السياسي، فما زال هناك شعاع أمل لدى غولدهاغن. فقد خص المستشارة الألمانية آنجيلا ميركل بالمديح لتشبيهها إيران بـ "ألمانيا النازية في عقد الثلاثينيات من القرن الماضي"، وتحذير العالم من "إعادة خطأ الثلاثينيات بعدم قيام القوى الغربية بالتصرف حيال تحركات هتلر القتالية، ونبذهم لكلماته المتوعدة بوصفها لغواً فارغاً". ويتمثل التحدي الحالي، وفقاً لغولدهاغن، بأنه ينبغي على العالم "منع إيران من الحصول على أسلحة نووية - على الأرجح من خلال تدمير مرافق إنتاج الطاقة النووية".

من الصعب معرفة الأمر الأكثر إثارة للسخرية، أهو المصادفة الغريبة أن كل قائد عربي/ إسلامي يُزعم أنه يهدد إسرائيل هو تناسخ لهتلر، أم أن التهديد الذي يشكلونه عادة ما يتم تشبيهه بالهولوكوست، في حين أن صناعة الهولوكوست وفي الوقت ذاته تقر بأن الهولوكوست فريدة وأن أي مقارنة بينها وبين الجرائم الأخرى هو ضرب من ضروب إنكار الهولوكوست[94].

اللاسامية الجديدة هي إحدى (تقليعات) صناعة الهولوكوست. فكلما أتت إسرائيل تحت ضغط عالمي لحل النزاع مع الفلسطينيين بالطرق الدبلوماسية، أو واجهت ورطة في العلاقات العامة، شنّ التبريريون لإسرائيل حملة تزعم أن العالم طافح باللاسامية الجديدة. ليس من الصعب أن نجد الغرض الكامن وراء هذه المهرجانات الدورية: فمن ناحية، يتم تحويل مرتكبي المظالم إلى ضحايا، من خلال تسليط الضوء على المعاناة الحالية المزعومة لليهود اليوم وتشتيت الانتباه عن معاناة الفلسطينيين. ومن ناحية أخرى، يعملون على تشويه جميع النقد الموجه إلى السياسات الإسرائيلية بأنها نابعة من كراهية غير عقلانية لليهود. في الفصل الأول من هذا الكتاب وعنوانه: من فيلم "النجم الساطع يسوع المسيح" إلى فيلم "عاطفة المسيح"، أشرت إلى التشابه بين الإنتاجات المتنوعة للاسامية الجديدة، مثل قيام رابطة مكافحة التشهير مرارا بإشعال هستيريا بسبب وجود اللاسامية في هوليوود[95]. وبالمصادفة، أشار نورمان جويسون، وهو مخرج فيلم "النجم الساطع يسوع المسيح"، في كتاب المذكرات الذي نشره مؤخراً إلى هذه الظاهرة الغريبة. جويسون ليس يهودياً، ويبدأ مذكراته بالكلمات الآتية: "بقدر ما تمتد ذاكرتي، أردت دائماً أن أكون يهودياً". حقق جويسون نجاحاً كبيراً في هوليود، وقام بإخراج فيلم "عازف على السطوح"، مما أكسبه المديح من اليهود الأمريكيين والحكومة الإسرائيلية. ولكن عندما افتتح فيلمه التالي "النجم الساطع يسوع المسيح"، انفتحت عليه بوابة الجحيم: "فإصدار الفيلم صاحَبَه هجمات من رابطة مكافحة التشهير ومن جميع المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة تقريباً. شعرت كأنني تعرضت للخيانة من قبل العديد من أصدقائي، وخصوصاً بعد أن أخرجت فيلم "عازف على السطوح". ويشير بصورة عابرة إلى أن قضيته "تشبه قضية الاحتجاجات... على الفيلم الذي أخرجه ميل غيبسون بعنوان "آلام المسيح"[96]، في الواقع استغلت رابطة مكافحة التشهير كلا الفلمين في إنتاج خيالي خاص بها: اللاسامية الجديدة.

أطلقت إسرائيل آخر إحياء للاسامية الجديدة بعد النقد الدولي لقمعها الوحشي للانتفاضة الثانية. وحالما تم كسر المقاومة الفلسطينية بنجاح وعادت إسرائيل لعلاقتها الجيدة مع الغرب، بدأت نوبة الغضب بشأن اللاسامية الجديدة

بالهدوء. قبل بضعة أعوام ظهر زعم بأن الطلاب اليهود في الجامعات الأمريكية يعانون حرفياً من هجمات منظمة. وبدت تلك المزاعم في ظاهرها منافية للمعقول. فالجامعات تتقيد بشدة باللياقة السياسية في هذه الأيام، ومن الصعب أن يكون المرء معادياً لأي شيء فيها، ناهيك عن اللاسامية التي هي أشد المحرمات. في الواقع، ظهر أن الحالات المزعومة للاسامية بعد التحقيق هي إما مبالغات شديدة أو اختلاقات بأكملها[97]. حتى الذين أثاروا تلك الموجة يقرون الآن علناً بأن تلك الهستيريا كانت مختلقة. أوردت مجلة "كرونيكلز أوف هاير إديوكيشن" أن "هذا الوقت ممتاز للطلاب اليهود في أمريكا". "أعلن القادة اليهود الذين اجتمعوا هنا يوم الإثنين أن هذا الوقت هو عصر ذهبي لليهودية في الجامعات، وليس كابوساً من اللاسامية"[98]. أما من زاد على مدير النوادي اليهودية (نوادي هليل) في امتداح "العصر الذهبي" للطلاب اليهود، فهو ممثل إيباك الذي "أخبر الحاضرين أن هذا الوقت هو "وقت مجيد" ليس فقط للطلاب اليهود في الجامعات، بل أيضاً للحركات الطلابية المؤيدة لإسرائيل". ماذا حدث لكل ذلك الحديث عن الهجمات المنظمة؟!

قبل بضع سنوات كان يُعدّ من الخطايا المميتة المحاجّةُ بأن العداء لليهود يزداد بسبب السياسيات الإسرائيلية القاسية، وأن أفضل علاج له هو قيام إسرائيل بإنهاء الاحتلال[99]. في مقالة افتتاحية ظهرت في صحيفة "هاآريتس" بمناسبة الذكرى الـ 58 لإقامة دولة إسرائيل، عبر أحد مشاهير الباحثين الأمريكيين اليهود عن تحليل مطابق لذلك. فقد كتب توني جوت: "إن السلوك المستهتر لإسرائيل وإصرارها على وصم جميع النقد باللاسامية" هو الآن سبب رئيس للمشاعر المعادية لليهود في أوروبا الغربية ومناطق كبيرة من آسيا ... إن أحد الطرق لتقليص مدى اللاسامية المتزايدة في ضواحي باريس أو شوارع جاكارتا هو أن تقوم إسرائيل بإعادة أراضي الفلسطينيين إليهم[100].

يجد المرء أيضاً إقرارات مثيرة للدهشة في الدراسة الحديثة حول اللاسامية التي أعدها والتر لاكير، وهو من الباحثين المعروفين والمؤيدين لإسرائيل[101]. ففي حين زعم الملوحون "باللاسامية الجديدة" أن نوعاً ساماً من اللاسامية ينتشر في

قلب أوروبا والولايات المتحدة، وأن التهديد الذي يعاني منه اليهود يشابه التهديد في أثناء الحقبة النازية في ألمانيا،[102] كتب لانكير: إن "اللاسامية في أوروبا هي في أغلبها إسلامية"، "النظرة الشعبية لليهود" "في الواقع... أفضل عام 2002 منها في عام 1991"، "من الصعب التصور أن اللاسامية... سوف تصبح عاملاً جوهرياً في المشهد الأمريكي السياسي أو الاجتماعي"، وأنه "من البدهي" أن اللاسامية اليوم "لا تقارن بأي شكل مع القمع الذي ساد في ثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضي". وفي حين يزعم الملوحون باللاسامية أنها منتشرة بشدة في الجناح اليساري للطيف السياسي، وأن اللاسامية الإسلامية ولاسامية اليسار (ومناهضة الصهيونية المصاحبة لها) تنبع بصفة أساسية من كراهية لا عقلانية لليهود،[103] كتب لانكير: "سيكون من المبالغة التأكيد على أن اللاسامية المعاصرة محصورة باليسار أو يغلب عليها الطابع اليساري"، "مناهضة الصهيونية في اليسار المتطرف هي من أشكال ما بعد العنصرية، وهي مدفوعة بصفة رئيسة بمشاعر العداء لأمريكا والدعم الأمريكي لإسرائيل" و "من السخف المحاجّة بأن اللاسامية الإسلامية المعاصرة غير مرتبطة ألبتة بوجود إسرائيل وسياسات الحكومة الإسرائيلية"[104].

وفي أمر متصل، فمن مذاهب أيديولوجيا الهولوكوست والملوحين باللاسامية الجديدة أن العداء لليهود ولإسرائيل "لا ينشأ عن أدلة فعلية، بل في تعارض مع الأدلة الفعلية" (رئيس رابطة مكافحة التشهير، أبراهام فوكسمان)[105]. ومع ذلك، يقر لاكير بأنه "في وقت ما كان العداء لليهود غير عقلاني بمعظمه، وفي أوقات أخرى كان عقلانياً تماماً. وعادة هناك تداخل بين هذين النوعين"[106]. وهو يستشهد بأمثلة عديدة؛ إذ نشأت اللاسامية عن "نشاطات اقتصادية مقدر لها أن تثير الكراهية" مثل دور الوسيط الذي لعبه اليهود بين من يقومون باستغلال الآخرين وبين أولئك الذين يتعرضون للاستغلال[107]. بل إن لانكير يحيل بصفة جزئية اللاسامية في الماضي إلى "الصفات السلبية" في "خصائص اليهود وتطورهم المادي"، ولسلوكهم "المشكوك به أخلاقياً"، وافتقارهم "لحسّ المواطنة الصالحة"، حتى تعدادهم السكاني بحد ذاته، متفقاً بذلك مع المتحدث باسم الصهاينة في ثلاثينيات القرن الماضي بأن "هناك مليون يهودي زيادة في بولندا"[108]. تكمن المفارقة هنا في

أنه لو لم يكن لانكير صهيونياً شهيراً ومدافعاً عن إسرائيل، فإن هذه التعلقيات سوف تضعه بسهولة في خانة اللاساميين. أما المفارقة المزدوجة فهي أنه ربما بسبب صهيونيته فإن لانكير يحمل هذه المعتقدات إذ تشكل الصهيونية مرآة للصور النمطية اللاسامية والاعتقاد اللاسامي بأنه لا يمكن لليهود الاندماج في المجتمعات التي يقيمون فيها.

يؤكد برنارد لويس، وهو أحد الملوحين باللاسامية الجديدة على أن اللاسامية في العالم العربي نشأت بصفة أساسية من "شعور الإذلال" بعد معاناتهم من هزائم عسكرية متوالية على يد إسرائيل. ومن أجل توفير "المواساة للمشاعر المجروحة"، فلقد عزا العرب لليهود صفات شريرة خارقة للعادة. ويستنتج لويس بصفة لا تقبل الجدل أن العداء الموجه لليهود "ليس له علاقة أو أن علاقته بسيطة فقط، بحيثيات صراع فلسطين."[109] ينشق لانكير عن الاتجاه الأرثوذكسي، ويقر بأن عداء الفلسطينيين لإسرائيل واليهود هو استجابة يمكن فهمها للظلم الذي حل بهم، وأنه إذا تم التوصل إلى تسوية عادلة للنزاع، فإن العداء الفسلطيني والعربي الإسلامي سوف يتضاءل إلى حد بعيد:

> بالنسبة للفلسطينيين، فإن وجود إسرائيل مقدر له أن يظل جرحاً إلى أبعد أفق يمكن للمرء أن يراه. وكان أعظم ظلم عانوا منه هو خسارتهم لجزء من وطنهم، وهو ظلم لا يمكن رفعه إلا بالعنف. إنه لمن الطبيعي أن يرغب الفلسطينيون بأن يروا دولة إسرائيل تتلاشى. ومع ذلك، فحالما يقيمون دولة خاصة بهم، فسيصبح لمشكلات الحياة اليومية أهمية كبيرة، ولهذا سيضطرون لتركيز جزء كبير من طاقتهم لتسيير أمور الدولة. إن الدافع الكبير باستعادة ما فقدوه لن يختفي، ولكن لن يتم السعي لتحقيق ذلك كما هو الحال في الوقت الذي لا يشغلهم فيه سوى هذا الأمر. ينطبق هذا الأمر أيضاً على ما يتعلق بالبلدان العربية والإسلامية الأخرى والمجتمعات الإسلامية في أوروبا. ستظل إسرائيل تعتبر عدوة، وسيبقى اليهود أعداء، ولكن من غير المرجح أن يظلوا العدو الوحيد أو حتى عدواً رئيساً... وحالما

يصبح للفلسطينيين دولة قابلة للحياة... وحالما تتخذ إسرائيل خطوات أخرى لمراعاة مصالح المسلمين (مثل تدويل الأماكن المقدسة في القدس) فهناك فرصة معقولة بأن اللاسامية بين العرب ستتقلص، وإن كانت لن تختفي[110].

مع ذلك، وعلى الرغم مما أقر به لاكير نفسه، إلا أنه يؤكد (في صفحات أخرى من كتابه على أي حال) أن اللاسامية وصلت إلى حد يقترب من مستوى الأزمة في أوروبا. ويزعم أن "اللاسامية كانت منتشرة في فرنسا في عقد السبعينيات من القرن العشرين"، وأن "حزب العمال البريطاني شن هجمات لاسامية"، وأن "هناك مزاجاً لا يتحلى بمشاعر الصداقة نحو اليهود انتشر أبعد كثيراً.. من الجماعات المتطرفة" في أوروبا[111]. أكثر ما يثير قلق لاكير هو "الحلف" الشرير الذي يزعم أنه نشأ بين "الإسلاميين" واليسار السياسي (خصوصاً "المعادي للعولمة")، ويربط هذا الحلف الكراهية المشتركة لليهود[112]. لا يسعى لاكير غالباً لإثبات هذه المزاعم الكاسحة، وربما يعود الأمر إلى أنه لا يوجد إثبات[113]. وبدلاً من ذلك فإنه يعمد كحال الملوحين باللاسامية الجديدة للاعتماد على نتائج استطلاعات غامضة وغير جازمة،[114] أو يلجأ للتشهير كالزعم بانتشار إنكار الهولوكوست في الغرب.

يكرس لاكير في كتابه البالغ 200 صفحة والذي يغطي 2.500 عام، ست صفحات لموضوع إنكار الهولوكوست. ويستشهد بخمس شخصيات غير متوازنة معتادة، والمجلتين المخبولتين المعتادتين اللتين يجدهما المرء دائماً في أدبيات صناعة الهولوكوست التي تبالغ في انتشار إنكار الهولوكوست من أجل تبرير المزيد من "التعليم حول الهولوكوست"[115]. يطرح لاكير شبكة صيد شديدة الاتساع، ويصنف ضمن فئة "منكري الهولوكوست" أولئك الذين يحاجّون في أن "الهدف الوحيد للتركيز الإعلامي الكبير المخصص للهولوكوست بعد عقود من حدوثها هو توفير عون سياسي لدولة إسرائيل"؛ وأن "العديد من اليهود قد يكونون تعرضوا للقتل فعلاً في أثناء الحرب العالمية الثانية، ولكن هذا الأمر لا علاقة له بالفلسطينيين والعرب، ولماذا ينبغي على الفلسطينيين أن يعانوا ويدفعوا ثمن الجرائم التي ارتكبها

الأوروبيون؟" وأنه "في حين أن الهولوكوست حدثت فعلاً، فقد تم استغلالها وتسخيرها من قبل اليهود المتعصبين للحصول على تعاطف دولي، ولابتزاز المال من المجتمع الدولي تعويضاً عن الأموال التي سلبها النازيون، وأيضاً لتبرير السياسات الإسرائيلية". وحتى أولئك الذين "قاتلوا من أجل حق منكري الهولوكوست كي يعبروا عن آرائهم" يبدو أنهم يطابقون معايير لانكير لتحديد منكري الهولوكوست[116]. ربما كان عليه توخي الحذر في المدى الذي يمتد إليه تعريفه لمنكري الهولوكوست. فقد ذكر مرات متعددة في دراسته أن العدد الكلي لليهود الذين قتلوا في أثناء الهولوكوست النازية هو "بين 5.1 مليون و 5.9 مليون"[117]. مع هذا، ووفقاً لبعض خلصائه في صناعة الهولوكوست، فإن التساؤل "ما إذا كان النازيون قد قتلوا ستة ملايين يهودي" هو هرطقة بحد ذاته[118]. في الواقع، أصبحت كنية "منكر للهولوكوست" مكافئاً لفظياً لبصاق يقذف دون تفكير في وجه أي ناقد للسياسات الإسرائيلية. ومن دون شك، ستتساءل الأجيال المقبلة كيف أمكن للمتحدرين من ملايين الشهداء اليهود أن يقلصوا هذا الفصل الفظيع من المعاناة الإنسانية إلى خرقة بالية.

تنتشر في دراسة لاكير أيضاً مزاعم مراوغة من الواضح أنها مكرسة لخدمة أجندة سياسية. فعلى سبيل المثال، يحاول لاكير أن يثبت أن المشاعر المعادية لإسرائيل في أوساط اليسار السياسي كانت موجودة قبل مدة كبيرة من حرب حزيران/ يونيو 1967، ووفقاً لذلك فإن الاحتلال الإسرائيلي لا يمكن له أن يكون سبباً للعداء الموجه لإسرائيل، ولإثبات ذلك يقدم الدليل الآتي:

حتى في الخمسينيات وبدايات الستينيات من القرن العشرين، كان هناك تآلف بين أوساط الجناح اليساري المتطرف في الغرب وبين المتمردين الفلسطينيين، وقد تجلى هذا الأمر في كتابات أيديولوجية ومن خلال لبس الكوفية وإرسال إرهابيين غربيين لمعسكرات التدريب في البلدان العربية (مثل "كارلوس" وأعضاء عصابة بادير – ماينهوف)[119].

إذا ما تغاضينا عن أن الكثيرين من اليسار السياسي لم يكونوا قد سمعوا بالفلسطينيين قبل حزيران/ يونيو 1967، ناهيك عن تقديم الدعم لهم،[120] كان

"كارلوس" يبلغ من العمر 11 عاماً في عام 1960. وليس هناك أي سجل يظهر ارتباطاً مباشراً لأفراد كهؤلاء مع الفلسطينيين قبل أواخر عقد الستينيات من القرن العشرين، إن لم يكن بعد ذلك[121].

إذ يتمترس المؤيدون المتعصبون لإسرائيل خلف درع اللاسامية الجديدة، ويشتد أزرهم من خلال "الحرب ضد الإرهاب"، فإنهم انغمسوا في أفظع أشكال اللغو العنصري ضد العرب وضد الشعوب غير الغربية بصفة عامة. ويبدو أنهم يجدون المناخ العام في إسرائيل مناسباً بصفة خاصة لمثل هذه الجعجعة. فبعد أن قامت صحيفة "هاآريتس" بنشر مقابلة شائنة مع المؤرخ بيني موريس،[122] نشرت مقابلة شبيهة مع ألين فينكلكروت، الذي لعب دوراً رئيساً في النسخة الفرنسية من "اللاسامية الجديدة"، ويعتبر في فرنسا، عن جدارة، فيلسوفاً من وزن بيرنارد - هنري ليفي[123]. فقد أخذ فينكلكروت يندب خلال المقابلة أن فريق كرة القدم الفرنسي "يثير الاستهزاء في أنحاء أوروبا كافة"؛ لأنه "مكون بأجمعه تقريباً من لاعبين سود". وأكد على أنه "يجب علينا الحفاظ على لغة الحقيقة" في مواجهة الهجوم الحالي عليها من قبل اليسار، كما ذهب إلى التأكيد على أنه في إسرائيل من "المستحيل" سجن الأطفال الفلسطينيين،[124] وأن الاستعمار سعى إلى "جلب الحضارة للمتوحشين"، وأن الحقيقة الوحيدة والمهمة حول العبودية في الغرب "هي أن الغرب هو الذي ألغى العبودية"، وأخيراً أن فرنسا لم تفعل "سوى أعمالٍ صالحة" للإفريقيين[125]. وخصوصاً الجزائر، حيث وصل عدد القتلى إلى مليون في أثناء الكفاح من أجل الاستقلال، وقبل ذلك في الكونغو الفرنسية، حيث "وصل عدد حالات القتل إلى عشرات الآلاف"[126].

تفشي التزوير

بدأت هذا الكتاب بسرد وقائع أول انهماك علني لي بنزاع إسرائيل - فلسطين، حين قمت بالكشف عن خديعة بحثية كبرى هي كتاب "منذ زمان سحيق" لمؤلفته جون بيترز. يفترض أن كتاب بيترز كشف عن أن فلسطين كانت فارغة عشية الاستعمار الصهيوني لها، وأن أولئك الذين يدّعون أنهم فلسطينيون كانوا في الحقيقة قد

تسربوا خلسة إلى فلسطين من الدول العربية المجاورة لها سعياً وراء الفرص الاقتصادية بعد أن حول المستوطنون الصحراء إلى جنة غناء. وكان لهذا الكتاب تأثيرٌ يشير إلى مداه ما رود على لسان أحد المسؤولين في وثيقة لوزارة الخارجية تم رفع طابع السرية عنها مؤخراً تفيد أن "جون بيترز كتبت أول رواية صحيحة لجذور الأزمة في الشرق الأوسط - كتابها "منذ زمان سحيق" - تُبرهن فيها على نحو حاسم أنه لا يوجد أساس تاريخي للمفهوم القومي/ العرقي للفلسطيني"[127]. ولكن الأيام أثبتت أن تلك "الرواية الصحيحة الأولى" لم تكن - والكلام لأكبر مرجعية أكاديمية إسرائيلية حول القومية الفلسطينية - سوى "محض تزوير"[128].

إن حقيقة أن التزييف يملأ مجمل ما كُتب حول الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني ليست حقيقة جديرة بالملاحظة بحد ذاتها وحسب، فالهراء مكتوب حول كل جانب يمكن للمرء أن يتصوره، وربما أن نصف ما يظهر على شبكة الإنترنت، في هذه الحالة، يتراوح ما بين السفاهة والجنون. إن ما يجعل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني صراعاً غير عادي هو مقدار الشرعية الذي يسبغه الاتجاه السائد في المجتمع على ذلك التزييف، شرعية تعمل بدورها على جعل مهمة فضح الزيف على الملأ أمراً غاية في الصعوبة. كنت بلا شك أحبذ لو كان بالإمكان القول: إن الكشف عن زيف ذلك الكتاب كان يستدعي موهبة فكرية حقيقية، لكن الحقيقة هي أنه كان سخيفاً للغاية بحيث انكشف أمر تحايله عند التفتيش الأولي. إن التحدي الحقيقي لم يكن يتمثل في إثبات التزوير بل في فضحه على الملأ، فبعد أن كالت شخصيات بارزة ومؤسسات كثيرة جداً المديح لكتاب "منذ زمان سحيق" - وبالتالي استثمرت سمعتها فيه - جاء طالب مغمور - ويا للحرج الشديد - في سنة التخرج ليبرهن أن الكتاب لم يكن سوى خدعة سخيفة ومبتذلة. لقد استغرق الأمر أكثر من سنة من العمل الحثيث والتسلسل التصادفي للأحداث قبل أن يتم إعلان الحقيقة على الملأ[129].

ثم ثبت لنا أن الكشف العلني للزيف في كتاب "مرافعة لإسرائيل" لمؤلفه ألان ديرشويتس كان بالقدر نفسه من الصعوبة. ومرة أخرى، لم تكن البرهنة على أن

الكتاب كان عبارة عن خدعة - تشغل المساحة الأعظم من الكتاب - تحتاج إلى أي مهارة خاصة. كل ما يحتاج المرء للقيام به هو إجراء مقارنة بين ما كتبته منظمات حقوق الإنسان المعروفة وكبار المؤرخين وبين عمليات التزييف الصفيقة لديرشويتس. ولما فرغنا من إعداد نص [هذا الكتاب] برزت الصعوبة الحقيقية. إن ديرشويتس بشخصه الجماهيري مؤمن إيماناً راسخاً بمبادئ الحريات المدنية. وعندما بدأت بفضح سوء تصرفه العلمي السافر أعلن على نحو جدير بالثناء أنه لن يرد عن طريق رفع دعوى تشهير؛ لأنه يؤمن "إيماناً قوياً بالتعديل الأول(*) وبحرية التعبير الكاملة"[130]. مع ذلك، وفي سعي منه لمنع نشر كتاب "ما يفوق الوقاحة" قام أولاً بإرسال وابل من رسائل التهديد إلى مطبعة جامعة كاليفورنيا (يونيفيرستي أوف كاليفورنيا برس) وتبجح بالتالي بأنه قال لأحد المسؤولين فيها: "إنني سأمتلك شركتكم"، ومن ثم قام باستئجار خدمات أقوى الشركات القانونية سمعة في البلاد وهي "كرافاث، سوين آند موور" لتصعيد الضغط. ولكنه في النهاية التمس لدى حاكم كاليفورنيا آرنولد شوارزنيغر كي يتوسط لدى الناشر، إلا أن شوارزنيغر رفض "بسبب أن الأمر يتعلق بوضوح بمسألة الحرية الأكاديمية"[131]. (لقد أنكر ديروشويتز بادئ الأمر أنه كتب إلى شوارزنيغر معلناً أن "رسالتي للحاكم ليس لها وجود" ولكن عندما اضطُر للحديث عن هذه النقطة قال موضحاً: إنها "لم تكن رسالة، بل كانت ملاحظة مؤدبة". وعلى نحو مثير للسخرية، وفي وقت كان يهدد فيه مطبعة جامعة كاليفورنيا برفع دعاوى باهظة وتستغرق زمناً طويلاً من أجل منع نشر كتاب "ما يفوق الوقاحة" استنكر ديرشويتس مبدئياً على مُنكِر الهولوكوست ديفيد إيرفنغ مقاضاته ديبورا ليبشتات بتهمة التشهير بالعبارات الآتية:

قبل أن يخسر إيرفنغ قضيته [ضد ليبشتات] رفض العديد من الناشرين نشر كتب تنتقد إيرفنغ خوفاً من قيامه برفع دعاوى باهظة ومستغرقة للوقت. لقد كان ذلك تثبيطاً لحرية التعبير[132].

(*) المقصود التعديل الأول للدستور الأمريكي الذي يضمن حرية التعبير. [المترجم]

إضافة إلى ذلك، وعندما كان كتاب "ما يفوق الوقاحة" في طريقه إلى المطبعة وبعد نشره شن ديرشويتس حملة متواصلة من التشويه مطلقاً افتراءات مسعورة وقذرة - بصراحة - تخاطب المشاعر لا العقول. وبنشره تلك الافتراءات تحت عناوين من قبيل **لجنة الكشف عن صلات فنكلستين الوثيقة بالنازية الجديدة وإنكار الهولوكوست "وكذبته الكبرى" بوجود "مؤامرة يهودية عالمية"**، جزم ديرشويتس بأنني "يهودي مشهور بعدائه للسامية" وأنني من "المنادين بإعادة النظر بالهولوكوست"، وأنني "امتدحت" أسامة بن لادن، وبأنني أُعفيت من منصب تعليمي بسبب "اضطراب عقلي". (بل إنه هدد بالظهور خلال مدة التثبيت في الجامعة التي أدرس فيها حالياً "وعلى حسابه الخاص" لكي "يوثق القضية ضد فنكلستين"). وقد أعلن على الموقع الرسمي لكلية هارفارد للقانون الزعم بأن الراحلة أمي كانت - أو أعتقد أنها كانت - "سجّانة للمعسكر"، وأنها كانت "تتعاون مع النازيين خلال الهولوكوست". ورأت إلينيا كيغان عميد كلية هارفارد للقانون أنّ ذلك التشويه غير المهذب من قبل ديرشويتس يقع ضمن معايير ما يسمح بنشره على موقع الكلية. وللعلم فإن المرحومة والدتي كانت من الناجين من غيتو وارسو ومعسكر الاعتقال في ميدنيك ومعسكرين من معسكرات العمال المستعبدين، وقد فقدت جميع أفراد عائلتها خلال الحرب، وبعد الحرب كانت الشاهد الرئيس في جلسة ترحيل النازيين في الولايات المتحدة وفي محاكمة حراس معسكر ميدنيك للاعتقال في ألمانيا[133].

وفي كتاب جديد له بعنوان "مرافعة للسلام" (The Case for Peace) يضيف ديرشويتس تفاصيل من خياله ليزين تلك التهم غير المؤيَّدة بدليل، ثم تابع زاعماً أن مؤامرة "جيدة التنظيم وجيدة التمويل" قد حيكت - حيث تم وصفي كأحد زعماء "الثالوث المعادي لإسرائيل" - بغرض تدمير سمعته بسبب دعمه الصريح لإسرائيل. وعندما لا يكون ديرشويتس منشغلاً بشجب مؤامرة "تشومسكي - كوكبيرن - فنكلستين" المدبرة ضده فإنه يسخر من منتقديه بسبب اتجارهم... بنظريات المؤامرة[134].

إذا صرفنا النظر عن عمليات إعادة تدوير النقد الساخر الذي يتخذ من الأهواء أساساً له والاستحضار الذهني المتشكك لنظريات المؤامرة، نجد أن الاتجاه

العام لكتاب "مرافعة للسلام" ينصبُّ في مصلحة إيجاد مسوغات عقلانية لاغتصاب رئيس الوزراء شارون للأراضي في الضفة الغربية بذريعة أن إسرائيل تعرض على الفلسطينيين تسويةً لقيام "دولتين". وفي إجابته عن الانتقاد القائل: إن الدولة مقطعة الأوصال التي يجري عرضها على الفلسطينيين لن تكون قادرة على العيش، يقتبس ديرشويتس هذه القطعة من الحكمة الجيوسياسية: "يستطيع الفلسطينيون مع ذلك بناء مونتي كارلو في أريحا، ودولة فاتيكان في بيت لحم، ولكسمبورغ في رام الله، وقبرص في غزة، وسنغافورة في نابلس"[135]. أولم ينسَ ديزني لاند في مخيم رفح للاجئين؟ إضافة إلى ذلك، قام ديرشويتس بإعادة تدوير التبريرات الكلامية الإسرائيلية التي كذبها كبار المرجعيات وتقارير حقوق الإنسان[136]. كما أنه لا يزال يستند إلى كتاب "منذ زمان سحيق" كمرجع له[137]. ويمتدح ديرشويتس بيترز لكونها "أضافت عنصراً جديداً مهماً إلى النقاش" حول الفلسطينيين، وقال: إن كتابها احتوى على "عدد صغير نسبياً" فقط من الأخطاء التي قامت "نسخة اليسار المتشدد من المكارثية الأدبية" بتضخيمها مما دمر "المستقبل الأكاديمي الواعد لبيترز"[138].

في مناسبات قليلة خلال السنة الماضية حاول ديرشويتس بالفعل الرد على التهم المحددة الموجهة إليه في هذا الكتاب. فعلى سبيل المثال، أنكر ديرشويتس أنه أعلن في مؤتمر في إسرائيل أن إسرائيل غير ملزمة بالقانون الدولي[139]. ولكي يبرهن على عدم دقة هذا الزعم يقول: إن "ما قلته بالضبط" في المؤتمر، هو: "إن التزامكم الأخلاقي بالتقيد بخطاب الحكم الصادر عن القانون الدولي هو التزام طوعي، والمسألة مسألة اختيار وتكتيك، وليست مسألة التزام أخلاقي أو نظرية ديمقراطية"[140]. إنك إذا ما أخذت بعنوان هذا الكتاب شاهداً وقد حقق أفضل المبيعات، فليس بالضبط ما يمكنك وصفه بأفضل دفاع. من ناحية ثانية، وبعد تكريسه السنين الأربعين الماضية للدفاع العلني عن سجل إسرائيل "الرائع عموماً" في مجال حقوق الإنسان يبدو أنه لم يعد قادراً على حجب الحقيقة تماماً. ففي أثناء إلقائه الكلمة الرئيسة في مؤتمر بجامعة بار إيلان الإسرائيلية قال: إني "أعترف بأن سجل إسرائيل في مجال حقوق الإنسان أصبح بالكاد ممتازاً"[141].

ولا يزال بعض مؤيدي إسرائيل يرفضون التنازل إلى هذا الحد حتى. "فالمؤرخ الإسرائيلي الجديد" بيني موريس - الذي برز كعنصري متحمس معادٍ للعرب بعد وقت قصير من بدء الانتفاضة الثانية - [142] واصل إصراره في أثناء الانتفاضة الثانية على أن إسرائيل ردت "بتمييز يستحق الثناء" على الاستفزازات الفلسطينية حيث إن "معظم العرب الذين قُتلوا... كانوا مقاتلين مسلحين وليسوا مدنيين" وأن "السياسة الإسرائيلية كانت تعمل - قدر الإمكان - على تجنب إلحاق الأذى بغير المقاتلين، وأن جيش الدفاع الإسرائيلي بذل عناية عسكرية كبيرة بصورة عامة لتفادي وقوع إصابات بين المدنيين"[143]. إن قراء هذا الكتاب الذي بين أيديكم يمكنهم الحكم بأنفسهم على مدى إصابة موريس لكبد الحقيقة.

إن مهمة الدفاع عن سجل إسرائيل في مجال حقوق الإنسان لم تعد سهلة أبداً بعد أن بدأ الجنود الإسرائيليون الذين يخدمون في الأراضي الفلسطينية المحتلة بالتحدث علناً عن الانتهاكات الفاضحة لحقوق الإنسان التي شاركوا فيها أو شاهدوها خلال قمع الانتفاضة الثانية. هؤلاء الشهود - الذين فيما يبدو لا يرقى إلى شهادتهم شك - أبلغوا عن "أوامر ثابتة... بفتح النار على الناس بغضّ النظر عما إذا كانوا مسلحين أم لا، أو ما إذا كانوا يشكلون أي تهديد مادي" بما في ذلك "الأطفال الصغار"، وأن "غزة كانت تُعدّ ملعباً للرماة المهرة". وروى أحد الجنود أنه قيل له: إن "كل شخص تراه في الشارع اقتله"، وأنه وبعد "العديد من الحوادث التي قتل فيها الأطفال والمراهقون... كان الموقف: إذن، قُتل أطفال. إن ذلك لا يعني شيئاً بالنسبة للجندي"[144]. وفي تلك الأثناء لقيت جريمة القتل المروعة لفتاة فلسطينية - تبلغ الثالثة عشرة من العمر أُطلق الرصاص على رأسها بصورة متكررة حتى بعد أن سقطت ميتة[145] - مَخرجاً ملائماً لها عندما بُرئت ساحة الضابط الإسرائيلي المتهم بالجريمة من جميع التهم، وتلقى تعويضاً مالياً كبيراً من الدولة وترقية في الرتبة العسكرية[146]. وكذلك، وفيما كان ديرشويتس يؤكد بقوة على أن إسرائيل ليست "دولة عنصرية"[147] تخلى عنه الكنيست مرة ثانية حين سن "قانوناً عنصرياً" آخر (بي تي شليم) يمنع لمّ شمل العائلات بين مواطنين إسرائيليين (غالباً فلسطينيين) وأزواجهم الفلسطينيين الذين يعيشون في الأراضي الفلسطينية المحتلة[148].

يجب أن يعتبر مضي مطابع جامعة كاليفورنيا قدماً ونشرها كتاب "ما يفوق الوقاحة" - على الرغم من الضغوط الوحشية التي مورست عليها - نصراً بكل تأكيد، وهو تمسك نادر بالمبدأ تلقت عليه الثناء كما ينبغي لها من قبل جمعية الدراسات الشرق أوسطية(149). وعلى الرغم من ذلك ينبغي أن نضع في اعتبارنا أن ذلك النصر يظل نصراً جزئياً. إن التمكن من نشر كتاب خلافي بحق هو نصف المشكلة، أما النصف الثاني فيتمثل في جعله ملحوظاً بين عشرات الآلاف من الكتب الأخرى التي تؤلف كل سنة. في ظل الظروف الطبيعية فإن كتاباً اكتسب الكثير من الشهرة قبل نشره (بفضل تهديدات ديرشويتس بالتشهير) كان من شأنه أن يحمل المحررين على التدافع بالمناكب ليكون لكل منهم سبق مراجعته. ولكن هذه الظروف لم تكن طبيعية. فسجل إسرائيل الفظيع في مجال حقوق الإنسان مثير للجدل، وبروفيسور في كلية هارفارد للقانون يُقدِم على تلفيق خدعة لتزييف هذا السجل، وشخصيات بارزة وكذلك مؤسسات ودوريات جازفت بعلم أو بغير علم باسمها عن طريق ترديد أنشودة النصر تمجيداً لهذه الخدعة. إنها لفضيحة حقيقية ذات عواقب حقيقية في صراع حقيقي يمسُّ حياة أناس حقيقيين لا حياة شخصيات بارزة فقط قد تتلطخ سمعتها، بل إنها حياة شعب فلسطين الذي يرزح تحت وطأة عدد غير نهائي من الأكاذيب التي تتفشى في الولايات المتحدة. بعبارة أخرى إنها حكاية "منذ زمان سحيق" نفسها تتكرر بحذافيرها من جديد. ليست مفاجأة ألا يحظى كتاب "ما يفوق الوقاحة" بمراجعة نقدية واحدة من قبل وسائل الإعلام الرئيسة في الولايات المتحدة، ولو واحدة وحيدة. (في إسرائيل، نشرت صحيفتا "هاآريتس" والجيروسالم بوست مراجعة للكتاب، وكانت مراجعة "هاآريتس" إيجابية للغاية)(150). وكنت أنا نفسي عاجزاً عن الظهور في أي من الإذاعات الرئيسة، ناهيك عن محطات التلفاز، أو أي برنامج رئيس أو نشر أية مقالة رأي حول الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، ولا حتى من منطلق الرغبة في المحاولة على الرغم من أن موضوع إسرائيل - فلسطين كان مادة ثابتة في الأخبار(151). إن إظهار وحدة الحزب كانت مؤثرة بحق، ولم نشهدها منذ الأيام الذهبية للقائد العظيم لجمهورية ألبانيا الشعبية أنور خوجا.

وخرج ديرشويتس من الفضحية سالماً مشهوراً أكثر من أي وقت مضى، وظل يُنقل عنه، وتجرى معه اللقاءات كصاحب مرجعية حيث حظى كتابه التالي "مرافعة

للسلام" بحفاوة البوسطن غلوب - أو ربما تيرانا تايمز؟ - وكأنه بأهمية الفلسفة اللاهوتية للقديس توما الأكويني نفسها[152]. وعلى الرغم من طلب أطراف ثالثة له مراراً بمناظرتي إلا أن ديرشويتس رفض بإصرار على أساس أنه يتبع "سياسة قديمة بعدم مناظرة منكري الهولوكوست والمنادين بمراجعتها ومتفهيها ومقللي شأنها"، ولكنه يمكن بدلاً من ذلك مناظرة نعوم تشومسكي[153]. وهنا تجدر ملاحظة العديد من نواحي الشذوذ في موقفه هذا. فقد كتبت كتابين عن الهولوكوست النازية، أولهما هو "أمة تحت المحاكمة" (شاركت في تأليفه روث بيتينا بيرن). وقد حظي الكتاب بالثناء الكبير من قبل كبار المرجعيات في مجال الهولوكوست النازية في العالم بمن فيهم راؤول هيلبرغ وكريستوفر براوننغ واستيفان دياك، وقد اختير الكتاب كواحد من "كتب السنة البارزة" من قبل قسم مراجعة الكتب في صحيفة "نيويورك تايمز". أما الثاني وهو "صناعة الهولوكوست"، وكان من ضمن الذين كتبوا عن الكتاب في الغلاف الخارجي للكتاب، راؤول هيلبرغ وهو عميد مؤرخي الهولوكوست النازية بلا منازع. وقد كتب هيلبرغ مشيراً إلى النتائج التي توصلت إليها حول تعويضات الهولوكوست - وهي النتائج التي زعم ديرشويتس أنه وجدها مثيرة للنفور جداً - يقول:

أود... أن أقول... إنه كان في الواقع محافظاً ومعتدلاً وكانت النتائج التي توصل إليها موضع ثقة. إنه خبير علوم سياسية حسن التدريب ولديه القدرة على إجراء البحث، وقد أجراه بكل عناية، وخرج بالنتائج الصحيحة. إنني بلا شك سأكون الشخص الوحيد في الأشهر أو السنوات المقبلة الذي سيتفق تماماً مع الاختراق الذي حققه فنكلستين.

عدا ذلك، قام ديرشويتس طيلة سنوات عديدة بالتشهير بالبروفيسور تشومسكي بسبب إنكار الهولوكوست. ومن أحدث الأمثلة على ذلك استنكاره في كتاب "مرافعة لإسرائيل" "لغزل تشومسكي مع إنكار الهولوكوست"،[154] وفي كتابه مرافعة للسلام يستنكر قيام تشومسكي "بدعم منكري الهولوكوست وإطرائهم والعمل معهم"[155]. وهكذا فإن السبب الحقيقي لرفض ديرشويتس مناظرتي يجعله يبدو كاذباً في موضع آخر.

من المعروف الآن - إن لم يكن من قبل - في أوساط النخبة وعلى وجه التأكيد أن ديرشويتس لفق خدعة. ولكن من منظور أشمل، فإن ذلك لا صلة له بالموضوع. فقد فعل ذلك من أجل **قضية الدولة المقدسة**، والأكاذيب مسموح بها باسم **القضية**. هناك حقائق صغيرة، وهناك أكاذيب صغيرة بشأنها، وهناك الحقيقة الكبرى. ذات يوم كانت الحقيقة الكبرى هي أن الاتحاد السوفيتي يبني الاشتراكية. وتحت تلك الحقيقة غير المحدودة كان ثمة حقائق صغيرة مثل المحاكمات المدبرة لاتهام أبرياء ومعتقلات المعارضين السياسيين "الغولاغ" والتجويع الجماعي، كلها كانت عديمة الشأن. واليوم، الحقيقة الكبرى هي أن إسرائيل هي دولة اليهود، وبناء عليه فإنها يجب أن تكون على حق؛ لأنه لا يمكن لليهود أن يرتبكوا الخطأ، وحياة اليهودي هي بحكم الفطرة أكثر أهمية من حياة الآخرين.

لقد حظيت الكثير من الفضائح الأكاديمية والأدبية التي تمس قضايا تتداخل مع تلك المطروحة في هذا الكتاب بظهور واسع على وسائل الإعلام خلال السنة الفائتة. فقد واجه اثنان من أساتذة كلية هارفارد للقانون هما لورنس إتش ترايب وتشارلز جيه أوغليتري تهماً جدية بسوء التصرف العلمي. وجدير بالملاحظة أنه على الرغم من أن هذين البروفيسورين يؤمنان بالسياسات المعتدلة السائدة التي تؤمن بها النيويورك تايمز، وعلى الرغم من أن التايمز تكنّ لهارفارد الاحترام والتبجيل إلا أن أياً من هذه الاعتبارات لم تمنع التايمز من تقديم تغطية نقدية واضحة لفضيحة كلية هارفارد[156]. أما الحذف الوحيد في تغطية النيويورك تايمز فقد كان حذف أي ذكر للاتهامات الموثقة بكثافة والتي هي على درجة أكثر خطورة والموجهة إلى ديرشويتس الذي يدرِّس أيضاً في كلية هارفارد. إن المدافعين عن الدولة المقدسة يتحركون بحرية وفق مجموعة مختلفة من القوانين. وقد قالت مراسلة مجلة "تايمز" لديرشويتس بصورة شخصية: إنها لم تستطع "حتى فهم" التهم الموجهة إليه[157]. مرة أخرى أقول: إنه ينبغي ملاحظة كم هو مؤثر حقاً مثل هذا الانضباط الفكري. إن ذلك يجعل المرء تواقاً على نحو إيجابي إلى تلك الأيام الخوالي التي لم يكن بوسع مفوضي التثقيف الحزبي حتى أن يفهموا كيف يمكن أن تكون عبقرية ستالين في اللغويات موضع تساؤل.

ثم تم الكشف عن أن مؤلف كتاب يؤرخ لحياته الشخصية ورحلته من الضياع إلى جادة الصواب - وحقق أفضل مبيعات على المستوى القومي بعد اختيار أوبرا وينفري له لينضم إلى نادي كتبها - كان قد زور أجزاء من سيرة حياته. وقد دخلت صحيفة "نيويورك تايمز" حلبة النقاش بما لا يقل عن 16 مقالاً كُتبت في بحر 20 يوماً تمعن التفكير في مخاطر تلاشي الحدود بين الخيال والحقيقة أُلقيت باللائمة فيها على المذهب النسبي لما بعد الحداثة، ومخاطر ابتعاد الكتابة غير الأدبية عن "الموضوعية والدقة". وربما ظنَّ المرء في نفسه تلك المناسبة فرصة سانحة لصحيفة التايمز، أخيرا، لكي تمحص خداع ديرشويتس. ولكن لم تكن هناك نية لكي يكون الأمر على تلك الشاكلة(158). ومن ثم كشف النقاب عن أن طالبة في هارفارد انتحلت نصوصاً من أعمال أدبية أخرى في أولى رواية لها من روايات الأدب النسائي. وقد غطت التايمز تلك الفضحية تغطية مكثفة أيضاً. (وعلى النقيض من التايمز، تهورت جريدة كلية هارفارد، وذكرت أنه من بين الفضائح المماثلة التي هزت هارفارد في السنوات الأخيرة قضية ديرشويتس. وقام ديرشويتس بما لا يخالف التوقعات بتسطير رسالة غاضبة تنكر وجود أي تشابه [بين الحالتين])(159).

كذلك كان لوسائل الإعلام الرئيسة يومٌ حافلٌ مع قضية وارد تشرشل وهو بروفيسور في الدراسات العرقية بجامعة كولورادو تم اتهامه بسرقة أعمال الآخرين والتزييف والتلفيق. وقيل عن تشرشل - وهو معارض سياسي -: إنه رمز الفساد في الأكاديمية منذ السيطرة المزعومة لأساتذة الجناح اليساري عليها. وقد يجوز للمرء أن يشير بادئ ذي بدء إلى أنه بالمقارنة مع ديرشويتس فإن تأثير تشرشل على الحياة الأكاديمية والعامة يبدو عادياً نسبياً، وعلى ذلك فإن إمكانية التسبب بالأضرار هي إمكانية عديمة القيمة. إذا صرفنا النظر عن هذا الأمر وتقيدنا تماماً بانتهاكات البروتوكول العلمي موضوع القضية فإننا نظل ملزمين بالقول: إن مخالفات تشرشل تظل باهتة أمام الاتهامات الموثقة ضد ديرشويتس(160). ومع ذلك، وبناء على توصية من رئيس جامعة كولورادو سيتم تجريد تشرشل من موقعه الأكاديمي ومن عمله كمدرس في حين يمضي ديرشويتس في طريقه مَرحاً في هارفارد يركم سجلاً من الجرائم والجنح الأكاديمية التي لا نظير لها ربما في سجلات تاريخ التعليم العالي.

في العام الماضي فقط ومنذ نشر كتاب "ما يفوق الوقاحة" اتهمت اللجنة الوطنية لمكافحة التعذيب في إسرائيل بقوة ديرشويتس على إدلائه بتصريحات "خاطئة على نحو صارخ ومنافية للمنطق تماماً" بشأنها. وذكرت صحيفة فوروارد – وهي الصحيفة اليهودية الوطنية الرئيسة – أنه "لا توجد كلمة واحدة صحيحة" في فقرة منحازة للإنجازات الذاتية في كلمة ألقاها ديرشويتس. وقال بروفيسور جليل من كلية أمهريست في مراجعة علمية لكتاب آخر من كتب ديرشويتس الأخيرة وهو "الصواب من الخطأ" إن "أجزاءً من كتاب ديرشويتس يناقض بعضها بعضاً بسبب أنها كُتبت بأيدٍ مختلفة". وأنكر الأمين الأول لمكتبة كلية هارفارد للقانون هاري إس مارتن زعم ديرشويتس المتكرر بأنه (أي مارتن) برأ ديرشويتس من تهم الانتحال[161]. إن حسم قضيتي تشرشل وديرشويتس كل قضية بطريقة خاصة، يعطي زخماً كبيراً للزعم بأن الجامعات مسيطر عليها من قبل "متطرفين مثبّتين في مناصبهم".

اتهم ديرشويتس أكاديميَّين محترمَيْن ألّفا ورقة عمل تنتقد "اللوبي الإسرائيلي" بتهم الإهمال العلمي نفسها الموجهة إليه في هذا الكتاب بالضبط، بصفة أكثر هزلية من حالة الإسقاط على الآخر التي قرأناها في كتب الدراسة، إذ يقول:

مجموعة من التهم القديمة الزائفة والمرفوضة من حيث الموثوقية مغلفة بغلاف أكاديمي. الشيء الوحيد الجديد فيها هو الموافقة على النشر التي تُمنح الآن لمثل هذه الحالات المعاد تدويرها من الإصرار على المزاعم بناء على شهرة مؤلفيها أو المؤسسات التي ينتسبون إليها... إن الورقة مليئة بالأخطاء والتحريفات التي ينبغي لها أن تكون واضحة لأي قارئ ناقد... الاقتباسات منزوعة من سياقاتها... والحقائق مشوهة... وقد تم استخدام منطق بائس على نحو محرج... إن هذه الدراسة مليئة جداً بالتحريفات، وفارغة جداً من الأصالة أو من شواهد جديدة... ومتحيزة جداً في نغمتها... وتفتقر كثيراً إلى ما يميزها وإلى التوازن... وغير علمية إلى حد كبير في مقاربتها... وتزخر بالأخطاء الواقعية الواضحة التي كان من الممكن التحقق من صحتها بسهولة (ومن الواضح أن ذلك لم يحدث)، وتعتمد إلى حد كبير على مصادر منحازة ومتطرفة إلى حد يثير التساؤل حول الدافع وراءها.

ويمضي ديرشويتس في مزاعمه فيقول إيضاً: إن "المؤلفَيْن ينسبان استشهادات إلى مصادرهما الأساسية في حين أنه من الواضح أنهما لم يجدا المواد هناك.... وفي موضع واحد على الأقل يقتبسان من المصدر الأساسي بصورة خاطئة.... وبدلاً من أن يشيرا إلى الموضع الذي وجدا فيه الاقتباس فإنهما ببساطة ينسخان الاقتباس دون التحقق من المصدر الذي يقتبسان منه"[162]. مزاعم ديرشويتس هذه استشهدت بها على نحو واسع ينم عن الاحترام لوسائل الإعلام الرئيسة والصحف الجادة، ولم تلمح إلماحاً ولو لمرة واحدة بأنه - حتى لو كانت تلك المزاعم صحيحة (وهي بحد ذاتها مشكوك بها جداً) - فإنه ينبغي له أن يكون آخر من يقوم بتوجيهها.

*****

مذ أصبح صهيونياً "مولوداً من جديد" بعد حرب حزيران/ يونيو 1967 قام ديرشويتس بتبرير كل انتهاك من الانتهاكات الإسرائيلية الفاضحة للقانون الدولي. وفي السنوات الأخيرة استغل "الحرب على الإرهاب" كنقطة ارتكاز للهجوم على طول جبهة هذا القانون. فقد خدم كتابه "ما الذي يجعل الإرهاب فعالاً" (2002) الذي ظهر بعد وقت قصير من اندلاع الانتفاضة الثانية في تقديم المسوغات العقلانية للقمع الوحشي الإسرائيلي للانتفاضة[163]. في عام 2006 نشر ديرشويتس كتاباً من مجلدين بعنوان "الضربة الاستباقية: سكينٌ ذو حدين"،[164] لتبرير استخدام إسرائيل الوقائي للقوة ضد إيران. ومن الواضح إلى حد محزن من محتواهما أن ديرشويتس يمتلك القليل من المعرفة، أو حتى القليل من الاهتمام بالمواضيع السياسية التي من المفترض أنها الحافز وراء تدخلاته[165]. لقد تمت صياغة كل كتاب بأسلوب يناسب أزمة سياسية إسرائيلية قائمة، وسعى كل منها إلى تقديم المسوغات المنطقية للإجراءات الأشد تطرفاً لحلها. فإذا كان كتاب "ما الذي يجعل الإرهاب فعالاً" قد استخدم الحرب على الإرهاب كقوة ماحقة لإعادة الزمن إلى الوراء فيما يتعلق بحماية المدنيين من الجيوش المحتلة، فإن كتاب "الضربة الاستباقية" استخدم الحرب على الإرهاب لإعادة الزمن إلى الوراء فيما يتعلق بحماية الدول من الحروب العدوانية. إضافة إلى ذلك، كتب ديرشويتس خلال حرب

تموز/ يوليو - آب/ أغسطس 2006 في لبنان مجموعة كبيرة من مقالات الرأي التي استهدفت موضوع حماية المدنيين في أوقات الحرب.

إن المنطق المركزي الذي يستند ديرشويتس إليه هو أن "القانون الدولي وأولئك الذين يديرونه يجب أن يفهموا أن القوانين القديمة" لا تسري في حرب غير مسبوقة ضد عدو شرس ومتعصب"، وأن "قوانين الحرب والقواعد الأخلاقية يجب تكييفها لتتناسب مع هذه الحقائق"[166]. وهذه ليست المرة الأولى التي يتم فيها استحضار هذا المنطق في تطبيق القانون الدولي. وحسب الأيديولوجية النازية فإن المواثيق الأخلاقية لا يمكن تطبيقها في حالة "اليهود أو البلشفيين؛ فطريقة هؤلاء في الحرب السياسية لا أخلاقية تماماً"[157]. فعشية "الحرب الاستباقية"[168] على الاتحاد السوفييتي أصدر هتلر الأمر الخاص بالمفوضين الحزبيين ما أعطى الإذن بإعدام مفوضي التثقيف السياسي الحزبي السوفييت واليهود، ومهّد الطريق أمام "الحل النهائي". لقد برر استهدافهم بالاغتيال على أساس أن اليهودية - البلشفية تمثل أيديولوجية متعصبة، وأنه يجب تنحية الوسائل المتحضرة في الحرب في مثل هذه "الظروف الاستثنائية"[169] جانباً، فقال:

يجب ألا نتوقع في الحرب ضد البلشفية أن يتصرف العدو وفقاً لمبادئ الإنسانية أو القانون الدولي... إن أي موقف يأخذ القانون الدولي بعين الاعتبار أو الاحترام فيما يتعلق بأولئك الأشخاص يُعدّ خطأً.... إن أبطال الأساليب البربرية الآسيوية في الحرب هم المفوضون الحزبيون السياسيون.... ووفقاً لذلك، فإنه إذا تم أسرهم في المعركة أو في أثناء المقاومة فإنه يجب من حيث المبدأ إعدامهم بالرصاص[170].

وزُعم في الوقت نفسه أن المفوضين في الجيش الأحمر (الذين شُبهوا باليهود) غير مؤهلين لأن يكونوا أسرى حرب تحميهم معاهدة جنيف، ولا كمدنيين من حقهم المثول أمام محاكم عسكرية، بل هم في الواقع مقاتلون غير شرعيين[171]. "كلما تغيرت الأشياء أكثر ظلت كما هي".

ومن المفيد كذلك أن نعلم أنه على الرغم من أن وسائل الإعلام تقدم ديرشويتس - ويقدم هو نفسه كذلك - على أنه معتدل ومن مؤيدي مبادئ الحرية

المدنية إلا أن هذا النوع من الحجج الذي يسوقه ديرشويتس يرمي بغلاله في الغالب على أقصى اليمين من الطيف السياسي. فعلى سبيل المثال، في القرار المفصلي الأخير في قضية حمدان ضد رامسفيلد وجدت المحكمة العليا أنه من حق الملتمِس، وهو مواطن يمني ألقي القبض عليه في أفغانستان، ويتم احتجازه في خليج غوانتنامو، بموجب كل من التشريعات المحلية والقانون الدولي الحصول على معايير الحد الأدنى من محكمة عادلة، وهي معايير لا يفي بها "الأمر الخاص باللجان العسكرية" الذي أصدرته إدارة بوش، والذي وضع الأسس الخاصة باللجان العسكرية[172]. وقد تمثلت النقطة المركزية في عدم موافقة القاضي كلارينس توماس في أن "القوانين التي وُضعت في سياق الحرب التقليدية" لم تعد مطبقة بسبب أن (مقتبساً كلمات الرئيس بوش) "الحرب على الإرهاب جلبت نمطاً جديداً"، وهذا "النمط الجديد... يتطلب تفكيراً جديداً في قانون الحرب". ومضى في حجته قائلاً: إنه نظراً "لأننا لسنا داخلين في معركة تقليدية مع دولة - بلد" فإن قرار المحكمة "سيعيق إلى حد كبير قدرة الرئيس على مواجهة عدو جديد لدود وإلحاق الهزيمة به". إنه لمن الصعب معرفة أين ينتهي توماس (وبوش) وأين يبدأ ديرشويتس.

إن الاتجاه العام لكتاب الضربة الاستباقية هو تبرير هجوم إسرائيلي على المرافق النووية الإيرانية. وعلى الرغم من أن الكتاب يرمي إلى هدف نبيل يتمثل في بناء فلسفة تشريعية لنية الإجرام قبل ارتكاب الجريمة الفعلية إلا أن نطاق ديرشويتس من المراجع التاريخية مقتصر تماماً على الكتاب المقدس وإسرائيل، وإن الكتاب المقدس بكل بساطة ليست له اليد العليا في عقل ديرشويتس[173]. ولتبرير الهجوم الإسرائيلي على إيران يضع ديرشويتس هجوم إسرائيل على مصر في حزيران/ يونيو 1967 على أنه أنموذج للحرب الاستباقية المشروعة، وهجومها على المفاعل النووي العراقي عام 1981 على أنه أنموذج للحرب الوقائية المشروعة[174]. ويبدو أن حجة ديرشويتس هي أنه إذا لم يكن هناك خلاف على شرعية حرب حزيران/ يونيو 1967، وأنه صار يُنظر إلى شرعية هجوم عام 1981 على أنه لا خلاف فيها، إذن فإنه ينبغي ألا يكون خلاف على شرعية الحرب الوقائية على إيران.

وقبل تحليل هذا المنطق فإنه من المفيد أن نلقي نظرة على الإجماع الحالي حول الحرب الاستباقية والوقائية؛ إذ يؤكد ديرشويتس على أنه ليس ثمة "تشريع متفق عليه"،[175] ولكن في الواقع ثمة إجماع دائم لم تهزه الأحداث الأخيرة. ففي عام 2004 نشرت لجنة رفيعة المستوى تابعة للأمم المتحدة ومفوضة من قبل أمينها العام تقريرها حول مكافحة الصعوبات التي تعترض الأمن العالمي في القرن الحادي والعشرين. وقد أكد التقرير الفهم التقليدي للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة التي تحظر الاستخدام أحادي الجانب للقوة من قبل دولة ما إلا لصد "هجوم مسلح" أو إذا كان "التهديد بالهجوم وشيكاً، ولا توجد وسيلة أخرى لثني [الطرف العازم على الهجوم] ويكون الإجراء متناسباً"، وتشير هذه العبارة الأخيرة إلى الاستخدام الاستباقي للقوة[176]. وتابع التقرير في حظر الاستخدام الأحادي الجانب للقوة من قبل دولة ما لصد هجوم مسلح ابتدائي أو ما يُشار إليه عموماً بالاستخدام الوقائي للقوة مؤكداً على أن مجلس الأمن هو المنبر الشرعي الوحيد للموافقة على استخدام القوة في مثل تلك الأحوال. ويوضح القرار "لأولئك المتبرمين بهذا الرد" بأنه في عالم مليء بالتهديدات المحتملة التي ندركها، يجب أن يكون الرد بأن الخطر على النظام العالمي وعلى العرف المتمثل بعدم التدخل الذي يواصل العالم الاستناد إليه هو ببساطة خطر كبير جداً فيما يتعلق بشرعية الإجراء الوقائي أحادي الجانب - تمييزاً له عن الإجراء المصادق عليه جماعياً - المطلوب القبول به. إن السماح لأحد بالتصرف على هذا النحو يعني السماح به للجميع[177].

على الرغم من أن ديرشويتس يصوّر الهجوم الإسرائيلي على مصر في حزيران/ يونيو 1967 كأنموذج للاستخدام الاستباقي للقوة إلا أنه من الواضح أن هذا الزعم لا يمكن الدفاع عنه لا في الواقع ولا في من حيث النظرية. إن الإجماع العلمي يقول: إن هجوماً مسلحاً مصرياً لم يكن وشيكاً في حين أنه لم يتأكد أبداً أن الخيارات الدبلوماسية كانت قد استُنفدت عندما هاجمت إسرائيل[178]. ويقر ديرشويتز نفسه بأنه "ليس من المؤكد بصورة مطلقة" بأن مصر كانت ستهاجم، وأنه "ربما لم يكن ناصر ينوي الهجوم"[179]. وهو يخرج حيلته هنا بدهاء من خلال التأكيد على أن القادة الإسرائيليين "اعتقدوا بصورة عقلانية" أن هجوماً مصرياً كان

"وشيكاً مع إمكانية أن يكون كارثياً"[180]. ومع ذلك، وعدا عن بعض التصريحات العلنية المنحازة للذات على نحو صريح لا يوجد هناك مثقال ذرة من دليل يؤيد هذا الزعم أيضاً. من جديد، يستشهد ديرشويتس نفسه (في حاشية الكتاب) باعتراف رئيس الوزراء السابق بيغين الذي كان عضواً في حكومة الوحدة الوطنية في حزيران/ يونيو 1967 بأن إسرائيل "كانت تمتلك الخيار. إن تحشدات الجيش المصري في ممرات سيناء لا تثبت أن ناصراً كان حقاً على وشك الهجوم علينا. يجب علينا أن نكون صادقين مع أنفسنا. لقد قررنا مهاجمته"[181]. حتى لو سلمنا لغرض النقاش فقط بأن القادة الإسرائيليين أخطؤوا حقيقة، فكيف يمكن اللّجوء إلى استخدام القوة الاستباقية - المستند على اعتقاد خاطئ بأن هجوماً كان وشيك الوقوع - أن يشكل أنموذجاً للاستخدام المشروع للضربة الاستباقية - أو - مستخدمين عبارة ديرشويتس الخاصة - كيف يمكن لإجراء "إيجابي خاطئ" أن يكون الحالة الأنموذجية؟ بل على النقيض من ذلك، فلو كانت حرب حزيران/ يونيو 1967 أنموذجاً للحرب الاستباقية لكان من شأنها تقويض شرعية أي لجوء للقوة من هذا القبيل. ويبدو أن ديرشويتس لا يدرك أنه لم يقدم ما يثبت صحة الحرب الاستباقية فضلاً عمّا ينقضها.

ومن ثم يرشح ديرشويتس الهجوم الإسرائيلي على المفاعل النووي العراقي ليكون "أنموذجاً" للاستخدام المشروع للقوة الوقائية[182]. وهو يقيم دفاعه من زوايا متعددة، أحياناً بصورة ضمنية، وأحياناً أخرى صراحة، ولكن دائماً بصورة خاطئة. بالنسبة للحالة الأولى، يقوم ديرشويتس بوضع الحرب الاستباقية على أحد طرفي الطيف المتصل، والحرب الوقائية على الطرف الآخر[183]. وعلى الرغم من تشديده على أن "التفريق بين العملية العسكرية الاستباقية والوقائية أمر مهم" وأنه "توجد فروق حقيقية بين هذين المفهومين"[184]، إلا أنه يميل أحياناً إلى استخدام أحد المصطلحين مكان الآخر وبالعكس. فهو، على سبيل المثال، يتنقل جيئة وذهاباً مصوراً الهجوم الإسرائيلي عام 1981 على المفاعل النووي العراقي والهجوم الأمريكي عام 2003 على العراق على أنهما استخدامات استباقية ووقائية للقوة على حد سواء[185]. وعن طريق إسقاط الفرق بينهما - حيث لا يفصل حتى جناح بعوضة بين

طرفي الطيف المتصل الذي يراه - فإن ديرشويتس يضفي الشرعية في الواقع على الحرب الوقائية كحرب استباقية تحت مسمى آخر. وبطريقة مماثلة يعيد تعريف الإجراء الاستباقي بحيث يشتمل على الاستخدام الوقائي للقوة، فيقول: "يعتبر الإجراء الاستباقي على نطاق واسع - إن لم يكن على نطاق عالمي - خياراً ملائماً لبلد يعمل تحت حكم القانون على الأقل في بعض الأحوال - على سبيل المثال، عندما يكون التهديد كارثياً ومؤكداً - حتى لو لم يكن وشيكاً"(186). فإذا كان هذا هو الإجراء الاستباقي فإن للمرء أن يتساءل: ما هو الإجراء الوقائي إذن؟

إضافة إلى ذلك - وعلى الرغم من اعترافه بأن لجنة الأمم المتحدة استبعدت على نحو صريح الاستخدام الوقائي للقوة - يرى ديرشويتس أنه بات يُنظر إلى ذلك الاستخدام على أنه مشروع. وللبرهنة على ذلك يزعم أن الهجوم الإسرائيلي على المفاعل النووي العراقي أصبح معترفاً به على أنه "المثال الملائم للدفاع الذاتي الاستباقي في العصر النووي"، وأنه "الأنموذج للعمل الوقائي المتناسب والمعقول والقانوني" في ظل "فلسفة التشريع الناشئة الخاصة بالعمليات العسكرية الوقائية" على الرغم من "الافتقار إلى عامليّ التهديد الوشيك والتأكد" للتهديد العراقي لإسرائيل(187). وهو يستند في هذه النتيجة المدوية إلى مقال نُشر مؤخراً في مجلة "فورين أفيرز" "يبدو بصورة مؤكدة أنه برر قصف إسرائيل لمفاعل تموز"(188). ببساطة ستبهُت أهمية النتائج التي توصلت إليها لجنة الأمم المتحدة عند إجراء المقارنة.

أخيراً، يؤكد ديرشويتس مستحضراً حكمة الفيلسوف - بالقول: إنه "لا يوجد قانون واحد يحكم كل الأشياء"(189) - أنه وعلى الرغم من أن الحرب الوقائية قد تكون غير شرعية بالنسبة لجميع الدول الأخرى إلا أنها تظل خياراً شرعياً لإسرائيل؛ ذلك لأن الأمم المتحدة - وهي محكمة الاستئناف الأخيرة بالنسبة للاعتداءات المسلحة المبدئية - منحازة ضدها. ووفقاً لذلك وعلى النقيض من جميع الدول الأخرى لا يمكن اعتبار إسرائيل مسؤولة أمام القانون الدولي أو - بعبارة أخرى - القانون الدولي قد يسري على الجميع إلا أنه لا يسري على إسرائيل: "إنها لا تستطيع أن تتوقع من الأمم المتحدة حمايتها من هجوم معادٍ... وكذلك... فيما

يتعلق بالقانون الدولي والمنظمات الدولية فإنها تعيش في حالة طبيعية[190]. للبرهنة على عداء الأمم المتحدة المتأصل لإسرائيل يستشهد ديرشويتس "بسلطة الفيتو الروسية والصينية" في مجلس الأمن التي يُزعم أنها وقفت في طريق اتخاذ إجراءات مؤيدة لها [أي لإسرائيل][191]. ومع ذلك فإن روسيا أو الصين لم تستخدما حق النقض الفيتو في قرار له صلة بإسرائيل خلال السنوات العشرين الماضية (1986 حتى 2006). بالمقابل مارست الولايات المتحدة حق الفيتو 23 مرة خلال السنوات العشرين الماضية دعماً لإسرائيل[192]. علاوة على ذلك، وبسبب الفيتو الأمريكي أصبحت إسرائيل تتمتع بحصانة ضد أية عقوبات من قبل الأمم المتحدة على الرغم من أن مجلس الأمن قد فرضها على 15 دولة عضو منذ عام 1990 غالباً لأسباب تتعلق بانتهاك القانون الدولي مطابقة لتلك التي ترتكبها إسرائيل[193]. ليست هذه هي المرة الأولى التي يقلب فيها ديرشويتس الحقيقة رأساً على عقب.

وفي ملاحظة تتصل بالموضوع يشير ديرشويتس بصورة صحيحة إلى أن إسرائيل "لم تتعرض للإدانة من قبل مجلس الأمن" في حزيران/ يونيو 1967،[194] على الرغم من أن لجوءها للقوة انتهك ميثاق الأمم المتحدة، فالهجوم المصري لم يكن واقعاً ولا وشيكاً. وقد انقسم كل من مجلس الأمن والجمعية العامة حول الكيفية التي سيحكمان فيها بشأن المسؤولية عن الحرب. ومن شأن هذا أن يوحي بأن الأمم المتحدة – وبشكل يجعلها أبعد من أن تكون منبراً للعداء المتأصل – منحت إسرائيل في الواقع إعفاءات خاصة. وبصورة أكثر عمومية، وكما يقول وزير الخارجية الإسرائيلي السابق شلومو بن عامي: لقد كان الفض يعود إلى سياسة الضم التدريجي الإسرائيلية في تبدل رأي العالم ضدها، فيقول:

> *لم تكن إسرائيل تخضع لا في عام 1948 ولا في عام 1967 لضغط دولي تتعذر مقاومته من أجل التخلي عما كسبته من الأراضي؛ لأنه كان يُنظر إلى نصرها على أنه نتيجة لحرب مشروعة للدفاع عن النفس. ولكن القبول الدولي الناجم عن النصر الإسرائيلي عام 1967 كان قصير العمر تماماً... عندما تحولت حرب الخلاص والبقاء إلى حرب للغزو والاحتلال والاستيطان انقلب موقف المجتمع الدولي، وأصبحت إسرائيل في موقع الدفاع، وبقيت فيه مذّاك[195].*

طالما أن الهدف المعلن من كتاب ديرشويتس ليس وصفياً بل معيارياً – أي: لاستنباط قوانين مثالية وترتيبات مؤسساتية من أجل محاربة الإرهاب – فإنه من المثير للفضول أنه لا يقترح إعادة تكوين مجلس الأمن للتخفيف من حدة انحيازه المزعوم. وفي هذا الصدد هناك زعم آخر من مزاعمه يستحق الاهتمام، إذ يقول: "إن تقرير الأمم المتحدة يخفق في التعامل مع الوضع حيث يواجه [دولة] ديمقراطية لها مطلب عادل وغير قادرة على الحصول على الحماية من مجلس الأمن، ولكنها توصلت بعقلانية إلى أن إخفاقها في التصرف من طرف واحد سيعرض مواطنيها إلى مخاطر تتعلق بالوجود"[196]. ومع ذلك، فإن تقرير اللجنة رفيعة المستوى يتطرق بوضوح إلى هذا الشأن، ويفرد جزءاً من أجزائه الأربعة لمقترحات إصلاح مجلس الأمن إلى جانب منظمات الأمم المتحدة الأخرى مشيراً بصورة تمهيدية إلى أن:

> *أحد الأسباب التي قد تكون وراء رغبة دول في تجاوز مجلس الأمن هو الافتقار إلى الثقة في نوعية وموضوعية صنع القرار فيه.... ولكن الحل لا يكمن في تحويله إلى مجلس عاجز لا شأن له: بل في العمل من داخله لإصلاحه... وليس في إيجاد بدائل لمجلس الأمن كمصدر للتفويض ولكن بجعل المجلس يعمل على نحو أفضل مما كان*[197].

ليس صعباً العثور على السبب الذي يجعل ديرشويتس يفضل طرح مجلس الأمن جانباً على إصلاحه: فمن الصعب التوصل إلى تصور أي تكوين لمجلس الأمن من شأنه أن يوافق على السطو الدوري لإسرائيل على البلدان العربية المجاورة. وأخيراً، يبرر ديرشويتس تجاهل القيود المفروضة من قبل مجلس الأمن على استعمال القوة الوقائية لأن "رؤيته للقانون الدولي التي تنتمي إلى أواسط القرن العشرين والتي تنطوي على مفارقة تاريخية" لا تأخذ بعين الاعتبار التهديد الذي تفرضه "الإبادة النووية"[198]. يبدو أن صاحبنا قد نسي أمر الحرب الباردة.

عوضاً عن الانحياز المزعوم للأمم المتحدة، يدافع ديرشويتس عن حق إسرائيل أحادي الجانب في منع جيرانها من الحصول على أسلحة نووية على أرضية أن استراتيجية الردع النووي التقليدي مرتبطة بالتهديد الضمني المتبادل في إلحاق خسائر هائلة بين المدنيين. إلا أن جيران إسرائيل يعلمون، حسب ديرشويتس، أنها لن

تقوم أبداً باستهداف المراكز السكانية المدنية دون تمييز(199). وخشية أن تكون هناك أي شكوك حول حقيقة الموقف يستشهد ديرشويتس بكلمات رئيس الوزراء السابق بيغين: "تلك هي أخلاقنا"(200). وكما شهد المدنيون اللبنانيون بأنفسهم عام 1982، وشهدوا مرة أخرى عام 2006 بأنهم من "أكثر الجيوش أخلاقية في العالم" (رئيس الوزراء أولمرت).

يبدو أن حق إسرائيل غير القابل للإلغاء في شن الحروب كلما رغبت يمنحها رخصة فضفاضة جداً: فإذا كان هنالك مجرد "احتمال بنسبة خمسة بالمئة" أنها ستواجه خطراً يفرض نفسه خلال "عشر سنوات"، حسب ديرشويتس، فإنها تمتلك الحق في الهجوم الآن، وبغض النظر - كما هو واضح - عما إذا كان هذا التهديد المحتمل ينبثق من دولة غير معادية في الوقت الحاضر(201). ومن شأن هذا أن يشي بأنه لا يوجد مكان في العالم في مأمن من الهجوم الإسرائيلي في أي لحظة. أما في عقل ديرشويتس، فهذا هو أساس الفلسفة التشريعية الواقعية والأخلاقية الخاصة بالحرب.

*****

بعد اندلاع الحرب بين إسرائيل ولبنان في تموز/ يوليو 2006 استغل ديرشويتس الحرب على الإرهاب لاستهداف فرع آخر من فروع القانون الدولي وهو حماية المدنيين خلال النزاع المسلح. وقبل تحليل ادعاءاته من الضروري أن نلقي نظرة أولاً على الصورة الحقيقية.

في آب/ أغسطس 2006 أصدرت منظمة هيومان رايتس ووتش تقريراً كرسته بصورة رئيسة لانتهاكات إسرائيل لقوانين الحرب خلال الأسبوعين الأولين من النزاع. وكانت نتائج التقرير الرئيسة كما يأتي: قُتل أكثر من 500 لبناني غالبيتهم الساحقة من المدنيين، وتم إلحاق الأضرار بـ5000 منزل أو تدميرها بالكامل، "وفي عشرات الهجمات ضربت القوات الإسرائيلية مناطق لا يوجد فيها أي أهداف عسكرية واضحة"، وهاجمت إسرائيل "المركبات المنفردة وقوافل بأكملها من سيارات المدنيين الذين أخذوا التحذيرات الإسرائيلية بمغادرة قراهم مأخذ الجد" بالإضافة

إلى "قوافل المساعدات المدنية وسيارات الإسعاف" التي كانت تحمل "علامات واضحة"، في حين لم يسفر أي "من الهجمات على المركبات عن وقوع خسائر في صفوف حزب الله أو عن تدمير للأسلحة؛ "في بعض الحالات... استهدفت القوات الإسرائيلية المدنيين عن عمد"، "لم [يتم العثور] على أي حالة استخدم فيها حزب الله المدنيين عمداً كدروع لحمايته من الهجمات الانتقامية لجيش الدفاع الإسرائيلي"، "في بعض الحالات المحدودة، حاول مقاتلو حزب الله تخزين الأسلحة بالقرب من بيوت المدنيين، وقاموا بإطلاق الصواريخ من مناطق يعيش فيها مدنيون". وخلصت منظمة هيومان رايتس ووتش إلى أن "نمط الهجمات في أثناء العمليات الحربية الإسرائيلية" "يشير إلى ارتكاب جرائم حرب"[202].

على النقيض من ذلك، ادعى ديرشويتس على نحو متكرر في عدد كبير من مقالات الرأي[203] أن إسرائيل تتخذ بصورة اعتيادية "إجراءات استثنائية للتقليل من الخسائر المدنية إلى الحد الأدنى"، في حين أن تكتيكات حزب الله المعتادة كانت "العيش بين المدنيين، وإخفاء صواريخه في بيوت المدنيين، وإطلاقها على أهداف مدنية من مناطق مأهولة بكثافة، ومن ثم استعمال المدنيين كدروع بشرية ضد الهجمات المضادة". ولم يقدم ديرشويتس أي دليل لإثبات تلك المزاعم التي ناقضتها جميعاً النتائج التي توصلت إليها هيومان رايتس ووتش[204]. إضافة إلى ذلك، يقابل ديرشويتس بين "الحقيقة التي لا جدال فيها" بأن "إسرائيل تستخدم معلومات استخبارية دقيقة جداً وقنابل ذكية في مسعى منها... لاستهداف الإرهابيين" وبين حزب الله الذي "يستهدف المراكز السكانية الإسرائيلية بقنابل ضد الأفراد تقوم برش آلاف الشظايا في محاولة لزيادة الإصابات إلى أعلى حد". ومع ذلك، فقد وثقت هيومان رايتس ووتش استخدام إسرائيل في مناطق مأهولة قذائف مدفعية عنقودية ذات "نمط انتشاري واسع" مما "يجعل من الصعب تجنب وقوع إصابات بين المدنيين" مع وجود "معدل عالٍ من الخطأ" بحيث إنها "تجرح وتقتل مدنيين حتى بعد

انتهاء الهجوم"[205]. في النهاية، لم يستنكر ديرشويتس أعمال حزب الله فقط بل "جنود القوة الدولية لحفظ السلام على الحدود اللبنانية [الذين] تبين أنهم متعاونون مع حزب الله". ألا ينبغي أن ينال ديرشويتس بعض الفضل عن عمل متقن بعد أن قتلت إسرائيل أربعة من هؤلاء "المتعاونين" في هجوم متعمد على مبنى للأمم المتحدة؟

إن "النوع الجديد من الحرب" في "عصر الإرهاب" حسب ديرشويتس، يؤكد على "سخف القانون الدولي الحالي والنتائج العكسية التي تنجم عنه". فهو يزعم، مثلاً، أن هذه المجموعة من القوانين "تخفق" في التصدي لحالات طارئة من قبيل إطلاق الصواريخ "من تجمعات سكانية مدنية". وينغّم ديرشويتس بأنه "يجب تعديل" القانون الدولي، "ويجب أن يصبح إطلاق الصواريخ من مراكز التجمعات السكانية المدنية ومن ثم الاختباء بين المدنيين جريمة حرب"، في حين يجب أن يتحمل أولئك الذين يستخدمون الدروع البشرية المسؤولية الكاملة وحدهم عن حالات الوفاة "الممكن التنبؤ بها" في حال وقوع هجوم. ومع ذلك، فإن هذا السيناريو لا يكاد يكون جديداً، وإن القانون نادراً ما كان يسكت عنه: إن استخدام المدنيين دروعاً بشرية ضد الهجوم يمثل جريمة حرب، ولكن تجاهل وجود مدنيين تجاهلاً تاماً حتى لو كانوا يُستخدمون كدرع بشري هو أيضاً جريمةَ حرب[206]. ويعلن ديرشويتس كذلك أنه "ينبغي بالطبع أن يكون أصلاً جريمة حرب قيامُ الإرهابيين باستهداف المدنيين من أي مكان". [ونقول]: طبعاً، إن ذلك يعدُّ جريمة حرب أصلاً. ولكنه يدعي "بأنكم لن تعرفوا عن طريق الاستماع إلى تصريحات بعض قادة الأمم المتحدة وجماعات "حقوق الإنسان"". أوليست شكواه الحقيقية، على أية حال، أن هؤلاء لم يدينوا استهداف المدنيين من قبل "الإرهابيين" فقط، بل واستهداف المدنيين من قبل الدول كذلك؟

يزعم ديرشويتس بأن القانون الدولي مبني على "أحكام قديمة - تمت كتابتها عندما كانت جيوش نظامية تحارب جيوشاً نظامية أخرى في ميدان قتال بعيد عن المدن - " أما في الوقت الحاضر فإن "جيوشاً إرهابية جيدة التسليح" مثل حزب الله "لا تنتمي إلى جيوش نظامية، وتتمازج بسهولة مع السكان المدنيين" الذين "يقومون بتجنيد وتمويل وإيواء وتسهيل إرهابها". ولكن تلك الظروف نادراً ما تكون جديدة.

لقد استشهد ديرشويتس في كتاباته كثيراً بدراسة لمايكل وولزر أجراها عام 1977 بعنوان "حروب عادلة وحروب ظالمة". وديرشويتس يعرف بالتأكيد أن وولزر قد خصص الفصل المتعلق بحرب العصابات[207] لهذه المسائل. انظر النص الآتي:

> *يقول رجال العصابات: إذا كنتم تريدون قتالنا، فإنه سيتوجب عليكم قتال المدنيين، لأنكم لستم في حرب مع جيش بل مع شعب... في الحقيقة إن رجال العصابات لا يقومون بتعبئة سوى قسم يسير من الشعب... ويعتمدون على الهجوم المضاد من أعدائهم لتعبئة البقية. إن استراتيجيتهم مؤطرة من حيث تعريف الحرب: فهم يسعون إلى إلقاء عبء الحرب التي لا تميز [بين العسكري والمدني] على الجيش المعادي.... اليوم يعتمد كل جيش على سكان وطنه المدنيين في التموين والتجنيد والدعم السياسي، لكن هذا الاعتماد يكون عادة غير مباشر، ويتم عبر الجهاز البيروقراطي للدولة أو نظام التبادل [المعمول به في] اقتصاد [البلد] .... أما في حرب العصابات فالاعتماد يكون مباشراً، حيث يقدم الفلاح الطعام إلى المقاتلين.... وبالطريقة نفسها قد يصوت المواطن العادي للحزب السياسي الذي يقدم بدوره الدعم للمجهود الحربي والذي تُدعى قياداته للاستماع إلى الإيجازات العسكرية. أما في حرب العصابات فإن الدعم الذي يقدمه المواطن دعم مباشر إلى حد أكبر بكثير. فهو لا يحتاج إلى تزويده بالإيجازات؛ لأنه يعرف أصلاً أهم الأسرار: وهو يعرف المقاتلين.... إن الناس أو بعضاً منهم شركاء في حرب العصابات، والحرب ستكون مستحيلة دون اشتراكهم فيها... إن حرب العصابات تعزز مشاعر المودة المفروضة بالقوة، والناس يُجتذبون إليها بطريقة جديدة على الرغم من أن الخدمات التي يقدمونها ليست سوى أعمال وظيفية مكافئة للخدمات التي يقدمها المواطنون دائماً للجنود.*

إذا لم تكن الأسئلة التي يطرحها ديرشويتس أصلية فإنه يجب القول: إن أجوبته كانت كذلك حيث إنها تصدر بأية حال عن شخص يدعي أنه ليبرالي. وقد كتب على سبيل المثال يقول: "لقد أعطى الجيش الإسرائيلي إشعاراً تم تعميمه تعميماً جيداً على المدنيين بمغادرة تلك المناطق في جنوب لبنان التي تحولت إلى مناطق حرب. وأولئك الذين اختاروا البقاء طوعاً أصبحو مشتركين [بالحرب]". في الحقيقة إن

وولتز قد فكر ملياً في هذا السيناريو ضمن سياق حرب فيتنام حيث - وفقاً لقوانين الاشتباك - "كان يجب إشعار المدنيين تنبيه مسبق قبل تدمير قراهم بحيث يقوموا بقطع صلاتهم برجال العصابات أو طردهم أو الرحيل هم أنفسهم.... وأي قرية تُعرف بأنها معادية كان يمكن قصفها بالطائرات أو المدفعية إذا ما كان قاطنوها قد تلقوا تحذيراً مسبقاً إما عن طريق إلقاء المنشورات أو بالمكبرات من طائرات الهليكوبتر". في تقدير وولزر فإن مثل هذه القوانين "يصعب الدفاع عنها" من حيث التدمير الهائل الذي يتم إلحاقه. ويتابع وولزر القول مؤكداً بأنه في حال أن "المدنيين بعد تحذيرهم بالشكل اللائق لا يرفضون إخراج المقاتلين وحسب، بل ويرفضون هم أيضاً الرحيل"، طالما أنهم لا يقدمون سوى الدعم السياسي فهم ليسوا أهدافاً مشروعة سواء أكانوا جماعات أم أفراداً يمكن تمييزهم.... وطالما أن المعركة مستمرة فإنه لا يمكن إطلاق النار على هؤلاء الناس عند رؤيتهم عندما لا يكون ثمة نيران لقتال ناشب؛ كما أنه لا يمكن مهاجمة قراهم لمجرد أنها تُستخدم كقواعد لإطلاق النار أو بسبب أنه من المتوقع أن تُستخدم لذلك؛ ولا يمكن أن يتم قصفهم قصفاً عشوائياً جواً أو بالمدفعية حتى بعد إعطاء التحذيرات.

للتأكيد، لقد كتب وولزر هذا الكلام في سياق [حرب] فيتنام. وكما هي الحال بالنسبة لديرشويتس أصبح وولزر صهيونياً مولوداً من جديد بعد حرب حزيران/ يونيو 1967 وبناء عليه فقد طبَّق معياراً مختلفاً تماماً على إسرائيل. وفي حين أن ديرشويتس يلعب دور اليهودي الصلب، فإن الدور المعين لوولزر هو أن يصف كل حرب تشنها إسرائيل بأنها مشروعة، ولكن فقط بعد إطلاق تنهيدات قلقة. وهكذا وفي الوقت الذي كانت فيه منظمة هيومان رايتس ووتش تستنكر جرائم الحرب الإسرائيلية ارتأى وولزر أن "إسرائيل كانت من منظور أخلاقي تقاتل في معظم الأحيان بصورة مشروعة" وأنه إذا ما واجه القادة الإسرائيليون يوماً ما محكمة دولية فإن "محامي الدفاع سيكون لديهم قضية جيدة"، ويعود ذلك بصورة رئيسة إلى أن حزب الله استخدم المدنيين كدروع بشرية - حتى لو أنه في الواقع الحقيقي لم يقم باستخدامهم[208].

يريد ديرشويتس أن يوحي بأنه على حق فيما يتعلق بحاجة قوانين الحرب إلى التعديل في عصر الإرهاب "الجديد". وفي الحقيقة إن همه الحقيقي هو همٌّ قديم. لقد كان المعيار التكتيكي الإسرائيلي في أعمالها العدوانية المسلحة ضد جيرانها العرب إيقاع خسائر مدنية هائلة دون تمييز، وكان الدفاع المعياري لديرشويتس إنكار ذلك[209]. ولكن مصداقية منظمات حقوق الإنسان التي قامت بتوثيق جرائم الحرب تلك هي يقيناً أعلى من مصداقية ديرشويتس. وهذا هو السبب في شعوره بالاشمئزاز منها[210]. وهو يستخدم الآن الحرب على الإرهاب كذريعة لتجريد المدنيين من أي حماية في أوقات الحرب عن طريق الهبوط بالقانون إلى مستوى يناسب ممارسات إسرائيل الإجرامية.

إن الهدف الرئيس من إعادة "تقييم قوانين الحروب" التي يجريها هو التمييز الجوهري بين المدنيين والمقاتلين. وهو يسخر من "كلمة "مدني" الآخذة في فقدان معناها" حسب اعتقاده، ويؤكد أنه في حالة المنظمات الإرهابية كحزب الله فإن ""صفة المدنية" (civilianality) كثيراً ما تكون مسألة درجات لا خط واضح". ويقترح ديرشويتس تبديل القسمة إلى مدني - مقاتل بعبارة "طيف متصل من المدنية"، فيقول:

> *عند الطرف الأكثر مدنية من هذا الطيف يوجد الأبرياء براءة تامة – كالرُضَّع والرهائن وغيرهم من غير المتورطين نهائياً؛ وعند الطرف الأكثر تشدداً هناك المدنيون الذين يؤوون الإرهابيين عن طيب خاطر ويزودونهم بالموارد المادية، ويقومون بدور الدرع البشرية. أما في الوسط فهناك الذين يؤيدون الإرهابيين سياسياً وروحياً"*[211].

وديرشويتس يتخيل أن هذا التعديل لن ينطبق على إسرائيل؛ لأن "الخط بين الجنود والمدنيين الإسرائيليين هو خط واضح نسبياً". ولكن، هل هذا الكلام صحيح؟ إن إسرائيل تمتلك جيشاً مدنياً، ومعنى الجيش المدني أن ما يفصل كل إسرائيلي بالغ ذكر عن المقاتل مجرد قصاصة استدعاء أو مكالمة هاتفية. والمدنيون الإسرائيليون يقدمون الموارد المادية عن طيب خاطر للجيش. في حرب عام 2006، عدّت إسرائيل شبكات الطاقة الكهربائية ومحطات الإرسال ومحطات معالجة المياه

والصرف الصحي والمستشفيات والشركات التجارية والمباني السكنية والمكاتب والدكاكين والطرقات والجسور ومحطات البترول والمركبات الخصوصية والعمومية وسيارات الإسعاف والموانئ والمطارات اللبنانية أهدافاً عسكرية مشروعة، واستهدفتها بصورة متعمدة ودون تمييز،[212] وفي مثل هذه الحالة يكون جميع الإسرائيليين القاطنين بجوار مثل هذه البنية التحتية في إسرائيل يشكلون دروعاً بشرية. لقد حظي الهجوم الوحشي الإسرائيلي الأخير على لبنان - شأنه شأن حروبها السابقة التي ارتُكبت فيها جرائم حرب هائلة - بتأييد سياسي وروحي كاسح من قبل السكان[213]. "ولو أن الإعلام تبنى [مفهوم] "الطيف" الذي اقترحه ديرشويتس في أثناء حرب لبنان "فسيكون من المفيد معرفة عدد "الإصابات المدنية" التي تقع بين من هم أقرب إلى خط الاشتراك [في القتال] وعدد الذين يسقطون ممن هم أقرب إلى خط البراءة". وعلى أي حال، باستخدام مطيافه هذا فإن كل إسرائيلي تقريباً سيكون مشتركاً [في القتال].

نجد في ضوء التعديلات التي يدخلها ديرشويتس على القانون الدولي أن فكره يبدأ بالميلان نحو الشذوذ. فها هو يؤكد أنه بما أن السكان اللبنانيين "يؤيدون حزب الله" تاييداً ساحقاً فإنه لا وجود لمدنيين حقيقيين أو لخسائر بين المدنيين في لبنان في أثناء الحرب الأخيرة، [إذ يقول:] "في الواقع يستحيل تمييز قتلى حزب الله من القتلى المدنيين حقاً، تماماً مثلما هو مستحيل تمييز عناصر حزب الله الأحياء من المدنيين الأحياء". وإذا كانت تلك هي الحال فإنه من الصعب إيجاد معنى لثناء ديرشويتس على إسرائيل لقيامها باستهداف إرهابيي حزب الله فقط في لبنان؛ ألم يقل للتو: إن كل اللبنانيين حزب الله؟ وبالطريقة نفسها، يشجب ديرشويتس استهداف حزب الله للمدنيين الإسرائيليين. ولكن الإسرائيليين لم يكونوا أقل تأييداً لجيش الدفاع الإسرائيلي من اللبنانيين في تأييدهم لحزب الله. أولا يعني هذا أن حزب الله لم يكن ليستهدف المدنيين في إسرائيل؛ لأنه لم يكن ثمة مدنيون؟ إن هذه [الملاحظات] مجرد انتقاد لطيف إذا ما قورنت بحقيقة أن ديرشويتس يصادق على القتل الجماعي للشعب اللبناني.

ويبقى أن نمعن النظر في موقع ديرشويتس نفسه على طيف المدنية المتصل. فإسرائيل ما كانت لتشن أياً من حروبها العدوانية أو ترتكب أياً من جرائم الحرب التي ارتكبتها دون الدعم السياسي والعسكري الشامل من الولايات المتحدة. إن ديرشويتس لعب دوراً شعبياً بارزاً وحاسماً وطوعياً بالكامل في حشد مثل هذا التأييد مستغلاً تاريخه الأكاديمي. وقد عمد منذ عقود إلى تزييف سجل إسرائيل في مجال حقوق الإنسان على نحو هائل. كما أنه حضَّ على استخدام العقوبة الجماعية من قبيل "التدمير التلقائي" لقرية فلسطينية بعد كل هجوم فلسطيني". وقام بالتعتيم على استخدام إسرائيل للتعذيب مع المعتقلين الفلسطينيين، وقد دافع بنفسه عن استخدام التعذيب "الموجع" مع المشتبه في أنهم إرهابيون من قبيل "غرز إبرة تحت الأظافر". وقد انحاز إلى جانب الحكومة الإسرائيلية ضد الطيارين الشجعان الذين رفضوا لاأخلاقية الاغتيالات. واستنكر أعمال المقاومين للاحتلال الإسرائيلي بأسلوب اللاعنف على أنهم "مؤيدون للإرهاب الفلسطيني". وقد نبذ عملية التطهير العرقي وكأنها "قضية من الدرجة الخامسة" تماثل في مستواها "التجديد المدني الواسع". ونصح كبار المسؤولين في الحكومة الإسرائيلية بأن إسرائيل ليست ملزمة بالقانون الدولي[214]. ووافق على إبادة جميع اللبنانيين.

وفي النهاية، يتبجح ديرشويتس في كتابه "الضربة الاستباقية" بأنه شارك - وهو تنتابه مشاعر التعاطف - في عملية استهداف بقصد الاغتيال من الجو في أثناء زيارته لإسرائيل، فيقول:

> *راقبت كيف أن كاميرا تلفزيونية عالية الوضوح مثبتة على طائرة بلا طيار تثبت إشارة التصويب على شقة لأحد الإرهابيين... وشاهدت الكاميرا وهي تسلط على البيت والشوارع شبه خالية.*

ويبدو على أي حال أنه فاته مشاهدة ذروة المشهد، فيقول: لقد سُمح لي بالمشاهدة فقط لبضع دقائق، ولم تُتخذ أي إجراءات في أثناء قيامي بالمشاهدة؛ لأن الهدف ظل داخل البيت"[215]. إن المرء ليتساءل فيما إذا كان ديرشويتس قد دس هذه الكلمات الماكرة لكونه يعلم أن عمليات الاغتيال هذه تمثل جرائم حرب، وأنه ربما يتم اتهامه بالمساعدة في تنفيذ إحداها.

ويقول ديرشويتس في كتابه "الضربة الاستباقية": إنه "لا مجال للشك في أن بعض أنواع التعبير تسهم بصورة كبيرة في بعض أنواع الشر". وفي هذا السياق يورد أن المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا أنزلت أحكاماً بالسجن مدى الحياة بحق مذيعين في إذاعة الهوتو لتحريضهم المستمعين على "الكراهية والقتل"[216]. كما ويورد قضية مسؤول الدعاية النازية جوليوس شترايشر وثيقة الصلة بالموضوع إلى حد كبير. فعلى الرغم من أن هتلر جرد هذا الصهيوني المزيف والخبير بشؤون اليهود من جميع صلاحياته السياسية قبل عام 1940، وعلى الرغم من أن صحيفته الإباحية دير شتويمر لم يتجاوز توزيعها أكثر من 15 ألف نسخة في السنة إبّان الحرب إلا أن المحكمة الدولية في نورمبيرغ حكمت على شترايشر بالإعدام بسبب تحريضه على القتل[217].

إننا لو بحثنا عن موقع ديرشويتس على الطيف المدني الذي يقترحه سنجده يقف على مقربة من إذاعة الهوتو وشترايشر، وهو مع أنه أقل مباشرةً في دعواه إلا أنه أشد تأثيراً في قدرته على الوصول إلى الجماهير. وإن لم ينلْ ديرشويتس مصير هؤلاء نفسه فإن ذلك سببه أن العدالة في العادة عدالة المنتصر، ولأن ديرشويتس - بسبب جميع مزاعمه الوقحة - يحتفظ بإصبعه مرفوعة في الهواء لمعرفة اتجاه هبوب الريح. أما بالنسبة لأولئك الذين يستخدمون بوصلة أخلاقية من أجل اتخاذ مواقعهم في السياسة فربما تكون المخاطر أعظم، ولكن الإحساس بالمسرة عظيم أيضاً في معرفة أننا إن لم نتمكن من الأخذ بيد البشرية خطوة واحدة نحو عالم أكثر عدالة فسنكون على الأقل قد قاومنا أولئك الذين يسعون إلى جرها إلى نقطة أعمق في الهاوية.

نورمان ج. فنكلستين
www.NormanFinkelstein.com

القسم الأول

"اللاسامية الجديدة" غير الجديدة تماماً

نحن نواجه حالياً تهديداً كبيراً لأمن وسلامة الشعب اليهودي يساوي التهديد الذي واجهناه في ثلاثينيات القرن العشرين - إن لم يكن أكبر.

إبراهام فوكسمان، المدير القومي

رابطة مكافحة التشهير





من فيلم "النجم الساطع يسوع المسيح"
إلى فيلم "عاطفة المسيح"

الابتكار الأخير للمبررين لإسرائيل، هو موضوع "اللاسامية الجديدة". فحالما جدد الفلسطينيون مقاومتهم للاحتلال، وصعدت إسرائيل قمعها الوحشي لثورتهم، صدر إنتاج هائل من الكتب والمقالات والمؤتمرات وما شابه ذلك تزعم (على حد تعبير أبراهام فوكسمان، المدير القومي لرابطة مكافحة التشهير) "نحن نواجه حالياً تهديداً كبيراً لأمن وسلامة الشعب اليهودي يساوي التهديد الذي واجهناه في ثلاثينيات القرن العشرين - إن لم يكن أكبر"(1). ولكن يتضح أن المزاعم بانتشار اللاسامية الجديدة لا هي جديدة ولا هي تتعلق باللاسامية. فقبل ثلاثين عاماً، نشر القائدان القوميان لرابطة مكافحة التشهير، أرنولد فورستر وبنجامين ر. إبستين، دراسة مصحوبة بحملة جماهيرية كبيرة بعنوان "اللاسامية الجديدة"، وبعد أقل من عشر سنوات على ذلك، قام القائد القومي لرابطة مكافحة التشهير، ناثان بيرلموتر (بصحبة زوجه، روث آن بيرلموتر) بنشر كتاب "اللاسامية الحقيقية في أمريكا" زعما فيه من جديد أن الولايات المتحدة تسودها اللاسامية الجديدة(2). إن الهدف الرئيس الكامن وراء هذا المهرجان الإعلامي المنسق بدقة والذي يظهر بانتظام، ليس مكافحة اللاسامية، وإنما استغلال المعاناة التاريخية لليهود من أجل حماية إسرائيل من النقد. فكل حملة لمكافحة "اللاسامية الجديدة" تزامنت مع ضغوط دولية متجددة على إسرائيل كي تنسحب من المناطق العربية المحتلة في مقابل حصولها على الاعتراف من الدول العربية المجاورة.

لقد أصبح كتاب "اللاسامية الجديدة" الذي وضعه فورستر و إبستين أنموذجاً للكتب التي صدرت لاحقاً. إذ خصص مؤلفا هذا الكتاب بضعة فصول للاسامية المنتشرة في معظمها بين متطرفين يمينيين هامشيين في الولايات المتحدة، بينما خصصا مساحة أكبر من الكتاب لشجب اللاسامية المنتشرة في مجتمع الأمريكيين من أصول إفريقية. ولإلقاء الضوء على مدى انتشار هذه اللاسامية الجديدة، وجه المؤلفان مزاعم سخيفة نوعاً ما، عشوائية الطابع، للمؤسسات التابعة للتيار العام، مثل صحيفتي "واشنطن بوست" و "نيويورك تايمز" بسبب تعاملهما المتسامح مع ظاهرة اللاسامية، وصناعة الأفلام لقيامها بإنتاج أفلام كرتونية مثل "الفيلم الجنسي الركيك (القطط)... الذي يحتوي على مشهد يخلو من الذوق يحدث في معبد يهودي، وفيلم "عصفور الطحن"، الذي استخدم لهجة يهودية وكاريكتير لشخصية يهودية لإطلاق نكتة بذيئة، والذي فاز بجائزة الأوسكار عام 1972"(3).

يظهر هذا الصخب الذي يصدر في حقب منتظمة بشأن اللاسامية الجديدة تواصلاً حتى في التفاصيل الدقيقة. كان أحد العناصر الرئيسة في لائحة الاتهام التي قدمها فورستر وإبستين في كتابهما هو الفيلم السينمائي الذي كان قد أصدره للتوّ نورمان جويسون بعنوان "النجم الساطع يسوع المسيح"، وذلك استناداً لمسرحية غنائية بالاسم ذاته. وزعم مؤلفا الكتاب أن منتج الفيلم "نقل مسرحية لاسامية لينتج فيلماً سينمائياً أكثر إيغالاً باللاسامية". وكان قد اشترك في كتابة هذه المسرحية "اللاسامية" أندرو لويد ويبر، الذي ذهب بعد ذلك لإنتاج مسرحيات غنائية أخرى في مسارح شارع برودوي، مثل المسرحية اللاسامية الشائنة "كاتس" [القطط]، بينما كان جويسون قد انتهى للتو من إنتاج وإخراج فيلم منقول عن مسرحية "عازف على السطوح"(*). أما سبب اتهام ويبر وجويسون باللاسامية فهو أنهما يخلدا الكذبة بأن "اليهود، كجماعة، قتلوا المسيح" وتجاهلا "التفسير البابوي الجديد لعملية الصلب"،

(*) فيلم "عازف على السطوح" منقول عن مسرحية تستند إلى قصص ألفها شلوم أليخيم، وهو كاتب يهودي روسي، وتتناول قصصه حياة اليهود ومعاناتهم في روسيا ما قبل الثورة البلشفية. ولا يخفى على القارئ اللبيب هنا، أن الكاتب فنكلستين يسخر هنا من اتهام هذين الفنانين الشهيرين باللاسامية لا سيما وأنهما أنتجا أعمالاً متعاطفة مع اليهود. [المترجم]

وبدلاً من ذلك يتبعان "الصيغة القديمة البدائية لمشهد الصلب، التي تخلى عنها المجلس البابوي الثاني" (*). وقيل: إن التصوير المتحيز لشخصيات الكتاب المقدس الرئيسة تشكل دليلاً قاطعاً على الدافع اللاسامي في إنتاج هذا العمل: "إذ إن فيلم النجم الساطع، هو إعادة صياغة متحررة للقصة الواردة في العهد الجديد [الإنجيل] ... الصور الخبيثة للرعاع في القدس وصور الكهنة ظلت كما هي [كما في الرواية البدائية]، ومن جديد، فقد وضع النصيب الأوفر من اللوم عليهم في قصة الصلب. وفي الوقت ذاته، آثر مؤلفو فيلم النجم الساطع تبييض صفحة شخصية بيلاطس البنطي (**) وتبرئته من اللوم على محاكمة المسيح وإدانته، وبالتالي زيادة المسؤولية التي يتحملها الكهنة اليهود". لنتقدم الآن إلى العام 2004، فقد تم عزف النغمات ذاتها في الهجوم على الفيلم الذي أخرجه ميل غيبسون "عاطفة المسيح"، فعلى سبيل المثال، قال الكاتب فرانك رايش في صحيفة نيويورك تايمز: "ليس هناك شك في أن الفيلم يعيد كتابة التاريخ من خلال تصوير قيافا وكبار الكهنة اليهود على أنهم المحرضون الرئيسون على قتل المسيح، بينما يقلل من مسؤولية بيلاطس البنطي ويصوره على أنه متردد، ومنفذ للحكم يعتريه تأنيب الضمير" [4].

يقال: إن إبراهام فوكسمان عبر عن الجزع من اللاسامية التي يحتمل أن تنتج عن فيلم غيبسون. ولكن الجمهور الرئيس المستهدف لحضور فيلم "عاطفة المسيح" هم الأصوليون المسيحيون ذاتهم التي تحالفت رابطة مكافحة التشهير معهم منذ سنوات عديدة. فعلى سبيل المثال، يقوم رالف ريد من التحالف المسيحي بانتظام بإلقاء خطابات أمام اجتماعات رابطة مكافحة التشهير. ولكن ما هو سبب هذا الغضب الانتقائي الموجه ضد ميل غيبسون؟ بعيداً عن الحقيقة الواضحة إن التحالف المسيحي يمكنه أن يفعل ما يشاء "بوصفه صديقاً مخلصاً لإسرائيل" [5]،

(*) عقدت جلسات المجلس البابوي الثاني على امتداد أربع سنوات (1962-1965)، وقد أمر بعقده البابا جون الثالث والعشرين بهدف تحديث الكنيسة الكاثوليكية. [المترجم]

(**) حسب رواية الإنجيل، كان بيلاطس البنطي حاكماً في وقت صلب المسيح، وعارض الصلب، ولكنه لم يتمكن من معارضة الجماهير التي طالبت بصلبه، فطلب حينها ماء، وغسل يديه أمام الجموع، وقال: إنه بريء من دم المسيح، في حين قالت جموع اليهود الموجودة: دمه علينا وعلى أولادنا. [المترجم]

أيمكن أن يكون السبب أن المدير القومي لرابطة مكافحة التشهير قد سرق صفحة من كتاب قديم؟ بالمعنى الحرفي تقريباً للكلمة، مستغلاً عرض فيلم "عاطفة المسيح" ليشعل هستيريا حول اللاسامية الجديدة؟ لقد أطلق فوكسمان أولى الهجمات على فيلم "عاطفة المسيح"، ومن ثم هيمن على ساحة هذه المعركة. ومن الجدير ذكره أن اسم فوكسمان يرد في مقدمة التنويهات والشكر في كتاب "اللاسامية الجديدة" للمؤلفين فورستر وإبستين. لقد كانت أزمة فيلم "عاطفة المسيح" رابحة في جميع الحالات: فلو خضع ميل غيبسون للضغوط، فإن من شأن ذلك نشر رسالة للجميع بعدم استعداء اليهود؛ وإن لم يخضع، فإن ذلك سيثبت الوجود الطاغي للاسامية. وحتى قبل إصدار الفيلم، عمد فوكسمان إلى استغلال هذا الأمر لإطلاق الاتهامات بانتشار اللاسامية. تقوم رابطة مكافحة التشهير سنوياً بإصدار "إحصاء حالات اللاسامية"، وورد في إحصاء عام 2003: "في بدايات عام 2003، أعلن ميل غيبسون عن تصوير الفيلم الذي سيصدر قريباً "عاطفة المسيح". وقد تبع ذلك خلاف امتد لمدة عام تقريباً أثار رسائل بريدية ورسائل إلكترونية مشحونة بالكراهية واللاسامية موجهة إلى رابطة مكافحة التشهير، ومنظمات يهودية أخرى، وكذلك إلى بعض الصحف والقادة الدينيين وإلى الأشخاص الذين أدلوا بتعليقات منتقدة على الفيلم"، وكذلك "كانت الرسائل المليئة بالكراهية دليلاً على مشاعر اللاسامية التي أثيرت جراء القلق الذي عبر عنه اليهود تجاه الفيلم"[(6)]. يتضح ببساطة أن ثقة فوكسمان كانت في محلها من أن الصحفيين، المتربصين دائماً لكشف أي تجليات للاسامية، سوف يقعوا في الفخ؛ كما أن كتاب الأعمدة الصحفية والمثقفين دائمي البحث عن قضايا لتبنيها - وإن يكن فقط ضد أعداء وهميين - سوف يقودون الحملة غير هيابين، فقد تدافعوا طمعاً بالحصول على لقب أشد خصوم غيبسون (مثل ليون ويزيلتير من مجلة "نيو ريببلك، وفرانك رايش من صحيفة "نيويورك تايمز"، وكريستوفر هيتشتنز من مجلة "فانتي فير"، وتشارلز كروثامير من صحيفة "واشنطن بوست"). حتى إذا صدقنا أسوأ الاتهامات الموجهة إلى فيلم "عاطفة المسيح" من قبل رابطة مكافحة التشهير (بأن الفيلم ينطوي على لاسامية في جميع تفاصيلة كما هو الحال مع فيلم "النجم الساطع")، فما مدى الشجاعة التي يتطلبها شجب ميل

غيبسون في تلك الصحف والمجلات؟ لقد عكس الكاتب الصحفي فرانك رايش السبب والنتيجة؛ إذ نجده يدعي الورع ويتهم غيبسون بأنه "بدأ بالهجوم" و "يبحث عن شجار"، لا رابطة مكافحة التشهير والصحف التي تخوض معاركها نيابة عنها. إن من الدلائل القاطعة على سخف هذا "الخلاف" أن جوهره يتركز على المؤهلات الأكاديمية لغيبسون في مجال الدراسات اللاهوتية. فقبل فيلم "عاطفة المسيح"، من كان يظن أن غيبسون لديه أي أفكار أصلاً؟ إن المستوى الثقافي لهذا الحوار يتساوى مع الخلافات التي تظهر بين آونة وأخرى حول المعنى العميق لكلمات آخر أغاني مايكل جاكسون[7].

لقد كان الهدف الرئيس - بل الهدف الحقيقي - لكتاب "اللاسامية الجديدة" الذي كتبه فوستر وإبستين هو مهاجمة النقد الذي وجه إلى إسرائيل بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973، عندما بدأت ضغوط جديدة تمارس على إسرائيل كي تنسحب من سيناء، وللتوصل إلى تسوية دبلوماسية مع الفلسطينيين. وقد ظهر زعم بأن هذا "العداء" الموجه لإسرائيل "هو جوهر اللاسامية الجديدة". وقيل: إن هذا العداء هو ما أنتج اللاسامية، وإنه يمثل شكلها "النهائي": "الجواب الوحيد الممكن أنه يمكن احتمال اليهود وقبولهم، كضحايا فقط. ولكن عندما يتغير وضعهم بحيث لا يكونون ضحايا، أو يظهر أنهم ليسوا ضحايا، فإن العالم غير اليهودي يجد ذلك صعب الاحتمال، لذلك تتجدد الجهود لجعلهم ضحايا من جديد"[8]. أما احتمال أن النقد الموجه لإسرائيل قد يكون نابعاً من التصلب الإسرائيلي (بسبب رفضها للانسحاب على الرغم من الجهود العربية لتحقيق السلام)، فيعتبره مؤلفا كتاب "اللاسامية الجديدة" شديد السخف بحيث لا يستحق أن ينظر بأمره. وبعيداً عن الأشباح المعتادة، مثل الأمم المتحدة، والاتحاد السوفييتي، والعالم العربي، فإن البرهان المزعوم حول انبعاث اللاسامية هو أنه ظهرت موجات من كراهية اليهود حتى لدى الحلفاء التقليديين لإسرائيل في أوروبا الشرقية والولايات المتحدة[9]. على سبيل المثال، في بريطانيا وافق عدد من الناس أقل من ذي قبل على أن "إسرائيل يجب أن تحتفظ بجميع أو معظم المناطق التي احتلتها في حزيران/ يونيو 1967"، وأن مقالاً في صحيفة "غارديان" البريطانية أورد إن إسرائيل كانت تستخدم "حيلاً

قذرة" لمصادرة أراضي الفلسطينيين. وفي ألمانيا، زعمت مقالة في مجلة "شتيرن" أنه "تم استخدام الإرهاب والقوة من قبل اليهود في التأسيس القسري لدولتهم عام 1948". وفي أمريكا اللاتينية فإن خطر اللاسامية الجديدة كان "مثيراً للقلق" في الأرجنتين بصفة خاصة، حيث دعا "الناطق الرسمي باسم اليسار" إلى "سلام عادل [في الشرق الأوسط] استناداً إلى إخلاء جميع المناطق المحتلة"، ولأن مؤيديه كانوا "ينادون "بحق الفلسطينيين بتقرير المصير"(10).

وفي الولايات المتحدة، فإن خطر اللاسامية الجديدة ينبع، استناداً إلى فورستر وإبستين، من "اليسار المتطرف"، مثل حزب العمال الاشتراكي التروتسكي، والحزب الشيوعي الأمريكي الستاليني، وحزب العمال الماوي التقدمي - حتى وإن كان من الممكن أن يجلس جميع منتسبي هذه الأحزاب مجتمعة في (كشك تلفون) مرتاحين. إضافة إلى ذلك، تم الزعم بأن بعض قطاعات الأوساط المتدينة ومؤيدي السلام قد خضعوا لإغراء اللاسامية. على سبيل المثال، "تم تجاوز الخط" عندما قال قساوسة تحرريون من طائفة البروتستنت في خطبهم الدينية: إن "الذين تعرضوا للاضطهاد أصبحوا يضطهدون غيرهم، فقد تم طرد العرب؛ العرب يتعرضون للسجن دون اتهامات"؛ عندما دعا المجلس الكنائسي القومي إلى "الاعتراف بحق الفلسطينيين العرب "بوطن مقبول من قبلهم والذي يجب أن يكون أمراً خاضعاً للتفاوض"". كما أن إحدى نشرات لجنة خدمات الأصدقاء الأمريكية (الكويكرز) تجاوزت الخط عندما زعمت أن "مصر وإسرائيل مذنبتان بالمقدار ذاته بإشعال حرب حزيران/ يونيو 1967" (وهذا الأمر، في الواقع، يوضح تحيزاً لصالح إسرائيل)؛ وأنه يجب على إسرائيل "كخطوة أولى، أن تلتزم بالانسحاب من جميع المناطق المحتلة، وهذا يتوافق تماماً مع القراءة العربية لقرار مجلس الأمن في الأمم المتحدة الصادر في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 1967" (في الواقع، فإن هذه القراءة لقرار 242 تمثل إجماع المجتمع الدولي، بما في ذلك الولايات المتحدة)؛ وأنه يجب على اليهود الأمريكيين "رفض الحلول العسكرية التبسيطية، و... تشجيع التفحص الهادئ المتأني لجميع القضايا"(11). أما التحدث علناً في مناسبات قليلة عن لوبي اليهود الأمريكيين الذي يحشد التأييد لإسرائيل، أو التحدث بصفة أكثر ندرة عن نفاق الولايات المتحدة في

تعاملها مع الصراع العربي الإسرائيلي، فقد أثاره فورستر وإبستين بوصفه الدليل الأوضح على وجود اللاسامية؛ على سبيل المثال، زعم تقرير صحفي في صحيفة "واشنطن بوست" أن "تأثير اليهود الأمريكيين على السياسات الأمريكية لا يتناسب مع عددهم كقوة انتخابية"، وأنهم "يقومون بممارسة الضغوط السياسية في مقر الكونغرس، وكثيراً ما تتاح لهم إمكانية وصول مباشرة إلى البيت الأبيض"، وكذلك التعليق الإخباري الذي ورد في محطة سي. بي. أس التلفازية الذي "اتهم الولايات المتحدة بانتهاج "معايير مزدوجة" فيما يتعلق بالإرهاب في الشرق الأوسط"[(12)]. وفي مواجهة هذا الحشد الهائل للأدلة، فمن يمكنه أن يشكك بالخطر القاتل للاسامية، ما عدا الكارهين المتشددين لليهود؟

في الوقت الذي قام به ناثان وروث آن بيرلمتر بإصدار كتاب "اللاسامية الحقيقية" (1982)، كانت نخب اليهود الأمريكيين قد اتجهت أكثر نحو اليمين في الطيف السياسي. ووفقاً لذلك، وبالمقارنة مع كتاب "اللاسامية الجديدة"، فإن الحيز المخصص في كتاب "اللاسامية الحقيقية" للاسامية في الأوساط اليمينية تقلص، بينما توسع الحيز المخصص للاسامية في الأوساط اليسارية (وصفة اليساري هنا لا تعني اليسار المعروف، بل كل جهة على يسار هذا اليمين). فبالنسبة لفورستر وإبستين فإن اليسار المتطرف "يمثل اليوم خطراً على يهود العالم، يساوي على الأقل الخطر القادم من اليمين". ولكن بالنسبة لناثان وروث آن بيرلمتر فإن الخطر القادم من اليسار يبدو أعظم بكثير، ينبغي أن نكرر هنا، ليس اليسار المتطرف وحسب، ولكن اليسار المعتدل أيضاً، ويشمل معه قطاعاً كبيراً من التيار السائد. ويشرح المؤلفان في موضع من كتابهما: "نحن لم نناقش أمر اليمين، ليس لأنه غير ذي أهمية لليهود، بل لأن الخطر معروف جيداً لليهود"[(13)]. إن السبب الأرجح لهذا الصمت النسبي حول اليمين هو أن نخب اليهود الأمريكيين أصبحت الآن متحالفة مع (بل أصبحت تنتمي بصفة متزايدة إلى) اليمين، بعيداً عن التيارات التي تتسم بالحماقة في أقصى اليمين. وفي الساحة المحلية، فبينما اختفت اللاسامية المؤسسية وازدهرت أوضاع اليهود الأمريكيين، تراجعت الروابط بين اليهود وحلفائهم السابقين "الطبيعيين" في اليسار وضمن الأقليات الأخرى التي تتعرض

للتمييز. وأصبحت نخب اليهود الأمريكيين بصفة متزايدة تتصرف للحفاظ على امتيازاتها الطبقية وحمايتها، وحتى صفة الانتماء "للبيض". أما في الميدان العالمي، وإذ أخذ التصلب السياسي الإسرائيلي والاحتلال الوحشي ينفر الرأي العام، ومع تزايد التحالف مع اليمين في الولايات المتحدة (وفي مناطق أخرى)، وجدت نخب اليهود الأمريكيين نفسها وبصفة متزايدة على تعارض مع الوسطية السياسية، ومتآلفة مع اليمين. ولقد أوضح ناثان وروث آن بيرلمتر هذه التطورات بصراحة كبيرة، وإن كان الأمر مثيراً للاشمئزاز من الناحية الأخلاقية.

وفقاً لناثان و روث آن بيرلمتر، فإن اللاسامية الكلاسيكية التي تم من خلالها استهداف اليهود لأنهم يهود، لم تعد تشكل خطراً مباشراً في الولايات المتحدة: "جماعات كو كلوكس كلان(*) والنازيون الجدد ما هي اليوم سوى طيف هزيل مما كانت عليه من قوة سياسية في السابق. كما أن حقيقة أن اللاسامية تجري بالهمس هو دلاله على تدني وضعها". ومع ذلك، فقد حل محلها نوع جديد من اللاسامية. وقد عرف ناثان و روث آن بيرلمتر هذه اللاسامية "الحقيقية" بأنها أيّ تحدٍّ معادٍ **للمصالح** اليهودية. فإذا لم يكن هذا التحدي مدفوعاً موضوعياً بالعداء لليهود، فإنه يظل ضاراً بهم جوهريا، "فإن أطروحة هذا الكتاب هي أن مصالح اليهود حالياً لا تتعرض للتهديد من قبل أعدائهم المألوفين، واللاسامية المكشوفة، بل من خلال سياسات حكومية مناهضة للسامية، قد يكون مؤيدوها أحياناً خالين من مشاعر اللاسامية، وحتى أنه قد يكون من ضمن أخلص أصدقائهم أشخاص من اليهود". وهذا يعني من الناحية العملية إلصاق نعت "اللاسامية" على التحديات المحلية للامتيازات الطبقية لليهود ونفوذهم السياسي، وكذلك على التحديات الدولية للسيطرة الإسرائيلية. وبالتالي فإن نخب اليهود الأمريكيين أخذوا عملياً وعلى مرأى من الجميع يستغلون "اللاسامية" (هذه الظاهرة التاريخية الزاخرة بالمعاناة

(*) منظمة أمريكية عنصرية تشكلت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، واندثرت بعد عقد من الزمان، ثم أعيد إحياؤها مرة أخرى بعد عقود عدة من ذلك، ووصلت إلى أوج قوتها في العشرينيات من القرن الماضي. وتنادي المنظمة بتفوق العرق الأبيض، وتعادي الكاثوليك واليهود والملونين، وقد ارتكب منتسبوها العديد من الأعمال العنيفة. [المترجم]

والاستشهاد من جهة، والكراهية والتطهير العرقي من جهة أخرى) كسلاح عقدي للدفاع عن توسيع النفوذ العرقي وتيسيره. ويحذر ناثان وروث آن بيرلمتر من أن اللاسامية الحقيقية "التي لا يتم التصدي لها، يمكن أن تطلق مرة أخرى اللاسامية الكلاسيكية". في الواقع فإن العكس أقرب للصحة: إذ إن إساءة تصوير التحدي المشروع للامتيازات اليهودية والنفوذ اليهودي على أنه لاسامية، هو الذي يولد سخطاً غير عقلاني نحو اليهود، وسنعود لتناول هذا الأمر لاحقاً[14].

بالنظر لأن القوة المحلية لنخب اليهود الأمريكيين كانت راسخة بقوة، فقد تم استخدام هراوة اللاسامية بصفة أساسية لمهاجمة منتقدي إسرائيل. فوفقاً لناثان وروث آن بيرلمتر، فإن إسرائيل هي "الشغل الشاغل لليهود والذي لا خلاف بشأنه"، و"القضية المركزية لكينونتنا" - ولكن فقط إذا كانت إسرائيل شبيهة بإسبارطة وتخضع لسيطرة الولايات المتحدة[15]. منذ أواسط عقد السبعينيات، أخذت هذه الإسرائيل تتعرض للهجوم. فعندما انضمت منظمة التحرير الفلسطينية للإجماع الدولي بدعم التسوية السلمية على أساس قيام دولتين، تزايدت الضغوط على إسرائيل كي تنضم إلى هذا المسار، وبحسب المنطق المشوه الذي يطرحه ناثان وروث آن بيرلمتر، أصبحت إسرائيل "محاصرة في أحابيل العلاقات العامة المسماة "سلاماً". ولتجنب "هجوم السلام" من قبل منظمة التحرير الفلسطينية (على حد تعبير المحلل الاستراتيجي الإسرائيلي أفنير يانيف)، قامت إسرائيل باجتياح لبنان في حزيران/ يونيو 1982 [16]. بذل ناثان وروث آن بيرلمتر مشقة واضحة كي يقرا أن ناقدي إسرائيل لم يكونوا مدفوعين بالعداء لليهود، وإن كانوا "مشاركين في الجرم". فإذا كانوا يعترضون على سياسة إسرائيل، فإن ذلك إما بسبب السذاجة بالانجرار وراء "الموضة السائدة" في أيدلوجيات العالم الثالث (مثل معارضة "العنصرية"، و"التحيز ضد جنس معين"، و "الإمبريالية")، أو إنه نابع من حس انتهازي دنيء ناجم عن القلق على سعر النفط العربي[17]. أحد الاحتمالات التي لم ينظر بها ناثان وروث آن بيرلمتر هي أن

إسرائيل قد تكون على خطأ. اللاسامية الحقيقة لم تتضمن فقط المشتبه بهم المعتادين مثل المجلس القومي للكنائس الذي "دعا إسرائيل إلى أن تشمل منظمة التحرير الفلسطينية في مفاوضات السلام في الشرق الأوسط"، والأمم المتحدة التي "أصبحت ساحة للاعتداءات الشرسة ضد المصالح اليهودية" - كقيامها بدعم التسوية على أساس قيام دولتين. بل إن اللاسامية بعرف ناثان وروث آن بيرلمتر مصنفة بحسب الأذى الذي تتسبب به وإن يكن غير مباشر. أصبحت وعاء يحتوي على أشياء عديدة من ضمنها أولئك الذين يريدون "التخلص من الهيئة الانتخابية" (*) باسم الديمقراطية، مما سيؤدي إلى تقليص نفوذ الأمريكيين اليهود (الذين يتركزون في الولايات المتأرجحة)(**) وما يلازم ذلك من تضاؤل لتأثير اليهود على السياسة بشأن الشرق الأوسط؛ وأولئك الذين يدعون إلى حل سلمي للنزاعات وتقليص ميزانية الدفاع، والذين بسببهم "أصبح للحرب سمعة سيئة في هذه الأيام، وأخذت الصحف تفضل السلام"، وهذا ببساطة كارثة لإسرائيل؛ وأولئك الذين يعارضون الطاقة النووية، مما سيؤدي إلى زيادة "اعتماد الغرب على نفط منظمة الأوبك... وعبودية اقتصادنا للبترو - دولارات التي يعاد تدويرها"؛ وإلى آخره. وزيادة في التهافت على السخافة، يقترح ناثان وروث آن بيرلمتر أنه "حتى صحيفة نيويورك تايمز مذنبة"، إن لم يكن باللاسامية الصريحة فسيكون إذن... بإنكار الهولوكوست[18].

(*) (electoral college) الهيئة الانتخابية: في نظام انتخاب رئيس الولايات المتحدة، يتم تخصيص عدد معين من الأصوات لكل ولاية حسب عدد السكان، وهو يساوي عدد أعضاء مجلس الشيوخ للولاية (اثنين عن كل ولاية) إضافة إلى عدد النواب عن الولاية. إضافة إلى أصوات حاكم الولاية وكبار المسؤولين في الحزبين الرئيسين، وتشكل هذه الأصوات مجتمعة ما يسمى الهيئة الانتخابية. المرشح الذي يفوز بأكبر عدد من الأصوات في الولاية، يكسب جميع الأصوات في الهيئة الانتخابية عن الولاية. [المترجم]

(**) (swing states) الولايات المتأرجحة: مع مرور الوقت، تشكلت نزعة واضحة في نتائج تصويت الولايات المختلفة في الانتخابات الرئاسية، فهناك ولايات يكسبها دائماً المرشح الديمقراطي، وولايات أخرى يكسبها دائماً المرشح الجمهوري، وبقيت هناك ولايات يكسبها الديمقراطي أحياناً والجمهوري أحياناً أخرى، فأصبحت هذه الولايات هي ساحة المعركة الانتخابية الحقيقية، ومن ضمن هذه الولايات ولايات فلوريدا وأوهايو ونيوجيرسي. [المترجم]

وكما هو الحال مع دراسة فورستر - إبستين، ركز كتاب "اللاسامية الحقيقية" تركيزاً شديداً على اللاسامية بين مجتمع الأمريكيين السود. ووفقاً لناثان وروث آن بيرلمتر فإن أسوأ خطايا اليهود هي أنهم "ينزعون إلى الاهتمام بالجنس الإنساني ككل أكثر مما يهتم العالم [باليهود]"، وهي نزعة ناشئة عن "الموهبة الزائدة التي منحها الله لليهود بالعاطفة الطافحة". والمشكلة، باختصار، هي أن اليهود رائعون زيادة عن اللازم، وإلى درجة تضر بهم. وقد تجلى كرم اليهود بأوضح الصور في "دورهم الكبير في رعاية الجمعية القومية لتقدم الناس الملونين والرابطة الحضرية في نشأتهما الأولى من خلال جهود المحامين اليهود وواضعي الاستراتيجيات والنشطاء لمناصرة العدالة العرقية". فإن لم يكن الأمر عائداً إلى إنكار الفضل لدى السود، فكيف يمكن إذن تفسير بيانات الاستطلاعات العامة التي يستشهد بها ناثان وروث آن بيرلمتر والتي تظهر ازدياداً في عداء الأمريكيين السود لليهود؟[19] في الواقع، لقد نشأ التوتر بين السود واليهود بصفة جزئية عن نزاع طبقي بسبب مبادرة لدعم الفئات المستضعفة من خلال نظام الحصص التشجيعية، ما عارضته المنظمات الأمريكية اليهودية معارضة قوية، وهو أمر يقر به كتاب "اللاسامية الحقيقية"، وإن يكن إقراراً غير مباشر؛ كما نشأ عن نقص الدعم لإسرائيل من قبل مجتمع السود؛ وكذلك من اندفاع العنصرية البغيضة بين اليهود، والتي قليلا ما تمت مكافحتها[20]. وبشأن النقطة الأخيرة، لننظر إلى التفسير الذي قدمه ناثان و روث آن بيرلمتر لتوجه يهود نيويورك نحو التيار المحافظ بسبب أن حاراتهم في شمال منهاتن لم تعد آمنة من المجرمين بعد حلول الظلام: "يبدو أن الخوف والقذارة ينموان حيث ينتعش الفن والموسيقى والمسرح والمكتبات والناخبون ذوو النزعات التحررية". لمن يشير المؤلفان بوصفهما "الخوف والقذارة"؟ ووفقاً لهما، فكي تصفى الأمور بين السود واليهود، يتوجب على "السود" أن يظهروا دعماً أكبر لإسرائيل - لا توجد مفاجأة هنا -: "استنكار صريح وواضح ومتكرر لإساءات الأمم المتحدة ضد الشعب اليهودي؛ معارضة صريحة وواضحة ومتكررة للمجلس القومي للكنائس وتقاريره المشوهة حول

الشرق الأوسط: وفود إلى واشنطن لدعم أمن إسرائيل"[21]. على الرغم من أن هذه المزاعم تثير الاشمئزاز، إلا أنه لا يمكننا أن نأخذ على ناثان وروث آن بيرلمتر عدم الاتساق في هذا المجال.

بهذا المنطق، لم يعد من الممكن نعت اليمين المتدين باللاسامية، إذ إنه تعهد بدعم الدولة المقدسة: "تعصب الأصوليين غير شديد الأذى حالياً، إذ إن صداقتهم لإسرائيل مفيدة". يتضح هنا الضعف الشديد في ارتباط اللاسامية "الحقيقية" بالموضوع الحقيقي واستنادها إلى نقد سياسات إسرائيل من خلال تفضيل ناثان وروث آن بيرلمتر لليمين المسيحي المشبع بالتعصب ضد اليهود، ولكنه "مؤيد" لإسرائيل، في مقابل البروتستانت التحرريين الذين لا يكنون أي عداء لليهود، ولكنهم "معارضون" لإسرائيل. يقول ناثان وروث آن بيرلمتر:

> *لماذا نشعر إذاً براحة أكبر اليوم مع القسيس بايلي سميث، قائد مؤتمر المعمدانيين الجنوبيين، الذي أعلن بجدية، "مع كل الاحترام لكل هؤلاء الناس العزيزين علينا: يا أصدقائي، ألا إن الرب العظيم لا يسمع لصلوات اليهود"، بأكثر ما نرتاح مع المجلس القومي للكنائس المتعاطف مع القضايا الاجتماعية؟ وبعد كل شيء، وحتى الآن لم يتخلَّ المعمدانيون الجنوبيون عن اتهامهم لنا بقتل المسيح، في حين قامت المنظمات التي تكون المجلس القومي للكنائس بتبرئة اليهود من هذه التهمة، حتى قبل انتهاء أعمال المجلس البابوي الثاني. لا تكمن الإجابة في ممارساتهم اللاسامية، بل في مواقفهم السياسية. فالمسيحيون الذين يعربون عن نزعات دينية في هذا الوقت وفي هذه البلاد، لا تزيد عملياً عن كونها معتقدات دينية شخصية، وليس لها إلا أثر قليل على الطريقة التي يعيش بها اليهود. أما نشاطاتهم السياسية التي تتعلق بأمن دولة إسرائيل، فهي تؤثر علينا بصفة أعظم كثيراً بالمقارنة مع تأثير اعتقاد الجار المسيحي أن الرب لا يسمع سوى صوته هو.*

وبهذا المعيار، فإن جيري فالويل من منظمة الأكثرية الأخلاقية، وبات

(*) جيري فالويل و بات روبرتسون قسيسان من قادة اليمين المسيحي في الولايات المتحدة، وكثيراً ما يصدران تصريحات تتسم بالتعصب والعنصرية.

روبرتسون(*) من شبكة البث المسيحية يمتلكان المؤهلات المطلوبة. وعلى الرغم من أن مواقفهما الدينية الأصولية تفوح باللاسامية، فليس الأمر مهما طالما قدما دعمها لإسرائيل المحصنة. ويقول ناثان وروث آن بيرلمتر مقتبسين عنوان أغنية شهيرة ظهرت في أثناء الحرب العالمية الثانية، "لنسبّح الرب، ونمرر الذخيرة". في الواقع لم يسبّح المؤلفان اليمين المسيحي فقط، بل أصدرا له البراءة أيضا: "نادراً ما عانى أحد المعتقدات الدينية من تلطيخ السمعة كما عانى الأصوليون. وكما هو حال التنديد بالصهيونية إذ استخدم كقناع للاسامية الصريحة، فإن المغالاة في وصف منظمة الأكثرية الأخلاقية ومنظمة المائدة المستديرة الدينية أثرت في صورة الأصوليين". على الرغم من أن هذا التشبيه لا يستحق التعليق، إلا أنه ينبغي إحالة الفضل إلى ناثان وروث آن بيرلمتر في مقارنة الصهيونية بصفة دقيقة وواضحة (كما يريانها على الأقل)، مع منظمة الأكثرية الأخلاقية[22].

أخيراً، وبعيداً عن إكالة المديح لإسرائيل، فمن أجل أن يدرج المرء في قائمة ناثان وروث آن بيرلمتر لمناهضي اللاسامية، يتعين عليه أن يكون متشدداً في مكافحة الجريمة ("من الجدير في الوقت الذي نعيش فيه والذي تنتشر فيه الجريمة أن نولي الأولوية إلى الدفاع عن الضحايا")؛ كما يجب أن يكون المرء مناهضاً لنظام الحصص التشجيعية ("لقد شكل هذا التمييز المقلوب عقاباً متعسفاً واضحاً على الأفراد البيض")؛ كما يجب أن يناصر المواقف العسكرية العدائية التي تتخذها حكومة الولايات المتحدة، وزيادة الميزانية العسكرية زيادة كبيرة ("من أجل العمل بصفة أصدق لحرمان توسع الخطر [السوفييتي] على السلام العالمي"). وحول هذه النقطة الأخيرة، أشار ناثان وروث آن بيرلمتر للمفارقة الظاهرة من أن رابطة مكافحة التشهير تبدو "كمنظمة محافظة مؤيدة للدفاع... أكثر ممّا تبدو وكالة يهودية لحقوق الإنسان"[23]. ولكن في طبيعة الحال، ليس في الأمر أي مفارقة: فإذ أخذت رابطة مكافحة التشهير تعكس مصالح النخب اليهودية، فقد أصبحت حصناً من حصون السياسة الانفعالية.

وكما هو الحال مع كتاب "اللاسامية الجديدة"، فإن مقدمة كتاب "اللاسامية الحقيقية" تنوه بإسهام إبراهام فوكسمان (رئيس رابطة مكافحة التشهير) في

الكتاب. وفي الوقت الذي أصبح فيه فوكسمان خلفاً لناثان بيرلمتر كرئيس رابطة مكافحة التشهير، فإنه أصبح أيضاً الراعي الحقيقي لإنتاجات "اللاسامية الجديدة". وفي الوقت الذي اتجهت فيه إسرائيل نحو أزمة جديدة في خريف عام 2000، فقد كان عارفاً تماماً الأوتار التي يتعين عليه شدها والأزرار التي يتعين عليه ضغطها.





إسرائيل
"اليهودي بين الأمم"

أشار أرسطو طاليس في كتابه "السياسة"، إلى أن "ما يصبح عليه أي شيء عندما يكمل تطوره، هو ما ندعوه طبيعة هذا الشيء". وبهذا المعنى، فإن الاستعادة الأخيرة للاسامية تكشف عن جوهرها الحقيقي. على الرغم من أن كتاب إبراهام فوكسمان "لن يحدث مرة أخرى أبدًا؟ خطر اللاسامية الجديدة" (2003) يتضمن الركائز المعتادة، مثل الفصول المكرسة لبلهاء التيار اليميني ("الخطر في اليمين: العنف والتطرف في العمق الأمريكي")، والأفارقة الأمريكيين ("تحالف مضطرب: الصدع بين الأمريكيين السود واليهود")، وحالما بدأ هذا الإنتاج بالخروج إلى العلن، فقد أسقطت كل الادعاءات بأن هذا الكتاب مهتم بأي شيء ما عدا إسرائيل. إضافة إلى ذلك، فقد تم التخلي عن التمييز بين اللاسامية "الحقيقية" و "الكلاسيكية". في كتاب "اللاسامية الحقيقية"، نزع ناثان وروث آن بيرلمتر صفة الشيطانية عن اللاساميين، وجعلا منهم مجرد أغيار، لهم "مصالح" تتعارض مع مصالح اليهود. ولكن حالما أخذت السياسات الإسرائيلية غير القانونية وغير الأخلاقية تتعرض للتمحيص، كان الدفاع الوحيد المتوافر هو إعادة إسباغ الصفة الشيطانية على ناقدي إسرائيل، والزعم أنهم من كارهي اليهود التقليديين. وأخيراً، فبينما صور كتاب "اللاسامية الجديدة" الأول المنظمات اليسارية الهامشية مثل الحزب الشيوعي وحزب العمال الاشتراكي على أنها في قلب ظلام اللاسامية، إلا أن الاستعادة الحالية وضعها التبريريون لإسرائيل، إذ أخذوا يميلون نحو أقصى يمين الطيف السياسي، فقد شرعوا يصورون منظمات التيار العام مثل منظمة العفو الدولية ومنظمة هيومان رايتس ووتش على أنها في قلب ظلام اللاسامية.

إن العبارة السائدة في "اللاسامية الجديدة" المتجددة هي أن إسرائيل أصبحت "اليهودي بين الأمم". وهذا ما يبرز في الأطروحات الآتية: "لقد أصبحت إسرائيل سريعاً يهودي العالم" (فيليس تشيسلر، اللاسامية الجديدة)؛ "لقد أصبحت إسرائيل، من الناحية الفعلية، كيهودي جمعي بين الأمم" (مورتمير ب. زوكرمان، "اللاسامية الجديدة")؛ "إذا كانت اللاسامية الكلاسيكية تستند إلى التمييز ضد الدين اليهودي، فإن اللاسامية الجديدة تستند إلى التمييز ضد اليهود كشعب - وما تتجسد به هذه العبارة بدولة إسرائيل" (إيرون كوتلر، "حقوق الإنسان واللايهودية الجديدة")؛ "دولة إسرائيل... تحولت إلى "يهودي الأمم" (غاربيل شونفيلد، عودة اللاسامية)[1]. وكما كان الحال مع كتاب "اللاسامية الجديدة"، عمل المبررون لإسرائيل على إعادة استخدام هذا التوصيف لإسرائيل على أنها ضحية يهودية جمعية للتحيز اللاسامي. وقد أشار ناثان وروث آن بيرلمتر في دراستهما التي أعداها عام 1982 إلى "التحول... من اللاسامية ضد اليهود إلى اللاسامية التي موضوعها ممثل اليهود: إسرائيل"، في حين أعرب بروفيسور القانون في جامعة هارفرد، ألان ديرشويتس، في سيرته الذاتية التي نشرها عام 1991 عن استنكاره "للشكل الأحدث من مناهضة اليهودية"، وأوضح أنه "من المستحيل أن نفهم لماذا تتلقى إسرائيل كل هذا الاهتمام - وخصوصاً الانتقاد - دون أن نميز أن إسرائيل هي "اليهودي بين الأمم"[2]. وعلى أي حال، فالسبب المطروح لتفسير هذا الأمر أن إسرائيل كونها تمثل "اليهودي بين الأمم"، فإن انتقاد إسرائيل ينبثق من البئر المسمومة التي تنبثق منها اللاسامية، ولذلك فإن هذا النقد، وبحكم التعريف، نابع من اللاسامية. وكون آخر انتشار كبير للاسامية قد وصل إلى ذروته في الهولوكوست، فإن الذين ينتقدون إسرائيل حالياً يحاولون إثارة هولوكوست جديدة. وينذر أبراهام فوكسمان في كتابه "لن يحدث مرة أخرى أبداً؟" من أن "الوجود الفعلي للشعب اليهودي قد يتعرض للتهديد من جديد". إن الدافع الواضح وراء هذه المزاعم هو تلطيخ أي نقد لإسرائيل على أنه نابع من اللاسامية، وكذلك - بقلب الواقع رأساً على عقب - من أجل تحويل إسرائيل (واليهود) ولا الفلسطينيين، إلى ضحايا "للحصار الحالي" (تشيسلر)[3].

ومع ذلك، عرضت روث وايس البروفيسورة في جامعة هارفرد، وأحد أشد المبررين لإسرائيل، الميزة السياسية والعقدية الرئيسة من لعب ورقة اللاسامية،

وذلك بصفة موجزة (وإن يكن بصفة خرقاء أيضاً)، إذ أوضحت أنه "في حالة ما يسمى الصراع العربي - الإسرائيلي، فإن السماح بإدخال فكرة اللاسامية إلى النقاش يؤدي إلى الإقرار بأن أصل المعارضة العربية للدولة اليهودية يكمن في الثقافة السياسية للعرب أنفسهم، وأن مثل هذه المعارضة لا يمكن أن تنتهي إلا عندما تتغير هذه الثقافة السياسية"[4]. هذا الطرح يزيح المسؤولية الأساسية للتسبب في النزاع من إسرائيل إلى العرب، فلم تعد القضية قيام اليهود بتجريد الفلسطينيين، ولكن "معارضة" العرب لليهود، وتنزاح المسؤولية الأساسية لحل النزاع من إنهاء إسرائيل لاحتلالها، وتقع على الحرب كي يعملوا على إنهاء عدائهم غير العقلاني نحو اليهود. يزعم المبررون لإسرائيل أنهم يسمحون بالنقد الموجه "للتجاوزات" الإسرائيلية التي تحدث من حين إلى آخر (والذي يطلق عليه "النقد المشروع")، أما حصيلة هذا السماح فهو إزالة الشرعية عن القدر الأعظم من النقد بوصفه يندرج ضمن اللاسامية - تماماً كما اعتادت الأحزاب الشيوعية على السماح بالنقد الموجه "للتجاوزات" الستالينية التي تحدث من حين إلى آخر، في حين تشجب النقد المبدئي بوصفه يندرج ضمن "مناهضة الشيوعية"، وبالتالي فلا تسامح بشأنه. في الواقع، على العكس من مزاعم مثيري الهستيريا في أماكن مثل الولايات المتحدة وألمانيا، فإن إسرائيل لا تواجه في الواقع العملي أي نقد متواصل. إن المزاعم بانتشار اللاسامية الجديدة تستخدم من أجل إسكات النسبة الضئيلة من التغطية الإعلامية التي تنفذ من الضوابط العقدية. ففي أماكن مثل بريطانيا، حيث التغطية الإعلامية أفضل بصفة واضحة، تكثر الشكاوى من أن الإعلام مؤيد للعرب ويتسم باللاسامية، وعلى الرغم من ذلك فإن المحللين الجادين للإعلام أظهروا أن هناك تحيزاً واضحاً في الإعلام البريطاني، ولكن لصالح إسرائيل[5].

لا تبذل فيليس تشيسلر في كتابها "اللاسامية الجديدة" أي جهد يذكر لإخفاء أن مزاعم انتشار اللاسامية ما هي ببساطة سوى ذريعة للدفاع عن إسرائيل. إذ تجدها تنسخ من مواقع إنترنت "مؤيدة" لإسرائيل، وتكرس ثماني صفحات لسرد "تاريخ مختصر للاعتداءات العربية على إسرائيل، 1908 - 1970"، ولكنها لا تذكر كلمة واحدة عن الاعتداءات الإسرائيلية على العرب، كما تكرس أربع صفحات

لموضوع "حالات الإرهاب العربية الأخيرة ضد إسرائيل"، ولكنها لا تذكر كلمة واحدة عن الإرهاب الإسرائيلي ضد العرب. وتقول تشيسلر: "لقد حدثت تسع حروب إسرائيلية كبرى دفاعاً عن النفس خلال السنوات الخمس والخمسين الماضية"، ولكن يبدو أن العرب لم يكونوا في أي من هذه الحروب يدافعون عن أنفسهم من الهجمات الإسرائيلية، على الرغم من أن تعدادها لهذه الحروب يشمل، ضمن أمثلة مريبة متعددة، الاجتياح الإسرائيلي لسيناء عام 1956، والاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982، والانتفاضتين الفلسطينيتين ضد الاحتلال الإسرائيلي في العامين 1987 و 2000. أما ما يصل إلى الحدود القصوى "للنقد المسموح"، فهي تتسامح بأنه "ربما يمكن المحاجّة بأن اليهود أو بعض الأفراد الإسرائيليين يمكن أن يتحملوا مسؤولية أخلاقية" عن مذبحة صبرا وشاتيلا. وعلى الرغم من أنها تقر بأنها "ليست مطلعة على شؤون الجيش أو خبيرة في هذا المجال"، فهي تستنتج أن "السيطرة الإسرائيلية على الحدود ونقاط التفتيش والطرق بين النهر والبحر في الضفة الغربية وغزة" هي "على الأرجح مسألة حيوية الآن لسلامة إسرائيل"؛ ومع ذلك فهي تخفق كلياً في النظر إلى ما يمكن أن يحتاجه الفلسطينيون لسلامتهم هم، أو حتى للبقاء فقط[6].

انطلقت فضيحة مختلقة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2003، حين تم توجيه اتهام لمركز المراقبة الأوروبي المعني بالعنصرية وكراهية الأجانب بأنه عمل على منع ظهور تقرير مهيج حول اللاسامية في الاتحاد الأوروبي. وأعلن رئيس الكونغرس اليهودي العالمي، إدغار برونفمان أن المفوضية الأروبية "مذنبة" بتهمة "اللاسامية"؛ لأنها قامت "بمنع" التقرير، وذلك على الرغم من أن مركز المراقبة الأوروبي مستقل مؤسسياً. وصرح المركز في دفاعه أنه تم التفويض بإعداد التقرير، وعنوانه "تجليات اللاسامية في الاتحاد الأوروبي"، ولكن لم يوزع لأنه ينطوي على "تحيز" كما "يفتقر إلى الأدلة المادية". وعبر خافيير سولانا، المسؤول عن السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، عن رأي مشابه؛ إذ قال: إن التقرير "لا يفي بمعايير الاتساق والجودة في بياناته"[7]. في الواقع، فإن البيانات التي يجمعها تقرير "تجليات اللاسامية في الاتحاد الأوروبي"، والمعايير التي يستخدمها لقياس اللاسامية، والنتائج التي توصل لها تثير السخرية. ومع ذلك، كان التقرير أكبر مشروع لتقديم سرد دقيق لحالات اللاسامية الجديدة

حتى تاريخ صدوره، وكان هذا أحد الأسباب التي دفعت المبررين لإسرائيل على ترويجه، وكون التقرير ركز بصفة خاصة على الحقبة التي شهدت ذروة هذه اللاسامية الجديدة، فإن الزعم بأن كراهية اليهود شائعة في أوروبا يصمد، أو يسقط بحسب استنتاجات التقرير، وصدر تقرير "تجليات اللاسامية في الاتحاد الأوروبي" عن مركز المراقبة الأوروبي المعني بالعنصرية وكراهية الأجانب، ومقره في الجامعة التقنية في برلين (Zentrum für Antisemitismusforschung - ZfA)، ويحمل التقرير جميع السمات التي تميز الثقافة الألمانية العامة في كل ما يخص اليهود وإسرائيل، ففي حين كانت ألمانيا في السابق المركز الأوروبي للاسامية، فقد أصبحت الآن المركز الأوروبي لحب السامية: فمن ناحية، يعمد المسؤولون الرسميون، ووسائل الإعلام من باب "اللياقة السياسية"، ولكن بحس انتهازي إلى تصيّد العدد القليل المتناثر من الأشخاص الذين يكنون مشاعر لاسامية، وبأسلوب أشبه ما يكون بصيد الساحرات في العصور الوسطى؛ ومن ناحية أخرى، نجد المبررين لإسرائيل يستغلون الفظائع النازية التي حدثت في الماضي؛ كي يقوضوا أي انتقاد للقادة اليهود، أو إسرائيل، ويكبتوا الحوار العام في هذا الشأن، مما يؤجج مشاعر السخط الشخصية[8].

لم تكن هذه هي المرة الأولى التي يتم التلاعب فيها بالرأي العام الألماني من أجل محاربة سراب "اللاسامية الجديدة". ففي عام 1981، وعندما تزايدت الضغوط على إسرائيل؛ كي تتفاوض على تسوية على أساس قيام دولتين مع الفلسطينيين، أصدرت منظمة "اتحاد اليهود والمسيحيين" إعلانا بعنوان "حول خطر اللاسامية الجديدة" بمناسبة يوم الكنيسية التبشيرية الألمانية، وحذر الإعلان من أن "علامات العودة إلى العداء نحو اليهود تتزايد حاليا"، وزعم التقرير بصفة محددة أنه "خلف الانتقادات الموجهة للحكومة الإسرائيلية... تبدو للعيان اللاسامية المعهودة"[9]. وبمثل ذلك، فإن الخيط الذي يمر عبر تقرير "تجليات اللاسامية في الاتحاد الأوروبي" الذي ألفه ألمان، هو مساواة انتقاد إسرائيل باللاسامية: "إن تقليد إسباغ الصفات الشيطانية على اليهود في الماضي، يتم تحويله الآن إلى دولة إسرائيل". وكذلك تمت الإشارة إلى "النقد الشديد للسياسات الإسرائيلية من جميع فئات الطيف السياسي"

بوصفه إثباتا على "الطبيعة الخطيرة" للاسامية الجديدة، للنظر إلى هذا المثال المعقد المدرج تحت بند "أشكال التحييز اللاسامي": "في حين يتواصل الإقرار بوضع الضحية التاريخي لليهود، إلا أن هذا الإقرار لم يعد يتحول إلى دعم لإسرائيل من قبل العديد من الأوروبيين، وإن السياسات الإسرائيلية نحو الفلسطينيين توفر أسبابا لشجب اليهود كمرتكبين للمظالم، مما يوهن وضعهم الأخلاقي كضحايا، والذي استحقوه بسبب حدوث الهولوكوست. إن الروابط بين مشاعر اللاسامية والمشاعر المناهضة لإسرائيل تكمن في هذه الفرصة لتبديل دور الضحية ومرتكب المظالم". وبمعنى آخر، فعلى الرغم من أن الأوروبيين يقرون بمعاناة اليهود أثناء الهولوكوست النازية، إلا أنهم ما زالوا لاساميين؛ لأنهم لا يدعمون إسرائيل دعما تلقائيا بسبب اعتقادهم أن اليهود يمكن أن يرتكبوا مظالم. إضافة إلى ذلك، يسرد التقرير تحت البند "التحيز اللاسامي الشائع" مسألة "الافتراض بوجود علاقة وثيقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل"، وكذلك الاعتقاد بأن لليهود "تأثيرا كبيرا على سياسات الولايات المتحدة التي يزعم بأنها محابية لإسرائيل" والاعتقاد بأن إسرائيل تديم حالة من "العزل العنصري"، و "التطهير العرقي"، و "جرائم ضد الإنسانية"[10].

إن عرض عينة مما يسرده التقرير من حالات "اللاسامية" في بلدان الاتحاد الأوروبي يوضح المعنى الحقيقي للاسامية الجديدة، ومن الجدير بالذكر أن البيانات التي تم جمعها في تقرير "التجليات" أتت بصفة أساسية من الحقبة التي شهدت ذروة التعاطف مع الفلسطينيين والعداء نحو إسرائيل. **بلجيكا** - "في أثناء تظاهرة مؤيدة للفلسطينيين،... تم تحطيم زجاج بعض النوافذ، كما تم حرق العلم الإسرائيلي"؛ **إيرلندا** - "تلقت السفارة الإسرائيلية عددا من المكالمات الهاتفية المعادية خلال الشهر الأخير"؛ **إسبانيا** - "العديد من الشباب الإسبان يعتبرون دعم منظمة التحرير الفلسطينية أمرا أساسيا؛ كي يعتبر المرء "تقدميا" أو يساريا"؛ **إيطاليا** - "أثناء مؤتمر [الحزب الشيوعي]، كان هناك عدد من الأغراض تشير صراحة إلى فلسطين: العلم الفلسطيني، كتاب ألفه ممثل السلطة الوطنية الفلسطينية في إيطاليا،... وكوفية، غطاء الرأس العربي التقليدي"؛ **هولندا** - "قامت غريتا دويسنبرغ، زوجة ويم دويسنبرغ رئيس البنك المركزي الأوروبي" بتعليق علم

فلسطيني من شرفة منزلها"؛ **البرتغال** - "تلقت السفارة الإسرائيلية مكالمات هاتفية مسيئة ورسائل إلكترونية محتواها تهجمي"؛ **فنلندا** - "قامت الحركات المؤيدة للفلسطينيين بتوزيع منشورات في مناسبات عديدة، وقد ورد في بعض هذه المنشورات... طلب من الناس القيام بمقاطعة البضائع الإسرائيلية للمساعدة في تحقيق السلام في إسرائيل"[11].

إذا كان أي نقد لإسرائيل يشكل عمليا حالة من اللاسامية، فليس من المفاجئ إذًا أن يتجاوز مدى اللاسامية الجديدة حدود الخيال، إضافة إلى المشتبه بهم المعتادين مثل العرب والمسلمين والعالم الثالث بصفة عامة، وكذلك أوروبا والأمم المتحدة، تتضمن قائمة اللاساميين التي أعدتها المؤلفة تشيسلر "منظمات حقوق الإنسان الدولية التي تعمل من الغرب، والأكاديميين، والمثقفين"؛ "الغربيين المناهضين للرأسمالية، والمناهضين للعولمة، والمؤيدين للمحافظة على البيئة، والفوضويين"، وكذلك النشطاء "المناهضين للحرب"؛ "الحركات النسائية التقدمية"، والحركات النسائية اليهودية" ("الحركات النسائية الأمريكية اليهودية توقفت عن الكفاح من أجل حقوق المرأة في أمريكا، وبدأت تكافح من أجل حقوق منظمة التحرير الفلسطينية")؛ وسائل الإعلام الليبرالية واليسارية الأمريكية والأوروبية" مثل مجلة تايمز، ووكالة أستوشيتد برس، ووكالة رويترز، وصحيفة واشنطن بوست، وصحيفة لوس أنجلس تايمز، وصحيفة نيويورك تايمز، وصحيفة غارديان البريطانية، وصحيفة تورونتو ستار، ومحطة إذاعة بي. بي. سي، وإذاعة إن. بي. آر، ومحطة سي. أن. أن التلفزيونية، ومحطة أيه. بي. سي.، إضافة إلى العديد من الإسرائيليين مثل المرحوم "يشاياهو ليبوفيتز من الجامعة العبرية"- وهو يهودي أرثوذوكسي، وأحد أشهر المثقفين الإسرائيليين، وتضيف تشيسلر أيضا لأسباب وجيهة أن "أي شخص ينكر أن الأمر على هذه الشاكلة هو لاسامي". فلا عجب إذًا أن تشيسلر ترى العالم يفيض بلاسامية "من المستوى النازي": "إن الأمر، وكأن قمصان هتلر البنية عادت من بين الأموات، وبأعداد أكبر، ويقومون بنشاطات ليلة الكرستال(*) كل يوم، وفي كل

(*) Kristallnacht ليلة الكرستال، وتعني حرفيا (ليلة الزجاج المحطم). جرت في ليلة 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 1938 هجمة واسعة في ألمانيا والنمسا ضد منازل اليهود ومتاجرهم ومعابدهم، وخلفت الهجمة دمارا واسعا والعديد من القتلى والجرحى. [المترجم]

مكان". حتى في الولايات المتحدة، فإن اللاسامية واسعة الانتشار، بحيث إن هؤلاء الذين يجرؤون على انتقادها "يلبسون النجمة الصفراء(*)". وسط هذا التضخيم السخيف تقارن تشيسلر بين الميل الشرقي "للإفراط في المبالغة" مع "معاييرها الغربية في سرد الحقيقة والموضوعية".

ولتوضيح مدى اتساع اللاسامية الجديدة، فإنها تستفيض بتشبيهات وكنايات غريبة: "هناك مسموحية مثيرة للمشاعر في الجو العام - من نوع الواقع المشحون والمتيقظ الذي يختبره مستخدمو العقاقير المخدرة، أو المصابون بالصرع قبل حدوث النوبة"؛ "الصور المزيفة للمذابح الإسرائيلية المزعومة دخلت الآن إلى مخيلة الملايين من الناس، فمثل صور العري، هذه الأفكار لا يمكن نسيانها"، "الأمر أشبه ما يكون لفيروس مكافئاً الأيدز قد أطلق على العالم"؛ "فأن تكون يهوديا يعني أن تعيش تحت الخطر، وعلى الهامش، بقلب مفتوح "ومكلوم". ما كل هذا! "مستخدمو العقاقير المخدرة"، و"المصابون بالصرع"، و"صور العري"، و"مرض الأيدز"، و"قلب "مختون" - إن المرء ليعجب ما إذا كانت تشيسلر في كتابها الشهير "النساء والجنون" تتحدث عن نفسها[12]، فتقوم تشيسلر بتوبيخ وسائل الإعلام أيضا بسبب "هوسها في التركيز" على معاملة إسرائيل للفلسطينيين، مما يشكل "ترفا مشتتا الانتباه"، وتقترح أنه من الجدير بوسائل الإعلام التركيز على "المشكلات الكبرى التي تؤثر على أغلبية" سكان العالم، وبالطبع فإن "الهوس في التركيز" على المعاناة، والاضطهاد المفترضين للأقلية العرقية الأكثر ازدهارا في أمريكا لا يشكل "ترفا مشتتا للانتباه"[13].

يمكننا أن نعد تشيسلر مثالا للرصانة إذا ما قارناها مع محرر مجلة "كومنتري"، غابريل شونفيلد. فوفقا له، لقد تجاوزنا ليلة الكرستال في أمريكا، ودخلنا في مرحلة الحل النهائي(**) ويقول شونفيلد "الحقيقة الساطعة هي أن هناك شيئا غير مسبوق يحدث حاليا: إذ يتم استهداف اليهود في إمريكا من أجل قتلهم"، أما القائمة

(*) النجمة الصفراء، من رموز قمع النازيين لليهود، إذ أرغمت بعض السلطات المحلية اليهود على لبس شريط على الذراع وعليه نجمة صفراء لتمييزهم عن بقية السكان. [المترجم]

(**) الحل النهائي للمسألة اليهودية: أي خطة التطهير العرقي ضد يهود أوروبا خلال الحرب العالمية الثانية. [المترجم]

السوداء لِلأّساميين، فلا تتحصر بالأعداء المألوفين "مؤيدي الحفاظ على البيئة، ومعارضي الحرب، والفوضويين، ومناهضي العولمة، والاشتراكيين"، بل تشمل "الصحافة السائدة في بريطانيا وأوروبا" (مثل لوموند، وإيكونومست) إضافة إلى "التلفزيون الفرنسي الإخباري"، ومحطة بي. بي. سي»؛ "المنظمات الليبرالية واليسارية، مثل منظمة هيومان رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية"؛ والكاتبة في صحيفة نيويورك تايمز، مورين داود، ومذيع برنامج هارد بول، كريس ماثيو؛ وغيرهم، كما يعد من ضمن اللاساميين أولئك الذين يستخدمون "مصطلح "المحافظين الجدد"؛ لأنه مصطلح "مقنّع ومرادف لكلمة "يهودي"، فلندع جانبا الافتراض المشكوك بأمره من أن استخدام هذا المصطلح يحمل في طياته هذا المعنى المزعوم، ولندع جانبا أن معظم مؤسسي حركة المحافظين الجدد هم من اليهود (الفخورين بذلك)، إذا كانت تسمية "المحافظين الجدد" تنطوي على لاسامية، فما هو حال المحافظين الجدد من اليهود الذين يحومون حول مجلة كومنتري، والذين أطلقوا هذه التسمية، ويستخدمونها لتمييز أنفسهم؟[14].

ولكن ما يضع سرد شونفيلد في فئة خاصة هو الطيف غير العادي من اليهود الذين يدرجهم ضمن اللاساميين. فوفقا له، تنبثق اللاسامية الجديدة بصفة أساسية من اليسار السياسي، على الرغم من أن اليهود يسيطرون على هذا اليسار اللاسامي، وبمعنى آخر، فإن الفصيل الأكبر في اللاسامية الجديدة هو "فصيل يهودي إلى حد كبير"؛ ومن جديد، "اليهود المنتمون لليسار" هم "طليعة" اللاسامية الجديدة، وعلى الرغم من سخف هذا الطرح، فليس من المفاجئ أن نرى نعوم تشومسكي مصنفا مع اللاساميين في كتاب شونفيلد، فلقد أصبح تشومسكي محط كراهية المبررين لإسرائيل، إذ إنه أشد النقاد المبدئيين للسياسات الإسرائيلية، ولكن مما يثير الاستغراب أن شونفيلد يعامل بمثل هذه المعاملة أشخاصا، مثل الحاخام مايكل ليرنر من مجلة تيكون، و دانيال بويران "من مشاهير الباحثين في الدراسات اليهودية في الولايات المتحدة" (بحسب وصف شونفيلد). ولكن يبدأ المرء يشك بالفعل بالسلامة العقلية لشونفيلد، حينما يبدأ بالتشكيك في سلامة طوية ليون ويزلتير، المحرر المتعصب في تأييده لإسرائيل لمجلة "نيو ريببلك" المتعصبة في تأييدها لإسرائيل، فبسبب تشكيك ويزلتيزر بدنو حل نهائي آخر،

فقد ارتكب خطيئة التقليل من شأن اللاسامية، إن لم يكن إنكار وجود اللاسامية، و يبدو أن الثورة تبتلع أبناءها[15].

جمع رون روزنباوم مجموعة مقالات لكتاب متعددين، وأصدرها في كتاب بعنوان "أولئك الذين ينسون الماضي: مسألة اللاسامية"، ويتشابه هذا الكتاب من الناحية الأخلاقية والفكرية مع الاستلهامات الواردة في كتابي تشيسلر وشونفيلد[16]. علق الصحفي ألكسندر كوكبورن تعليقا طريفا حول المجلات الدورية التي تصدر عن أوساط المحافظين الجدد، وقال: إنها تصل إلى عتبة البيت مغلفة بشبكة عنكبوت، ويمكن وصف كتاب روزنباوم بعبارة شبيهة، فقد تم إعداد الكتاب قبل أو بعد مدة وجيزة من الحرب في العراق، وتم نشره في أواسط العام 2004، ولهذا فإن عدد من المقالات التي كتبت لتضمينها في الكتاب تشكل مادة محرجة لمؤلفيها [على ضوء ما حدث فعلا خلال الحرب]. فها هي باربرا آميل الكاتبة الصحفية في صحيفة ديلي تلغراف تشيد بـ "القنابل التي تزن 16.000 طنا، والمزودة بفتيل تفجير من نوع قاطع الإقحوان[*]"؛ لأنها وفرت "دفعة" اشتدت الحاجة إليها "للمتصلبين في العالم العربي/ الإسلامي". بينما أشارت الصحفية ماري برينير من مجلة فانيتي فير إلى المعارضة الفرنسية للهجوم الأمريكي، بوصفها برهانا قاطعا على التقارير حول اللاسامية المنتشرة بين الفرنسيين، فقد عارض الفرنسيون الهجوم "حتى عندما كان المواطنون في بغداد يرحبون بالقوات الإمريكية علانية"- مما يوضح السبب الحقيقي وراء الهستيريا حول اللاسامية، وتستشهد الكاتبة بهذا الترحيب الذي لم يدم سوى مدة أسبوع، وربما أقل، ولتوضيح العقلية "النازية" لمختطفي دانيل بيرل[**]، ركز الكاتب ثان روزنباوم على نوعية تسجيل شريط الفيديو الذي

(*) daisy cutter bombs: هذا النوع من القنابل الضخمة مزود بقضيب مستدق على مقدمة القنبلة، وفي نهايته فتيل للتفجير (يسمى فتيل قاطع الإقحوان)، والغرض منه هو زيادة تأثير التفجير إلى الحد الأقصى، إذ إن القنابل غير المزودة بهذا الفتيل تدخل في التراب لمسافة معينة بفعل وزنها وسرعتها الكبيرين، ومن ثم تنفجر، مما يخفف من حدة الانفجار، أما القنابل المزودة بهذا الفتيل، فتنفجر قبل أن تدخل في التراب مما يوسع مدى تأثير الانفجار وشدته، بناء عليه يضاعف الأضرار الناجمة عن الانفجار إلى الحد الأقصى. [المترجم]

(**) دانيال بيرل، محقق صحفي يعمل لصحيفة وول ستريت جورنال، استدرجه خاطفون في باكستان في كانون الثاني/ يناير 2002 ومن ثم قتلوه بقطع رأسه، وتم تصوير عملية القتل وتوزيع الفيلم على وسائل الإعلام.

صور عملية قطع رأسه التي تتسم "بالشبق، كما في تصوير التعري"، ويركز بصفة خاصة على "الإذلال" الذي عانى منه بيرل أمام الكاميرا، فهل يا ترى سيتعمد الآن أيضا على تأمل ما تعنيه الصور وأفلام الفيديو التي تم تصويرها في سجن أبو غريب حول عقلية أولئك الذين احتجزوا العراقيين، وقادتهم الذين وافقوا على أساليب التحقيق؟ الكاتب المسرحي ديفيد ماميت، وهو أحد هؤلاء الذين يعدون من الخبراء في موضوع اللاسامية، والذين تم اختيارهم لكتابة مقال في كتاب روزنباوم، يقترح بأن العالم "مدين لليهود" لأنه "لو لم تقم إسرائيل في عام 1981 بقصف المفاعل النووي العراقي، قبل بضعة أسابيع من بدء إنتاج مواد لقنبلة نووية، لكانت نيويورك بأكملها (لا سمح الله) قد تهدمت"، إلا أن المفاعل النووي العراقي لم يكن ينتج أسلحة نووية؛ وربما كان القصف الإسرائيلي هو ما حدا بصدام حسين؛ كي يبدأ ببرنامج لصنع الأسلحة النووية؛ كما أن العراق ليس له أي علاقة بالهجوم على مركز التجارة العالمي، إذاً ليس العالم مدينا لإسرائيل، وفقا لروبرت ويستريخ من الجامعة العبرية، وأحد المسهمين في الكتاب، فإن "عراق صدام يوفر تأكيدا مشؤوما" على المظهر "النازي" الذي يلف العالم العربي في "تصميمه على تطوير أسلحة دمار شامل واستعداده لاستخدامها"، في حين أن هزيمة صدام، ولحسن الحظ أزالت "شبح الأسلحة القاتلة في يد دكتاتور قاسي"، ويغفل الكاتب أنه لم يتم الكشف عن أية أسلحة دمار شامل، وأن برامج صناعة تلك الأسلحة قد تم التخلي عنها منذ زمن طويل(17).

أخيرا، وما دمنا نتحدث عن شبكة بيت العنكبوت، فقد كتبت الروائية سينثيا أوزيك خاتمة كتاب روزنباوم، وأعادت الألحان التي اعتادت أداءها، إذ تبدأ الخاتمة بملاحظة دراماتيكية، "لقد اعتقدنا أن الأمر انتهى، وأن الأفران بردت منذ زمن... صرخات العراة... دفاتر الطرد... لقد اعتقدنا أن الأمر انتهى...بسذاجة، بحمق، ببلاهة، بأمل، بحس غير تاريخي، اعتقدنا أن الكراهية المتوحشة، طالما أخمدت مرة، فلن تستيقظ مرة أخرى، ولكنها استيقظت." هل اعتقدت أن الأمر انتهى؟ هل نست أوزيك أنها قامت بغناء تنويع على اللحن نفسه، عندما صدر الكتاب الأصلي "اللاسامية الجديدة"، إذ قالت "العالم أجمع يريد موت اليهود"؟ وأن هذه العبارة

كانت عنوان مقالتها الشهيرة في مجلة إسكواير عام 1974، هل نسيت أن مقالتها تلك بدأت بالطريقة ذاتها، إذ أثارت ذكرى معسكرات الموت النازية؛ وأنها ذهبت في مقالتها إلى توبيخ العرب الذين يتبعون خطى هتلر، ومتأهبين لقتل جميع اليهود في العالم، بما في ذلك هي نفسها ("القاهرة ودمشق، اللتان تحملان الشعلة، هما في الطرف الآخر من العالم، ولكنهما تقصدانني أنا")؛ كيف لها إذًا أن تدين سائر العالم (حتى بعض اليهود) بسبب مشاركتهم في الجرم وصمتهم؟ أتكون قد نسيت أيضا خطابها الساخط الطنان، إذ تقول "اللاجئون الفلسطينيون، واضعو التكتيكات السياسية، مؤيدو التحرر الشعبي، إرهابيو الألعاب الأولومبية، إرهابيو الرحلات الجوية! مدمرو تسعة وأربعين حياة مسالمة في ربيع واحد ما بعد الحرب! مطلقو الرصاص على ثلاث عشرة أم وطفل في كريات شمونة! قتلة الـ...!" أيمكن أن تكون هذه المغنية القديمة التي تحصل على دور في كل إنتاج جديد حول اللاسامية الجديدة، قد نسيت أنها تقرأ من نص عتيق؟[18].

يقول روزنباوم في مقدمة الكتاب: إن "جوهر اللاسامية المناهضة للصهيونية" هو إنكار هذه الحقائق التي لا يمكن دحضها: "اليهود يريدون العيش بسلام، ولكن الحروب الثلاثة التي حاولت الدول العربية خلالها إلقاء اليهود بالبحر، وحملة الإرهاب التي شنها الفلسطينيون الذين يرفضون فكرة الدولة اليهودية، تركت الإسرائيليين أمام خيارين مأساويين: ما بين الدفاع عن الذات، أو تدمير الذات."[19] يفخر روزنباوم فخرا كبيرا بأنه استطاع أن يدخل في الحوار الدائر حول اللاسامية الجديدة، واحتمالات حدوث "هولوكوست ثانية". يقول روزنباوم: "كل الأمم الأوروبية كانت قد شاركت مشاركة عميقة في الإبادة الجماعية التي ارتكبها هتلر"، وكذلك "إلى حد كبير، كان الأوروبيون قد **تطوعوا**" (التأكيد لروزنباوم)، فوفقا لروزنباوم، لم يكن الألمان فقط، بل جميع الأوروبيين، قتلة متطوعون لهتلر، والآن فإن الأوروبيين "مستعدون للمشاركة في قتل اليهود من جديد". بل إنهم بدؤوا بالتخطيط للهولوكوست الثانية حال انتهاء الحرب العالمية الثانية، فإذ فرض الأوروبيون على اليهود العيش في دولة بعيدة، فقد تآمر الأوروبيون؛ كي "يخرجوا اليهود الناجين - وهم تذكار على العار الأوروبي - من القارة، وترك الممتلكات المسروقة من اليهود

في أثناء الحرب للأوروبيين" ولندع جانبا المفارقة بأن هذه المحاجة كانت تستخدم ضد الصهيونية، وليس من قبل مؤيديها، بالإشارة إلى الهدف المشترك بينها وبين اللاساميين الذين يريدون فصل اليهود عن أوروبا، وللنظر بدلا من ذلك للأطروحة المركزية، فقبل أن يخرج علينا روزنباوم، من كان يعتقد أن الدافع الرئيس وراء إقامة إسرائيل لم يكن توق اليهود إلى وطن، بل توق الأوروبيين لطردهم - وللاحتفاظ بممتلكاتهم المسروقة أيضا؟ ولا ينتهي الغدر عند هذا الحد، فلم يكن الصهاينة بل الأوروبيون من غير اليهود هم من سعوا إلى إقامة وطن لليهود في فلسطين، فقد وضع الأوروبيون إسرائيل عن قصد في "قطعة من الصحراء لا يمكن الدفاع عنها في بحر من الشعوب المعادية". وهناك المزيد أيضا، فلقد تعمد هؤلاء الأوروبيون جعل إسرائيل بالغة الصغر، بحيث لا تتسع لليهود والفلسطينيين معا، مما سيضطر اليهود إلى طرد الفلسطينيين، بناء عليه، فإن الفلسطينيين سوف يكرهون اليهود، وهكذا "سيقتل الساميون بعضهم بعضا، ويقع اللوم على اليهود". وإن لم يكن هذا كافيا، فقد شرع الأوروبيون الآن في حملة سرية لإبادة المجتمع اليهودي المتبقي في القارة، إذ يقومون "بالسماح للسكان العرب بين ظهرانيهم بحرق المعابد اليهودية، وضرب اليهود في الشوارع، نيابة عنهم" (التأكيد في الأصل) ولا يعرب روزنباوم عن تفاؤل ببقاء إسرائيل، وذلك بسبب ضبط النفس المفرط الذي تمارسه، وعلى الرغم من أنه "يشعر بالأسى للبلاء الذي أصاب الفلسطينيين"، إلا أنه يعتقد أنه لتجنب حدوث هولوكوست ثانية، فيجب ألا تنحصر المعاناة في الذين ينفذون التفجيرات الانتحارية، بل يجب أن يعاني أيضا "أفراد عائلاتهم" من "المصير ذاته الذي تعرض له الأشخاص الذين فجرهم الانتحاريون". والمأساة، للأسف، هي أن "الإسرائيليين يرفضون فعل ذلك" - أي، وبعكس نصيحة روزنباوم، إسرائيل لن تقتل الرجال والنساء والأطفال دون تمييز - "ولهذا السبب فمن المرجح أن تحدث هولوكوست ثانية"، ومع ذلك، فالأمل ليس مفقودا تماما، فعندما "يتم تفجير سلاح نووي في تل أبيب"، ستقوم إسرائيل "عاجلا، وليس آجلا"، بإطلاق "انتقام نووي" ضد "بغداد، أو دمشق، أو طهران، أو ثلاثتهم معا". وهذه المرة، فلتحل اللعنة، فسوف يقوم اليهود بتلقين غيرهم درسا لن ينسوه لزمن طويل: "إن التناسب غير المصرح به لشعار "لن

يحدث مرة أخرى أبدا" هو: "وإذا حدث مرة أخرى، فلن يصيبنا وحدنا"" (التأكيد في الأصل). وتكمن هنا مفارقة غريبة لم ينتبه لها روزنباوم، إذ إنه يزج بهذه الأوهام السخيفة في الكتاب الذي قام بتحريره للسخرية من العصابيين المؤمنين بنظريات المؤامرة، والتوق الدموي للانتقام الشائع في العالم العربي[20].

كان فيليب غيرنسبن من ضمن الذين قدموا إسهامات لمجموعة المقالات التي حررها روزنباوم، وهو خبير في معهد ماساشوستس التكنولوجي في مجال برامج الكمبيوتر وتطبيقات الإنترنت، ولم ينشر في السابق أي كتاب، أو مقال عن إسرائيل (كانت مقالته، وهي واحدة من أطول مقالتين في الكتاب، تتألف جميعها تقريبا من إحالات إلى مواقع إنترنت مختلفة)، وسعى إلى أن يبذ جميع المسهمين الآخرين في الكتاب من خلال المزاعم التي طرحها، وقدم بكل ثقة الأطروحات الآتية: إن تأسيس إسرائيل كان الركن الأساس من مؤامرة كونية لقتل اليهود، وقد قامت أوروبا منذ البداية بإقامة إسرائيل؛ "كي تكون معسكر احتجاز لليهود". ولكن "من الناحية التاريخية، فإن معظم معسكرات الاحتجاز لليهود تحولت في النهاية إلى معسكرات موت، وبكل تأكيد ليس هناك نقص في عدد الناس في العالم الذين يحاولون جلب هذا التغيير". وفي أوروبا، فإن أولئك النازيين الذين يحاولون التخفي يتضمنون في مقدمتهم الأكاديميين الذين يدعمون المقاطعة الثقافية لإسرائيل، والدليل على ذلك هو أنهم "صدى لما حدث في ألمانيا في ثلاثينيات القرن العشرين، حيث كان معدل انضمام مدرسي الجامعات للحزب النازي ضعف معدل انضمام عامة السكان". وفي العالم العربي، فإن الواقع مخيف أكثر من ذلك، "فإذا افترضنا أن نسبة المسلمين الذين يصدقون ما يقوله قادتهم عن اليهود تساوي نسبة الألمان الذين صوتوا لهتلر عام 1932 (33 بالمئة)، فإن عدد المسلمين الذين يكرهون اليهود يساوي 400 مليون فردا". وبالنسبة لأمريكا... فإذا افترضنا أن السبب الوحيد لقيام الولايات المتحدة بدعم إسرائيل، وفقا لأقوال غرينسبن، هو خشيتها من تدفق المهاجرين اليهود، فإن هناك عددا كبيرا من الأمريكيين يريدون الموت لليهود، وهذا يتضح من الحقيقة المزدوجة بأن "حوالي نصف الأمريكيين يحملون بعض المعتقدات ذاتها عن اليهود التي رعاها الحزب النازي" وأن "هتلر تمكن من السيطرة على السلطة في ألمانيا

بحصـوله على 33 بالمئـة فقـط من أصوات الناخبين عـام 1932، و44 بالمئـة من أصوات الناخبين عام 1933" وإن من أعراض العقلية المصابة البارنويا (الهذاء) أن كل حدث يتم تفسيره على أنه يرتبط بمؤامرة كبرى. ولكن هذه البارنويا (الهذاء) بلغت ذروة جديدة عندما أخذ أولئلك الذين يسمون أنفسهم صهاينة يفسرون إقامة إسرائيل على أنها الركن الأساس في مؤامرة لاسامية كبرى، وبعقلية شبيهة بهذا النمط، نجد الكاتب الصحفي نات هينتوف يعلن أنه "إذا انطلق صوت من سماعة يعلن أنه "على جميع اليهود أن يتجمعوا في ميدان تايم سكوير(*)"، فلن يفاجئني ذلك أبدا"[21].

إن تبعات هذه الهستيريا المحسوبة حول اللاسامية الجديدة لا تنحصر في تحصين إسرائيل من أي انتقاد مشروع، فهدفها العام، مثل هدف "الحرب على الإرهاب"، هو تجنب النقد للاعتداء غير المسبوق في مستواه ضد القانون الدولي، وهنا يكمن الخطر الأكبر، فمن نواحي أساسية، دشنت الحرب العراقية نقطة تحول كبيرة: فالرفض المبدئي للمشاركة في هذه الحرب العدائية (وهذا بالتأكيد درس كبير يجب استقاؤه من حقبة هتلر) تمت مساواته، عن دون كل الأشياء، مع كراهية اليهود، ولهذا فإن الحركة العالمية المناهضة "للحرب الوقائية" المنافية للقانون التي شنتها الولايات المتحدة على العراق، والتي هللت لها إسرائيل، ومنظمات التيار السائد اليهودية، أصبحت متهمة "باللاسامية من النوع الذي كان يعتقد أنه انتهى منذ زمن طويل في الغرب"، حتى مشاهير الشعراء الأمريكيين الذين شجبوا الحرب والاحتلال الإسرائيلي تم انتقادهم لاقتراف "ما يصل إلى لاسامية من النوع الذي كان سائدا في عقد الثلاثينيات من القرن العشرين". وكذلك، ففي حين رفض الشعب الألماني بشجاعة الخضوع للتهديد من أجل دعم الاعتداء الإجرامي الذي قامت به واشنطن، عقد الفرع الألماني من مجموعة الضغط الإسرائيلية [اللوبي] بصفة صريحة، بمقارنة صدام حسين مع أدولف هتلر، واستغل مناسبة يوم ذكرى الهولوكوست لشجب المعارضة الألمانية للحرب على العراق، ثم ناشد لاحقا بتقديم الدعم لهذه "الحرب الضرورية"[22].

(*) ميدان شهير في وسط جزيرة منهاتن في مدينة نيويورك. [المترجم]

وبمثل ذلك، جرى استخدام مزاعم اللاسامية الجديدة لإضعاف المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، إذ يعلن آلان ديرشويتس: "إن القضية الأخلاقية العظمى التي تواجه العالم في فجر هذه الألفية، هي ما إذا كان سعي إسرائيل لحماية نفسها ضد الإرهاب سيؤدي إلى زيادة هائلة في اللاسامية في العالم". وبالطبع، فيما عدا استثناءات هامشية، لا أحد يجادل في حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها ضد الإرهاب؛ إذ إن النقد لإسرائيل ناشئ عن انتهاكاتها الجسيمة لحقوق الإنسان باسم مكافحة الإرهاب، ولكن عبارة "اللاسامية" تستخدم من قبل ديرشويتس هنا ليس فقط لتجنب النقد الناشئ عن هذه الانتهاكات الجسيمة، بل أيضا **لإضفاء الشرعية** عليها، إذ إنه، وباسم الدفاع عن إسرائيل و "سيادة القانون" - وهذا من عجائب الأمور -، أخذ يناصر إجراء تراجع هائل في التقدم الذي حصل خلال القرن الماضي في مجال قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني.

ويؤكد ديرشويتس أن "قانون حقوق الإنسان واللغو المرتبط به أصبح سلاحا قويا يتم توجيهه بصفة انتقائية ضد إسرائيل"، ويواصل ديرشويتس الإعلان بأن "الوقت قد حان؛ كي تصر الولايات المتحدة على تغيير القانون الدولي للحرب"، وأن تقوم "بقيادة الصراع من أجل إعادة النظر في القوانين والمواثيق الدولية "العتيقة"، وخصوصا، "اتفاقية جينيف"، بل إنه زعم في تصريح يثير الصدمة في مؤتمر عقد في إسرائيل، أن إسرائيل غير ملزمة أبدا بالقانون الدولي: "الإسرائيليون ملتزمون باتباع سيادة القانون الموجودة في الديمقراطية التي تدعي إسرائيل، بالطريقة نفسها التي ألتزم بها أنا باتباع سيادة القانون في الديمقراطية التي تدعي الولايات المتحدة... أن التزامكم الأخلاقي بالخضوع لنصوص قواعد القانون الدولي هو التزام طوعي؛ وهو أمر يعتمد على الاختيار، وعلى المسائل التكتيكية، وليس التزاما أخلاقيا، أو نظرية ديمقراطية" وعلاوة على ذلك، يقدم ديرشويتس دعمه صراحة لعمليات التصفية الجسدية لأسباب سياسية ("إن فضيلة القتل المستهدف... هو بالتحديد يستهدف أشخاصا بعينهم، ويتجنب الأضرار الجانبية، أو العقوبات الجماعية": "إنه يعزز الحريات المدنية، ولكن ليس حريات الإسرائيليين، بل حريات الفلسطينيين")؛ العقوبات الجماعية مثل "التدمير التلقائي" لقرية فلسطينية بعد كل

هجوم إرهابي ("تدمير البيوت هو أمر أخلاقي تماما... وهو ضمن أكثر الاستجابات التزاما بالإخلاق")؛ والتعذيب مثل "غرس إبرة تحت الظفر" ("أريد الحد الأقصى من الألم... والأكثر تسببيا للعذاب، وأشد أنواع الألم الفوري")، والتطهير العرقي ("عادة ما تتطلب الحلول السياسية نقلا للناس، وهذا النقل ليس طوعيا في كل الحالات... هذه قضية غير مهمة جدا، وتشبه في جوانب عديدة عملية تجديد هائلة للمناطق الحضرية"). وبالتأكيد، حينما ينتهك الفلسطينيون القانون الدولي، فإن ديرشويتس يصبح أكثر حرصا عليه، إذ يرتئي أن قيام الفلسطينيين باستهداف المدنيين الإسرائيليين "غير مقبول أبدا... إذ ينتهك اتفاقيات جينيف، وينتهك القانون الدولي للحرب، وينتهك جميع المبادئ الأخلاقية"، على العكس من غرس إبره تحت ظفر شخص ما[23].

إن تسميم الخطاب العام حول حقوق الإنسان من قبل المبررين لإسرائيل لا ينحصر في الولايات المتحدة، إذ إن أشنع الأمثلة المخجلة حدثت في ألمانيا، ففي أثناء مقابلة مع التلفزيون الألماني، ذكر مايكل ولفسون، وهو يهودي ألماني من أشد "مناصري" إسرائيل، وبروفيسور في جامعة القوات المسلحة الألمانية، أنه "كوسيلة لمكافحة الإرهاب، فأنا أعتبر التعذيب، أو التهديد باستخدام التعذيب أمرا مشروعا، نعم أنا أعتقد ذلك". وبعد ذلك استشهد بأقوال ديرشويتس، كأحد مصادر إلهامه، إذ أوردت وسائل الإعلام الألمانية بصفة واسعة دعمه للتعذيب. وعندما وجه له وزير الدفاع الألماني توبيخا (كما فعل أخرون كثر)، زعم ولفسون ومعه الناطق الرسمي الرئيس باسم اليهود الألمان أنه كان ضحية للاسامية، وفي بيان صدر على صفحة كاملة في الصحيفة الأكثر تأثيرا في ألمانيا بعنوان "أنا أتهم!"(*)، واستثار ولفسون

(*) استعار ولفسون عنوان رسالة شهيرة وجهها الروائي الفرنسي إميل زولا إلى الرئيس الفرنسي عام 1898 دفاعا عن ضابط المدفعية اليهودي الفرنسي ألفريد دريفوس، وكانت السلطات الفرنسية قد حاكمت دريفوس بتهمة تسريب معلومات للألمان عام 1894 وحكمت عليه بالسجن مدى الحياة، وعرض الرئيس الفرنسي عام 1899 العفو عن دريفوس، ولكنه رفض العفو، وظل في السجن حتى عام 1906 عندما برأته المحكمة من كل التهم، وعاد للخدمة في الجيش الفرنسي، وقد أصبحت هذه القضية رمزا للممارسات اللاسامية، ومعاناة اليهود. [المترجم].

ذكرى الهولوكوست والاضطهاد الذي تخيل أنه يتعرض له شخصيا ("لقد قام أعضاء من الحكومة الاتحادية بإلقاء أحد مواطنيهم، وهو يهودي، إلى الذئاب")، وأعلن أن ثيودور هيرتزل كان محقا فيما ذهب إليه _لا يمكن لليهود أن يكونوا آمنين إلا في دولة تابعة لهم _، وكذلك، فإنه حين يتمثل الدرس الأساس من الهولوكوست للشعب الألماني، فإنهم "لن يقوموا بارتكاب مظالم كهذه أبدا مرة أخرى"، فإن الدرس الرئيس لليهود أنهم "لن يكونوا ضحايا مرة أخرى"، وهذا بالنسبة لليهود يدل على أن أي وسيلة يستخدمونها هي وسيلة مشروعة باسم الدفاع عن النفس، فلنترك جانبا أن المقال الأصيل الذي كتبه إميل زولا بعنوان "أنا أتهم...!" كان دفاعا عن يهودي بريء من الاتهامات الموجهة إليه، إذ من الصعب ألا نتلمس _أو حتى أن نشعر بالتقزز من_ المفارقات الكامنة في هذه الحادثة: بروفيسور يهودي في كلية حرب ألمانية يدافع عن استخدام التعذيب ويتعرض للتوبيخ علنا، وبعد ذلك يلف البروفيسور اليهودي نفسه بعباءة الهولوكوست ويتهم الألمان الذين شجبوا تأييده للتعذيب بأنهم لاساميون، ثم يفسر الدروس المستقاة من الهولوكوست ويعلن أنه في حين تحظر الهولوكوست على الألمان (وأي شعب آخر) ارتكاب مظالم كتلك، فإن ذلك يستتبع أنه بإمكان اليهود ارتكاب المظالم كما يريدون[24].

ليست الأمور أفضل كثيرا في الأماكن الأخرى، ففي كندا، أقر رئيس معهد بناي بيرث للعلاقات الدولية أن إسرائيل تلجأ إلى تكتيكات إرهابية ضد الفلسطينيين، وأكد على أن هذا الأمر "مقبول": "الإرهاب هو خيار قد تستخدمه الدول؛ كي تمنع حالات الموت... يمكنك تصنيف الأعمال التي تجري في غزة والضفة الغربية، على أنها أعمال إرهابية ترعاها الدولة، ولكن عندما يتم القيام بتلك الأعمال من أجل منع حالات الموت [بين الإسرائيليين]، فهل سنقول: إنها أعمال خاطئة؟"[25]. وفي المدة ذاتها، في فرنسا، صدر تقرير في تشرين الأول/ أكتوبر 2004 بتكليف من وزارة الداخلية، ونال اهتماما إعلاميا واسعا، وقد ابتدع هذا التقرير تصنيفا جديدا غريبا: "اللاسامية بالوكالة". ويعرف التقرير اللاساميين بالوكالة أنهم الذين لم يرتكبوا بأنفسهم عملا لاساميا، أو حرضوا آخرين، أو تلاعبوا بهم؛ كي يرتكبوا أعمالا لاسامية، ولكن أولئك الذين تقدم "آرائهم

وكلماتهم، أو أحيانا صمتهم دعما للعنف اللاسامي"، أما المرتكبون الرئيسون لهذه اللاسامية "الصامتة" بحسب زعم التقرير فهم " المناهضون المتطرفون للصهيونية" الذين يستنكرون "سياسة شارون" في حين يفضلون "الأصوات اليهودية المعارضة" والذين يعتقدون أن اللاجئين الفلسطينيين يستحقون "حق العودة" إلى بيوتهم، ويشكل هذا الأمر عودة مباشرة إلى أحلك أيام الستالينية، عندما كان الذين ينتقدون النظام السوفييتي، وبمجرد حدوث هذا الأمر بحد ذاته، يوصفون بأنهم مؤيدون "موضوعيون" للفاشية، وكان يتم التعامل معهم على هذا الأساس. بل، وفي فقرة مرعبة حقا من التقرير، فإنه يوصي بتجريم أي "اتهام" "بالعنصرية" أو تطبيق "نظام التمييز العنصري" ضد إسرائيل، وكذلك "المقارنات" من تلك الشاكلة: "في الوضع الذي نجد أنفسنا فيه حاليا، فإن لهذه الاتهامات تبعات كبيرة يمكن لها، فيما إذا انتشرت، أن تعرض للخطر حياة مواطنينا اليهود، ومن المشروع أن نتحقق من خلال القانون أن هذه الاتهامات لا تلقى جزافا". إلى جانب الإجراءات العقابية، يوصي التقرير بتوفير المزيد من التعليم حول الهولوكوست، وخصوصا، التأكيد على الصفة "الاستثنائية والشمولية والفريدة" للهولوكوست، فمرة تكون هذه الشمولية والتفرد للاهوت الاستبدادي، ومرة أخرى فهي شمولية وتفرد الماركسية اللينينية: والآن فهي شمولية وتفرد الهولوكوست، أما الشيء الوحيد الثابت، فهو هذه العقلية الاستبدادية، وما يصاحبها من وصم المعارضة كمرض يجب على الدولة اجتثاثه[26].

ولمحاربة اللاسامية الجديدة، تعلن الكاتبة فيليس تشيسلر أنه "يتوجب علينا محاربة الكذبات الكبرى" و "تثقيف" الـ "حشد المتزايد من الطلاب الساذجين الذين تم تضليلهم" وإن معظم كِتَاب "اللاسامية الجديدة" مكرس لدحض "الكذبات الكبرى". فعلى سبيل المثال، تدعي تشيسلر أنه يحق لليهود المطالبة "بحقهم في أرض إسرائيل"؛ لأنهم "ظلوا يصلون إلى القدس، وإسرائيل، ومن أجلهما ثلاث مرات يوميا" بينما هم في المنفى، فهل هذا يعني أنه إذا كان الأمريكيون الأصليون [الهنود الحمر] المنفيون منذ مئتي عام فقط، وليس منذ ألفي عام "يصلون من أجل" منزل فيليس تشيسلر، فإنها كانت ستتنازل لهم عنه؟ إضافة إلى ذلك، "الله وعد هذه الأرض إلى إبراهيم، وإلى كل أنبياء إسرائيل الآخرين". ومن أجل قطع أي شك، فهي

تضيف ملاحظة بالهامش: كي تثبت هذا الأمر، ووفقا لتشيسلر، فإن "العديد من الفلسطينيين (هم أنفسهم، وآباؤهم، وأجدادهم أيضا)، كانوا في الحقيقة قد ولدوا في الأردن، ومصر، ولبنان، وسوريا"، ويجب أن نصرف النظر عن أن جميع الباحثين الجديين ينبذون هذه القصة الصهيونية الخرافية، وتورد تشيسلر أن حركة حماس كانت تشن هجمات إرهابية، حتى قبل احتلال إسرائيل للضفة الغربية وغزة، ويجب أن نصرف النظر عن أن حماس لم تكن موجودة، حتى نهايات عقد الثمانينيات من القرن العشرين، ووفقا لتشيسلر أيضا، فإن الجيش الإسرائيلي هو "أحد أكثر الجيوش تحضرا ... في العالم". ويجب أن نصرف النظر هنا عن أن الرئيس السابق للشرطة السرية الإسرائيلية، أفرهام شالوم، أخذ يندب علنا فيما يخص السلوك الإسرائلي في المناطق المحتلة، بالقول "لقد كان سلوكنا مخزيا، نعم ليس هناك كلمة أخرى تصف ذلك، كان مخزيا".

وتصرح تشيسلر بأن الجنود الإسرائيليين "لم يستهدفوا النساء والأطفال الفلسطينيين"، وأن "معظم الفلسطينيين الذين قتلوا خلال السنوات الثلاث الأخيرة كانوا جنودا (ذكورا) مسلحين ومهاجمين انتحاريين (ذكورا) مسلحين"، ويجب أن نصرف النظر هنا عن تقارير منظمات حقوق الإنسان التي نالت الاحترام، والتي وثقت بصفة واسعة أن الجنود الإسرائيليين يقومون بانتظام، وبحصانة من العقاب باللجوء إلى إطلاق النيران "المفرط"، "غير المتناسب"، "دون تمييز"، "باستهتار"، وكذلك "باستهداف متعمد" ضد الفلسطينيين الذين لا يشكلون أي خطر عليهم، "مما أدى إلى العديد من الإصابات"، و"نسبة كبيرة منهم" من الأطفال، وأن "الغالبية العظمى" من الفلسطينيين الذين في أثناء الانتفاضة الثانية "كانوا مدنيين غير مسلحين، أو من عابري السبيل" وتذهب تشيسلر إلى الزعم أنه في أثناء عملية الدرع الواقي في ربيع عام 2002، والتي وصلت ذروتها في حصار مخيم اللاجئين في جنين، لم يقم الجنود الإسرائليون باستهداف سيارات الإسعاف، أو العمال الطبيين، كما لم يقوموا بسلب ممتلكات الفلسطينيين؛ بل إن الإرهابيين الفلسطينيين (وليس الإسرائيليين) هم من استخدم المدنيين الفلسطينيين كدروع بشرية؛ وأنه لم تحدث أن صعدت دبابة إسرائيلية عن قصد فوق فلسطيني قعيد يجلس في كرسي

متحرك، وعلينا أن نصرف النظر هنا، عن أن منظمات حقوق الإنسان أجمعت على عكس ما ذهبت إليه تشيسلر في جميع المزاعم التي أطلقتها، وتصر تشيسلر على أن إسرائيل ليست "دولة التمييز العنصري". وعلينا أن نصرف النظر هنا، ليس فقط عن أن المشابهة مع نظام التمييز العنصري شائعة في الخطاب السياسي الإسرائيلي، ولكن أيضا أن تشيسلر ذاتها تستشهد بـ "زميل ممتاز من الطراز الأول" من إسرائيل يصرح "أننا نصبح مثل جنوب إفريقيا".

ووفقا لتشيسلر، فإن "الأمر الجديد في اللاسامية الجديدة، هو أنها أصبحت، وللمرة الأولى ترتكب باسم مناهضة العنصرية، ومناهضة الإمبرالية، ومناهضة الاستعمار"، وعلينا أن نصرف النظر هنا عن أنها – وفي الصفحة ذاتها – تنتقد قرار الأمم المتحدة الذي صدر قبل ثلاثة عقود، ويساوي بين الصهيونية و"العنصرية"، "والأيدولوجية الإمبريالية"، و"التمييز العنصري". وتهاجم نعوم تشومسكي، استنادا إلى أن الاستشهادات التي يقتبسها من المصادر الإسرائيلية "لا تبدو لي صحيحة، أو أنها في سياقها الدقيق"، أقفلت القضية[27]. وأخيرا، تنهي تشيسلر أي شكوك باقية حول مسألة اللاجئين العرب من خلال التذكير بأن "هناك عددا أكبر من اليهود العرب هربوا من الأراضي العربية، مثل... الهند"؛ كما تنهي أي شكوك باقية حول دعمها لحقوق العرب، من خلال ثنائها على "شجاعة" "المثقفين والفنانين والمعارضين السياسيين من العرب والمسلمين" مثل "أونغ سان سوو كيا"، وهو بالمناسبة بوذي حائز على جائزة نوبل للسلام، وهو من بورما البوذية، وقبل أن تشرع في الجهود المذهلة لإعداد هذا الكتاب – بحسب ما يرد في التنويهات في كتابها، إذ تقول: إن أعضاء جسدها تألمت كآلام المسيح جراء العمل على الكتاب – ألم يكن حريا بها أن تسترشد أولا بدليل البلهاء في شؤون الشرق الأوسط؟[28].

هناك أطروحات أخرى حول اللاسامية الجديدة تزعم بوجود "الكذبات الكبرى" ذاتها عن إسرائيل، ففي موضوع ظهر على غلاف مجلة "نيويورك"، أدان كريغ هورويتز اللغة "المنحرفة بصفة مشوهة" مثل استخدام كلمة التمييز العنصري لوصف السياسة الإسرائيلية، إضافة إلى "السلوك المهين الفاضح المعادي لإسرائيل الذي

تسلكه الأمم المتحدة". ويشير على سبيل المثال إلى قيام الأمم المتحدة مؤخرا بشجب إسرائيل فقط "لكونها تقوم ببناء سياج لمنع المهاجمين الانتحاريين" على الرغم من أن السياج قد يضم في النهاية ما قد يصل إلى نصف الضفة الغربية، وقد كتب صاموئيل ج. فريدمان، بروفيسور الصحافة في جامعة كولمبيا، مقالا في مجلة (Salon.com) متفكرا في مقتل الصحفي دانييل بيرل، وأشار إلى "المذهبية الجامدة (الدوغما)" لدى آسري بيرل بأن الولايات المتحدة تقدم لإسرائيل "دعما غير مشروط"- من أين لهم بهذه الفكرة الغريبة يا ترى؟!- ويشير إلى مشهد الأطفال الفلسطينيين الذين يقتلون على يد الإسرائيليين بأنهم ضحايا "مفترضون". ويتفجع أومير بارتوف، مؤرخ الهولوكوست، في مجلة "ذا نيو ريببلك" بسبب "اللغو المسموم" الذي "تم من خلاله وصف العملية الإسرائيلية في جنين" بأنها "جريمة حرب". على الرغم من أن هذا الوصف هو بالضبط ما استخدمته منظمة العفو الدولية، ومنظمة هيومان رايتس ووتش في وصف العملية؛ وبسبب "اللغو" الذي يزعم بأن "الصهيونية هي تطهير عرقي" - فالصهيونية كانت كذلك بالضبط عام 1948، وفقا للعديد من مشاهير المؤرخين الإسرائيليين، وكذلك توم غروس، وهو ممن يحتفى بهم، بوصفه مراقبا بريطانيا للاسامية في وسائل الإعلام، فقد شجب بشدة "الحكايات" عن جرائم الحرب الإسرائيلية في جنين، ويزعم أنه قرأ تقارير حقوق الإنسان عن جنين، وأنه يستند إليها في نقده لوسائل الإعلام، وبعد ذلك يصرح بأن التدمير الإسرائيلي كان محدودا في "منطقة واحدة صغيرة في المخيم"، على الرغم من أن منظمة العفو الدولية ومنظمة هيومان رايتس ووتش أوردتا أن أربعة آلاف شخص، أو ما يزيد عن ربع سكان المخيم، أصبحوا مشردين بسبب التدمير الإسرائيلي، وقد حدث معظم التدمير بعد أن توقف القتال.

أما ديفيد زانغين، وهو ضابط في القطاع الطبي من جيش الدفاع الإسرائيلي، وخدم في أثناء الحملة على جنين، فأخذ يكيل الثناء على "القوات الأخلاقية الطيبة التي عملت في جنين" و"أخلاقنا القتالية"، وأكد خلال شهادة اعتبرها روزنباوم "رائعة جدا"، أنه "لم يتم منع العناية الطبية عن أي شخص في أي مرحلة من المراحل"- رغم أن كلا من منظمة العفو الدولية ومنظمة هيومان رايتس ووتش وجدتا دلائل دامغة على أن إسرائيل منعت المساعدات الطبية والإنسانية عن المخيم لمدة

عشرة أيام، وكان رئيس تحرير مجلة "نيو ربيلك"، مارتين بيرتز قد أشاد سابقا بكتاب "منذ زمان سحيق" للمؤلفة جون بيترز، ووصفه بأنه عمل أكاديمي يخلو من أي عيب، ومن شأنه أن "يغير طريقة تفكير جيلنا... وتاريخ المستقبل". وقد عبر بيرتز عن سخطه الشديد ضد "الأكاذيب الهستيرية المعادية لإسرائيل"، مثل أن الإسرائيليين "قاموا بتدمير بيوت في جنين؛ رغبة في التدمير فقط"، غير أن سائق جرافة إسرائيلي في جنين هو الذي أخذ يتبجح لاحقا خلال مقابلة مع صحيفة إسرائيلية، وقال: "لقد أردت تدمير كل شيء. لقد رجوت الضباط... كي يتيحوا لي تدميره كاملا: من الأعلى إلى الأسفل... ولمدة ثلاثة أيام، كنت فقط أدمر وأدمر.... لقد شعرت بمتعة في كل بيت تهاوى.... وإذا كنت آسفا على أي شيء، فذلك لأنني لم أقم بتدمير المخيم بأكمله.... لقد شعرت بكثير من الاكتفاء، لقد استمتعت بالأمر فعلا". (وبعد نشر هذه المقابلة، منح جيش الدفاع الإسرائيلي سائق الجرافة هذا شهادة تقدير على عمله الرائع). واستنكر شوينفيلد "اللاسامية" التي عبر عنها أحد قادة حزب الله بسبب تصويره للحرب الإسرائيلية العربية عام 1948، الذي ورد فيه أن الإسرائيليين ارتكبوا "مذابح،... ودمروا بيوتا، وأزالوا قرى بأكملها، وأقاموا دولة لهم على أرض مسروقة من خلال عمليات ذبح وإرهاب وعنف وقسوة" - على الرغم من أن هذا الوصف هو بالضبط ما وثقه مؤرخون إسرائيليون، مثل بيني موريس.

وتستنكر سنثيا أوزيك "الكذبة الكبرى" الهتلرية بأن إسرائيل "تنتهك القانون الدولي"، وكذلك "المفهوم الهذياني" بأن إسرائيل تستعمر المناطق المحتلة وتقمع الفلسطينيين، ومن الصعب ألا يشعر المرء بالإعجاب من هذا الانضباط الفكري الذي يمكنه أن يقصي الواقع إقصاء كاملا، أما مورتيمر زوكرمان الذي يملك العديد من وسائل الإعلام، فقد أراد أن يوضح السجل التاريخي بخصوص إسرائيل في مقابلة صحفية مع مجلة "يو. أس. نيوز آند ورلد ريبورت"، وبدأ بشجب حقيقة أن إسرائيل تتهم بأنها ارتكبت "تطهيرا عرقيا، وأنها تقيم نظام التمييز العنصري"، ثم أخذ يعيد الخرافات الصهيونية المألوفة بالقول: إنه "عندما وصل اليهود، كان يوجد عدد قليل جدا من السكان في فلسطين، قليلة الزرع، وأرض برية صحراوية مهملة ومستنقعات ترتع فيها الملاريا"؛ وأنه لا يوجد "أي شيء يدل على أن فرار

الفلسطينيين لم يكن طوعيا" عام 1948، وأنه "في الواقع، أولئك الذين فروا، تم حثهم على الفرار من قبل العرب الآخرين"؛ وأن "التقارير الإخبارية، وحتى شهادات الفلسطينيين وكتاباتهم... تؤكد حقيقة أن جماعات، مثل: فتح وحماس والجهاد الاسلامي قامت باستخدام النساء والأطفال كدروع في أثناء القتال" في جنين، وأن "الإسرائيليين مارسوا قدرا كبيرا من ضبط النفس في أثناء المعركة"؛ وما إلى ذلك. حتى إنه يستحضر زعما مضحكا بأن "اتفاقية جينيف الرابعة، تمت صياغتها أصلا استجابة للفظائع التي ارتكبها النظام النازي" وتم تصميمها "لحماية أشخاص، مثل: الدبلوماسيين والزوار الذين يخضعون لاحتلال عسكري"، وليس لحماية السكان المدنيين، فلندع جانبا أن العنوان الرسمي لهذه الاتفاقية هو "اتفاقية جينيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب"، وأن المادة الرابعة من الاتفاقية توضح أن شاغلها الرئيس هو السكان الأصيلين، ودعونا فقط ننظر بالمنطق الذي يطرحه زوكرمان: إنه، على ضوء الفظائع النازية الهائلة التي ارتكبت ضد السكان المدنيين في الحرب العالمية الثانية، اجتمع المشرعون في جينيف عام 1949 لصياغة ميثاق لحماية أشخاص، مثل: "الدبلوماسيين والضيوف"[29].

إذا كانت مكافحة اللاسامية الجديدة تعني كشف "الكذبات الكبرى" عن إسرائيل، فإن هذا يتطلب أيضا كشف وسائل إعلام التيار العام، التي قيل: إنها المزود الرئيس لهذه الأكاذيب، ويكرر تقرير "تجليات اللاسامية في الاتحاد الأوروبي" الصادر عن مركز المراقبة الأوروبي المعني بالعنصرية وكراهية الأجانب، الزعم بأن اللاسامية هي تيار مرافق للتغطية الإخبارية الأوروبية للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، ويشير التقرير على سبيل المثال إلى "الصحف الليبرالية اليسارية" مثل الصحيفتين البريطانيتين: "غارديان" و"إندبندنت"، اللتين "تشيع فيهما رائحة معادية "حتى يمكنك شم اللاسامية" وتتناول الدراسة مسائل محددة، وتشير إلى وصف "الفلسطينيين بأنهم شعب يزعم أنه يتعرض للقمع على يد ما يسمى الدولة الإسرائيلية الإمبريالية" وأنه ينم عن "التحزب" اللاسامي النمطي لـ "وسائل الإعلام ذات النزعة اليسارية". ولندع جانبا الإدخال المتغطرس لعبارة "يزعم"، كم من المرات تم وصف إسرائيل على أنها "إمبريالية" في وسائل الإعلام الأوروبية اللبرالية؟ أما

التحيز اللاسامي في "الصحف الجيدة" في ألمانيا، فيكشف عنه حقيقة أن "التقارير الإخبارية تركز بدرجة كبيرة على أحداث العنف والصراعات"، ولإظهار عملي للتحيز اللاسامي في التقارير الإخبارية الأوروبية، تركز الدراسة على معلومات مستقاة من استطلاعات الرأي العام التي تظهر أن "الأوروبيين الذين يتابعون التغطية الصحفية لأحداث الشرق الأوسط بأكبر قدر ممكن، كانوا أكثر ميلا للتعاطف مع موقف الفلسطينيين". أما أن يكونوا أكثر تعاطفا، بسبب أنهم يعرفون الوضع بصفة أفضل، فهو استنتاج شديد السخف، ولا ينبغي أن تتوقف عنده الدراسة، واستنتاج لاسامي طبعا، حتى إن لم يكن محتوى التغطية الصحفية ينم عن لاسامية بحد ذاته، "فإن التركيز الشديد والمتواصل على الأحداث... له تأثير واضح على مناخ الرأي العام". وهكذا، إذا كان واقع صراع إسرائيل - فلسطين يثير العداء نحو إسرائيل، فإن تسليط ضوء ساطع على هذا الواقع هو من ناحية "موضوعية" أمر ينم عن لاسامية، حتى إن كانت التغطية الإخبارية دقيقة[30]. وكما أشرنا سابقا، فإن مفهوم وجود تحيز للفلسطينيين في وسائل الإعلام الغربية، هو وهم محض.

من الشواغل المتصلة بهذا الأمر لدى أولئك الذين يعملون على مكافحة اللاسامية الجديدة هو مواقع الإنترنت - وهو قلق يمكن أن نتفهمة، إذ إن الإنترنت لا يخضع للسيطرة (حتى الآن) من قبل الذين يمكن اعتباراهم يتحلون بالمسؤولية، والتغطية المتوازنة للشرق الأوسط، من أمثال: إيزي آسبير، وسلفيو برلسكوني، وكونراد بلاك، وروبرت مردوك، ومرتيمر زوكرمان[*]، فقد تعلم معدو تقرير "تجليات اللاسامية في الاتحاد الأوروبي" الدروس المستقاة من الأنظمة الاستبدادية، وأهمية التعبير الحر، وهم يوصون بأنه "يتوجب على المنظمات الحكومية والخاصة أن تمارس ضغطاً متواصلاً على كبار مزودي خدمة الإنترنت لإزالة مواقع الإنترنت العنصرية واللاسامية"؛ وأنه "من الضروري مد السلطة القضائية للمحاكم الأوروبية؛ كي تشمل مواد مفصلة حول مسؤولية مزودي خدمة الإنترنت"؛ وكذلك أنه "مطلوب مراقبة شديدة من قبل السلطات الحكومية"؛ وكذلك وجوب نشر "قضايا الملاحقات القضائية والمعلومات من السلطات الأمنية في الدول". وإذا حكمنا بالتعريف الذي

(*) الأشخاص الواردة أسماؤهم هنا هم من كبار مالكي وسائل الإعلام في العالم، ويتميزون بنزعة يمينية. [المترجم]

يضعه معدو التقرير، وإذا تمت مقاضاة كل مستخدم للإنترنت متهم "باللاسامية"، فعليهم أن يطالبوا أيضا بإقامة مخيمات اعتقال جماعية[31].

نعود إلى شواطئ أمريكا الآن، لنجد فوكسمان أيضا يحذر من "الجزء الحساس المظلم" المتمثل في الإنترنت، "حيث فيروس اللاسامية جاهز للانتشار". وعلى الرغم من أنه يصرح بمعارضته للرقابة الحكومية، يجدر بالمرء أن ينظر بشك كبير إلى تأكيده "لقد كنت دائما أؤكد أن أفضل علاج لتعابير الكراهية، هو مزيد من حرية التعبير"، وفي الصفحة ذاتها يتبجح بأن "رابطة مكافحة التشهير عملت بتعاون كبير مع عدة شركات كبرى للإنترنت لتأسيس وفرض خطوط إرشادية واضحة لتنظيم ما هو مقبول، وما هو غير مقبول على مواقعهم"، ويتفجع على حقيقة أن "بعض مزودي خدمة الإنترنت كانوا أقل استعدادا لتأسيس سياسات حازمة ضد تعابير الكراهية". ويشير إلى أحد الانتهاكات الفاضحة الذي يتمثل في "سياسة الاستخدام المقبول" لدى شركة إيرثلنك، والتي "تدعم التدفق الحر للمعلومات والأفكار على الإنترنت" وتسمح بتوزيع "كتاب هتلر (حياتي) وما يزيد عن عشرة خطب لهتلر، وليس هذا الأمر منافيا للقانون، ولكن الرسالة تنطوي على كراهية بصفة واضحة".

وبعيدا عن حقيقة أن كتاب هتلر (حياتي) وخطبه هي مصادر تاريخية بصفة أساسية، ومن الواضح أنه ينبغي دراستها إذا أردنا أن نتعلم من الماضي، إلا أنه يجدر بنا أن نبقي في الأذهان تعريف فوكسمان لتعبيرات الكراهية. فعلى سبيل المثال، سعى هذا المناصر العنيد "لمزيد من حرية التعبير"، دون أن يحالفه النجاح، إلى منع نشر دراسة كان أحد مؤلفيها كاتب هذه السطور، انتقد فيها كتاب دانيال غولدهاغن "قتلة هتلر المتطوعون". على الرغم من أن الدراسة حازت على تأييد ما يزيد عن عشرة من مشاهير مؤرخي الهولوكوست النازية (بما فيهم راؤول هيلبرغ، وكريستوفر براوننغ، وإيان كيرشو)، إلا أن فوكسمان احتج على نشر الدراسة على أساس أن "الموقف المعادي للصهيونية [لفنكلستين] ... يتجاوز ما يسمح به الذوق العام". وحاليا، قامت رابطة مكافحة التشهير "بتطوير برامج كمبيوتر... لمنع الوصول إلى مواقع إنترنت تعتقد الرابطة في أنها تنشر الكراهية".

ويسرد البروفيسور سايمون شاما من جامعة كولومبيا وقائع مخيفة عن الإنترنت المليئة بمواقع الإنترنت النازية، ثم يشير لاحقا إلى أنه، وعلى مستوى العالم، "التقديرات بشأن عدد الزائرين المنتظمين لهذا النوع من المواقع... قد يصل إلى ما يزيد عن 50.000 أو 100.000 على الأكثر"، أي بسعة ملعب كرة قدم. ثم يقارن بين محتوى مواقع الإنترنت السفيهة تلك مع منشورات رابطة مكافحة التشهير "التاريخية الناقدة الزاخرة بالمعلومات". وهذا الحكم على الإتقان الأكاديمي لمنشورات رابطة مكافحة التشهير يتماثل مع التقريظ الذي أسبغه شاما في السابق على كتاب غولدهاغن "قتلة هتلر المتطوعون" بوصفه "كتابا رائعا... وراسخا، وثمرة براعة أكاديمية فائقة ونزاهة مطلقة"، وسوف "يغير بصفة دائمة الحوار حول الهولوكوست". أما عميد باحثي الهولوكوست، راؤول هيلبرغ، فقد أعلن فورا أن كتاب غولدهاغن "عديم القيمة". وليس من المبكر أن نحكم من كان منهما على حق، فقد تم إهمال كتاب غولدهاغن إهمالا كاملا في الحوار الأكاديمي الحالي، وليس ذلك إلا للاستهزاء به، إذ لم يدم هذا الكتاب على أرفف المكتبات، إلا بقدر ما تدوم دمية سخيفة[32].

من الوسائل الأخرى المهمة في مكافحة اللاسامية الجديدة، وفقا لتقرير "تجليات اللاسامية"، هي "نشر تعليم تاريخ الهولوكوست، وتذكرها وإجراء الأبحاث بشأنها" و "تطبيق دروس الماضي في القضايا المعاصرة حول التحيز والعنصرية واتخاذ القرارات الأخلاقية"، ولكن هناك توضيح جوهري: لا يمكن للمرء تعلم أي دروس من الهولوكوست النازية إذا كانت تنطبق على إسرائيل، لأن "الإشارة إلى، أو المقارنة بين التصرفات الإسرائيلية وسلوك النظام النازي يجب أن ينظر إليها، بوصفها أعمالا لاسامية"، فهل يعني هذا التوضيح أن اليهود الإسرائيليين الذين عقدوا "إشارات ومقارنات" مع النظام النازي يجب أن ينظر إليهم على أنهم لاساميون؟ وتتعرض السويد للتقريع؛ لأن "السياسات الإسرائيلية تمت مقارنتها مع السياسات النازية في بضع مناسبات"، في حين أنه في ألمانيا "واصل بعض كبار ممثلي المجتمع اليهودي التعبير عن موقفهم" بأن "عقد الإشارات، أو المقارنات مع سلوك النظام النازي سيعتبر غير مقبول وغير مبرر". ومع ذلك فإن القادة اليهود في ألمانيا الذين يقارنون بين صدام حسين (أو أي شخص يتصادف أن يكون على قائمة

"المطلوب الإطاحة بهم" على قائمة إسرائيل والولايات المتحدة) وبين هتلر، ويقارنون بين الذين عارضوا الاعتداء الإجرامي للولايات المتحدة، وبين الذين حاولوا استرضاء هتلر، وليس ذلك أمرا مقبولا ومبررا فحسب، بل هو جوهر تعليم تاريخ الهولوكوست.

وبالطبع فإنه من المقبول والمبرر - ويمكن للمرء أيضا أن يقول: إنه مما يتناسب مع الموضة - مقارنة الفلسطينيين وقادتهم بالنازيين، فها هو شوينفيلد يحث على أن "يكون المرء حذرا في عقد المقارنات"، إلا أنه يصرح ليس فقط بأن "التوازي بين النازية وبين نمط اللاسامية العربية - الإسلامية الحالية" هو "ظاهر ظهورا صارخا"، وليس فقط أن مصير الإسرائيليين على يد الفلسطينيين يشابه "أوشويتز"(*)، ولكن أيضا أن الفلسطينيين فاسدون أخلاقيا أكثر من النازيين: "إذا كان هناك فرق (خلاف أمر القدرة على إيقاع الأذى) بين النازيين والفلسطينيين، فهو أن النازيين حافظوا على نواياهم الإجرامية بصفة شديدة السرية"، في حين أن "الفلسطينيين يعلنون على الملأ نواياهم الإجرامية"، إضافة إلى ذلك، ووفقا لشوينفيلد، فإن حقيقة "أن الهولوكوست... أخذت تتسم بصفة الشمول" و "تستخدم لخدمة عدد متنوع من القضايا المعاصرة " التي توحي باللاسامية - ماذا حدث للكلام عن "تعلم الدروس المستقاة من الهولوكوست؟" - والأكثر انحرافا من ذلك، وفقا لشوينفيلد، هم أولئك اللذين "يعكسون فكرة التحيز العنصري بطريقة ما؛ كي يوحوا بأن اليهود، الذين كانوا مرة ضحايا هذا التحيز، يستحقون الآن توبيخ العالم، بصفتهم مرتكبين لهذا التحيز". إن الدرس الوحيد من الهولوكوست هو أنها "مأساة يهودية حصرا"(33). وبعد كل شيء، فإن هذه التقييدات تجعل من الواضح أن "تعليم تاريخ الهولوكوست" والشعار المصاحب لذلك "لن يحدث مرة أخرى أبدا" إذ يستخدمان كسلاح عقدي للدفاع عن المصالح اليهودية.

وفقا لروبرت ويستريتش من الجامعة العبرية في القدس، هناك "خط تواصل" واضح بين هتلر والأصوليين الإسلاميين في مقتهما للحريات الغربية، ولا ينحصر ذلك عند هذا الحد، بل يتعداه إلى التواصل بين الأصوليين الذين يشبهون النازيين وبين "اليساريين المناهضين للعولمة" كذلك، ووفقا لويستريتش كذلك، فإن "ياسر

(*) أكبر معسكر اعتقال جماعي لليهود في الحقبة النازية. [المترجم]

عرفات، وكتائب الأقصى التابعة لحركة فتح" إضافة إلى "ملايين المسلمين السنة والشيعة، والوهابيين السعوديين المحافظين، وآيات الله الإيرانيين، والقاعدة، وحزب الله، وحماس، وحركة الإخوان المسلمين، والجهاد الإسلامي، وآخرين عديدين من القوميين العرب العلمانيين، وعلى الرغم من الفروق العديدة بين هذه الجماعات، إلا أنهم يظهرون العديد من الأمور المتشابهة مع النازية"، من ناحية كراهيتهم لليهود وإسرائيل، ويستنتج ويستريتش أنه كي يحل السلام في الشرق الأوسط "ويحدث حوار حقيقي بين الحضارات"، فيجب أن يعاني نازيو هذه الأيام "الهزيمة الشاملة الماحقة" ذاتها كما حدث لهتلر، وتزعم روث وايس من جامعة هارفرد، مرددة صدى شوينفيلد وويستريتش، أنه إذا ما أجرينا مقارنة مع لاسامية النازيين، "فإن الشكل العربي من اللاسامية أسوأ". وتشرح أن الألمان أخفوا حرب الإبادة "تحت غطاء النزاع الأوروبي الأوسع"، أما في حالة "الأمم العربية، ومن خلال منظمة التحرير الفلسطينية" فإن هذا التدمير "يكمن صراحة في صلب أهدافهم": وبالفعل فهم يتبجحون صراحة بنواياهم الإجرامية.

وتحذر وايس بأن "الغرب تكبد خسائر فادحة لتجاهل حرب هتلر ضد اليهود"، و"لا يمكن للمرء، إلا أن يتمنى أن الغرب لن يتكبد خسائر كتلك لإهماله أو تهوينه لمدة طويلة من شأن الحرب العربية ضد إسرائيل واليهود". تجدر الملاحظة أن حراس ذكرى الهولوكوست هؤلاء ذاتهم عادة ما يستشيطون غضبا من أي مقارنة مع النازيين، إذ يخبروننا دائما "لا تعقدوا المقارنات" - إلا في حالة عقد المقارنة مع الأعداء العقديين لإسرائيل، أو أولئك الذين ينتقدون سياساتها، وهو ما يعني حاليا معظم العالم، ومن خلال العمل على دمج الفلسطينيين مع النازيين، بناء عليه إعلاء شأن النازيين بوساطة حشرهم في المظالم الحقيقية والعقلانية للفلسطينيين، فهل يقرب تجار الهولوكوست هؤلاء من تبرير كراهية النازيين لليهود، إن لم يكن تبرير الحل النهائي؟ يجدر التأكيد أيضا أن الأمر المحرم المتمثل في "الإشارة إلى، أو المقارنة مع أعمال إسرائيل بسلوك النظام النازي" ينطبق على أي إشارة، ومهما تكن بعيدة. فأحد كبار تجار الهولوكوست في فرنسا، أليان فنكلكرو، يشجب استخدام عبارات، مثل: حملات الاعتقال الجماعية، ومعسكرات الاعتقال، وأبراج المراقبة، في وصف أعمال الجيش الإسرائيلي؛ لأنها "تلمح إلى مقارنة مع النازية". فهل علينا أن

تقول: "بعد اجتماع صباحي مبكر، أعادت إسرائيل تجميع عشرات من الذكور الفلسطينيين في معسكر محاط بمنشآت مستطيلة مرتفعة تعلوها أضواء كاشفة؟"[34].

وأخيرا، فإن أفضل وسيلة لمكافحة اللاسامية الجديدة، وهذا أمر لا يدعو للمفاجأة، من خلال دعم إسرائيل، ففي الفصل المحوري من كتاب تشيسلر، وعنوانه "ماذا علينا أن نفعل"، تحث تشيسلر "كل يهودي" أن "يجد طريقة ما لدعم إسرائيل"، أما تقرير "تجليات اللاسامية في الاتحاد الأوروبي"، وفي تفصيله للبلدان المختلفة من ناحية "الممارسات الجيدة لتقليص التحيز والعنف والاعتداء"، فهو يدرج التصرفات المثالية الآتية: **اليونان**: - "كان هناك... معاملة ممتازة للصهيونية، بوصفها سعيا لتحقيق الهوية الوطنية وتأسيس الدولة من قبل... الصحفيين"؛ **إسبانيا**:- "قامت الكنيسة التبشيرية ومعهد الدراسات اليهودية المسيحية بالتعاون مع المجتمعات المحلية اليهودية في مدريد وبرشلونة بتنظيم تظاهرة لدعم إسرائيل"؛ **إيطاليا** :- "هناك... مواقع إنترنت تم إنشاؤها لغرض محدد، وهو مواجهة موجة التضليل والاستجابة على هجمات وسائل الإعلام على إسرائيل"؛ **فنلندا**:- "حضر متحدثون من إسرائيل لتقديم محاضرات حول الوضع في إسرائيل، كما تم تنظيم تظاهرة لدعم إسرائيل"[35].

توضح الأحداث الأخيرة ضآلة علاقة اللاسامية الجديدة باللاسامية الفعلية، وقوة ارتباطها بإسرائيل، كما تشير اللاسامية الجديدة بالفعل إلى التحالف المفتوح بين إسرائيل ومؤيديها، وبين اليمين المتطرف، وبعد مدة وجيزة من قيام رئيس الوزراء الإيطالي، سيلفيو برلسكوني، بامتداح نظام موسيليني الفاشي الذي سن قوانين لاسامية، وعمد في آخر مراحله إلى طرد آلاف اليهود إلى معسكرات الموت النازية، قدمت رابطة مكافحة التشهير لبرلسكوني جائزة رجل الدولة المميز، وشرح إبراهام فوكسمان، رئيس الرابطة، قائلا: "هذا الرجل هو صاحب الصوت الوحيد الواضح لدعم إسرائيل وتفهمها [في أوروبا]، وقد صرح بأن معاداة الصهيونية هي لاسامية"، واعترض ثلاثة يهود من الحائزين على جائزة نوبل في الاقتصاد (هم

فرانكو مدوغلياني، وبول أ. صاموليسون، و روبرت م. سولو) على منح الجائزة، إذ فاتهم أن الدعم الأعمى للجرائم الإسرائيلية له السبق الأخلاقي في هذا المضمار، وقال المعترضون: إن منح الجائزة "سيئ لليهود، وسيئ لإيطاليا، وسيئ للولايات المتحدة، وسيئ لإسرائيل"[36]، وبعد ذلك بمدة وجيزة، رحب المسؤولون الرسميون الإسرائيليون "بأبهة ومراسيم" بحضور جيانفرانكو فيني، قائد حزب التحالف الوطني الفاشي الجديد في إيطاليا، وكان فيني قد أشاد بموسيليني سابقا، بوصفه "أعظم سياسي في القرن العشرين"، وتلقى دعوة لزيارة إسرائيل، وفقا لمصادر إسرائيلية؛ لأن "القدس تنظر بعين الرضا على دعم فيني الذي لا يلين لسياسات شارون"، وكذلك بصفة خاصة، بسبب الخطاب الذي ألقاه فيني "خلال اجتماع لمنظمة بناي بيرث [المنظمة الأم لرابطة مكافحة التشهير] في ميلان دعما لسياج الفصل".

لم تعجب هذه الزيارة يوسي ساريد من حزب ميرتز الإسرائيلي، ودعا فيني "حثالة فاشي"، في حين استنكر وزير العدل الإسرائيلي السابق، يوسي بيلين، الزيارة بوصفها "مخزية لإسرائيل"[37] وإذا حكمنا بحسب سرد شوينفيلد، فإن "اليمين المتطرف" في البلدان المختلفة في أوروبا، لا يشكل خطرا قاتلا على اليهود، بل من المحتمل أن يكون حليفا قويا: "جورغ هايدر [من النمسا]، بصفة خاصة، أكد على أهمية الصداقة بين النمسا ودولة إسرائيل، وقام بزيارة إلى متحف الهولوكوست في العاصمة الأمريكية واشنطن، بينما اقترح جين مري ليبان [من فرنسا] بأن على اليهود الفرنسيين التحالف معه من أجل احتواء المشكلات التي تنشأ عن تدفق العرب"، ومن الحقائق المثيرة للدهشة بالفعل أن العديد من هؤلاء اليهود الذين يحذرون من اللاسامية الجديدة، يحذرون أيضا من التواجد العربي المتزايد في أوروبا[38]. وفي حالة حاكم ولاية كاليفورنيا، أرنولد شوارزينيغر، فقد كانت هناك ديناميكيات إضافية، فعلى الرغم من أن شوارزينيغر قام في السابق بامتداح هتلر، إضافة إلى الرئيس النمساوي السابق كورت فالدهايم، فقد كان "أشد المدافعين" عنه في أثناء الانتخابات لمنصب حاكم الولاية، وذلك في مركز سايمون ويزنثال، وهو الفرع الرئيس للوبي الإسرائيلي في الشاطئ الغربي للولايات المتحدة، وإضافة إلى قيام شوارزينيغر بكيل المديح على إسرائيل، فقد قام باحتياط إضافي يتمثل في

شراء صك غفران، فوفقا لمسؤول العمليات في منطقة لوس أنجلوس: "شوارزينيغر هو من أكبر المتبرعين في هوليوود لمركز روزنثال"، وبعد مدة وجيزة من انتخاب شوارزينيغر لمنصب حاكم الولاية، أعلن أنه سيقوم برحلة إلى إسرائيل لتدشين مشروع ريادي بتكلفة 200 مليون دولار، وهو متحف في القدس سيُنْشِئُه مركز روزنثال، ورحب الحاخام مارفين هير، رئيس مركز روزنثال في لوس أنجلوس، برحلة شوارزينغر المقبلة، بوصفها "بيان تضامن مع دولة إسرائيل". وليس تماما، فالأمر الأكثر احتمالا هو أن شوارزينيغر سيسعى لترشيح نفسه للمنصب لمدة انتخابية ثانية[39].

تماما كما استفادت إسرائيل من حرب الولايات المتحدة على الإرهاب، فقد استفادت الولايات المتحدة من اللاسامية الجديدة، إذ يسعى المبررون لإسرائيل إلى تلطيخ ناقدي سياسات الولايات المتحدة بوصم "اللاسامية"، وتماما كما شجعت إدارة كلينتون خدعة تعويضات الهولوكوست من أجل الحصول على تبرعات اليهود وأصواتهم، فمما لا شك فيه أن إدارة بوش دعمت خدعة اللاسامية الجديدة، وبذهنها الحسابات ذاتها، ومن خلال العمل معا، زجت إدارة بوش، وإسرائيل، واللوبي التابع لها بموضوع اللاسامية الجديدة في الأجندة الدولية، ففي نيسان/ إبريل 2004، تم إجبار منظمة الأمن والتعاون الأوروبية على عقد مؤتمر خاص في برلين مكرس للاسامية الجديدة.

وقد مثل الحكومة الأمريكية في المؤتمر وزير الخارجية كولن باول، الذي وصل على متن طائرة تابعة لسلاح الجو، وبصحبته إيلي ويزل الذي أوضح بما لا يدع مجالا للشك أمام جمهور يبلغ ألف شخص، على الرغم من عظاته المعتادة الفارغة من المعنى، السبب الحقيقي وراء جمع هذا الحشد: "هناك عدد كبير من المدن في العالم موبوءة بالكراهية الصريحة والعنيفة نحو الشعب اليهودي... فهناك لافتات اليسار المتطرف التي تشوه إسرئيل دون خجل... إثارة هائلة للعنف الهستيري المقنع بالبروباغاندا المعادية لإسرائيل.. وأي شخص يعبر عن تضامنه مع ضحايا الإرهاب في إسرائيل يتم وصمه، ويا للفضيحة! بأنه معاد للعرب". وفي ذلك المؤتمر، برر ويزل امتناعه عن الدفاع عن الفلسطينيين، على أساسٍ أنه "لا يمكنني أن أربط نفسي مع أناس يعلمون أطفالهم ارتداء أحزمة ناسفة والذهاب للقتل"، وكأن ويزل الذي ظل يبرر انتهاكات إسرائيل للقانون الدولي كان يدعم حقوق الفلسطينيين قبل ظهور التفجيرات الانتحارية[40].

في حزيران/ يونيو 2004، نصب سيرك اللاسامية الجديدة خيمته الكبيرة في مقر الأمم المتحدة، وكان ويزيل، الحاضر بكُلِّيته، من جديد في مركز الحلقة، وعبر عن حيرته من أنه "بعد 60 عاما على أسوأ مأساة في تاريخ البشرية" وعلى الرغم من أنه كان قد "اقتنع بأن اللاسامية قد ماتت في أوشويتز"، إلا أن كراهية اليهود تتنامى من جديد، وفي خطابه أمام منظمة الأمن والتعاون الأوروبية، ندب ويزيل أنه وبعد الحرب "ظن بسذاجة أنه، وخلال السنوات المقبلة، كلما ظهر للعيان أحد اليهود في أوروبا، فسيحمل على الأكتاف، وسيحاط بالجميع". وواصل ويزيل القول: "لو قال لي أي متشائم حينها: إنه، وخلال حياتي المتبقية سيتعرض اليهود للهجوم من جديد، لما كنت صدقت ذلك، ولكن هذا الأمر أصبح حقيقة واقعة الآن". فالمسكين إيلي ويزيل مصعوق، مصعوق! من الانبعاث المفاجئ للاسامية بعد انقضاء ستين عاما، ولننظر للتصريحات الآتية التي صدرت عنه: "لو أخبرنا أي شخص، عندما تم تحريرنا، أننا سنجبر خلال حياتنا المتبقية على مكافحة اللاسامية مرة أخرى... لما وجدنا القوة لرفع أعيننا من الخراب".

ومرة أخرى: "ما الذي يجعل اللاسامية منتشرة إلى هذا الحد بين الناس، ويضطر شعبنا من جديد للتعرض لهذا المرض الإنساني؟ فمن جديد ها هي اللاسامية تصبح خطرا، ففي كل أنحاء العالم هناك جهود منسقة تجري من جديد لعزل اليهود، ولم تكن إسرائيل وحيدة إلى هذه الدرجة من قبل، ولا يمكنك الفصل بين دولة إسرائيل عن شعب إسرائيل... ولهذا، فإن اللاسامية الجديدة في أوروبا، وفي الولايات المتحدة تشكل قلقا بالغا لجميع اليهود" وهناك مشكلة صغيرة مع الدهشة الحالية التي عبر عنها ويزيل، وهي أن التصريحين السابقين اللذين اقتبسناهما للتو، هما من عرض قدمه ويزيل في العام 1981 عن اللاسامية الجديدة، والثاني من خطاب ألقاه في نيسان/ أبريل 1981 بعنوان: "اللاسامية الجديدة". وفي خطاب أمام الأمم المتحدة، دعا ويزيل اللاسامية بأنها "أقدم تعصب جماعي في التاريخ المدون". إضافة إلى أنها تجمع بصفة فريدة جميع أشكال التعصب الأخرى، وكل شيء متعلق باليهود هو فريد بالضرورة: اللاسامية، والهولوكوست، وإسرائيل، والقومية اليهودية... وبعيدا عن الشوفينية البادية والمنفرة، فإن هذا التفرد هو مذهب فكري فارغ يؤدي وظيفة عقدية مفيدة إذ إنه يسمح

لإسرائيل الادعاء بإعفاء أخلاقي فريد: فإذا كانت معاناة اليهود فريدة، فلا يجب إذاً إلزام إسرائيل بالمعايير الأخلاقية الطبيعية[41].

أما الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي عنان، ومن دون شك سعيا منه لتسجيل بضع نقاط سهلة مع من يرعونه في واشنطن، فقد تماشى مع المسرحية، إذ أخذ يرنم: "بعد ستين سنة، ها هي اللاسامية تطل برأسها من جديد، وإن العالم يشهد انبعاثا خطيرا لتلك الظاهرة بأشكال وتجليات جديدة". وقد ناشد عنان "الجميع أن يعملوا بفاعلية ودون تسويات لدحض أولئك الذين يسعون إلى إنكار واقعة الهولوكوست أو تفردها". ولكن ما هي العقوبة التي يجب فرضها على الذين ينكرون تفردها – السجن؟ عقوبة الإعدام؟ السجن لمدة ساعة بصحبة ويزيل؟ قد يظن المرء أن كون الأمين العام أتى من قارة دمرها الاستعمار عبر التاريخ، سيكون أكثر تشككا بتفرد الهولوكوست، وأنه بالنظر إلى أن إفريقيا تجتاحها المجاعات والحروب والأمراض، سيكون له أولويات أهم من حشد المجتمع الدولي لتأكيد تفرد الهولوكوست.

وكما هو متوقع، تتقهقر الاجتماع بسرعة؛ كي يصبح منبرا حرا للجميع من أجل تجريح الأمم المتحدة، فها هي البروفيسور في جامعة يورك، آن بايفسكي تتهم الأمم المتحدة بأنها "المزود الدولي الرئيس للاسامية" في حين ناشد إبراهام فوكسمان الأمم المتحدة أن تعمد أخيرا إلى "التوقف عن إسباغ الصفات الشيطانية على الشعب اليهودي، ونزع الشرعية عنه"، أما مالكوم هوينلين من مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الأمريكية الكبرى، فقد طالب بألا تفرض الأمم المتحدة على إسرائيل "معايير مستحيلة لا تفرضها على أي أمة أخرى". ووسط هذه الاستنكارات يجدر التذكير بالسجل الحقيقي للأمم المتحدة بخصوص إسرائيل، فوفقا للممثل الإسرائيلي السابق في الأمم المتحدة، ووزير الخارجية السابق إيبا إيبان، فإن "التوازن الطاغي" المترتب عن "تأثير الأمم المتحدة على مصير إسرائيل ووضعها، هو إيجابي إلى حد كبير"، و"لا توجد أي أمة منهمكة في كفاح من أجل الشرعية... حصلت على هذا الدعم الفاعل من مجال السلطة العامة للمنظمة الدولية" (صحيفة جيروسالم بوست، 1988).

على الرغم من أن الأمم المتحدة تخضع إسرائيل إلى معيار مزدوج، إلا أنه على العكس تماما مما يزعمه المبررون لإسرائيل: فلم يتم إخضاع إسرائيل إلى معايير أعلى، بل معايير أقل من تلك التي تفرض على الدول الأعضاء الأخرى، ولقد أجرى مارك ويلر من جامعة كمبردج دراسة متأنية قارن فيها بين إسرائيل والمناطق المحتلة، وبين أوضاع شبيهة في البوسنة والهرسك، وكوسوفو، وتيمور الشرقية، والكويت والعراق في أثناء الاحتلال، ورواندا، ووجد الباحث أن إسرائيل تمتعت "بحصانة فعلية" من فرض أي إجراءات، مثل حظر تصدير السلاح والعقوبات الاقتصادية، التي يتم تبنيها عادة من قبل الأمم المتحدة ضد الدول الأعضاء التي ترتكب انتهاكات شبيهة للقانون الدولي، وخلال الندوة التي عقدتها الأمم المتحدة حول اللاسامية، استنكر هوينلين أيضا "إنكار الهولوكوست من قبل ممثلين للأمم المتحدة"، وحتما فهو المرشح الأفضل لتصويب السجل التاريخي في الأمم المتحدة بخصوص الهولوكوست، ففي اجتماع جرى في تورينتو في نيسان/ إبريل 2004، قال هوينلين لجمهور المستمعين بأن: من أراد قتل اليهود لم يكن هتلر، بل مفتي القدس، وبعد تردد "استجاب هتلر إلى رغبات المفتي". فإن كان هوينلين عندما كان المتهمون في محاكمات نورمبرغ بحاجة إليه؟

وأخيرا، استنكر المشاركون في ندوة الأمم المتحدة المداولات "الشائنة" التي تجريها المحكمة الدولية بشأن السياج الإسرائيلي الفاصل، واستنكروا إعلان دوربان وبرنامج عمله؛ لأنه أورد أن "الفلسطينيين هم ضحايا العنصرية الإسرائيلية"؛ واتهم المشاركون في المؤتمر "اللاساميين والمعادين للصهيونية" الذين يحملون اعتقادا "مشوها" بأن "اليهود استخدموا الهولوكوست ذريعة لتجاهل معاناة الآخرين كافة"؛ وتساءلوا "ما إذا كانت الإشارة إلى الوجود الإسرائيلي في غزة والضفة الغربية، بصفته احتلالا أمرا ملائما" - فلماذا لا ندعوه رحلة مدرسية مثلا؟ الدكتورة روث ويسثيمير، التي هاجرت من ألمانيا النازية، وتحولت إلى معالجة للمشكلات الجنسية عبر الإذاعة، عزفت النغمة الأقرب إلى الواقع، حينما "شجبت وجهة نظر المشاركين لقيامهم بمناقشة المشكلة، وعرضت خدماتها عليهم"[42].

⁂

3

هجم الذئب! (*)

يتألف ما يدعى حاليا باللاسامية الجديدة في الحقيقة من ثلاثة عناصر رئيسة:

(1) مبالغات واختلاقات.

(2) إساءة تصنيف النقد المشروع للسياسة الإسرائيلية.

(3) الامتداد غير المبرر، وإن يكن متوقعا، من انتقاد إسرائيل إلى انتقاد اليهود بصفة عامة.

المبالغات والاختلاقات

الأدلة على اللاسامية الجديدة يأتي معظمها من منظمات مرتبطة بصفة مباشرة، أو غير مباشرة بإسرائيل، أو أن لها مصلحة مادية في تضخيم الدلائل على اللاسامية. على سبيل المثال، يدرج تقرير "تجليات اللاسامية في الاتحاد الأوروبي" كأحد المصادر الأساسية للمعلومات في الدنمارك، "السفارة الإسرائيلية في كوبنهاغن"، وفي فنلندا "جمعية أصدقاء إسرائيل"، وفي إيرلندا "السفارة الإسرائيلية" إلى جانب "رابطة الصداقة الإسرائيلية الإيرلندية"، وما إلى ذلك. ويُصدر معهد ستيفن روث في جامعة تل أبيب تقريراً سنوياً حول العنصرية واللاسامية المعاصرة، ويخدم التقرير كمصدر رئيس للمعلومات والتحليل، وأشار التقرير المسحي الذي أصدره المعهد فيما بين 2000 - 2001 بعنوان "اللاسامية في العالم"، إلى تطور مشؤوم: "تم استقبال كتاب البروفيسور نورمان

(*) إشارة إلى القصة الشعبية حول راعي الأغنام الذي أصابه الملل، وأراد أن يمازح الناس، فأخذ يصرخ بأن الذئب قد هجم، وعندما هجم الذئب بالفعل في أحد الأيام، لم يأت أحد لنجدته؛ ظنا من الناس أن الراعي يمزح. [المترجم]

فنكلستين، صناعة الهولوكوست، بترحاب شديد، وخصوصا في ألمانيا، ومن قبل اليمين المتطرف بصفة خاصة.... وعلى الرغم من أن أبحاثا ومنشورات جادة قد دحضت جميع محاجاته، إلا أنها أحيت صورة اليهودي المحتال الطماع المتعطش للسلطة" ولم يقتبس التقرير أي من هذه الأبحاث المزعومة التي دحضت حجج الكتاب، وربما كان ذلك لأنه لا يوجد أي بحث من هذا القبيل، فلقد امتدح راؤول هيلبرغ الاستنتاجات الرئيسة للكتاب، بوصفها "اكتشافات مهمة".

ويتم الاعتماد في توفير البيانات الخاصة باللاسامية كذلك، على المنظمات اليهودية الأمريكية المحلية، مثل رابطة مكافحة التشهير، ومركز سايمون ويزنثال، وعلى نظرائهما في أوروبا، وتتماثل علاقات تلك المنظمات بالدول المضيفة لها بالعلاقة التي كانت تربط الأحزاب الشيوعة بتلك الدول، باستثناء أن هذه المنظمات تنظر إلى إسرائيل، بوصفها الوطن الأم، بدلا من روسيا ستالين، وإذا لم تخرج تلك المنظمات بدلائل حول اللاسامية، فإنه سيتعين على إبراهام فوكسمان والحاخام هيير من مركز ويزنثال أن يبحثا عن عمل آخر، وفي حالة فوكسمان وهيير، فإن ذلك سيشكل مأساة حقيقية، إذ إن كلاً منهما يتقاضى نصف مليون دولار سنويا لعملهما في هاتين المنظمتين "الخيريتين"[1].

لقد ثبت بعد التحقق من الأمر، أن العديد من الادعاءات بخصوص اللاسامية هي ادعاءات مبالغ فيها بشدة، أو أنها مختلقة، فقد زعمت مقالة رئيسة في مجلة "فورين بوليسي" الأمريكية المؤثرة، بعنوان: "المشكلة اليهودية المتمثلة في مناهضة العولمة"، أن "المتظاهرين في العام 2003 في أثناء انعقاد المنتدى الاجتماعي العالمي الذي عقد في مدينة بورتو أليغري البرازيلية، كانوا يعرضون الصليب النازي المعقوف" وأن "المتظاهرين... حملوا لافتات كتب عليها "النازيون، واليانكي، واليهود: لا شعب مختار!"" ومع ذلك لم يشهد الذين شاركوا في التظاهرة بالفعل أي مظاهر من هذا النوع[2]، وفي مقالة ظهرت في مجلة "مذر جونز" بعنوان: "الوحش العنيف يعود"، أعلن تود غيتلين أن "اللاسامية الشريرة عادت،... وإن لم يكن هذا الأمر سيئا بما يكفي، الطلاب ينشرون الهراء. طلاب!" وكي يوثق هذه التهمة، يستشهد "برسالة إيميل انتشرت عبر العالم" كتبتها لوري زولوث، التي كانت في حينه مديراً للدراسات اليهودية في جامعة سان فرانسيسكو الحكومية.

وزعمت زولوث أن جامعة سان فرانسيسكو "هي جمهورية وايمر تسودها القمصان البنية، ولا تتمكن الجامعة من السيطرة عليها"[*]، والنازيون في هذه الحالة هم "حشد من الفلسطينيين الغاضبين". فبحسب المزاعم، اتحدوا في يوم ربيعي وشكلوا "مجموعة غوغائية خارجة عن السيطرة"، وشنوا "اعتداءات جسدية قاسية" ضد "طلبة كانوا يؤدون الصلاة، وامرأة مسنة، وهي من الزملاء المسنين، وكانت قد نجت من الهولوكوست"، في حين شاهدت الشرطة كل ذلك دون أن تتدخل، ومن المثير للاستغراب، أن تود غيتلين، بروفيسور الصحافة في جامعة كولمبيا، لم يتأكد على ما يبدو من مصدر الخبر، ولو فعل ذلك، لكان قد اكتشف أن الإجماع بين المتحدثين باسم اليهود في منطقة خليج فرانسيسكو، بما في ذلك الدكتور فريد آسترين المدير الحالي للدراسات اليهودية في جامعة سان فرانسيسكو الحكومية (وشهد شخصيا الحادثة المزعومة)، هو أن لوري زولوث لديها ولع "بالمبالغات الهائلة"، ومفطورة على عقلية رعتها سياسات "الماركسية اللينينية"، ولكن ولاءها ليس للاتحاد السوفييتي، كما في الأيام الخوالي، بل "لدولة إسرائيل اليهودية، الدولة التي أعشقها"، ولم تتدخل الشرطة؛ لأنه لم يحدث شيء يستدعي تدخلهم، وأشار غيتلين إلى أن الأصداء التي نتجت عن الرسالة الإلكترونية التي أرسلتها لوري زولوث تدل على "قوة الإنترنت" أكثر مما تدل على قوة الحقيقة، وبعيدا عن هذا الاعتداء الذي لم يحدث أبدا في جامعة سان فرانسيسكو الحكومية، فإن الدليل الوحيد الذي يسوقه غيتلين على أن "خطر اللاسامية واضح وموجود" حدث في الجامعة، إذ تساءل "طالبان أدرس لهما" ما إذا كان اليهود قد تغيبوا بالفعل عن عملهم في مركز التجارة العالمي في 11 أيلول/ سبتمبر. فحقا إن "الوحش القاسي عاد"[3].

نشرت المجلة الشهرية الأمريكية اليهودية التقدمية "تايكون" مقالاً مطولا كتبته ميريام غرينسبان بعنوان: "ما هو الجديد حول اللاسامية؟" حيث كالت المديح لكتاب

(*) جمهورية وايمر هي لقب يطلقه المؤرخون على الجمهورية الألمانية التي تأسست في أعقاب الحرب العالمية الأولى بعد إلغاء الأمبرطورية الألمانية، وامتدت حتى صعود هتلر في العام 1933، أما القمصان البنية فتشير إلى قوات شبه عسكرية لعبت دورا كبيرا في صعود النازيين، وتم اشتقاق الاسم من الرداء البني الذي كانوا يرتدونه. [المترجم]

فيليس تشيسلر، بوصفه "إسهاماً حيوياً لفهم انبعاث هذا الصنف الجديد البغيض من اللاسامية". وقد أوردت الكاتبة الإثبات على "هذا الصنف الجديد البغيض" في الفقرة الأولى من المقال: "طالب يهودي يلبس قلنسوة في جامعة ييل تعرض لاعتداء من قبل فلسطيني في سكن الطلاب". ومع ذلك لم يسمع أحد من مركز ييل للحياة اليهودية بهذه الحادثة من قبل، كما لم تسمع إدارة الجامعة من قبل أبدا بهذا الاعتداء المزعوم. وفي جامعة شيكاغو، أورد غابرييل شوينفيلد أن "مدرسا معينا من قبل الجامعة أخبر طالبا يهودياً أنه لن يقرأ الورقة التي كتبها الطالب في برنامج الماجستير؛ لأنها تركز على موضوعات متعلقة باليهودية والصهيونية". ومع ذلك، لم يقم أحد أبدا برفع شكوى لمركز الحياة اليهودية في جامعة شيكاغو، في حين قامت الجامعة، بعد أن علمت بهذه المزاعم (التي ظهرت للمرة الأولى في موقع الإنترنت اليميني كامبس ووتش[مراقبة الجامعات])، بإجراء تحقيق مستفيض، ولم تجد أي دليل يدعم هذه المزاعم، وفي بدايات عام 2004، تعرضت جامعة كولمبيا في نيويورك لانتقادات شديدة، فقد تم عرض فيلم أنتجته منظمة مجهولة لجمهور من المدعوين، واشتكى طلاب "مؤيدون" لإسرائيل، مستخدمين لغة اللياقة السياسية أن "أصواتهم" في الدفاع عن إسرائيل قد تم إسكاتها من قبل أعضاء في هيئة التدريس.

وخرجت بعض الصحف المحلية بعناوين بارزة بأن جامعة كولمبيا تكتسحها اللاسامية، ودعوا بمعية بعض السياسيين المحليين إلى طرد بعض المدرسين من الجامعة، وكانت هذه الهستيريا بخصوص جامعة كولمبيا جزءا من حملة أوسع بكثير من تنظيم تجمع من المنظمات والمؤسسات المتنفذة من "المؤيدة" لإسرائيل من أجل "استعادة" الجامعات، حيث نجح عدد قليل من الأساتذة المعارضين خلال السنوات الأخيرة في كسر الاحتكار الكامل للحوار العام حول هذا الأمر من قبل المبررين لإسرائيل، وفي كانون الأول/ ديسمبر 2004، قام لي بولينجر، رئيس جامعة كولمبيا، بتعيين لجنة خاصة للتحقيق في شكاوى الطلاب، وأصدرت اللجنة استنتاجاتها في آذار/ مارس 2005، فبعد تقصي مستفيض، وعلى الرغم من الضغوط الكبيرة على الجامعة للخروج بنتيجة ترضي المؤسسات الصهيونية، لم تتمكن اللجنة من التوثيق إلا لحالة واحدة قد يكون فيها بعض التعدي، وتخص بروفيسورً فلسطينيا وجه إليه

أحد الطلاب سؤالا خلال مدة الاجتياح الإسرائيلي لجنين، "فثار غضب الأستاذ؛ لأنه فهم أن السؤال يعبر عن دعم لسلوك إسرائيل الذي يعترض عليه، و...، وأجاب بانفعال".

وفيما يخص مزاعم وجود اللاسامية، فقد استنتج التقرير بصفة قاطعة: "لم نجد أي دليل على تصريحات صدرت عن أي من المدرسين يمكن تفسيرها بصفة معقولة على أنها لاسامية". ومن الأمور المهمة، أن أشد الإدانات التي وردت في الاستنتاجات لا تتعلق بناقدي إسرائيل، بل بمؤيديها، فقد أشار التقرير إلى أن "طلابا" غير مسجلين في الجامعة كانوا يشوشون على الدروس التي يقدمها المدرسون الناقدون للسياسات الإسرائيلية، ويقومون بتصوير مجرياتها بصفة سرية، ويظهر أن أحد المدرسين في جامعة كولومبيا قام بتجنيد طلاب؛ كي يسجلوا ما يحدث في محاضرات يقدمها أستاذ معارض لإسرائيل، ويزودوه بتقارير عنها، وذلك "كجزء من حملة ضد ذلك الأستاذ"، وقد استخدمت اللجنة أقسى العبارات في التقرير حول هذه النقطة الأخيرة: "إننا نرى أن ما يبعث على القلق الشديد استعداد أساتذه لتشجيع طلاب على التجسس على دروس أساتذة آخرين"، مما يحول الطلاب إلى "عملاء تجسس".

وعلى الرغم من أن مزاعم حدوث تصرفات لاسامية قد تم دحضها رسميا، إلا أن الهستيريا التي حدثت أرغمت جامعة كولومبيا، وجامعات أخرى على تخصيص كراسي تدريس حول الدراسات الإسرائيلية، أي مواقع جديدة للتلقين المذهبي، وذلك إلى جانب الكراسي المخصصة لدراسات الهولوكوست، في الواقع إن ما تبدّى بالفعل من حادثة جامعة كولومبيا، ليس إثبات زيف مزاعم حدوث تصرفات لاسامية، بل الكيفية التي قام بها عملاء بحكم الأمر الواقع لحكومة أجنبية، بالتآمر من أجل إخماد الحريات الأكاديمية في الولايات المتحدة خدمة لتلك الدولة المقدسة[4].

ألقى رئيس جامعة هارفرد، لورنس سومرز، خطابا أشار فيه إلى آفاق انتشار اللاسامية في الجامعات، وتلقى الخطاب الكثير من الانتباه والمديح، إذ إن الوظيفة الرئيسة لرئيس الجامعة هي جمع التبرعات، ويستذكر آلان ديرشويتس، أستاذ القانون في جامعة هارفرد، أن أحد جامعي التبرعات في الجامعة أخبره أنه في السنوات الأخيرة "أصبحت هارفرد تعتمد فعليا في الدعم المالي على اليهود". ولا

يتطلب الأمر أن يكون المرء اقتصاديا لامعا؛ كي يتبين أن لعب بطاقة اللاسامية لن يؤذي نشاط جمع التبرعات، وقد أصبحت التنويعات على هذه الحبكة من الأمور المعتادة في هارفرد، ومن الأكيد أن أستاذ الجامعة الأسود هينري لويس غيتس لم يخسر أي نقاط في هارفرد عندما شجب في العام 1992 اللاسامية التي تبدر عن السود، أو ما دعاه في حينه "اللاسامية الجديدة" - إن المرء ليعجب من كثرة استخدام هذه العبارة - وذلك في مقالة نشرها على صفحة كاملة في صحيفة نيويورك تايمز، إذ إن التهجم على الناس الذين لا حول لهم، وخصوصا إذا كانوا "من لون بشرتك"، من أجل التملق للمتنفذين، أصبح يُدعى شجاعة أخلاقية في أوساط النخبة[5] ويقدم بوول بيرمان دليلا على عودة انبعاث اللاسامية، من خلال متحدثة وحيدة في مؤتمر سنوي للأكاديميين الاشتراكيين عقد في نيويورك، إذ "صرحت بموافقتها على الهجمات الانتحارية"، كما أشار إلى شخص وحيد من الجمهور "قام بالدفاع عن المتحدثة"، ثم يزعم بيرمان أن "هناك شيئا ما تغير" حيث إن دعم الهجمات الانتحارية لا يشكل بحد ذاته دليلا على اللاسامية، وإن كان الأمر كذلك، فما الذي يثبته هذا المثال؟ لقد أورد بيرمان أن آلاف الأشخاص حضروا المؤتمر، بما في ذلك "كل الطوائف السخيفة في اليسار". وبالنسبة لبيرمان فإن هذه المتحدثة الوحيدة والعضو الوحيد من الجمهور يكشفان أن "الرياح الجديدة بدأت تهب بالتأكيد". وإذا كان الأمر كذلك، فمن غير شك أن رادار الأحوال الجوية لن يلتقط هذه الرياح[6].

إن الأدلة التي تثار لإثبات وجود اللاسامية الجديدة، عادة ما يثبت بعد التقصي أنها ليست أدلة على الإطلاق، وأحد الأدلة الرئيسة التي يقدمها تقرير "تجليات اللاسامية في الاتحاد الأوروبي" هو ملصق [بوستر] "لاسامي" تم توزيعه للإعلان عن تظاهرة ضد زيارة كان بوش يعتزم القيام بها إلى برلين (انظر الشكل رقم 1).

ويقول تحليل التقرير للملصق: "الصورة المعروفة "للعم سام" تظهر "أنفا يهوديا نمطيا". كما أن الملصق يشير ضمنا إلى مؤامرة يهودية عالمية مفترضة، إذ يتدلى خيط من طرف أصبع "العم سام" في نهايته شكل للكرة الأرضية، وإن عرض "العم سام" كيهودي يشير إلى التأثير اليهودي المفترض على سياسة الولايات المتحدة، ويجمع بين مشاعر العداء للولايات المتحدة ومشاعر العداء لليهود"، وقد قام كاتب هذه السطور

بعرض هذا الملصق على أشخاص عديدين، ولم ير أي منهم أنفا يهوديا في الصورة، ولندع جانبا أمر المؤامرة اليهودية، ومع ذلك أشار بعض من رأوا الملصق أنه يشبه ملامح الأفارقة الأمريكيين إلى حد ما، ومن الواضح أن مؤلفي تقرير "التجليات" بحاجة لمدة نقاهة طويلة، فقد لاحظ شوينفيلد لاسامية "كلاسيكية" في إعلان أصدرته منظمة "تايكون" لمعارضة الاحتلال (انظر الشكل رقم 2). ألا تدل اللافتة التي تقول: "اليهود ليسوا معتدين، أو مستغلين"، مرفقا معها إشارة السلام، دليلا قاطعا على اللاسامية؟[7].



الشكل 1: حالة الأنف السامي المزعومة. تصميم أوتا إيكورث، برلين.

بمثل ذلك، يتشمم إبراهام فوكسمان اللاسامية في كل مكان، فمن باب اللاسامية الاعتقاد بأن "ولاء اليهود لإسرائيل يزيد عن ولائهم لهذا البلد"، ومع ذلك، فبالنسبة للعامة يمكن أن يكون هذا الزعم صحيحا فعلا، وبالنسبة للعديد من الصهاينة، فمن المستحسن أن يكون صحيحا، بل إن فوكسمان نفسه يؤكد أن إنكار حق الشعب اليهودي في أن يكون له "وطن خاص به" و "الاستقلال والسيادة" في إسرائيل هو أمر لاسامي، ولكن، ألا يعني هذا أن إسرائيل هي دولة اليهود بصرف النظر عن مكان سكناهم؟ ومن يستطيع أن يشكك في أن فوكسمان يتصرف بصفته

مواليا لإسرائيل، أو، على أية حال، عميل مدفوع الأجر لها، ولقد كان الأمر "لاسامية بصفة واضحة لا لبس فيها" عندما "سعت بلجيكا، التي تقع فيها لاهاي التي تضم محكمة العدل الدولية... إلى توجيه اتهامات لرئيس وزراء دولة إسرائيل بارتكاب جرائم ضد الإنسانية"، وكذلك عندما عارض الدنماركيون تعيين سفير إسرائيلي فيها له سمعة شائنة بممارسة التعذيب، ويبرر فوكسمان هذه الاتهامات باللاسامية على أساس أن جرائم شبيهة تم ارتكابها لم تخضع للمساءلة، ولنتجاوز مسألة أن لاهاي لا تقع في بلجيكا، ولكن في هولندا، ألا يقوم جميع المجرمين (والمبررون لهم) بالتشكي من الملاحقة القضائية الانتقائية إذ يتم ملاحقة مجرمين معينين ويتم التغافل عن مجرمين آخرين؟ ولكن أمثال فوكسمان فقط يزعمون أن إخضاع المجرمين وممارسي التعذيب للمساءلة بسبب جرائمهم يشكل لاسامية، ويؤكد فوكسمان أيضا أن الزعم بأن اللجنة الأمريكية الإسرائيلية للشؤون العامة (إيباك) [رأس اللوبي الإسرائيلي في أمريكا]، تقوم باستهداف المرشحين الذين ينتقدون إسرائيل "هو أصداء للتشهير اللاسامي"، وإن تكن إيباك ذاتها تفاخر بممارسة هذا الأمر.

ويدعو فوكسمان القراء للاطمئنان بخصوص عبارة اللاسامية، إذ "نحن حريصون جدا بخصوص كيف نستخدمها ومتى" وإن رابطة مكافحة التشهير "بذلت مقدارا كبيرا من التفكير حول إيجاد التمييز الدقيق بين الدرجات والمستويات المختلفة من اللاسامية في الخطاب والتصرفات" وهذه الحصافة والدقة كانت بادية للعيان على أكثر ما يكون عندما قامت رابطة مكافحة التشهير بتشويه سمعة هذا الكاتب ،بوصفه "ناكرا معروفا للهولوكوست". ويواصل فوكسمان القول: "إذا كنت متهورا في إطلاق الاتهامات باللاسامية، فإنني سوف أخسر مصداقيتي بسرعة وبناء عليه أي فاعلية كشخص قيادي في هذا المجال" ولقد تصدى فوكسمان للدفاع عن رونالد ريغان، عندما أعلن خلال رحلة قام بها إلى مقبرة بيتبورغ في ألمانيا، أن الجنود الألمان (بما في ذلك أعضاء الشرطة السرية) المدفونين في هذه المقبرة "هم ضحايا للنازية، مثلهم مثل ضحايا معسكرات الاعتقال الجماعية"، ثم قام فوكسمان لاحقا بتكريم ريغان بجائزة "مشعل الحرية" التي تقدمها رابطة مكافحة التشهير.

ولقد أشرف فوكسمان على عملية التجسس واسعة النطاق المرتبطة بالاستخبارات الإسرائيلية، ونظام العزل العنصري في جنوب إفريقيا، وبعدما حصل على مبلغ مالي من مارك ريتش - ملياردير تجارة السلع الذي فر إلى سوسيرا قبل مثوله أمام المحكمة، بسبب إحدى وخمسين تهمة تتضمن التهرب من الضرائب، والاحتيال، وانتهاك العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران - تمت مساعدته على تأمين عفو رئاسي في أثناء الساعات الأخيرة من رئاسة بيل كلينتون، وإنَّ كون هذا الرجل ما زال يمتلك مصداقية، لهو دلالة رهيبة على الثقافة السياسية المعاصرة في الولايات المتحدة[8].



No, Mr. Sharon!

Support the Israeli Army Reservists who say "No" to the Occupation

Will You Join

شكل 2: "أحد أنماط اللاسامية التقليدية". من مجلة تايكون. رسم كاريكاتيري من إعداد خليل بنديب(*).

يستشهد تقرير "التجليات" بدليل على اللاسامية في أوروبا من استطلاع للرأي العام أجرته رابطة مكافحة التشهير في الاتحاد الأوروبي يُظهر أن نصف المستجيبين

(*) يظهر في الكاريكتير أشخاص من مؤيدي حركة تايكون يحملون لافتات تقول: "لا يجوز أن يكون اليهود معتدين، أو مستغلين"، و"لا ينبغي أن يميز اليهود ضد الآخرين"، و"لا يجوز أن يحتل اليهود أراضي الآخرين، بما يتنافى مع القانون"، و"اليهودية معنية بالعدالة والتعاطف والمحبة"، ويظهر من الناحية المقابلة شخص سمين يمثل اليمين الصهيوني يصيح بالمتظاهرين، ويدعوهم "لاساميين".

للاستطلاع تقريبا وافقوا على العبارة بأن: "اليهود ما زالوا يتحدثون كثيرا عن الهولوكوست". في الواقع، إن ما يثير الاستغراب هو أن نسبة الأوروبيين الذين يشعرون بالسخط من الاستغلال السياسي الشوفيني للهولوكوست ليست أكبر كثيرا مما هي عليه، وفي التفصيل حسب البلدان في تقرير "التجليات"، يشير التقرير أيضا إلى الحالات المزعومة الآتية من اللاسامية: الدنمارك - " امرأة مرتبطة بالمنتدى اليهودي التقدمي وصفت كيف،... عندما تدخل إلى مكتبها، يقول لها زميل: "لقد قمت باحتلال مقعدك جيدا، أليس كذلك - قه قه قه"؛ اليونان - "مقالان... طرحا وجهة نظر، هي أن اليهود أفرطوا في استخدام الألم الذي نجم عن قسوة الهولوكوست"؛ إيطاليا - "تمت رؤية كلمات بخط عريض مكتوبة على حائط، تقول: اليهود قتلة"، وذلك في ممر للقطار تحت الأرض في مدينة براتو" (ولكن هل تفحصوا أنفاق الصرف الصحي في مدينة أبروزي؟)؛ هولندا - "بائع يهودي في السوق في مركز أمستردام تم تهديده بمسدس، وبالعبارة: "سأطلق الرصاص عليك وأقتلك"" (أليس هذا ما يقوله اللصوص عادة؟). لا شك أن واضعي تقرير "التجليات" كانوا مدركين لمدى هشاشة هذه الأدلة - إن لم نقل مدى إثارتها للسخرية - لذلك عمدوا إلى افتراض وجود "تحيز لاسامي ومعادٍ للصهيونية عميق، وكامن بين الجمهور الألماني"، و "لاسامية روحية (أو نفسية)" بين الإيطاليين، و "هيكل ضمني لاسامي بين اليونانيين، وكذلك، وكما عرضنا سابقا، "رائحة لاسامية" بين البريطانيين[9].

بعد مدة وجيزة من نشر تقرير "التجليات"، أصدر مركز المراقبة الأوروبي المعني بالعنصرية وكراهية الأجانب تقريرا آخر أكثر شمولا بعنوان: "تجليات اللاسامية في الاتحاد الأوروبي 2002 - 2003" (سنشير له منذ الآن باسم تقرير "التجليات 2"، ويمحص التقرير في حالات اللاسامية التي جرت خلال سنتين كاملتين، بدلا من مدة الأشهر القليلة التي تعرض لها تقرير "التجليات" الأول[10]، وعلى الرغم من أن هذا التقرير ظل يعاني من بعض التحيز والتبريرات التي ساقها تقرير "التجليات" الأول، لكنه كان أكثر دقة بكثير، وأكثر رصانة[11]. ومن دون شك، فكون استنتاجات تقرير "التجليات 2" لم تكن معنية بإثارة المشاعر، ونشر هستيريا انتشار اللاسامية،

فقد تم تجاهله إلى حد كبير في وسائل الإعلام، وكان أحد المؤشرات الجلية على الجدية النسبية للتقرير هو أن إبراهام فوكسمان عبر عن "خيبة أمله" من التقرير[12]، خلال العامين الكاملين اللذين يغطيهما تقرير "التجليات 2"، وفي جميع دول الاتحاد الأوروبي الخمس عشرة التي يشملها التقرير، فلم يورد التقرير أي حالة قتل ناجمة عن اللاسامية، وأورد عددا قليلا من الاعتداءات التي نتج عنها أضرار شخصية[13]، وعلى الرغم من ذلك، كان هناك عدد كبير من الاعتداءات على ممتلكات اليهود، بعضها خطير، وكانت الغالبية العظمى من حالات اللاسامية تتألف من أنواع مختلفة من التهديد الشفهي والإساءات؛ على سبيل المثال، "تم إرسال رسالة لاسامية، صادرة من فرنسا، إلى شخص في بلجيكا"؛ "في باريس، تعرض رجلا كان يصطحب أبناءه الثلاثة للإهانة، إذ قال له أحد المارة: "لقد قتلت طفلا فلسطينيا"، وكذلك "بعد إجراء بحث على الإنترنت، ظهر تقرير عن مزارع في شمال النمسا وضع لافتة أمام مزرعته، تقول: "اليهود يبتزون العالم بأكمله" و"أريئيل شارون يمارس إرهاب الدولة"[14].

وفي فرنسا، التي شهدت أكبر عدد من حالات اللاسامية من ضمن الدول التي شملها المسح الاستقصائي، على سبيل المثال، ثلاث اعتداءات تخريب نتج عنها أضرار لممتلكات يهودية عامة عام 2002، ومع ذلك لم يحدث أي اعتداء كهذا عام 2003[15]، فإن الدليل على انتشار كبير للاسامية معدوم تماما، بل العكس هو الصحيح: "تظهر الاستطلاعات أن النزعة اللاسامية ضمن الجمهور الفرنسي العام تتناقص"، إذ أجاب 89 بالمئة من الذين شاركوا في الاستطلاع بنعم على السؤال: "هل الشخص الفرنسي من أصول يهودية "يتساوى في انتمائه لفرنسا مع الآخرين"؟ وعلى الرغم من أنه في حالة فرنسا كان الشباب المسلمون في معظم الحالات مسؤولين عن التصرفات اللاسامية، فقد وجدت دراسة استقصائية أنه، وبصفة عامة: "الشباب الذين تعود أصولهم إلى شمال أفريقيا هم في الواقع أقل تسامحا مع التصرفات اللاسامية، مقارنة مع المتوسط". وأخيرا، تجدر ملاحظة أن "عدد ضحايا اللاسامية" في فرنسا كان "أقل من عدد المهاجرين من ضحايا" الاعتدءات الناجمة عن التعصب[16].

خلال المدة التي صدر بها تقرير "التجليات 2"، نشر مركز الاستطلاعات المعروف "مركز بيو" نتائج آخر استطلاع دولي، وقد تم إجراؤه خلال المدة من أواخر

شباط/ فبراير إلى بدايات آذار/ مارس 2004 في الولايات المتحدة، وفي ثماني دول أخرى، ووجد الاستطلاع أنه "على الرغم من الشواغل حول تصاعد اللاسامية في أوروبا، إلا أنه لا توجد مؤشرات بأن مشاعر معاداة اليهود قد ازدادت خلال العقد الأخير، وقد وجد الاستطلاع أن الردود الجيدة بشأن اليهود هي أعلى الآن في فرنسا، وألمانيا، وروسيا مما كانت عليه عام 1991" وإن الأمر ببساطة هو أن المزاعم بانتشار واسع للاسامية ما هي إلا خداع، وإن من شأن أي أجندة سياسية غير مقادة بدوافع أيدولوجية أن تصنف الكراهية الموجهة نحو المسلمين على أنها الشاغل الرئيس في هذا المجال، نظرا إلى أن "الأوروبيين يحملون وجهات نظر سلبية حول المسلمين أكثر بدرجة كبيرة من تلك الموجهة لليهود"[17]، ولكن الهستيريا المتعلقة باللاسامية الجديدة ليس لها أي علاقة بمكافحة التعصب - وكل غرضها هو قمع الانتقادات الموجهة إلى إسرائيل.

إساءة تصنيف النقد المشروع للسياسة الإسرائيلية

هناك إجماع واسع بين المعنيين بهذا الموضوع على أن بزوغ اللاسامية الجديدة يتزامن مع آخر اهتياج في صراع إسرائيل - فلسطين، والذي وصل إلى ذروته في عملية الدرع الواقي وحصار جنين في ربيع عام 2002: "منذ بدأت الانتفاضة الجديدة في أيلول/ سبتمبر 2000، تصاعد اللغو اللاسامي والعنف الجسدي ضد اليهود في جميع بلدان العالم تصاعدا كبيرا، مما أدى إلى تأجيج المشاعر المعادية لإسرائيل" (فوكسمان)؛ "الانبثاق الحالي البغيض [للاسامية] في أوروبا (وإلى حد أقل) في الولايات المتحدة، يبدو أنه ظاهرة مصاحبة للصراع العربي - الإسرائيلي. ومن دون شك، فإن اللاسامية اشتدت كثيرا في كلتا القارتين مع اندلاع الانتفاضة الثانية" (شوينفيلد)؛ "إن حقيقة وجود تزايد في النشاطات اللاسامية يمكن ملاحظته بوضوح في معظم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، منذ بدء ما يسمى انتفاضة الأقصى... يشير إلى ارتباط ما بين الأحداث في الشرق الأوسط والانتقادات لإسرائيل من ناحية، وبين تصاعد اللاسامية من ناحية أخرى" (تقرير التجليات)؛ "إن الرابطة بين حالات اللاسامية التي تم الإبلاغ عنها، وبين الوضع

السياسي في الشرق الأوسط... يمكن مشاهدتها من خلال الذروة المرتفعة من الحالات التي حدثت في بعض البلدان خلال شهر نيسان/ إبريل 2002؛ وهو الشهر الذي قام الجيش الإسرائيلي خلاله باحتلال العديد من البلدات الفلسطينية، بصفة مثيرة للخلاف" (تقرير التجليات 2). ستظهر العلاقة السببية أن القمع الإسرائيلي الوحشي للفلسطينيين أثار العداء نحو "الدولة اليهودية" ونحو المدافعين عنها من اليهود في الخارج.

ووفقا لذلك، وجدت دراسة استقصائية أجرتها رابطة مكافحة التشهير أن ما يقارب ثلثي الأوروبيين يعتقدون أن "العنف الذي اندلع مؤخرا ضد اليهود في أوروبا ناتج عن مشاعر مناهضة لإسرائيل، وليس عن مشاعر اللاسامية التقليدية، أو العداء التقليدي نحو اليهود"، في حين أنه في إيطاليا على سبيل المثال، "قدَّر المعلقون أن صعود نطاق اللاسامية هو نتيجة لسياسة الحكومة الإسرائيلية نحو العرب منذ اندلاع الانتفاضة". وبمثل ذلك، وجد تقرير "التجليات" أنه، وبعيدا عن جماعات "الجناح اليميني المتطرف" الهامشية، والذين تعتبر اللاسامية بالنسبة لهم دائما موضوعا لحشد التأييد، فإن العداء والعنف ضد اليهود في أوروبا يقوم به بصفة أساسية "الشباب من أصول إسلامية وغالبا عربية" والذين يتعاطفون مع كفاح الفلسطينيين. (يحذر تقرير التجليات الثاني أنه "استنادا إلى المعلومات المتوفرة، وبالنظر إلى أوروبا بصفة عامة، فمن الصعب إصدار تعميمات" بخصوص من هي الجهة ضمن هاتين المجموعتين التي تتحمل المسؤولية الأكبر عن التصرفات اللاسامية)[18]. هذا التفسير ينطبق أيضا، بصفة معكوسة، على التناقص المتسارع في كراهية إسرائيل واليهود عندما بدا الأمل كبيرا في إحلال تسوية عادلة في أثناء السنوات المبكرة "لعملية السلام" ضمن مفاوضات أوسلو، مما دفع حتى ديرشويتس إلى الإقرار بتراجع اللاسامية إلى الهامش، ليس فقط في الولايات المتحدة، ولكن على المستوى الدولي أيضا[19].

ومع ذلك، فإن هذه العلاقة السببية تحديدا هي ما ينكره بشدة المبررون لإسرائيل؛ فإذا كانت السياسات الإسرائيلية، والتأييد اليهودي الواسع لها، يثير العداء نحو اليهود، فهذا يعني أنه من الممكن أن إسرائيل ومؤيديها اليهود يتسببون بانتشار اللاسامية؛ وقد يكون الأمر على هذا النحو لأن إسرائيل ومؤيديها اليهود هم

على خطأ، وهناك مذهبية جامدة بدهية لدى صناعة الهولوكوست ترفض هذه الفرضية: إذ لا يمكن للعداء نحو اليهود أن ينجم عن أخطاء ترتكب من قبل اليهود، وتذهب المحاجة على الشكل الآتي: لقد كان الحل النهائي أمرا غير عقلاني؛ لقد مثل الحل النهائي ذروة اللاسامية الأزلية من قبل غير اليهود؛ إذاً، فكل تجلٍ للاسامية هو أمر غير عقلاني[20]. وكون اللاسامية مترادفة مع العداء نحو اليهود، فإن أي عداء وجميع أنواع العداء نحو اليهود، أكان فرديا أو جماعيا، هو للاسامية، وعادة ما يزعم فوكسمان "اللاسامية... تشبه المرض من ناحية أنها غير عقلانية في جوهرها". ووفقا لشوينفيلد، "إن الذين يكرهون اليهود لا يكنون هذا الكره بسبب دليل فعلي، ولكن بسبب تجاوز الدليل الفعلي". ولهذا، يصبح الفلسطينيون مهاجمين انتحاريين ليس بسبب التصرفات الملموسة التي ترتكبها إسرائيل، بل لأنه تم تحويلها إلى "تجريد شيطاني".

أما بالنسبة لروزنباوم، فإن اللاسامية هي بلاء غير عقلاني، متعذر التفسير، ومتعذر اجتنابه، يصيب غير اليهود: "إن تفسير اللاسامية المتجددة، هو أمر ينطوي على لاسامية بحد ذاته: فاللاسامية أمر سابق للتاريخ يتعذر استئصاله، واستئصال تأثيره، فلقد أصبحت اللاسامية أصلا لذاتها". وقد اقترح الملياردير اليهودي جورج سورس تفسيرا مخالفا لذلك، إذ قال أمام مجموعة من مشاهير اليهود: إن سبب "عودة اللاسامية في أوروبا" يعود إلى حد كبير إلى سياسات شارون وسلوك اليهود. وكما هو متوقع، فقد صب جمهور المستمعين جام غضبهم عليه، حيث ارتكب أفرهام بورغ، وهو رئيس سابق للكنيست الإسرائيلي، الخطيئة ذاتها، إذ أشار إلى أن "المزاج المعادي نحو إسرائيل الموجود حاليا في المجتمع الدولي ناشئ بصفة جزئية عن سياسة الحكومة الإسرائيلية"، وبعد الخطاب الذي ألقاه سورس، أجاب إيلان ستاينبرغ من الكونغرس اليهودي العالمي، بحزم: "دعونا نفهم الأمور بوضوح، إن سبب اللاسامية ليس اليهود؛ بل إن اللاساميين هم من يتسببون بها"، ووصف فوكسمان تعليقات سورس بأنها "بذيئة بصفة مطلقة". إذا كان أمرا "بذيئا" أن يقول يهودي: إنه من المحتمل أن اليهود يتسببون بصعود اللاسامية، فإن صدور هذا الكلام عن شخص غير يهودي يشكل، ويااللمفاجأة! تصرفا لاساميا، وقد شجب تقرير

"التجليات" مقالاً صدر في صحيفة هولندية عنوانه: "إسرائيل تسيء استخدام المحرمات الخاصة باللاسامية" وكان سبب الشجب أن "المؤلفين استخدموا أوصافا نمطية لاسامية تقليدية من خلال لوم اليهود أنفسهم على حدوث اللاسامية"، كما شجب التقرير رسالة بعث بها قارئ لصحيفة نمساوية؛ لأنها "اتهمت الإسرائيليين بأنهم مسؤولون عن ظهور اللاسامية"(21).

تم السماح باستثنائين للمذهبية الجامدة المتعلقة باللاسامية، بوصفها مرضا قبليا لدى غير اليهود - على حد تعبير دانييل غولدهاغن، وهو أحد دهاقنة صناعة الهولوكوست - هذا المرض "الذي لا صله له باليهود الفعليين"، والذي "جوهريا ليس استجابة لأي تقييم موضوعي لتصرفات اليهود"، و "مستقل عن طبيعة اليهود وتصرفاتهم"، يتمثل الاستثناء الأول في أنه يمكن للاسامية أن تنجم عن تصرفات يهود يقومون بعمل صائب: فعلى الرغم من أن الدعم اليهودي الواضح لحركة الحقوق المدنية قد أدى من غير شك إلى ازدياد اللاسامية بين البيض الجنوبيين في الولايات المتحدة، ما كان من الممكن أن يفكر اليهود في التنصل من مسؤولية التسبب في هذا النوع من اللاسامية؛ بل على العكس، إذ نظروا لهذا الأمر بوصفه مصدر فخر، والاستثناء الثاني، وإن يكن غير عقلاني، فهو أن هذا المرض العقلي لدى غير اليهود ناجم عن عاطفة إنسانية مألوفة: الحسد.

لقد زعم نيتشة أن "أخلاقيات العبيد" نشأت عن حسد اليهود من الأروستقراطيين الموجودين ضمنهم، وبالمنطق ذاته تزعم المذهبية الجامدة لدى صناعة الهولوكوست أن "اللاسامية" تنشأ من حسد غير اليهود من الأرستقراطية اليهودية: هم يكرهوننا؛ لأننا أفضل منهم بكثير، ويشرح مورتمير زوكرمان الأمر بالقول: "اللاسامية الجديدة تتجاوز الحدود والقوميات والأنظمة السياسية والاجتماعية"، وكذلك "لقد أصبحت إسرائيل موضوعًا للحسد والغيرة بالطريقة ذاتها التي كان فيها اليهود الأفراد موضوعا للحسد والغيرة"، وتجدر الإشارة إلى أن دوغما صناعة الهولوكوست بهذا الشأن تتشابه تشابها شديدا مع التفسير المقبول سياسيا "للحرب على الإرهاب" التي تشنها الولايات المتحدة، فالعرب يكرهوننا؛ لأنهم متعصبون غير عقلانيين، أو لأنهم يحسدوننا بسبب طريقة حياتنا: ولا يمكن أن يكون السبب أننا من المحتمل ارتكبنا شيئا ظالما، وأي شخص يزعم ذلك يُعدّ تبريريا "للفاشية الإسلامية".

كتب جيفري غولدبرغ مقالا لمجلة "ذا نيويوركر" وسعى لتوضيح "سبب الهجمات على أمريكا"، فقام بالنبش حتى وجد مثقفا مصريا، يقول: "هؤلاء الناس حاسدون... إن الموهبة تثير الغيرة في قلب غير الموهوبين". يستند التعاطف "الطبعي" المشترك الذي تبادلته إسرائيل والولايات المتحدة منذ 11 أيلول/ سبتمبر إلى هذه العقدية الشوفينية التي تسعى لتبرئة معتنقها من أي ذنب - "الآن يعرفون كيف نشعر" (إسرائيل) و "الآن نعرف كيف يشعرون" (الولايات المتحدة). وها هم أولئك الذين يتخيلون أنفسهم ليس فقط أبرياء، بل أيضا طيبين إلى درجة تضر بهم، يشيرون إلى بعضهم بإيماءة تفهّم مشترك[22].

وبالمناسبة، فإن مذهب البراءة اليهودية الجوهرية، يفسر أيضا الشعبية التي حظي بها الكتاب الصغير الذي ألفه سارتر "اللاسامية واليهود" بين القراء اليهود. يستفيض ناثان و روث آن بيرلمتر في الإطراء على كتاب سارتر بالقول: "في تحريه الجراحي للسامية الكلاسيكية، فإن عمله كان عملا مبدعا". من البدهي أنه من غير المرجح أن يكون هذا الكتاب مفضلا للكاتبين بيرلمتر، كما أنه من غير المرجح بصفة أكبر أن يكون سارتر مفضلا من قبلهما، لا سيما أنه ينتمي إلى اليسار، فقبل كل شيء، كانت النقطة التي انطلق منها سارتر هي أن حس القومية اليهودية يفتقر لأي محتوى، ما عدا المحتوى التي يسبغه عليه اللاساميون، إذ يقول في صياغته المشهورة: "اللاساميون يصنعون اليهودي"، ولكن ينطلق سارتر من هذه الأطروحة؛ كي يحاجّ بأن النقائص النمطية التي تلصق باليهود، إما هي من ابتداع اللاساميين، أو إنها جريرتهم هم - مما يعني (أو يمكن أن يفهم أنه يعني) أن اليهود ليس لديهم أية نقائص، أو أنهم لا يتحملون أي مسؤولية عنها.

وإذا كان العداء نحو اليهود موجودا، فلا يمكن أن يكون ناتجا عن إساءات ارتكبها اليهود: "فليس لديه [اللاسامي] خبرة أنتجت فكرته عن اليهودي، بل إن فكرته عن اليهودي هي ما يفسر خبرته مع اليهودي"، ومرة أخرى، فإن اللاسامي "يسبق الوقائع التي أنشأت اللاسامية" وعلى الرغم من أن الدافع وراء مذهب حب اليهود هذا كانت دوافع جليلة دون شك، إلا أن تأثيرها كان كارثيا، إذ ما الذي سينتج عن هذه المحاجة سوى إنتاج لا مسؤولية أخلاقية كاملة؟ ويقول ديرشويتس، مرددا أصداء سارتر: "لا يمكن لوم اليهود على اللاسامية، فاللاسامية هي مشكلة

المتعصبين.... فلا شيء نفعله من شأنه أن يحدث أثرا كبيرا على العقلية المشوهة للاسامي". وباختصار، لا يمكن أن يتحمل اليهود وزر الكراهية التي يكنها الآخرون نحوهم، فالآخرون هم دائما من يصنع هذه الكراهية، وليس نحن[23].

الامتداد غير المبرر

من دون شك، امتد الغضب من الاحتلال الإسرائيلي الوحشي في بعض الأوساط، كي يتحول إلى عداء نحو اليهود بصفة عامة، وعلى الرغم من أن هذا الأمر يبعث على الأسى، إلا أنه يصعب أن يكون أمرا مثيرا للاستغراب، فلقد أحدث الاعتداء الأمريكي الوحشي على فيتنام، واعتداء إدارة بوش على العراق، شعورا عاما بالعداء للولايات المتحدة، تماما كما أحدثت الإبادة العرقية التي ارتكبها النازيون خلال الحرب العالمية الثانية عداء عاما للألمان، فهل ينبغي أن نشعر بالدهشة فعلا إذا أحدث الاحتلال القاسي من قبل دولة تعلن أنها دولة يهودية، كراهية عامة نحو اليهود؟ ويطرح تقرير "التجليات" بجدية أن "جميع الحالات التي تم من خلالها جعل اليهود مسؤولين بصفة جمعية عن سياسيات الحكومة الإسرائيلية، تشكل ضربا من اللاسامية". ووفقا لذلك، تم اعتبار إسبانيا على أنها لاسامية؛ لأن "وسائل الإعلام الجماهيرية عادة ما تخلط بين إسرائيل والمجتمع اليهودي".

ولكن إذا كان العديد من اليهود يرفضون أي تمييز بين إسرائيل وبين يهود العالم، حتى أنهم يستنكرون هذا التمييز، بوصفه ينطوي على لاسامية بحد ذاته؛ وإذا كانت منظمات التيار السائد اليهودية تقدم دعما مطلقا لأي سياسة إسرائيلية، وإن كانت سياسة إجرامية، بل إن هذه المنظمات تدعم أشد النزعات شرا داخل إسرائيل، وتعمل على إخماد المعارضة المبدئية خارج إسرائيل؛ وإذا كانت إسرائيل تعرّف نفسها من ناحية قانونية على أنها دولة ذات سيادة للشعب اليهودي، كما يقوم اليهود في الخارج بوصم أي انتقاد لإسرائيل على أنه معاداة لليهود، فإن العجب الحقيقي هو أن الامتداد من الكراهية نحو إسرائيل إلى كراهية نحو اليهود بصفة عامة لم يكن امتدادا أوسع مما هو عليه، وتؤكد تشيسلر في فقرة من كتابها أن "أي شخص لا يفرق بين اليهود وبين الدولة اليهودية هو شخص لاسامي"، ولكنها تؤكد

أيضا في فقرة أخرى من الكتاب ذاته أنه ينبغي على "اليهود الأمريكيين ويهود الشتات" أن يفهموا أن "إسرائيل هي فؤادنا وروحنا... فنحن عائلة واحدة".

وبمثل ذلك، صرحت الصحفية الإيطالية فياما نيرنستين أنه "على اليهود في كل مكان أن ينظروا إلى ارتباطهم بإسرائيل كأمر فاضل ومصدر فخر" وعليهم الإصرار على أنه "إذا كنت متحيزا ضد إسرائيل، فأنت مناهض لليهود أيضا". وبذلك، يبدو أنه من باب اللاسامية أن تربط بين اليهود وإسرائيل وكذلك أن تفصل بين اليهود وإسرائيل! ووفقا لشوينفيلد، "يسعى واضعو البروباغاندا الإيرانيون إلى إلغاء جميع أشكال التمييز بين إسرائيل والصهيونية واليهود"، ومع ذلك زعم هيليل هالكين في مجلة "كومنتيري" التي يحررها شوينفيلد أن "إسرائيل هي دولة اليهود، والصهيونية هي الإيمان بأنه يجب أن يكون لليهود دولة، وإن التشهير بإسرائيل هو تشهير باليهود" ("عودة اللاسامية"). فهل يعني ذلك أن هالكين ومحرر مجلة "كومنتري" هما أيضا يمارسان اللاسامية[24].

وكما أنه من باب المبالغة في التبسيط وصم الاتهامات بشأن مسؤولية اليهود عن السياسة الإسرائيلية على أنها اتهامات لاسامية (وهو أمر مفيد في لجم أي نقاش حول هذا الأمر)، فإنه من المبالغة في التبسيط أيضا وصم مفهوم نفوذ اليهود على أنه مفهوم لاسامي (وأمر مفيد أيضا). فيعتبر اليهود حاليا أغنى مجموعة عرقية في الولايات المتحدة، وقد حازوا بفضل هذه القوة الاقتصادية نفوذًا سياسيًا كبيرًا، سخر قادة اليهود هذا النفوذ، وأحيانا بصفة قاسية، لتشكيل سياسة الولايات المتحدة نحو إسرائيل، كما استغل هؤلاء القادة ذلك النفوذ في ميادين أخرى، فتحت غطاء السعي للحصول على "تعويضات عن الهولوكوست"، وانخرطت المنظمات اليهودية الأمريكية وأفراد يهود، وعلى كافة أصعدة الحكومة وكافة قطاعات المجتمع الأمريكي، في مؤامرة لابتزاز أوروبا (كلمة مؤامرة دقيقة في هذا السياق).

وقد تماشت إدارة كلينتون مع عملية الابتزاز هذه بسبب "أموال التبرعات اليهودية"، وقدمت إدارة كلينتون (على الرغم من أن ذلك ضار بمصالح الولايات المتحدة) دعما جوهريا لهذه العملية في كل مرحلة من مراحلها، ومن يمكنه أن يعتقد

بجدية، أن المحاباة الواضحة في المؤسسات الإعلامية ليس لها علاقة على الإطلاق بالتواجد اليهودي المؤثر في كافة مستويات تلك المؤسسات؟ ويسلم فوكسمان بأنه "من الصحيح دون شك أن يوجد يهود بارزون ضمن المنتجين والمخرجين وإداريي الإستوديوهات، والنجوم في هوليوود. ومن الصحيح أيضا، ومن ناحية التناسب، أنه كان هناك دائما تواجد يهودي بارز في الأفلام، والتلفزيون، وصناعة التسجيلات الموسيقية".

ويواصل فوكسمان القول: "إن اليهود الموجودين في هوليوود، موجودون هناك ليس بوصفهم يهودا، بل كممثلين ومخرجين وكتاب ومدراء أعمال، أو أيا كانت مجالات عملهم"، وهم معنيون فقط "بتحقيق الربح"، ولكن ما هو الإثبات الذي يسوقه فوكسمان؟ "هذا يفسر المفارقة التي لم يتناولها أي من واضعي نظريات المؤامرة اللاساميين، فما هو تفسير أن صناعة الأفلام التي يفترض أنها تخضع لسيطرة اليهود لم تنتج سوى عدد قليل من الأفلام التي تتناول شخصيات يهودية أو موضوعات يهودية". ألهذا السبب أنتجت هولوليد 175 فيلما عن الهولوكوست النازية منذ عام 1989؟ يمكن بالتأكيد طرح أسئلة مشروعة حول متى وما إذا كان اليهود في تلك الأوساط هم أناس تصادف فقط أنهم يهود دون أهمية لانتمائهم العرقي، أو أنهم يتصرفون "بوصفهم يهودا"، وفي حال تصرفوا بهذه الصفة (وهو أمر يتم طرحه بوضوح)، فما هو مدى وحدود هذا "النفوذ اليهودي"؟ ولكن هذه الأسئلة تستوجب تناولا تجريبيا، وليس استدلاليا باستخدام صيغ تتحرى اللياقة السياسية.

إن منع التمحيص في هذا الموضوع من خلال وصمه بأنه يدخل في إطار اللاسامية، من شأنه أن يقي اليهود من التمحيص المشروع بشأن استخدامهم لهذا النفوذ الكبير، أو إساءة استخدامه، وقد تعامل برايان كلوغ تعاملا معقولا مع موضوع اللاسامية الجديدة، ولكنه حاد عن ذلك عندما أكد أنه "يدخل في باب اللاسامية" إذا كان الاتهام الموجه ضد اليهود يماثل الصور النمطية اللاسامية، مثل فكرة أن اليهود "نافذو الرأي، وأغنياء... ويسعون لتحقيق أهدافهم الأنانية". ولكن إذا تصرف اليهود فعلا بأسلوب يتشابه مع الصور النمطية، وفهذا يعني ببساطة أنه يمكن لهم فعلا ارتكاب القيام بعمل يتواءم مع الصورة النمطية، وقد يكون من غير اللائق

سياسيا أن نستذكر الملاحظة المألوفة بأن الصور النمطية المؤثرة، مثلها مثل البروباغاندا المسبوكة سبكا جيدا، تستمد قوتها من أنها تحتوي على بذرة من الحقيقة (وأحيانا أكثر من بذرة)، فهل ينبغي ترك أمثال إبراهام فوكسمان، وإدغار بروفمان، والحاخام إسرائيل سينجر لحال سبيلهم؛ لأنهم يشبهون الصور النمطية الواردة من مجلة "المهاجم"(*)؟(25).

في كتاب "صناعة الهولوكوست"، طرح كاتب هذه السطور تمييزا بين **الهولوكوست النازية** (أي، الإبادة المنهجية لليهود في أثناء الحرب العالمية الثانية) وبين الهولوكوست (أي، استغلال الهولوكوست النازية من قبل نخب اليهود الأمريكيين ومؤيديهم)(**). وهناك حاجة لتحديد تمييز مواز بين اللاسامية (الاستهداف غير المبرر لليهود لأنهم يهود فقط)، و "اللاسامية" (أي استغلال اللاسامية من قبل نخب اليهود الأمريكيين أو غيرهم)(***). ومثل حالة كلمة الهولوكوست، فإن كلمة "اللاسامية" هي سلاح أيدولوجي يهدف إلى صد النقد المشروع الموجه لإسرائيل، وما يتلازم مع ذلك من نقد موجه لمصالح اليهود المتنفذين، وفي الاستخدام الحالي لكلمة "اللاسامية"، وكذلك عبارة "الحرب ضد الإرهاب"، فإنهما يستخدمان كغطاء للاعتداء الكبير على القانون الدولي وحقوق الإنسان. ويجب على اليهود الملتزمين بمكافحة اللاسامية الحقيقية، وقبل كل شيء، أن يعملوا على كشف "اللاسامية" المضللة على حقيقتها، ولقد استنتج مؤلفو تقرير "التجليات" أنه "لا تتوفر علاجات

(*) Der Stürmer: مجلة "المهاجم" هي مجلة لاسامية كانت تصدر في ألمانيا في أثناء الحقبة النازية، وكانت تحتوي على بروباغندا نازية، وتهاجم اليهود، وتلصق بهم أسوأ الصفات. [المترجم]

(**) يميز الكاتب بين المصطلحين من خلال استخدام الحرف الصغير في اللغة الانجليزية في كلمة هولوكوست في الحالة الأولى؛ والحرف الكبير في كلمة هولوكوست في الحالة الثانية، ويستخدم الحرف الكبير في اسم العلم، فالتمييز هو إذًا بين عبارة "the Nazi holocaust" و"The Holocaust" - . [المترجم]

(***) التمييز هنا من خلال وضع علامة الاقتباس (")، وتستخدم علامة الترقيم هذه في حالة الاقتباس، أو في حالة التحفظ على استخدام كلمة محددة، فمثلا لو وردت عبارة "عملية السلام" في بين علامتي اقتباس، فهذا يعني أن مستخدم العبارة يتحفظ على استخدام الكلمة، وقد استخدم، مؤلف الكتاب هذه العلامة أيضا عند الحديث عن "مؤيدي" إسرائيل، إذ يتحفظ على الاستخدام بمعنى أن مؤيدي السياسات العدوانية لإسرائيل، هم في نهاية الأمر سيتسببون في خرابها، بناء عليه لا يمكن اعتبارهم مؤيدين. [المترجم]

واضحة وحلول سريعة" للاسامية، "وليس من الممكن صياغة إستراتيجية نهائية يمكن أن تكون فاعلة في كل مكان"[26].

كاتب هذه السطور يختلف مع هذا الطرح، فيجب قول الحقيقة، والكفاح من أجل العدالة: فهذه هي الإستراتيجية التي نجحت عبر الزمان لمكافحة اللاسامية، والأشكال الأخرى من التعصب. وإذا كان السخط الحالي ضد اليهود يتصاحب مع القمع الإسرائيلي الوحشي للفلسطينيين، بحسب ما تتفق عليه جميع الدرسات المهمة، فسيكون من العلاجات الواضحة والحلول السريعة هو - ببساطة - إنهاء الاحتلال. كما أن من شأن انسحاب إسرائيلي كامل من المناطق التي غزتها عام 1967 أن يحرم اللاساميين الحقيقيين الذين يستغلون القمع الإسرائيلي كذريعة لإسباغ الصفات الشيطانية على اليهود، من سلاح خطير في حوزتهم (ومن لديه شك أن مثل هؤلاء موجودون؟)، وأن يكشف أهدافهم الحقيقية، وكلما زادت حدة اعتراض اليهود على الاحتلال الإسرائيلي، كلما قل عدد غير اليهود الذين يخلطون بين السياسات الإسرائيلية الإجرامية والدعم غير المحدود (أو حتى التشجيع) الذي تقدمه المنظمات اليهودية من التيار العام، وبين المزاج اليهودي العام. ومن ناحية أخرى، فإن أسوأ الأعداء في الكفاح ضد اللاسامية الحقيقية، هو الحب المبالغ فيه للسامية. وهذه المشكلة عادة ما تبزغ في المشهد الأوروبي، فمن خلال التغاضي عن جرائم إسرائيل باسم الحساسية نحو المعاناة اليهودية السابقة، فإنهم يمكنون إسرائيل من مواصلة المسار الإجرامي الذي يثير اللاسامية، ومن ثم التدمير الذاتي للإسرائيليين، وقد ثبت أن الحب المبالغ فيه للسامية وتطبيق إعفاء خاص لنخب اليهود الأمريكيين له أثر تدميري مشابه، وكما أشرنا سابقا، تنعم نخب الأمريكيين اليهود بازدهار كبير. وقد انبثق عن هذا النفوذ السياسي والاقتصادي المزدوج عقلية تعتقد بتفوق اليهود، وهذا أمر لا يدعو للدهشة، ويدعي اليهود المنتمون لهذه النخب، المتدثرون بعباءة الهولوكوست، أنهم ضحايا (وربما هم يتخيلون أنفسهم ضحايا في عالم "الأنا" الذي يعيشون فيه)، وعلى ذلك فإنهم ينبذون أي انتقاد، بوصفه تجليا "للاسامية"، ومن هذا الخليط القاتل من النفوذ الكبير، والغطرسة الشوفينية، ووضع الضحية المختلق (أو المتخيل)، والحصانة من الانتقاد من خلال ورقة الهولوكوست، انبثقت قسوة مخيفة، ومتهورة لدى نخب اليهود الأمريكيين، فإلى جانب إسرائيل، فإن هذه النخب هي أكبر مصادر إثارة اللاسامية في العالم حاليا. إن تدليلهم ليس الجواب، إذ يجب إيقافهم عند حدهم.

القسم الثاني

أكبر كذبة انطلت على الناس

إن جميع المدعى عليهم الجنائيين تقريبا - بما في ذلك معظم الذين يوكلونني - هم في الحقيقة مذنبون بالجرائم التي اتهموا بارتكابها، وتتمثل وظيفة المحامي الجنائي، في جانب كبير منها، في تمثيل المذنبين، وتخليصهم من التهمة، إذا أمكن ذلك.

ألان م. ديرشويتس، من كتاب "أفضل دفاع"





مقدمة

يقترب محامي الدفاع من أن يصبح مناصرا محضا أحادي النظرة لموكله المذنب عموما.

الان م. ديرشويتس، من كتاب "رسائل إلى محامي يافع"

في عام 2003، نشر ألان ديرشويتس، وهو بروفيسور في القانون في جامعة هارفرد، كتابه "مرافعة لإسرائيل"[1]. وأصبح الكتاب فور صدوره كتابا مؤثرا، ومن أكثر الكتب مبيعا في البلاد. وحسب التقارير، خصصت المنظمات اليهودية الأمريكية نسخة من الكتاب لجميع خريجي المدارس الثانوية اليهود، وقامت بتوزيعه بكثافة على الجامعات، في حين قامت وزارة الخارجية الإسرائيلية بشراء آلاف النسخ لتوزيعها في العالم، كما أخذت السفارات الإسرائيلية تكدس نسخا من الكتاب، واستخدمه مكتب المعلومات الإسرائيلي كنص أساسي، وقامت بعثة إسرائيل إلى الأمم المتحدة بتوزيع مئات النسخ إلى رؤساء بعثات الدول في الأمم المتحدة والمسؤولين العاملين فيها[2]. وقد بذل ديرشوتيس ذاته جهودا كبيرة في إعداد هذا الكتاب، إذ زعم أنه جند جيشا صغيرا من الباحثين المساعدين، وأنه يعمل على إعداد الكتاب "منذ عام 1967" (ص. Vii). وعلى ذلك، يمكن للمرء أن يستنتج أن كتاب "مرافعة لإسرائيل" يمثل قمة القدرة الفكرية لديرشويتس.

أوجز ديرشويتس منذ البداية "الهدف من هذا الكتاب هو المساعدة على تنقية الأجواء من خلال تقديم دفاع حقيقي مباشر ضد الاتهامات الزائفة" (ص. 12). فبوجهة نظره، كان "مؤيدو" إسرئيل سلبيين بشدة، حتى الآن في وجه الهجمات غير المبررة: "لقد حان الوقت لتقديم دفاع عن إسرائيل، مستند إلى المبادرة أمام محكمة الرأي العام" (ص. 1). قد يعتقد المرء أن "مؤيدي" إسرائيل يعانون من بعض جوانب

القصور، ولكن التقصير في الدفاع عن إسرائيل دفاعا مريرا هو حتما ليس من بين جوانب القصور تلك. بل، وكما أظهرنا في القسم الأول من هذا الكتاب، فقد تذرعوا بمكافحة "اللاسامية الجديدة" ونسقوا مهرجانا إعلاميا خلال السنوات القليلة الأخيرة لتجنيب إسرائيل أي انتقاد. وفقا لديرشويتز، فهو "في موقع فريد كونه من كبار الأساتذة، وأبدى استعداده للدفاع عن إسرائيل"[3]. إن هذا الادعاء يشكل مفاجأة حتى لزملائه في جامعة هارفرد،[4] ولندع جانبا هنا الأشخاص المطلعين على شؤون الحياة الأكاديمية بصفة عامة. انطلاقا من هنا، وضع ديرشويتس لنفسه مهمة كبيرة: أن يكشف عن الأكاذيب التي ينشرها أعداء إسرائيل المعلنون، إضافة إلى الأكاذيب التي "يظهر أن العديد من مناصري السلام الإسرائيليين مستعدون للقبول بها" (ص. 220). ولتحقيق هذا الغرض، فإنه يخبر القراء: "إنني أدعم مرافعتي بحقائق وأرقام، قد يشكل بعضها مفاجأة للذين يحصلون على معلوماتهم من مصادر متحيزة"، و "أنا لا أعتمد بصفة عامة على المصادر المؤيدة لإسرائيل، ولكن بصفة أساسية على المصادر الموضوعية، وأحيانا، ومن أجل تأكيد النقطة المعنية، أعتمد على مصادر مناهضة صراحة لإسرائيل" (ص. 2، 7).

في واقع الأمر، نسج ديرشويتس خدعة بالية، وليس من قبيل المصادفة أن موقع بيع الكتب على الإنترنت (Amazon.com) يصنف كتاب "مرافعة لإسرائيل" بجانب كتاب جون بيترز "منذ زمان سحيق". فلقد صدر كتاب جون بيترز عام 1984، بعد أن قامت إسرائيل باجتياح لبنان وعانت من أول ورطة كبيرة في مجال العلاقات العامة. وصدر كتاب ديرشويتز عام 2003، بعد الانتفاضة الثانية، وحين بدأت إسرائيل تعاني من كارثة أخرى في مجال العلاقات العامة، ولقد أدى كلا الكتابين الغرض ذاته، وهو رفع معنويات الجمهور الصهيوني المخلص، كما التزم كلا الكتابين بمنهج العمل ذاته: فتحت غطاء العمل الأكاديمي، قام كل منهما بتشويه السجل التوثيقي تشويها جسيما. وللتأكيد، ينطبق هذا الوصف في حالة ديرشويتز في الحالات النادرة التي يقوم بها بتقديم أي دليل: ففي حين يتمثل إبداع جون بيترز في التلاعب بالوثائق الأساسية، نجد ديرشويتس يستشهد بمصادر سخيفة، أو يخرج بمزاعم من الخواء[5]. ونجده يتعكز على مؤهلاته الأكاديمية للتأثير على القراء، وبدلا من أن

يقدم أدلة تدعم مزاعمه، عادة ما يتمسك بحججه بلغو طنَّان على شاكلة "هذه حقيقة بسيطة ولا تخضع لأي خلاف معقول" (ص. 7)، أو "لا يمكن أن يكون هناك خلاف معقول حول الحقائق الأساسية" (ص. 8)، أو "هذه ببساطة حقيقة تاريخية" (ص. 75)، أو "هناك حقائق تاريخية لا يجوز الخلاف بشأنها، وليست خاضعة لأي اعتراض عقلاني" (ص. 77)، وما إلى ذلك، وعادة ما تشير هذه العبارات إلى أن الزعم المعني ما هو إلا هراء. بخصوص الجولة التي قام بها ديرشويتس لترويج كتابه "مرافعة لإسرائيل"، فقد أورد "كلما قدمت خطابا، فإن أكثر عبارة أسمعها من الطلاب بعد تقديم الخطاب هي، "لم نكن نعلم ذلك""[6]. ربما يكون أحد أسباب ذلك هو أن الكثير مما يزعمه لم يحدث أبدا، وخلال نقاش تلفزيوني حول كتابه، عرض ديرشويتس "تقديم 10.000 دولار إلى منظمة التحرير الفلسطينية" إذا تمكن محاوره (أو أي شخص آخر) "من إيجاد حقيقة تاريخية في كتابي يمكنك أن تثبت أنها غير صحيحة"[7]. إن التحدي الحقيقي هو إيجاد أي حقيقة تاريخية ذات قيمة في كتاب "مرافعة لإسرائيل".

إن جوهر كتاب ديرشويتس هو دفاع عن سجل إسرائيل في مجال حقوق الإنسان. فقد كتب "إن إطروحة هذا الكتاب":

> *هي أنه لا يوجد أي أمة في تاريخ العالم واجهت تهديدات مشابهة لوجودها - خارجية وداخلية - قد أظهرت جهودا أكبر، أو حتى مقاربة من حجم تلك الجهود، لتحقيق المعايير العليا لسيادة القانون، ومع ذلك لم يحدث لأي أمة متحضرة في تاريخ العالم... أن تعرضت بصفة متكررة، وبما يتنافى مع العدل، للشجب المنافق والانتقاد من قبل المجتمع الدولي، كما تعرضت إسرائيل على مر السنين. الحصيلة النهائية هي أن **الفجوة** بين السجل **الحقيقي** لإسرئيل في الالتزام بسيادة القانون، والسجل **المتصور** لالتزامها بسيادة القانون هي أعظم من أي فجوة في حالة أي أمة على مر التاريخ. (ص. 222؛ التأكيد في النص الأصلي)*

تظهر الفجوة كبيرة بالفعل، إذ أن سجل إسرائيل في مجال حقوق الإنسان، بحسب رأي ديرشويتس، هو سجل "ممتاز عموما" (ص. 204). ومع ذلك، فلكي يثبت

أطروحته يتوجب عليه التعامل مع عقبة كأداء، فمنذ أواخر عقد السبعينيات من القرن الماضي، وأكثر من ذلك منذ بدايات الانتفاضة التي حدثت بين عامي 1987 - 1993، وعندما ما عاد من الممكن تجاهل الأمر، جرت مراقبة سجل إسرائيل في مجال حقوق الإنسان في المناطق المحتلة من قبل عدد كبير من منظمات حقوق الإنسان، بعضها يعمل في إسرائيل ذاتها، مثل منظمة بتسيلم (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في المناطق المحتلة)، واللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل، ومنظمة أطباء لحقوق الإنسان - إسرائيل، ومنظمات أخرى تعمل على مستوى العالم، مثل منظمة العفو الدولية، ومنظمة هيومان رايتس ووتش، كما أن إسرائيل خاضعة للمراقبة من قبل الأمم المتحدة ووكالات أخرى مسؤولة بصفة عامة عن مراقبة الالتزام بقانون حقوق الإنسان.

وعلى الرغم من أن كلاً من هذه الهيئات تدير فرق بحث مستقلة وموظفين ميدانيين، إلا أن استنتاجاتهم بخصوص إسرائيل والمناطق الفلسطينية المحتلة بخصوص الوقائع الحقيقية والتفسير القانوني لها، تكاد تكون متطابقة من حيث المضمون والتفاصيل، وأشارت دراسة أعدتها منظمة العفو الدولية حول انتهاكات حقوق الإنسان في أثناء الانتفاضة الثانية إلى أنه: "جرى عدد كبير من التحقيقات بخصوص الوضع في إسرائيل والمناطق المحتلة - من قبل الأمم المتحدة... ومنظمات حقوق الإنسان الدولية والمحلية - وكان هناك إجماع تام حول استنتاجات التقارير والتوصيات الصادرة عنها"[(8)]. إن مشكلة ديرشويتس هي أن هذه الاستنتاجات، والتي تعكس إجماع المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان، لا تدعم الزعم بأن سجل إسرائيل في مجال حقوق الإنسان "ممتاز عموما"؛ بل عكس ذلك. فإن أهم الحقائق الرئيسة (والموحية أيضا) بخصوص فصول كتاب "مرافعة لإسرائيل" المكرسة لقضايا حقوق الإنسان هي أن ديرشويتس لم يستشهد، ولو مرة واحدة بأي من منظمات حقوق الإنسان الرئيسة لدعم مزاعمه، وليس السبب أنه لا يرغب في الاستشهاد بها، بل لأنه لا يستطيع ذلك، وبدلا من ذلك فإنه يلجأ إلى مصادر متحيزة بصفة صريحة، أو أنه (وبازدراء جلي للقواعد الأكاديمية) يقوم ببساطة باختلاق الدلائل، ولو قام بالاستشهاد باستنتاجات منظمات حقوق الإنسان الرئيسة، لكان عليه أن يجعل عنوان كتابه "مرافعة ضد إسرائيل".

لا يكتفي ديرشويتس بتجاهل استنتاجات منظمات حقوق الإنسان بصفة منتظمة، بل يعمد إلى القدح بها من أجل أن يبرر تجاهله لعملها. فمن ناحية، تظل أطروحته واهية طالما كانت مصداقية تلك المنظمات قائمة؛ ومن ناحية أخرى، تشكل تلك المنظمات المتراس الرئيس لحماية حقوق الإنسان، التي يعارضها ديرشويتس معارضة مريرة، فهذه المسألة ذات الوجهين تبين معضلة ديرشويتس، فقد أورد في كتابه "جرأة" أنه "يمكن عرض قضية إسرائيل، ويجب عرضها، ليس من خلال إضعاف مبادئ العدالة والمساواة والحريات المدنية والتحررية" ولكن "من خلال الإشارة إلى تلك المبادئ السامية"[9]، وإذ يقدم ديرشويتس نفسه كلبرالي ومنافح عن الحقوق المدنية، فإن واجبه يحتم عليه الدفاع عن "تلك المبادئ السامية"، ولكنه وكمناصر لإسرائيل مناصرة عمياء، ليس أمامه سوى معارضة تلك المبادئ: فكون الاحتلال الإسرائيلي يعتمد على القوة الوحشية، لا يمكن الدفاع عنه في حال الإقرار بانطباق القانون الدولي، أو الأهم من ذلك في حال فرض القانون الدولي بالفعل. ووفقا لذلك، فبينما يقدم ديرشويتس نفسه في الولايات المتحدة على أنه منافح عن الحقوق المدنية، وفي الوقت ذاته يبرر السياسات الإسرائيلية باسم تلك المبادئ السامية، نجده يدافع، بصفة متواصلة عن أشنع الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان.

وكي يوضح ديرشويتز أن "منظمة العفو الدولية أخفقت في امتحان النزاهة"، يعمد إلى الاقتباس مرتين من كاتبة صحفية زعمت أن ممثلا لمنظمة العفو الدولية أخطأ في أحد مؤتمرات الأمم المتحدة بالقول: إنه لا يوجد قاصرون ضمن المهاجمين الانتحاريين الفلسطينيين (ص. 130، 195). ولكن لم يقدم ديرشويتز، أو الكاتبة الصحفية اسم المتحدث باسم منظمة العفو الدولية، مما يجعل من المستحيل التحقق من ذلك الزعم، ومن ناحية أخرى، فإن الملاحظات المعدة مسبقا والتدخلات الرسمية التي قدمتها منظمة العفو الدولية في المؤتمر المعني (وهي الأمر الذي يحسب له حساب، والتي يمكن تفحصها) لا تحتوي على أي تصريح بهذا الصدد، وإن كان الزعم صحيحا، بعكس الدليل المتوفر، فهل يثبت ذلك أي شيء سوى أن ممثلا لمنظمة العفو الدولية ارتكب غلطة في سياق غير رسمي؟[10] ويدعي

ديرشويتس أيضا أن منظمة العفو الدولية كذبت بشدة بخصوص السجل الإسرائيل في ممارسة التعذيب، وفي الواقع لم تكذب منظمة العفو الدولية، بل عمد هو بشدة إلى إساءة عرض السجل الموثق (انظر الفصل السادس بهذا الخصوص) ووفقا لديرشويتس، فإن منظمة "بتسيلم" ليست منظمة "حقوق إنسان"؛ لأنها "معنية فقط بإجراء تحقيقات في إسرائيل والمناطق." وقد وجه ديرشويتز في كتابه "جرأة" اتهامات شبيهة لمنظمة "الحق" وهي منظمة فلسطينية معروفة معنية بحقوق الإنسان، ويقارن بين منظمات حقوق الإنسان هذه، التي لا يشغلها سوى "مناصرة... المصالح الضيقة" و "نشاط التأييد التي تخدم مصالح وحقوق هذه المنظمات ذاتها"، وبين "منظمات حقوق الإنسان" الأصيلة مثل "رابطة مكافحة التشهير" التي يشغلها "الحقوق الشاملة لجميع الكائنات الإنسانية"[11]، ولندع جانبا هذا المثال على منظمات حقوق الإنسان الأصيلة (الغني عن التعليق)[12]، وإذا نظرنا فقط إلى هذه المحاجة وحسب، فإن هذا سيعني أن الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية (ACLU) ليس منظمة حقيقية للدفاع عن الحريات المدنية؛ لأن مجال اهتمامه يغطي الحريات المدنية للأمريكيين فقط؛ وأن الجمعية الوطنية لتقدم الملونين (NAACP) ليست منظمة حقيقية للدفاع عن الحقوق المدنية؛ لأن مجال اهتمامها يغطي السود فقط.

ومن الأمور الكاشفة، أن ديرشويتس يصمت صمتا مطبقا عن منظمة هيومان رايتس ووتش، على الرغم من أنها منظمة مهمة ووزنها أكبر من وزن منظمة العفو الدولية ضمن مجتمع المدافعين عن حقوق الإنسان، كما أن تقاريرها حول إسرائيل والمناطق المحتلة تتوصل للاستنتاجات ذاتها التي توصلت إليها منظمة العفو الدولية، والتي تدين إسرائيل، وليس من الصعب معرفة السبب الكامن وراء هذا الصمت، إذ منظمة هيومان رايتس ووتش هي منظمة مقرها في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ضمن أبرز أعضائها شخصيات معروفة ضمن المؤسسات الأمريكية، وبناء عليه فإن شجبهم، بوصفهم لاساميين عمليا، سيتطلب وقاحة/ جرأة حقيقية، وليس وقاحة/ جرأة مجانية (أو حتى المربحة) التي يتاجر بها ديرشويتس.

لو كان هدف القسم الثاني من هذا الكتاب هو "كشف" ديرشويتز فقط، لكان قيمة هذا القسم محدودة جدا، فبالنسبة للأشخاص غير الساذجين عن قصد، فقد

كشف ديرشويتس عن حقيقته مرات عديدة. ولكن الهدف الرئيس هو استخدام كتاب "مرافعة لإسرائيل" كوسيلة لتحري جوانب جوهرية من صراع إسرائيل - فلسطين، وتقدم الفصول 4 - 9 صورة شاملة عن السجل الإسرائيلي في مجال حقوق الإنسان، كما جمعته منظمات حقوق الإنسان الرئيسة. وإذا كانت الحقيقة والعدالة هما أقوى الأسلحة في ترسانة المقموعين، فإن التقارير العديدة التي صدرت عن منظمات حقوق الإنساني مصادر مهمة، ولكن استخدامها قليل من قبل أولئك الذين يناضلون لتحقيق حل عادل لصراع إسرائيل - فلسطين. ويبدو أنه نادرا ما يقرأ الجمهور هذه التقارير، وتقريبا لا يتم على الإطلاق الاستشهاد بها. وربما يكون من الأسباب الرئيسة التي تمكن المبررين لإسرائيل من نشر الخرافات حول سجل إسرائيل في مجال حقوق الإنسان، هو أن التقارير التي تصدرها منظمات حقوق الإنسان، والتي تتميز بمصداقية عالية، تظل على الرفوف تجمع الغبار، بدلا من أن يقرأها جمهور المهتمين، ولو تم نشر استنتاجات هذه التقارير نشرا واسعا، فمن الواضح أنه سيجعل من الاحتلال الإسرائيلي أمرا لا يمكن الدفاع عنه أخلاقيا.

وكون ديرشويتس حائزاً على مقدار من الاحترام، بوصفه باحثا قانونيا، وفي مجال الحريات المدنية،[13] فقد ركزت انتباها خاصا على عرضه للسجل الإسرائيلي في مجال حقوق الإنسان ومقارنة ذلك بالإجماع العام في هذا المجال، إضافة إلى ذلك، يعمد ديرشويتس في فصول كتابه المكرسة للجانب التاريخي إلى إعادة استخدام خرافات بالية حول صراع إسرائيل - فلسطين، ويبتدع خرافات جديدة، ولهذا من المهم عقد مقارنة بين الأبحاث الأكاديمية الأساسية في هذا المجال، وبين ما يعرضه ديرشويتس، فالملحقان 2 و 3 يعرضان هذه المقارنة. الملحق 1 معني بظروف تأليف الكتاب، ويعرض أسئلة محددة حول مؤسساتنا الثقافية، فماذا يتبين عن الحياة الفكرية عندما يقوم أستاذ بأحد أهم الجامعات بسرقة نصوص من مؤلف آخر؟، والأهم من ذلك أن النص المسروق منه هو نفسه خدعة مكشوفة، وعندما يتبين أن هذا الأستاذ يجهل ما ورد في كتابه؛ يكون الكتاب مليئا بالأخطاء المكشوفة. وعلى الرغم من كل ما سلف، فإنه يتواصل كيل المديح للمؤلف والكتاب؟



قذارة السلاح(*)

في أثناء الأسابيع الأولى من الانتفاضة الثانية (التي بدأت في أيلول/ سبتمبر 2000)، بلغت النسبة بين الفلسطينيين القتلى والإسرائيليين القتلى 20 إلى 1، والغالبية العظمى من الفلسطينيين القتلى "تعرضوا للقتل في أثناء التظاهرات، وفي ظروف لم تكن حياة عناصر قوات الأمن الإسرائيلية فيها معرضة للخطر" (منظمة العفو الدولية)[1] وأوردت منظمة بتسيلم (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة) البيانات الآتية حول الانتفاضة الثانية للمدة من أيلول/ سبتمبر 2000 إلى تشرين الثاني/ نوفمبر 2003:

الفلسطينيون	الإسرائيليون
2.236 فلسطينيا قتلوا على يد قوات الأمن الإسرائيلية في المناطق المحتلة، بما في ذلك 428 قاصرا.	196 مدنيا إسرائيليا قتلوا على يد فلسطينيين في المناطق المحتلة، بما في ذلك 30 قاصرا.
32 فلسطينيا قتلوا على يد مدنيين إسرائيليين في المناطق المحتلة، بما في ذلك ثلاثة قاصرين.	178 فردا من عناصر قوات الأمن الإسرائيلية قتلوا على يد فلسطينيين في المناطق المحتلة.
48 فلسطينيا من سكان المناطق المحتلة قتلوا على يد قوات الأمن الإسرائيلية داخل إسرائيل، بما في ذلك قاصر واحد.	376 مدنيا إسرائيليا قتلوا داخل إسرائيل على يد فلسطينيين من سكان المناطق المحتلة، بما في ذلك 74 قاصرا.
	77 فردا من عناصر قوات الأمن الإسرائيلية قتلوا داخل إسرائيل على يد فلسطينيين من سكان المناطق المحتلة.
المجموع = 2.316	المجموع = 827

(*) هناك ادعاء شائع في الأوساط الإسرائيلية واليهودية بأن الجيش الإسرائيلي جيش أخلاقي، ويلتزم بما يسمى "طهارة السلاح"، وفي عنوان هذا الفصل، يعكس المؤلف المعنى تماما من باب السخرية بهذا الادعاء. [المترجم].

إن الأرقام الواردة أعلاه تقلل بصفة كبيرة تقدير عدد الفلسطينيين القتلى وذلك، على سبيل المثال: لأنها "لا تتضمن الفلسطينيين الذين قتلوا بسبب تأخير العلاج الطبي الناجم عن القيود على الحركة". وبالنسبة للانتفاضة الأولى (ابتداء من كانون الأول/ ديسمبر 1987) لغاية أيار/ مايو 2003، أوردت منظمة بتسيلم أن عدد القتلى الفلسطينيين بلغ 3.650 وعدد القتلى الإسرائيليين بلغ 1.142[2].

الأعداد

مشككا في صحة هذه الأرقام، يطرح ديرشويتس ثلاثة أنواع من الحجج، ويواصل تكرارها:

نسبة الـ 3:1 بين الفلسطينيين والإسرائيليين القتلى في أثناء الانتفاضة الثانية "تتجاهل" وفقا لديرشويتس، أن "الإرهابيين الفلسطينيين قد حاولوا قتل آلاف آخرين" من خلال الهجمات التي أجهضتها السلطات الإسرائيلية (ص. 10، 123، 124). ومع ذلك، أوردت صحيفة معاريف الإسرائيلية نقلا عن مصادر في الاستخبارات الإسرائيلية أنه "خلال الأيام الأولى من الانتفاضة، أطلق جيش الدفاع الإسرائيلي حوالي 700.000 رصاصة وقذائف أخرى في يهودا والسامرة، وحوالي 300.000 في غزة، أي ما مجموعه حوالي مليون رصاصة وقذائف أخرى"، أو كما عبر ضابط إسرائيلي، "رصاصة لكل طفل"[3]. فهل يجب حساب تلك الرصاصات والقذائف الأخرى المستخدمة على أنها محاولات من قبل الجيش الإسرائيلي لقتل مليون طفل فلسطيني خلال الأيام الأولى للانتفاضة؟

الـ "2.000 فلسطيني الذين قتلوا" في الانتفاضة يشملون، وفقا لديرشويتس، "المتعاونين المزعومين الذين قتلوا على يد الفلسطينيين" و "المهاجمين الانتحاريين أنفسهم" (ص. 10، 123، 125 – 126). ومع ذلك، فإن الأرقام الواردة أعلاه، والمنقولة عن منظمة بتسيلم لا تشمل المتعاونين الفلسطينيين المزعومين الذين قتلوا، كما تصرح بتسيلم بوضوح أن "الأرقام لا تشمل الفلسطينيين الذين قتلوا بوساطة متفجرات أعدوها بأنفسهم، أو كانوا يحملونها ضمن ملابسهم". كما يعترض ديرشيوتس على أن أعداد القتلى الفلسطينيين تشمل "المقاتلين الفلسطينيين

المسلحين" (ص. 125)، ومع ذلك فهو لا يحتج على أن ثلث أعداد الإسرائيليين القتلى هم من "قوات الأمن الإسرائيلية".

وفقا لديرشويتس، "عندما يتم حساب المدنيين الأبرياء فقط، فإن عدد القتلى بين الإسرائيليين أكبر كثيرا من عدد القتلى بين الفلسطينيين" (ص. 10، 126 - 127، 147). أما الدليل الوحيد الذي يقدمه لإثبات هذا الزعم، فهو "تحليل داخلي أجراه جيش الدفاع الإسرائيلي" (ص. 126). وقد أوردت منظمة العفو الدولية، مستشهدة بنسبة الـ 3:1 ذاتها التي توصلت إليها منظمة بتسيلم بشأن القتلى الفلسطينيين والإسرائيليين في أثناء الانتفاضة الثانية، أن: "الغالبية العظمى من الذين قتلوا أو أصيبوا من الطرفين هم من المدنيين غير المسلحين، ومن عابري السبيل"[4]. ومع ذلك، ولغرض المحاجة، لو افترضنا أن 51 بالمئة من القتلى الفلسطينيين، وأن 100 بالمئة من القتلى الإسرائيليين هم من المدنيين (وهو أمر نعلم أنه غير صحيح)، فسيظل عدد الفلسطينيين المدنيين القتلى أكبر من عدد الإسرائيليين المدنيين القتلى.

الدافع

أكد ديرشويتس مرارا أنه لا يمكن المقارنة بين القتل الذي يقوم به الفلسطينيون والقتل الذي يقوم به الإسرائيليون؛ لأن حالات القتل التي يقوم بها إسرائيليون بقتل فلسطينيين تنقصها النية المبيتة لارتكاب القتل، فهي حالات "غير مقصودة"، أو ناتجة عن إهمال"، أو "ناتجة عن حوادث"، وما إلى ذلك (ص. 11، 121، 124، 128، 190، 192). ولتوضيح هذا الأمر، يشير ديرشويتس إلى هذين الدليلين:

> *يورد أنه "عندما يقوم الإسرائيليون بقتل مدني من غير قصد، يحدث انتقاد داخلي، يقارب التحقيق، وأحيانا يتم فرض عقوبات على مرتكبي تلك الحالات" (ص. 128). بل إنه يشير إلى حالة "جندي إسرائيلي عوقب بالسجن لمدة 49 يوما بسبب قيامه بقتل صبي فلسطيني" (ص. 251 ملاحظة 21) - على اعتبار أن هذه العقوبة تثبت احترام إسرائيل لحياة الفلسطينيين، فقد كان ينبغي على ديرشويتس أن يستشهد بهذه الحالة النموذجية: "محكمة القدس... حكمت على ناحوم كورمان، وهو مدني إسرائيلي يبلغ من العمر 37 عاما، بالقيام بأعمال تطوعية لمدة*

ستة أشهر لقيامه بقتل حلمي شواشة، وهو طفل فلسطيني يبلغ من العمر 11 عاما، كما حكمت عليه المحكمة بدفع مبلغ 70.000 شيكل لعائلة الطفل القتيل. وتختلف هذه العقوبة اختلافا كبيرا عن عقوبة السجن لمدة ست سنوات ونصف السنة التي فرضت على سعاد حلمي غزال، وهي فلسطينية من قرية سبسطية القريبة من نابلس، إذ قامت في كانون الأول/ ديسمبر 1998، وكان عمرها آنذاك 15 عاما، بطعن مستوطن إسرائيلي، وإصابته بجراح، وكانت تعاني من مشكلات نفسية، عندما قامت بمهاجمة المستوطن". أوَ ما كان عليه الاستشهاد بحالة جندي من جيش الدفاع الإسرائيلي "حكم عليه بالسجن لمدة 65 يوما لقيامه بقتل امرأة فلسطينية يبلغ عمرها 95 عاما"(5). لقد تم إصدار هذه الأحكام القضائية السخيفة خلال عرض حفنة قليلة فقط من حالات قتل الفلسطينيين على المحاكم؛ لأنها اجتذبت انتباه الرأي العام، فقد أوردت منظمة بتسيلم في بيان لها بعنوان "أول حكم إدانة جراء التسبب بقتل فلسطينيين في انتفاضة الأقصى"، أنه "في 3 أيار/ مايو 2004، حكمت محكمة عسكرية على الكابتن زفاي كورتسكي بالسجن لمدة شهرين، وأربعة أشهر من الوظائف العسكرية، وستة أشهر من المراقبة، إذ أدانته المحكمة بقتل محمد زيد، البالغ من العمر 16 عاما.... وهذه هي المرة الأولى التي تجري فيها إدانة جندي من جيش الدفاع الإسرائيلي بسبب "التسبب بالقتل نتيجة الإهمال" بحق فلسطينيين في أثناء انتفاضة الأقصى... إن هذه الإدانة ضد الكابتن كورتسكي هي واحدة من ثلاث إدانات فقط في حالات متعلقة بقتل أو جرح مدنيين.... وقد فتحت إسرائيل اثنين وسبعين تحقيقا عسكريا تناولت حالات قتل أو التسبب بإصابات بالغة للمدنيين، ولم يحاكم بسبب هذه التحقيقات سوى ثلاثة عشر شخصا، وبلغ عدد الإدانات ثلاثا فقط. إن الحكم الخفيف الذي صدر بحق كورتسكي، الذي قام بقتل قاصر، بينما كان يجلس في منزله، ولم يشكل أي خطر على الجندي، يعطي انطباعا قويا على أن حياة الفلسطيني لا تساوي شيئا"(6).

ويستشهد ديرشويتس بمقالة كتبها محرر لمجلة إسرائيلية يمتدح فيها "التدريب الأخلاقي الذي يتلقاه الجنود الإسرائيليون"، وهذا يشبه إلى حد كبير حالة

الشيوعيين الأمريكيين الذين كانوا يستشهدون بمقالات من مجلة "الحياة السوفيتية" التي تمتدح الاتحاد السوفييتي، بوصفه "البلد الأكثر حرية في العالم"؛ وشهادة البروفيسور مايكل والتزر من جامعة برنستون، "من الناقدين الأقوياء للاحتلال الإسرائيلي"، وهذا الوصف يشكل مفاجأة بالتأكيد لناقدي إسرائيل[7]؛ و "حكايات رواها "رئيس هيئة أركان جيش الدفاع الإسرائيلي" و "ضابط مشاة إسرائيلي" قدم شهادة حول "التردد والحيرة... المعتادة بين الجنود الإسرائيليين الذين يضطرون لاتخاذ قرارات حياة أو موت، والمقيدين بقواعد السلوك الصارمة"، وهي بلا شك مصادر لا مجال للتشكيك بصحتها! (ص. 145 - 47).

إن الإجماع ضمن منظمات حقوق الإنسان، والذي نورد عينة منه في جدول 4 - 1، هو أن قوات الأمن الإسرائيلية لجأت إلى الاستخدام المتهور للقوة في المناطق المحتلة، مما يظهر استخفافا هائلا بالحياة الإنسانية. فقد استنتجت منظمة بتسيلم أنه "عندما يتعرض هذا العدد الكبير من المدنيين للقتل والإصابات، فإن نقص النية المبيتة لا يشكل أي فرق، وتظل إسرائيل مسؤولة عن ذلك"[8]. إضافة إلى ذلك، وكما لاحظت منظمة العفو الدولية، يتوافر لإسرائيل خيارات عديدة أقل عنفا: "تستطيع قوات الأمن الإسرائيلية السيطرة على التظاهرات العنيفة دون استخدام الأسلحة، وهو أمر يتبين من ممارسات الشرطة في أثناء التظاهرات العنيفية التي تقوم بها جماعات يهودية... فلم يحدث أبدا أن تعرضت تظاهرة نظمتها جماعات يهودية إلى إطلاق نار، ولا حتى الرصاص المطاطي"[9].

وأخيرا، من الجدير ذكر إحدى استنتاجات منظمة العفو الدولية التي تتعلق بمسؤولية الولايات المتحدة عن الفظائع الجارية: "لقد تم ارتكاب الغالبية العظمى من حالات القتل المنافي للقانون والإصابات في إسرائيل والمناطق المحتلة، من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي في أثناء الاستخدام المفرط للقوة. وخصوصا، حين قام جيش الدفاع الإسرائيلي باستخدام طائرات هيلوكبتر زودته بها الولايات المتحدة، لشن هجمات صاروخية انتقامية، حيث لم يكن هناك أي خطر داهم على الحياة، كما استخدمت إسرائيل طائرات الهيلوكبتر لتنفيذ عمليات القتل خارج نطاق القانون، وإطلاق النار على أهداف مما أدى إلى مقتل مدنيين، بما في ذلك أطفال،

وإن العديد من طائرات الهلوكبتر العسكرية الإسرائيلية، وقطع الغيار اللازمة لها يتم استيرادها من الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وبريطانيا"[(10)].

جدول 4 - 1 الاستخدام الإسرائيلي للقوة القاتلة في المناطق المحتلة

منظمة هيومان رايتس ووتش، تقرير بعنوان: "التحقيق في الاستخدام غير المشروع للقوة في الضفة الغربية، وقطاع غزة، وشمالي إسرائيل" (نيويورك، 2000)	" واكتشفت المنظمة وجود نسق من تكرار الإفراط في استعمال القوة المفضية إلى الموت من جانب إسرائيل في أثناء المصادمات بين قوات الأمن التابعة لها وبين المتظاهرين الفلسطينيين في الحالات التي كان المتظاهرون فيها لا يحملون السلاح، ولا يمثلون أي تهديد بالقتل أو بإحداث إصابات خطيرة بقوات الأمن أو بغيرها، وفي الحالات التي قامت منظمة "مراقبة حقوق الإنسان" بالتحقيق فيها، وكان إطلاق النار من جانب قوات الأمن الفلسطينية أو المتظاهرين الفلسطينيين المسلحين يمثل أحد العوامل، كانت قوات الجيش الإسرائيلي تطلق النار دون تمييز، ولا توجه نيرانها إلى مصدر التهديد، مخالفة بذلك المعايير الدولية لتنفيذ القانون." (ص.1). [انظر ملاحظة أ أدناه]
منظمة العفو الدولية، تقرير بعنوان: "الاستخدام المفرط للقوة القاتلة" (لندن، 2000)	"معظم الأشخاص الذين قتلوا كانوا يشاركون في تظاهرات، حيث كانت الحجارة هي السلاح الوحيد المستخدم.... إن نسبة كبيرة بين الذين قتلوا أو أصيبوا بجراح هم من الأطفال ممن يتواجدون عادة بين الذين يرشقون الحجارة، وأحيانا يقومون هم بإلقائها في أثناء التظاهرات. كما تعرض للقتل أشخاص من المارة، وأشخاص داخل منازلهم، وعاملون طبيون في سيارات الإسعاف، ويتضح أن عددا كبيرا من الأشخاص تعرضوا للقتل جراء الاستهتار في تهديف القوة القاتلة: ويظهر أن آخرين.. وفي مناسبات عديدة، تم استهدافهم بالقتل، وفي العديد من المواقع التي قتل فيها أطفال، لم يكن هناك خطر داهم للحياة، أو توقع معقول بحدوث خطر مستقبلي" (ص. 5 – 6). [انظر ملاحظة ب أدناه]
بتسيلم (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة)، تقرير بعنوان: "الإصبع على الزناد: إطلاق النار غير المبرر وتعليمات إطلاق النار خلال انتفاضة الأقصى" (القدس، 2002).	"من الظاهر أن تعليمات إطلاق النار تسمح بإطلاق النار في ظروف لا يوجد بها خطر حالي واضح للحياة، أو حتى في أوضاع لا يوجد فيها خطر على الحياة إطلاقا" (ص. 7). [انظر ملاحظة ج أدناه] "إن وحدات التحقيق في الشرطة العسكرية لم تقم تقريبا بإجراء أي تحقيق في الحالات التي يقوم بها الجنود بإطلاق النيران بصفة منافية للتعليمات.... أما تحقيقات الشرطة العسكرية التي تم إجراؤها، فهي ليست محاولات صادقة وجدية للتوصل إلى الحقيقة.... ولم تقدم للمحاكمة سوى حالتين من حالات إطلاق النار غير المبرر، وقد تم عرضهما على المحكمة بعد مضي أكثر من عام على حدوثهما" (ص. 11 – 13). [انظر الملاحظة د أدناه] "في أثناء الأشهر الأولى من انتفاضة الأقصى، نظم الفلسطينيون مئات التظاهرات.... ولم يقم المتظاهرون الفلسطينيون بإطلاق النار في الغالبية العظمى من التظاهرات، وقد رد الجنود على تلك التظاهرات

	بالاستخدام المفرط للقوة غير المتناسبة، مما أدى إلى مقتل أشخاص عديدين، بما في ذلك أطفال" (ص. 16). "التعليمات... تسمح للجنود بفتح النار تلقائيا، على أي فلسطيني يقترب من مناطق محددة في قطاع غزة يشار إليها باسم "مناطق خطر"... ومن الناحية الفعلية، فإن ذلك يشكل حكما بالإعدام ضد أي شخص يقترب بصفة متعمدة أو بالخطأ، من أسوجة المستوطنات، أو طرق معينة، أو الأسوجة على طول الحدود... إن هذا الأمر الصادر يتجاهل تماما حقيقة أن العديد من الفلسطينيين يحاولون التسلل إلى إسرائيل من أجل الحصول على عمل، وليس بقصد إيذاء الجنود، أو المدنيين الإسرائيليين. (ص. 39 - 41).

ملاحظات:

أ - انظر أيضا منظمة هيومان رايتس ووتش، مركز العاصفة: دراسة حالة لانتهاكات حقوق الإنسان في منطقة الخليل (نيويرك، نيسان/ إبريل 2001)، ص.3 - 4 والفصل الخامس.

ب - انظر أيضا، منظمة العفو الدولية، نفوس محطمة: مضي عام على الانتفاضة (لندن، 2001)، ص. 14، 20، 23.

ج - انظر أيضا، بتسيلم، "تعليمات إطلاق النار" /http://www.btselem.org Arabic/Firearms/Index.asp"التعليمات تنص حاليا على أن إلقاء الحجارة هو "خطر على الحياة"".

د - بالنسبة لنقص التحقيقات العسكرية، انظر أيضا منظمة العفو الدولية، نفوس محطمة، ص. 23 - 25، وبتسيلم، عملية الدرع الواقي: شهادات الجنود، وشهادات الفلسطينيين (القدس 2002)، ص. 5، ويورد هذا التقرير: "في الأشهر الـ 18 من الانتفاضة الحالية، قتل الجنود 697 فلسطينيا، ولكن لم يقم الجيش بإجراء سوى 21 تحقيق عسكري بشأن إطلاق النار المنافي للقانون، ولم تقدم للمحاكمة سوى أربع حالات.

الفصول الفرعية الثلاثة الآتية عنوانها "ليس هناك أي دليل"، "وتقليص الإصابات القاتلة"، و "تجنب الإصابات بين المدنيين" وهي تدحض محاولات ديرشويتس لإثبات الاستخدام الإسرائيلي الرقيق للقوة في المناطق المحتلة من خلال الاستشهاد بحالات محددة، أما الفصول الفرعية التي تأتي بعد ذلك، وعنوانها "الإجهاض الإرهابي"، و"خطط وحشية"، فتكشف عن مساعي ديرشويتس السخيفة لتوضيح الشرور التي لا يمكن فهمها والتي تواجهها إسرائيل، لتبرير لجوئها إلى القوة القاتلة.

ليس هناك أي دليل

لتوضيح أن قيام الإسرائيليين بقتل الفلسطينيين هو أمر غير مقصود، كتب ديرشويتس في صفحة 126 من كتاب "مرافعة لإسرائيل"، بخصوص الحصار الإسرائيلي لجنين في نيسان/ إبريل 2002:

ليس هناك أي دليل بأن الجنود الإسرائيليين تعمدوا قتل مدني واحد.

وجدت منظمة هيومان رايتس ووتش في الدراسة الشاملة التي أعدتها، بعنوان: "جنين: العمليات العسكرية للجيش الإسرائيلي"، أن "العديد من حالات الموت بين المدنيين" تصل إلى "قتل مقصود وغير مشروع" من قبل قوات الدفاع الإسرائيلية، على سبيل المثال، "كمال زغير، وهو رجل مقعد في السابعة والخمسين من العمر، أصيب بالرصاص وصعدت فوقه دبابة في طريق رئيس خارج المخيم في 10 نيسان/ إبريل، على الرغم من أنه كان يحمل علما أبيض مربوطا بمقعده"[(11)]. أصدرت منظمة العفو الدولية دراسة مستفيضة بعنوان: "بعيدا عن أنظار العالم: انتهاكات جيش الدفاع الإسرائيلي في جنين ونابلس" ووثقت فيها العديد من الحالات، حيث "قتل فيها أشخاص، أو أصيبوا بجروح في ظروف توحي بأنهم استهدفوا بصورة غير قانونية ومتعمدة" وعلى سبيل المثال، "في 6 إبريل/ نيسان 2002، أطلق جيش الدفاع الإسرائيلي النار على جمال الصباغ البالغ من العمر 33 عاما بعد اعتقاله" على الرغم من أنه، وبحسب شهود عيان "كان أعزل عند إطلاق النار عليه، ولم يشكل أي خطر على الجنود الذين اعتقلوه"[(12)].

في صفحة 144 من كتاب "مرافعة لإسرائيل"، يؤكد ديرشويتس كذلك: أن الحصار الإسرائيلي لجنين "**يعد من قبل عديدين أنموذجا لإدارة حرب المدن**". ولكن منظمة هيومان رايتس ووتش تستنتج أنه "في أثناء اجتياح القوات الإسرائيلية لمخيم جنين للاجئين، ارتكبت انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني، يصل بعضها، وبوضوح إلى مستوى جرائم الحرب"، واستنتجت منظمة العفو الدولية كذلك أن "جيش الدفاع الإسرائيلي ارتكب أفعالاً تنتهك القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان، ويصل بعض هذه الأفعال إلى حد الانتهاكات الخطيرة لاتفاقية جنيف

الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب الصادرة في العام 1949 (اتفاقية جنيف الرابعة) وتشكل جرائم حرب"[13].

تقليص الإصابات القاتلة

لتوضيح حساسية إسرائيل نحو حياة الفلسطينيين، يصرح ديرشويتس في صفحة 128 من كتاب "مرافعة لإسرائيل":

تحاول إسرائيل استخدام الرصاص المطاطي، وأسلحة أخرى مصممة لتقليص الإصابات القاتلة، ويصوب الجنود نحو الأرجل، كلما كان ذلك ممكنا.

وجدت دراسة أصدرتها منظمة أطباء لحقوق الإنسان في تشرين الثاني/ نوفمبر 2000، أنه في غزة "نصف الضحايا تقريبا أصيبوا بالرأس، وهناك العديد من الضحايا أصيبوا بالرصاص في الظهر، أو من الخلف، وفي إحدى الحالات، تشير الأدلة إلى أن الضحية ربما كان ممددا على الأرض عندما أصيب بالرصاص.... وفي عدد من تلك الحالات، تمكنت منظمة أطباء لحقوق الإنسان من توثيق أنه لم يكن هناك خطر محدق بعناصر جيش الدفاع الإسرائيلي في سياق حالات إطلاق النار". كما وجدت المنظمة "نمطا متكررا من الإصابات بأسلحة نارية ذات الذخائر شديدة السرعة في الأرجل، وخصوصا في منطقة الفخذ، وهذه الإصابات تسبب جراحا بالغة... ومعظم المصابين... سيعانون من إعاقات دائمة في أرجلهم... فالعديد من الذين أصيبوا بذلك النوع من الجراح كانوا يقومون برشق الحجارة في معظم الحالات". وتستنتج منظمة أطباء لحقوق الإنسان: "أن العدد الكبير من الإصابات في الرأس، وفي العينين، والنسبة الكبيرة من الإصابات في الفخذ، والإصابات القاتلة في الرأس، وحقيقة أن نمطا مشابها من حالات إطلاق الرصاص هذه حدثت خلال مدة أسابيع توضح نمطين مثيرين للقلق:

1) إن جنود جيش الدفاع الإسرائيلي لا يطلقون النار فقط في الحالات التي تتعرض فيها حياتهم للخطر.

2) إن الجنود يستهدفون منطقة الرأس، والفخذ للتسبب بالقتل والجراح البالغة، وليس لتجنب الخسائر في الأرواح، أو الإصابة بجراح"[14]. أصدرت منظمة

بتسليم دراسة في آذار/ مارس 2002 وأوردت فيها شهادة الجنرال ميكي ليفي، مخترع جهاز إطلاق الرصاص المطاطي، وقال ليفي: إن الرصاص المطاطي "يجب ألا يصنف على أنه غير قاتل". ويتابع التقرير، ويورد شهادات من جنود جيش الدفاع الإسرائيلي بأن "العديد من الجنود يجرون تعديلات على الرصاص المطاطي؛ كي يصبح أكثر فتكا"[15]. وجد تقرير أصدرته منظمة العفو الدولية في تشرين الثاني/ أكتوبر 2002 أن جيش الدفاع الإسرائيلي يقوم "بصفة منتظمة" باستخدام الرصاص المطاطي ضد الأطفال في التظاهرات "من مسافات أقرب كثيراً من الحد الأدنى المسموح به،... ويشير نمط الجروح إلى أن ممارسة جيش الدفاع الإسرائيلي لم تلتزم بالتسديد نحو أرجل المتظاهرين؛ لأن الأغلبية العظمى من الإصابات التي لحقت بالأطفال نتيجة استعمال الرصاص المطلي بالمطاط كانت في الجزء العلوي من الجسد، وفي الرأس". واستنتجت منظمة العفو الدولية أن "العدد الكبير من الأطفال الذين قُتلوا وجُرحوا على يد جيش الدفاع الإسرائيلي في جميع الأراضي المحتلة في السنتين الماضيتين، وحقيقة أن معظم الأطفال الذين قُتلوا، أو جُرحوا أُصيبوا في الرأس أو الجزء العلوي من الجسد تظهر أن جيش الدفاع الإسرائيلي انتهك باستمرار المعايير الدولية التي تنظم استخدام القوة، والأسلحة النارية، عبر استخدامه للأسلحة النارية ضد الأطفال الفلسطينيين"[16].

تجنب الإصابات بين المدنيين

لتوضيح "التزام" إسرائيل "بمبدأ التناسب، ولتجنب الإصابات غير الضرورية بين المدنيين" يستشهد ديرشويتس في صفحة 146 من كتابه "مرافعة لإسرائيل" بـ "الهجوم الإسرائيلي ضد صلاح شحادة، القيادي من حماس الذي كان مسؤولا عن مئات التفجيرات الإرهابية". ويذهب ديرشويتس إلى الزعم:

> *في عدة مناسبات سابقة، قرر الجيش عدم مهاجمته "لأنه كان مع زوجته، أو أطفاله، وفي كل مرة تم فيها تركه وشأنه، قام بتوجيه مزيد من الهجمات الانتحارية ضد إسرائيل". وبكلمات أخرى، كانت إسرائيل مستعدة للمخاطرة بحياة المدنيين فيها من أجل أن تحافظ على حياة المدنيين الفلسطينيين، بما في ذلك زوجة أحد كبار الإرهابيين.*

الاقتباس الداخلي الوارد في الفقرة هو من مقال نشر في صحيفة بوسطن غلوب، وهي شهادة ضابط إسرائيلي تخدم مصلحته الذاتية، ويتناسى ديرشويتس أن يذكر ماذا حدث في أثناء "الهجوم الموجه ضد صلاح شحادة"، والذي أورده مؤلف مقال بوسطن غلوب في أول فقرة من مقاله: "أسقطت طائرة إف 16 إسرائيلية قنبلة تزن طنا على شقة صلاح شحادة الواقعة ضمن بناية سكنية في غزة" مما أدى إلى قتله وقتل "14 مدنيا فلسطينيا آخرين، تسعة منهم أطفال"[17]. (كما أصيب العشرات بجراح، وتهدمت عدة منازل). قال الجنرال جان حالوتز من سلاح الجو الإسرائيلي في أثناء مقابلة مع راديو الجيش الإسرائيلي حول اغتيال شحادة: "لقد أطلقنا القنبلة، ونحن نعرف أن زوجته ستكون إلى جانبه"[18]. وقد شجبت منظمة العفو الدولية الهجوم، بوصفه "غير متناسب" و "غير مقبول على الإطلاق"، وعلى الرغم من أن تحقيقا لاحقا أجراه جيش الدفاع الإسرائيلي وجد أن الوسائل المستخدمة في الهجوم "غير متناسبة"، إلا أن الجنرال حالوتز أخبر الطيارين الذين أسقطوا القنبلة التي تزن طنا: "يا رجال، ناموا جيدا هذه الليلة. وبالمناسبة، أنا أنام جيدا في الليل أيضا". في حين امتدح رئيس الوزراء الإسرائيلي القصف، بوصفه "نجاحا كبيرا"[19]، وقد تم تناول الاعتداء نفسه على شحادة بطريقة مختلفة من قبل ديرشويتس خلال مقابلة مع مجلة Salon.com التي تصدر على شبكة الإنترنت: "**لقد كنت معارضا بشدة لإطلاق قنبلة لقتل إرهابي في غزة، والتي أدت إلى قتل 14 من المدنيين الأبرياء. كان ينبغي عدم القيام بذلك أبدا**". وربما يكون في إشارة إلى تصريح شارون الذي امتدح الهجوم، بوصفه "نجاحا كبيرا"، ذهب ديرشويتس إلى امتداح "**الحكومة الإسرائيلية التي أدانت ذلك العمل**"[20].

الإجهاض الإرهابي

في صحفة 131 من كتاب "مرافعة لإسرائيل"، كتب ديرشويتس عن الهجمات الانتحارية التي تقوم بها إناث:

> *لقد تم تجنيد بعض تلك النساء من خلال استخدام الابتزاز العاطفي والثقافي، فعلى سبيل المثال، قام إرهابيون عن قصد بإغواء عندليب سليمان، وهي امرأة من بيت لحم تبلغ من العمر واحداً وعشرين عاماً.*

وعندما حملت، قيل لها: إن الطريقة الوحيدة لتجنب العار هي الموت شهيدة. وعلى إثر ذلك وافقت على تفجير نفسها في سوق في القدس، وقتلت ستة إسرائيليين، بما في ذلك اثنين من العمال الصينيين. ومن الأمثلة الشبيهة، حالة آية الأهرس [كذا] (*) [الصحيح: الأخرس]، وهي امرأة تبلغ من العمر ثمانية عشر عاما من مخيمة الدهيسة [كذا]، وقد فجرت نفسها في سوبر ماركت وقتلت اثنين من المدنيين، بعد أن تم إغواؤها وحملت سفاحا. إن أسلوب الإجهاض الإرهابي هذا هو مثال شائن على خلق حياة جديدة من أجل توليد الموت، وهناك أمثلة أخرى جرى خلالها اغتصاب نساء من أجل تحويلهن إلى نساء مسربلات بالعار، بحيث لا يتبقى أمامهن سوى الاستشهاد لاستعادة شرف العائلة، وفي إحدى الحالات، علمت عائلة عن محاولات نشطاء في مجموعة التنظيم لابتزاز ابنتهم، وقامت العائلة بتهريبها إلى خارج بيت لحم، وهي تعيش الآن في الخفاء.

ما هو الدليل الذي يورده ديرشويتس على ممارسة "الإجهاض الإرهابي"؟ إن مصدره الوحيد هو موقع إنترنت رسمي للحكومة الإسرائيلية: "**قوات الإمن الإسرائيلية**، "**ابتزاز الفتيات من أجل تحويلهن إلى مهاجمات انتحاريات**"، **تقرير صادر عن وزارة الخارجية الإسرائيلية، 12 شباط/ فبراير** 2002" (ص. 252 ملاحظة 30). تستند هذه المادة المنشورة على موقع الإنترنت إلى "تقرير للاستخبارات العسكرية الإسرائيلية"، وهو تقرير سري يستند بدوره إلى "مصادر فلسطينية موثوقة"، وليس بين هذه المصادر أي مصدر معرف أو يمكن التأكد منه بصفة مستقلة.

لقد صدر كتاب حديث للباحثة باربرا فيكتور "جيش من الورود" وهو يتفحص "العالم الداخلي للنساء الفلسطينيات اللاتي يقمن بالهجمات الانتحارية"، وتورد أنه يوجد "المئات" من النساء الفلسطينيات "يتضرعن كي يصبحن مهاجمات انتحاريات" وأنه "في بيت لحم وحدها هناك مئتا فتاة كلهن راغبات ومستعدات للتضحية بأنفسهن من أجل فلسطين". ليس من الواضح إذًا لماذا ينبغي على "النشطاء الإرهابيين" أن يقوموا باغتصاب النساء الفلسطينيات، نظرًا لعدد النساء المتطوعات

(*) [كذا]، تعني أن الخطأ الظاهر في الاقتباس، ورد في المصدر الأصلي.

للقيام بعمليات انتحارية، وتنظر الباحثة باربرا فيكتور إلى قرار النساء الفلسطينيات بأن يصبحن مهاجمات انتحاريات، بوصفه "سعي مضلل ومثير للرثاء من أجل التحرر"، وتنظر إلى الرجال الذين يقومون بتجنيد هؤلاء النساء على أنهم "يستحقون الإدانة". وهي تستند بشدة إلى معلومات وفرها لها مسؤولون إسرائيليون، وعناصر في الجيش، و"خبراء" في الإرهاب، كما تكرر العديد من المزاعم الإسرائيلية التي ثبت بطلانها، مثل الزعم بأن مخيمي صبرا وشاتيلا للاجئين كانا في أيلول/ سبتمبر 1982 "ملجأ لما يتراوح بين ألفين إلى ثلاثة آلاف إرهابي ضمن السكان المدنيين"، كما تشجب ياسر عرفات بوصفه "ربما الأشد لا أخلاقية" بين القادة، ومع ذلك، ورغم أنها تكرس ما يقارب ثلاثين صفحة حول حالة عندليب سليمان من بيت لحم، وآية الأخرس من مخيم الدهيشة، وعلى الرغم من وضوح تأييدها لإسرائيل، إلا أنها لا تشير أبدا إلى أن عندليب سليمان، أو آية الأخرس أو أي فلسطينية أخرى قد تم إغواؤها جنسيا أو اغتصابها من أجل أن تصبح مهاجمة انتحارية[21]. قام مراسل مجلة "نيوزويك" في القدس ومؤلف كتاب "موسم في بيت لحم"، جوشوا هامر، بتفحص تفاصيل قضية آية الأخرس، وقد أوضح أن آية الأخرس ارتكبت عملا تطوعت له بمحض إرادتها، وأنها هي التي بحثت عن الذي أرسلها بدلا من أن يقوم هو بالبحث عنها لتجنيدها، ولا يذكر جوشوا هامر أبدا الإغواء، أو الحمل، أو أي علاقات عاطفية أو جنسية كعوامل مساعدة في قرارها[22].

خطط وحشية

في صفحة 127 من كتاب "مرافعة لإسرائيل"، كتب ديرشويتس:

يحاول الإرهابيون بشتى الوسائل لإيقاع أكبر عدد ممكن من القتلى، حتى إنهم يقومون أحيانا بحسب التقارير بتغطيس المسامير التي يستخدمونها في صنع القنابل المضادة للأفراد بسم الجرذان لمنع تخثر الدم. ومؤخرا، عبر أطباء إسرائيليون عن انشغالهم من أن دماء بعض المهاجمين الانتحارين، والتي تتطاير في جميع أرجاء مكان التفجير، ويلمسها العاملون الطبيون، كما أن شظايا عظام هؤلاء الانتحارين التي تخترق أجساد الضحايا، قد تحتوي على فيروس مرض الصفراء

أو مرض الإيدز، مما يزيد المخاوف من أن قادة الإرهابيين قد يحولون المهاجمين الانتحاريين إلى أسلحة جرثومية من خلال حقن المهاجمين الانتحاريين بهذه الفيروسات، أو من خلال انتقاء مهاجمين انتحاريين مصابين بهذه الأمراض، وكانت أول حالة من هذا النوع تم توثيقها في عدد تموز/ يوليو 2002 من مجلة جمعية الأطباء الإسرائيليين.

وفي صفحة 193 من كتاب "مرافعة لإسرائيل"، كتب ديرشويتس:

ليس بالإمكان عقد مقارنة أخلاقية بين تفجير قنابل مضادة للأفراد مكونة من مسامير مغطسة في سم جرذان وهدفها الوحيد التسبب بأكبر قدر من القتل والإصابات بين المدنيين، من ناحية، وبين استهداف الإرهابيين في ظروف من المحتمل أن يقتل في أثنائها بعض المدنيين الأبرياء من ناحية أخرى.

ما هو دليل ديرشويتس على هذه الخطط الوحشية؟ يستشهد ديرشويتس بثلاثة مصادر: **"كارين بيرتشارد، "حالة مرض الصفراء من نوع ب تضيف خطر الإصابة بالمرض من المهاجمين الانتحاريين"، المجلة الطبية، مكلين هنتر المحدودة، 10 أيلول/ سبتمبر 2002"؛ "مايكل ليدين، "أحد الناجين من الجامعة العبرية: مقابلة مع إلياد موريه،" مجلة الإنترنت ناشونال ريفيو، 6 آب/ أغسطس 2002"؛ "انتشار مرض الصفراء عبر المهاجمين الانتحاريين" صحيفة ذا ستريت تايمز (سنغافورة)، 26 تموز/ يوليو 2002"** (ص.251 ملاحظة 16، 19، 20). مع ذلك لم تشر هذه المقالات المذكورة سوى إلى - واستنادا إلى حالة مهاجم انتحاري مصاب بمرض الصفراء - أنه يتوقع الأطباء الإسرئيليون أن دماء المهاجمين الانتحاريين وعظامهم قد تكون ملوثة بهذا المرض، وأمراض أخرى، ولم تشر أيٌّ من المصادر المذكورة إلى الخوف من أنه يمكن حقن المهاجمين الانتحاريين عن قصد بهذه الأمراض، أو أن هؤلاء المهاجمين كانوا يحملون أمراضا معدية كهذه، كما لم تشر أي من المصادر المذكورة إلى أي شيء عن تغطيس الأسلحة المضادة للأفراد في سم الجرذان.

لقد اكتشف أحد الصحفيين الذي كان يحقق في شأن الأساس الفعلي لزعم "سم الجرذان"، والذي يظهر من حين إلى آخر في وسائل الإعلام الأمريكية، أنه "لا يوجد أي

دليل فعلي على هذا الأمر"، وإن هذا الأمر هو "من النوع الذي يدعوه العاملون الانتهازيون في المحطات الإخبارية "خبرا جيدا يستحسن عدم التحقق من صحته"[23]. حتى الصحيفة اليمينية "جيروسالم بوست" استشهدت بقول المدير العام لمستشفى إسرائيلي إنه: "من السخف الاقتراح" بأن المهاجم الانتحاري المصاب بمرض الصفراء من نوع ب "تم اختياره تحديدا لهذه العملية؛ لأنه كان يحمل هذا المرض": "إن مرض الصفراء من نوع ب منتشر انتشارا وبائيا في الشرق الأوسط، وبصفة أوسع بين الجماعات ذات الدخل المحدود، فليس من المفاجئ إذاً أن تم اكتشاف الفيروس في دماء المهاجم"[24] وإن أوسع دراسة تم إجراؤها حول المهاجمين الانتحاريين الفلسطينيين هي الدراسة التي أعدتها منظمة هيومان رايتس ووتش بعنوان: "لحظة واحدة تمحو كل شيء: التفجيرات الانتحارية ضد المدنيين الإسرائيليين"، ولا تورد الدراسة على الإطلاق أياً من هذه المزاعم. ومن ناحية أخرى، ناشدت منظمة العفو الدولية إسرائيل للتحقيق بشأن قيام المستوطنين الإسرائيليين باستخدام "مواد كيميائية سامة" لغرض "تسميم" حقول الفلسطينيين[25].

المسؤولية

يؤكد ديرشويتس على أن "الذنب عن جميع الإصابات بين المدنيين في النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني يقع حصرا على كاهل الإرهابيين الفلسطينيين، الذين يخلقون عن عمد وضعا يؤدي إلى قتل المدنيين"[26]. الفصول الفرعية الآتية، وعنوانها: "الدروع البشرية"، و"تعريض رياض الأطفال للخطر"، و"الذنب كله ذنبهم"، و"تشهير الدم"، تتحرى محاولاته لإثبات هذا الزعم. أما الفصل الفرعي الذي عنوانه "ثقافة الموت" فينظر إلى القضية الأوسع المتمثلة في المسؤولية عن مقتل الأطفال، ويتحرى الفصلان الفرعيان تحت العنوانين: "دعم اللاعنف" و "الإرهابيون المتطرفون" مسألة دعم ديرشويتس للذين يعارضون الإرهاب.

الدروع البشرية

لإظهار مسؤولية الفلسطينيين عن مقتل المدنيين، كتب ديرشويتس في صفحة 120 من كتابه "مرافعة لإسرائيل" بأنهم:

يستخدمون النساء (بما في ذلك النساء الحوامل) والأطفال كدروع بشرية[27].

إن عبارة الدروع البشرية تشير إلى استخدام المدنيين في العمليات العسكرية، ولم يورد ديرشويتس أي مصدر لإثبات الزعم بأن الفلسطينيين استخدموا دروعا بشرية، وقد وثقت منظمات حقوق الإنسان "حالات تسبب فيها المسلحون الفلسطينيون بتعريض المدنيين للخطر من خلال إطلاق الرصاص على جنود جيش الدفاع الإسرائيلي من مواقع تعرض المدنيين للرصاص الذي يرد به جيش الدفاع الإسرائيلي" (هيومان رايتس ووتش). ولكن لم توجه أي من هذه المنظمات اتهامات للمسلحين الفلسطينيين بإجبار المدنيين على المشاركة في عمليات تعرض حياتهم للخطر. ومن ناحية أخرى، وعلى الرغم من أن تقارير حقوق الإنسان توثق بصورة مكثفة استخدام إسرائيل للمدنيين الفلسطينيين كدروع بشرية، إلا أن ديرشويتس يهمل أي إشارة صريحة لذلك. وبدلا من ذلك، يكتب في صفحة 150 من كتاب "مرافعة لإسرائيل":

> **ابتكر الجيش تكتيكا يسمى إجراء الجار، والذي يتم بموجبه أولا مطالبة الإرهابي بالاستسلام باستخدام سماعة لتضخيم الصوت، وإذا لم يأت هذا الإجراء بنتيجة، يقوم الجيش بإرسال أحد الجيران الفلسطينيين إلى المنزل المقصود، حاملا رسالة إلى الإرهابي تطلب منه الاستسلام.... في صيف عام 2002، نتج عن هذا الإجراء أول حالة قتل فيها رجل فلسطيني... تعرض لإطلاق النار، ووقتل على يد إرهابي ظنه جنديا إسرائيليا.... ونتيجة لهذه المأساة...، رفعت عدة منظمات حقوق إنسان إسرائيلية دعوة قضائية لاستصدار أمر من المحكمة العليا بوقف أي استخدام لإجراء الجار.... ولم تكتف المحكمة الإسرائيلية العليا بالاستماع للقضية، بل أصدرت أمرا يمنع جيش الدفاع الإسرائيلي من استخدام هذا الإجراء في المستقبل.**

ولكن منظمات حقوق الإنسان تظهر صورة أخرى، فقد أصدرت منظمة هيومان رايتس ووتش تقريرا في نيسان/ إبريل 2002، وجد أن "جيش الدفاع الإسرائيلي يقوم بصفة منتظمة بإجبار المدنيين الفلسطينيين" (بما في ذلك القاصرون) "على تقديم المساعدة في العمليات العسكرية"، وعلى سبيل المثال، "تم إجبار أصدقاء "المطلوبين" الفلسطينيين وجيرانهم وأقاربهم تحت تهديد السلاح على قرع الأبواب،

أو فتح صناديق مثيرة للشبهة، أو على تفتيش بيوت يشتبه الجيش بتواجد مسلحين فلسطينيين فيها، وقد وجدت بعض العائلات أن منازلها قد احتلت من أجل استخدامها كمواقع عسكرية من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي في أثناء إحدى العمليات، وفي الوقت ذاته أمرهم الجنود بالبقاء بالمنزل"[28]، وأصدرت منظمة بتسيلم تقريرا في تشرين الثاني/ نوفمبر 2002 ووجدت أنه إضافة إلى هذه الممارسة، فقد تم أمر الفلسطينيين أن "يمشوا أمام الجنود لحمايتهم من إطلاق الرصاص، في حين كان الجنود يشهرون السلاح خلف هؤلاء المدنيين، وأحيانا يطلقون النار من فوق رؤوسهم"، كما أوردت أن "الجنود في الميدان لم يبادروا بهذه الممارسة؛ بل إن استخدام الدروع البشرية كان ضمن الأوامر التي يتلقونها"[29].

وفي أيار/ مايو 2002، رفعت منظمات حقوق الإنسان التماسا للمحكمة الإسرائيلية العليا من أجل حظر استخدام الدروع البشرية، وقد ألزمت الحكومة نفسها بإيقاف استخدام الدروع البشرية "كدروع حية" في مواجهة الهجمات بالرصاص، ولكنها احتفظت بالحق في إصدار أوامر للفلسطينيين؛ كي يقوموا بالمطالبة فلسطينيين آخرين بمغادرة منازلهم، أي "إجراء الجار"، فاعتبرت منظمة بتسيلم هذا التمييز "غير قابل للفهم"، وكتبت: "في كلتا الحالتين، فإن الجنود يعرضون حياة المدنيين الأبرياء للخطر من أجل حماية أنفسهم؛ وبناء عليه يجب حظرهما حظرا متساويا"، وفي آب/ أغسطس 2002، قتل فلسطيني تم استخدامه من قبل الجيش الإسرائيلي في إجراء الجار، بينما كان يقترب من منزل أحد نشطاء حماس، وعلى إثر ذلك أصدرت المحكمة العليا أمرا تقييديا مؤقتا ضد استخدام الدروع البشرية وإجراء الجار.

ومن أجل الحصول على موافقة المحكمة العليا، قامت الدولة بإجراء تعديل طفيف على إجراء الجار في كانون الأول/ ديسمبر 2002، وأطلقت عليه اسم "أمر عمليات - التحذير المسبق"، وعلقت منظمة بتسيلم "على الرغم من التغيير التجميلي الفارغ من المضمون للإجراء، فإنه يظل منافيا للقانون والأخلاق"، وفي كانون الثاني/ يناير 2003، أصدرت المحكمة العليا أمرا يحظر استخدام الدروع البشرية، ولكنها سمحت "للدولة بتطبيق الإجراء الجديد"، وفي واقع الأمر، ما يزال الجيش

الإسرائيلي يستخدم الفلسطينيين في عمليات عسكرية تعرض حياتهم للخطر[30]، وفي آذار/ مارس 2004، أوردت بتسيلم أن "جيش الدفاع الإسرائيلي يواصل استخدام المدنيين كدروع بشرية في عمليات الاعتقال التي يقوم بها"[31].

تعريض رياض الأطفال للخطر

لتوضيح مسؤولية الفلسطينيين عن مقتل المدنيين، يكتب ديرشويتس في الصفحات 120، 132، 168، و 225، بالتتابع، في كتابه "مرافعة لإسرائيل" إن الفلسطينيين:

يضعون... مصانع القنابل بجوار رياض الأطفال

يضعون مصانع القنابل بجوار رياض الأطفال، والمدارس الابتدائية

يضعون مصانع القنابل بجوار المدارس

يضعون مصانع القنابل بجوار رياض الأطفال

المصدر الوحيد الذي يورده ديرشويتس لهذا الزعم المتكرر هو: "تصريحات أدلى بها سليم حاجا، ناشط قيادي في حماس، وأحمد مغربي، ناشط في التنظيم، 27 أيار/ مايو 2002" (ص. 252 ملاحظة 33). ولم يقدم أي معلومات إضافية، وبعد إدخال الكلمات الرئيسة من هذه المزاعم في محرك بحث غوغول، تبين أن الاقتباس مأخوذ عن موقع الإنترنت التابع لوزارة الخارجية الإسرائيلية[32] والمعلومات المنشورة على موقع الإنترنت هذا مستقاة من "مصادر أمنية إسرائيلية". وزعم أن تصريحات حاجا والمغربي حول وضع مصانع "المتفجرات" قرب المدارس قد "تم الإدلاء بها في أثناء اعترافات قدماها أمام جهاز الأمن الإسرائيلي"، ولغرض المحاجة، لنفترض أنهما قاما بالفعل بالاعتراف بذلك، ينبغي على القراء الاطلاع على الفصل السادس من هذا الكتاب حول التعذيب، لمعرفة معلومات حول الطريقة التي يقوم بها جهاز الأمن الإسرائيلي بانتزاع الاعترافات.

الذنب كله ذنبهم

لإظهار مسؤولية الفلسطينيين الكاملة عن مقتل أطفالهم، يصرح ديرشويتس في الصفحات 131 - 132 من كتاب "مرافعة لإسرائيل":

كلما كسر القادة الفلسطينيون الأمر المحرم باستخدام الشباب كإرهابيين، كلما زاد عدد الشباب الذين يقتلون ويصابون، وإن هذه الإساءة المتعمدة للأطفال هي شكل متطرف من إيذاء الأطفال، ويقع الذنب بها بصفة كاملة على مرتكب الإساءة، وليس على هؤلاء الذين يدافعون عن أنفسهم دفاعا مشروعا ضد مطلقي القنابل والمهاجمين الانتحاريين الذين يتصادف أنهم من الشباب.

إن الذنب بأكمله يقع على هؤلاء الذين قرروا استخدام الأطفال كحاملين للمتفجرات القاتلة.... إن الطريقة الوحيدة لإنهاء قتل الشباب والنساء على يد الجنود الإسرائيليين والشرطة، هي أن يتوقف استخدام الفلسطينيين كإرهابيين.

لقد قامت منظمات حقوق الإنسان بشجب ("الأمر المثير للاشمئزاز"، و"جريمة الحرب") المتمثلة في تجنيد الأطفال من قبل المجموعات الفلسطينية المسلحة[33]، كما تعرضت هذه الممارسة لانتقاد شديد من قبل المجتمع المدني الفلسطيني[34]، ومع ذلك، لم تذكر أي من منظمات حقوق الإنسان أن هذا التجنيد الخاطئ يبرئ إسرائيل في معاملتها للأطفال الفلسطينيين، وقد وجد تقرير أصدرته منظمة العفو الدولية عام 2001 يقرر أن: "قتل العديد من الأطفال على ما يبدو أنه إهمال في تصويب الأسلحة القاتلة؛ كما يبدو أن آخرين قد تم استهدافهم عن قصد، وفي العديد من المواقع التي قتل فيها أطفال لم يكن هناك أي خطر محدق للحياة، ولا توقع معقول بحدوث خطر كهذا.... إن الأطفال الذين يقومون برشق الحجارة لا يشكلون هدفا عسكريا للهجمات الفتاكة التي تقوم بها القوات الإسرائيلية، فلقد كشف قتل الأطفال وإصابتهم عن استهتار بالحياة من قبل الجنود الإسرائيليين"، "ففي كل الحالات التي حققت منظمة العفو الدولية بشأنها، ظهر أن قتل الأطفال كان قتلا منافيا للقانون"، "وفقا لتصريحات متحدث رسمي إسرائيلي، فإن المسلحين الفلسطينيين يختبئون خلف الأطفال.... لم تجد التحقيقات التي أجرتها منظمة العفو الدولية أي حالة محددة قام بها المسلحون الفلسطينيون باستخدام المظاهرات كدرع واق وأطلقوا الرصاص على الإسرائيليين من بين المتظاهرين أو من خلفهم"[35].

أصدرت منظمة العفو الدولية تقريرا في العام 2002، وتوصل أيضا لنتائج شبيهة: "إن الأغلبية العظمى من الحالات التي قتل فيها أطفال فلسطينيون في المناطق المحتلة حدثت عندما رد عناصر من قوات الدفاع الإسرائيلية على التظاهرات ورشق الحجارة باستخدام مفرط وغير متناسب للقوة، وكنتيجة لإطلاق الرصاص بصفة مستهترة من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي، والقصف الجوي للمناطق المدنية"، "فلقد قتل معظم الأطفال عندما كان هناك تبادل لإطلاق النار، وفي ظروف لم تكن فيها حياة الجنود معرضة للخطر؛ "ليس هناك أي حالة معروفة من حالات مقتل الأطفال الفلسطينيين على يد جيش الدفاع الإسرائيلي في المناطق المحتلة جرى بشأنها تحقيق قضائي"[36].

وفي مسألة مرتبطة بهذا الأمر، أصدرت منظمة بتسيلم دراسة في عام 2001 حول "تعذيب القاصرين الفلسطينيين"، وقد وجدت الدراسة أنه:

> *قام عناصر من قوات الأمن الإسرائيلية، وكان بعضهم مقنعين، وبعضهم طلوا وجوههم بمادة سوداء، باعتقال القاصرين من منازلهم في الليل.... وبعد وصولهم إلى مركز الشرطة، استخدم عناصر الشرطة التعذيب في أثناء التحقيق مع المعتقلين وحاولوا إجبارهم على الاعتراف باقتراف المخالفات التي كان يشتبه في قيامهم بها، أو تقديم معلومات حول آخرين، وتلك الشهادات تكشف عن أن أساليب التحقيق هذه تستخدم بصفة شائعة، ومن ضمنها، جزئيا، الضرب المبرح، ورش الماء البارد على المعتقلين (حدث ذلك في فصل الشتاء)، ووضع رأس المعتقل في مقعد الحمام، مع التهديد، والشتائم.*

أشارت الدراسة كذلك إلى اشتراك العاملين الطبيين الإسرائيليين في أساليب التعذيب هذه ضد الفلسطينيين القاصرين:

> *يجري إخضاع معظم المعتقلين للفحص الطبي فور وصولهم إلى... مركز الشرطة.... ويقوم الأطباء بإجراء فحص سطحي، وفي بعض الحالات يكون الفحص إلقاء نظرة خاطفة على المعتقل، وبعد ذلك يقوم الطبيب بتوقيع نموذج يؤكد أن المعتقلين يتمتعون بصحة جيدة، وفي بعض الحالات كان المعتقلون مقيدين، وأعينهم مغطاة في أثناء إجراء*

الفحص الطبي، وقد تم عرض بعض المعتقلين على الأطباء بعد تعرضهم للتعذيب في أثناء التحقيق، حيث يتم علاجهم، ومن ثم إعادتهم لإجراء تحقيقات إضافية.

استنتجت منظمة بتسيلم أن الأمثلة "المثيرة للصدمة" على تعذيب القاصرين الفلسطينيين والموثقة في التقرير الذي أصدرته، ليست "حالات معزولة أو تصرفا غير شائع يقوم به ضباط شرطة معينون، بل هي أساليب تعذيب تم تبنيها في مراكز الشرطة، وتم استخدامها ضد عشرات المعتقلين، وبوجود العديد من ضباط الشرطة الذين يتعاونون فيما بينهم، ويعرفون بما يجري.... وعلى الرغم من الوعود المتكررة التي أطلقتها السلطات، وعلى الرغم من تصريحات كبار المسؤولين الذين شجبوا عنف الشرطة، لم تقم السلطات بأي جهد جدي لمعالجة جذور المشكلة. وبمثل ذلك، لم تجرِ أي محاولة لمقاضاة ضباط الشرطة العنيفين"[37]. وفقا للتقرير السنوي لمنظمة هيومان رايتس ووتش للعام 2002، "جرى اعتقال ما يزيد عن ثلاث مئة قاصر فلسطيني منذ تشرين الأول/ أكتوبر 2000... جرى تغطيسهم في مياه شديدة البرودة، وتعرضوا للضرب، وحرموا من النوم، وتمت تغطية رؤوسهم بأكياس في أثناء التحقيقات"[38].

تشهير الدم(*)

لتوضيح أن المزاعم الموجهة ضد إسرائيل مدفوعة بالحقد، كتب ديرشويتس في صفحة 153 من كتابه "مرافعة لإسرائيل":

إن الجهل وحده لا يمكن أن يفسر "التحقيق الصحفي" المزعوم لـ "صحفي" مثل كريس هيدجز، الذي زعم أنه شاهد شخصيا الجنود الإسرائيليين "يستدرجون الأطفال كالفئران إلى الفخ، ويقتلونهم وكأن الأمر رياضة".

ويذهب ديرشويتس إلى مقارنة هذه التهمة بتشهير الدم[39].

(*) تشهير الدم (blood libel)، شكل شائع من اللاسامية كان منتشرا في القرون الوسطى، وبدايات القرن الماضي، حيث كان يشاع أن اليهود يقومون بسرقة الأطفال المسيحيين لاستخدامهم كأضحيات وقرابين، أو استخدام دمهم في صنع الفطير، وقد قُتل العديد بسبب هذه المزاعم. [المترجم].

أتت تأكيدات لجوانب رئيسة من مزاعم هيدجز من مصدر غير متوقع، ففي دراسة أعدتها منظمة بتسيلم بعنوان: "الإصبع على الزناد: إطلاق النار غير المبرر، وتعليمات إطلاق النار خلال انتفاضة الأقصى"، أوردت بتسيلم هذه الشهادة لجندي إسرائيلي:

> *يقوم الجنود، مستقلين عربات عسكرية بدخول مناطق تشيع فيها المشاحنات، وهدفهم هو استثارة الفلسطينيين لرشق الحجارة والقنابل الحارقة، وعندما يقترب الفلسطينيون، يقوم جنود متحصنين في مواقع مخططة مسبقا بإطلاق النار عليهم، فالهدف المعلن لهذا الإجراء هو لإبعاد التظاهرات، وفي الواقع، قال الجندي: "إنها نوع من الرياضة "بإزالة" أكبر عدد ممكن من راشقي القنابل الحارقة، وإنه نوع من البحث الذي يستحوذ على الجنود، ويدعى "بذل الجهد من أجل المواجهة". إن ما يزعجني هو أنه إذا لم تدخل السيارات العسكرية إلى المنطقة، فإنه لن يكون هناك أي إقلاق للسلام"*(40).

ديرشويتس لا يزعج نفسه أبدا بتقديم دليل على أن هيدجز لم يكن يقول الحقيقة.

غيدون ليفي، "قتل الأطفال لم يعد مسألة مهمة"

صحيفة هاآريتس (17 تشرين الأول/ أكتوبر 2004)

لقد قتل ما يزيد عن 30 طفلا فلسطينيا في أثناء أول أسبوعين من عملية أيام الندم في قطاع غزة، وليس من العجب أن العديد من الناس يصفون هذا القتل بالجملة للأطفال على أنه "إرهاب". وفي حين أن نسبة المجموع الكلي لجميع الضحايا في الانتفاضة هي ثلاثة فلسطينيين يقتلون مقابل كل إسرائيلي يقتل، إلا أنه عندما يأتي الأمر إلى الأطفال، فإن النسبة تبلغ 5:1. ووفقا لمنظمة بتسيلم، وهي منظمة لحقوق الإنسان، فقد قتل حتى قبل العملية الحالية في غزة، 557 قاصرا فلسطينيا (دون سن 18)، بالمقارنة مع 110 قاصرا إسرائيليا.

وتورد منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية رقما أكبر من ذلك: 598 طفلا فلسطينيا قتلوا (دون سن 17)، وفقا لمجموعة مراقبة حقوق الإنسان الفلسطينية،

كما أوردت منظمة الهلال الأحمر رقم 828 قتيلا (دون سن 18). لنلاحظ عمر القتلى أيضا، فوفقا لمنظمة بتسيلم، والتي تواصل تحديث بياناتها، حتى الشهر الماضي، هناك 42 طفلا بين الأطفال القتلى هم في سن العاشرة؛ و20 طفلا هم في سن السابعة؛ وثمانية منهم كان عمرهم سنتين فقط عندما قتلوا، أما أصغر الضحايا سنا، فهم 13 طفلا وليدا قتلوا في نقاط التفتيش في أثناء الولادة.

مع هذه الإحصائيات المخيفة، كان يجب أن يصاغ سؤال: من هو الإرهابي الذي يمثل عبئا على كل إسرائيلي؟ ومع ذلك، ليس الأمر مطروحا على أجندة الجمهور، فقاتلو الأطفال هم دائما الفلسطينيون، أما الجنود، فهم دائما يدافعون عن أنفسهم، وإلى الجحيم بجميع الإحصائيات.

إن الحقيقة الجلية، والتي يجب قولها بوضوح: إن دماء مئات الأطفال الفلسطينيين تلطخ أيدينا، ولن تتغير هذه الحقيقة من خلال التفسيرات الملتوية التي يقدمها مكتب المتحدث الرسمي باسم جيش الدفاع الإسرائيلي، أو من خلال المراسلين الصحفيين العسكريين الذين يتحدثون عن المخاطر التي يتعرض لها الجنود من قبل الأطفال، أو من خلال الأعذار التي تثير الريبة والتي يطرحها المسؤولون عن العلاقات العامة في وزارة الخارجية حول قيام الفلسطينيين باستخدام الأطفال. إن أي جيش يقوم بقتل هذا العدد الكبير من الأطفال هو جيش لا يقيده شيء، جيش فقد قانونه الأخلاقي.

وكما قال عضو الكنيست أحمد طيبي (من حداش)، خلال خطاب عاطفي في الكنيست: لم يعد بالإمكان الادعاء أن كل أولئك الأطفال قتلوا بالخطأ، فلا جيش يرتكب أكثر من 500 خطأ يومي بخصوص هوية الضحايا. لا، فذلك ليس ناتجا عن خطأ، بل نتيجة كارثية عن سياسة يقودها التعطش لإطلاق الرصاص من خلال نزع الصفة الإنسانية عن الفلسطينيين، ولقد أصبح إطلاق الرصاص على كل شيء يتحرك، بما في ذلك الأطفال، سلوكا معتادا لدى الجيش، حتى موجة التعبير عن الهول اللحظية قصيرة العمر التي تفجرت بعد التأكد من قتل "إيمان الهمص التي تبلغ من العمر ثلاثة عشر عاما، لم تتركز على المسألة الحقيقية،

فكان ينبغي أن تنطلق الفضيحة من عمل القتل ذاته، وليس فقط ما تبع حادثة القتل.

لم تكن إيمان الهمص هي الضحية الوحيدة، فقد كان محمد الأعرج يأكل شطيرة أمام بيته، وهو البيت الأخير قبل المقبرة في مخيم بلاطة للاجئين، الواقع قرب نابلس، عندما أطلق الجنود عليه الرصاص وقتلوه من مسافة قريبة، وكان عمره ستة أعوام حين قتل، وكريستين سعادة كانت في سيارة والديها، وهم في طريقهم للقيام بزيارة عائلية، إذ رش الجنود السيارة بالرصاص، وكان عمرها 12 عاما حينما قتلت، والأخوان جميل وأحمد عبد العزيز كانا يركبان دراجات هوائية في وضح النهار، وهما في طريقهما لشراء حلوى، عندما أصيبا إصابة مباشرة من قذيفة أطلقتها دبابة إسرائيلية، وجميل آنذاك يبلغ من العمر 13 عاما، وأحمد ستة أعوام، حينما قتلا.

قتل معتز عامودي، وصبح صبح على يد جندي كان يقف في ميدان قرية برقين، وأخذ يطلق الرصاص في جميع الاتجاهات، عندما أخذ أطفال يرشقون حجارة، وكانت غدير محمد من مخيم خان يونس للاجئين في غرفة الصف، عندما أصيبت برصاص الجنود وقتلت، وكان عمرها 12 عاما، وجميعهم كانوا أبرياء من أي ذنب، وقد قتلوا على يد الجنود باسمنا.

في بعض تلك الحالات على الأقل، كان من الواضح للجنود أنهم كانوا يطلقون النار على أطفال، ولكن ذلك لم يردعهم، فالأطفال الفلسطينيون ليس لهم ملاذ: فالخطر القاتل يترصدهم في بيوتهم، وفي مدارسهم، وفي الشوارع، ولا يوجد بين مئات الأطفال الذين قتلوا طفل واحد يستحق الموت، ولا يمكن أن تظل المسؤولية عن مقتلهم غير محددة، وهكذا فإن الرسالة التي يفهمها الجنود هي: إن قتل الأطفال لا يشكل مأساة، ولا أحد منكم مذنب.

إن الموت بالطبع هو الخطر الأعظم الذي يواجه الأطفال الفلسطينيين، ولكن ذلك ليس هو الخطر الوحيد، فوفقا لبيانات من وزارة التعليم الفلسطينية، أصيب 3.409 من تلاميذ المدارس بجراح خلال الانتفاضة، وأصبح بعضهم معاقين مدى

الحياة، وإن عشرات الآلاف من الفلسطينيين اليافعين يعيشيون طفولتهم بالانتقال من محنة إلى أخرى، ومن رعب إلى رعب، فبيوتهم تتعرض للتدمير، وأهلهم يهانون أمام أعينهم، ويقتحم الجنود بيوتهم في منتصف الليل، وتفتح الدبابات النيران على صفوفهم المدرسية، ولا يتمتعون بأي خدمات للصحة النفسية، فهل سمعتم يوما بطفل فلسطيني وقع "ضحية للقلق"؟

إن اللامبالاة العامة التي تصاحب مسلسل المعاناة التي لا تلين هذه، تجعل من جميع الإسرائيليين مشاركين في الجريمة، حتى الآباء والأمهات الذين يفهمون معنى القلق على مصير الطفل، يشيحون بأنظارهم، ولا يريدون أن يسمعوا عن القلق الذي يشعر به الأهالي في الجانب الآخر من السياج، فمن كان يصدق أن الجنود الإسرائيليين قادرون على قتل مئات الأطفال، وأن غالبية الإسرائيليين ستظل صامتة؟ حتى أن الأطفال الفلسطينيين أصبحوا جزءا من حملة نزع الصفة الإنسانية عن الفلسطينيين: إن قتل المئات منهم لم يعد مسألة مهمة.

[ملاحظة: في 5 تشرين الأول/ أكتوبر 2004، قام ضابط إسرائيلي برتبة نقيب "بالتأكد من قتل" إيمان الهمص، وهي تلميذة مدرسة فلسطينية تبلغ من العمر 13 عاما، وذلك بأن أطلق رصاصتين على رأسها من مسافة قريبة جدا بينما كانت مستلقية على الأرض بعد أن أصيبت بالرصاص، وبعد ذلك، وبعد أن بدأ الضابط بالسير بعيدا، عاد وملأ جسدها بما يزيد عن عشرين رصاصة أخرى، بما في ذلك سبع رصاصات في رأسها - نورمان فنكلستين]

ثقافة الموت

لإظهار مسؤولية الفلسطينيين عن مقتل أطفالهم، كتب ديرشويتس في صفحة 130 من كتابه "مرافعة لإسرائيل":

تقارن الفيلسوف جين بيثك آلشتين، من جامعة شيكاغو، في كتابها "حرب عادلة ضد الإرهاب" بين القادة الإسلاميين الإرهابيين الذين يدعون أن "الشباب الإسلاميين يحبون الموت"، وبين القادة النازيين

الذين أرسلوا "5.000 طفل تتراوح أعمارهم بين 8 و 17 عاماً" إلى ما يشبه موت حتمي في الأيام الأخيرة لحصار برلين.

ويذهب إلى الاستشهاد بالكاتبة آلشتين، بموافقتها، بما معناه أن "الاستعداد للتضحية بالأطفال هي علامة على ثقافة الموت".

1. بعد مدة قصيرة من ليلة الكريستال، صرح ديفد بن غوريون، قائد الحركة الصهيونية": "إذا كنت أعلم أنه من الممكن إنقاذ جميع الأطفال الموجودين في ألمانيا من خلال نقلهم إلى بريطانيا، أو إنقاذ نصفهم من خلال نقلهم إلى فلسطين، فسوف أختار الخيار الثاني؛ لأننا لا نواجه فقط مسألة مصير هؤلاء الأطفال، بل مسألة المصير التاريخي للشعب اليهودي". وبحلول نهاية الحرب، عام 1945، قام ابن غوريون وقيادة الحركة الصهيونية بمنع الخطط الرامية إلى نقل آلاف الأطفال الناجين من الهولوكوست إلى مناطق أخرى في أوروبا، والذين كانوا في أوضاع صحية حرجة جراء الظروف الرهيبة في المعتقلات، وذلك خشية من أن هذا النقل "قد يضعف الكفاح من أجل الهجرة الحرة للاجئين اليهود إلى فلسطين"[41].

2. سعت الحركة الصهيونية عام 1947 من أجل إثارة التعاطف العالمي مع قضيتها إلى إدخال السفينة المسماة "الخروج" إلى فلسطين على الرغم من معارضة السلطات البريطانية، وكانت السفينة محملة بناجين من الهولوكوست النازية، نصفهم من الأطفال ومعظمهم أيتام، وكتب كاتب سيرة قائد السفينة: "إن قصة السفينة تسودها عيون هؤلاء الأيتام". هؤلاء الأيتام "هم القصة الحقيقية لسفينة الخروج"[42]. تم تخليد هذه الحادثة لاحقا بالكتاب الشهير الذي وضعه ليون يورس بعنوان "الخروج"، والذي أصبح نصا مقدسا لدى الصهاينة الأمريكيين[43]. فما هي القيم الأخلاقية التي يحتفي بها ليون يوريس (واليهود الأمريكيون) في هذا الكتاب الذي نصفه خيال؟ يروي ليون يوريس كيف تم وضع الأيتام اليهود في سفينة "توشك على التحطم". وكانت غرفة المحركات مملوءة بالديناميت، وكان الصهاينة يهددون "بتفجيرنا" إذا قامت السفن البريطانية بإطلاق النيران على السفينة.

وقد أعرب البريطانيون عن استغرابهم بالقول: "إذا كان الصهاينة صادقين فعلا، فلماذا يعرضون للخطر حياة مئات الأطفال الأبرياء؟" وردا على ذلك يقول بطل الرواية اليهودي، المدعو آري بن كنعان: "أنا مندهش من دموع التماسيح التي تسفكها الحكومة البريطانية بسبب ما يتعرض له أطفالنا... لو كانت الحكومة البريطانية مهتمة فعلا بمصلحة أطفالنا، أنا أتحداها إذًا أن تفتح أبواب كارولوس [المكان الذي كان يحتجز به اللاجئون اليهود]، فما هو إلا معسكر اعتقال، حيث يظل الناس خلف الأسلاك الشائكة تحت حراسة البنادق الآلية، دون ما يكفي من الطعام والماء والعناية الطبية". (مثل غزة؟) وبعد ذلك يقوم آري بن كنعان بوضع الأيتام الموجودين في سفينة الخروج في إضراب عن الطعام: "أي واحد منهم يموت سوف نضعه على سطح السفينة؛ كي يراه البريطانيون.... هل تعتقدون أنني أحب تجويع هذه المجموعة من الأيتام؟ أعطوني شيئا آخر أقاتل به، أعطوني شيئا آخر أطلق به الرصاص على تلك الدبابات والمدمرات". (وهو رثاء مألوف دون شك)، وبعد أن يصور مؤلف الرواية عدة مشاهد للأطفال الجوعى، فإنه يجعل بطل الرواية يصدر تحديا أخيرا بأن "عشرة متطوعين يوميا" من الأيتام اليهود "سوف يقومون بالانتحار بإلقاء أنفسهم من صاري السفينة، وعلى مرأى من الجنود البريطانيين"(44).

3. بدافع من المعتقدات الصهيونية، اختارت عائلات يهودية الدخول إلى مناطق حرب في المناطق المحتلة، وتقوم الحكومة الإسرائيلية بتشجيع انتقال العائلات اليهودية إلى مناطق النزاع للغرض المعلن بتعزيز الادعاء الصهيوني بالحق في ملكية تلك المناطق، ومن أجل تحقيق أهدافهم السياسية، يقوم المستوطنون اليهود وحكومة إسرائيل، وعن قصد، بتعريض حياة مئات الآلاف من الأطفال اليهود للخطر.

إن "الاستعداد للتضحية بالأطفال هي علامة على ثقافة الموت".

دعم اللاعنف

في كتابه "ما الذي يجعل الإرهاب فعالا"، يندب ألان ديرشويتس أن الفلسطينيين "**لم يحاولوا أبدا العصيان المدني أو الوسائل اللاعنفية**" ويتوقع أنه "**لو**

لجأ الفلسطينيون بدلا من ذلك إلى تكتيكات العصيان المدني...، لكانوا أقاموا دولتهم في وقت أقصر"[45]. إن التعليقات التي يدلي بها ديرشويتس في كتابه "مرافعة لإسرائيل" بشأن حركة التضامن الدولية، وهي منظمة قيادتها فلسطينية تأسست عام 2001،[46]. تظهر إلى أي مدى يؤيد ديرشويتس التكتيكات اللاعنفية، ففي الصفحتين 170 - 171 من كتابه كتب عن حركة التضامن الدولية أنها:

> ***حركة متطرفة من المتعصبين المؤيدين للفلسطينيين... إن هؤلاء المؤيدين المتعصبين للإرهاب الفلسطيني... يعملون كدرع بشري، وينسقون تنسيقا وثيقا مع الجماعات الإرهابية الفلسطينية.... وهم لا يدعمون السلام. بل إن هؤلاء المتعصبين يناصرون انتصار الإرهاب الفلسطيني على ما تمارسه إسرائيل من دفاع عن النفس.... يجب على وسائل الإعلام التوقف عن الإشارة لهم، بوصفهم ناشطي سلام، وأن تدعوهم بالاسم الذي يستحقونه: مؤيدون فاعلون، ومساعدون للإرهاب الفلسطيني.***

فيما يأتي مقطع من مقال في أهم صحيفة إسرائيلة، هاآريتس، يصف هذه المنظمة ذاتها:

> *حركة التضامن الدولية هي حركة سلمية تستلهم فكرها من اقتباس عن آلبرت آينشتاين: "إن العالم مكان خطير للعيش، وليس ذلك بسبب الناس الأشرار، ولكن بسبب الناس الذين لا يفعلون أي شيء لمواجهة الشر" . ومنذ بداية الانتفاضة، شارك المئات من هؤلاء الأجانب، ومعظهم من الطلاب، في دورات مكثفة حول اللاعنف في النظرية والتطبيق، ثم تم وضعهم في قرى وبلدات فلسطينية، حيث يعملون على توثيق ما يجري في نقاط التفتيش، والقرى التي تخضع لحظر التجول، وهدم المنازل، ويساعدون في نقل المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة، ويرافقون الفلسطينيين المرضى إلى المستشفيات.*

وصف مقال آخر في هاآريتس مشاهد مباشرة من دورة تدريبية عقدتها حركة التضامن الدولية، ووصف تلك المنظمة بأنها "تحالف من المنظمات والأفراد الذين يستخدمون العمل اللاعنفي المباشر كوسيلة للمساعدة في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي

للمناطق الفلسطينية، ومساعدة الفلسطينيين في حياتهم اليومية". ويشير المقال أيضا إلى أن متطوعي حركة التضامن الدولية يوقعون التزاما "مكتوبا بانتهاج اللاعنف الجسدي واللفظي" وأن المحاضرات تركز على أن "العنف الجسدي واللفظي... ممنوعان منعا باتا في عمليات حركة التضامن الدولية جميعها". يقتبس ديرشوتيس من هذه المقالة، ولكنه يحذف أي ذكر لهذه الملاحظات (ص. 170، 254 ملاحظة 2)[47]. ومن ناحية أخرى، يكرر ديرشويتس اتهامات ملفقة ومبالغا فيها نشرتها وسائل الإعلام الإسرائيلية اليمينية بأن حركة التضامن الدولية ممولة من قبل إرهابيين فلسطينيين تستضيفهم. ووفقا لحركة التضامن الدولية، فإن ما يقارب 20 بالمئة من متطوعيها هم من اليهود[48].

قتلت راشيل كوري، وهي متطوعة في حركة التضامن الدولية، إذ تبلغ من العمر ثلاثة وعشرين عاما وهي: من مدينة أولمبيا في ولاية واشنطن، بينما كانت تعمل على حماية منزل فلسطيني من الهدم، ووفقا لديرشويتس، قامت: "**بإلقاء نفسها أمام الجرافة**" (ص. 170). لقد شهد أشخاص عديدون واقعة مقتل راشيل كوري، وفيما يأتي شهادة شاهد العيان توم ديل، وهو متطوع في حركة التضامن الدولية، ويدرس حاليا في جامعة أكسفورد:

> *لقد كنت على بعد 10 أمتار، عندما حدث ذلك قبل يومين، وفيما يأتي الطريقة التي حدثت بها الأمور:*
>
> *كنا نقوم بمراقبة جرافتين لمدة ساعتين، وقمنا أحيانا بإعاقتهما، حتى استدارت إحدى الجرافتين نحو منزل كنا نعلم أنه مهدد بالهدم، وركعت راشيل بطريق الجرافة، وكانت على مسافة تتراوح ما بين 10 – 20 مترا أمام الجرافة، وظاهرة للعيان بوضوح، وكانت هي الشيء الوحيد الواضح في طريق الجرافة، وكان سائقا الجرافتين على اتصال باللاسلكي مع دبابة يرى سائقها منظرا شاملا للمشهد، فلا يمكن للسائق ألا يكون قد رآها من المكان المرتفع الذي يعتليه، إذ كانوا يعلمون أين هي، فما من شك في ذلك، وبدأت الجرافة بالسير سيرا بطيئا باتجاه راشيل، وبدأت تجمع التراب في طريقها، فركعت راشيل هناك، ولم تتحرك، وحين وصلت الجرافة إليها، وبدأت هي بالنهوض، وبدأت*

بالتسلق على التراب الذي جمعته الجرافة. وظهر أنها كانت تنظر إلى الغرفة التي يجلس فيها السائق. واصلت الجرافة دفع راشيل، فانزلقت هي عن التراب، وبدأت بالتدحرج، فظهر على وجهها أنها تشعر بالذعر، وكان من الواضح أنها أصبحت في خطر.

كان النشطاء جميعهم يصرخون على سائق الجرافة، حتى يتوقف ويشيروا إلى عمال الجرافة لتنبيههم بوجود راشيل، فقد كنا مرئيين بوضوح أمامهم، كما كانت راشيل مرئية، ولكنهم واصلوا. فدفعوا براشيل، تحت مغرفة الجرافة أولا، ثم تحت شفرة الجرافة، وواصلوا، حتى أصبحت تحت غرفة سائق الجرافة، وأوقفوا الجرافة فوق جسدها لعدة ثوان، قبل أن تعود الجرافة إلى الخلف، وكانت الجرافة تعود بينما كانت شفرتها تضغط إلى الأسفل، ولهذا فإنها ضغطت جسدها للمرة الثانية، وفي كل ثانية كنت أعتقد أنهم سيتوقفون، ولكنهم لم يتوقفوا أبدا[49].

من الواضح أن السرد الذي يقدمه ديرشويتس أتى من الزعم الإسرائيلي الأولي بأن راشيل كوري ألقت بنفسها أمام الجرافة، ولكن الجيش الإسرائيلي غيَّر قصته عدة مرات، إذ زعم لاحقا، على سبيل المثال، أن "راشيل كوري لم تقتل تحت المركبة الهندسية، بل سقط عليها جسم صلب، والاحتمال "الأكبر أن يكون بلاطة إسمنتية"[50]. وكما في أيام ستالين، ليس من السهل على الجندي المطيع أن يواكب مواقف الحزب.

الإرهابيون المتطرفون

بعد مدة وجيزة من موت البروفيسور إدوارد سعيد بمرض السرطان، كتب ديرشويتس تأبينا في دورية يصدرها كونغرس اليهود الإمريكيين بعنوان "إدوارد سعيد: مائير كاهانا الفلسطيني"، وأصدر مزاعم عديدة، من ضمنها أن إدوارد سعيد كان منظّرا وممارسا للإرهاب:

لم يكن سعيد يعتقد بالعنف وسفك الدماء وحسب، بل كان هو نفسه ممارسا للعنف، ففي إحدى المناسبات، قام بمعية ابنه بإلقاء حجارة على الإسرائيليين بجانب الحدود اللبنانية.... ورفض شجب أعمال عنفية أخرى أشد فتكا بكثير ضد المدنيين الإسرائيليين الأبرياء....

لقد رفض سعيد شجب الإرهاب، وأظهر هو نفسه دعما رمزيا للإرهاب[51].

احتفاء بالخروج الإسرائيلي من لبنان بعد ما يزيد عن عقدين من الاحتلال الوحشي، قام سعيد بإلقاء حجر واحد نحو الحدود اللبنانية الإسرائيلية، ولندع جانبا هذا العمل الرهيب، فهل من الصحيح أن سعيد كان يناصر الإرهاب؟ في كتابه "سياسات التجريد" يتذكر سعيد: "في أواخر السبعينيات وجهت انتقادات شديدة لعبارات مثل "الكفاح المسلح" مما أثار سخطا شديدا في بيروت، وعندما صدر كتابي "السؤال الفلسطيني" عام 1980، تعرضت لهجوم شرس من قبل فتح والجبهة الشعبية: لأنني تحدثت عن الحاجة إلى الاعتراف بإسرائيل، وقبول الحل على أساس قيام دولتين، وهي فكرة كنت أنا من روادها الأوئل، وكنت واضحا في شجبي للمغامرات الإرهابية، والعنف غير الأخلاقي، ومع ذلك بالطبع، لم أستثنِ العنف الإسرائيلي أيضا"[52]. وكان سعيد قد شجب صراحة في كتاباته في عمله العام الهجمات الإرهابية الموجهة ضد المدنيين الإسرائيليين، بوصفها "غير مقبولة أخلاقيا"[53] وقد أكد بصفة لا تقبل الجدل "أنا ضد الإرهاب، فالإرهاب عشوائي وشنيع"[54].

العناية الطبية

يؤكد ديرشويتس أن الفلسطينيين يتحملون مسؤولية كبيرة عن حالات الموت التي تنجم عن نقص إمكانية الوصول إلى العلاج الطبي، وفي صفحة 125 من كتابه "مرافعة لإسرائيل" يقول:

> *لقد قررت السلطة الفلسطينية التوقف عن تحويل الفلسطينيين المصابين إلى المستشفيات الإسرائيلية.... وكان وزير الصحة الإسرائيلي "قد عرض في عدة مناسبات معالجة الفلسطينيين المصابين خلال الانتفاضة الحالية في المستشفيات الإسرائيلية على حساب إسرائيل"، وأشار الوزير إلى أن "المرافق الطبية الفلسطينية غير قادرة على معالجة العديد من المصابين علاجا ملائما". وقد رفض الفلسطينيون العرض، وفقا لوزير الصحة: "لأنهم يفضلون ألا نعرف*

الحقيقة حول عدد المصابين لديهم" . ومهما يكن السبب، فالحقيقة أن عدد الفلسطينيين الذين ماتوا بسبب إصابتهم بجراح كان يمكن تقليصه بصفة كبيرة لو وافق قادتهم على علاجهم من قبل المسعفين الإسرائيليين الممتازين، بدلا من الأطباء الفلسطينيين الذين عادة ما يفتقرون إلى الكفاءة، كما أن المستشفيات الفلسطينية غير الملائمة.

المصدر الوحيد الذي يستشهد به ديرشويتس لإثبات هذا الزعم الكبير هو تصريح لا يمكن التأكد من صحته صادر عن وزير الصحة الإسرائيلي أدلى به لصحيفة جيروسالم بوست[55]، فقد قام كاتب هذه السطور بالاتصال بمسؤولين فلسطينيين، وعاملين في مجال حقوق الإنسان، ومنظمات غير حكومية معنية بالمجال الطبي (فلسطينية وإسرائيلية)، ولم يجد أحدا منهم على علم بوجود قرار من السلطة الفلسطينية بعدم إرسال المصابين إلى إسرائيل، أو أن إسرائيل عرضت معالجة كافة المرضى الفلسطينيين مجانا. بل العكس هو الصحيح، فقد قال الذين اتصل بهم كاتب هذه السطور: إن السلطة الفلسطينية تقوم بتحويل مرضى إلى المستشفيات الإسرائيلية لتلقي العلاج، في حين أن الرادع الرئيس لإرسال المزيد من المرضى هو التكاليف الباهظة للعلاج، والتي تطالب إسرائيل دائما بدفعها (أو أنها تخصم من الأموال المستحقة للسلطة الفلسطينية من الجانب الإسرائيلي)[56].

من ناحية أخرى، يغفل ديرشويتس أي ذكر للحجم الكبير من الأبحاث في مجال حقوق الإنسان التي عمدت إلى تقدير تأثير السياسات الإسرائيلية على العناية الصحية في المناطق المحتلة، فلننظر إلى الوصف الذي أطلقه ديرشويتس على "الأطباء الفلسطينيين غير الأكفاء"، وما أوردته منظمة أطباء لحقوق الإنسان - إسرائيل في دراسة مفصلة أعدتها بعنوان: "تركة من الظلم" إن إسرائيل في إدارتها للمناطق المحتلة بعد عام 1967 "لم تطور خطة لتدريب كادر مستقبلي من المهنيين الطبيين الفلسطينيين، وحصرت جهودها في توفير دورات دراسية قصيرة وتدريب اختصاصي جزئي، وفي بعض الحالات، كان العاملون الطبيون الذين يدرسون في الخارج مضطرين لقطع دراستهم، والعودة إلى المنطقة، بسبب التهديد بخسارة بطاقة الإقامة [في المناطق المحتلة]، وهناك آخرون لم يتمكنوا أبدا من السفر

للخارج للدراسة؛ لأن جهاز الأمن الإسرائيلي منعهم من مغادرة المناطق المحتلة"، ويظهر أن هذه العقبات كانت أشد في غزة، حيث إن القيود الإسرائيلية التعسفية "منعت الفلسطينيين من دراسة الطب"، واستنتجت منظمة أطباء لحقوق الإنسان - إسرائيل "أن الأمر يتطلب قدرا كبيرا من النفاق" لإلقاء اللوم على الفلسطينيين بخصوص وضع التعليم الطبي في المناطق المحتلة[57].

على الرغم من أن "مدة الاحتلال الإسرائيلي بأكملها قد تميزت بفرض قيود شديدة على النظام الصحي الفلسطيني، والتدخل الإسرائيلي في جهود الفلسطينيين لإدارة سياسة صحية مستقلة"،[58] حدث تدهور كبير خلال الانتفاضة الثانية، وقد وصل الهجوم الهائل على نظام الرعاية الصحية الفلسطيني أوجه في في أثناء عملية الدرع الواقي (آذار/ مارس - نيسان/ إبريل 2002)، عندما "وصلت إسرائيل إلى انحطاط غير مسبوق في مجال عدم احترام الحياة الإنسانية والانتهاك الجسيم لحياد العاملين الطبيين... مما قاد إلى شبه شلل كامل في الخدمات الصحية" في المناطق المحتلة، وعلى مر هذه الأزمة في نظام الرعاية الصحية الفلسطيني، فإن المؤسسة الطبية الإسرائيلية "آثرت الصمت في أفضل الظروف، والتعاون مع السلطات الإسرائيلية في أسوأ الظروف"[59]، ويعرض الجدول 4 - 2 تأثير السياسة الإسرائيلية على الرعاية الطبية الفلسطينية في أثناء الانتفاضة الثانية، وذلك في الفصل الفرعي المعنون: "سيارات إسعاف إرهابية" الذي يوضح سعي ديرشويتس لإثبات الاهتمام الإسرائيلي بالرعاية الصحية الفلسطينية، على الرغم من الاستفزازات الفلسطينية.

جدول 4 - 2 تأثير السياسة الإسرائيلية على الرعاية الطبية في المناطق المحتلة

1. الاعتداءات على سيارات الإسعاف	
من تقرير أطباء لحقوق الإنسان، "تقييم لاستخدام القوة في إسرائيل وغزة والضفة الغربية" (تشرين الثاني/ نوفمبر 2000)	"خلال المدة بين 1 - 23 تشرين الأول/ أكتوبر 2002، أوردت منظمة أطباء لحقوق الإنسان - إسرائيل أن 17 سيارة إسعاف فلسطينية قد "دمرت تدميرا كاملا" من قبل قوات الدفاع الإسرائيلية، وخلال الأسبوع ما بين 19 - 23 تشرين الأول/ أكتوبر وحده، أوردت منظمة أطباء لحقوق الإنسان - إسرئيل عن تدمير 26 سيارة إسعاف

أخرى بعد تعرضها لإطلاق نار" (ص. 14). [انظر ملاحظة أ أدناه]

من تقرير أطباء لحقوق الإنسان - إسرائيل، "الطب تحت الهجوم: تدمير كبير للخدمات الطبية في المناطق المحتلة" (نيسان/ إبريل 2002)	"في 4 آذار/ مارس 2002: انطلقت سيارة إسعاف تابعة للهلال الأحمر الفلسطيني تحمل ثلاثة مهنيين طبيين وطبيبا واحدا متجهة إلى مخيم جنين للاجئين، بهدف إخلاء مصابين. تم تنسيق مغادرة سيارة الإسعاف مع منظمة الصليب الأحمر والإدارة المدنية الإسرائيلية، وعلى الرغم من التنسيق، فتحت قوات الأمن النار على السيارة، مما أدى إلى انفجارها، ولم يتمكن الدكتور خليل سليمان من الخروج من السيارة، فاحترق حتى الموت، وتمكن ركاب السيارة الآخرون من القفز خارجها وإنقاذ أنفسهم، وقد أصيب ثلاثتهم بحروق شديدة.... بعد بضعة أيام من ذلك... فتحت قوات الأمن النار على... سيارة إسعاف في منطقة طولكرم.... السائق... قتل وأصيب اثنان من العمال الطبيين. وفي الوقت ذاته، تعرضت سيارة أخرى تابعة للهلال الأحمر لإطلاق نار، السائق... قتل وأصيب اثنان من الموظفين الطبيين بجراح، وفي كلتا الحالتين، كانت مغادرة السيارتين قد نسقت مسبقا مع السلطات".

2 - الاعتداءات على العمال الطبيين

من تقرير أطباء لحقوق الإنسان - إسرائيل، تركة من الظلم: نقد لنهج إسرائيل للحق في الصحة للفلسطينيين في المناطق المحتلة (تشرين الثاني/ نوفمبر 2002)	"30 آذار/ مارس 2002: قامت قوات الدفاع الإسرائيلية باعتقال خمسة عاملين في خدمات الإسعاف في جمعية الهلال الأحمر... بينما كانوا في طريقهم لإخلاء امرأة كانت في المخاض.... وقد رأى ممثل عن منظمة الصليب الأحمر ثلاثة من المعتقلين في 30 آذار/ مارس وكانوا موثقي الأيدي ومعصوبي العيون.... 2 نيسان/ إبريل 2002: غادر عمال طبيون فلسطينيون تابعون لجمعية الهلال الأحمر لإخلاء أشخاص مرضى ومصابين.... تم إيقاف سيارة الإسعاف من قبل دبابة

إسرائيلية في تمام الساعة التاسعة صباحا.... تم توجيه أمر للعمال الطبيين بمغادرة سيارة الإسعاف والزحف على أيديهم وأرجلهم باتجاه الدبابة.... في الساعة 7:30 مساء تم إطلاق العمال الطبيين، وكان أربعة منهم بحاجة إلى رعاية طبية لدى مغادرتهم" (ص. 61 – 62).

"في 4 نيسان/ إبريل 2002،... قام عناصر من قوات الأمن الإسرائيلية بالدخول إلى مستشفى ولادة تابع للهلال الأحمر في ألبيرة.... قام الجنود بجمع جميع العمال والمرضى في المستشفى، بما في ذلك النساء اللاتي وضعن مواليد وأطفالا تتراوح أعمارهم بين 3 إلى 10 ساعات. بعد ذلك قام الجنود... بتفتيش غرف المستشفى، وعندما كان الجنود يجدون غرفة مغلقة، كانوا يفتحونها عنوة باستخدام قضبان حديدية.... وفي مرحلة لاحقة، تم حشد جميع الموجودين في المستشفى في منطقة المدخل.. وبدأت عملية إذلال، فقد قام بعض الجنود بالتقاط صور لأنفسهم بصحبة المرضى وعمال المستشفى، بينما كانوا يتضاحكون، طلب الجنود من حوالي سبعة من الموجودين أن يقفوا في جانب منفصل. وقام الجنود بربط أيديهم خلف ظهورهم ووضع عصابة على عيونهم.... [تم إطلاق اثنين منهم] والبقية تم أخذهم على متن مدرعة عسكرية" (ص. 63) [انظر ملاحظة ب أدناه]

من تقرير بتسيلم، "المس بالطواقم الطبية: تأخير العمال الطبيين والإساءة لهم وإذلالهم على يد قوات الأمن الإسرائيلية" (كانون الأول/ ديسمبر 2003)

"خلال الأشهر الاثني عشر الأخيرة، أورد طواقم سيارات الإسعاف... عما لا يقل عن 28 حالة قام خلالها الجنود وضباط حرس الحدود بضرب وإهانة الطواقم الطبية.... وفي أثناء انتفاضة الأقصى، حدثت زيادة في عدد الحالات التي يقوم بها الجنود وحرس الحدود بإهانة الطواقم الطبية وضربهم، ورغم صدور تقارير عديدة، إلا أن مسؤولي الدفاع واصلوا التعامل مع هذه الحالات على أنها حالات "استثنائية" ووصفوا مرتكبيها

بـ "حبات تفاح فاسدة"، وقصروا عن معالجة هذه الظاهرة بجدية. وأظهر المسؤولون اللامبالاة ذاتها حيال قضية العنف ضد الفرق الطبية" (ص. 14).

3 - الاعتداءات على المرافق الطبية

من تقرير منظمة أطباء لحقوق الإنسان - إسرئيل، "الطب تحت الهجوم: تدمير واسع للخدمات الطبية في المناطق المحتلة" (نيسان/ إبريل 2002)	"أصبحت المستشفيات هدفا لأنواع عديدة من الاعتداءات.... فقد تم نشر دبابات إلى جوار عدد كبير من المؤسسات الطبية.... وتم حرمان المرضى من الوصول الحر إلى تلك المراكز الطبية، كما تم منع مغادرة سيارات الإسعاف.... في ليلة 3 - 4 نيسان/ إبريل [2002]، تم قصف المستشفى الحكومي في جنين ومحاصرته بواسطة الدبابات. كما حدث انقطاع في توريد الأكسجين والماء والكهرباء، وتحطمت الشبابيك على الواجهة الشمالية للمستشفى. وفي الساعة 9:30 صباحا يوم 4 نيسان/ إبريل،... تجمع الموظفون والمرضى في الدرج الداخلي للمستشفى لحماية أنفسهم من القصف المتواصل وإطلاق النار".

4 - منع الوصول وإعاقته إلى العناية الطبية

من تقرير أطباء لحقوق الإنسان - إسرائيل، تركة من الظلم: نقد لنهج إسرائيل للحق في الصحة للفلسطينيين في المناطق المحتلة (تشرين الثاني/ نوفمبر 2002)	"إن إقامة السواتر الترابية، أو الحواجز الإسمنتية يمنع المرضى.. من الوصول... إلى المراكز الطبية.... لقد تمت إقامة حواجز عديدة دون وجود جنود فيها في مواقع عديدة في جميع أنحاء الضفة الغربية (على شكل حواجز إسمنتية كبيرة، أو سواتر ترابية، أو أجزاء محطمة من الطرق).... إن تصميم العديد من هذه الحواجز على الطرق (العقبات المادية، أو وضع نقاط تفتيش على مسافات بعيدة من السكان الذين ينبغي عليهم عبورها) يمنع أي إمكانية للمرور الخاص للمرضى، أو حدوث أي نقاش بين المريض، والجندي الذي يمنعه من متابعة طريقه. (ص 49 - 52).

"أي سيارة إسعاف تغادر لإحضار مريض، وبصرف النظر عن خطورة الحالة، يجب أن يجري التنسيق بشأنها مسبقا، وكل مريض يجب أن يحصل على ترخيص عبور، ويجب على المريض الذهاب إلى مكتب التنسيق المحلي، ويتطلب الأمر من المريض أن يمشي إلى المكتب؛ لأنه من غير المسموح سوى للإسرائيليين السفر على الطريق المؤدية للمكتب. وحال وصول المريض، يجب عليه الانتظار على الباب على أمل أن يسمح له الجندي الذي يحرس البوابة بالدخول إلى المكتب، وإذا لم يكن الترخيص جاهزا، فإن القصة تعاد بأكملها في اليوم الآتي، وفي العديد من الحالات، يصل الترخيص بعد اليوم المحدد لإجراء الفحص الطبي، أو العملية الجراحية، وبذلك يضطر المريض للبدء في هذه العملية من جديد" (ص. 57).

من تقرير بتسيلم، "المس بالطواقم الطبية: تأخير العمال الطبيين والإساءة لهم وإذلالهم على يد قوات الأمن الإسرائيلية" (كانون الأول/ ديسمبر 2003)	"إن القيود الشاملة المفروضة على حركة الفلسطينيين داخل الضفة الغربية تعيق بصورة كبيرة إمكانية الوصول إلى العناية الطبية.... وفي الضفة الغربية، لا يعلم طواقم سيارات الإسعاف الفلسطينية أبدا إذا كانوا سيتمكنون من الوصول إلى بيت المريض، وتنشأ هذه المصاعب عن مئات الحواجز التي وضعتها قوات الدفاع الإسرائيلية على الطرق في جميع أنحاء الضفة الغربية، وعن التأخير الذي يواجهونه على نقاط التفتيش.... وفي العديد من الحالات، يقوم الجنود بتأخير سيارات الإسعاف، حتى في الحالات "الطبية الطارئة".... وفي بعض الحالات، تقوم قوات الدفاع الإسرائيلية... بفرض حظر كامل على مرور سيارات الإسعاف" (ص. 5، 7، 10). [انظر ملاحظة ج أدناه]

ملاحظات:

أ: في كانون الأول/ ديسمبر 2003، أوردت منظمة بتسيلم أنه "منذ بداية الانتفاضة الحالية [أيلول/ سبتمبر 2000]، قام الجنود بإحداث أضرار في 118 سيارة إسعاف، وقد أزيلت 28 منها من الخدمة" (المس بالطواقم الطبية، ص. 14).

ب: حول موضوع أفراد الطواقم الطبية الذين "أصيبوا بالرصاص في أثناء قيامهم بإخلاء المصابين" منذ عام 1996، انظر صفحة 41 من هذا التقرير.

ج: للاطلاع على "قائمة جزئية بأسماء الفلسطينيين الذين كانوا يحتاجون عناية طبية، وماتوا جراء التأخير الناجم عن القيود على الحركة"، انظر، بتسيلم، "موت الفلسطينيين الناجم عن التأخير في الحصول على العناية الطبية بسبب القيود على الحركة في أثناء انتفاضة الأقصى".

بتسيلم، عملية الدرع الواقي:

شهادات جنود، وشهادات فلسطينيين

(القدس، أيلول/ سبتمبر 2002)، الصفحة 23

يوم الجمعة، 5 نيسان/ إبريل 2002، بدأت السيدة تهاني علي أسعد فتوح، وهي صيدلانية من منطقة المساكن الشعبية في نابلس، تشعر بآلام المخاض. قام زوجها، الدكتور غسان علي الشاعر بالاتصال بسيارة إسعاف؛ كي تقل زوجته الحامل في شهرها السابع إلى المستشفى، وبسبب حظر التجول المفروض على المنطقة، لم تتمكن سيارة الإسعاف من الوصول إلى المنزل، واضطر الدكتور غسان الشاعر إلى أن يولِّد زوجته بمساعدة جارته الطبيبة، وسارت عملية الولادة سيرا حسنا، وفي أثناء العملية، حاول طاقم سيارة الإسعاف الوصول إلى المنزل، إذ يتوجب وضع الوليد الجديد في حاضنة طبية، وأخفقت جميع محاولاتهم، وبعد 30 دقيقة من الولادة، بدأت صحة المولود تتدهور، وتمكن الدكتور الشاعر من إنقاذ حياة الطفل مرتين، وفي المرة الثالثة مات الطفل، وكانت تهاني فتوح قد حملت بالطفل بعد أربع سنوات من محاولة الحمل من خلال علاج الخصوبة. ويقع المستشفى على بعد 2 كيلو متر من منزلها.

سيارات الإسعاف الإرهابية

لإظهار الالتزام الإسرائيلي بضمان إمكانية وصول الفلسطينيين إلى العناية الطبية، على الرغم من الاستفزازات الفلسطينية، كتب ديرشويتس في صفحة 184 من كتابه "مرافعة لإسرائيل" أن المحكمة الإسرائيلية العليا:

حظرت على الجيش الإسرائيلي مهاجمة سيارات الإسعاف، على الرغم من إقرارها بأن سيارات الإسعاف عادة ما تستخدم لنقل المتفجرات، والمهاجمين الانتحاريين(60).

ولتوثيق هذا الزعم حول المحكمة العليا، يستشهد ديرشويتس بخطاب ألقاه قاض من المحكمة العليا في مؤتمر منظمة المجتمعات اليهودية المتحدة الذي عقد في مدينية فيلادلفيا، ويستشهد بقرار المحكمة الصادر في نيسان/ إبريل 2002: "أطباء لحقوق الإنسان ضد قائد قوات جيش الدفاع الإسرائيلي في الضفة الغربية، المحكمة العليا 2936، 2002" (ص. 254 ملاحظة 8).

صرحت منظمة أطباء لحقوق الإنسان، مشيرة لقرار المحكمة العليا، وهذا نصه:

> *قدمت منظمة أطباء لحقوق الإنسان التماسا للمحكمة العليا سعيا منها لإجبار قوات الأمن على احترام الاتفاقيات الأساسية والامتناع عن مهاجمة سيارات الإسعاف.... وقد تم إعداد الالتماس في سياق الشلل الذي أصاب نظام الإسعاف، والقصف الإسرائيلي للمستشفيات الفلسطينية في الضفة الغربية، ومنع المرضى والمصابين من إمكانية الوصول إلى المستشفيات.... وعلى الرغم من القائمة الطويلة من الاعتداءات المذكورة في الالتماس (ضد نسيج الحياة المدنية، والخدمات الطبية والحياة الإنسانية) قبلت المحكمة الإسرائيلية العليا موقف الدولة بأن جنود قوات الدفاع الإسرائيلية تصرفوا وفقا للمبادئ الإنسانية، كما قبلت المحكمة زعم الحكومة بأنه نظرا للقتال الدائر في المناطق، فإنه من المستحيل التحقق من الحالات المحددة المشار إليها في الالتماس. ووفقا لذلك، حددت المحكمة العليا قرارها بإصدار ملاحظة عامة حول التزام قوات الدفاع الإسرائيلية بالقانون الإنساني*[61].

ولتوثيق أن "**سيارات الإسعاف عادة ما تستخدم لنقل المتفجرات والمهاجمين الانتحاريين**" وأنه بعد صدور قرار المحكمة في نيسان/ إبريل 2002 "**واصل الإرهابيون الفلسطينيون استخدام سيارات الإسعاف**" (ص. 184) ويستشهد ديرشويتس بزعم وحيد لا يمكن التحقق منه نقلا عن "مسؤول أمني إسرائيلي رفيع المستوى"[62]. أصدرت منظمة أطباء لحقوق الإنسان - إسرائيل دراسة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2002، وتوصلت إلى أن "إسرائيل لم توفر سوى دليل واحد على حالة إساءة من هذا النوع"[63]. وحتى هذه الحالة الوحيدة غير مؤكدة، فبالإشارة إلى هذه

الحالة "الوحيدة، التي تم الإعلان عنها بصفة واسعة، إذ تم العثور في 27 آذار/ مارس 2002، على حزام ناسف في سيارة إسعاف". فقد كتبت منظمة العفو الدولية:

هناك عدة ظروف مثيرة للشكوك حول هذه الحادثة، فقد مرت سيارة الإسعاف بأربع نقاط تفتيش في طريقها إلى القدس دون أن يتم تفتيشها (وهو أمر غير طبعي) ثم تم تأخيرها لمدة تزيد عن ساعة قبل إجراء التفتيش للسماح لكاميرات التلفزيون بالوصول إلى المكان (مما يشير إلى أن جيش الدفاع الإسرائيلي، على الأقل، كان لديه علم مسبق بأن هناك شيئاً مخبأ في السيارة)[64].

بعيدا عن الحالة المزعومة في آذار/ مارس 2002، فإن إساءة الاستخدام الوحيدة التي تم ارتكابها لسيارة إسعاف حدثت من قبل إسرائيل، فعلى سبيل المثال، "تم حشر أكبر قدر ممكن من الجنود في سيارة إسعاف مضادة للرصاص من أجل الوصول بأسرع وقت ممكن لمنزل" أحد المطلوبين الفلسطينيين؛ "أجبر جنود قوات الدفاع الإسرائيلية عدة سائقي سيارات إسعاف في نابلس على التوقف، وقاموا بإخراجهم من سيارات الإسعاف، وأوقفوهم في منطقة بين الجنود وبين ملقي الحجارة"، "قام الجنود بالسيطرة على سيارة إسعاف، واستخدموها لسد مدخل مستشفى طولكرم". وقد علقت منظمة بتسيلم على هذه الحالات وعلى المزاعم الإسرائيلية:

إن استخدام قوات الدفاع الإسرائيلية لسيارات الإسعاف لإغراض عسكرية هو أمر مثير للقلق، بصفة خاصة على ضوء المزاعم المتكررة التي تطلقها قوات الدفاع الإسرئيلية بإن الفلسطينيين يستخدمون سيارات الإسعاف لنقل الأسلحة والمتفجرات.... يجب الإشارة إلى أنه، وباستثناء حالة واحدة، وعلى الرغم من طلبات متكررة من قبل منظمة أطباء لحقوق الإنسان والصليب الأحمر الدولي، لم تقدم قوات الدفاع الإسرئيلية أي دليل يدعم ادعاءاتها، أو أي جواب على الالتماسات المقدمة إلى المحكمة العليا.

ومن جديد: "صرحت مصادر رسمية إسرئيلية بصفة متكررة، زاعمة أن الفلسطينيين يستخدمون سيارات الإسعاف لنقل الأسلحة والمتفجرات، دون تقديم أي دليل على هذا الادعاء"[65]. وأخيرا، يجدر التأكيد على أنه:

(1) قامت إسرائيل باستهداف سيارات الإسعاف الفلسطينية قبل مدة طويلة من الحادثة المزعومة في آذار/ مارس 2002، كما قامت "بإلحاق الضرر بسيارات الإسعاف بصفة متعمدة" بعد صدور قرار المحكمة العليا في نيسان/ إبريل 2002.

(2) وإن كانت الحادثة المزعومة في آذار/ مارس 2002 قد حدثت بالفعل، "لا يمكن لها تبرير الهجمات المتعمدة على شبكة الإسعاف بأكملها التي تقوم بوظيفة طبية، وتتمتع بحماية قانونية" (منظمة أطباء لحقوق الإنسان - إسرائيل)[66].





ثلاث رصاصات في مؤخرة الرأس

أوردت منظمات حقوق الإنسان أنه "في حين أصبحت الاغتيالات سياسة إسرائيلية رسمية ومعلنة في أثناء انتفاضة الأقصى، إلا أن اغتيال النشطاء الفلسطينيين والآخرين المشتبه بأنهم ينظمون هجمات وينفذونها ضد إسرائيل ليس أمرا جديدا". بدأت منذ السبعينيات سياسة تصفية الفلسطينيين "المطلوبين" والمقنعين، والذين يرشقون الحجارة، وتمت ممارسة هذه السياسة بصفة واسعة منذ بدايات الانتفاضة الأولى (1987 - 1993)، إذ قام إيهود باراك، وكان حينها نائب رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي، بتنظيم فرق اغتيالات خاصة تعمل بالخفاء، و"توسعت" هذه السياسة عام 1992، عندما أصبح إسحاق رابين رئيسا للوزراء، وأقر سياسة تدمير الممتلكات الفلسطينية والقبض على "المطلوبين" الفلسطينيين أو قتلهم، "مما تسبب بتشريد مئات الفلسطينيين الذين اتهموا بارتكاب مخالفات".

وقد جرت تصفية ما يزيد عن 120 فلسطينيا في أثناء تلك العمليات، أو تم إعدامهم بعد القبض عليهم، وقد وجد تحقيق أجراه المركز الفلسطيني لمعلومات حقوق الإنسان في عام 1992 أنه "لم تجر محاولات جدية لاعتقال" الضحايا، وكان عدد قليل فقط من أولئك المشتبه بهم يحملون سلاحا، أو كانوا منهمكين في أعمال مقاومة في وقت إطلاق النار عليهم، "فمعظم الضحايا كانوا يقومون بنشاطاتهم المعتادة في حياتهم اليومية". وبمثل ذلك، وجدت دراسة أعدتها منظمة بتسيلم (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة) عام 1992 أن "نسبة كبيرة" من ضحايا "فرق الاغتيالات"، "كان من الممكن اعتقال المشتبه بهم دون قتلهم". وأنه على الرغم من أن "نسبة الأفراد الذين قتلوا، وكانوا يحملون سلاحا،

عندما اصطدموا مع الوحدات المتخفية قد ازدادت في الأشهر الأخيرة، ... فلا يزال خمسون بالمئة من القتلى غير مسلحين".

استنتجت منظمة هيومان رايتس ووتش في دراسة مسهبة أعدتها عام 1993: "أن فرق الاغتيالات المتخفية تعمل وفقا لمجموعة محددة من القواعد، تنفي السلطات الرسمية وجودها ... وتمنح هذه القواعد فعليا للقوات المتخفية رخصة بقتل "المطلوبين" والمقنعين المشتبه بأمرهم في أوضاع عديدة لا يكون استخدام القوة القاتلة فيها مبررا. ... وعلى الرغم من المزاعم الرسمية بأن الوحدات المتخفية تركز جهودها على ملاحقة النشطاء "المتشددين" "المطلوبين" الملطخة أيديهم بالدماء، إلا أن هذه الوحدات عادة ما تستخدم لنصب الكمائن للنشطاء المقنعين، عندما يكونون منهمكين في نشاطات لا تعرض حياة الناس للخطر، مثل حراسة الحواجز على الطرقات، والطلب من أصحاب المتاجر الالتزام بالإضرابات، وفي هذه الأنواع من العمليات أيضا، فإن الوحدات المتخفية مسموح أن تقتل". وقد وجدت الدراسة أن نصف الذين قتلوا فقط هم من "المطلوبين"، أما بقيتهم، فهم شباب مقنعون، وممن يرشقون الحجارة، وما إلى ذلك "ولم يكونوا مسلحين أو يشكلوا خطرا على عناصر الأمن، أو أي شخص آخر"[1].

استهل رئيس الوزراء إيهود باراك السياسة الحالية للتصفيات السياسية، المعترف بها رسميا، بعد اندلاع الانتفاضة الثانية، وتوسعت بعد انتخاب آريئيل شارون رئيسا للوزراء عام 2001. وبدءا من تشرين الثاني/ نوفمبر 2000 وحتى أواسط عام 2003، قام الجيش الإسرائيلي وقوات الأمن بتصفية ما يزيد عن مئة فلسطيني و "قتلوا عشرات وجرحوا مئات الفلسطينيين الآخرين رجالا ونساء وأطفالا من عابري السبيل". وقد حدثت حسب التقارير "ما لا يقل عن 175 محاولة اغتيال"، أو "محاولة اغتيال كل خمسة أيام". وأشارت منظمة بتسيلم في ورقة بيان موقف أصدرتها عام 2001 إلى أن "إسرائيل هي الدولة الديمقراطية الوحيدة، التي تعد إجراءات كهذه أعمالا شرعية"[2]. ولقد دافع ديرشويتس عن هذه السياسة، وبصفة أساسية ضد الناقدين الإسرائيليين. في الفصل 25 من كتابه "مرافعة لإسرئيل" يقارن بين "الاتهامات" الخبيثة التي توجهها بتسيلم وبين "واقع" التصفيات السياسية، وبعد أن أعلن عدد من الطيارين الإسرائيليين من القوات الاحتياطية في

سلاح الجو الإسرائيلي، في رسالة عامة عن رفضهم المشاركة في التصفيات السياسية "المنافية للقانون والأخلاق"، وتوجه ديرشويتس الذي "اعترض على رسالة الطيارين"، "للالتقاء مع قادة سلاح الجو الإسرائيلي، ومناقشة سبل التعامل مع رسالة الطيارين" ودافع ديرشويتس عن سياسة التصفيات في صحيفة ألمانية، وشرح بأن "هذه السياسة تعزز الحريات المدنية، ليس للإسرائيليين، بل للفلسطينيين" وأن الناقدين الذين يعارضون هذه السياسة – بما في ذلك بالطبع منظمة بتسيلم والطيارين "الرافضين" – ينطلقون من حبهم لرؤية "اليهود أمواتا"[3].

إن الزعم بأن سياسة التصفيات الإسرائيلية "تعزز" الحريات المدنية للفلسطينيين يمثل معظم أطروحات ديرشويتس، فقد أكد ديرشويتس أيضا أن "قتل الشيخ ياسين كان مثالا قانونيا، وأخلاقيا للدفاع الوقائي عن النفس"، وشرح بأن ياسين "كان محاربا بموجب أي تعريف معقول لهذه الكلمة، والمحاربون... هم أهداف عسكرية ملائمة في أثناء الحرب الجارية من النوع الذي أعلنته حماس ضد إسرائيل"[4] ومن الصعب أن نفهم كيف يمكن تبرير التصفية السياسية على أنها "دفاع وقائي عن النفس" – والتي بدأت قبل اندلاع الأعمال العدائية المسلحة – وعلى أساس أن المستهدفين كانوا "محاربين" في "حرب جارية"، وفي هذه الحالة يصبح مفهوم الدفاع الوقائي عن النفس موضوعا غير ذي صلة، ففي كتاب "مرافعة لإسرائيل"، يفصل ديرشويتس بين هذه المحاجات، ويبرر التصفيات استنادا إلى الحجتين السابقتين:

> *من المشروع استهداف الفلسطينيين في التصفية؛ لأنهم محاربون، وليسوا مدنيين، "فبموجب القانون الدولي وقوانين الحرب، من القانوني تماما استهداف وقتل المحاربين الأعداء الذين لم يستسلموا. إن الإرهابيين الفلسطينيين – سواء أكانوا مهاجمين انتحاريين أم من يجندهم، والمسؤولين عن العمليات، أم قادة الجماعات الإرهابية – هم من غير شك محاربون"* . ص. 174 – 75.

> *من المشروع تصفية الفلسطينيين إذا لم يكن من الممكن اعتقالهم، وإذا شكلوا خطرا داهما، وإذا تم تجنب إصابة عابري السبيل، و"أنا أعتقد أنه ينبغي استخدام الاغتيالات المستهدفة كملاذ أخير عندما لا*

تكون هناك فرصة لاعتقال المجرمين (على الرغم من أن ذلك ليس مطلوبا بموجب قانون الحرب إذا كان القتلة من المحاربين)، وعندما يكون الإرهابيون منهمكين في نشاطات إجرامية جارية، وعندما يكون من الممكن تنفيذ الاغتيال، دون التسبب بمخاطر لعابري السبيل". (ص. 175)[5].

بموجب القانون الدولي، المحاربون هم أعضاء في "القوات المسلحة لأحد أطرف النزاع والمليشيات والوحدات المتطوعة التي تشكل جزءا من هذه القوات المسلحة"، أو أعضاء في "مليشيات أخرى و ... ووحدات متطوعة أخرى" بشرط أن "يقودها شخص مسؤول عن مرؤوسيه" وأن "تكون لها شارة مميزة محددة يمكن تمييزها عن بعد"، وأن "تحمل الأسلحة جهرا"، وأن "تلتزم في عملياتها بقوانين الحرب وعاداتها"[6]، وقد أجمعت منظمات حقوق الإنسان على أن الفلسطينيين المستهدفين بسياسة التصفيات الإسرائيلية لا تنطبق عليهم هذه الأوصاف[7]. ووفقا لذلك، فهم ينتفعون من الحماية القانونية للمدنيين الخاضعين للاحتلال، "ولا يجوز قتلهم في أي وقت، إلا عندما يقومون بإطلاق النار على الجنود، أو المدنيين الإسرائيليين، أو يشكلون خطرا داهما عليهم، وكونهم غير محاربين، فإن مشاركتهم في هجمات مسلحة في وقت سابق لا يبرر استهدافهم بالقتل لاحقا" وإن استهداف المدنيين بعمليات الاغتيال يشكل نوعا من القتل خارج نطاق القانون، أي، "قتل متعمد ومناف للقانون يتم تنفيذه بناء على أوامر حكومة.... للقضاء على أفراد معينين كبديل عن اعتقالهم وجلبهم للعدالة"[8]. إن الاستهداف الإسرائيلي للفلسطينيين يعد اغتيالا خارج نطاق القانون: ويكون المستهدف قد: (أ) حرم من الدفاع عن نفسه أمام المحكمة، على الرغم من أنه (ب) لا يشكل خطرا داهما على الحياة، وعلى الرغم من أنه (ت) من الممكن اعتقاله ومحاكمته.

(أ) أوردت منظمة بتسيلم أن "القرار بالاغتيال يتخذ في غرف خلفية، دون أي إجراءات قضائية لتفحص المعلومات الاستخبارية التي يستند إليها القرار، ولا يمنح المستهدف بالاغتيال فرصه لعرض أدلة للدفاع عن نفسه، أو لدحض المزاعم الموجهة ضده". وفي ملاحظة شبيهة، أشارت اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل والجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان (القانون)

إلى أنه: "إلى الآن، لم يعلن الجيش الإسرائيلي عن أي دليل لإثبات المزاعم الموجهة ضد الذين يتم اغتيالهم، وبعد كل عملية اغتيال، يقوم الجيش بجهد كبير لتوجيه اتهامات علنية بانخراط الضحية بهجمات إرهابية، وتظهر هذه الاتهامات في وسائل الإعلام لزيادة دعم الجمهور لسياسة الاغتيالات، ومع ذلك، لا يتم أبدا عرض أدلة تثبت الاتهامات التي يتم توجيهها للضحايا، ولهذا لا توجد أي إمكانية لتقدير عدد الذين كانوا منخرطين في نشاطات عنفية بحسب المزاعم الإسرائيلية من ضمن الذين تم اغتيالهم، وعدد الأبرياء الذين يتم اغتيالهم كضحايا للنظام الصارم الذي يمكن توقع وجوده في الأنظمة الدكتاتورية الظالمة، وليس في بلد ديمقراطي في القرن الحادي والعشرين"[9].

(ب) أشارت اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل والجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان (القانون)، إلى الظروف المحددة التي تجري ضمنها التصفيات الإسرائيلية، ولاحظتا: "أن الطيار الذي يحلق بطائرته المروحية فوق مدينة فلسطينية، ويطلق صاروخا على شقة سكنية يعيش بها في تلك اللحظة أحد المشتبه بهم، والقناص الذي يطلق الرصاص من بندقيته على شخص يجلس على شرفة منزله، والوحدة العسكرية التي تضع متفجرات في سيارة أحد الأشخاص، كل هذه العمليات هي حالات قتل متعمد، وليس فيها أي عنصر من الدفاع عن النفس، فالمشتبه به لا يشكل أي خطر داهم على حياة أي إنسان"[10].

وفي صفحة 175 من كتاب "مرافعة لإسرائيل"، يؤكد ديرشويتس على أنه "بموجب أي معايير معقولة، فإن السياسة الإسرائيلية المتعلقة بالاغتيالات المستهدفة "للإرهابيين الذين يشبهون قنبلة موقوتة" لا تستحق الشجب الذي يوجه إليها". ومع ذلك، فمن إحدى النواحي، تسمح الخطوط الإرشادية المعتمدة في سياسة التصفيات الإسرائيلية للجيش "بالتصرف ضد الإرهابيين المعروفين، وإن لم يكونوا على وشك ارتكاب اعتداء كبير"؛ ومن ناحية أخرى، "لم يقدم الجيش الإسرائيلي أي دليل على أن الفلسطينيين الذين يقوم باغتيالهم كانوا على وشك تنفيذ هجوم، أو أنهم في طريقهم إلى ذلك. كما أن الذين تم اغتيالهم كانوا في أماكن من المناطق المحتلة، وبعيدين عن أي أهداف إسرائيلية محتملة (مثل المستوطنات، وطرق المستوطنين، ومواقع الجيش)"[11].

(ت) أشارت منظمة العفو الدولية في صيف عام 2003 إلى أن "الجيش الإسرائيلي أثبت أن بإمكانه ممارسة سيطرة كاملة وفعلية، وهو يمارسها بالفعل، على المناطق المحتلة، بما في ذلك المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية"، وتواصل منظمة العفو الدولية القول: "خلال العامين الأخيرين قام الجيش الإسرائيلي، والأجهزة الأمنية باعتقال عشرات الآلاف من الفلسطينيين الذين يُتهمون بالمشاركة في اعتداءات ضد الجنود، والمدنيين الإسرائيلين، أو التخطيط لهذه الاعتداءات، وتتواصل عمليات الاعتقال يوميا في كافة أنحاء المناطق المحتلة، ويتم اعتقال هؤلاء الأشخاص منفردين أو في جماعات من بيوتهم، أو بيوت أشخاص آخرين، ومن الجامعات ومساكن الطلاب، وفي أماكن عملهم وعلى نقاط التفتيش، وعندما يتنقلون علنا، أو بينما هم مختبئون.... الفلسطينيون الذين يزعم بأنهم في طريقهم لتنفيذ تفجيرات انتحارية، أو هجمات أخرى، كان قد تم اعتقالهم على يد الجيش الإسرائيلي، أو الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي داخل إسرائيل، وعلى نقاط التفتيش، وفي المناطق الأخرى التي يحاولون عبور الحدود من خلالها لتجنب نقاط التفتيش".

وتستنتج منظمة العفو الدولية أنه نظرا لقدرة الإسرائيليين هذه على اعتقال الفلسطينيين كلما شاؤوا، "فإن زعم إسرائيل بأنها تلجأ للاغتيال استجابة لمخاطر أمنية وشيكة، ولا يمكن التعامل معها بأي طريقة أخرى، هو زعم غير صادق و... ولا يمكن تبرير مثل هذه الممارسة". وبمثل ذلك، استنتجت اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل والجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان (القانون) أن "الحالات العديدة التي قام الجيش الإسرائيلي خلالها باعتقال فلسطينيين مطلوبين... تظهر أن الجيش الإسرائيلي قادر على اعتقال الأشخاص المطلوبين، عندما يريد ذلك، ولهذا من الواضح أن اغتيالهم ليس الخيار الوحيد المتاح"[(12)].

إضافة إلى ذلك، فقد قتل عدد كبير من عابري السبيل، دونما تمييز أو أصيبوا في أثناء عمليات التصفية، وتشير منظمة العفو الدولية: "صرحت الحكومة الإسرائيلية والمسؤولون العسكريون مرارا بأنهم يتخذون كافة الاحتياطات لتجنب إلحاق الأذى بالفلسطينيين الآخرين، عندما يقومون بهذه الاغتيالات. ومع هذا، تشير الوقائع إلى غير ذلك، فقد قتل العشرات من الرجال، والنساء، والأطفال من

عابري السبيل وأصيب المئات منهم بجراح خلال عمليات اغتيال، أو محاولة اغتيال فلسطينيين من قبل الجيش الإسرائيلي.... والمزاعم ببذل الجهود لتجنب إلحاق الأذى بعابري السبيل لا تتسق مع ممارسة تنفيذ الهجمات في شوارع مزدحمة والمناطق ذات الكثافة السكانية العالية"، وبمثل ذلك استنتجت اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل، والجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان (القانون): "في العديد من الحالات تسبب الجيش الإسرائيلي بإيذاء المدنيين الذين لم يكونوا أبدا مستهدفين بالاغتيال، وإن إيذاء المدنيين الأبرياء هو إثبات أوضح على الاستهتار، والإفراط في استخدام القوة والتي، بالتأكيد، لا تتناسب مع الخطر الماثل، إذا كان هناك أي خطر على الإطلاق، من قبل الشخص المستهدف بالاغتيال"[13].

بموجب قانون العقوبات الإسرائيلي، فإن اغتيال الفلسطينيين المطلوبين على يد الدولة هو "نشاط قتل متعمد"، في حين أنه يشكل "جريمة حرب" بموجب القانون الدولي، ولقد صرح ديرشويتس نفسه بأن "الاغتيال المستهدف يجب أن يستخدم فقط" في الحالات التي "لا يتاح فيها اعتقال القاتل"، وعندما "يكون الإرهابي منهمكا بنشاطات إجرامية جارية"، و "عندما يكون من الممكن تنفيذ الاغتيال دون تعريض عابري السبيل للخطر"، وبموجب هذه المعايير التي وضعها ديرشويتس نفسه، لا يمكن تبرير السياسة الإسرائيلية بالتصفيات السياسية، وتستنتج اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل والجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان (القانون) أنه: "من ضمن جميع أنواع انتهاكات حقوق الإنسان للحق بالحياة التي يرتكبها ممثلو الدولة، فإن سياسة الاغتيالات هي أشد هذه الانتهاكات جسامة"، وتواصل المنظمتان القول: "فليس الأمر إطلاق نار عن طريق الإهمال، أو التورط في وضع لا يوجد فيه أي خيار سوى إطلاق النار بقصد القتل، أو حالة تبدأ لتحقيق هدف قانوني، ولكنها تخرج عن نطاق السيطرة، وإنما هي مهمة مخططة مسبقا، وهدفها منذ انطلاقها هو انتهاك لحقوق الإنسان، ولهذا فإن تنفيذها هو جريمة شنيعة من الناحيتين القانونية والأخلاقية"، ومن خلال الانهماك في هذه السياسة، فإن "إسرائيل تنضم لمجموعة شائنة من الدول التي تنتهك بصفة جسيمة الأعراف الأخلاقية والإنسانية الأساسية التي يعتبرها المجتمع الدولي أعرافا ملزمة"[14].

إذا تركنا الأسئلة الأخلاقية والقانونية جانبا، ينبغي النظر أيضا إلى التأثير السياسي لعمليات التصفية، إذ تشير منظمة بتسيلم إلى أن "الزعم بأن هذه السياسة هي سياسة فعالة، هو أمر قابل للجدل، فلم يقدم المعتقدون بفاعلية هذا الأسلوب أي دليل يدعم زعمهم بأن هذه السياسة أسهمت في تحقيق الأمن بأي طريقة كانت". وصرح بعض كبار ضباط الأجهزة الأمنية الإسرائيلية بأن عمليات التصفية لم تحسن الوضع الأمني في إسرائيل، بل إن العكس صحيح، فقد اقترح الرئيس السابق للأجهزة الأمنية الإسرائيلية، عامي إيلون، بأن "عمليات التفجيرات الانتحارية المنعزلة قد تزداد عددا إلى العشرات، أو المئات" إذا تواصلت سياسة التصفيات[15].

منظمة العفو الدولية،

الاغتيالات التي تنفذها الدولة وغيرها من عمليات القتل غير المشروعة

(لندن، شباط/ فبراير 2001)، ص. 10 - 11

الدكتور ثابت ثابت، من فتح، قُتل في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2000 في طولكرم

كان ثابت ثابت، البالغ من العمر 49 عاماً من نشطاء حركة فتح، وكانت قوات الأمن الإسرائيلية قد اعتقلته، أو وضعته قيد الإقامة الجبرية في البلدة في الماضي، ثم أفرجت عنه في العام 1992 عشية محادثات السلام التي بدأت في مدريد، وكان ممثلاً لمنظمة التحرير الفلسطينية في مدريد، وقيل: إنه دعا للسلام قبل اتفاقية أوسلو وبعدها، حيث عقد صداقات عديدة مع أعضاء في حركة السلام الإسرائيلية، وحسب ما قالته زوجته، تعرض الدكتور ثابت للانتقاد من جانب بعض الفلسطينيين؛ لأنه كان مؤيداً قوياً لتطبيع العلاقات مع إسرائيل، وقد عمل الدكتور ثابت ثابت طبيبا للأسنان لدى الأونروا، وكان رئيساً لنقابة أطباء الأسنان الفلسطينيين قبل إنشاء السلطة الفلسطينية، ثم عمل مديراً في وزارة الصحة بطولكرم ودرّس مادة الصحة العامة في الجامعة المفتوحة بالقدس، وتولى منصب الأمين العام لحركة فتح في المنطقة. وفي 16 نوفمبر/ تشرين الثاني 2000، وخلال هجمات شنتها طائرات مروحية على أهداف لحركة فتح، جاءت وفق البيانات الإسرائيلية رداً على تزايد أعمال العنف، وعمليات إطلاق النار من السيارات المارة بالقرب من مستوطنة أوفرا في مدة سابقة من الأسبوع، دُمّر مكتب الدكتور ثابت في المقر الرئيس لفتح بواسطة صاروخ.

... وقالت زوجته الدكتورة سهام، وهي طبيبة أسنان أيضاً:

"غادرت المنـزل قبل خمس دقائق من إطلاق النار، وناديته لأسأله عما إذا كان يريد الذهاب إلى العيادة معي، فطلب مني أن أنتظر حتى يجهز، ولكن بما أن مريضاً كان ينتظرني، قررت أن أغادر على الفور، وسمعت إطلاق نار، ولم يخطر ببالي أن مصدره منـزلنا، وعندما وصلت إلى العيادة، سألني صديق: من أين جاء إطلاق النار؟ فاتصلت بالمنـزل، ولم أجد أحدا، ثم اتصلت بجارتي، فقالت: إن زوجي قد أُصيب بجروح، حتى تلك اللحظة لم أصدق أبدا أنه كان هو، فقد كان رجل سلام."

وما إن غادرت زوجته عند الساعة العاشرة، إلا ربع صباحاً، حتى ركب الدكتور ثابت ثابت في سيارته البيجو الخضراء،... فأُطلق وابل من النيران، واخترقت سبع رصاصات الزجاج الخلفي للسيارة. وهرعت الخادمة، التي شاهدت عملية إطلاق النار من نافذة المطبخ، إلى الأسفل، ورأت الدكتور ثابت ثابت ميتاً في سيارته، وقد مزق الرصاص جثته. وقالت: "لم يبق أي لحم على ذراعه".

وحسبما قالت زوجته، كان بإمكان السلطات الإسرائيلية إلقاء القبض على الدكتور ثابت ثابت دون صعوبة، إذا اشتبهت بارتكابه أي جرم؛ لأنه كان يقود سيارته إلى نابلس كل يوم جمعة بصورة منتظمة لحضور صلاة الجمعة في أحد المساجد بقرية فرعون [منطقة تخضع للسيطرة الإسرائيلية].

وأعدت الدكتورة سهام دعوى تستند على حظر القانون الإسرائيلي للإعدام دون محاكمة، وقدمت التماساً لدى المحكمة العليا الإسرائيلية بشأن مقتل الدكتور ثابت ثابت، فقبلت المحكمة العليا الالتماس، وطلبت من إيهود باراك، الذي يجمع بين منصبي رئيس الوزراء ووزير الدفاع توضيح سياسة الحكومة بحلول 31 يناير/ كانون الثاني 2001. وقدم اللواء غيورا إيلاند، رئيس شعبة العمليات في جيش الدفاع الإسرائيلي وثيقة للمحكمة، تفيد أن الدكتور ثابت ثابت "كان بالفعل طبيباً، لكن دوره كقائد لإحدى خلايا "التنظيم" يعطي تعليمات لرجاله حول الأمكنة التي يشنون فيها الهجمات، ...يستبعده من فئة المدنيين." وقدم أيضاً رئيس الوزراء المستقيل إيهود باراك رسالة تنص على: أن القانون الدولي يسمح بالهجوم على شخص اتضح يقيناً أنه يُعدّ للقيام بهجوم ضد أهداف إسرائيلية... وهذا يعتبر حالة حرب بصورة عامة، ودفاعاً عن النفس بصورة خاصة، وخلال مرافعته أمام المحكمة العليا في 12 فبراير/ شباط، استشهد المدعي العام شاي نتزام برأي للنائب العام إلياكيم روبنشتاين، يقول فيه:

"تجيز قوانين القتال التي تشكل جزءاً من القانون الدولي، إصابة شخص، خلال مدة عمليات شبيهة بالعمليات الحربية، وجرى التأكد من أنه شخص يعمل على

شن هجمات مميتة ضد أهداف إسرائيلية، وهؤلاء الأشخاص هم أعداء يقاتلون ضد إسرائيل، بكل ما يعينه ذلك، بينما يشنون هجمات إرهابية مميتة، ويعتزمون شن المزيد من الهجمات، كل ذلك من دون أن تتخذ السلطة الفلسطينية أي إجراءات مضادة بحقهم."

وتتواصل جلسات المحكمة العليا في هذا الشأن.*

* أوردت منظمة هيومان رايتس ووتش: "عمل ثابت بصفة حميمية مع ناشطي السلام الإسرائيليين، لما يزيد عن عقد من السنين، ويعود له الفضل في ترتيب أمر الرجوع الآمن لحوالي عشرين جنديا إسرائيليا ضلوا طريقهم إلى طولكرم التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية في 20 تشرين الأول/ أكتوبر 2002، وقد زعم المسؤولون الإسرائيليون أن ثابت كان منهمكا في تخطيط هجمات على إسرائيل، ولكنهم لم يعلنوا عن أي دليل لدعم تلك المزاعم" ("رسالة إلى إيهود باراك: يجب وضع حد لعمليات "التصفية"" [29كانون الثاني/ يناير 2001]) .انظر أيضا اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل والجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان، سياسة الاغتيالات لدولة إسرائيل (أيار/ مايو 2002)، ص. 23 - 25.

تشير الأدلة بقوة إلى أن التأثير الرئيس المتوقع، والمقصود للتصفية السياسية هو حث الفلسطينيين على القيام بعمليات إرهابية، وقد كتب الصحفي الإسرائيلي أليكس فيشمان في صحيفة يدعوت أحرنوت بعد اغتيال قائد في حماس في تشرين الثاني/ نوفمبر 2001، "إن الذي أعطى الضوء الأخضر لعملية التصفية هذه يعلم تماما أنه يسدد ضربة للاتفاق الضمني بين حماس والسلطة الفلسطينية، فبموجب تلك الاتفاقية، تعهدت حماس بتجنب الهجمات الانتحارية في المستقبل القريب داخل الخط الأخضر". وكتبت شلوميت ألوني من حزب ميرتز الإسرائيلي في صحيفة يدعوت أحرنوت في كانون الثاني/ يناير 2002، "بعد تدمير البيوت في رفح والقدس، واصل الفلسطينيون التصرف بضبط نفس، ويبدو أن شارون، ووزير الجيش خشيا أنهما سيضطران إلى العودة إلى طاولة المفاوضات، فقررا تصفية رائد كرمي [قائد مليشيا محلي] .وقد كانا يعلمان أنه سيحدث رد فعل على ذلك، وأننا سندفع الثمن بدماء مواطنينا". في تموز/ يوليو 2002 توصلت المنظمات الفلسطينية المسلحة، ومن ضمنها حماس، إلى اتفاق أولي بتعليق كافة الهجمات

داخل إسرائيل، ربما لتمهيد الطريق للعودة إلى طاولة المفاوضات، وقبل تسعين دقيقة فقط من إعلان الاتفاق، أصدر القادة الإسرائيليون - وهم يعلمون تماما بالإعلان الوشيك - أمرا بأن تقوم طائرة إسرائيلية من نوع إف 16 بإسقاط قنبلة زنتها طن واحد على حي سكني ذي كثافة سكانية عالية في غزة، وقد أدت القنبلة إلى قتل أحد قيادي حماس إضافة إلى أربعة عشر مدنيا فلسطينيا من المتواجدين في المكان، تسعة منهم أطفال، وإصابة 140 شخصا. (انظر القسم المعنون "تجنب الإصابات بين المدنيين" في الفصل الرابع من هذه الكتاب).

وكما هو متوقع، تم إلغاء الإعلان، وتواصلت الهجمات الفلسطينية بمزيد من الشراسة، وتساءل أحد قادة حزب ميرتز "ما هي الحكمة من ذلك؟ ففي اللحظة التي بدا فيها أننا على أعتاب فرصة للتوصل إلى شيء يشبه وقف إطلاق النار، أو نشاطا دبلوماسيا، فإننا نعود دائما إلى هذه الخبرة، فعندما تكون هناك مدة من الهدوء، نقوم بالتصفيات"[16]. يعلن ديرشويتس في صفحة 178 من كتابه "مرافعة لإسرائيل" أن "تاريخ الإرهاب الفلسطيني يظهر بوضوح أن الإرهاب يزداد عندما تعرض إسرائيل السلام". ويواصل القول، "فلقد تم استخدام الإرهاب كتكتيك متعمد لإعاقة أي تحرك باتجاه السلام". وليست هذه هي المرة الأولى التي يقوم بها ديرشويتس بعكس الحقائق.



أبو غريب الإسرائيلية

وثقت منظمات حقوق الإنسان بصفة واسعة الممارسات الإسرائيلية في التعذيب المنهجي للمحتجزين الفلسطينيين[1]. أوردت منظمة العفو الدولية أنه "منذ عام 1967، قامت أجهزة الأمن الإسرائيلية بصفة منتظمة بتعذيب الفلسطينيين المشتبه بهم سياسيا في المناطق المحتلة"[2] وعلى الرغم من أن المزاعم بممارسة التعذيب قد نشرت في مدة مبكرة من الاحتلال، إلا أنها وصلت إلى جمهور أوسع بكثير، بعد أن نشرت صحيفة "لندن صنداي تايمز" تقريرا إخباريا مفصلا ودقيقا بصفة غير عادية عام 1977. وقد استنتج التحقيق الذي امتد إلى خمسة أشهر أن "المحققين الإسرائيليين يقومون بانتظام بإساءة معاملة السجناء العرب، وعادة ما يقومون بتعذيبهم" وإنهم قاموا بذلك "على مر السنوات العشر للاحتلال الإسرائيلي". وقد تم سرد أساليب التعذيب بما في ذلك الأساليب الآتية: "عادة ما يتم وضع أكياس على رؤوس السجناء، وتوضع عصابة على عيونهم، ثم يتم تعليقهم من معاصمهم لمدد طويلة، ويتعرض العديد من السجناء لاعتداءات جنسية، كما يتعرض آخرون لصعقات كهربائية، وهناك على الأقل مركز اعتقال واحد يوجد به (أو كان يوجد به) "خزانة" منشأة خصيصا تبلغ مساحتها قدمين مربعين، وارتفاعها خمسة أقدام، ومزودة بنتوءات أسمنتية في أرضيتها". بعد ذلك نشرت الصحيفة الرد الإسرائيلي على هذه الاتهامات، إضافة إلى تعليقات الصحيفة التي تدحض الرد الإسرائيلي دحضا كاملا نقطة إثر نقطة[3].

بعد نشر التحقيق الصحفي في صنداي تايمز، بدأت جهات عديدة تتناول الممارسات الإسرائيلية في إساءة معاملة المحتجزين الفلسطينيين وتعذيبهم، ومن بين هذه الجهات

وكالات حكومية وغير حكومية عديدة (بما في ذلك وزارة الخارجية الأمريكية، والرابطة السويسرية لحقوق الإنسان، والرابطة الدولية لحقوق الإنسان، والجمعية الدولية للقانونيين الكاثوليك، والجمعية القومية للمحامين التي مركزها في الولايات المتحدة، ومنظمة العفو الدولية)، إضافة إلى الصحافة العالمية (بما فيها الأمريكية والإسرائيلية).

وفي أثناء مدة حكم مناحيم بيغن كرئيس لوزراء إسرائيل (1977 - 1983)، تقلصت حالات إساءة المعاملة والتعذيب، بالمقارنة مع الأعوام السابقة، إذ فرض رئيس الوزراء قيودا على استخدام التعذيب في التحقيقات الإسرائيلية، ويبدو أن ذلك كان استجابة لتحقيق صحيفة صنداي تايمز، وفي عام 1984 - بعد مدة وجيزة من استقالة بيغن - أوردت منظمات حقوق الإنسان تصاعدا في حالات إساءة المعاملة والتعذيب، وصرحت منظمة العفو الدولية في الدراسة المؤثرة التي أعدتها بعنوان: "التعذيب في الثمانينيات" إنها "ظلت تتلقى تقارير حول إساءة المعاملة" في السجون الإسرائيلية: "إن تواصل وتواتر ورود هذه التقارير يشير إلى أن بعض الفلسطينيين من المناطق المحتلة الذين تم اعتقالهم لأسباب أمنية... قد تعرضوا لممارسات مثل تغطية الرأس بكيس، وتكبيل الإيدي مع الإجبار على الوقوف دون حركة لساعات عديدة في كل مرة، وعلى امتداد عدة أيام، كما جرت تعريتهم وتعريضهم إلى مياه باردة أو تيار هواء بارد لمدد ممتدة في كل مرة، كما تم حرمان المحتجزين من الطعام والنوم واستخدام الحمام والمرافق الطبية، وتعرضوا لإساءة المعاملة والإهانات والتهديدات ضدهم هم شخصيا، وضد الإناث من أفراد عائلاتهم".

أشارت المنظمة أيضا إلى "تقارير مفصلة حول محتجزين محددين تعرضوا للضرب، وأحيانا الضرب المبرح، في أثناء التحقيق في المناطق المحتلة"، وفي إحدى تلك الحالات، زعم أحد المحتجزين الفلسطينيين أنه "تعرض للضرب على كافة أنحاء جسده، بما في ذلك أعضائه التناسلية، باستخدام الهروات وقبضات الأيدي، وذلك طوال أسبوعين، بينما كان رأسه مغطى بكيس ويداه مقيدتان، وأحيانا عاريا، كما تعرض للضرب على رأسه عدة مرات، وتم «خبط» رأسه بالحائط، مما أصابه بجراح وتطلب أن يتلقى عناية طبية"[4]. أصدرت مؤسسة الحق دراسة في العام ذاته، وأوردت عن أساليب في التحقيق شبيهة بتلك التي أشارت إليها منظمة العفو

الدولية، إضافة إلى ممارسة الإذلال الجنسي، وأنواع أخرى من المعاملة المهينة التي تم توثيقها في التحقيق الصحفي الذي نشرته صحيفة صنداي تايمز[5].

مع بدء الانتفاضة الأولى في كانون الأول/ ديسمبر 1987، تكاثرت تقارير حقوق الإنسان التي تزعم ممارسة إسرائيل للتعذيب ضد المحتجزين الفلسطينيين، ففي التقريرين السنويين اللذين يغطيان العامين 1988 و1989 بالتتابع، نشرت مؤسسة الحق تحليلا مفصلا للتعذيب الذي تمارسه إسرئيل، في حين صرحت منظمة العفو الدولية بأن "آلاف الفلسطينيين تعرضوا للضرب، بينما هم تحت سيطرة القوات الإسرائيلية، أو أنهم تعرضوا لإساءة المعاملة أو التعذيب في مراكز الاحتجاز"، وأشارت، على سبيل المثال إلى حالات "ضرب على أجزاء مختلفة من الجسم، ووضع كيس على الرأس، والوقوف لمدد طويلة، والحرمان من النوم، والحبس في زنازين بحجم القبور"[6] وقد ظهرت في إسرائيل وقائع عن التعذيب في الصحافة، وتأسست منظمات معنية بحقوق الإنسان، مثل اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل وأخذت تكشف عن هذه الممارسات، أصدرت منظمة بتسيلم (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة) دراسة هي الأولى من نوعها في آذار/ مارس 1991، ووجدت أن "أشكالا مختلفة من إساءة المعاملة تنطبق عليها التعريفات المقبولة للتعذيب، ويتم تنفيذها بطريقة واسعة وروتينية على يد عملاء الشين بيت [جهاز الأمن العام الإسرائيلي]" وأن "50 بالمئة من التحقيقات تنتهي دون توجيه اتهامات، ودون اتخاذ أية إجراءات ضد المحتجزين"[7]، وبعد ذلك بمدة وجيزة، أصدرت منظمات حقوق الإنسان الرئيسة دراسات توصلت إلى نتائج مطابقة[8].

⊙⊙⊙⊙⊙

منظمة بتسيلم، التحقيق مع الفلسطينيين في أثناء الانتفاضة: إساءة المعاملة، و"ضغط جسدي متوسط" أم تعذيب؟

(القدس، 1991)، ص. 43 – 59

أساليب التحقيق

"الخزانة" و "الثلاجة"

في أثناء التحقيقات، يوضع المشتبه بهم في الحبس في زنزانة انفرادية... وهناك نوعان آخران من الزنازين أصغر حجما بكثير:

الخزانة، وهي زنزانة صغيرة جدا تبلغ مساحاتها في بعض السجون مترا واحد طولا ومترا واحدا عرضا، أو أصغر من ذلك في سجون أخرى، وهي مظلمة بشدة ومغلقة بالكامل تقريبا، ويدخلها الهواء من خلال فتحة ضيقة في الباب، أو في السقف، ويوضع المحتجزون في الخزانة لساعات طويلة، ويكونون أحيانا مقيدين ورؤوسهم مغطاة بكيس. بعض هذه الزنازين تحتوي على درجة مثبتة في الأرضية، بحيث يتمكن المحتجز من الجلوس فقط. وهناك زنازين أخرى من المستحيل الجلوس أو الاستلقاء فيها، وليس أمام المحتجز أي خيار سوى الوقوف.

الثلاجة، وهذه الزنزانة بحجم زنزانة الخزانة، وهي مظلمة أيضا ودرجة الحرارة فيها منخفضة جدا فلم نسمع عن أي تقارير عن وجود "الثلاجة" في سجون الضفة الغربية، ولكن جميع الأفراد الذين قابلناهم من الذين تم احتجازهم في السجن المركزي في غزة، قالوا إنهم احتجزوا في زنازين "الثلاجة". أما أسلوب التحقيق المعتاد في غزة، فهو التناوب بين الضرب، والوضع في الثلاجة.

التقييد والتعليق "الشبْح"

الربط والتعليق هما أكثر أمرين أشار إليهما المحتجزون الذين قابلناهم، فقد تعروضوا جميعا، دون استثناء، للربط لساعات طويلة في أثناء التحقيق أو في المدد ما بين جلسات التحقيق، والطريقة المعتادة في الاستقبال في السجن هي ربط الشخص لساعات طويلة دون طعام أو ماء، وأحيانا في الخارج، ومهما كانت حالة الطقس، وهذه هي الطريقة الأولية "لتحضير" المحتجز. أما الأسلوب المحدد المعروف باسم "الشبْح"، فهو أمر معتاد في مراكز التحقيق، إذ يقوم الجنود وعناصر الشرطة، أو موظفو السجن بربط يدي المحتجز خلف ظهره وفوق رأسه، وفي معظم مراكز الاحتجاز، يتم ربط

الأيدي أيضا إلى قضيب مثبت في الجدار، وعادة ما يتم تثبيت الأيدي على ارتفاع كبير، بحيث يكون من الصعب تماما على المحتجز أن يقف على ساقيه المربوطتين أيضا، إضافة إلى ذلك، عادة ما يكون المحتجز معصوب العينين، أو رأسه مغطى بكيس، ويستمر "الشبْح" لمدة 5 – 6 ساعات بين جلسات التحقيق، أو 12 ساعة خلال الليل.

ربطة "الموزة"

أورد معظم الذين قابلناهم أنه تم تقييدهم في أثناء التحقيق في الوقت الذي كان المحققون يسيئون معاملتهم، ومن الأساليب الوحشية بصفة خاصة هو ربطة "الموزة"، وهو الأسلوب المعتمد لربط المحتجزين في قطاع غزة، وفي معظم مراكز الاحتجاز في الضفة الغربية، إذ هناك أسلوبان يطلق عليهما ربطة الموزة، يتألف أحدهما من تقييد قدمي المحتجز إلى أرجل كرسي لا ظهر له، ومن ثم تقييد يدي المحتجز بالأرجل الخلفية للكرسي، أما الأسلوب الثاني، فهو تقييد يدي المحتجز إلى قدميه، بحيث يكون جسده محنيا للخلف، وهكذا، يظهر الجسد المربوط كموزة، ويصبح معرضا للكمات المحققين.

الضرب

من بين جميع الأشخاص الذين قابلناهم، ويبلغ عددهم واحدا وأربعين شخصا، كان هناك شخص واحد لم يتعرض للضرب (وهو صحفي). أما الآخرون جميعهم فقد تعرضوا للضرب بصفة روتينية: في أثناء التحقيقات، ويقوم المحققون بالضرب باستخدام قبضاتهم، أو عصي أو أحذية، أو بأي أداة يتصادف وجودها، مثل سخان ماء كهربائي، أو غصن شجرة، وفي مركز احتجاز الظاهرية، تم استخدام قضيب معدني على شكل برغي ومغطى بمادة بلاستيكية، في ضرب ثلاثة أو أربعة أشخاص من الذين قابلناهم، وفي مراكز احتجاز شاتي (في غزة)، يستخدمون عصا مصنوعة من مادة بلاستيكية، ويبلغ طولها بين 30 إلى 40 سنتمتراً.

يقوم المحققون بضرب المحتجزين على الوجه والصدر والخصيتين والبطن، بل على جميع أجزاء الجسد. وفي أثناء الضرب، يتم أحيانا «خبط» رأس المحتجز على الحائط، أو على الأرض، كما يتعرض المحتجز للركل على ساقيه.



شكل 3: ربطة "الموزة". رسم ديفيد غرينسبان، من تقرير منظمة بتسيلم، "التحقيق مع الفلسطينيين في أثناء الانتفاضة: إساءة معاملة، "ضغط جسدي متوسط" أم تعذيب؟ (القدس، 1991).

شكل 4. "الخزانة". رسم ديفيد غرينسبان من تقرير منظمة بتسيلم "التحقيق في أثناء الانتفاضة".

لقد تدخّل ألان ديرشويتس شخصيا في مناسبتين منفصلتين على الأقل خلال هذه المدة، في الجدال الذي جرى حول ممارسة إسرائيل لإساءة المعاملة والتعذيب ضد المحتجزين الفلسطينيين، وقبل أن نتفحص هاتين المناسبتين، يجدر بنا مع ذلك أن نستذكر أحد التدخلات المبكرة التي قام بها ديرشويتس بخصوص حقوق الإنسان للفلسطينيين، والتي أنبأت بما قام به لاحقا، وفي الحالات الثلاث (اثنتين منهما في جلسات قضائية) سعى ديرشويتس مباشرة لحجب حقوق الإنسان عن الذين يحتاجونها أكثر ما يمكن. وتوضح هذه التدخلات تاريخه الطويل بتزييف سجل إسرائيل في مجال حقوق الإنسان، وقيامه شخصيا بإساءة استغلال مؤهلاته الأكاديمية وسمعته كمنافح عن الحريات المدنية لأغراض خسيسة.

قضية فوزي الأسمر: فوزي الأسمر هو فلسطيني من مواطني إسرائيل، وهو شاعر وكاتب، ومعارض لطريقة تعامل إسرائيل مع الفلسطينيين، وكان قد وضع قيد

الاحتجاز الإداري عام 1969، وأفرجت عنه السلطات الإسرائيلة بعد خمسة عشر شهرا على أثر حملة عامة في إسرائيل (نظمها أشخاص عديدون، من ضمنهم يوري أفنيري، وهو محرر مجلة إسرائيلية شهيرة Ha-Olam ha-Zeh، إلى جانب عدد من كبار السياسيين الإسرائيليين اليمينيين والرابطة الإسرائيلية لحقوق الإنسان والحقوق المدنية) وامتدت الحملة إلى الميدان الدولي (من قبل جهات عديدة من ضمنها منظمة العفو الدولية التي استهلت حملة لكتابة الرسائل نيابة عن فوزي الإسمر). وبعد الإفراج عنه من الاعتقال الإداري، تم تقييد إقامته في اللد لمدة عام آخر. وبعد ذلك تلقى دعوة لإلقاء محاضرة في الولايات المتحدة، حيث اختار البقاء فيها، مع الاحتفاظ بجواز سفره الإسرائيلي[9].

وفي الوقت الذي كان فيه فوزي الأسمر قيد الاعتقال الإداري، زاره ألان ديرشويتس. وبعد ذلك كتب ديرشويتس، مقالة طويلة ادعى فيها أنه يستند إلى أدلة أطلعته عليها الاستخبارات الإسرائيلية تزعم أن الأسمر مسؤول عن فرقة اغتيالات، وقال: "أنا شخصيا مقتنع... أن فوزي الأسمر هو قائد لمجموعة إرهابية". تم نشر مقالة ديرشويتس أولا في مجلة كومنتري، وبعد ذلك صدرت نسخة أخرى، مع إضافة تعديلات عديدة في كتاب "الكتاب السنوي لحقوق الإنسان في إسرائيل"، وهو مجموعة مقالات حررتها مجموعة "الديمقراطيون الاشتراكيون" الأمريكية، كما تم إصدار أجزاء من المقالة على شكل منشور كان يتم توزيعه في كل مكان كان يذهب إليه الأسمر لإلقاء محاضرة، أو خطاب في الولايات المتحدة[10]. وبعد أن ظهرت المقالة في مجلة كومنتري، نشرت المجلة أيضا ردودا من الأسمر، ومن شخصين يهوديين من إسرائيل[11].

على سبيل المثال، زعم ديرشويتس في البداية أن والد فوزي الأسمر "كان يواجه مشكلات مع السلطات، حتى قبل حرب الأيام الستة، إذ قد أجرى اتصالات مع الحكومات العربية". وقال الأسمر في رده: "جميع الوقائع التي يرددها ديرشويتس عن والدي هي أكاذيب واضحة، وأفضل إثبات هو حقيقة أن والدي كان موظفا حكوميا لمدة ثلاثين عاما، وقسم كبير من هذه المدة أمضاها في الخدمة العامة تحت سلطة الحكومة الإسرائيلية، ولو وجدته السلطات مذنبا "بالاتصال غير المشروع مع

الحكومات العربية "لكان أقيل من منصبه فورا". وفي النسخة المعدلة من المقال، أسقط ديرشويتس هذا الزعم، وبمثل ذلك، قال ديرشويتس إن "فيليشيا لانغر، وهي شيوعية إسرائيلية" هي محامية فوزي الأسمر، وفي الرد الذي نشرته لانغر وكذلك الذي نشره الأسمر، أشارا بصفة لا تقبل الجدل إلى أنها ليست محاميته. وهذا الزعم أيضا اختفى من المقال المعدل، وفي جميع النسخ لمقال ديرشويتس فإنه يؤكد أنه "في جميع الحالات، وكلما أمكنني ذلك، فقد تفحصت التفاصيل بنفسي، وقارنتها مع مصادر مستقلة"، ولم يقف الأمر أن ديرشويتس تقاعس عن التأكد من الاتهامات التي وجهتها الاستخبارات الإسرائيلية من خلال الاستفسار من محامي فوزي الأسمر، على الرغم من أنه يدعي أنه قام بتقدير الذنب والتأكد منه بصفة مستقلة، بل يصل الأمر إلى أن ديرشويتس لا يعرف حتى من هو محامي الأسمر. وعندما تم توجيه سؤال لديرشويتس حول سبب الإفراج عن الأسمر من الاعتقال الإداري إذا كان فعلا قائدا إرهابيا، فقد ذهب للقول: "إن هذا الأمر هو جزء من السياسة الإسرائيلية في قانون الاحتجاز الإداري بالإفراج عن أي شخص (بصرف النظر عن مدى خطورة هذا الشخص) بعد انقضاء مدة معقولة".

لا شك أن إسرائيل دولة استثنائية، إذ تطلق سراح القادة الإرهابيين الذين يخططون للقيام بعمليات اغتيال؛ ولا شك أن هذا المحامي المنافح عن الحريات المدنية هو محام استثنائي في براعته، إذ يصدق أقوال جهاز استخبارات حكومي، وعندما استقر الأسمر في خارج إسرائيل (وهو أمر كانت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية "تشجعه" في أثناء مدة احتجازه)، سمح له بالسفر في مناطق إسرائيل والمناطق المحتلة دون إعاقة، وأخذت الصحف الإسرائيلية تذكر اسمه من حين لآخر وتمتدحه. وأصدرت صحيفة "هاآريتس" عام 1991 تقريرا مطولا عنه وذكرت أن الأسمر قد أفرج عنه من الاعتقال الإداري بعد "أن وجه له اتهام زائف بأنه عضو في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين" وأنه "لم يتم إثبات المزاعم الموجهة ضده أبدا، ولم يعرض على محكمة أبدا"؛ وبعد أن استشهدت بوصف ديرشويتس للأسمر على أنه "قائد إرهابي"، أشارت الصحيفة من باب المفارقة إلى أن "خشية إسرائيل من الأسمر انخفضت على ما يبدو إلى حد كبير، وعندما يقوم بزيارة إسرائيل، لم يعد عناصر الأمن يخضعونه للتحقيق الروتيني، والذي يخضع له تقريبا جميع العرب

العائدين إلى إسرائيل"[12]. وفي الوقت الذي كان الإسرائيليون يسخرون فيه من المزاعم الموجهة ضد الأسمر، واصل ديرشويتس الإصرار على أن "فوزي الأسمر... أمضى مدة في مركز احتجاز إسرائيلي كمشتبه بانتمائه إلى منظمة إرهابية بعد أن قام إرهابي أردني معتقل بالكشف عنه، بوصفه شديد النشاط في مجال التخريب والإرهاب""[13].

قضية سامي إسماعيل: في كانون الأول/ ديسمبر 1977، اعتقلت السلطات الإسرائيلية السيد سامي إسماعيل، وهو أمريكي من أصل فلسطيني، حال وصوله إلى مطار تل أبيب، وكان في طريقه إلى الضفة الغربية لزيارة والده الذي كان يحتضر، وكانت السلطات قد اتهمته بأنه إرهابي، وأدين بهذه التهمة بعد أن وقع اعترافا، زعم أنه انتزع منه قسرا، كما زعم أنه جرد من ملابسه وتعرض لإهانات، وحرم من النوم، ووضع في الحبس الانفرادي في زنزانة صغيرة جدا، وأجبر على الوقوف بينما هو يحمل كرسيا على رأسه لساعات عديدة، وأخضع لتهديدات لفظية: ("سوف تموت موتا بطيئا.... سوف تتعفن في هذه الزنزانة.... سوف نقوم باعتقال أفراد عائلتك") إضافة إلى اعتداءات جسدية (لكم، وركل، وصفع، وشد الشعر). وبعد أن وصل إلى مرحلة الرغبة بالانتحار من شدة الإرهاق والخوف، قام سامي إسماعيل بتوقيع الوثيقة التي تجرمه. وكانت محاميته هي فليشيا لانغر، وهي محامية إسرائيلية معروفة تدافع عن المحتجزين الفلسطينيين. قام ديرشويتس، ومونرو فريدمان، وهو محام آخر منافح عن الحريات المدنية ومعروف "بأسلوبه البحثي الأصيل والمؤثر في مجال أخلاق المحامين"، قاما بنشر مقال في صحيفة نيويورك تايمز في حزيران/ يونيو 1978 حول حالة سامي إسماعيل[14]. عرض ديرشويتس في السيرة الذاتية التي نشرها عام 1991، بعنوان: "وقاحة" (Chutzpah)، السرد الآتي للتدخل المشترك الذي قام به بمعية فريدمان بخصوص قضية إسماعيل:

> *عام 1978 قمت بمعية بروفيسور آخر في القانون بالسفر إلى إسرائيل نيابة عن مجموعة من المحامين المعنيين بحقوق الإنسان، وذلك للنظر في مزاعم ممارسة التعذيب التي أثارها مؤيدو العربي الأمريكي المدعو سامي إسماعيل، والذي كان يحاكم في إسرائيل آنذاك بتهمة*

تلقي تدريبات إرهابية في ليبيا على يد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. أجرينا مقابلات مع السيد إسماعيل، والمحامين الذين يدافعون عنه، ومع السلطات الإسرائيلية، وتفحصنا جميع المزاعم بحرص، واستنتجنا أن الدلائل المتوفرة تناقض معظم هذه المزاعم، فبدلا من احتجازه وعزله عن العالم الخارجي، كما يزعم هو، فقد تلقى زيارات عديدة من أخيه ومن عدة مسؤولين من القنصلية الأمريكية، وذلك قبل إدلائه بالاعترافات وبعده، ولم يكن هناك أي دليل على حرمانه من النوم، أو التعذيب الجسدي[15].

على الرغم من أنه في هذه الحالة، كما في أي حالة شبيهة أخرى، التي تخص إجراءات التعذيب، من المستحيل إثبات مزاعم المحتجز إثباتا قاطعا، إلا أن النقاط الرئيسة الواردة في السرد الذي قدمه ديرشويتس وفريدمان في المقال الذي نشراه في صحيفة نيويورك تايمز (وكذلك الوصف الذي ورد في كتاب "وقاحة")، هي مخالفة للواقع بصفة ظاهرة، وقد اتضح هذا الأمر في أثناء جلسة محكمة عقدت عام 1989 بخصوص نقل سجين فلسطيني آخر زعم أنه إرهابي، حيث تم استدعاء ديرشويتس وفريدمان، بوصفهما شاهدين من الخبراء (وسنتحدث عن هذه الواقعة لاحقا)[16].

1. هل تم عزل سامي إسماعيل عن العالم الخارجي عندما تم احتجازه؟ لقد زعم ديرشويتس بصفة واضحة في المقال الذي نشره في صحيفة نيويورك تايمز عام 1978 وفي سيرته الذاتية التي نشرها عام 1991، أن سامي إسماعيل لم يعزل عن العالم الخارجي على الإطلاق، ومع ذلك عندما استجوبه محامي الدفاع في قضية تسليم سجين [إلى إسرائيل] التي جرت عام 1989، أقر ديرشويتس صراحة بأنه "كان هناك بالتأكيد مدة من الوقت تم خلالها احتجاز سامي إسماعيل، دون أن يتمكن من رؤية محاميه"، وإن مسألة عزله عن العالم الخارجي في أثناء مدة احتجازه هي "مسألة ذات مضامين خطيرة"[17]. وبمثل ذلك، أقر فريدمان في أثناء استجوابه من قبل محامي الدفاع، أي أن سامي إسماعيل قد عزل عن العالم الخارجي خلال "مدة حرجة من الوقت" وأنه "لا شك: (فريدمان) "سيكون منزعجا جدا" لو تعرض أحد موكليه لمعاملة شبيهة[18].

2. هل دفعت المحامية لانغر بأن الاعتراف قد انتزع من موكلها قسرا؟ في المقال الذي صدر في صحيفة نيويورك تايمز، كما في الشهادة الأولية التي قدمها ديرشويتس في جلسة المحكمة المتعلقة بقضية نقل السجين التي جرت عام 1989، أكد ديرشويتس وفريدمان أن محامية الدفاع فليشيا لانغر لم تقدم أي "محاجة أو زعم" بأن اعتراف سامي إسماعيل قد انتزع قسرا، كما "لم تزعم أنه يجب عدم تصديق الاعتراف، أو السماح باستخدامه في المحكمة"[19]. ومع ذلك، ففي أثناء التحقيق من قبل محامي الدفاع في قضية تسليم السجين، تمت مواجهة ديرشويتس بأدلة لا مجال لدحضها تتعارض تعارضا مباشرا مع ما أفاد به، مما أجبره على الإقرار بأن المحامية لانغر دفعت بالفعل بأن الاعتراف قد تم انتزاعه قسرا من قبل المحققين الإسرائيليين، الذين لجؤوا إلى استخدام وسائل قسر عديدة من ضمنها "الضرب"[20]. وبمثل ذلك، أقر فريدمان في أثناء استجوابه من قبل محامي الدفاع في قضية نقل السجين بأن المحامية لانغر "لم تتخل عن المزاعم بحدوث إساءة معاملة لموكلها"[21].

وإن الزعم بأن المحامية لانغر لم تدفع بأن اعتراف سامي إسماعيل كان قد انتزع قسرا هو زعم سخيف سخفا ظاهرا. ففي الإجراءات القانونية الإسرائيلية، يحق لمحامي الدفاع طلب إجراء "محاكمة داخل المحاكمة"، أو "المحاكمة الصغيرة"، للمجادلة بشأن القيمة القانونية للاعتراف، استنادا إلى أن الاعتراف منتزع قسرا. ويظهر السجل أن المحامية لانغر طالبت بعقد "محاكمة صغيرة"، وإنه تم عقد هذه المحاكمة، وقد أصدرت المحكمة حكمها ضد موكل لانغر، ولكن مع ذلك، فهذا يثبت أن المحامية لانغر دفعت بأن الاعتراف قد انتزع قسرا، وإلا ما هو سبب عقد "المحاكمة الصغيرة"؟ على الرغم من أن ديرشويتز كان ينتقد الانتماء السياسي للمحامية لانغر (كونها شيوعية)، إلا أنه امتدح حرفيتها بالعمل، فقد وصفها بأنها "محامية متمكنة بصفة استثنائية"، "محامية تكرس نفسها لمهنتها، تتمتع بسمعة ممتازة وشديدة الالتزام بالمبادئ القانونية. وتدير الدفاع بصفة ممتازة جدا، وبحسب الأصول"، "في المحكمة لا تقوم بتناول القضية كمحامية سياسية، بل تتناولها حسب الأصول، وبحسب متطلبات القضية، وهي تدرس القضايا بعناية"[22].

ومع ذلك، لا تتحدث المحامية لانغر بإعجاب عن ديرشويتس (أو فريدمان)، إذ تشير إلى "الكذبة الكبيرة" و"الكذبة المقرفة" بأنها لم تدفع أبدا بأن اعتراف سامي إسماعيل قد انتزع قسرا، ففي الواقع قامت لانغر قبل مرافعتها في المحاكمة الصغيرة برفع شكوى أمام قاض آخر حول إساءة المعاملة التي تعرض لها سامي إسماعيل، وأرسلت نسخة عن الشكوى إلى السفارة الأمريكية، كما أشارت لانغر في رسالة أرسلتها إلى كاتب هذه السطور إلى تحريفات أخرى قام بها ديرشويتس، وأضافت: "أعتقد أنه لا يدري ما يقول"[23].

لقد استغل ديرشويتس وفريدمان فرصة نشر مقالهما في صحيفة نيويورك تايمز ليس فقط لتشويه وقائع جوانب رئيسة من قضية سامي إسماعيل، بل أيضا للتشكيك بصفة عامة في الاتهامات بأن إسرائيل تسيء معاملة المحتجزين الفلسطينيين وتخضعهم للتعذيب، فقد ذهب هذان المحاميان اللذان نصبا نفسيهما منافحين عن الحريات المدنية إلى القول: "إن المزاعم المتعلقة بممارسة التعذيب بصفة منتظمة" و "المزاعم بارتكاب إسرائيل لانتهاكات منتظمة لحقوق الإنسان، يجب أن ينظر إليها بمقدار كبير من الشك"، وإن تكن (وربما بسبب) صحيفة صنداي تايمز قد أظهرت أدلة دامغة لم تتمكن السلطات الإسرائيلية من دحضها بأنه منذ بدء الاحتلال قام المحققون الإسرائيليون "بصفة روتينية" بإساءة معاملة "وعادةً" تعذيب السجناء العرب، وأشار هذان المحاميان، استنادا إلى ما شهداه شخصيا بأن "النظام العدلي الإسرائيلي" هو "أحد أكثر الأنظمة العدلية تحضرا، ورفعة في العالم" ومن الجدير بالذكر أن الشيوعيين الأمريكيين الذين شهدوا محاكمات التطهير السوفيتية عبروا عن مشاعر إعجاب شبيهة.

قضية محمود العبد أحمد: عرض ديرشويتس في كتابه "وقاحة" السرد الآتي حول تدخله في قضية محمود أحمد:

> *أصبحت محاكمة سامي إسماعيل من قبل السطات الإسرائيلية عام 1978 مسألة ذات صلة بمحاكمة جرت في الولايات المتحدة عام 1989، فقد اتهمت السلطات الإسرائيلية فلسطينيا يدعى محمود عبد*

> *عطا بإطلاق النار من بندقية آلية على باص مدني في طريقه من تل أبيب إلى القدس، مما أدى إلى مقتل سائق الباص وإصابة عدد من الركاب، وقد تم اعتقال عطا في الولايات المتحدة وطلبت إسرائيل تسليمه إليها، وقد رفض ذلك استنادا إلى أنه سيتعرض للتعذيب والضرب في إسرائيل، تماما كما زعم سامي إسماعيل أنه تعرض لمثل هذه المعاملة، وكان سامي إسماعيل، الذي أفرجت عنه السلطات الإسرائيلية بعد مدة قصيرة من الاحتجاز، الشاهد الرئيس في قضية عطا، وتم استدعائي من قبل الحكومة الأمريكية التي كانت تدعم الطلب الإسرائيلي، لإدلاء شهادة في المحكمة بصفتي خبيرا في هذا الشأن[24].*

كان الجزء الرئيس لشهادة ديرشويتس بصفته "خبيرا" حول وسائل التحقيق في إسرائيل، ويجب أن نبقي في الذهن أنه أدلى بشهادته عام 1989، أي بعد نشر التحقيق الذي أعدته صحيفة صنداي تايمز عام 1977 ووثقت فيه ممارسة إسرائيل في التعذيب وإساءة المعاملة ضد المحتجزين الفلسطينيين، وبعد التقارير التي صدرت عام 1984 عن منظمة العفو الدولية، ومؤسسة الحق حول ممارسة إسرائيل لإساءة المعاملة والتعذيب ضد المحتجزين الفلسطينيين؛ وبعد اندلاع الانتفاضة في كانون الأول/ ديسمبر 1987، حيث تعرض آلاف المحتجزين الفلسطينيين "للتعذيب وإساءة المعاملة" على يد أجهزة الأمن الإسرائيلية، وفقا لما كشفت عنه منظمة العفو الدولية ومنظمة بتسيلم ومنظمات أخرى معنية بحقوق الإنسان.

فيما يأتي مقتطفات من الشهادة التي أدلى بها ديرشويتس تحت القسم:

- "الإجماع الذي تبدًّى لي هو أن أجهزة الأمن العام الإسرائيلية تستخدم بصفة أساسية إستراتيجيات لانتزاع الاعترافات، وأن هذه الإستراتيجيات تعتمد على الخوف والافتراض أن الشخص الذي يخضع للتعذيب قد يتعرض لضغط جسدي.... أما أقسى الأساليب المستخدمة لانتزاع الأقوال، سواء أكانت اعترافات لاستخدامها في المحاكمات أم معلومات لاستخامها في مكافحة الإرهاب، فهو تخويف الشخص الذي يتم التحقيق معه؛ كي يعتقد أن الوضع يتجه لمرحلة أسوأ مما سيصل إليه بالفعل".

- "لقد أنكر جميع الأشخاص الذين حصلت على معلوماتي منهم، إنكارا قاطعا، إنه جرى بالفعل ممارسة التعذيب من خلال الاستخدام المباشر للقوة الجسدية، أو الاستخدام المباشر للألم الجسدي لانتزاع الاعترافات، ولكن تم استخدام التهديد بالتعذيب، والخوف من استخدامه.... لقد كان الاستخدام الفعلي للتعذيب البدني من خلال التسبب بألم لغرض انتزاع معلومات أو اعترافات، ممنوعا دائما في القانون الإسرائيلي، وفي القواعد الدولية لأجهزة الأمن العام".
- "لم أسمع أية مزاعم من أي محامٍ أو بروفيسور ممن تحدثت معهم بأنه حدث تعذيب بالمعنى الذي قمت بتعريفه؛ أي، الاستخدام المباشر للألم البدني من أجل انتزاع معلومات، أو اعترافات".
- يقوم العاملون في الأجهزة الأمنية أحيانا بدفع المحتجزين بأيديهم، أي لمسهم، بطريقة محسوبة لإقناع الذين يجري التحقيق معهم بأنه لا يوجد حد معين حول استخدام الأيدي من قبل المحققين،... وليس ذلك تعذيبا بمعنى التسبب بألم من أجل الألم... ولكن لجعل الأشخاص الذين يجري التحقيق معهم يعتقدون أن المحققين يستطيعون ممارسة عقاب بدني أشد"[25].

باختصار، فإن "أشد" الأساليب التي يلجأ إليها المحققون الإسرائيليون، وفقا لشهادة ديرشويتس تحت القسم، هي "إستراتيجيات" مصحوبة بحالات "دفع المحتجزين بالأيدي"، أو "اللمس البدني" الذي يسبب الخوف، وليس الألم. وبعد هذا الوصف لأساليب التحقيق الإسرائيلية، وبعد الزعم بأن وسائل التحقيق الإسرائيلية لا تشكل تعذيبا (بعكس إجماع منظمات حقوق الإنسان ومحققين مستقلين آخرين)، وجه قاضي المحكمة سؤالا لديرشويتس، كشاهد خبير، ما إذا كان سيعد ببساطة معاملة "لاإنسانية" من الناحية القانونية إذا تم "احتجاز الشخص معزولا عن العالم الخارجي لمدد طويلة، وتعرض للإهانة، وتعريضه للماء البارد، وتم الكذب عليه حول ما سيجري له بدنيا، وتم تهديده، بحيث يعتقد أنه سيتعرض لاعتداء جسدي"، وقد أجاب ديرشويتس: "يمكنني أن أجيب بنعم على هذا السؤال"[26] في كتاب سيرته

الذاتية، يقول ديرشويتس بحبور: "استنتج القاضي استنادا إلى الشهادة التي أدليت بها أن الدلائل المعروضة في جلسة طلب تسليم المتهم تظهر أنه من غير المرجح أن يتعرض عطا للتعذيب"، وأنه "تم إصدار أمر بتسليم عطا إلى إسرائيل لمحاكمته هناك"[27] فإن هذا الأداء، أو على الأقل التبجح، كان سيدفع أي ستاليني مأجور إلى الشعور بالخجل.

◎◎◎◎◎

كتب ديرشويتس مؤخرا إن: "التعذيب هو علامة دائمة في الأنظمة الاستبدادية"[28]. بحسب التقديرات التي وضعها هو نفسه، فإن النظام الإسرائيلي في المناطق المحتلة تنطبق عليه صفة النظام الاستبدادي، إلا أن ديرشويتس ما زال ينكر في كتابه "مرافعة لإسرائيل" أن إسرائيل قامت بتعذيب المحتجزين الفلسطينيين، فالفصول الفرعية الآتية، وعناوينها: "إساءات تحدث أحيانا"، و"منظمة العفو الدولية كذبت"، و"تعذيب خفيف"، و"حالة طبية"، و"القنبلة الموقوتة"، و"المعيار المزدوج"، و"لا مزيد من التعذيب"، تبين محاولات ديرشويتس لدحض الاتهامات الموثقة التي وجهتها منظمات حقوق الإنسان.

إساءات تحدث أحيانا

في أيلول/ سبتمبر 1999، أصدرت المحكمة الإسرائيلية العليا حكما حول تعذيب المحتجزين الفلسطينيين[29]. في الصفحات 134 - 135 من كتاب "مرافعة لإسرائيل"، يقول ديرشويتس:

> *قبل هذا القرار، قامت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية أحيانا بممارسة إجراءات بدنية شبيهة بتلك التي تستخدمها السلطات الأمريكية ضد المشتبه بأنهم إرهابيون.*

ويصف تلك الإجراءات البدنية بأنها "**شكل معدل من التعذيب غير المؤدي إلى الموت**"، وإذا ما تركنا جانبا الشرط التلطيفي الذي أضفاه ديرشويتس على هذا التعذيب، فقد أوردت منظمات حقوق الإنسان أن إسرائيل لم تلجأ "أحيانا" إلى التعذيب، بل إن التعذيب هو الممارسة المعتادة.

التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية[30]

1991	"تعرض آلاف الفلسطينيين لضرب عقابي، أو في حالات أخرى للتعذيب، أو إساءة المعاملة"
1992	"يتعرض الفلسطينيون الذين يخضعون للتحقيق بصفة منتظمة للتعذيب، أو إساءة المعاملة"
1993	"يتعرض الفلسطينيون الذين يخضعون للتحقيق بصفة منتظمة للتعذيب، أو إساءة المعاملة"
1994	"تعرض الفلسطينيون بصفة منهجية للتعذيب، أو إساءة المعاملة في أثناء التحقيقات"
1995	"التعذيب أو إساءة المعاملة في أثناء التحقيقات ما زالا يمارسان بصفة منهجية"
1996	"يتواصل إخضاع المحتجزين الفلسطينيين بصفة منهجية للتعذيب أو إساءة المعاملة في أثناء التحقيقات"
1997	"التعذيب وإساءة المعاملة في أثناء التحقيقات ما يزالان يمارسان بصفة منهجية ومسموح بهما رسميا"
1998	"التعذيب وإساءة المعاملة في أثناء التحقيقات ما يزالان يمارسان بصفة منهجية ومسموح بهما رسميا"
1999	"التعذيب وإساءة المعاملة ما يزالان مسموحان رسميا ويستخدمان بصفة منهجية في أثناء التحقيق مع المحتجزين الأمنيين"

أوردت منظمة العفو الدولية في تقرير "مكافحة التعذيب" أنه "منذ عام 1967 قامت أجهزة الأمن الإسرائيلية بتعذيب الفلسطينيين المشتبه بهم سياسيا في المناطق المحتلة"[31].

منظمة هيومان رايتس ووتش

"إن الجهازين الإسرائيليين الرئيسين اللذين يجريان التحقيقات في المناطق المحتلة منهمكان في نمط منهجي من ممارسة إساءة المعاملة والتعذيب (وفقا للتعريف المقر به عالميا للمصطلحين)، وذلك في أثناء سعيهما لانتزاع اعترافات من الفلسطينيين المشتبه بهم أمنيا، أو انتزاع معلومات عن شخص آخر".

"إن جميع الفلسطينيين الذين يخضعون للتحقيق تقريبا يتعرضون لمزيد من الأساليب الرئيسة ذاتها .... وهكذا، فإن عدد الفلسطينيين الذين تعرضوا للتعذيب، أو إساءة المعاملة الشديدة في أثناء التحقيقات خلال الانتفاضة، يصل إلى عشرات الآلاف، وهو عدد كبير جدا إذا ما تذكرنا أن مجموع الذكور البالغين واليافعين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة يقل عن ثلاثة أرباع المليون"[32].

منظمة بتسيلم

"قام محققو جهاز الأمن العام بتعذيب آلاف، إن لم يكن عشرات الآلاف، من الفلسطينيين".

"إن ما يقارب خمسة وثمانين بالمئة من الأشخاص الذين تم التحقيق معهم من قبل جهاز الأمن العام، جرى التحقيق معهم باستخدام أساليب تعد تعذيبا"[33].

منظمة العفو الدولية كذبت

مشيرا إلى قرار المحكمة الإسرائيلية العليا الصادر في أيلول/ سبتمبر 1999 بشأن التعذيب،[34] كتب ديرشويتس في صفحة 137 من كتابه "مرافعة لإسرائيل":

> *على ضوء هذا القرار الشجاع، من المفارقة فإن الأقسام الدنماركية [كذا] من منظمة العفو الدولية عارضت في أيار/ مايو 1999 منح جائزة حقوق الإنسان لمؤلف ذلك القرار، وقرارات عديدة أخرى، وذلك دعما لمزاعم الفلسطينيين على أساس أن "قرارات المحكمة الإسرائيلية العليا فيما يخص حقوق الإنسان... كانت مدمرة". وقد زعمت منظمة العفو الدولية بصفة محددة أن "إسرائيل هي البلد الوحيد في العالم التي جعلت التعذيب أمرا شرعيا من الناحية الفعلية". ولهذا، فليس من العجب أن العديد من مناصري حقوق الإنسان قد فقدوا ثقتهم بموضوعية منظمة العفو الدولية، عندما يأتي الأمر إلى نشر المعلومات عن إسرائيل.*

ولكن ما الذي كان عليه الوضع الرسمي للتعذيب في إسرائيل قبل أيلول/ سبتمبر 1999، عندما صرحت منظمة العفو الدولية بذلك؟ لقد كانت وسائل

التحقيق مع الفلسطينيين من قبل جهاز الأمن العام تستند إلى توصيات سرية صدرت عن لجنة قضائية تكونت عام 1987 برئاسة قاضي المحكمة العليا المتقاعد موشيه لاندو[35]. وقد استنتجت منظمة بتسيلم في دراسة رائدة قامت بإجرائها أن "اللجنة انتهت إلى جعل استخدام التعذيب شرعيا"[36] ولقد كان تلك الأساليب (والنسخ "المحسنة" التي ظهرت لاحقا) تطبق بصفة "منتظمة" وهي تعد بصفة شاملة خارج إسرائيل على أنها "تعذيب"[37] وكان المرشح لنيل جائزة حقوق الإنسان، رئيس المحكمة أهرون باراك، من المناصرين الرئيسين لتوصيات لجنة لاندو التي سمحت بالتعذيب، وقد أكد على أن "الحل الذي قدمته لجنة لاندو حول مشكلة التحقيقات التي يجريها جهاز الأمن العام "هو حل ملائم""[38] ولقد أصدرت المحكمة سلسلة من الأحكام "تسمح لجهاز الأمن العام باستخدام القوة الجسدية وأساليب معينة متنوعة من "الضغط"... لقد قامت المحكمة الإسرائيلية العليا بدعم الحكومة، وسمحت باستخدام القوة ضد المحتجزين"[39]، ومثل منظمة العفو الدولية، استنتجت منظمة بتسيلم أن "إسرائيل هي البلد الوحيد في العالم الذي يعد التعذيب فيه مسموحا قانونيا"[40].

مشيرا إلى قرار المحكمة الإسرائيلية العليا الصادر في أيلول/ سبتمبر 1999 بشأن التعذيب، يكرر ديرشويتس امتداح إسرائيل لكونها "**البلد الوحيد في العالم الذي قام جهازه القضائي بمواجهة هذه القضية الصعبة حول ما إذا كان من المبرر الانهماك في نوع معدل من التعذيب غير القاتل**" (الصفحة 134: انظر أيضا الصفحتين 184، 199). ولكن السبب أن القضاء الإسرائيلي هو الوحيد في العالم الذي أصدر حكما بشأن التعذيب هو أن إسرائيل هي البلد الوحيد في العالم الذي قام سابقا بإضفاء الشرعية على التعذيب، إضافة إلى ذلك، فلولا الضغوط التي مارسها مراقبو حقوق الإنسان الذين يواصل ديرشويتس القدح بهم على امتداد كتابه "مرافعة لإسرائيل"، لما واجهت المحكمة العليا هذه القضية أبدا:

تم تنظيم حملة قوية ضد التعذيب، فعلى المستوى الوطني، تضمنت قضايا في المحاكم والتماسات للمحكمة الإسرائيلية العليا مقدمة من محامي حقوق الإنسان،

وعلى المستوى الدولي، تضمنت الحملة حشد الرأي العام العالمي، وفي الوقت ذاته، أخذت ممارسة التعذيب تخضع لتمحيص متزايد من قبل هيئات وآليات الأمم المتحدة، بما في ذلك لجنة مناهضة التعذيب، ولجنة حقوق الإنسان، ونتيجة لذلك، تزايد الضغط على المحكمة الإسرائيلية العليا التي ظلت حتى عام 1998 تقبل إلى حد بعيد بدفوعات الأجهزة الأمنية بأن بعض أساليب التحقيق "ضرورية" للكفاح ضد "الإرهاب"[41].

تعذيب خفيف

كتب ديرشويتس على الصفحتين 137 - 138 من كتابه "**مرافعة لإسرائيل**" بخصوص "تكتيكات التحقيق" التي تستخدمها إسرائيل مع المحتجزين الفلسطينيين:

لقد تم وصفها بصفة شاملة بأنها تعذيب، حتى دون إشارة إلى أنها غير قاتلة، ولا تتضمن الإصابة بألم مستديم.

لنترك جانبا أنه لو كانت "تكتيكات التحقيق" قاتلة بصفة متعمدة، فإن ذلك سيتناقض مع النتيجة المرجوة من تلك "التكتيكات"، ومن ناحية ثانية لو كانت قاتلة بصفة متعمدة فإنها لن تعد تعذيبا ببساطة، بل قتل خارج نطاق القانون. ولكن، هل من الصحيح أن تلك التكتيكات "لا تتضمن الإصابة بألم مستديم"؟ في كتابه السابق "ما الذي يجعل الإرهاب فعالا" اقترح ديرشويتس أمرا مناقضا: "كانت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية تستخدم ما تصفه بتعبير ملطف "الضغط الجسدي المتوسط""؛ "في إسرائيل، فإن استخدام التعذيب لمنع الإرهاب ليس أمرا نظريا؛ بل كان أمرا حقيقيا ومتكررا"[42] ومع ذلك، وكمسألة قانونية، وبصرف النظر عن الرأي الشخصي لديرشويتس، فليس موضع خلاف أن تكتيكات التحقيق الإسرائيلية تشكل تعذيبا. إن إسرائيل تقبل بسلطة لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة (وتتألف من عشرة خبراء) لتفسير اتفاقية مناهضة التعذيب، ولقد أقرت لجنة مناهضة التعذيب "بالمعضلة الرهيبة التي تواجهها إسرائيل في التعامل مع التهديدات الإرهابية لأمنها"، ولكنها مع ذلك استنتجت في أيار/ مايو 1997، في حكم يستشهد به ديرشويتس نفسه (ص. 138)، بأن "أساليب التحقيق... تشكل

تعذيبا بحسب التعريف الوارد في المادة 1 من الاتفاقية"[43]، ففي التقرير السنوي الذي صدر في السنة ذاتها عن لجنة حقوق الإنسان، استنتج المقرر الخاص للأمم المتحدة بشأن التعذيب، السيد نايجل رودلي، وهو من الخبراء في هذا المجال، أن التكتيكات التي تتبعها إسرائيل في التحقيقات "يمكن وصفها فقط على أنها تعذيب". ووجد رودلي أنه لو كان استخدام هذه التكتيكات بصفة منفصلة (أي واحد من التكتيكات في المرة الواحدة) "قد لا يتسبب بألم شديد، أو معاناة شديدة، إلا أن استخدامها معا - وكثيرا ما تستخدم معا - يمكن أن يثير هذا الألم والمعاناة بالذات، خصوصا إذا ما تم تطبيقها على مدة ممتدة، لعدة ساعات على سبيل المثال. في الواقع، يبدو أنه تم استخدامها لعدة أيام، أو حتى أسابيع في بعض الحالات"[44] وأشارت منظمة بتسيلم أن "إسرائيل لم تتمكن حتى من إقناع مسؤول دولي واحد أو هيئة دولية واحدة بأن هذه الأساليب لا تشكل تعذيبا أو إساءة معاملة". بل إنها استشهدت باستطلاع للرأي العام جرى عام 1998، ووجد أن 67 بالمئة من الجمهور الإسرائيلي يعتقدون أن هذه الأساليب تشكل تعذيبا[45]. وأخيرا، يمتدح ديرشويتس قرارا صدر عن المحكمة الإسرائيلية العليا بشأن التعذيب، وشكل نقطة تحول، ويستنتج القرار أن تكتيكات التحقيقات التي تستخدم ضد المحتجزين الفلسطينيين "تزيد الألم والمعاناة"[46].



شكل 5: الإذلال في أثناء التحقيق. اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل، "عودة إلى روتين التعذيب: التعذيب وإساءة المعاملة ضد المحتجزين الفلسطينيين في أثناء الاعتقال والاحتجاز والتحقيق، أيلول 2001 - نيسان/ إبريل 2003" (القدس، نيسان/ ابريل 2003)، ص. 52. [يبين الرسم محققين إسرائيليين يحققون مع محتجز فلسطيني، ويوجهون له شتائم مقذعة بحق نساء عائلته]



شكل 6: "الشبح" من التكتيكات المعتادة في التعذيب. اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل، "عودة إلى روتين التعذيب" ص. 55.

حالة طبية

لتوضيح أن "تكتيكات التحقيق" الإسرائيلية "**ليست قاتلة، ولا تتضمن التسبب بألم مستديم**"، يرفق ديرشويتس هذا التعداد على صفحة 252 من كتابه "مرافعة لإسرائيل":

> ***شخص واحد مات بعد أن تعرض للهز، ولكن تحقيقا مستقلا عزا موته إلى حالة طبية سابقة غير معروفة. انظر اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل، المحكمة الإسرائيلية العليا*** 94/5100.

ومع ذلك أوردت منظمات حقوق الإنسان حالات موت عديدة للفلسطينيين المحتجزين في أثناء التحقيق معهم، فعلى سبيل المثال، يورد بند "إسرائيل والمناطق المحتلة" في التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية لعام 1993: "يتعرض الفلسطينيون إلى تعذيب منهجي، أو إساءة معاملة في أثناء التحقيق معهم، فقد توفي أربعة أشخاص في ظروف متعلقة بمعاملتهم في أثناء التحقيق". وأوردت اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل أن "هناك 20 محتجزا فلسطينيا تقريبا ماتوا في ظروف تثير الشبهة في أثناء التحقيق معهم، أو في مراكز الاحتجاز في أثناء الانتفاضة الأولى"(47).

في نيسان/ إبريل 1995 توفي المحتجز الفلسطيني عبد الصمد حريزات بعد أن دخل في غيبوبة في أثناء تحقيق إسرائيلي، وقد سعت السلطات الإسرائيلية في البداية إلى أن تلقي باللوم في موته على حالة صحية سابقة، وقد أوردت منظمة العفو الدولية، "ولكن عبد الصمد حريزات كان يتمتع بصحة جيدة في وقت موته المفاجئ". أجرى الطبيبان هـ. كوغول، و ب. ليفي من معهد الطب الشرعي في تل أبيب عملية تشريح رسمية، في حين كان الدكتور د. باوندر، وهو بروفيسور في الطب الشرعي من جامعة دوندي في أسكتلندا يراقب العملية نيابة عن عائلة المتوفى، وقد عزا الدكتور باوندر موت حريزات إلى نزيف بالدماغ نجم عن "حركة رج فجائية للدماغ"، أي. "هز عنيف". وبمثل ذلك، استنتج تقرير الأطباء الشرعيين الإسرائيليين أن حريزات مات نتيجة "تلف بالدماغ بسبب تسارع دائري للرأس". وكذلك وجد تقرير قسم التحقيقات في الشرطة أن حريزات "فقد وعيه" بعد أن قام المحققون "بهزه هزا عنيفا" مرات عديدة. وكذلك، عزا "رأي خبير" حول تقرير التشريح الرسمي صدر عن الدكتور ي. هيس، مدير معهد الطب الشرعي، سبب موت حريزات إلى "ضرر قاتل بالدماغ... نتج عن الهز"[48]. وكذلك، صرحت وزارة العدل الإسرائيلية إن حريزات مات "نتيجة للوي متكرر لرأسه"[49]. وقد نص قرار المحكمة الإسرائيلية العليا الذي استشهد به ديرشويتس (94/5100) بأن "الجميع متفقون" على أن حريزات "توفى بعد أن تعرض للهز"[50]. ولم يشر قرار المحكمة أبدا إلى "تحقيق مستقل" يعزو موت حريزات إلى "حالة طبية سابقة غير معروفة". ففي الواقع لا يوجد أي سجل لهذا التحقيق المستقل على الإطلاق.

القنبلة الموقوتة

في صفحة 139 من كتاب "مرافعة لإسرائيل"، يصرح ديرشويتس بأن الهدف من تكتيكات التحقيق الإسرائيلية ضد المحتجزين الفلسطينيين هو "استخراج المعلومات التي قد تنقذ حياة الناس"[51]. ومع ذلك، كان ديرشويتس قد اقترح في كتاب أقدم "ما الذي يجعل الإرهاب فعالا" أن سيناريو "القنبلة الموقوتة هذا لم يكن سوى ذريعة من أجل الإيذاء المنتظم للمحتجزين الفلسطينيين: **"لقد كان الوضع النادر ندرة كبيرة**

المتمثل في إرهابي مفترض ينتظر تنفيذ جرمه كقنبلة موقوتة، يخدم كتبرير أخلاقي وثقافي و قانوني للحفاظ على نظام التحقيق القسري، والذي وإن لم يكن يستند إلى التعذيب، ولكنه كان قريبا من ذلك" (ص. 140 - 141)[52]. أورد البروفيسور ديفيد كريتزمير من الجامعة العبرية في دراسة أكاديمية كبيرة أن "وسائل التحقيق "الخاصة" أصبحت تقريبا ممارسة معتادة في التحقيق مع الفلسطينيين، وهي لا تنحصر بالتأكيد في الأوضاع التقليدية "للقنبلة الموقوتة""[53]. وقد وثقت منظمة بتسيلم بصفة واسعة أنه على الرغم من أن الحكومة الإسرائيلية "كثيرا ما تحاجّ... بمزاعم مخيفة بوجود وضع يشبه وضع "القنبلة الموقوتة" لتبرير التحقيقات العنيفة التي يجريها جهاز الأمن العام، إلا أنه وفي معظم الحالات... لم يكن لتلك المزاعم أي أساس". وتقول منظمة بتسيلم: إن جهاز الأمن العام يزعم أنه يحرم الفلسطينيين المحتجزين من النوم لمدد ممتدة، بسبب وجود وضع كوضع "القنبلة الموقوتة"، وتشير أيضا إلى أنه على الرغم من ذلك "تواصل ساعة القنبلة الموقوتة دقاتها خلال أيام الأسبوع، وتتوقف بمعجزة ما عن الدق خلال عطلة نهاية الأسبوع، وتعود دقات الساعة من جديد، عندما يعود المحققون من عطلتهم"[54]. وأوردت منظمة بتسيلم في دراسة أخرى، "في التطبيق العملي، لا يتوقف الأمر على أن التعذيب غير محدد "بالأشخاص الذين يزرعون قنبلة موقوتة"، ولكن:

> *لا ينحصر الأمر بالأشخاص المشتبه بانتمائهم إلى منظمات إرهابية، أو أشخاص مشتبه بارتكابهم مخالفات جنائية، وإن جهاز الأمن العام يقوم بصفة منتظمة بتعذيب النشطاء السياسيين في الحركات الإسلامية، والطلاب الذين يشتبه في أنهم يؤيدون الإسلاميين، والمتدينين، والشيوخ والقادة الدينيين، والأشخاص الناشطين في الجمعيات الخيرية الإسلامية، وأخوة الأشخاص المدرجين وأقاربهم، بصفتهم "مطلوبين" (في محاولة للحصول على معلومات عنهم)، والفلسطينيين الذين يعملون في مهن من الممكن أن تساعدهم على تحضير المتفجرات، قائمة لا نهاية لها تقريبا، وفي عدد من الحالات، تم اعتقال زوجات المحتجزين في أثناء مدة احتجازهم، حتى إن المحققين قاموا بإساءة معاملة الزوجات لوضع مزيد من الضغوط على الأزواج. وكذلك، استخدم عملاء جهاز الأمن العام التعذيب من أجل تجنيد المتعاونين.*

وأخيرا، أكدت منظمة بتسيلم على أن الذين يزعمون بضرورة التعذيب في سيناريوهات "القنبلة الموقوتة"، "لم يقدموا أي دليل على أن القوة الجسدية هي الوسيلة الوحيدة، أو الوسيلة الأكثر فاعلية لمنع الهجمات"[55].

المعيار المزدوج

بخصوص تكتيكات التحقيق الإسرائيلية، كتب ديرشويتس على الصفحتين 135 و 186 على التوالي في كتابه "مرافعة لإسرائيل":

لقد استخدمت إنجلترا تكتيكات شبيهة بتلك التي تستخدمها إسرائيل - الأوضاع غير المريحة، والموسيقا الصاخبة، وتغطية الرأس بكيس، وما إلى ذلك - عندما كانت تجري تحقيقات مع الإرهابيين المشتبه بهم في إيرلندا الشمالية، ولكن إسرائيل وحدها تعرضت للشجب الحاقد المتكرر على ممارسة لا يسمح قانونها الحالي بها، فلقد كان التزام إسرائيل بسيادة القانون أكبر من التزام أي دولة أخرى تواجه مخاطر شبيهة.

إذا ما تركنا جانبا أن "القانون الحالي" لإسرائيل يسمح بتلك الممارسة[56]، فقد قارنت منظمة بتسيلم في تقرير أصدرته في كانون الثاني/ يناير 2000 بين السجل الإسرائيلي في مجال التعذيب في المناطق المحتلة، وبين سجل بريطانيا العظمى في إيرلندا الشمالية، وتستحق نتائج هذه المقارنة أن نقتبسها بتوسع:

كانت السنوات المبكرة من عقد السبعينيات في القرن الماضي هي المدة التي شهدت أشد موجات العنف في إيرلندا الشمالية خلال التاريخ الحديث: فبين عام 1971 إلى آذار/ مارس 1975، قتل ما يزيد عن 1.100 شخص وجرح ما يقارب 11.500 شخص، وخلال العامين 1971 و 1972 فقط، انفجرت 1.130 قنبلة مزروعة، وكانت جماعة مسلحة، الجيش الجمهوري الإيرلندي، هي المسؤولة عن تلك الهجمات، وخلال مدة قصيرة من عام 1971، استخدمت قوات الأمن البريطانية في إيرلندا الشمالية أساليب تحقيق قسرية ضد أربعة عشر مشتبها بهم من الجيش الجمهوري الإيرلندي، فهذه الأساليب، المعروفة باسم

"التقنيات الخمس"، كانت موضوع قضية قضائية هي قضية إيرلندا ضد المملكة المتحدة [أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان]... .

استخدم جهاز الأمن العام الإسرائيلي أساليب شبيهة بالأساليب التي استخدمها البريطانيون عام 1971، أي الحرمان من النوم، والتسبب بالمعاناة الجسدية، وعزل الحواس، ولكن جهاز الأمن العام الإسرائيلي استخدم تلك الأساليب لمدد أطول بكثير، ولهذا كان الألم والمعاناة الناتجان أعظم بكثير. إضافة إلى ذلك، استخدم جهاز الأمن العام الإسرائيلي العنف المباشر.... وهكذا،... فمن ناحية التطبيق العملي، فإن أساليب جهاز الأمن العام الإسرائيلي أشد وطأة بصفة كبيرة من الأساليب التي استخدمها البريطانيون خلال عام 1971....

علاوة على ذلك، وبحلول آذار/ مارس 1972، وقبل أن تصدر المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان حكمها بحظر استخدام "التقنيات الخمس"، صرحت الحكومة البريطانية، وفي وسط موجة من الهجمات الإرهابية، أنها لن تواصل استخدام أساليب التحقيق تلك....

وهكذا، واصلت إسرائيل في عام 1999 الاعتماد على أساليب تحقيق تم استخدامها في بريطانيا خلال عام 1971، قبل ثمانية وعشرين عاما، ولمدة قصيرة جدا ضد أربعة عشر شخصا فقط، وهو أمر توقف فورا بعد ذلك وأصبح محظورا حظرا قاطعا، وفي تلك الأثناء، فإن التشريعات الأوروبية، والدولية، وقانون الدعوى(*) عززت باضطراد الحظر على التعذيب وإساءة المعاملة....

لم تتوقف النشاطات الإرهابية في إنجلترا وإيرلندا الشمالية خلال عقد السبعينيات. وبالرغم من ذلك، فقد تحسنت حماية حقوق الأشخاص تحسنا مطردا.... ونتيجة لذلك، تقلص عدد الشكاوى حول التعذيب وإساءة المعاملة تقلصا شديدا.

(*) قانون الدعوى: مجموعة السابقات القانونية (الدعاوى المفصولة والمدونة) باعتبارها مرجعا فقهيا للدعاوى المماثلة يصح التمسك بما قامت عليها أحكامها من المبادئ والقواعد، سميت قانون الدعوى نظرا لتقيد الدعاوى المماثلة بأحكامها وتمييزا لها من القوانين العادية الموضوعة من الجهات التشريعية. (المعجم القانوني، حارث الفاروقي). [المترجم].

واستنتجت منظمة بتسيلم أن "الفرق المعياري بين إسرائيل والبلدان الديمقراطية الأخرى ينعكس في مدى استخدام التعذيب في التحقيقات، فبينما تستخدمه إسرائيل بصفة روتينية، وضد آلاف الذين يجري التحقيق معهم، فإن التعذيب هو أمر استثنائي، ونادر في الديمقراطيات التحررية الأخرى"(57).

لا مزيد من التعذيب

بخصوص قرار المحكمة الإسرائيلية العليا الصادر في 6 أيلول/ سبتمبر 1999، كتب ديرشويتس في صفحة 206 من كتابه "مرافعة لإسرائيل":

> ***لقد حظرت المحكمة الإسرائيلية العليا استخدام جميع أنواع الضغط الجسدي لاستخراج المعلومات من الإرهابيين المحتملين فإسرائيل هي الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي قامت بإلغاء أي نوع من التعذيب، في الواقع العملي، وفي القانون***(58).

ومع ذلك، وقبل سنة واحدة فقط من قيام ديرشويتس بنشر كتاب "ما الذي يجعل الإرهاب فعالا؟"، أشار إلى قرار المحكمة ذاته، وأقر هو نفسه بأن قرار المحكمة لم يحظر التعذيب حظرا قاطعا: **"لقد تركت المحكمة العليا المجال مفتوحا بأن قيام أحد عناصر جهاز الأمن يكون على اعتقاد جازم بأن التحقيق الخشن هو الوسيلة الوحيدة المتوفرة لإنقاذ حياة أشخاص من خطر داهم، باستخدام هذا الأمر كدفاع"**(59). وقد أوردت اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل في تقريرها "دفاع باطل" عن هذا الأمر، وعن ثغرات أخرى في قرار المحكمة:

> *لقد تجنبت المحكمة تبني موقف القانون الدولي الذي يرفض التعذيب تحت أي ظرف، وتركت دون تغيير مسألة انطباق "الدفاع الضروري" للذين يمارسون التعذيب في ظروف "القنبلة الموقوتة"، وبهذا تركت نافذة لوجود التعذيب في الواقع العملي، وأضفت شرعية قانونية وأخلاقية على هذه الجريمة الشنيعة، ولقد سمحت المحكمة تحت ظروف محدودة بتطبيق الحرمان من النوم، وتقييد المحتجزين لمدد ممتدة، مما يخلق ثغرات يمكن لجهاز الأمن العام المرور عبرها: كي يجد أساليب قانونية ظاهريا لممارسة التعذيب وإساءة المعاملة،*

والنتيجة هي أن الحماية للفلسطينيين المحتجزين من التعذيب وإساءة المعاملة ما تزال غائبة[60].

على الرغم من أن "استخدام التعذيب تضاءل أو توقف في الأيام التي تبعت مباشرة صدور قرار محكمة العدل العليا في 6 أيلول/ سبتمبر".[61] إلا أن اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل وجدت بعد دراسة كبيرة لاحقة بعنوان: "عودة إلى روتين التعذيب" أن جهاز الأمن الإسرائيلي (بتواطؤ فاعل من المحكمة الإسرائيلية العليا) واصل ممارسة التعذيب بصفة منهجية ضد المحتجزين الفلسطينيين: "فالإنجازات التي نشأت عن قرار المحكمة العليا الصادر عام 1999، والذي كان من المفترض أن ينهي التعذيب وإساءة المعاملة الشائعين،... أخذت تتضاءل، وذلك لأسباب عديدة من ضمنها امتناع محكمة العدل العليا عن فرض المعايير الدولية التي تحظر التعذيب وإساءة المعاملة تحت أي ظرف.... لقد قامت محكمة العدل العليا، ومكتب مدعي عام الدولة، والنائب العام، في هذا الشأن، بتحويل أنفسهم من حماة ومنفذين للقانون إلى خفراء على بوابات غرف التعذيب التابعة لجهاز الأمن العام". ومرة أخرى: "إنجازات قرار محكمة العدل العليا الصادر عام 1999 تم سحقها وأصبحت هباء منثورا".

كما قدرت اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل أنه "في كل شهر يتم إخضاع مئات الفلسطينيين إلى درجة ما من درجات التعذيب، وأنواع المعاملة القاسية، أو اللاإنسانية، أو المهينة الأخرى"، واستنتجت أن وسائل التعذيب تطبق بأسلوب "منهجي وروتيني" وأن "عملاء جهاز الأمن العام الذين يقومون بالتحقيق مع المحتجزين الفلسطينيين يقومون أيضا بتعذيبهم وإذلالهم، أو أنهم يسيئون معاملتهم بصفة روتينية". وإن عدد المحتجزين "الذين لم يستخدم ضدهم أي أسلوب من أساليب إساءة المعاملة على الإطلاق، هو عدد صغير جدا"[62] وقد استنتجت منظمة العفو الدولية أيضا في الدراسة التي أصدرتها عام 2003 بعنوان: "مكافحة التعذيب"، أن "العديد من الوسائل التي استخدمت في السابق أعيد أحياؤها، ومن جديد أصبح التعذيب ضد الفلسطينيين الذين يحتجزهم جهاز الأمن الإسرائيلي أمرا شائعا"[63].

◎◎◎◎◎

إضافة إلى التعذيب المنهجي ضد المحتجزين الفلسطينيين، وثقت منظمات حقوق الإنسان المعاملة الوحشية للفلسطينيين بصفة عامة، وأوردت منظمة العفو الدولية في دراسة أصدرتها عام 2001، "خلال الأسابيع الأولى من الانتفاضة، أنه اعتقلت السلطات الإسرائيلية ما يزيد عن ألف شخص، بما فيهم فلسطينيون من المناطق المحتلة، وفلسطينيون ويهود من مواطني إسرائيل، وكان العديد منهم من الأطفال، وقد تلازمت وحشية الشرطة، التي تصل إلى حد التعذيب وأشكال أخرى من المعاملة القاسية، أو اللاإنسانية أو المهينة، مع عمليات الاعتقال التي جرت دون تمييز ضد المتظاهرين"[64]. وأصدرت منظمة بتسيلم دراسة عام 2001 بعنوان: "روتين معتاد: ضرب الفلسطينيين وإساءة معاملتهم على يد قوات الأمن الإسرائيلية في أثناء انتفاضة الأقصى"، وقد وجدت الدراسة أنه على الرغم من أن "هذا الظاهرة كانت موجودة منذ سنوات عديدة"، ولكن هناك "زيادة كبيرة في عدد حالات الضرب والإساءات" ضد الفلسطينيين، وتواصل الدراسة القول: "في معظم الحالات، يتم ارتكاب الإساءات "بجرعات صغيرة"، مثل الصفع والركل والإهانات، والتأخير الذي لا معنى له على نقاط التفتيش، أو المعاملة المهينة. وعلى مر السنوات، أصبحت هذه المعاملة جزءا حيويا من الحياة اليومية للفلسطينيين في المناطق المحتلة. ومع ذلك، أحيانا يصبح العنف شديدا جدا".

وثقت الدراسة على سبيل المثال حالة "طفل يبلغ من العمر ثلاثة أعوام كسرت يده من قبل أحد عناصر حرس الحدود"، بل إن حرس الحدود يقومون "في جميع الأوقات" ليس فقط بالاعتداء على الفلسطينيين، بل "إنهم يلتقطون صورا لأنفسهم، وهم يقومون بهذه الاعتداءات"، "وينضم العديدون إلى حرس الحدود في "ضرب العرب". ولم يقم المسؤولون الإسرائيليون بمتابعة أي واحدة من الشكاوى التي رفعها الفلسطينيون بخصوص هذا الإيذاء واسع النطاق ("أغلقت جميع التحقيقات التي جرت، دون القيام بأي إجراء")، و "لم يقم الجيش، أو حرس الحدود، حتى الآن بإبلاغ القوات الأمنية التي تعمل في المناطق المحتلة، بصفة واضحة وصريحة، فإنه من المحظور تماما الإساءة للفلسطينيين أو ضربهم". وتستنتج منظمة بتسيلم، "إذا تم إرسال رسالة إلى قوات الأمن، فإن هذه الرسالة هي... أن حياة الفلسطينيين وكرامتهم لا قيمة لها، وأنه يمكن لقوات الأمن مواصلة تأدية الوظيفة التي يقومون بها، بالإساءة إلى الفلسطينيين الذين يصادفونهم فيضربونهم ويهينونهم"[65].



عودة المدمِّرين

منذ بدء الانتفاضة الجديدة في أيلول/ سبتمبر 2000، "نفذت إسرائيل سياسة تدمير شامل لبيوت الفلسطينيين في المناطق المحتلة" بحسب ما أوردت منظمة بتسيلم (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة). "وفي تلك المدة، قامت إسرائيل بهدم ما يقارب 4170 بيتا فلسطينيا"[1] وتعود سياسة هدم البيوت الشنيعة هذه إلى بدايات الاحتلال الإسرائيلي بعد حرب حزيران/ يونيو 1967. وقد تم تقديم تبريرات عديدة لهذه السياسة، بوصفها شكلا من العقاب، أو إجراء إداريا، أو إجراء عسكريا/ أمنيا، وسوف نتفحص كلاً من هذه التبريرات تباعا.

هدم البيوت كوسيلة للعقاب

يتم إنزال عقوبة هدم البيوت ضد الفلسطينيين الذين يشتبه بارتكابهم مخالفات أمنية، ووفقا لمنظمة بتسيلم، تستخدم هذه العقوبة ضد الفلسطينيين "المشتبه بارتكابهم أي نوع من النشاط العنيف ضد الإسرائيليين بصرف النظر عن عواقب هذا النشاط، سواء أكان ذلك تفجيرا انتحاريا يتسبب في العديد من الإصابات، أم محاولات فاشلة لإيذاء الجنود"، وكذلك "ضد الفلسطينيين الذين يشرعون بهجمات كهذه، أو يخططون لها، أو يساعدون في تنفيذها". وقد أقرت الحكومة الإسرائيلية ذاتها أن "أربعين في المئة من الهجمات التي جرى هدم منازل المشتبه بهم بسببها، لم تكن قد أدت إلى مقتل إسرائيليين". وفي مقابل ذلك، "لم يستخدم هذا الإجراء أبدا ضد المدنيين الإسرائيليين الذين يرتكبون أعمالا شبيهة بتلك التي تم هدم بيوت الفلسطينيين بسببها"[2]. فقد تم تدمير 1.400 منزل (أو إغلاقها) في أثناء أول عقدين من الاحتلال الإسرائيلي (1967 - 1987)، في حين تم

تدمير 700 منزل (أو إغلاقها) خلال الانتفاضة الأولى (1988 - 1992) كوسيلة للعقاب.

ومنذ بدء الانتفاضة الجديدة وحتى تشرين الأول/ أكتوبر 2004، قامت إسرائيل بهدم 600 منزل هدما كاملا (وهي تأوي أربعة آلاف عائلة تقريبا) كوسيلة للعقاب[3]. وتشير منظمة العفو الدولية إلى أن مضامين هذا الأمر على العائلات هي مضامين هائلة: فجميع البيوت يتم إنشاؤها من قبل عائلة محددة، ولاستخدام هذه العائلة، وعادة ما يمثل البيت بحد ذاته الجزء الأكبر من ثروة العائلة، مقارنة بالبلدان التي لا ترزح تحت الاحتلال (وذلك يعود جزئيا لغياب فرص الاستثمار في المناطق المحتلة)، وإضافة إلى قيمة البيت، هناك أيضا قيمة الأثاث والممتلكات (القيمة العاطفية والمادية): فعندما يصل الجنود (وقد يحدث ذلك بعد مرور سنوات على أمر الهدم) عادة ما تكون العائلات في حالة سخط وهلع شديدين، بحيث لا تتمكن من إنقاذ الممتلكات خلال المدة التي يحددها الجنود لإخلاء المنزل (ولا تزيد عن ساعة واحدة). ومن الخسائر الإضافية الأرض نفسها: فقد تصادر الأرض التي كان البيت مبنيا عليها"[4]. وقد أوردت منظمة ميدل إيست ووتش أنه، إضافة إلى إسرائيل، فالبلد الوحيد في العالم الذي "يعاقب عائلات المشتبه بارتكابهم مخالفات من خلال تدمير بيوتهم" هو العراق خلال حكم صدام حسين[5].

أشارت منظمة بتسيلم إلى أن "هدم بيوت المشتبه بهم يجري من خلال عملية إدارية، ويتم تنفيذه دون محاكمة، ودون الحاجة إلى إثبات ذنب المشتبه بهم أمام أي هيئة قضائية، وفي معظم الحالات، يجري تنفيذ العقوبة قبل صدور قرار الإدانة، وبكلمات أخرى، فإن هذا الشكل من العقاب ينفذ بصفة أساسية ضد أفراد مشتبه بقيامهم بمخالفات فقط". وفي الحالات التي يكون فيها المشتبه به قد قتل، "فإن هدم المنزل يجري قبل إجراء تشريح الجثة، والتأكد من شخصية القتيل"[6] وقبل الانتفاضة الجديدة كان من المعتاد أن يصدر الجيش الإسرائيلي أمرا بالهدم، وكان سكان البيوت الفلسطينيون يمنحون ثمانية وأربعين ساعة لاستئناف أمر الحاكم العسكري، وفي حالة رفض الاستئناف، يمكنهم تقديم التماس لمحكمة العدل العليا الإسرائيلية ضد أمر الهدم، ولكن في الوقت الحالي، "فإن القاعدة الجارية هي أن

قوات الدفاع الإسرائيلية لا تعطي تحذيرا مسبقا. وتقريبا لا توجد أية استثناءات لهذه القاعدة". وكانت المحكمة العليا قد أصدرت قرارا أكد أن الجيش الإسرائيلي ليس ملزما بإصدار أمر هدم مسبق، ولاحقا صرحت المحكمة بأن "سكان المنطقة الذين يخشون من حدوث ضرر لبيوتهم بسبب نشاطات الإرهابيين من أقاربهم، والتي ينتج عنها خسائر في الأرواح، يمكنهم توجيه التماساتهم إلى المدعى عليه [أي القائد المعني في جيش الدفاع الإسرائيلي]. وفي هذا السياق، يمكنهم تزويد المدعى عليه بالمعلومات الخاصة برأي العائلة التي ستتأثر بالقرار.... وفي النشاطات المخططة قبل مدة كافية، لن يقوم المدعى عليه بهدم المنزل قبل النظر في المعلومات"، وقد علقت منظمة بتسيلم على هذا القرار تعليقا لاذعا، وقالت:

> *من خلال إصدار هذا الحكم، منحت المحكمة العليا للقائد العسكري ليس فقط السلطة لتحديد ما إذا كان سيعاقب أشخاصا أبرياء، ومتى سيعاقبهم، ولكن أيضا السلطة المطلقة لتحديد ما إذا كانوا سيمنحون فرصة لإيصال أصواتهم، وبهذا فإن المحكمة العليا تلغي المراجعة القضائية وتضع مصائر الضحايا المحتملين في أيدي القائد العسكري.... إن قرار المحكمة العليا، والذي يعفي سلطة حكومية من واجبها في منح إشعار قبل هدم منزل، في حين تفرض على الفرد التزام تقديم اعتراضاته بخصوص الضرر المتوقع الذي سيلحق به، يجعل الضرر يحدث تلقائيا، ويجعل الفرد يبدو، وكأنه هو الذي يسعى لتغيير الوضع القائم، وليس الجيش، وإن وضع المسؤولية على العائلة هو أمر مثير للدهشة بصفة خاصة، إذ أن أفراد العائلة لا يعلمون دائما بالمخالفات المنسوبة لقريبهم، إذ إن موقف الحكومة يخلق وضعا شاذا، حيث يتطلب على الفلسطينيين، من الناحية الفعلية، عرض بيوتهم على قوات الدفاع الإسرائيلية، بصفتها مرشحة للهدم(7).*

تُجمِع منظمات حقوق الإنسان والأكاديميون المتخصصون على أن هدم البيوت كوسيلة للعقاب هو أمر مخالف للقانون الإنساني الدولي (قواعد لاهاي، واتفاقيات جينيف)، والذي يمنع تدمير الممتلكات كإجراء عقابي، وكعقوبة جماعية، بصفة عامة(8). وصف رئيس المحكمة الإسرائيلية العليا السابق، شيمون أغرانات، هدم البيوت بأنه عقوبة "لاإنسانية"(9). ومع ذلك، يبرر ديرشويتس هدم بيوت الفلسطينيين، استنادا إلى عدة أسس:

أ) هدم البيوت هو عقاب "رقيق".

يؤكد ديرشويتس في كتابه "مرافعة لإسرائيل" أن "سياسة إسرائيل في هدم بيوت الإرهابيين، أو الذين يأوونهم هي شكل خفيف من العقوبة الجماعية، موجهة ضد ممتلكات الأشخاص الذين يُعدون مشاركين في الجرم نوعا ما" (ص. 170؛ انظر أيضا ألان ديرشويتس، "ما الذي يجعل الإرهاب فعالا" [نيوهيفن، 2002]، ص. 176). ويشرح الأمر بالقول: "إن المشكلة الرئيسة في تدمير البيوت" هي ليست معاناة الأبرياء المتضررين - بل على العكس، فهذا الأمر هو "من ضمن أكثر الاستجابات التزاما بالأخلاق" - ولكن المشكلة هي أن هدم البيوت "له أثر سيء عندما يظهر على التلفزيون... فالصورة التي لا يمكن تجنبها لامرأة تبكي حزنا على ضياع بيتها يخلق التعاطف" (ص. 171؛ "ما الذي يجعل الإرهاب فعالا"، ص. 179). وكان ديرشويتس يدافع منذ السنوات المبكرة للاحتلال الإسرائيلي عن هذا الإجراء العقابي "الخفيف"، فقد أكد في مؤتمر عقد في تل أبيب عام 1971 أنه على الرغم من "الانتهاك الشكلي لبعض المواثيق" إلا أن هدم البيوت هو "واقعيا" خيار مقبول: فبوصفه مجرد "عقاب مالي"، فهو أقل شدة من احتجاز المتهم على سبيل المثال[10]. وقد سخر الأكاديميون القانونيون الإسرائيليون بصفة شاملة من هذه المحاجة. فقد عَدّ البروفيسور يورام دينستين، وهو أشهر إسرائيلي متخصص بالقانون الدولي، وعادة ما يتوخى الحذر في أحكامه، أن محاجة ديرشويتس "تقترب من حد الشذوذ"، ويقول يورام دينستين:

"عندما يقوم واضعو أي اتفاقية دولية بالتفاوض بشأن قيود هذه الاتفاقية، تتوفر لديهم الفرصة للتمعن بالمصالح والقيم المتعارضة، وحالما يتم تكريس النص، يتوجب على الطرف الموقع الالتزام بالاتفاقية حرفيا.... فلو تم منح كل قوة محتلة استثناء: كي تحدد من طرف واحد أنه يمكن لها حل نفسها من واجب لا ترغب القيام به - من خلال التضحية بحق تفضل هذه القوة المحتلة عدم تطبيقه - فإن من شأن ذلك "أن يعيث الدمار" في القانون الإنساني الدولي، وإن

الخطر المتأصل في المقاربة التي ينتهجها ديرشويتس يتضح بالتقييم الذي يقدمه هو نفسه بأن "الاحتجاز هو انتهاك أخطر بكثير من العقاب الاقتصادي، وتحديدا، تدمير البيوت، ثم إن العديد من ضحايا هذين النوعين من العقاب، يخالفونه الرأي حتما."

علاوة على ذلك، عادة ما تقوم إسرائيل بتدمير البيوت ليس عوضا عن الاحتجاز، بل إضافة له[11]. وأخيرا، المقياس الذي يضعه ديرشويتس للعقاب في كتابه "مرافعة لإسرائيل" هو مقياس جدير بالملاحظة لسبب آخر، ففي حين يصنف تدمير بيت فلسطيني على أنه عقاب اقتصادي "خفيف" أو "رقيق" (ص. 168)، إلا أنه أقل تسامحا إزاء أية عقوبات اقتصادية تطبق على إسرائيل، إذ تشكل "عقوبة إعدام اقتصادي" (ص. 209).

ب) المسؤولية الجماعية والعقاب الجماعي هما اسمان مغلوطان.

إن الضحية الأساسية لهدم بيت ما ليس المرتكب المزعوم للنشاط العنفي الذي استدعى العقاب (فهو إما يمضي عقوبة سجن طويلة، أو فر من الاعتقال، أو مات وانتهى الأمر)، وإنما الضحية هي عائلة المرتكب المزعوم، وفي العديد من الحالات، تصبح العائلات المجاورة التي يتصادف أنها تسكن البناية ذاتها ضحايا أيضا[12]، ووفقا لذلك، تجمع منظمات حقوق الإنسان على أن هدم البيوت يشكل "شكلا صارخا من العقوبات الجماعية، وانتهاكا للمبادئ الأساسية للقانون الدولي" (منظمة العفو الدولية)، و "انتهاكا جسيما للحظر على العقوبات الجماعية، وإجراء شديد القسوة ضد الأقارب الذين لا يتحملون أي مسؤولية عن تصرفات المشتبه به، والذين لم يدانوا بارتكاب أية مخالفة" (بيتسيلم)، "شكل واضح من العقوبات الجماعية كون الناس غير المتهمين بارتكاب أية مخالفة يتعرضون للعقاب" (مؤسسة الحق [القانون في خدمة الإنسان])، وإلى آخر ذلك[13]. على الرغم من أن المحكمة الإسرائيلية العليا سعت لإنكار أن هدم البيوت يشكل عقوبة جماعية، إلا أن الأكاديميين القانونيين الإسرائيليين المحترمين قاموا بتفنيد حجج المحكمة، بوصفها "محاولة واهية فعلا"[14].

في كتابه "ما الذي يجعل الإرهاب فعالا؟"، يشجب ديرشويتس اللجوء إلى العقاب الجماعي، بوصفه التكتيك "الأكثر منافاة للأخلاق" في مكافحة الإرهاب، وهو تكتيك معتاد لدى "الأنظمة الاستبدادية"، ويستشهد تحديدا بمثال شنيع حول العقاب الجماعي، وهو أن "هتلر قام بتدمير قرية ليديس التشيكية بأكملها" على أثر اغتيال ضابط نازي كبير، ويستنتج ديرشويتس أن "العقاب المباشر للأبرياء يثير الاستياء الأخلاقي الشديد، ولكنه أيضا أكثر الأمور فاعلية". ويضيف، "بصرف النظر عن فاعلية هذا الشكل المتطرف من العقاب الجماعي، فإننا مقيدون أخلاقيا - وممنوعون قانونيا - من فرضه" (ص. 29، 117 - 119). مع ذلك، وعلى الرغم من أن منظمات حقوق الإنسان والأكاديميين يجمعون على أن هدم البيوت يشكل عقابا جماعيا، وعلى الرغم من أن ديرشويتس يشجب العقاب الجماعي، إلا أنه يدافع عن لجوء إسرائيل إلى هذا الإجراء العقابي، وهو يورد نوعين من الحجج:

أ) أي عقاب هو عموما عقاب جماعي.

يؤكد ديرشويتس على أن الأبرياء يعانون في أنواع كثيرة من الأعمال العقابية. وهكذا، "أدى قصف هيروشيما وناغازاكي بالقنابل النووية إلى قتل آلاف اليابانيين الأبرياء بسبب جرائم قادتهم" (كتاب "مرافعة لإسرائيل"، ص. 167؛ انظر أيضا "ما الذي يجعل الإرهاب فعالا؟"، ص. 172) وإذا تركنا جانبا أن أفضل مرافعة يمكن أن يقدمها ديرشويتس دفاعا عن سياسة الهدم الإسرائيلية هي مقارنتها بقصف هيروشيما وناغازاكي، يجدر ذكر أن المحكمة الإسرائيلية العليا طرحت حجة شبيهة بأن الإجراءات العقابية عادة ما تضر بالأبرياء: إن "عقوبة الهدم لا تختلف عن عقوبة السجن التي تفرض على رب العائلة الذي يربي أطفالا صغارا سيتركون دون معيل"، وصف البروفيسور كريتزمير التشبيه بين المعاناة الجماعية الناتجة عن اعتقال رب الأسرة، وبين المعاناة الناتجة عن هدم بيت بأنه تشبيه "غير مقنع"، وأوضح الفرق الأساسي بين الحالتين: "إن الهدف المباشر للسجن هو حرمان مرتكب المخالفة من حرية الحركة، أما المعاناة

التي تصيب الآخرين، فقد تكون من التبعات التي لا يمكن تجنبها للسجن، ولكنها ليست الهدف المنشود. وإذا كان من الممكن تحييد التأثير الذي ينجم عن سجن مرتكب المخالفة على أفراد عائلته، فإن هدف السجن لن يكون قد أحبط، ومن الناحية الثانية، فعندما يكون قد ألقي القبض على الشخص، ولم يعد يعيش في البيت المعني (وفي الواقع يكون مرشحا لنيل عقوبة السجن مدى الحياة)، وبصفة أكثر تحديدا عندما يكون هذا الشخص قد قتل، فإن الهدف المباشر لهدم البيت ليس حرمان ذلك الشخص من حقوقه أو حرياته، بل التسبب بالمعاناة لعائلته" (التوكيد بالأصل)[15]. في الواقع، إن ديرشويتس واع تماما بهذا الفرق بين الإجراء العقابي الذي يضر بالأبرياء عن دون قصد، والإجراء الذي غرضه الرئيس أو غرضه الوحيد هو إلحاق الضرر بالأبرياء، فقد ذكر في كتاب "ما الذي يجعل الإرهاب فعالا؟" (ص. 118 – 119)، "ثمة فرق حقيقي، بالطبع، بين معاقبة المجرمين مباشرة، مع المعرفة المسبقة بأن بعض الأبرياء سيتضررون، وبين استهداف الأبرياء بصفة مقصودة لردع المذنب أو معاقبته"، ومع ذلك، فإنه يبرر هدم البيوت على الرغم من أن "الغرض الصريح" من العقاب – على حد تعبير منظمة بتسيلم – هو "ردع الناس وإفهامهم أن نشاطات العنف لها تأثير مؤذ ليس فقط على مرتكبيها، بل على عائلته أيضا"[16].

ب) المسؤولية عادة ما تكون مسؤولية جماعية.

محاججا ضد فكرة "الخط الواضح الذي يفصل المدنيين عن المحاربين"، يؤكد ديرشويتس في كتابه "مرافعة لإسرائيل" وجود "امتداد" للمسؤولية، فأولئك الذين يؤيدون أخلاقيا فعلا إجراميا يتحملون "بعض المشاركة الأخلاقية" في الجرم، ووفقا لذلك فهم معرضون لتحمل إجراءات عقابية، وطرح مثالا بألمانيا النازية لتوضيح مراده: "كان من الصحيح أن يعاني الشعب الألماني بأكمله بسبب ما أطلقه قادته المنتخبون على العالم.... كان ينبغي إخضاع الغالبية العظمى من الألمان للحساب لاشتراكهم بالشر.... فذلك جزء من معنى وجود الشعب، أو الأمة، فالذين يبدؤون الحروب ويخسرونهاعادة ما يجلبون المعاناة على شعوبهم،

فتلك هي العدالة القاسية" (ص. 168 - 171؛ "ما الذي يجعل الإرهاب فعالا؟"، ص. 173). ويقترح في كتابات أخرى أن "الحد الأدنى الملائم" من العقاب على "المسؤولية الجماعية للشعب الألماني" بما في ذلك أولئك الذين دعموا هتلر "بسلبيتهم، كي يتمكنوا من التنعم بالحياة الهانئة، يجب أن يكون من خلال رضوخ الشعب الألماني لعيشة الفقر لمدة جيل كامل"[17].

ولغرض المحاجة، دعونا نترك جانبا هذا الضرب المتطرف من ادعاء ديرشويتس، والذي صرح به في مؤتمر عقد في إسرائيل عام 2003: "كل فرد في الأمة يتحمل مسؤولية عن تصرفات قادته، فأن تكون جزءا من شعب، أو من مجموعة يعني أن تكون مسؤولا جزئيا"[18]، ولننظر بدلا من ذلك في الادعاء "الأقل حدة" بأنه إذا كانت سياسة حكومية إجرامية تتمتع بدعم واسع من المدنيين، فيجب معاقبة "الشعب أو الأمة" بصفة عامة. وافترض أن المسؤولية الجماعية تزداد أيضا بموازاة امتداد ثانٍ: إن "الشعب أو الأمة" في المجتمعات الحرة والمنفتحة، وكونه يتمتع بإمكانية أفضل للوصول للمعلومات، ويتمتع بحرية المعارضة، يتحمل مسؤولية أكبر عن التصرفات الحكومية الإجرامية، مقارنة مع الناس الذين يعيشون في مجتمعات استبدادية.

وإذا ما حكمنا بمبدأ ديرشويتس، ونتيجته المنطقية، أليس من الحري أن يعاني الشعب الأمريكي (بما في ذلك ديرشويتس) من عقوبات هائلة، نظرا لأن "الغالبية العظمى" دعموا لمدة طويلة الشر الذي أطلقته الحكومة الأمريكية على فيتنام، وهي بلد واحد من قائمة طويلة من البلدان دمرتها السياسة الأمريكية؟ وللتأكيد، أن من السهولة بمكان تطبيق المبادئ الأخلاقية على الآخرين بدلا من تطبيقها على النفس، وفي حالة إسرائيل، يبرر ديرشويتس لجوء إسرائيل إلى عقوبات، مثل هدم البيوت استنادا إلى أن الغالبية العظمى من الفلسطينيين، بحسب بيانات الاستطلاعات العامة "يؤيدون استمرار الهجمات الإرهابية"، ووفقا لذلك، فهم "أنفسهم شركاء" في تلك الهجمات (ص. 168 - 169؛ "ما الذي يجعل الإرهاب فعالا؟"، ص. 174 - 175). في الواقع، فهو لا يكتفي بمناصرة هدم البيوت بمفردها، بل أيضا "تدمير قرية صغيرة استخدمت

كقاعدة للعمليات الإرهابية" بعد كل هجوم فلسطيني. "ويجب أن يجري هذا الرد تلقائيا"، ويستنتج أن هذا التدمير الهائل سوف يدفع قدما "بالقضايا النبيلة" المتمثلة بتقليص الإرهاب وتشجيع السلام[19] وتصنف إسرائيل الهجمات على أفراد جيشها على أنها إرهاب؛ لا شك أن الشعب التشيكي أيَّد اغتيال الضابط النازي، فمن الصعب أن يجد المرء أي فرق بين السياسة التي يناصرها ديرشويتس، وبين قيام النازيين بتدمير قرية ليديس، والذي عبر عن جزعه بخصوصها، ما عدا أن اليهود، وليس الألمان، هم من ينفذون هذه السياسة حاليا، علاوة على ذلك، لننظر إلى الحالة لو تم تطبيق معيار ديرشويتس للمسؤولية الجماعية على إسرئيل:

(١) عندما قامت إسرائيل بمهاجمة لبنان في حزيران/ يونيو 1982 من أجل أن "تصون احتلال الضفة الغربية" (على حد تعبير يهوشوفاط هركابي)، ارتفعت شعبية وزير الدفاع آريئيل شارون ورئيس الوزراء بيغن، فيما رأى ما يزيد عن 80 بالمئة من الإسرائيليين أن الاجتياح مبرر تماما، وعندما كانت إسرائيل تعيث خرابا في بيروت في آب/ أغسطس 1982 ووصلت إلى ذُرًا جديدة من الوحشية، ظل ما يزيد عن نصف الإسرائيليين يؤيدون حكومة بيغن - شارون، فيما ظل ما يزيد عن 80 بالمئة من الإسرائيليين يؤيدون الاجتياح - الذي خلف عشرين ألف قتيل لبناني وفلسطيني معظمهم من المدنيين، والذي شجبته الجمعية العامة للأمم المتحدة في تصويت أيدته 143 دولة وعارضته دولتان (الولايات المتحدة وإسرائيل)، بسبب إلحاق "أضرار جسيمة بالمدنيين اللبنانيين، بما في ذلك خسائر كبيرة في الأرواح، ومعاناة لا تطاق وتدمير مادي هائل"[20]، ولم ينقلب الإسرائيليون ضد الحرب، إلا عندما أصبحت تكلفة الاعتداء على لبنان عالية - في البداية، من السخط العالمي بسبب مجزرة صبرا وشاتيلا، ولاحقا من تصاعد الإصابات بين أفراد الجيش.

(٢) عندما وصل القمع الإسرائيلي العنيف للانتفاضة الأولى إلى ذُرًا جديدة من الوحشية عام 1989، أيد ما يزيد عن نصف الإسرائيليين استخدام "إجراءات أشد" لقمع الثورة المدنية التي ظلت غير عنيفة إلى حد بعيد (واحد من كل أربعة

فقط أيدوا أي تخفيف للقمع)، في حين أن "أغلبية كبيرة بلغت 72 بالمئة... لم يروا أي تعارض بين تعامل الجيش مع الانتفاضة وبين "القيم الديمقراطية للأمة""[21].

(٣) على الرغم من أن عملية الدرع الواقي (أذار/ مارس - نيسان/ إبريل 2002) نشرت الدمار في المجتمع الفلسطيني، وارتكبت فيها القوات الإسرائيلية "انتهاكات خطيرة" للقانون الإنساني و "جرائم حرب" في جنين ونابلس، إلا أن 90 بالمئة من الإسرائليين دعموا هذه العملية[22]. وعلاوة على الدعم العاطفي الذي منحه الإسرائيليون لجرائم الدولة، يجدر التأكيد على أن إسرائيل تعتمد على جيش من المواطنين لتنفيذ سياساتها: ووفقا لذلك، فإن المسؤولية الجماعية للشعب الإسرائيلي تصل إلى حدود أعمق من "المشاركة الأخلاقية"[23]. وأخيرا، ما كان من الممكن لإسرائيل أن ترتكب جرائم كهذه دون الدعم السياسي والاقتصادي غير المشروط من الولايات المتحدة، ويعود الأمر لأمثال ديرشويتس الذين ييسرون هذا الدعم غير المشروط من خلال تبريراتهم الخالية من الحياء وتشويهاتهم الصارخة، فماذا لو تم إخضاع بيت ديرشويتس "للمسؤولية الجماعية الرقيقة" التي ينادي بإنزالها بحق الفلسطينيين (ص. 168)؟

التدمير بأمر إداري لبيوت الفلسطينيين "غير القانونية"

لتوضيح أن إسرائيل ليست "دولة عنصرية"، يستشهد ديرشويتس بقرار صدر عن المحكمة الإسرائيلية العليا عام 2000 (وهو قرار غامض بمحتواه وتبعاته) يثبت حق العرب الإسرائيليين بالوصول إلى الأراضي الحكومية في إسرائيل[24]. ومع ذلك، يتغافل ديرشويتس عن ذكر عمليات الهدم الهائلة لبيوت الفلسطينيين في المناطق المحتلة بسبب التمييز في الحصول على رخص الأبنية، وقد أجرت منظمة بتسيلم دراسة عام 1997 بعنوان: "هدم السلام: السياسة الإسرائيلية في الهدم واسع النطاق لبيوت الفلسطينيين في الضفة الغربية"، وورد في هذه الدراسة أنه "منذ أكثر من اثنتي عشرة سنة، خلقت إسرائيل وضعا في الضفة الغربية، بحيث إن آلاف الفلسطينيين لا يمكنهم الحصول على رخص للبناء على أراضيهم، وتبعا لذلك فهم مجبرون على البناء دون الحصول على تراخيص".

إن الدافع وراء قيام الفلسطينيين بالبناء "دون ترخيص" ليس سياسيا، بل دافعا شخصيا ضيقا" "ليس المقصود بهذا العمل أن يكون بيانا سياسيا أو معارضة للسيطرة الإسرائيلية على المنطقة، بل ينبع من مجرد الحاجة إلى بناء منازل لعائلاتهم، وهو أمر لا تسمح لهم السياسة الإسرائيلية بتحقيقه". وفي مقابل ذلك، وعلى الرغم من أن إسرائيل تتظاهر بأن قرار هدم بيوت الفلسطينيين يستند بصفة حصرية إلى اعتبارات تخطيط المناطق الحضرية، إلا أن الحقيقة مختلفة عن ذلك: "البيوت الفلسطينية تهدم في سياق سياسة إسرائيلية معلنة لتعزيز المستوطنات الإسرائيلية وتوسيعها في الضفة الغربية، ولخلق وقائع دائمة" (على سبيل المثال، من أجل تمهيد هذه المساحات من أجل الطرق الالتفافية المخصصة لاستخدام اليهود فقط، أو لإزالة الفلسطينيين من المناطق المجاورة للمستوطنات (غير القانونية) المحصورة لاستخدام اليهود فقط. يستخدم القرار "النابع من تخطيط المناطق الحضرية" بهدم البيوت، أيضا كوسيلة انتقام وعقاب جماعي بعد الهجمات الفلسطينية.

وإذا كان هناك أي شك حول الطبيعة التمييزية لعمليات الهدم هذه، فإن تعامل إسرائيل مع الإنشاءات اليهودية غير القانونية في المناطق المحتلة يبدد أي شك: "يقوم المستوطنون الإسرائيليون ببناء آلاف الوحدات السكنية، والمرافق العامة، والمباني الصناعية دون الحصول على تراخيص بناء.... وتتبنى السلطات موقفا متسامحا إزاء البناء دون ترخيص، في المستوطنات، وقد امتنعت (ما عدا حالة واحدة، على حد ما نعلم) عن هدم أي بيت تم بناؤه دون ترخيص. وعوضا عن ذلك، تقوم السلطات بالموافقة على مخططات تلك الأبنية بأثر رجعي وتضفي عليها صفة شرعية"، واستنتجت منظمة بتسيلم أن عمليات الهدم "التخطيطية" التمييزية لبيوت الفلسطينيين تنتهك مواد رئيسة من الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها إسرائيل، ووفقا لذلك، فإن هذه العمليات غير قانونية[25].

أصدرت منظمة العفو الدولية دراسة في عام 1999 بعنوان: "الهدم والتجريد: تدمير بيوت الفلسطينيين"، وفي هذا التقرير أيضا أوردت منظمة العفو الدولية حول التأثير المدمر لعمليات الهدم الإسرائيلية لبيوت الفلسطينيين "غير المرخصة" في المناطق المحتلة: "تم تدمير آلاف من بيوت الفلسطينيين، وكان بعضها مبنيا ومسكونا

منذ سنوات؛ كما أنها بيوت مؤثثة، وعادة ما تكون مسكونة من قبل أكثر من عائلة واحدة مع العديد من الأطفال، والذين يمنحون عادة 15 دقيقة لجمع ممتلكاتهم والمغادرة، وقد يقوم فريق من العمال بإلقاء الأثاث إلى الشارع؛ أو قد يظل الأثاث داخل المنزل عندما ترى العائلة الجرافة تتحرك نحو البيت. فبعض البيوت الأخرى غير مسكونة، ولكنها بنيت بعد عمل استمر لعدة أشهر وبنفقات تكلف أحيانا جميع مدخرات العائلة". ووضعت الدراسة تقديرا متحفظا بأنه خلال المدة بين العامين 1987 و 1999، تم تدمير 2.400 منزل، مما أدى إلى تشريد 14.500 فلسطيني (من ضمنهم 6.000 طفل). ولم تقلص "عملية أوسلو السلمية" من معدل عمليات الهدم التي "ظلت على مستواها المرتفع".

وقد استنتجت منظمة العفو الدولية أيضا أنه على الرغم من الادعاءات الإسرائيلية بأن بيوت الفلسطينيين تهدم استنادا إلى اعتبارات تخطيطية، إلا أن سياستها كانت تمييزية من الناحية الفعلية ("إذ يتم استهداف الفلسطينيين، لا لسبب إلا لأنهم فلسطينيون") والهدف هو توسيع المنطقة المتوفرة للمستوطنين اليهود: "من الناحية الفعلية لم يتم توفير أي فرصة للشروع بأي عملية تطوير، وكانت النتيجة هدم البيوت التي يضطر الفلسطينيون لبنائها لعدم توفر فرصة الحصول على ترخيص، ويظهر أن الهدف هو حصر التطوير في المناطق الفلسطينية في المناطق الحضرية القائمة من أجل الحفاظ على أكبر فرصة ممكنة لمصادرة الأراضي وتوسيع المستوطنات اليهودية". وبمثل ذلك، كان الهدف من هدم البيوت في القدس الشرقية "تحويل الصبغة العرقية للمناطق التي تم ضمها من الصبغة العربية إلى اليهودية".

و"إن السياسة الرئيسة (بل السياسة الوحيدة) بخصوص التطوير الفلسيطيني هي تقييد هذا التطوير، وبناء عليه تقليص عدد السكان الفلسطينيين إلى الحد الأدنى". فخلال المدة من عام 1987 إلى 1999، تم هدم 284 بيتا فلسطينيا في القدس الشرقية، وبحلول عام 1999 "كان أكثر من ثلث الفلسطينيين القاطنين في القدس الشرقية يعيشيون تحت تهديد تعرض بيوتهم للهدم". ولم ينحصر الأمر عند قيام إسرائيل بهدم البيوت الفلسطينية "غير المرخصة" في الوقت الذي تحرم فيه الفلسطينيين من خيار البناء بصفة قانونية، **ولكن يتعين أيضا على الفلسطينيين أنفسهم دفع تكاليف هدم البيوت، وأحيانا يضاف إلى ذلك غرامة كبيرة** ("قد تصل

إلى 100.000 شيكل [ما يعادل 23.600 دولار] أو أكثر من ذلك"). ومثل منظمة بتسيلم، استنتجت منظمة العفو الدولية أن "إسرائيل انتهكت القانون الإنساني واتفاقيات حقوق الإنسان من خلال قيامها بهدم البيوت، واستخدام مصادرة الأراضي ووضع قوانين تخطيط موجهة ضد السكان الفلسطينيين"، بل إن إسرائيل مذنبة بارتكاب "انتهاكات جسيمة" لاتفاقيات جينيف[26]، وقد أصدرت منظمة بتسيلم دراسة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2004، ووجدت أنه خلال المدة ما بين عام 2001 - 2004، قامت إسرائيل بهدم ألف بيت فلسطيني "غير مرخص" تقريبا في الضفة الغربية والقدس الشرقية[27].

منظمة العفو الدولية، الهدم والتجريد:
تدمير بيوت الفلسطينيين

(لندن، كانون الأول/ ديسمبر 1999) ص. 3

حالة دراسية: بيوت عائلة جابر

ظلت عائلة جابر تزرع أراضيها بالقرب من الخليل، منذ العهد العثماني على الأقل، ولكن كون الأرض تقع بالقرب من طريق التفافي ومستوطنة غيفعات هارشينا التي تتوسع، فإن ملكية الأرض لا توفر الحماية، فهناك ثلاثة عشر أمرا بهدم بيوت في المنطقة، وفي 19 آب/ أغسطس 1998، قامت قوات الدفاع الإسرائيلية بهدم منزل عطا جابر الذي شيد بيته دون الحصول على ترخيص، وفي اليوم الآتي قرر إعادة بنائه، ولكن بعد مرور شهر، في 16 أيلول/ سبتمبر، تم تدمير البيت مرة أخرى، وبعدة خمسة أشهر، جاء دور بيت شقيق عطا جابر، فايز جابر الذي يبلغ من العمر 22 عاما (وهو بيت يحتوي على غرفتين فقط ويأوي 12 فردا من أعضاء الأسرة. في الساعة 7 من صباح يوم 4 شباط/ فبراير 1999 وصل مسؤولون من الإدارة المدنية والمجلس الأعلى للتخطيط دون إشعار مسبق، يرافقهم عدد كبير من الجنود، وقاموا بهدم بيته. استخدم الجنود القوة، حيث ضربوا فادي جابر الذي يبلغ من العمر 18 عاما، وفي أيار/ مايو حضروا مرة أخرى وقاموا بهدم ثلاثة خزانات ماء كبيرة تجمع الماء من التلال في الشتاء لاستخدامها في الصيف، وقالت الإدارة المدنية: إن خزانات الماء تأخذ الماء من المورد المائي للخليل؛ ولم يكن هناك أي علامات على وجود أنابيب، بل عدد من القنوات الصغيرة تجري إلى الخزانات من الأعلى وفق الأسلوب التقليدي، وفي الوقت ذاته، هناك أمر بهدم بيت شقيق آخر لعطا، إسماعيل، كما وجهت السلطات للسيدين إسماعيل وقائد عطا أمرا بعدم زراعة الأرض التي يملكانها.

عمليات الهدم العسكرية/ الأمنية وتدمير الممتلكات

إضافة لهدم بيوت الفلسطينيين، كوسيلة للعقاب، وبسبب مخالفة قيود "التخطيط"، تلجأ إسرائيل أيضا إلى تدمير هائل لممتلكات الفلسطينيين لأسباب عسكرية/ أمنية. فقد أصدرت منظمة بتسيلم دراسة في شباط/ فبراير 2002 بعنوان: "سياسة التدمير: هدم البيوت وتدمير الأراضي الزراعية في قطاع غزة"، وأوردت أنه منذ بدء الانتفاضة الجديدة (أيلول/ سبتمبر 2000)، قامت إسرائيل بهدم ست مئة بيت، مما أدى إلى تشريد ما يزيد عن خمسة آلاف فلسطيني، واجتثاث آلاف الأشجار؛ وتدمير آلاف الدونمات في قطاع غزة: "لقد تسببت إسرائيل بهذه الأضرار للناس على الرغم من أنها لم تزعم بأنهم شاركوا في الهجمات، أو حاول القيام بهجمات ضد المدنيين الإسرائيليين، أو قوات الأمن"، فهدم البيوت "يحدث عموما في منتصف الليل دون إصدار أي تحذير للساكنين.... وفي العديد من الحالات، اضطر هؤلاء السكان إلى الفرار من بيوتهم بعد أن استيقظوا على أصوات الدبابات والجرافات التي وصلت إلى عتبات بيوتهم"، و"لم يصدر الجيش تحذيرا أيضا بخصوص نيته في تدمير الحقول واجتثاث أشجار البساتين، ومن شأن هذا التحذير، على الأقل، أن يمكن الفلسطينيين من إزالة أنابيب الري والأدوات الأخرى الموجودة في الحقول".

وأشارت منظمة بتسيلم إلى أنه على الرغم من إمكانية تبرير تدمير محدود للممتلكات بموجب القانون الدولي، استنادا إلى "الضرورات العسكرية"، فإن "المقدار المفرط" للتدمير والطريقة التي نفذ بها "يشير بوضوح ودون أي شك إلى أن... الضرر الذي لحق بالسكان المدنيين كان ضررا فادحا". فعلى سبيل المثال: "دمرت قوات الدفاع الإسرائيلية حيا سكنيا بأكمله بزعم أن هناك أنفاقاً محفورة تحت بعض البيوت، حيث يتم تهريب السلاح من خلالها، وفي حالات أخرى، دمر الجيش عشرات البيوت، استنادا إلى أن الفلسطينيين كانوا يطلقون النار من تلك المنطقة على جنود قوات الدفاع الإسرائيلية"، " وفي بعض الحالات قامت قوات الدفاع الإسرائيلية بتدمير الممتلكات فورا بعد قيام فلسطينيين بمهاجمة مدنيين

إسرائيليين، أو عناصر من قوات الأمن، ولكن في بعض الحالات في مواقع غير تلك التي حدثت فيها الهجمات. وهذه الظاهرة تثير الخشية من أن هدف هذه العمليات هو معاقبة الفلسطينيين، بعد حدوث الهجمات ولردع الآخرين عن ارتكاب أعمال شبيهة.... إن السياسة التي تلحق الضرر بآلاف الناس الأبرياء، والتي لها تبعات مرعبة، ودائمة تشكل عقابا جماعيا". وأشارت منظمة بتسيلم إلى أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ووفود من لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، وحتى لجنة ميتشيل الأمريكية، جميعهم "انتقدوا بشدة التدمير واسع النطاق الذي قامت به إسرائيل في قطاع غزة". واستنتجت بتسيلم أن هذه السياسة "تنتهك القانون الإنساني الدولي انتهاكا صارخا". وأخيرا، من الجدير ملاحظة أنه على الرغم من أن إسرائيل ملزمة بموجب القانون الدولي على دفع تعويضات عن هذا التدمير المنافي للقانون، إلا أنها رفضت القيام بذلك(28).

أصدرت منظمة العفو الدولية في أيار/ مايو 2004 دراسة بعنوان: "تحت الأنقاض: هدم البيوت وتدمير الأراضي والممتلكات"، وركزت الدراسة أيضا على عمليات التدمير الإسرائيلية الأخيرة في الأراضي المحتلة، ومعظمها تحت ذريعة الاحتياجات العسكرية/ الأمنية:

> *خلال مدة السنوات الثلاث ونصف السنة السابقة، وصل مستوى التدمير الذي نفذه الجيش الإسرائيلي في المناطق المحتلة إلى درجة غير مسبوقة، وعادة ما يكون الضحايا من ضمن أفقر الفئات.... معظم البيوت التي تم هدمها ... كانت بيوتا لعائلات من اللاجئين الذين طردتهم القوات الإسرائيلية، أو الذين فروا خلال الحرب التي تبعت تأسيس دولة إسرائيل عام 1948 .... وقد تم تدمير ما يزيد عن 3.000 بيت، ومئات من المباني العامة، والممتلكات التجارية الخاصة، ومساحات هائلة من الأراضي الزراعية....عشرات الآلاف من الرجال والنساء والأطفال أجبروا على مغادرة بيوتهم، وأصبحوا مشردين، أو فقدوا مصدر زرقهم، وتضررت آلاف أخرى من البيوت والممتلكات الخاصة، والعديد منها لا يمكن إصلاحه. إضافة إلى ذلك، يوجد عشرات الآلاف من البيوت مهددة بالهدم، ويعيش ساكنوها في حالة خوف من الطرد*

القسري والتشرد.... آلاف العائلات فقدت بيوتها وممتلكاتها تحت نصال بلدوزرات كاتربلر التابعة للجيش، والمصنوعة في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي أعقاب عمليات الهدم، يعود الرجال والنساء والأطفال إلى حطام بيوتهم؛ بحثا عن أي شيء يمكن إنقاذه من تحت الأنقاض.

وبخصوص التأثير الاقتصادي لتدمير الأراضي الزراعية الفلسطينية، أشارت منظمة العفو الدولية أيضا: "تم اجتثاث مئات الآلاف من أشجار الزيتون والحمضيات، واللوزيات، والنخيل، وأنواع أخرى من الأشجار.... إن الأشجار والبساتين التي تم اجتثاثها... تشكل مصدرا للرزق، وفي العديد من الحالات المصدر الوحيد للرزق، لمئات الآلاف من الناس.... وكان عدد كبير منهم قد استثمروا مدخراتهم لتطوير مزارعهم العائلية وتحسينها من خلال إنشاء البيوت البلاستيكية عالية الكلفة، وشبكات الري الحديثة، وبعد كل ذلك يأتي الجيش الإسرائيلي؛ ليدمرها بالجرافات، وعادة ما يكون ذلك قبل أن يتمكنوا من جني محاصيلهم".

يعيد التقرير بداية الجولة الحالية من التدمير الهائل، دون تمييز إلى بداية عملية الدرع الواقي (آذار/ مارس - نيسان/ إبريل 2002)، عندما قامت إسرائيل باجتياح الضفة الغربية: "في كل مخيم لاجئين، وكل بلدة اجتاحها الجنود الإسرائيليون، فإنهم تركوا في أعقابهم دمارا هائلا". وكانت ذروة عملية الدرع الواقي هي قيام إسرائيل بتدمير أجزاء كبيرة من مخيم جنين للاجئين، مما أدى إلى تشريد أربعة آلاف فلسطيني، وعلى الرغم من أن إسرائيل زعمت أن التدمير حدث في أثناء القتال، إلا أن "الأدلة، بما فيها من صور جوية لمخيم اللاجئين، تشير إلى أن إسرائيل، عندما قامت بمعظم عمليات هدم المنازل بالجرافات، كانت المواجهات المسلحة بين الجنود الإسرائيليين والمسلحين الفلسطينيين قد توقفت أصلا، وكان المسلحون الفلسطينيون قد اعتقلوا أو استسلموا". ومع ذلك، فإن أوسع عمليات التدمير التي حدثت في السنوات الأخيرة، كانت قد جرت في غزة: فما بين تشرين الأول/ أكتوبر 2000 و تشرين الأول/ أكتوبر 2003، تم تدمير ما يزيد عن 2.150 بيتا، كما تضرر ما يزيد عن 16.000 بيت، وتم تدمير ما يزيد عن 10 بالمئة من الأراضي الزراعية.

مخيم رفح المجاور لمصر، حيث تم تدمير أكبر عدد من البيوت، "كان التدمر... في حالة تسارع، مستهدفا صفا بعد صف من البيوت، وبعكس مزاعم السلطات

الإسرائيلية بأنها لم تستهدف سوى البيوت التي يستخدمها الفلسطينيون لإطلاق النار على الجنود الإسرائيليين الذين يحرسون الحدود، والبيوت التي تخفي تحتها أنفاقا تستخدم لتهريب الأسلحة من مصر. وفي الواقع، وبصفة عامة، "كان أعضاء وفود منظمة العفو الدولية، وعمال المساعدات الإنسانية وحقوق الإنسان، والصحفيون، وأفراد آخرون، قد شهدوا مرارا الجنود الإسرائيليين يقومون بتدمير البيوت والأراضي وممتلكات أخرى في أوقات لم تكن تحدث فيها أية قلاقل أو مصادمات مع الفلسطينيين".

وفي هذا السياق، تذكر منظمة العفو الدولية بصفة واضحة أنه على الرغم من الطلبات المتكررة من المجتمع الدولي، إلا أن إسرائيل "عارضت باستمرار وشدة أي حضور لمراقبين دوليين لحقوق الإنسان" والذين "يمكن لهم أداء دور مهم في التحقق من صدق المزاعم التي يعلن عنها الطرفان بخصوص تصرفات الطرف الآخر"، وقد وجدت منظمة العفو الدولية أيضا مزاعم إسرائيلية ملفقة بأن البيوت التي يقوم الجيش الإسرائلي بهدمها هي بيوت "مهجورة" أو "غير مسكونة": "إن مشهد الطواجن المليئة بالطعام المطبوخ، وقوارير المشروبات الغازية نصف المليئة أو علب الشامبو، وقطع الصحف من اليوم السابق، والثلاجات والتلفزيونات المهشمة، والملابس وألعاب الأطفال والكتب المدرسية المبعثرة بين الأنقاض، جميعها تظهر تعارضا صارخا مع مزاعم الجيش الإسرائيلي". ومثل منظمة بتسيلم، تستنتج منظمة العفو الدولية أن ما تقوم به إسرائيل من "تدمير هائل للبيوت والممتلكات في شتى أنحاء الضفة الغربية وغزة... لا يمكن تبريره بالضرورات العسكرية" و"إن بعض أعمال التدمير هذه تشكل انتهاكا صارخا لاتفاقية جينيف الرابعة، وتشكل جرائم حرب"[(29)].

أخيرا، في تشرين الأول/ أكتوبر 2004، أصدرت منظمة هيومان رايتس ووتش دراسة كبيرة بعنوان: "تدمير رفح: هدم المنازل على نطاق واسع في قطاع غزة"، ووجدت الدراسة أنه منذ بداية الانتفاضة الجديدة، "قام الجيش الإسرائيلي بهدم ما يزيد عن 2.500 منزل في قطاع غزة المحتل"، ومعظمها في مخيم رفح للاجئين

شديد الاكتظاظ بالسكان والمجاور لمصر، وأن "ستة عشر ألف شخص - أي ما يزيد عن عشرة بالمئة من سكان رفح - فقدوا منازلهم، ومعظمهم من اللاجئين، والعديد منهم تم تجريدهم للمرة الثانية أو الثالثة"، وواصلت الدراسة القول: "إن نمط التدمير يشير بقوة إلى أن القوات الإسرائيلية قامت بتدمير المنازل بالجملة، وبصرف النظر ما إذا كانت تشكل تهديدا محددا". وخلال "حملة عسكرية كبيرة" في أيار/ مايو 2004، قامت قوات الدفاع الإسرائيلية بـ:

> *تدمير صفوف بأكملها من البيوت بجوار المنطقة العازلة، وقامت بتدمير واسع النطاق عميقا في داخل المخيم، وقد أخذت البلدوزرات المصفحة من نوع دي 9 بجرف البيوت والمتاجر، وقامت دون تمييز بتدمير الطرق، وأنظمة توزيع المياه والصرف الصحي، وحولت الحقول الزراعية إلى مساحات قاحلة من الأرض، وأوردت التقارير عن مقتل تسعة وخمسين فلسطينيا في رفح في أثناء سلسلة اجتياحات حدثت خلال المدة من 12 - 24 أيار/ مايو، بما في ذلك أحد عشر شخصا دون سن الثامنة عشرة، وثماني عشرة رجلا مسلحا، وبالمجمل، تركت هذه الاجتياحات 254 بيتا مدمرا، وما يقارب 3.800 شخص مشردين، كما تم تدمير أربعة وأربعين بيتا في رفح خلال الشهر نفسه في عمليات عسكرية أصغر.*

نازعت منظمة هيومان رايتس ووتش المزاعم الإسرائيلية بأن التدمير الهائل جرى بسبب ضرورات عسكرية، ووجدت أن "المقاومة الفلسطينية المسلحة... كانت خفيفة ومحدودة، وتم التغلب عليها بسهولة خلال الساعات الأولى من كل اجتياح"، فخلال إحدى الهجمات، قامت قوات الدفاع الإسرائيلية، خلال "عمل متعمد تطلب وقتا طويلا لإنجازه" دون أي مبرر عسكري، بتدمير حديقة حيوانات في رفح: "كانت حديقة الحيوانات أحد مرافق التسلية القليلة في المخيم المكتظ بالسكان، والذي تم حرمان قاطنيه من إمكانية الوصول إلى شاطئ البحر بواسطة المستوطنات الإسرائيلية، خلال السنوات الأربع الماضية، وقد فرت آلاف الحيوانات من الحديقة، أو أنها قتلت خلال عملية الهدم، بما في ذلك نمور وتماسيح وذئاب وأفاعٍ وطيور". وفي أثناء ذلك، جرت الموافقة على خطة وضعتها الحكومة الإسرائيلية في أيار/

مايو 2004 "سينتج عنها تدمير ما يقارب 30 بالمئة من المخيم المركزي" و "تشريد عشرات الآلاف من المدنيين الفلسطينيين، الذين يعيشون في إحدى أشد المناطق اكتظاظا على وجه الأرض".

إن "الهدف الإسرائيلي الرئيس المصرح عنه" لاعتدائها المتواصل على رفح هو الشبكة الكبيرة من الأنفاق التي تربط بين مهربي الأسلحة الذين يعملون على الجانب المصري من الحدود، وبين البيوت في رفح، ولكن منظمة هيومان رايتس ووتش وجدت أن إسرائيل "تبالغ" في مستوى شبكة الأنفاق هذه، وأنها دمرت بيوتا تحتوي على "أنفاق معطلة"، وأطراف أنفاق كان من الممكن "إغلاقها بفاعلية من خلال ملئها بخلطة أسمنتية"، و "أطراف أنفاق كانت قد أغلقت بالفعل" من قبل السلطة الفلسطينية. علاوة على ذلك، "توجد خيارات أخرى تتسبب بمقدار أقل من الضرر من أجل إيجاد وتدمير أنفاق المهربين". على سبيل المثال: "لم يتم استخدام هدم الإنشاءات لإغلاق الأنفاق في الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك، على الرغم من أن بعض البيوت المستخدمة كانت أيضا مجمعة على نحو كثيف على بعد بضعة أمتار من الحدود". وحتى وقت قريب، قامت قوات الدفاع الإسرائيلية بهدم بيوت فلسطينيين تغطي مداخل أنفاق دون أن تزعج نفسها بإغلاق الأنفاق ذاتها.

وتشير منظمة هيومان رايتس ووتش إلى أن هذا "الاستخدام المحير لأساليب غير فعالة لمدة عامين، يتعارض بشدة مع الجسامة المصرح عنها لهذا الخطر الماثل منذ زمن بعيد". ووفقا لمنظمة هيومان رايتس ووتش، فإن الهدف الرئيس الكامن وراء هذا التدمير الهائل للبيوت، ليس تحسين الوضع الأمني لقوات الدفاع الإسرائيلية، بل لتفريغ المناطق الحدودية من أجل "تيسير السيطرة بعيدة الأمد على قطاع غزة"، حتى بعد تنفيذ خطة "الانفصال" الإسرائيلية، وتستنتج منظمة هيومان رايتس ووتش أنه "ليس للفلسطينيين أي جهة يلجؤون إليها في إسرائيل للحصول على حماية قانونية من عمليات الهدم والترحيل القسري المنافية للقانون". كما لم تقم إسرائيل بإجراء "أية تحقيقات بشأن حالات الهدم المنافية للقانون، أو غير الملائمة"؛ وكذلك "ظلت المحكمة الإسرائيلية العليا تقر بصفة متواصلة بسياسات

قوات الدفاع الإسرائيلية التي تنتهك القانون الدولي، بما في ذلك هدم البيوت"؛ و "بموجب القانون الإسرائيلي، تم استثناء دفع التعويضات في حالات "النشاطات القتالية"، التي... تتضمن فعليا جميع نشاطات قوات الدفاع الإسرائيلية" في المناطق المحتلة.

وقد دعت منظمة هيومان رايتس ووتش ضمن التوصيات التي وضعتها حكومات الجهات المانحة الدولية إلى "الضغط على إسرائيل من أجل دفع تعويضات للضحايا، أو تعويض المانحين مباشرة عن أي تمويل يتم صرفه على إصلاح التدمير المنافي للقانون". كما دعت الولايات المتحدة إلى "تقييد استخدام إسرائيل للبلدوزرات المصفحة من نوع كاتربلر دي 9، والطائرات المروحية المقاتلة من نوع أباتشي وكوبرا، وأنظمة الأسلحة الأمريكية الأخرى التي يتم استخدامها في تنفيذ الانتهاكات المنظمة لحقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني" وكذلك أن "تبلغ حكومة إسرائيل أن مواصلة المساعدات العسكرية لإسرائيل تتطلب أن تتخذ الحكومة خطوات واضحة يمكن قياسها لإيقاف الانتهاكات الخطيرة المنتظمة التي تقوم بها قوات الأمن ضد حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني في الضفة الغربية وقطاع غزة".

إن البلدوزرات من نوع كاتربلر دي 9 هي "الوسيلة الأساسية التي تستخدمها قوات الدفاع الإسرائيلية لهدم البيوت والمنشآت والمناطق الزراعية في غزة والضفة الغربية"، وفي توصية منفصلة، دعت منظمة هيومان رايتس شركة كاتربلر مباشرة بأن تقوم "بتعليق مبيعات بلدوزرات دي 9 وقطع الغيار وخدمات الصيانة لقوات الدفاع الإسرائيلية" طالما ظلت إسرائيل تنتهك القانون الإنساني الدولي، "وإن لم يحدث ذلك، فإن شركة كاتربلر ستظل شريكة في الانتهاكات للقانون الإنساني الدولي التي نتجت عن التدمير المفرط غير المبرر الذي نفذته الحكومة الإسرائيلية، مستخدمة بلدوزرات هذه الشركة"[30]، وقد أصدرت منظمة بتسيلم دراسة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2004، ووجدت أنه منذ بدء الانتفاضة الجديدة تم هدم ما يزيد عن 2.500 بيت فلسطيني تأوي ما يقارب أربعة وعشرين ألف فلسطيني، وذلك "في أثناء "عمليات التطهير" التي تقوم بها قوات الدفاع الإسرائيلية"[31].

الفصل الفرعي الآتي يوضح كيف سعى ديرشويتس إلى إثبات التشويهات العربية لسياسة الهدم الإسرائيلية.

بيوت فارغة

كتب آلان ديرشويتس في الصفحتين 171 و 219 من كتابه "مرافعة لإسرائيل":

في بعض البلدان الإسلامية يجري تضليل مشاهدي التلفاز للاعتقاد أنه يتم تدمير البيوت، والناس ما زالوا في داخلها!

العديد من الفلسطينيين والعرب والمسلمين في جميع أنحاء العالم... يرون بيوتا يتم تدميرها، دون أن يتم إعلامهم بأنه تم إفراغها من ساكنيها قبل وصول البلدوزرات.

أوردت منظمة هيومان رايتس ووتش في الدراسة التي أصدرتها بشأن الحصار الإسرائيلي لجنين في نيسان/ إبريل 2002، أنه "على الرغم من إصدار تحذيرات في مناسبات متعددة من قبل قوات الدفاع الإسرائيلية، إلا أن العديد من المدنيين لم يعلموا بالخطر، إلا مع بدء البلدوزرات بهدم بيوتهم، فقد قتل جمال فايد، وهو فلسطيني مقعد يبلغ من العمر سبعة وثلاثين عاما، حينما قام الجيش الإسرائيلي بهدم بيته فوق رأسه، بعد أن رفض الجنود منح بعض الوقت لأقاربه من أجل إخراجه من البيت، كما أخذ محمد أبو سبع الذي يبلغ من العمر خمسة وستين عاما يناشد سائق بلدوزر في قوات الدفاع الإسرائيلية للتوقف عن هدم بيته بينما كان أفراد عائلته في داخل البيت؛ وعندما توجه إلى بيته نصف المهدم، أطلق عليه جندي إسرائيلي الرصاص وأرداه قتيلا"[32].

وبمثل ذلك، أوردت منظمة العفو الدولية في دراسة أصدرتها حول حصار جنين في نيسان/ إبريل 2002 أنه "تم تدمير بيوت، وأحيانا دون التأكد أن قاطنيها قد غادروها" وأن "ستة أشخاص قد سحقوا تحت بيوتهم المهدمة" في حين قام الجنود في نابلس "بهدم عدة منازل باستخدام بلدوزرات [كاتربلر] دي 9، في مناسبتين على الأقل، بينما كان الساكنون داخل البيوت، ولم يحاول الجنود التأكد من وجود المدنيين

في الداخل، كما لم يحاولوا إنقاذهم"[33]، وكذلك أوردت منظمة بتسيلم في الدراسة التي أعدتها عن حصار جنين في نيسان/ أبريل أن "العديد من سكان مخيم جنين لم يمنحوا أي إشعار قبل هدم بيوتهم، وفي الحالات التي منحوا فيها إشعارا، أتى الإشعار متأخرا جدا، فلم يستطيعوا مغادرة بيوتهم بسبب إطلاق النار الكثيف في الخارج، وتم دفن بعض الأشخاص أحياء تحت أنقاض بيوتهم، وتم إنقاذ بعضهم، وبقي آخرون تحت الأنقاض"، وقد صرح التقرير أيضا أنه عندما سعى سكان المخيم لإنقاذ الأشخاص المدفونين تحت الأنقاض، "قام جنود قوات الدفاع الإسرائيلية بإطلاق النار على المنقذين، وتوجهوا مصحوبين بالدبابات باتجاههم، مما حدا بالمنقذين إلى الفرار"، وإن "قوات الدفاع الإسرائيلية رفضت السماح لعمال الإنقاذ الأجانب بدخول المخيم للمساعدة على تخليص الضحايا المدفونين تحت الأنقاض"، وإن سائق أحد البلدوزرات تباهى علنا بالقول: "لم أمنح أي شخص فرصة، لم أنتظر، لم أقم بالدفع مرة وانتظرت كي أدعهم يخرجون. كنت أقوم بالهدم بشدة؛ كي ينهار البيت بأسرع وقت ممكن"[34].

وفي تقرير صدر في شباط/ فبراير 2002 حول هدم البيوت في غزة، أوردت منظمة بتسيلم أن "الهدم عادة ما يتم في منتصف الليل، دون توجيه أي تحذير للقاطنين.... وفي العديد من الحالات، كان القاطنون يضطرون للفرار حال استيقاظهم جراء الضجيج الصادر عن الدبابات والبلدوزرات التي تكون قد وصلت إلى عتبات منازلهم". وقد أورد بيان صحفي صدر عن منظمة هيومان رايتس ووتش في تشرين الأول/ أكتوبر من غزة عن حالة (تشير إلى "نمط يثير القلق بشدة") "لطفل يبلغ من العمر سنتين قتل بعد أن دفن تحت أنقاض منزله... ولم يتمكن السكان المجاورون من مغادرة منازلهم، كما لم يتم إصدار أي تحذير قبل الانفجار"[35].

منظمة بتسيلم، عملية الدرع الواقي:

شهادات للجنود، وشهادات للفلسطينيين

(القدس، أيلول/ سبتمبر 2002)، ص. 15

شهادة فتحية سليمان، العمر 70 عاما

في اليوم الذي وصلت فيه البلدوزرات وبدأت تهدم المنازل في الحي، بدأنا نهرب

بعد حلول الظلام، كنا سبعة أشخاص: زوجي، وكنتي، وابنتي، وأبنائي الثلاثة، أحد أولادي، جمال ويبلغ من العمر 38 عاما، هو أصم ومقعد، هربنا إلى منزل شقيق زوجي، وعندما توجهت البلدوزرات نحو بيتنا، الذي يقع بجانب بيت شقيق زوجي، طلبنا من الجنود أن يدعونا نخرج جمال، ولكن الجنود رفضوا، واصلت بمعية نساء أخريات ورجل يجيد اللغة العبرية التضرع لهم، ففي البداية، أخبرونا أن الضابط المسؤول نائم، وبعد ذلك وافق أحد الجنود على السماح لنا بإخراجه، ولكنه قال مسموح لثلاث نساء فقط بإخراجه، ثم ذهبنا إلى البيت، ولكن سائق البلدوزر رفض التوقف حتى لدقيقة واحدة؛ كي نتمكن من إخراج جمال من البيت، فالجندي الذي قال: إنه يمكننا دخول البيت نادى على الجندي الذي يسوق البلدوزر وطلب منه التوقف للحظة، ولكنه رفض، ودخلنا بسرعة بينما كان البلدوزر يعمل على هدم البيت، ودخلت إلى البيت بمعية أمل، ابنتي، وبعض النساء من الجيران ووجدت جمال تحت الأنقاض، وبدأ البيت ينهار، فركضنا للخارج لإنقاذ أنفسنا، وتم هدم البيت بالكامل بينما كان جمال بالداخل.

مخيم جنين للاجئين، 6 نيسان/ إبريل 2002

منظمة العفو الدولية، قتل المستقبل:

أطفال في خط النار

(لندن، تشرين الأول/ أكتوبر 2002)، ص. 7

الأطفال الذين قتلوا نتيجة هدم المنازل

هدم جيش الدفاع الإسرائيلي عدداً من المنازل بالجرافات في جنين، ونابلس، وأماكن أخرى، بينما كان شاغلوها، ومن بينهم أطفال، ما زالوا بداخلها، وفي مناسبات أخرى، استخدم جيش الدفاع الإسرائيلي متفجرات لتفجير المنازل من دون إخلاء المنازل المحيطة بها، والتي دُمرت أو لحقت بها أضرار أيضاً خلال العملية، وفي بعض الحالات، قُتل مدنيون، بينهم أطفال، أو دُفنوا أحياء تحت أنقاض المنازل المهدمة، وفي الحالات التي أجرت منظمة العفو الدولية أبحاثاً حولها، لم تصدر أية تحذيرات على ما يبدو لإخلاء المدنيين بأمان قبل هدم المنازل.

توفي ثلاثة أطفال هم: عبد الله، وعزام، وأنس الشعبي، تبلغ أعمارهم أربع سنوات وسبع سنوات وتسع سنوات على التوالي مع والدتهم الحامل وأربعة أقارب آخرين تحت أنقاض منزلهم الذي هدمه جيش الدفاع الإسرائيلي في 6 إبريل/ نيسان 2002 في

القصبة (المدينة العتيقة) في نابلس خلال مدة فرض فيها جيش الدفاع الإسرائيلي حظر تجول صارم، وفي نهاية الأمر انتُشل ناجيان من تحت الأنقاض، بعد مضي قرابة الأسبوع على هدم المنزل، وذكر جيران العائلة الذين أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم أن جيش الدفاع الإسرائيلي لم يعط تحذيراً قبل المباشرة بتدمير المنزل بالجرافات، وأن الجيش الإسرائيلي أطلق النار عليهم، عندما تحدوا حظر التجول في محاولة للبحث عن الناجين تحت أنقاض المنزل المدمر.

وقال محمود عمر الشعبي، ابن عم الأطفال، لمنظمة العفو الدولية: إنه بعد ظهر يوم 12 إبريل/ نيسان رُفع حظر التجول لمدة ساعتين، وذهب للبحث عن والده وشقيقته، وعندما وصل إلى منزل العائلة وجد أنه قد هُدم، وقال محمود: إنه بدأ يحفر بمساعدة جيرانه على أمل العثور على أقاربه أحياء تحت الأنقاض، وبما أن المطر بدأ ينهمر، فإن الأوحال زادت من صعوبة العملية، واستمر في الحفر بعد إعادة فرض حظر التجول وأُطلق عليه النار عدة مرات؛ وفي ساعة متأخرة من تلك الليلة، عثر المشاركون في أعمال الإغاثة على فتحة صغيرة في الدور الأرضي من المكان الذي كان المنزل مشيداً عليه، وفي الحيز الصغير الذي بقي، عثروا على عمه عبد الله البالغ من العمر 68 عاماً وزوجته شمسة البالغة من العمر 67 عاماً اللذين تمكنا من البقاء على قيد الحياة، واستمروا في الحفر طوال الليل، وعند الساعة 1.30 صباحاً، عثروا على جثث بقية أفراد العائلة الذين توفوا، وهم ملتفون على شكل دائرة في غرفة واحدة صغيرة، وهم: والده عمر، وشقيقته فاطمة، وابن عمه سمير، وزوجته نبيلة الحامل في شهرها السابع، وأطفالهما الثلاثة: عبدالله، وعزام، وأنس، فضلاً عن ابنة عمه الأخرى عبير، وبعد ذلك أبلغ الجيران محمود أنهم سمعوا صراخ العائلة يعلو على ضجيج الجرافة، لكنهم لم يستطيعوا مد يد العون لهم؛ لأن الجرافة انهارت في الواقع على سقف المنزل الذي كان مبنياً على منحدر.

8

بلاء على الأمم

في كتاب "**مرافعة لإسرائيل**"، يؤكد ديرشويتس أن الفلسطينيين حصلوا على منافع ملموسة من الاحتلال الإسرائيلي، إذ كتب: "لقد جلب الاحتلال الإسرائيلي، على عكس أي احتلال حالي آخر، فوائد كبيرة للفلسطينيين، بما في ذلك تحسن كبير في متوسط الأعمار، والعناية الصحية، والتعليم. كما أدى إلى تقليص في معدلات وفيات الأطفال" (ص. 161). دعونا نترك جانبا أن ديرشويتس لا يحدد أبدا الاحتلالات "الحالية" الأخرى التي يقارن إسرائيل بها (يمكن المجادلة بأنه لا يوجد أي احتلال آخر حاليا)، وأنه من الناحية التاريخية، فقد حصل العديد من الشعوب الأخرى، ربما معظمها، على بعض المنافع تحت الاحتلال الأجنبي. من الصحيح أن الفلسطينيين، خصوصا خلال السنوات الأولى للاحتلال، وبحسب المؤشرات المعيارية، تمتعوا بمقدار من الازدهار. ومع ذلك، فإن الإطار العام لهذا الازدهار يستحق معاينة متأنية، ولكن من الجدير في البداية أن نذكر أن الفلسطينيين في أثناء فترة الانتداب البريطاني قد حصلوا أيضا على منافع كبيرة من الاستيطان اليهودي، وهذا أمر قابل للجدال.

لقد استنتج تقرير اللجنة الملكية البريطانية عام 1937 (تقرير بييل)، بعد معاينة دقيقة للمزاعم المتداولة والمزاعم المعاكسة، أنه: "بصفة عامة، استفاد العرب إلى حد كبير من المنافع المادية التي جلبها المهاجرون اليهود إلى فلسطين"[1]، ومع ذلك، تلاشت هذه المنافع بين ليلة وضحاها عندما قامت الحركة الصهيونية بعملية

التطهير العرقي لفلسطين عام 1948، وسيكون الأمر مختلفا لو أن هذا التطهير العرقي كان ظرفيا، أي غير متوقع وغير مرغوب، ولكن الإجماع المتزايد بين المؤرخين يشير إلى أن إجبار الفلسطينيين العرب على الفرار كان أمرا مخططا له، بل إنه في صلب الهدف الصهيوني في إقامة دولة يهودية أغلبيتها العظمى من اليهود في منطقة أغلبيتها العظمى من غير اليهود[2]، ومن هذا المنظار، فليس هناك أهمية لمسألة ما إذا كان الفلسطينيون في أثناء الانتداب قد استفادوا من الاستيطان اليهودي: فالازدهار كان لحظة زائلة خلال التجريد النهائي المخطط له الذي تعرضوا له، وهذا المبدأ الأساسي ذاته ينطبق على السنوات الأولى من الازدهار الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة، فبينما شهد الأفراد الفلسطينيون ازدهارا نسبيا لمدة وجيزة، سلبت منهم موارد جوهرية، ومناطق شاسعة من قاعدتهم الإقليمية، في حين كان يجري تدمير اقتصادهم الأصلي بصفة منتظمة ومخطط لها، وهو الآن يشرف على حافة الانهيار الكامل.

تحاج سارة روي في دراسة مهمة أعدتها، وهي متخصصة بالاقتصاد السياسي، وقد تخرجت في جامعة هارفرد، وتعمل حاليا باحثة متقدمة في مركز هارفرد لدراسات الشرق الأوسط، بأن الدمار الذي لحق بالاقتصاد الفلسطيني في ظل الاحتلال الإسرائيلي يتجاوز الدمار المعتاد الذي عانت منه الشعوب التي تعرضت للاستعمار، والمناطق التي تخضع لسيطرة خارجية[3]، وهذا يعود إلى أن الهدف الأساسي لإسرائيل لم يكن استغلال الفلسطينيين، بل تجريدهم وتفريغ أكبر قدر ممكن من المناطق المحتلة لإتاحة المجال أمام إقامة المستوطنات المحصورة لاستخدام اليهود، وإن تقلبات الاقتصاد الفلسطيني، بما في ذلك "السنوات العشر من النمو الاقتصادي المطرد"، و"التحسينات الظاهرة على مستوى المعيشة"، يجب النظر إليها، بحسب ما ترى سارة روي، في سياق "كبح التنمية" الذي تعرض له هذا الاقتصاد، أي التحويل الإسرائيلي المنتظم للموارد الفلسطينية الحيوية إلى المستوطنات اليهودية، هذا من ناحية، والتجريد وسلب الهوية الوطنية من ناحية أخرى.

وإذا كان "الاحتلال الإسرائيلي لا يشبه أي احتلال آخر"، كما يزعم ديرشويتس، فإن ذلك يعود لأسباب غير الأسباب التي يسردها. وتطرح سارة روي أنه "قد ثبت أن

الأهداف السياسية والعقدية الإسرائيلية أكثر ممارسة للاستغلال من الأنظمة الاستيطانية الأخرى، وذلك لأن هذه الأهداف سلبت السكان الأصليين من مواردهم الاقتصادية الأكثر أهمية (الأرض، والماء، والأيدي العاملة) إضافة إلى سلب قدراتهم الداخلية وإمكانياتهم لتطوير تلك الموارد"[4]. وفي حالة قطاع غزة، وهو ما تركز عليه دراسة سارة روي، كان للسياسة الإسرائيلية التمييزية التي تقيد وصول الفلسطينيين إلى الماء "أثر مدمر، بصفة خاصة على الزراعة، وهي القطاع الأساسي في استهلاك الماء والتركيز التقليدي للنشاطات الاقتصادية التقليدية، وكذلك الاستهلاك المحلي"، ويصل معدل الاستهلال السنوي للفرد من المياه 2.240 مترا مكعبا للمستوطنين اليهود في مقابل 140 مترا مكعبا للفلسطينيين في غزة، أي نسبة 16 إلى 1، وبمثل ذلك، صادرت إسرائيل بما يخالف القانون ما يزيد عن 50 بالمئة من أراضي قطاع غزة، وخصصت 25 بالمئة من أراضي غزة للمستوطنين اليهود الذين يصل عددهم إلى 7.500 مستوطنا، وفقا لمكتب الإحصاءات المركزي الإسرائيلي، ويشكلون 0.5 بالمئة من مجموع سكان القطاع البالغ 1.3 مليون نسمة، وتورد سارة روي أن "الاستيلاء المتزايد على الأرض من قبل الدولة ومؤسسات المستوطنات المدنية اليهودية، كان له أثر كبير على التنمية في غزة"، وعلى سبيل المثال، خسارة الأراضي الزراعية وجوانب القصور الاجتماعية والاقتصادية التي ترافق الازدحام الشديد، وفي هذه المنطقة الأكثر كثافة سكانية في العالم، تم تخصيص مساحة من الأرض لكل مستوطن يهودي تساوي خمسة وثمانين ضعف ما هو مخصص للفرد الفلسطيني[5].

هذا، وقد تم تطبيق سياسات تمييزية شبيهة في كافة أنحاء المناطق المحتلة، فهناك نظامان لتوصيل المياه إلى إسرائيل والمناطق المحتلة: الحوض المائي الجبلي، وحوض الأردن، وتحصل إسرائيل على 79 بالمئة من ماء الحوض الجبلي، ولا يحصل الفلسطينيون إلا على 21 بالمئة، في حين لا يحصل الفلسطينيون على أي ماء من حوض الأردن، إذ تخصص إسرائيل 100 بالمئة من ذلك الماء لاستخدامها، وأوردت منظمة بتسيلم (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة) أن "الفلسطينيين لم يحصلوا على حقوقهم في حصتهم من الموارد المشتركة، كما أن

تقسيم هذه الموارد قد أصبح يستند تدريجيا إلى التمييز والإجحاف". فالمعدل السنوي لاستهلاك المياه للفرد الواحد للاستخدام المنزلي والحضري والصناعي يبلغ 128 مترا مكعبا للفرد، مقارنة بـ 26 مترا مكعبا للفرد في الضفة الغربية، وتبلغ النسبة 5 إلى 1. وكحالة ذات صلة في السياسة الإسرائيلية، تورد منظمة بتسيلم المثال الآتي: "هناك عدة مدن في الضفة الغربية مضطرة لتنفيذ نظام الدور في توزيع المياه، وخصوصا في أثناء فصل الصيف، لتوزيع الكمية المحدودة المتوافرة من المياه، وبموجب هذا النظام، يصل الماء إلى مناطق محددة من المدينة لعدد معين من الساعات، ثم يتم إقفال تدفق المياه إلى تلك المنطقة، ويتم توصيل المياه إلى مناطق أخرى حتى يأتي دور المنطقة من جديد.... إن نظام الدور ضروري بسبب الطلب المتزايد على الماء في أثناء موسم الصيف الحار، ومع ذلك، وإذ يزداد الطلب على الماء بين الفلسطينيين وبين المستوطنين الإسرائيليين، فإن الاستجابة الإسرائيلية تمييزية، إذ تجري زيادة كميات المياه للمستوطنين، ولكن لا تزداد كمية المياه المخصصة للمدن الفلسطينية، بل يتم تقليصها"[6].

وجدت دراسة أخرى أعدتها منظمة بتسيلم أن "اعتماد مستوطنات وادي الأردن على الزراعة... يحرم السكان الفلسطينيين من فرصة التمتع بأجزاء كبيرة من الموارد المائية في المنطقة"، وإن استهلاك المياه للمستوطنين اليهود في وادي الأردن، الذين يقل عددهم عن خمسة آلاف، يكافئ 75 بالمئة من استهلاك المياه للاستخدام الحضري والمنزلي لجميع سكان الضفة الغربية الفلسطينيين الذين يبلغ عددهم مليوني نسمة[7]. وفي دراسة شاملة حول السياسة الاستيطانية لإسرائيل، وجدت منظمة بتسيلم أن إسرائيل قامت بمصادرة نصف الضفة الغربية تقريبا بصفة منافية للقانون (باستثناء القدس الشرقية)، وخصصت ما يزيد عن 40 بالمئة من أراضي الضفة الغربية لاستخدام 200.000 مستوطن يهودي موجودين بصفة منافية للقانون، ويشكلون أقل من 10 بالمئة من مجموع سكان الضفة الغربية، إذ إن المستوطنات الإسرائيلية "تمنع الحفاظ على التواصل الجغرافي الفعلي بين التجمعات الفلسطينية" وكذلك "تمنع إمكانية إقامة دولة فلسطينية مستقلة قابلة للاستمرار"، و"وتقيد بشدة الاحتمالات المتوافرة للفلسطينيين للتنمية الاقتصادية

بصفة عامة، والتنمية الزراعية بصفة خاصة" و"تقيد احتمالات التطوير الحضري للتجمعات الفلسطينية. وفي بعض الحالات تمنع هذا الاحتمال تماما تقريبا".

وفي هذا المجال، تستحق استنتاجات منظمة بتسيلم انتباها خاصا: "لقد أنشأت إسرائيل في المناطق المحتلة نظام فصل يستند إلى التمييز وتطبيق نظامين منفصلين من القوانين في المنطقة ذاتها، حيث تعتمد حقوق الأفراد على جنسيتهم، فهذا النظام هو الوحيد من نوعه في العالم، ويذكر بالأنظمة الشائنة من الماضي، مثل نظام التمييز العنصري [المعازل العرقية] في جنوب إفريقيا"(8) ويؤكد ديرشويتس بأن "المشابهة" بين إسرائيل ونظام التمييز العنصري في جنوب إفريقيا هي "زائفة زيفا واضحا" (ص. 204)، ومع ذلك فهو لا يقدم أي حجة لدحض استنتاج منظمة بتسيلم، وبمثل ذلك، فهو يزعم أنه "لا توجد حجة يمكن الدفاع عنها أخلاقيا أو فكريا لاستهداف إسرائيل دون سواها لغرض وقف الاستثمار فيها" (ص. 198). ومع ذلك، إذا كان استهداف جنوب إفريقيا دون سواها لوقف الاستثمار عملا يمكن الدفاع عنه، فيبدو استهداف الاحتلال الإسرائيلي دون سواه لإيقاف الاستثمار أمرا يمكن الدفاع عنه بالمقدار ذاته، إذ يشبه نظام التمييز العنصري بصفة فريدة.

وجدت دراسة حول آفاق الاقتصاد الفلسطيني صدرت قبل اندلاع الانتفاضة الجديدة، أعدها جورج عبد، مدير قسم الشرق الأوسط في صندوق النقد الدولي، أن "الاقتصاد الفلسطيني يواجه المستقبل، وهو يعاني من إعاقات شديدة خلفتها تركة 27 عاما من الاحتلال وتبعها أربع سنوات من "الترتيبات الداخلية" شديدة التقييد، والتي شهد الدخل الحقيقي للفرد في أثنائها تقلصا بمقدار 25 بالمئة تقريبا".

> *ليس هناك شك بأن الاحتلال... كان له تأثير مثبط على رأس المال الإنساني والمادي، وعلى قاعدة الموارد، والعلاقات الاقتصادية الخارجية، وعلى كافة نواحي الحياة.... بعض المزايا التي حصلت عليها الضفة الغربية (وإلى حد أقل قطاع غزة) في بدايات الاحتلال - غزارة الإنتاج في القطاع الزراعي، ودون قيود على مصادر المياه، فازدهار التجارة مع الجزء الشرقي من الأردن والبلدان العربية الأخرى، ونظام التعليم الأساسي الممتاز (في أثناء تلك المدة)، والطبقة المتنامية من المهنيين ورجال الأعمال الرياديين، تلاشت في أثناء القمع الاقتصادي والعزلة اللذين امتدا لمدة 27 عاما، ولهذا فإن الوضع الاقتصادي...*

الآن أسوأ مما كان عليه عام 1967 إذا ما قارناه مع التقدم الاقتصادي الذي أحرزته دول أخرى في المنطقة[9].

علاوة على ذلك، لم يشكل هذا الاحتلال الذي امتد عقودا عبئا ماليا على الميزانية الإسرائيلية، بل "على العكس، إذ يسهم الفلسطينيون بمقدار كبير من الأموال للإنفاق الإسرائيلي العام"، أي ما أطلق عليه ميرون بنيفينستي "ضريبة الاحتلال"، وهو من أهم الخبراء في شؤون المناطق المحتلة، ويواصل بنيفينستي القول: إن هذا الفائض الصافي الذي يستخلص من الفلسطينيين "يدحض الادعاءات الإسرائيلية بأن المستوى المنخفض من الإنفاق العام والاستثمار [في الأراضي المحتلة] نابع من الحدود المفروضة على الميزانية، ولو أن التحويلات المالية الصافية استثمرت في المنطقة، بدلا من إضافتها إلى الإنفاق الإسرائيلي العام، لكان من الممكن تحسين الخدمات المحلية تحسينا كبيرا، وخصوصا تطوير البنية التحتية الاقتصادية المحلية"[10].

صرحت دراسة صادرة عن الأمم المتحدة، بأن المناطق المحتلة أصبحت منذ اندلاع الانتفاضة الجديدة على شفا "كارثة إنسانية"[11]. كما عرض تقرير معمق صدر عن البنك الدولي هذه الإحصائيات الفظيعة: الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي الإجمالي للفرد تقلصا بنسبة 40 بالمئة و45 بالمئة على التوالي، ما بين عام 1999 وعام 2002، وارتفعت نسبة البطالة إلى حوالي 40 بالمئة، في حين يعيش 60 بالمئة من السكان تحت خط الفقر الذي يبلغ 2.10 دولار باليوم الواحد، وانخفض استهلاك الطعام بنسبة 25 بالمئة منذ عام 1998، كما "أن انتشار سوء التغذية الشديد الذي بدأ يظهر مؤخرا في غزة، وصل إلى 13.3 بالمئة من السكان، وهذا يشكل حالة طوارئ لها تبعات خطيرة على الأمد البعيد على الصحة والتنمية للفلسطينيين"، ولم يكن من الممكن تجنب الانهيار الكامل للمجتمع الفلسطيني إلا من خلال دعم الموازنة الطارئ من قبل البلدان المانحة للمساعدات (معظمها من بلدان الجامعة العربية، وإلى حد أقل الاتحاد الأوروبي)، إضافة إلى مهارة الفلسطينيين باستغلال مواردهم والدعم المتبادل فيما بينهم، وبخصوص هذه المسألة الأخيرة، صرح البنك الدولي الذي نادرا ما يلجأ إلى التعبيرات العاطفية: "لقد أظهر المجتمع

الفلسطيني تماسكا وجلدا عظيمين. فعلى الرغم من العنف، والضائقة الاقتصادية والإحباط اليومي الناجم عن معاناة حظر التجول وإغلاق الطرق، إلا أن الإقراض والمشاركة شائعان، وظلت العائلات تؤدي دورها إلى حد بعيد، ومع شح شبكات الأمان الاجتماعية الرسمية، إلا أن الفقر المدقع ما زال محدودا - فأولئك الذين يحصلون على دخل، يشاركون مع الذين لا يحصلون على دخل، ولقد امتصت الضفة الغربية وغزة مستويات من البطالة كان يمكن لها أن تمزق النسيج الاجتماعي في مجتمعات عديدة أخرى"، وذهب التقرير إلى وصف هذا الإنجاز على أنه "أمر استثنائي تماما". نظرا للاعتداءات المتكررة على وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين وتشغيلهم (الأونروا) - وهي ثاني أكبر مزود للخدمات الاجتماعية في المناطق المحتلة بعد السلطة الفلسطينية، ومسؤولة عن تسليم مساعدات صحية وتعليمية وإنسانية للاجئين (ويبلغ عددهم نصف العدد الإجمالي للسكان، وما يزيد عن 70 بالمئة من سكان غزة) - يجدر اقتباس الملاحظة التي أوردها البنك الدولي بأن "برامج الطوارئ التابعة للأونروا ... تظل محط احترام كبير من السكان"[12].

وفقا للبنك الدولي، فإن "السبب المباشر للأزمة الاقتصادية الفلسطينية" هو "عمليات الإغلاق" - أي، القيود التي فرضتها إسرائيل على حركة البضائع والأشخاص عبر الحدود وضمن المناطق المحتلة - وكذلك "العنصر الحاسم في الاستقرار الاقتصادي هو إجراء تخفيف كبير في النظام الحالي لعمليات الإغلاق الداخلية وإجراءات حظر التجول، وتوفير إمكانية وصول ميسرة للأسواق الخارجية"[13]. أصدرت منظمة العفو الدولية دراسة لتقييم تأثير سياسات الإغلاق الإسرائيلية وإجراءات حظر التجول على الفلسطينيين، وأوردت الدراسة أن "تأثيرها على الحق بالعمل، وبالحصول على مستوى ملائم من العيش، والتعليم والعناية الصحية، كان تأثيرا مدمرا".

وكان من ضمن استنتاجات الدراسة ما يأتي: "بعض القرى ظلت مغلقة بالكامل، كما تتعرض بعض المناطق الحضرية بصفة متكررة إلى حظر تجول لمدة 24 ساعة،

ولا يسمح خلال ذلك الوقت لأي شخص بمغادرة منزله، وعادة ما يمتد الحظر لمدد طويلة"؛ "الانتقال لمسافة بضعة كيلو مترات، إذا كان الانتقال ممكنا، يستغرق ساعات طويلة، إذ يضطر الناس لسلوك تحويلات طرق طويلة لتجنب المناطق التي تحيط بالمستوطنات الإسرائيلية، والطرق المخصصة للمستوطنين" وبحلول العام 2000، كان معظم الفلسطينيين في غزة، والذين يبلغ عددهم 1.3 مليون نسمة، لم يغادروا قطاع غزة أبدا، وهي منطقة تبلغ مساحتها 248 كيلو مترا مربعا فقط"، و"الطرق الرئيسة في الضفة الغربية مخصصة للسيارات الإسرائيلية، وهي مميزة بوضوح من خلال لوحات الأرقام الصفراء، وللسيارات العسكرية. أما السيارات الفلسطينية، المميزة بلوحات الأرقام الخضراء، فهي ممنوعة من استخدام هذه الطرق، في السنوات الأخيرة، نادرا ما شاهد موفدو منظمة العفو الدولية سيارات تحمل لوحات خضراء على الطرق الرئيسة، باستثناء بعض سيارات التاكسي المشتركة، وعادة ما شاهدوا الفلسطينيين يستقلون مركبات تجرها الحمير، أو البغال، وقد كان هذا منظرا نادرا قبل ثلاث سنوات"؛ "بعد أن قام الجيش الإسرائيلي باستعادة السيطرة على المدن الرئيسة الست في الضفة الغربية... خلال المدة آذار/ مارس - نيسان/ إبريل 2002، تم فرض نظام حظر التجول على مدار اليوم، وخلال أيام متوالية، وأحيانا طوال أسابيع متوالية، وقد احتجز المدنيون في بيوتهم كما منعت حركتهم خارجها.... خضعت بيت لحم لحظر تجول لمدة أربعين يوما متوالية.... نابلس... ظلت تحت حظر تجول لمدة خمسة أشهر بعد 21 حزيران/ يونيو 2002، ما عدا شهراً واحداً، عندما كانت خاضعة لحظر تجول ليلي فقط"، "وقد وجد الأشخاص الفلسطينيون والسيارات الفلسطينية [في غزة] أنفسهم عالقين بين... نقاط التفتيش لساعات طوال، غير قادرين على الخروج من سياراتهم؛ خشية تعرضهم لإطلاق الرصاص"؛ وعمليات الإغلاق وإجراءات حظر التجول يتم فرضها بالقوة، وكثيرا ما يلجأ عناصر قوات الأمن الإسرائيلية لاستخدام القوة المفضية إلى الموت لفرض القيود، مما أدى إلى مقتل وجرح عشرات الفلسطينيين الذين لم يكونوا مسلحين ولم يشكلوا أي خطر، ويطلق الجنود النيران على الفلسطينيين الذين يلتفون حول نقاط التفتيش، والذين يعبرون الخنادق، والذين يزيلون الحواجز وينتهكون حظر التجول"[(14)].

في حين تؤكد منظمة العفو الدولية بقوة أن "السلطات الإسرائيلية لها الحق في اتخاذ الإجراءات الضرورية لحماية الإسرائيليين، بل يجب عليها ذلك"، فإنها تواصل القول: إن "القيود الشاملة والشديدة المتزايدة التي تفرض دون تمييز على جميع الفلسطينيين لم تضع حدا للهجمات". بل على العكس، "فقد اشتدت الهجمات مع ازدياد القيود على تنقل الفلسطينيين، مما يدعو للشك بفعالية القيود التي توضع دون تمييز، والتي تتعامل مع أي فلسطيني، بوصفه خطرا على الأمن وتعاقب تجمعات سكانية بأكملها بسبب جرائم ارتكبها عدد قليل من الناس". إضافة إلى ذلك، تشير المنظمة إلى التعسف المتكرر في فرض الإغلاقات الداخلية: "إن حقيقة كون الجنود يتمتعون بسلطة فردية واسعة لاختيار ما إذا كان سيتم السماح بحركة الفلسطينيين، أو منعهم من الحركة، يضعف المزاعم الإسرائيلية بأن الإغلاقات الداخلية هي نظام عقلاني للسيطرة، ويستند حصرا إلى المتطلبات الأمنية". في الواقع، تشكك منظمة العفو الدولية بمجمل شرعية الإغلاقات الداخلية، طالما أن علاقتها مع أمن إسرائيل هو أمر مشكوك به بشدة:

> *من المهم التفريق ما بين القيود المفروضة على تنقل الفلسطينيين من المناطق المحتلة إلى إسرائيل، وبين القيود المفروضة داخل المناطق المحتلة، وقد تكون القيود على التنقل ضرورية لمنع المهاجمين من الدخول إلى إسرائيل وتنفيذ تفجيرات انتحارية وهجمات أخرى.... ومع ذلك، لا يمكن القول: إن منع تنقل الفلسطينيين أو تقييده بين رام الله ونابلس هو أمر ضروري لمنع المهاجمين من دخول إسرائيل، أو تنفيذ هجمات في القدس أو تل أبيب. ومع ذلك، عادة ما يتم تبرير الإغلاقات وإجراءات حظر التجول على هذا الأساس، ويتم فرضها بصفة روتينية، أو تشديدها بعد حدوث هجمات فلسطينية داخل إسرائيل، ومثل قصف البنايات التابعة للسلطة الفلسطينية والذي عادة ما يحدث بعد حدوث تفجيرات انتحارية أو هجمات أخرى، يبدو أن عمليات الإغلاق وحظر التجول عادة ما تفرض لغرض العقاب الجماعي، أو الانتقام من الهجمات الفلسطينية (سواء أكان ذلك داخل إسرائيل أم ضد المستوطنين أم ضد الجنود الإسرائيليين في المناطق المحتلة)، وأيضا للإثبات للجمهور الإسرائيلي أن الجيش يقوم بالرد،*

وهذا الأمر واضح بصفة خاصة في قطاع غزة، حيث نادرا ما ينجح الفلسطينيون بعبور السياج الكهربائي المحيط بهم نحو إسرائيل. ولم يكن أي من الذين نفذوا هجمات داخل إسرائيل في السنوات الأخيرة قد أتى من قطاع غزة، ومع ذلك، ففي أعقاب كل هجوم فلسطيني كبير داخل إسرائيل، عادة ما يقوم الجيش الإسرائيلي بمهاجمة المرافق التابعة للسلطة الفلسطينية في غزة، مثل المطار، والمرفأ البحري، أو مراكز الشرطة، ومعظم هذه المرافق تعرضت للقصف مرات متعددة[15].

وإلى جانب منع الهجمات على المناطق الإسرائيلية، فإن التبرير الإسرائيلي الرئيس لعمليات الإغلاق هو حماية المستوطنين اليهود، وتشير منظمة العفو الدولية إلى أنه "على الرغم من أن نسبة صغيرة جدا من الفلسطينيين اشتركوا في هجمات ضد المستوطنين، أو الجنود الإسرائيليين، إلا أن كل فلسطيني يعد مهاجما محتملا"، وبناء عليه "يقوم الجيش الإسرائيلي بصفة متزايدة بحصر ما يزيد عن ثلاثة مليون فلسطيني في شكل من أشكال الاحتجاز في البيت، أو القرية، أو المدينة". علاوة على ذلك، فإن فرض عمليات الاحتجاز الجماعية هذه، وفقا لمنظمة العفو الدولية، هي "تمييزية في أساسها": "إذ تفرض على السكان الفلسطينيين وحدهم، وليس على المستوطنين الإسرائيليين، وعادة ما تفرض على الفلسطينيين لمنفعة المستوطنين الإسرائيليين. حتى في الحالات التي يكون المستوطنون هم من بدؤوا بالمصادمات ومهاجمة الفلسطينيين أو تدمير ممتلكاتهم، ظل الجيش الإسرائيلي بصفة ثابتة يفرض عمليات الإغلاق، وحظر التجول، أو القيود الأخرى على الفلسطينيين، بما في ذلك الإعلان عن مناطق بصفتها مناطق عسكرية ومنع الفلسطينيين من دخولها"، وأخيرا، أشارت منظمة العفو الدولية إلى أن المستوطنين يشكلون العقبة الرئيسة لإعادة الأمور إلى الظروف الطبيعية في المناطق المحتلة: "إن معظم القيود على التنقل التي تفرض على الفلسطينيين... يتم فرضها لمنع السكان الفلسطينيين من مواجهة المستوطنين الإسرائيليين وجها لوجه"[16].

وتستنتج منظمة العفو الدولية أن الإسرائيليين يلجؤون إلى "عمليات إغلاق وحظر تجول واسعة وممتدة، وأشكال أخرى من القيود المفروضة على التنقل حاليا، والتي لا يمكن تبريرها على أساس الضرورات الأمنية". "فإن هذه التقييدات الواسعةعلى حركة الفلسطينيين تنطوي على تمييز وتفتقر للتناسب، إذ يتم فرضها على **جميع**

الفلسطينيين؛ لأنهم فلسطينيون، وليس على المستوطنين الإسرائيليين الذين يعيشون في المناطق المحتلة بصفة منافية للقانون.... إن لهم تأثيرا سلبيا شديدا على حياة ملايين الفلسطينيين الذين لم يرتكبوا أي ذنب" (التأكيد في الأصل)[17].

إضافة إلى الادعاء بتحسين مستوى حياة الناس في الضفة الغربية وغزة، يشير ديرشويتس في كتابه "مرافعة لإسرائيل" إلى المنفعة الآتية من الاحتلال الإسرائيلي: "من باب المفارقة، أن خضوع الفلسطينيين للاحتلال من قبل الإسرائيليين بالمقارنة مع الاحتلال الأردني أو المصري، أبرز الحس القومي لدى الفلسطينيين" (ص. 161)، ومن الصحيح بصفة مساوية أن اللاسامية أبرزت الحس القومي لدى اليهود، فهل يخفف من شر النازية أنها وجهت يهود العالم نحو الصهيونية، ويسرت إقامة دولة يهودية؟ يبدو أنه لم يخطر لديرشويتس أنه ربما يكون السبب الذي أدى بالاحتلال الإسرائيلي بصفة فريدة إلى أن يحفز الحس القومي الفلسطيني، مقارنة مع الاحتلال الأردني والمصري، هو أن الاحتلال الإسرائيلي كان قمعيا بصفة فريدة.

منظمة العفو الدولية، العيش تحت الحصار:
تأثير القيود المفروضة على التنقل على حق العمل
(لندن، أيلول/ سبتمبر 2003)، ص. 21

أحد القيود الشائعة والمنتظمة التي يفرضها الجنود على نقاط التفتيش هو احتجاز الفلسطينيين وجعلهم ينتظرون في أماكنهم لساعات، دون أي وقاية من الشمس، أو المطر، وفي بعض الحالات يضعون الرجال في أقفاص معدنية، في يوم الاثنين، 14 تموز/ يوليو 2003، تم تنبيه المجموعة النسائية الإسرئيلية التي تدعى "مراقبة نقاط التفتيش" في الساعة العاشرة صباحا بأن الجنود يحتجزون منذ السادسة صباحا، ناصر أبو جودة من سكان مخيم العروب في قفص معدني (تبلغ مساحة قاعدته 1.2 مترا مربعا) وذلك في نقطة تفتيش غوش عصيون (بين الخليل وبيت لحم)، وإن الجنود يحتجزون 30 شخصا آخر، منذ الساعة 5:30 صباحا. وبعد أن اتصلت المجموعة مع الإدارة المدنية الإسرائيلية، تم الإفراج عن المحتجز حوالي الساعة 12:00 ظهرا، وتركوا الآخرين يمرون حوالي الساعة 1:30 بعد الظهر، أي بعد سبع ساعات من الانتظار في الشمس والحر. وفي الأسبوع السابق تم احتجاز شخصين آخرين معا في القفص في نقطة التفتيش ذاتها، أحدهما لمدة أربع ساعات، والآخر (ويبلغ عمره 17 عاما) لمدة سبع ساعات.

◎◎◎◎◎

في كانون الأول/ ديسمبر 2003، طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة من محكمة العدل الدولية (المحكمة الدولية) تقديم "رأي استشاري" حول "التبعات القانونية" الناشئة عن إنشاء إسرائيل لجدار يمر عميقا في الضفة الغربية، فقد كان ألان ديرشويتس "يقدم المشورة للمسؤولين [الإسرائيليين] حول مواجهة المحكمة"، واستنكر المحكمة الدولية، وزعم أنها سوف تقوم "بإجراءات قانونية تشبه "قصة أليس في بلاد العجائب" وأنه "سيكون من المهين للكنغر دعوة هذه المحاكمة بمحكمة كنغرية"(*). وأكد على أن حكم الإدانة ضد إسرائيل هو "أمر محدد سلفا"، وذهب إلى مقارنة محكمة العدل الدولية بالمحاكمات "العنصرية" التي كانت تجري في جنوب الولايات المتحدة في أثناء حقبة جيم كرو(**)، والتي "كان يمكن لها أن تحقق العدالة في القضايا التي تنشأ بين البيض، ولكنها كانت تقوم بمظالم عنصرية رهيبة في القضايا التي تتضمن أشخاصا بيضا ضد أشخاص سود"؛ ووفقا لذلك يمكن لمحكمة العدل الدولية "أن تقوم بعمل رائع في القضايا التي تخص نزاعاً حدودياً بين السويد والنرويج، ولكن عندما يأتي الأمر إلى أي شيء يخص الشرق الأوسط، فليس لها أي مصداقية على الإطلاق، ولا ينبغي أن يأخذ أي أحد بجدية أي استنتاجات تصل إليها فيما يخص إسرائيل". لا يطرح ديرشويتس أي دليل أو حجة لأي من هذه المزاعم حول محكمة العدل الدولية، وإن كانت هذه الأدلة ستعزز إعلانه الذي استشهدنا به في القسم الأول من هذا الكتاب بأن إسرائيل غير ملزمة بأي قانون دولي، إضافة إلى ذلك، يبرر ديرشويتس قيام إسرائيل بإنشاء الجدار؛ لأنه "الخيار الأخير لمكافحة الإرهاب"(18). ولكن ما مدى صحة هذه المحاجة؟

في نيسان/ إبريل 2002، أعلن مجلس الوزراء الإسرائيلي أنه سوف يتم بناء "أسوجة وعوائق مادية أخرى" من أجل "تحسين وتعزيز الجاهزية والقدرات العملياتية في التعامل مع الإرهاب"، وفي حزيران/ يونيو 2002 وافق مجلس الوزراء

(*) المحاكمة الكنغرية :(Kangaroo Court) اصطلاح يعني المحاكمة الصورية التي تقام لغرض الإدانة فقط، وتكون أحكامها معدة مسبقا. [المترجم]

(**) حقبة جيم كرو: هي الحقبة التي سادت فيها قوانين الفصل العنصري في الجنوب الأمريكي بين العامين 1876 إلى 1964. [المترجم]

على المرحلة الأولى من المشروع، ويتألف القسم الذي أقرته الحكومة الإسرائيلية حتى تشرين الأول/ أكتوبر 2003، من جدران أسمنتية وحفر وخنادق وطرق وأسلاك شائكة وسياج مكهرب، ويمتد مسافة تصل إلى 680 كليو مترا، ويبلغ معدل عرضه ستين مترا، وسيكون له "تبعات إنسانية شديدة" على ما يزيد عن 680.000 فلسطيني يعيشون في الضفة الغربية (30 بالمئة من سكانها). 11 بالمئة فقط من الجدار يسير على طول الحدود المعترف بها دوليا ("الخط الأخضر")، أما باقي الجدار، فهو يقتطع ما يقارب 15 بالمئة من أراضي الضفة الغربية، بما في ذلك المناطق الغنية بالموارد المائية وذات الأراضي الخصبة، كما سيكون هناك 274.000 فلسطيني سيعيشون، إما في مناطق مغلقة بين الجدار والخط الأخضر، أو في جيوب محاطة تماما بالجدار، ويتوجب على ما يزيد عن 10.000 فلسطيني من هؤلاء حاليا أن يتقدموا بطلبات للحصول على بطاقات مرور خضراء اللون، وهي سارية المفعول لمدة ستة أشهر، وذلك كي يتمكنوا من مواصلة العيش في بيوتهم، واستنتج تقرير صادر عن الأمم المتحدة أن "هذه التراخيص حولت"حق" الفلسطينيين بأن يعيشوا في بيوتهم إلى امتياز". فهناك 400.000 فلسطيني آخر يعيشون إلى الشرق من الجدار، سيتعين عليهم العبور من أجل الوصول إلى مزارعهم وأعمالهم والخدمات الاجتماعية، وكذلك هناك ما بين 200.000 ألى 300.000 فلسطيني آخر يعيشون في القدس الشرقية سوف يتم فصلهم عن الضفة الغربية.

وتتضمن خطة الجدار وضع عدة بوابات ونقاط عبور لتمكين الناس والبضائع من المرور، ولكن لم يتم بعد تحديد الإجراءات الرسمية للمرور، وتشير منظمة بتسيلم إلى أنه "بصرف النظر عما ستنتهي إليه إجراءات العبور، من الواضح أن مئات آلاف الفلسطينيين سوف يعتمدون على النظام الأمني الإسرائيلي، عندما يريدون عبور الحاجز من الجانب الآخر"، في حين أن الخبرات السابقة "تثير الخشية من أن نقاط العبور على طول الحاجز سوف يتم إغلاقها إلى مدد ممتدة، وقد يتم حظر مرور الفلسطينيين حظرا تاما". وتستنتج منظمة بتسيلم، "أنه لو لم يخلق الحاجز عزلا تاما، فمن الواضح أنه سوف يقلص إمكانية العديد من السكان في العمل، وكسب دخل كاف لضمان الحد الأدنى من مستوى المعيشة"، كما أنه "من

الممكن أن يوقع آلافا أخرى من العائلات الفلسطينية في دائرة الفقر" وتورد التقارير أن ما يقارب ست مئة متجر ومكان عمل قد أغلقت في بلدة قلقيلية وحدها بسبب إنشاء الجدار، كما أن مساحات شاسعة من الأراضي الفلسطينية التي سيتم إقامة الجدار عليها أصبحت عرضة "لمصادرة مقنّعة للممتلكات"، ومن المرجح أن تتم مصادرة مساحات كبيرة أخرى في المستقبل من أراضي الفلسطينيين التي تقع إلى الغرب من الجدار.

ولو صدقنا الحجة الإسرائيلية بأن هدف الجدار هو مكافحة الإرهاب، وبحسب ما أعربت منظمات حقوق الإنسان، فإن هذه المصادرة للأراضي هي عمل مخالف للقانون بموجب القانون الدولي، وأشارت دراسة صدرت عن جامعة أكسفورد أنه "بينما يحق لأصحاب الأراضي المطالبة بتعويضات، إلا أن الأغلبية العظمى منهم لم يفعلوا ذلك (بطلب من السلطة الفلسطينية)، وذلك لتجنب إضفاء الشرعية على مصادرة الأراضي. وعلى أية حال، كان المبلغ المعروض للتعويض أقل كثيرا من القيمة الحقيقية للأرض"، ففي قلقيلية على سبيل المثال، كانت قيمة التعويض 10 بالمئة فقط من قيمة الأرض، وأوردت منظمة بتسيلم، "بعد إحكام السيطرة على الأرض، يقوم المقاولون بتسوية الأرض واجتثاث المزروعات، بما في ذلك المزروعات الحقلية، والبيوت البلاستيكية، وبصفة أساسية أشجار الزيتون". ويقدر أنه تم اجتثاث 100.000 شجرة خلال إنشاء الجدار. ويذكر أن المقاولين الإسرائيليين يقومون بنقل أشجار الزيتون التي يتم اجتثاثها لبيعها في إسرائيل؛ ليستفيدوا **هم أنفسهم** من أثمانها، وذلك بموافقة رسمية[19].

ومثل ديرشويتس، أكدت الحكومة الإسرائيلية أن إنشاء الجدار لم يتم بناؤه سوى بعد استنفاد جميع الخيارات الأخرى "لكبح موجة الإرهاب". ولكن منظمات حقوق الإنسان تشكك في هذا الزعم، ولقد أقرت الحكومة الإسرائيلية ذاتها أن معظم المهاجمين الانتحاريين الفلسطينيين الذين يدخلون إلى إسرائيل إنما يدخلونها عبر نقاط تفتيش غير مراقبة بما يكفي، وكان من الممكن تعزيز الأمن في نقاط التفتيش هذه، كما كان من الممكن نشر الجنود الإسرائيليين على طول "المساحات المفتوحة" بين نقاط التفتيش، إضافة إلى ذلك، إذا كان ما يشغل الحكومة الإسرائيلية هو كبح الهجمات الإرهابية على المناطق الإسرائيلية، فإنه كان يمكنها ببساطة إقامة الجدار على طول الخط الأخضر، والذي ما كان سيجلب أي

اعتراضات قانونية، وكما أشارت منظمة العفو الدولية، "ليس من المخالف للقانون إقامة سياج، أو أي إنشاءات أخرى في المناطق التابعة لها من أجل السيطرة على حركة الدخول إلى مناطقها". وأخيرا، أشارت الدراسة التي صدرت عن جامعة أكسفورد إلى أنه "إذا كان القصد من إنشاء السياج منع المهاجمين الانتحاريين، فليس من الواضح لماذا لا تبدو إسرائيل منشغلة بشأن مئات آلاف الفلسطينيين الذين سينتهي بهم المطاف في الجانب الإسرائيلي من السياج... إلا إذا كانت تخطط لإزاحتهم في النهاية"، وسنتحدث عن هذا الأمر فيما يأتي[20].

يظهر أن الدافع الحقيقي وراء إقامة الجدار هو أن تضمن إسرائيل المحافظة على مستوطناتها في الضفة الغربية، وإن هذا الجدار الذي يلتف حول عشرات المستوطنات اليهودية التي تأوي ما يزيد عن 320.000 مستوطنا (80 بالمئة من المجموع العام للمستوطنين)، لن يخدم فقط باعتباره حاجزاً لحمايتهم، وإنما أيضا، وهذا أمر حاسم، سوف يمكن من ضم المستوطنات إلى إسرائيل إلى جانب الأراضي المحيطة بها والموارد المائية، ومما لا جدال فيه، أن المستوطنات غير قانونية - بل إنها تشكل "جريمة حرب" - بموجب القانون الدولي. حتى ديرشويتس لا يبذل أي جهد في كتابه "مرافعة لإسرائيل" لتبرير وجودها. إن إقامة جدار من شأنه أن يلحق بالفلسطينيين أضرارا جسيمة من أجل حماية المستوطنات غير القانونية سيعني مضاعفة الظلم الحالي بظلم آخر، وتشير منظمة هيومان رايتس ووتش، "لا يمكن للحكومة الإسرائيلية استخدام الشواغل الأمنية للإسرائيليين الذين يعيشون في المستوطنات غير القانونية لتبرير اعتداءات إضافية على المناطق المحتلة".

في الواقع، يمكن حماية هذه المستوطنات اليهودية دون إنشاء جدار؛ على سبيل المثال، من خلال إحاطتها بسياج مكهرب، كما سيتم في حالة المستوطنات التي بقيت خارج الجدار، وتقترح منظمة بتسيلم، أن "السبب الكامن" لإقامة الجدار "ليس توفير أكبر حماية ممكنة للمستوطنين" بل "لتأسيس وقائع على الأرض من شأنها أن تديم وجود المستوطنات وتيسّر ضمها مستقبلا إلى إسرائيل". وبمثل ذلك، تستنتج منظمة هيومان رايتس ووتش أن "المسار الحالي والمسار المخطط للسياج يبدو مصمما بصفة

رئيسة، كي يدمج المستوطنات المدنية الإسرائيلية غير القانونية بإسرائيل، ويجعلها متصلة معها". إن الحدود الجديدة المفروضة بحكم الأمر الواقع من خلال الجدار سوف تدمج بالنهاية ما يقارب نصف الضفة الغربية بإسرائيل، إذا ما تمت الموافقة على التوسيع المخطط للجدار في وادي الأردن. أما السكان الفلسطينيون الأصليون، بما في ذلك الذين يسكنون حاليا بين الجدار، وبين إسرائيل، والذين سيتم إجبارهم من خلال ظروف الحياة التي لا تطاق على الانتقال إلى الجانب الفلسطيني من الجدار ("ترانسفير طوعي")، فسوف يصبحون عالقين في منطقة متشظية تشبه بانتوستانات جنوب إفريقيا [المعازل العرقية] تشكل ما نسبته 10 بالمئة من مساحة فلسطين التاريخية، ولقد ناشدت منظمة هيومان رايتس ووتش الحكومة الأمريكية أن تقوم "بخصم تكاليف إنشاء السياج الفاصل في الضفة الغربية من ضمانات القروض الأمريكية" لإسرائيل(21).

بعكس زعم ديرشويتس، ليس الجدار "آخر خيار لمكافحة الإرهاب أمام إسرائيل، ولا هو مصمم لمكافحة الإرهاب، فالحقائق واضحة، كما هو الإجماع بين منظمات حقوق الإنسان بشأنها: الهدف الحقيقي للجدار هو أن تقرر إسرائيل، **بصفة استباقية، ومن طرف واحد، وبصفة نهائية**، مستقبل المستوطنات اليهودية، ويتوقع ديرشويتس محقا أنه، إذا قبلت المحكمة الدولية النظر في القضية، فإن إدانة إسرائيل ستكون "أمرا مفروغا منه". وليس ذلك لأن محكمة العدل الدولية هي محكمة كنغرية [أي محكمة صورية تعسفية] كما يرى هو، بل لأن الظلم الذي أحاق بالفلسطينيين واضح للعيان، وإن لم يكن واضحا لديرشويتس، بل إن هذا الظلم واضح حتى لكنغر، ففي تموز/ يوليو 2004 أصدرت المحكمة الدولية رأيها الاستشاري "التبعات القانونية لإنشاء جدار في المناطق الفلسطينية المحتلة" (قائمة عامة رقم 131). واستنتجت المحكمة بتصويت بلغ 14 صوتا ضد صوت واحد (الولايات المتحدة) أن "إنشاء الجدار الذي يجري بناؤه من قبل إسرائيل، القوة المحتلة، في المناطق الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك حول القدس الشرقية، والنظام المرتبط به، مخالف للقانون الدولي"؛ وأن "إسرائيل خاضعة للالتزام بإنهاء انتهاكاتها للقانون الدولي؛ وخاضعة للالتزام بالتوقف عن العمل في إنشاء الجدار الذي يجري

بناؤه في المناطق الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك حول القدس الشرقية، وإزالة الإنشاء الذي تم الانتهاء من بنائه"؛ وأن "إسرائيل خاضعة للالتزام بدفع تعويضات عن كافة الأضرار التي نتجت عن إنشاء الجدار في المناطق الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك حول القدس الشرقية"؛ وأنه "يتعين على الأمم المتحدة، وخصوصا الجمعية العامة ومجلس الأمن، النظر فيما يجب عمله لإنهاء الوضع غير القانوني الناتج عن إنشاء الجدار والنظام المرتبط به"، وبتصويت بلغ ثلاثة عشر صوتا مقابل صوتين (الولايات المتحدة وهولندا)، وجدت المحكمة أيضا أن "جميع الدول عليها التزام بعدم الاعتراف بالوضع غير القانوني الناتج عن إنشاء الجدار وعدم تقديم أي معونة، أو مساعدات في الحفاظ على الوضع الذي نتج عن هذا البناء، وجميع الدول الأطراف في اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب الصادرة في 12 آب/ أغسطس 1949 عليها التزام إضافي، بينما تحترم شرعة الأمم المتحدة والقانون الدولي، وأن تضمن التزام إسرائيل بالقانون الإنساني الدولي كما هو مكرس في تلك الاتفاقية".

بعيدا عن هذه النتائج، تميز القرار بأهمية كبيرة من جوانب أخرى أيضا: من ناحية اختيار الألفاظ والمعاني اللغوية، إذ حافظت المحكمة على استخدام كلمة **الجدار** للإشارة إلى الإنشاء الذي تقوم إسرائيل ببنائه (الفقرة 67)؛ كما استشهدت المحكمة مرارا بالفقرة الافتتاحية في قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242، الذي أكد على "عدم جواز اكتساب مناطق بالحرب"، وكذلك قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر عام 1970 الذي أكد بأنه "لا يجوز الاعتراف بقانونية اكتساب أي منطقة نتيجة التهديد باستخدام القوة"، وأعلنت هذا المبدأ، بوصفه "ناتجا طبعيا" عن شرعة الأمم المتحدة، وبناء على ذلك من "القانون الدولي العرفي" و"قاعدة عرفية" (الفقرات 74، 87، 117)؛ أقرت المحكمة بانطباق اتفاقية جنيف الرابعة على المناطق المحتلة (الفقرة 101)؛ ووجدت أن "المستوطنات الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية المحتلة (بما في ذلك القدس الشرقية) قد أقيمت بانتهاك للقانون الدولي" (الفقرة 120). وفي كل هذه الجوانب، فإن استنتاجات المحكمة الدولية تمثل دحضا شاملا للموقف الإسرائيلي الرسمي، حتى بيان القاضي الذي عارض قرار المحكمة، والذي يمثل الولايات المتحدة في المحكمة، سلم بصفة حاسمة بأن اتفاقية

جنيف الرابعة تنطبق على المناطق المحتلة، وأن المستوطنات الإسرائيلية الموجودة في الضفة الغربية "تنتهك" الاتفاقية ("بيان القاضي بورغينثال"). وبخصوص هذه النقطة الأخيرة، من الجدير ملاحظة أن ديرشويتس في معارضته لإجماع الآراء القانونية يشكل اتجاها قانونيا يتألف منه وحده، إذ يقر "بالحقوق القانونية" للمستوطنين اليهود بأن "يعيشوا، حيثما يريدون في الضفة الغربية وغزة[22].





المحكمة العليا تسلك الدروب السفلى

لقد ظل ديرشويتس دائما يكيل المدائح للمحكمة الإسرائيلية العليا[1]، وخلال الانتفاضة الأولى، أعلن في مناسبات عديدة: "لقد استجابت المحكمة الإسرائيلية العليا بصفة رائعة للإفراط في رد الفعل الذي كان يحدث أحيانا من قبل الجيش الإسرائيلي والمسؤولين الأمنيين، وإن هذه المحكمة هي من أفضل المحاكم في العالم، وقد أصدرت مرات عديدة أحكاما في صالح أصحاب الدعاوى من العرب الذين تعرضوا لمعاملة غير عادلة"[2]، ففي كتابه "ما الذي يجعل الإرهاب فعالا"، والذي صدر بعد اندلاع الانتفاضة الثانية، زعم ديرشويتس أيضا: "على الرغم من القيود الكبيرة على حقوق الفلسطينيين،... فإنهم يعلمون أن المحكمة الإسرائيلية العليا تظل حصنا مستقلا للحرية، حتى عندما يسعى الجيش، أو الحكومة إلى وضع قيود"[3]. يظهر هذا الأداء المثالي المزعوم للمحكمة العليا كموضوع محوري في كتاب "مرافعة لإسرائيل": "المحكمة الإسرائيلية العليا هي من ضمن أفضل المحاكم في العالم، وقد قامت مرات عديدة بإلغاء قرارات الجيش والحكومة وأجبرتهم على التصرف وفقا لسيادة القانون" و"المحكمة الإسرائيلية العليا، ومن جميع النواحي، هي إحدى أفضل المحاكم في العالم.... وعلى الرغم من تفهمها الواضح للمتطلبات الأمنية، إلا أن المحكمة الإسرائيلية العليا قامت بصفة متكررة بمنع الحكومة الإسرائيلية والجيش من القيام بتصرفات تنتهك أرفع معايير سيادة القانون" (ص. 183)؛ وما إلى ذلك. لقد أهدى ديرشويتس كتابه "مرافعة لإسرائيل" إلى أهارون باراك، الرئيس الحالي للمحكمة الإسرائيلية العليا، "الذي تشكل أحكامه القضائية مرافعة لإسرائيل ولسيادة القانون أفضل من أي مرافعة قد يقدمها أي كتاب".

ولكن، يصل المطلعون على هذا الموضوع إلى استنتاجات متناقضة تناقضا هائلا، فقد أشار المدير التنفيذي لمنظمة بتسيلم (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة) إلى أن "ما يجعل الإساءات الإسرائيلية أمرا فريدا في العالم أجمع، هي الجهود التي لا تلين لتبرير ما لا يمكن تبريره"[4]. لقد أدت المحكمة الإسرائيلية العليا دور الأداة القضائية الرئيسة في تبرير ما لا يمكن تبريره، وإن الدراسة الأكثر شمولا حتى الآن حول أحكام المحكمة الإسرائيلية العليا المتعلقة بالفلسطينيين هي الدراسة التي أعدها ديفيد كيرتزمير بعنوان: "احتلال العدالة: المحكمة الإسرائيلية العليا والمناطق المحتلة" وتستحق الاستنتاجات الرئيسة التي وصل إليها كيرتزمير، وهو بروفيسور رفيع المستوى في القانون في الجامعة العبرية في القدس، اقتباسا مطولا:

> *لقد تدخلت المحكمة في مناسبات متباعدة في قرارات الجيش.... وفي جميع أحكامها -تقريبا- المتعلقة بالمناطق المحتلة، خصوصا تلك المتعلقة بمسائل مبدئية، أصدرت المحكمة أحكاما في صالح السلطات، وعادة استنادا إلى محاجات قانونية مشكوك بها، ومن الصحيح فعلا أن المحكمة أصدرت في حالات قليلة أحكاما ضد السلطات، ولكن تلك "القضايا التي تشكل علامات فارقة" تعمل فقط لتحسين وظيفة إضفاء الشرعية على المحكمة من خلال تعزيز "صورة المحكمة، بوصفها هيئة محايدة تتحدى الحكومة بجرأة؛ سعيا لتحقيق العدالة".*
>
> *وفي حين ذكرت المحكمة مرارا أن وظيفة القائد العسكري هي إيجاد التوازن بين العوامل الأمنية، وبين الاعتبارات الأخرى، إلا أنها رفضت بصفة ثابتة تقريبا النظر في قضية إيجاد التوازن بحد ذاتها، وخضعت لقرارات القائد العسكري، ولقد كان واجب إيجاد التوازن جزءا من لغو المحكمة في العادة بأكثر ما يكون جزءا من اتخاذ القرارات الفعلية.*
>
> *لم تنظر المحكمة لنفسها على أنها هيئة يتعين عليها النظر في شرعية سياسات الحكومة، وتصرفاتها على ضوء القانون الدولي، أو أن تفسر القوانين بانتهاج مقاربة تستند إلى الحقوق، بل على العكس، فقد قبلت بقانونية تصرفات وسياسيات مشكوك بمدى قانونيتها، كما أضفت الشرعية على تلك التصرفات والسياسات، وقامت بتفسير القانون لصالح السلطات.*

> *وفي قراراتها المرتبطة بالمناطق المحتلة، قامت المحكمة بتبرير جميع التصرفات المثيرة للخلاف التي قامت بها السلطات الإسرائيلية، وخصوصا التصرفات الأشد انتهاكا لمبادئ القانون الإنساني الدولي.... إن الفلسفة القانونية لتلك القرارات محابية بصفة صارخة لموقف الحكومة*[5].

وفي تحليله لقرارات محددة، عادة ما يصف كيرتزمير الأسباب التي تعرضها المحكمة بأنها "مشكوك بها بشدة"، و "تثير إشكالات شديدة"، و "سفسطة"، وما إلى ذلك[6].

يورد الجدول 9-1 استنتاجات منظمات حقوق الإنسان والأكاديميين حول قانونية بعض الأحكام الرئيسة للمحكمة العليا المتعلقة بالمناطق المحتلة، ويعرض الجدول 9-2 عينات عن قرارات أخرى متعلقة بالمناطق المحتلة.

الفصول الفرعية الآتية المعنونة: "تصويت بمنح الثقة"،: "نص يجب قراءته"،: "أداة للمقايضة"،: "المساواة"، تتفحص مساعي ديرشويتس لإثبات أن المحكمة الإسرائيلية العليا تدافع عن حقوق الفلسطينيين، في حين يستخدم الفصل الفرعي المعنون: "أمر مخيف" معايير ديرشويتس للحكم على النظام الإسرائيلي القضائي في المناطق المحتلة.

تصويت بمنح الثقة

لتوضيح دفاع المحكمة الإسرائيلية العليا عن الفلسطينيين، يقتبس ألان ديرشويتس أقوال ناشط فلسطيني في مجال حقوق الإنسان، على الصفحة 184 من كتابه "مرافعة لإسرائيل":

> **حتى رجا صوراني، مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في غزة، ومن أشد الناقدين لإسرائيل، يقول: إنه يظل "منبهرا دائما بالمعايير الرفيعة للأنظمة القانونية [كذا]."**

جاء هذا الاقتباس من صحيفة نيويورك تايمز، أما نص الفقرة بأكملها، فهو: "على الرغم من الأمور المثبطة العديدة بالنسبة للسيد صوراني مع المحاكم الإسرائيلية، فهو يقول: إنه يظل "منبهرا دائما بالمعايير الرفيعة للنظام القانوني"،

ويقول: "في عديد من القضايا، عندما تتعامل المحاكم مع **مسائل إسرائيلية محضة،** مثل حقوق المثليين الجنسيين، فأنا معجب بأحكامها، **ولكن عندما يأتي الأمر إلى الفلسطينيين، يبدو الأشخاص أنفسهم، وكأنهم يعانون من مرض الفصام**" (التوكيد مضاف)[7].

جدول 9-1: قانونية بعض القرارات الرئيسة الصادرة عن المحكمة الإسرائيلية العليا بخصوص المناطق المحتلة

المستوطنات	"الرأي القانوني للمحكمة بخصوص المستوطنات والقضايا المتعلقة بها، يستند إلى افتراضات غامضة حول قانونية المستوطنات.... لقد أضفت المحكمة صفة قانونية على تصرفات حكومية مثيرة للريبة". البروفيسور كيرتزمير [انظر ملاحظة أ أدناه]
عمليات الإبعاد	"المادة 49 [من اتفاقية جينيف الرابعة] ... تم تصميمها للتحقق من أن... أي عملية إبعاد بحق أشخاص يتمتعون بالحماية من مناطق محتلة ستعد منافية للقانون.... إن كل عملية إبعاد لأشخاص خاضعين للحماية من مناطق محتلة هي عملية محظورة، بصرف النظر عن الطبيعة الفردية، أو الجماعية لهذا التصرف أو دوافعه". "إن سياسة القيادة العسكرية الإسرائيلية باللجوء إلى الإبعاد في الضفة الغربية وقطاع غزة... حازت على ختم الموافقة من المحكمة العليا، على الرغم مما تنص عليه المادة 49 من اتفاقية جينيف". يورام دينستين، بروفيسور ورئيس جامعة تل أبيب [انظر ملاحظة ب أدناه].
الاحتجاز الإداري	"إن استخدام إسرائيل للاحتجاز الإداري في المناطق المحتلة... هو... أمر منافٍ للقانون بموجب القانون الدولي". "من المرجح أن الدعم الكامل الذي قدمته المحكمة للاحتجاز الإداري قد عمل كعامل مثبط للفلسطينيين في اللجوء إلى المحكمة العليا". منظمة بتسيلم (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة). (قام رئيس المحكمة أهارون باراك بكتابة بعض أفظع القرارات المتعلقة بالاحتجاز الإداري) [انظر الملاحظة جـ أدناه].
هدم البيت	"الاستنتاج الذي لا يمكن تجنبه... إن سجل الأحكام القضائية للمحكمة الإسرائيلية العليا حول الموضوع المهم المتمثل بموضوع

هدم البيوت وإغلاقها في المناطق المحتلة، هو سجل لا يبعث على الرضا بصفة استثنائية، فلا يمكن أن يوجد سوى شك ضئيل بأن تطبيق القسم 119 (1) من تعليمات الدفاع (الطارئة) [الذي يتم الاستناد إليه في القانون الإسرائيلي لهدم البيوت وإغلاقها] هو انتهاك للقانون الإنساني الدولي". البروفيسور دينستين. (قام رئيس المحكمة أهارون باراك بكتابة بعض أفظع القرارات المتعلقة بهدم البيوت) [انظر الملاحظة د أدناه].

ملاحظات:

ملاحظة أ: ديفيد كيرتزمير، "احتلال العدالة: المحكمة الإسرائيلية العليا والمناطق المحتلة" (آلبني، 2002)، ص. 99 (انظر ص. 75-99 للاطلاع على تحليل للقرارات المعنية الصادرة عن المحكمة)؛ انظر أيضا، منظمة بتسيلم (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة)، "سلب الأراضي: سياسة الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية" (القدس، 2002)، ص. 32-35، 104-105 (انظر ص. 20-29 للاطلاع على مناقشة للقوانين الدولية المعنية).

ملاحظة ب: يورام دينستين، "المحكمة الإسرائيلية العليا وقانون الاحتلال العدواني: عمليات الإبعاد"، في الكتاب الإسرائيلي السنوي لحقوق الإنسان (تل أبيب، 1993)، ص. 14-15، 26. (دينستين هو أهم خبير إسرائيلي في القانون الدولي). انظر أيضا كيرتزمير، "احتلال العدالة"، ص. 44-55، 165-186. للاطلاع على الموقف الرسمي للحكومة الإسرائيلية حول عمليات الإبعاد والقضايا المتعلقة بها، انظر مير شامغار، "الالتزام بالقانون الدولي في المناطق الخاضعة للإدارة الإسرائيلية"، في الكتاب السنوي لحقوق الإنسان في إسرائيل، (تل أبيب، 1971)، ص. 262-277. للاطلاع على مقتطفات من قرارات المحكمة العليا التي أقرت بعمليات الإبعاد، انظر قضية قواسمة ضد وزير الدفاع (المحكمة العليا 80/698)، في كتاب إسرائيل السنوي لحقوق الإنسان (تل أبيب، 1981)، ص. 349-354؛ قضية عبد العفو ضد قائد قوات الدفاع الإسرائيلية في الضفة الغربية (المحكمة العليا 87/785، 87/845، 88/27)، في كتاب إسرائيل السنوي لحقوق الإنسان (1993)، ص. 277-86.

ملاحظة ج: منظمة بتسيلم، "سجناء السلام: الاحتجاز الإداري في أثناء مسيرة أوسلو" (القدس، 1997)، ص. 50، 36 (بخصوص قرارات رئيس المحكمة أهارون باراك، انظر بصفة خاصة ص. 15-17)؛ انظر أيضا كيرتزمير، "احتلال العدالة"، ص. 129-135، للاطلاع على تحليل لقرارات المحكمة.

ملاحظة د: يورام دينستين، "المحكمة الإسرائيلية العليا وقانون الاحتلال العدواني: هدم البيوت وإغلاقها"، في الكتاب الإسرائيلي السنوي لحقوق الإنسان (تل أبيب، 1999)، ص. 304؛ انظر أيضا كيرتزمير، "احتلال العدالة"، ص. 145-163 (قرارات باراك على الصفحتين 154، 160). حول موافقة المحكمة على هدم بيوت الفلسطينيين الذين كان أصحابها قد حرموا من الحصول على تراخيص أبنية بصفة تنطوي على تمييز، انظر منظمة العفو الدولية "الهدم والتجريد: تدمير البيوت الفلسطينية" (لندن، كانون الأول/ ديسمبر 199)، ص. 14، ومنظمة بتسيلم، "هدم السلام: سياسة إسرائيل في هدم بيوت الفلسطينيين على نطاق واسع في الضفة الغربية" (القدس، 1997)، ص. 34-38 (قرارات باراك على الصفحات 36-38)؛ حول رفض المحكمة "لجميع الالتماسات التي تم تقديمها حتى الآن" ضد "عمليات قوات الدفاع الإسرائيلية القتالية التي تلحق الضرر بالممتلكات الخاصة للفلسطينيين" في قطاع غزة، انظر منظمة بتسيلم، "سياسة التدمير: هدم البيوت وتدمير الأراضي الزراعية في قطاع غزة (القدس، شباط/ فبراير 2002)، ص. 41؛ للاطلاع على "قرار صادر عن المحكمة الإسرائيلية العليا سيسمح بتنفيذ هدم البيوت التابعة لعائلات الأشخاص الذين يعتقد أنهم نفذوا هجمات ضد الإسرائيليين، وحرمان تلك العائلات من الحق بالمراجعة القضائية"، انظر منظمة العفو الدولية، "قرار صادر عن المحكمة العليا يمنح ضوءا أخضر لفرض عقوبات جماعية" (بيان صحفي، 6 آب/ أغسطس 2002)؛ للاطلاع على قرار المحكمة الذي "يسمح لقوات الدفاع الإسرائيلية بمواصلة الهدم على نطاق واسع" في غزة "ويخول قوات الدفاع الإسرائيلية تحديد ظروف عقد جلسات للمحكمة قبل عمليات الهدم" انظر منظمة بتسيلم، "سيادة القانون تنتهي عند الحدود" (بيان صحفي، 16 أيار/ مايو 2004).

وكذلك منظمة بتسيلم، "ليس لذنب اقترفوه: عمليات هدم البيوت العقابية في أثناء انتفاضة الأقصى" (القدس، تشرين الثاني/ نوفمبر 2004)، ص. 39-45؛ بالنسبة لتقصير المحكمة في "حماية الفلسطينيين من الهدم التعسفي لبيوتهم وممتلكاتهم ومن الطرد القسري، وترك الباب مفتوحا لعمليات التدمير الإسرائيلية لأي غرض عسكري مزعوم"، انظر منظمة العفو الدولية، "تحت الأنقاض: هدم البيوت وتدمير الأراضي والممتلكات" (لندن، أيار/ مايو 2004)، ص. 25؛ للاطلاع على قيام المحكمة "بصفة متواصلة بإضفاء الشرعية على عمليات هدم البيوت في أثناء قيامها بتطوير أسس قضائية معيبة بخصوص حق المالكين بتقديم شكاوى للمحكمة قبل الهدم"، ونقد للمحكمة بسبب "موافقتها بصفة ثابتة لإثارة قوات الدفاع الإسرائيلية "للضرورات الأمنية". وعندما يقدم للمحكمة رأي خبير حول الضرورة العسكرية المعنية، أو عمليات الهدم المقترحة، تقوم المحكمة دائما بإصدار أحكام مؤيدة لقوات الدفاع الإسرائيلية، دون أن تجري أي تقييم لجدارة الحجج المعاكسة"، انظر منظمة هيومان رايتس ووتش،

"تدميـر رفح: هدم البيـوت على نطاق واسع في قطاع غـزة" (نيـويورك، تشـرين الأول/ أكتوبر 2004)، ص. 127-130.

وللاطلاع على مقتطفات من قرارات المحكمة الإسرائيلية العليا التي وافقت فيها على هدم البيوت وإغلاقها، انظر قضية سخويل ضد القائد العسكري لمنطقة يهودا والسامرة (المحكمة العليا 434/79) في الكتاب الإسرائيلي السنوي لحقوق الإنسان (تل أبيب، 1980)، ص. 345-346 وقضية خمري ضد القائد العسكري لمنطقة يهودا والسامرة (المحكمة العليا 361/82) في الكتاب الإسرائيلي السنوي لحقوق الإنسان (تل أبيب، 1987)، ص. 314 وقضية دغاليس ضد القائد العسكري لمنطقة يهودا والسامرة (المحكمة العليا 698/85) في الكتاب الإسرائيلي السنوي لحقوق الإنسان(1987)، ص. 315-316 وقضية جبر ضد القيادة العامة لقوات الدفاع الإسرائيلية ووزير الدفاع (المحكمة العليا 897/86) في الكتاب الإسرائيلي السنوي لحقوق الإنسان (تل أبيب، 1988)، ص. 252-253 وقضية الفسفوس ضد وزير الدفاع (المحكمة العليا 779/88) في الكتاب الإسرائيلي السنوي لحقوق الإنسان (1993)، ص. 316 وقضية بخاري ضد القائد العسكري لمنطقة يهودا والسامرة (المحكمة العليا 610/89) في الكتاب الإسرائيلي السنوي لحقوق الإنسان (1993)، ص. 325 وقضية جمعية الحقوق المدنية في إسرائيل ضد القائد العسكري للمنطقة الجنوبية (المحكمةالعليا 4112/90) في الكتاب الإسرائيلي السنوي لحقوق الإنسان (1993)، ص. 333-336 وقضية هغبا ضد القائد العسكري لمنطقة يهودا والسامرة (المحكمة العليا 5740/90) في الكتاب الإسرائيلي السنوي لحقوق الإنسان (1993)، ص. 336-337 وقضية سنور ضد القائد العسكري لقطاع غزة (المحكمة العليا 2722/92) في الكتاب الإسرائيلي السنوي لحقوق الإنسان (المحكمة العليا 658/89) في الكتاب الإسرائيلي السنوي لحقوق الإنسان (تل أبيب 1995)، ص. 324-325 وقضية العمرين ضد القائد العسكري في قطاع غزة (المحكمة العليا 2722/92) في الكتاب الإسرائيلي السنوي لحقوق الإنسان (1995)، ص. 337-340 وقضية نزال ضد القائد العسكري لمنطقة يهودا والسامرة (المحكمة العليا 6026/94) في الكتاب الإسرائيلي السنوي لحقوق الإنسان (1999)، ص. 264-271 وقضية غنيمات ضد الضابط القائد في المنطقة الوسطى (المحكمة العليا 2006/97) في الكتاب الإسرائيلي السنوي لحقوق الإنسان (تل أبيب، 2000) ص. 333-335.

جدول 9-2 قرارات أخرى للمحكمة الإسرائيلية العليا تتعلق بالمناطق المحتلة

الإقامة ولم شمل العائلات	"قبلت المحكمة بشرعية هذه السياسة التي تقتضي أن زواج المقيم من شخص غير مقيم ليس سببا كافيا للسماح لغير المقيم بالعيش بصفة دائمة في المنطقة". [انظر ملاحظة أ أدناه]
الاغتيالات السياسية	"رفضت المحكمة الإسرائيلية العليا التماسين بخصوص عمليات الاغتيال التي تقوم بها الدولة، واستندت المحكمة في رفضها إلى أن "المحكمة لا تصدر عادة أحكاما بخصوص المسائل الأمنية"". "من خلال إصدار هذا الحكم تكون المحكمة قد تبنت موقف الدولة". [انظر الملاحظة ب أدناه]
إمكانية الوصول إلى العناية الصحية	"قدمت منظمة أطباء لحقوق الإنسان - إسرائيل، وجمعية الهلال الأحمر الفلسطينية التماسا مشتركا للمحكمة العليا، وحاجتا بأن إسرائيل تنتهك واجبها بتيسير مرور المرضى عبر الحواجز الإسرائيلية المنتشرة في شتى أنحاء الضفة الغربية.... فرفضت المحكمة العليا هذا الالتماس... ورفضت المحكمة قبول وثيقة مصدقة مقدمة من جمعية الهلال الأحمر الفلسطينية تقدم فيها تفصيلات عن 121 حالة تظهر حدوث تأخير، أو منع لعبور المرضى، أو الطواقم الطبية عبر الحواجز الإسرائيلية، كما رفضت المحكمة إصدار أمر يتطلب من الدولة الالتزام بالإجراءات التي ألزمت نفسها بها. قبلت المحكمة العليا أيضا زعم الحكومة بأنه... لا يوجد قرى أو مناطق في الضفة الغربية وقطاع غزة تم فيها منع الوصول منعا كاملا بوساطة الحواجز.... لقد تم مرات عديدة إظهار بطلان هذا الزعم [بأنه لا يوجد مناطق مغلقة إغلاقا تاما]".[انظر ملاحظة جـ أدناه].

ملاحظات:

ملاحظة أ: ديفيد كيرتزمير، "احتلال العدالة: المحكمة الإسرائيلية العليا والمناطق المحتلة" (آلبني، 2002) ص. 106.

ملاحظة ب: اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل ومؤسسة القانون - الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة، "سياسة الاغتيالات التي تتبعها حكومة إسرائيل، تشرين الثاني 2000-كانون الثاني/ يناير 2002" (أيار/ مايو 2002)، ص. 6، 25.

ملاحظة ج: أطباء لحقوق الإنسان-إسرائيل، "تركة من الظلم: نقد للمقاربات الإسرائيلية إزاء الحق في الصحة للفلسطينيين في المناطق المحتلة" (تل أبيب، تشرين الثاني/ نوفمبر 2002)، ص. 47-50. انظر أيضا منظمة أطباء لحقوق الإنسان-إسرائيل، "طريق مسدود: زيارة إلى قرى سالم، ودير الحطب، وأزموت" (تل أبيب، شباط/ فبراير 2003)، للاطلاع على سرد مفصل حول ظروف القرى المغلقة، يستنتج أنه""وإذ تركنا القرى خلفنا، شعرنا أننا ننتقل ليس فقط من منطقة إلى أخرى، بل من حقبة إلى أخرى، وإذ أقفلت الأبواب الحديدية، أدركنا تماما أننا كنا زوارا عابرين لأكبر إدارة سجون في دولة إسرائيل - سجن يُحتجز فيه ملايين المدنيين الفلسطينيين: سجن المناطق المحتلة، ولا يمكن للمحكمة العليا أو لإجراءات رسمية يضعها أحد الضباط بنية طيبة أن يغير هذه الحقيقة".

نص يجب قراءته

لتوضيح قيام المحكمة الإسرائيلية العليا بحماية "**حقوق الفلسطينيين**"، كتب ألان ديرشويتس على الصفحات 184-186 من كتابه "مرافعة لإسرائيل":

> **في 3 أيلول/ سبتمبر 2002، أصدرت المحكمة حكما في قضية تتعلق بقيام الجيش الإسرائيلي بإصدار أمر بطرد شقيق إرهابي وشقيقته بسبب أن ذلك الإرهابي قد نظم عدة تفجيرات انتحارية.، وقد تم طردهما من الضفة الغربية لمدة عامين، وتم نقلهما إلى قطاع غزة، استنادا إلى الاستنتاج بأن الشقيقة قامت بتخييط أحزمة متفجرات، وأن الشقيق عمل على "توفير المراقبة، عندما كان شقيقه وأعضاء مجموعته ينقلون شحنتين ناسفتين من مكان إلى آخر". وقد حكمت المحكمة بأن أمر الطرد، والذي يشكل "تعيينا لمكان السكن" بصفة مؤقته ضمن الأراضي المحتلة بدلا من النقل خارج المناطق، يعد مشروعا فقط إذا "كان الشخص ذاته [الذي يتم طرده] يشكل خطرا حقيقيا".**

وذهب ديرشويتس للتوصية بأن هذا القرار "**نص يجب قراءته من قبل أولئك الذين يزعمون بأن إسرائيل لا تلتزم بسيادة القانون**".

كتب القرار في هذه القضية، قضية عجوري ضد قادة قوات الدفاع الإسرائيلية، رئيس المحكمة أهارون باراك، وكان الحكم الأصلي الصادر بحق المدعى

عليهما، إنتصار محمد أحمد عجوري وأحمد علي عجوري، مستندا إلى "مواد سرية" و"شهادات قدمها عناصر من جهاز الأمن العام"، ومع ذلك أكد أهارون باراك القرار: "لقد سألنا محامي الدولة: لماذا لا تتم ملاحقة المدعى عليها من خلال قضية جنائية؟ وكان الجواب: إنه لا يوجد دليل يمكن تقديمه ضدها في محاكمة جنائية، إذ إن الدليل المتوافر ضدها هو مواد سرية، ولا يمكن تقديمه في محاكمة جنائية، ونعد هذا الجواب جوابا كافيا"[8]. وهكذا، فإن ديرشويتس يعد هذا القرار الذي صدر لتأكيد حكم الإبعاد القسري، استنادا إلى دليل سري، قرارا مثاليا، ومع ذلك، ووفقا لمنظمة العفو الدولية، فقد شكل هذا القرار انتهاكا للشروط الأساسية للقانون الدولي:

> *إن هذا الحكم يسمح من الناحية الفعلية بحدوث انتهاك جسيم لأحد أهم المبادئ الأساسية لقانون حقوق الإنسان الدولي - تحديدا حق كل متهم بالحصول على محاكمة عادلة، وتحدي الدليل الموجه ضده.... يسمح هذا الحكم أيضا بانتهاك جسيم للقانون الإنساني الدولي، فوفقا لاتفاقية جينيف الرابعة، فإن الفلسطينيين الذين يعيشون في المناطق الخاضعة للاحتلال الإسرائيلي العسكري منذ عام 1967 هم أشخاص يتمتعون بالحماية، وإن النقل القسري المنافي للقانون للأشخاص المحميين يشكل جريمة حرب.... وبموجب قوانين روما، فإن هذه الانتهاكات قد تشكل جرائم ضد الإنسانية.... في القرار الذي اتخذته اليوم، حكمت المحكمة العليا بأن النقل القسري إلى قطاع غزة يمكن استخدامه فقط ضد الناس الذين شاركوا هم أنفسهم بجرائم خطيرة، ولا يجوز استخدامه كردع. ومع ذلك، تعتقد منظمة العفو الدولية أن هذا النقل القسري المنافي للقانون لأقارب الناس الذين يُزعم أنهم مسؤولون عن هجمات ضد إسرائيليين يتم استخدامه من قبل الحكومة الإسرائيلية، والجيش كشكل من أشكال العقاب الجماعي. إن هذا الإجراء محظور بموجب المادة 33 من اتفاقية جينيف الرابعة*[9].

وأوردت منظمة العفو الدولية لاحقا أن إنتصار وأحمد عجوري "هما في قطاع غزة، حيث ليس لهما أقارب هناك، وليس لهما أي وسيلة لإعالة نفسيهما، ما عدا الصدقة"[10].

أداة للمقايضة

ولتوضيح أن المحكمة الإسرائيلية العليا هي "**من جميع الجوانب إحدى أفضل المحاكم في العالم**"، يستشهد ألان ديرشويتس بالقرار الآتي على صفحة 185 من كتابه "مرافعة لإسرائيل":

> ***"لقد حظرت المحكمة الإسرائيلية العليا على إسرائيل احتجاز سجناء لغرض استخدامهم "كأداة للمقايضة" في عمليات تبادل السجناء الذين يتم احتجازهم بما يتنافى مع القانون من قبل الأعداء.***

من الصحيح أن المحكمة العليا حظرت أخذ الرهائن في قرار أصدرته في نيسان/ إبريل 2000. ولكن ديرشويتس يتغافل عن ذكر ما سبق هذا القرار، وماذا كانت تبعاته، فلم يأت هذا القرار إلا بعد أن قامت المحكمة العليا أولا **بإضفاء الشرعية** على أخذ الرهائن، وقد أوردت منظمة هيومان رايتس ووتش في دراسة شاملة أعدتها عام 1997 أن واحدا وعشرين سجينا لبنانيا ظلوا محتجزين في إسرائيل "لمدة تصل إلى عشر سنوات، وبعضهم... في مواقع سرية، وتم حرمانهم حتى من ضمانات الإجراءات القضائية، ومن المعاملة الإنسانية التي تفرضها قوانين الحروب"، وتذكر التقارير أن عددا منهم تعرضوا للتعذيب في أثناء التحقيقات في جنوب لبنان "باستخدام الصعقات الكهربائية" على يد المرتزقة اللبنانيين "بحضور إسرائيليين كانوا يصدرون الأوامر".

ووفقا لمنظمة هيومان رايتس ووتش، كان هؤلاء السجناء محتجزين بوصفهم "رهائن" من أجل تأمين الإفراج عن أسرى الحرب الإسرائيليين والأشخاص المفقودين في أثناء القتال في أثناء الحرب اللبنانية[11]. إن قرار المحكمة الصادر في تشرين الثاني/ نوفمبر 1997 هو قرار "لا سابقة له في العالم" (منظمة العفو الدولية)[12]، فقد سمحت المحكمة الإسرائيلية العليا باستخدام المحتجزين اللبنانيين "كأداة للمقايضة". ورأى رئيس المحكمة، أهارون باراك، أن "الاحتجاز قانوني، طالما أنه مصمم لتعزيز أمن الدولة، حتى لو كان الخطر على أمن الدولة، لا يأتي من المحتجزين أنفسهم"، وأن "احتجاز مقدمي الاستئناف لغرض إطلاق سراح الجنود المحتجزين والمفقودين هو مصلحة حيوية للدولة"[13]، وأعلنت منظمة العفو الدولية

أن قرار المحكمة "جدير بالازدراء، إذ يضفي الشرعية صراحة على احتجاز الرهائن". وأضافت المنظمة "هؤلاء أناس حقيقيون، وليسوا أغراضا للاستخدام كبيادق سياسية"[14]. استهجنت منظمة بتسيلم هذا القرار وأشارت إلى أن إسرائيل "أضفت الشرعية لأحد العلامات المميزة للجماعات الإرهابية حول العالم"[15]، وفي نيسان/ إبريل 2000 تم إلغاء هذا القرار، وأقر أهارون باراك نفسه أنه "من المحتمل أنه لا توجد أي دولة في العالم الغربي تسمح بالاحتجاز الإداري لشخص لا يشكل هو ذاته أي خطر على أمن الدولة"، وأن "احتجاز الأشخاص، بوصفهم "بطاقات للمقايضة" يعني من الناحية الفعلية احتجازهم "كرهائن"".

تجدر ملاحظة أنه من ضمن الأسس التي استند إليها أهارون باراك في إلغائه للقرار السابق، أنه قد اختار الأسس البراغماتية حصرا، وهي أنه "لا يوجد احتمال، أو حتى إمكانية معقولة بأن استمرار احتجاز المستأنفين سوف يقود إلى الإفراج عن الجنود الأسرى والمفقودين"[16]. وحتى بعد القرار الذي صدر عام 2000، بقي اثنان من المحتجزين اللبنانيين "محتجزين ومعزولين عن العالم الخارجي في مكان احتجاز سري كرهائن" (منظمة العفو الدولية)[17]. وفي عام 2000، أقر مجلس الوزراء الإسرائيلي مسودة قانون **احتجاز المحاربين الذين لا يستحقون الوضع القانوني لأسرى الحرب**، "من أجل إضفاء الشرعية على احتجاز الرهائن" (منظمة هيومان رايتس ووتش)[18] وفي عام 2001، قامت المحكمة الإسرائيلية "بتجديد أوامر احتجاز الرجال... بعد أن ادعت الدولة أن الإفراج عنهم سيشكل خطرا على أمن الدولة"[19]، وفي عام 2002 أقر الكنيست الإسرائيلي قانون سجن المحاربين[20]، وفي كانون الثاني/ يناير 2004، تم تحرير الرهينتين اللبنانيين في تبادل للسجناء مع حزب الله.

المساواة

لتوضيح أن إسرائيل ليست "**دولة عنصرية**"، كتب ألان ديرشويتس على صفحة 157 من كتابه "مرافعة لإسرائيل":

> ***حكم قرار من قبل المحكمة العليا إسرائيل عام** 2002 [كذا] **بأنه لا يجوز للحكومة تخصيص أرض، استنادا إلى الدين، أو العرق، وأنه لا يجوز لها منع المواطنين العرب من العيش، حيث يختارون.***

في آذار/ مارس 2000، حكمت المحكمة العليا بأن الدولة، من حيث المبدأ، لا يمكن لها أن تخصص أرضا بصفة مباشرة، أو غير مباشرة لمواطنيها "استنادا إلى الدين، أو الجنسية"، ولكنها سمحت مع ذلك بموجب "ظروف خاصة" غير محددة، بالسماح بالتمييز. ينطبق هذا القرار على الأراضي التي تمتلكها الدولة فقط، وليس على الأراضي التي يملكها الصندوق القومي اليهودي، الذي توجد بحوزته مساحات واسعة من الأراضي. بعيدا عن هذا التوضيح الأخير، دعونا نضع جانبا أيضا أن ديرشويتس عندما كان يدافع عن الديمقراطية الإسرائيلية الرائعة قبل عام 2000، فقد كانت وبإقراره هو شخصيا، تقوم بالتمييز ضد مواطنيها العرب. وفي القضية التي بين أيدينا الآن، حكمت المحكمة بأنه "يجب على دولة إسرائيل النظر في طلب مقدمي الالتماس [وهما عربيان من عائلة قعدان] للحصول على أرض في مستوطنة كتسير بهدف بناء بيت لهما" و "يجب على الدولة أن تحدد بسرعة كافية ما إذا كانت ستسمح لمقدمي الالتماس بإنشاء بيت ضمن الحدود السكنية للمستوطنة"[21].

وفي نيسان/ إبريل 2001 "رفضت المحكمة العليا التماسا آخر مقدماً من مؤسسة الحقوق المدنية في إسرائيل ضد دائرة أراضي إسرائيل، والوكالة اليهودية، ومستوطنة كتسير بتهمة احتقار المحكمة، وقد زعمت مؤسسة الحقوق المدنية في إسرائيل أن هذه الهيئات لم تقم بتنفيذ حكم المحكمة العليا الذي شكل سابقة قانونية في قضية قعدان.... وقد حاجّ المدعى عليهم بأنهم احتفظوا بحقهم بإجراء مقابلة مع أسرة قعدان قبل التوصل إلى قرار، وقد طلبت المحكمة من المدعى عليهم إجراء المقابلة الضرورية خلال ستين يوما، وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 2001، رفض مجلس الانضمام في مستوطنة كتسير طلب عائلة قعدان" (منظمة هيومان رايتس ووتش)[22]، وفي أيار/ مايو 2004، أعلمت دائرة أراضي إسرائيل عائلة قعدان أنه يمكنه شراء قطعة أرض لبناء بيت في مستطونة كتسير، ولكن أوردت صحيفة هاآريتس في حزيران/ يونيو 2005 أنه بعد عشر سنوات على تقديم عائلة قعدان للالتماس للمحكمة، وبعد خمس سنوات من صدور قرار من المحكمة لصالحهم، إلا أن أسرة قعدان "ما زالت لا تعيش هناك"[23]. وفي تلك الأثناء، وعلى جبهة أخرى، في تموز/ يوليو 2002 "قررت الحكومة... دعم مشروع قانون... سيمكن من

تخصيص أراضي الدولة لليهود فقط"، مما سيلغي (إذا ما تم إقرار القانون) قرار المحكمة الذي تم التملص منه حتى الآن[24].

أمر مخيف

على الصفحات 214-217 من كتاب: "ما الذي يجعل الإرهاب فعالا؟"، حذَّر آلان ديرشويتس من مخاطر "الأمر المخيف" الذي صدر عن إدارة بوش:

> ***أي شخص مقيم منذ مدة طويلة في الولايات المتحدة، والذي يعتقد الرئيس بوش أنه قد يكون ساعد الإرهابيين، يمكن محاكمته بصفة سرية من قبل لجنة عسكرية.... كما أن غير المواطنين الذين يشتبه بعضويتهم في تنظيم القاعدة، أو يضمرون "هدف التسبب بأذى أو تأثير سيئ على الولايات المتحدة"، يمكن القبض عليهم و"سجنهم في مكان ملائم" لمدة غير محددة دون إمكانية الوصول إلى المحكمة.... كما لن يتاح للمشتبه به فرصة كافية للدفاع عن نفسه، إذ لن يتم اتباع القواعد العادية للأدلة، وسيسمح للجنة العسكرية أن تسند قرارها إلى أي دليل يتمتع "بمصداقية كافية لأي شخص عقلاني". وإذا ما ترجمنا ذلك من اللغة القانونية، فإنه يعني أن الاعترافات القسرية والأقوال المستندة إلى إشاعات، وثمار التفتيش غير القانون يمكن إدخالها كأدلة، وأنه لن يسمح باستجواب الشهود من قبل الدفاع، كما أن ذلك يعني أن الادعاء العام لن يحتاج، حتى إلى الكشف عن مصادر المعلومات الزائفة فيما إذا أدى هذا الكشف إلى رفع الستار عن "سر للدولة" - وهو مصطلح واسع غير محدد على الإطلاق.***

وبمثل ذلك، على الصفحات 242-243 من كتابه "ما الذي يجعل الإرهاب فعالا"؟، يستنكر ديرشويتس القوانين التي سنها اليمين النازي بعد سيطرتهم على السلطة، بوصفها "**لم تتضمن أي شروط لضمان المحاكمة السريعة للشخص المحتجز، وإمكانية استخدام محام، أو الحصول على الإنصاف جراء الاعتقال التعسفي، وكان الذين يتعرضون للاعتقال يجدون مدة سجنهم تمدد دون حد، ودون أي إجراءات قانونية من أي نوع**".

أصدرت منظمة العفو الدولية دراسة في عام 1991 بعنوان: "النظام القضائي العسكري في المناطق المحتلة: إجراءات الاعتقال والتحقيق والمحاكمة"، وقد أورد التقرير النتائج الآتية بخصوص "عشرات الآلاف من المدنيين الفلسطينيين" الذين حوكموا أمام محاكم عسكرية في المناطق المحتلة منذ عام 1976:

> *يتم إيداع المحتجزين في السجون لمدد طويلة وعزلهم عن العالم الخارجي، وفي العادة لا يجري عرضهم على قاض لمدة 18 يوما، ويمكن حرمانهم من أي اتصال جدي مع محامي الدفاع أو مع أقاربهم لمدة طويلة بعد ذلك، أو حتى انتهاء مدة التحقيق على أية حال، والتي تستغرق عادة ما بين 20 إلى 30 يوما بعد الاعتقال.... عادة ما تكون الاعترافات التي يتم انتزاعها في أثناء هذه المدة من الاعتقال والعزل عن العالم الخارجي، هي الأدلة الرئيسة ضد المدعى عليهم الذين يمثلون أمام المحاكم العسكرية، وزعم العديد من المدعى عليهم بأن تلك الاعترافات زائفة، وتم انتزاعها باستخدام التعذيب، أو أشكال أخرى من المعاملة، أو العقوبة القاسية، أو اللاإنسانية، أو المهينة في أثناء عمليتي الاعتقال والتحقيق. إن افتقار النظام القانوني لضمانات للحماية من التعذيب وإساءة المعاملة، إلى جانب الأدلة التي تراكمت على مر السنوات، تزيد من مصداقية تلك المزاعم.*

وبخصوص الجرائم التي يجري عرضها على المحاكم العسكرية، لاحظت منظمة العفو الدولية أن أحد الأوامر العسكرية "يجرم بعبارات شاسعة تقريبا أي شكل من أشكال التعبير السياسي في المناطق المحتلة، بما في ذلك الأشكال غير العنيفة من النشاط السياسي، ويعاقب عليها جميعا بالسجن لمدة تصل إلى 10 سنوات" ومن ضمن هذه الجرائم "رفع العلم الفلسطيني، أو ارتداء ملابس بلون العلم الفلسطيني، أو رفع إشارة النصر باستخدام أصابع اليد"[25].

بدلا من المحاكم العسكرية، لجأت إسرائيل أيضا إلى الاحتجاز الإداري – أي، سجن الأشخاص دون توجيه اتهامات، أو عرضهم على المحكمة، وبموجب القانون الدولي، لا يجوز استخدام الاحتجاز الإداري، إلا عندما يشكل الشخص تهديدا وشيكا لا يمكن تجنبه بطريقة أخرى، وقد أصدرت منظمة بتسيلم دراسة في عام

1992 بعنوان: "محتجزون دون محاكمة: الاحتجاز الإداري في المناطق المحتلة منذ بدء الانتفاضة"، وأوردت الدراسة استنتاجات بخصوص "ما يزيد عن 14.000 أمر احتجاز إداري تم إصدارها بحق الفلسطينيين منذ بدء الانتفاضة":

> *تم إيداع عدد هائل من المحتجزين قيد الاحتجاز الإداري بعد أن فشل المحققون في الحصول على اعترافات منهم، أو كوسيلة للعقاب الجماعي، أو ببساطة: لأنه من الأسهل احتجازهم دون توجيه اتهامات مما عليه الحال فيما إذا تم عرضهم على محاكمات.... جميع الاستئنافات التي يقدمها الفلسطينيون تحدث بعد شهر واحد على الأقل من اعتقالهم، في حين أن معظمها يعرض على السلطات بعد مدة أكبر من ذلك. الأغلبية الساحقة من الأدلة التي يستند إليها الاحتجاز تعد أدلة سرية، فلا يتمكن المستأنف أو محاميه من الاطلاع على الأدلة، ولا يحصلون إلا على معلومات موجزة غير مهمة بما يكفي كي تتم معارضتها.... العديد من المحتجزين لا يعلمون سبب احتجازهم.... ومن ضمن المحتجزين الإداريين ثمة عدد كبير من الصحفيين، والمنتسبين للنقابات العمالية، والأطباء، والتجار والعمال والطلاب.... يوجد بين المحتجزين الإداريين أيضا عدد من القادة الفلسطينيين الذين يدعمون علنا المحادثات السلمية مع إسرائيل، ويدعمون الحوار لتشجيع التفاهم الإسرائيلي-الفلسطيني. وفي السنوات الأخيرة، تم تأسيس مجموعة حوار يهودية-فلسطينية، وكانت تعقد اجتماعات في بيت ساحور، وقد تم إيداع جميع الأعضاء الفلسطينيين في هذه المجموعة تقريبا قيد الاحتجاز الإداري*[26].

حتى عام 1991، كان كل أمر احتجاز إداري محددا بمدة ستة أشهر، ويمكن تجديده لمدد متعاقبة تبلغ كل منها ستة أشهر، فقد أصدرت منظمة بتسيلم دراسة لاحقة بعنوان: "سجناء السلام: الاحتجاز الإداري في أثناء عملية أوسلو" (1997)، ووجدت أن إسرائيل "تواصل استخدام الاحتجاز الإداري على نطاق واسع"؛ وأن مدة كل احتجاز إداري قد تم تمديدها إلى عام كامل، مع إمكانية تجديدها لمدد متعاقبة تبلغ ستة أشهر لكل منها؛ وأن "مدة الاحتجاز قد زادت زيادة كبيرة" (فهناك أحد عشر محتجزاً مضوا ما يزيد عن ثلاث سنوات متعاقبة)؛ وأن الاحتجاز الإداري كان

يفرض على الذين يشاركون في "النشاط السياسي اللاعنفي، والتعبير عن الآراء السياسية"، إضافة إلى قاصرين قد تصل أعمارهم إلى خمسة عشر عاما؛ وأنه خلال الاحتجاز الإداري أو قبله، "قد يتعرض الأفراد لـ... أساليب تحقيق تشكل شكلا من أشكال التعذيب، أو غيره من أشكال إساءة المعاملة"[27]. وفي عام 1998 طالبت منظمة هيومان رايتس ووتش من إسرائيل أن "تنهي فورا ممارسة الاحتجاز الإداري التعسفي، والذي يمتد إلى مدد طويلة، ومراجعة قوانينها للتحقق من أن جميع المحتجزين يمنحون الحد الأدنى من الحقوق بالحصول على محاكمة فعالة، وبصفة سريعة للبت في شرعية احتجازهم وظروف الاحتجاز؛ وحق الأشخاص بالحصول على توضيح لحقوقهم حال الاعتقال بلغة الشخص المعتقل، أو بعد ذلك بمدة وجيزة، وإعلام المعتقل بالأسباب المحددة والمفصلة والخاصة التي أدت إلى حرمانه من الحرية، والحق بالاتصال الفوري مع العائلة، والاستشارة القانونية، والطبيب"[28]. وأوردت منظمة بتسيلم أنه وحتى آذار/ مارس 2003، كانت إسرائيل تحتجز "ما يزيد عن ألف فلسطيني قيد الاحتجاز الإداري"[29].

يبدو أن "الأمر المخيف" الذي يحذّر ديرشويتس من حدوثه في الولايات المتحدة، كان يطبق منذ مدة طويلة في المناطق المحتلة.

⁂

خاتمة

المهمة القادمة التي تواجه المهن القانونية هي تسهيل الأمر على المواطنين العاديين، كي يتمكنوا من معرفة الفرق بين المحامي الشريف والمحامي عديم الضمير.

آلان م. ديرشويتس، من كتاب "رسائل إلى محامي شاب"

ثمة طيف واسع ومتنوع من منظمات حقوق الإنسان (فلسطينية وإسرائيلية، إضافة إلى مجموعات مستقلة وأخرى مرتبطة بالأمم المتحدة لها اهتمامات دولية) قامت بمراقبة التصرفات الإسرائيلية عن كثب في المناطق المحتلة. وهناك اتساق كبير بين تلك المنظمات بخصوص انطباق القانون الدولي وتحديد السجل الفعلي بخصوص التفاصيل المهمة والتفاصيل الصغيرة. ومن جوانب عديدة، فإن السجل الإسرائيلي بحسب ما يمكن استخلاصه من آلاف الصفحات التي تتكون منها تقارير حقوق الإنسان، هو سجل فريد من نوعه. تشير منظمة بتسيلم: "إن ما يجعل الإساءات الإسرائيلية فريدة في العالم أجمع، هو الجهود التي لا تلين لتبرير ما لا يمكن تبريره". لقد قامت المحكمة الإسرائيلية العليا "فعليا، بتبرير جميع التصرفات المثيرة للخلاف التي تقوم بها السلطات الإسرائيلية" (البروفيسور ديفيد كريتزمير من الجامعة العبرية). على سبيل المثال، في قرار "لا سابق له في العالم" (منظمة العفو الدولية) صدر عام 1997، أضفت المحكمة العليا صفة شرعية على احتجاز الرهائن. وحتى تشرين الثاني/ نوفمبر 2003، قتل ما يزيد عن ألفي فلسطيني خلال الانتفاضة الحالية، غالبيتهم العظمى من المدنيين.

وتستنتج منظمة بتسيلم، "عندما يقتل، أو يصاب هذا العدد الكبير من المدنيين، فإن عدم وجود النية المبيتة لا يشكل أي فرق، وتظل إسرائيل مسؤولة عن مقتلهم". بل إن مراسل صحيفة نيويورك تايمز، كريس هيدجيز، عند إقامته في غزة يقول:

"لقد رأيت أطفالا يقتلون بالرصاص في نزاعات أخرى كنت أقوم بتغطية إخبارية بشأنها... ولكنني لم أشاهد أبدا من قبل جنودا يستدرجون الأطفال كالفئران إلى المصيدة، ثم يقتلونهم، وكأن الأمر رياضة". ووفقا لمنظمة بتسيلم، فإن إسرائيل هي "البلد الوحيد في العالم الذي يسمح قانونه رسميا بممارسة التعذيب". ومنذ بدء الاحتلال عام 1967، قامت إسرائيل "بصفة روتينية بتعذيب المشتبه بهم السياسيين الفلسطينيين" (منظمة العفو الدولية). وبسبب هذا "النمط المنتظم"، قدرت منظمة هيومان رايتس ووتش عام 1994، "عدد الفلسطينيين الذين تعرضوا للتعذيب أو إساءة المعاملة الشديدة" (وعادة ما يكون ذلك دون حتى التظاهر بأن أولئك المحتجزين مذنبون بارتكاب أي إثم) "يصل إلى عشرات الآلاف".

ووفقا للجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل، تقلص استخدام التعذيب لمدة وجيزة بعد قرار المحكمة الإسرائيلية العليا الذي صدر عام 1999، ولكن منذ ذلك الوقت عاد استخدامه بصفة "منتظمة وروتينية"، ووفقا لمنظمة هيومان رايتس ووتش، وخلافا للعراق في أثناء عهد صدام حسين، فإن إسرائيل هي البلد الوحيد في العالم الذي يلجأ لهدم البيوت كوسيلة للعقاب، إضافة إلى عمليات الهدم العقابية هذه التي أدت إلى تدمير ما يزيد عن ألفي بيت فلسطيني، وهي غير شرعية بموجب القانون الدولي، تم شجب إسرائيل أيضا لقيامها بهدم آلاف أخرى من البيوت الفلسطينية استنادا إلى أسباب "إدارية" و"أمنية" ملفقة. إن إسرائيل هي "البلد الديمقراطي الوحيد" الذي يعد الاغتيالات السياسية "طريقة شرعية للتصرف" (منظمة بتسيلم)، مما يضعها "ضمن مجموعة شائنة من الدول التي تقوم بانتهاكات جسيمة للأعراف الأخلاقية والإنسانية التي يعدُّها المجتمع الدولية ملزمة" (اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل، والجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان). لم تقدم إسرائيل أي أدلة تدعم اتهاماتها ضد الذين تستهدفهم بالاغتيال. وعادة فإن الذين يستهدفون بالاغتيال لا يشكلون خطرا داهما، ويمكن القبض عليهم بدلا من اغتيالهم، وكذلك فقد تسببت هذه السياسة بمقتل أو إصابة عدد كبير من عابري السبيل ودون تمييز.

أما السياسة الاقتصادية الإسرائيلية في المناطق المحتلة، فقد "ثبت أنها أكثر ممارسة للاستغلال من الأنظمة الاستيطانية الأخرى" (الباحثة الأكاديمية سارة روي من جامعة هارفرد)، مما أدى إلى سلب هائل ومنافٍ للقانون للأراضي الفلسطينية والموارد المائية الحيوية. وبسبب عمليات الإغلاق الإسرائيلية بصفة أساسية، فإن الضفة الغربية وغزة هما على شفا "كارثة إنسانية" (لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان). وأخيرا، ووفقا لمنظمة بتسيلم، فإن "نظام الفصل" الإسرائيلي في المناطق المحتلة "هو الوحيد من نوعه في العالم، ويذكر بالأنظمة الشائنة من الماضي، مثل نظام التمييز العنصري في جنوب إفريقيا".

ومع ذلك، وبالرغم من السجل الحافل الموثق للانتهاكات الشنيعة لحقوق الإنسان، يصر ألان ديرشويتس، ويدعي أنه يبرهن، على أن السجل الإسرائيلي في مجال حقوق الإنسان في المناطق المحتلة هو سجل "ممتاز عموما". إن الهوة التي تفصل ما بين هذين السردين حول سجل إسرائيل، هي من السعة، بحيث لا يمكن ردمها، فإما أن تكون منظمات حقوق الإنسان التي تنتمي إلى التيار العام، والخبراء المستقلون قد انهمكوا بمؤامرة لاسامية هائلة لتشويه إسرائيل، أو أن ديرشويتس قد شوه السجل الحقيقي بصورة فاضحة، ولا يوجد أي احتمال ثالث.

إلى جانب عرضه لسجل إسرائيل في مجال حقوق الإنسان، فقد قام ديرشويتس بمبادرات شخصية تستحق الملاحظة، فلقد عَدَّ أشهر باحث إسرائيلي في مجال القانون الدولي أن الدفاع القانوني المبكر الذي عبر عنه ديرشويتس "يقترب من الشذوذ". لقد أعلن ديرشويتس على الملأ أنه يدعم العقاب الجماعي، بما في ذلك "التدمير التلقائي" لقرية فلسطينية بعد كل هجوم فلسطيني. وقد قام مرات عديدة بإغفال الأدلة وتشويهها، وزعم علنا عام 1970 أن أحد الفلسطينيين الذي كان يخضع للاحتجاز الإداري هو قائد إرهابي؛ كما أعلن في عام 1979 أن فلسطينيا محتجزا(*) لم يكن معزولا عن العالم الخارجي وأن محاميه لم يذكر في

(*) يشير المؤلف هنا إلى تدخل ديرشويتس في قضيتي فوزي الأسمر وسامي إسماعيل، انظر التفاصيل في الفصل السادس. [المترجم]

المحاكمة أن هذا الفلسطيني قد تعرض للتعذيب؛ وفي عام 1989، وفي شهادة تحت القسم، ذكر أن أقسى تكتيك يستخدمه المحققون الإسرائيليون هو "اللمس باليد" بعض الأحيان. وهو يؤيد حاليا "إيقاع" التعذيب على المشتبه بأنهم إرهابيون، كأن يتم "حشر إبرة تحت أظافرهم". وعندما أصدر طيارون من سلاح الجو الإسرائيلي بيانا عاما شجبوا فيه الاغتيالات السياسية غير الأخلاقية، اصطف ديرشويتس علنا إلى جانب الحكومة الإسرائيلية في شجب أولئك المعارضين الشجعان، وعندما تعرض الأعضاء الشباب في حركة التضامن الدولية إلى القتل والإصابات على يد الجنود الإسرائيليين في أثناء الاحتجاجات السلمية على الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان، قام ديرشويتس بشجب هؤلاء الشباب، بوصفهم "مؤيدين للإرهاب الفلسطيني". لقد نادى ديرشويتس إلى إعادة التقدم الذي تحقق خلال قرن من الزمان إلى الوراء، في مجال القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، نابذا قضية التطهير العرقي، على سبيل المثال، على أنها "قضية من الدرجة الخامسة" تشبه عملية "تجديد حضري هائل". وخلال مؤتمر في إسرائيل حضره رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون، أعلن أن إسرائيل ليست ملزمة على الإطلاق بالقانون الدولي.

يشغل ديرشويتس أيضا منصب أستاذ مشارك في القانون في جامعة هارفرد، حيث كان يدرّس مادة الأخلاقيات القانونية، ويُشاد به على نطاق واسع في الولايات المتحدة، بوصفه مناصراً للحريات المدنية. ثمة سابقة موحية بالمعاني لموقف ديرشويتس، كمدافع عن الحريات المدنية في الوطن، وكمبرر للانتهاكات الفظيعة للحريات المدنية في الخارج. كان أعضاء الحزب الشيوعي عادة هم الأشد صمودا في الدفاع عن الحريات المدنية في الولايات المتحدة. وكانت إليزابيث غورلي فلين أحد الأعضاء المؤسسين للاتحاد الأمريكي للحريات المدنية، وفي الوقت نفسه، من أبرز قادة الحزب الشيوعي الأمريكي في أثناء السنوات التي أمضتها في دعم أعمى لروسيا ستالين. وكذلك الأمر، فقد كان عدد كبير من أعضاء لجنة الطوارئ القومية للحريات المدنية، والرابطة الوطنية للمحامين، ومنظمات أخرى تدافع عن حقوق الإنسان الأساسية، هم من الشيوعيين والمتعاطفين معهم، ولإبراز التوافق بين التزامهم المعلن بالحريات المدنية، والدعم المطلق للاتحاد السوفييتي، اعتاد

الشيوعيون على التأكيد، في آنٍ معا، على أن النظام السوفييتي هو النظام الأكثر ديمقراطية في العالم (بدلالة الدستور السوفييتي لعام 1936)، ومن ناحية أخرى ودون اهتمام بالاتساق، فإنه في مواجهة "التحديات للبقاء - الخارجية والداخلية" (لنستعير عبارة ديرشويتس هنا)، فما كان بإمكان الاتحاد السوفييتي أن يسمح لنفسه بترف "الحقوق البورجوازية"، والتي كانت تخدم أعداءهم بصفة أساسية. إذا استبدلنا بعبارة "ترف الحقوق البرجوازية" عبارة "ترف حقوق الإنسان" فسنحصل على موقف ديرشويتس نحو إسرائيل. وعندما تحالفت الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفييتي في "الحرب ضد الفاشية"، ترك الحزب الشيوعي التزامه السابق بالحريات المدنية في الوطن، ودعم القمع الحكومي للمعارضة السياسية. وعندما تحالفت الولايات المتحدة مع إسرائيل في "الحرب ضد الإرهاب"، بدأ ديرشويتس يناصر سن تشريعات محلية صارمة، مثل إصدار "مذكرة قضائية لممارسة التعذيب". ومع ذلك، ليس هناك أي تشبيه وافٍ تماما. فعلى الرغم من فساد الشيوعيين، إلا أن المثل التي كانوا يناصرونها والتضحيات التي بذلوها من أجل معتقداتهم كانت حقيقية. أما أمثال ديرشويتس، فهم انتهازيون وما دفاعهم المزعوم عن إسرائيل في مواجهة المعارضة الكاسحة لها سوى تمثيل سقيم.

⊙⊙⊙⊙⊙

من الموضوعات التي تتكرر في كتابات ألان ديرشويتس هي أن الذين يحتلون مناصب عليا في السلطة، مثلهم مثل أي شخص آخر، يجب أن يخضعوا للحساب في حال قيامهم بأعمال يحظرها القانون. وقد أكد في كتابه "أفضل دفاع": "أشعر بمسؤولية خاصة للكشف عن الاحتيال في ذلك النوع من الفساد الذي تمارسه النخبة". ويستشهد بمثال على اعتبار أنه مثال فظيع، وهو حالة "القضاة الذين أصدروا مزاعم زائفة حول ما قاموا بقراءته، وشوهوا السجلات، وانهمكوا في أنواع أخرى من الخداع"[1]. في كتابه "اليهودي الأمريكي المتلاشي: "شجب ديرشويتس بشدة محاضرات الديماغوجيين المختصين بالمسائل الإفريقية، مثل البروفيسور في جامعة سيتي يونيفيرستي أوف نيويورك، ليونارد جيفريز: "هذا ليس بحثا أكاديميا. إنه ليس حتى بروباغاندا، فما هو سوى سوء تدريس. أما الضحايا الرئيسين لذلك،

فليسوا الذين يستهدفهم جيفريز في هجماته.... إن الضحايا الحقيقيين هم الطلاب الذين يسلبهم جيفريز بصفة يومية، مما يستحقونه لقاء الرسوم الجامعية التي يدفعونها" في قاعات التدريس[2]. وفي كتابه "مرافعة لإسرائيل" ندد ديرشويتس بالذين "يشرعون بصفة متعمدة تماما بتضليل، وإساءة تعليم، وإساءة توجيه طلابهم"، بوصف ذلك "ضربا بالغ الدناءة في إساءة التعليم" (ص. 207)، ويدعو إلى إقالة المدرسين الجامعيين، مثل البروفيسور الفرنسي المغمور الذي "يعيد النظر بالهولوكوست" وينشر أبحاثا زائفة: "لم يقم بإجراء أي بحث تاريخي شامل. وبدلا من ذلك، عمد إلى اختلاقات زائفة مناقضة للتاريخ. كان ذلك نوعاً من الخداع الذي يتم إقالة الأساتذة بسببه - ليس لأن آراءهم مثيرة للخلاف، ولكن لانتهاكهم أبسط قوانين البحث التاريخي" (ص. 213)[3]. ألا يجدر بالعاملين في كلية القانون في جامعة هارفرد أن يخضعوا لهذا المعيار ذاته؟

في كتاب "صناعة الهولوكوست"، وثق كاتب هذه السطور أن نخب اليهود الأمريكيين لم يصبحوا مفتونين بإسرائيل إلا بعد حرب حزيران/ يونيو 1967، عندما أصبح من المفيد على المستويين الشخصي والسياسي أن يكون المرء صهيونيا[4]. وبمثل ذلك، لم تقم تلك النخب باكتشاف الهولوكوست النازية إلا بعد حرب حزيران/ يونيو، عندما أصبح من المفيد استغلالها لحرف النقد عن إسرائيل. ينطبق هذا الوصف انطباقا تاما على ألان ديرشويتس. فقد أورد أنه في العام 1967 فقط "بدأت بالمرافعة لصالح إسرائيل في الجامعات، وفي وسائل الإعلام، وفي كتاباتي" (ص. vii) - أي، عندما كان الأمر يتطلب مقدارا من الجسارة يساوي تقريبا الجسارة التي يظهرها نظراؤه في جامعة موسكو للمرافعة لصالح كوبا. كما يخبر القراء أيضا أن الهولوكوست النازية لم يكن لها أي أهمية في حياته، عندما كان يافعا: "لا أتذكر أي مناقشات - ولا مناقشة واحدة - في الصفوف المدرسية، أو في ساحة المدرسة، أو حتى في البيت حول الهولوكوست"؛ "لم تكن الهولوكوست جزءا من ذاكرتي الشخصية.... فلم يتم ذكرها أبدا في المدرسة الدينية، أو في المخيم الصيفي اليهودي، أو في المناقشات بين الأصدقاء، أو حتى في المعابد اليهودية"[5].

ومرة أخرى: "أنا وأصدقائي من بروكلين [في نيويورك]، وعلى الرغم من أننا لم نناقش أبدا موضوع الهولوكوست، عندما كنا يافعين، فإننا نتحدث عنها الآن في جميع الأوقات"(6). لا شك أنهم يناقشونها في كل الأوقات، إذ إنه، وعلى العكس من خمسينيات القرن العشرين، فمن المفيد سياسيا الآن إثارة الهولوكوست النازية(7). إن علاقة الحب المريحة هذه التي تربط ديرشويتس مع إسرائيل، ولوعته بسبب الهولوكوست تشير إلى أبشع حقيقة بشأن كتابه المقيت، فعلى مر السنة الماضية، صرح كاتب هذه السطور أن كتاب "مرافعة لإسرائيل" مليء بالتزييف الفاضح، ومع ذلك فإن الخدعة الكبرى هي عنوان الكتاب ذاته، فديرشويتس لم يكتب مرافعة لإسرائيل. فكيف يمكن لأي شخص مهتم اهتماما أصيلا بالشعب الإسرائيلي أن يناصر سياسات من شأنها غرس بذور الكراهية في الخارج والفساد الأخلاقي في الداخل؟ إن ما كتبه بالفعل هو مرافعة لتدمير إسرائيل، إذ يدع الآخرين - فلسطينيين ويهودا - يدفعون الثمن، بينما يؤدي هو دور "اليهودي الصلب": أليس ذلك هو ما تتلخص به وقاحة ديرشويتس؟



الملاحق

إن وظيفة محامي الدفاع -خاصة إذا كان وكيلاً عن مذنبين- أن يمنع بكافة الوسائل القانونية "الحقيقة الكاملة" من الظهور.

آلان م. ديرشويتس، من كتاب "رسائل إلى محام شاب"

الملحق 1

(هذا الملحق معني بالمقارنة بين كتاب ديروشويتس "مرافعة لإسرائيل"، وكتاب جون بيترز "منذ زمان سحيق"، ويحتوي الملحق على صور لصفحات من الكتابين، ومقابلات مع الكاتبين، ويثبت فنكلستين قيام ديرشويتس بالسرقة الأدبية عن بيترز. رأينا ترجمة موجز لمحتويات الملحق نظرا لتكرار الأدلة، ولأن العديد من الصفحات هي صور وحسب. [المترجم])

عن الجرائم والجُنَح

لقد وقع ديرشويتس في الإهمال الأكاديمي المتعمد، وإن كانت جوانب هذا الإهمال تبدو "قليلة الشأن أمام تزويره الفاضح لسجل إسرائيل في مجال حقوق الإنسان والمعاناة الحقيقية التي يتسبب فيها هذا التزوير". فقد وضع ديرشويتس كتاباً يشي للوهلة الأولى بأنه دراسة أكاديمية سطَّرتها يد أكاديمي كريم المحتد، إلا أنها تنتهك أبسط المعايير الأكاديمية، وتبرهن على الغياب التام للرقابة على الجودة، عندما يتعلق الأمر بالحديث عن الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني. إذ يتسنى لديرشويتس أن ينتحل معلومات عن مصدرٍ هو خدعة بحد ذاته، وأن ينجو من تبعات ذلك في بيئة تتسامح مع الإهمال المتعمد، طالما بقيت النتائج السياسية حسب المرغوب.

قبل نحو عشرين سنة كتبت جون بيترز كتاباً بعنوان: "منذ زمان سحيق: أصول الصراع العربي-اليهودي حول فلسطين"، وقد حقق الكتاب أفضل المبيعات، ونال الكثير من المديح حال صدوره، إلا أنه سرعان ما ثبت أنه مجرد خداع واحتيال، إذ قال عنه المؤرخ باروخ كيمرلينغ من الجامعة العبرية وجويل ميغدال في كتابهما المهم "الفلسطينيون: تأسيس شعب": إنه "يستند إلى مواد منزوعة السياق وإلى أدلة محرفة"، كما استشهدا بما كشفه كاتب هذه السطور [نورمان فنكلستين] ووصفه لكتاب بيترز بأنه: "أكثر أعمال الخداع التي نُشرت حول الصراع العربي-الإسرائيلي على الإطلاق"، وأوردا أن "مؤرخين بارزين آخرين عبروا عن تقييم مشابه" في إسرائيل وأوروبا.

وإذا ما عدنا إلى كتاب "مرافعة لإسرائيل" نجد أن ديرشويتس يعتمد اعتماداً مكثفاً على دراسة واحدة علمية للمؤرخ بيني موريس أو على مواقع إنترنت ومطبوعات "مؤيدة" لإسرائيل، لولا أن الفصلين الأول والثاني من كتابه يشذان شذوذاً عن هذه القاعدة، حيث يستشهدان بمجموعة من المواد المؤثرة الواردة من فلسطين في القرن التاسع عشر من قبيل تقارير للقنصلية البريطانية، فكيف وقع ديرشويتس على تلك المصادر صعبة المنال؟

الإجابة عن هذا السؤال موجودة في الجدول AI.I [في الأصل الإنجليزي من هذا الملحق] الذي يقابل بين التوثيق في كل من الفصلين الأول والثاني من كتاب ديرشويتس "مرافعة لإسرائيل" وكتاب جون بيترز "منذ زمان سحيق"، حيث يبيّن الجدول أن اثنين وعشرين اقتباساً وهامشاً من أصل اثنين وخمسين وردت في الفصلين الأول والثاني من مرافعة لإسرائيل تتطابق تطابقاً تاماً تقريباً مع تلك الواردة في كتاب بيترز بما في ذلك التطابق في مواضع حذف الكلمات في الاقتباسات الطويلة.

ولما انكشف للملأ الدليل على انتحاله لبحث بيترز أنكر ديرشويتس بشدة القيام بأي اعتداء على عمل غيره، مدعياً أن ذلك لا يشكل انتحالاً، وأنه من المناسب ذكر المصادر الأساسية، دون ذكر كتاب بيترز على أساس أنه [أي ديرشويتس] رجع إلى تلك المصادر بصورة مستقلة، ولنغض الطرف عن هذه المقولة التي تعتورها الريبة التامة، والتي تتيح لكاتب أن ينسب لنفسه بحثاً لكاتب آخر لمجرد أنه تحقق من مصادر ذلك الكاتب، ولنسأل هل قام ديرشويتس بالتحقق من المراجع الأصلية قبل الاستشهاد بها؟ المثال الآتي من الجدولAI.I، وهناك غيره، يجيب عن السؤال:

> تستشهد بيترز برسالة للقنصلية البريطانية مرسلة من "دبليو تي يونغ إلى فيسكونت كاننينغ" في 13 كانون ثاني/ يناير 1842 (السطر 7) وتقتبس منها عبارة تصور المصير البائس لليهود في القدس أواسط القرن التاسع عشر، أما ديرشويتس، فيستشهد بالعبارة ذاتها التي استشهدت بها بيترز، والتي تقول: إن يونغ "عزا سبب الحالة التي يعيشها اليهود في القدس" إلى العداء

السائد للسامية. إلا أن هذه العبارة لم تصدر مباشرة عن يونغ كما يظهر بجلاء لا تخطئه عين كل من يرجع فعلاً إلى المصدر الأصلي، ولكنها وردت في مذكرة مرفقة بالرسالة كتبها شخص يدعى "إيه بينيش".

كذلك يثبُت لنا من خلال نسخة من بروفات الطباعة غير المصححة لكتاب مرافعة لإسرائيل بما لا يدع مجالاً للشك أن ديرشويتس سرق عن بيترز، حيث يظهر من خلال الصور أن كثيراً من الهوامش في تلك البروفات كانت لا تزال فارغة أو أنها في صيغة غير نهائية، وأن تعليمات تُركت لمساعدي البحث [ومنهم هولي بيرث بيلينغتون التي خصها بالتقدير في كتابه] حول كيفية إدخال النص من الصفحات كذا وكذا. وبالذهاب إلى تلك الصفحات من كتاب بيترز "منذ زمان سحيق" سنجد الاقتباسات نفسها والمصادر التي تم الاستشهاد بها في كتاب "مرافعة لإسرائيل"، وعلى الرغم من أن تلك التعليمات لم تكن تحدد اسم المراجع التي يتوجب النقل منها إلا أن مساعدة البحث كانت تعرف بالضبط أين تذهب.

وفوق إنكاره الانتحال من كتاب "منذ زمان سحيق" دفع ديرشويتس تهمة اعتماده على كتاب بيترز على أساس أن كتاب "مرافعة لإسرائيل" يرفض صراحة النتائج الديموغرافية التي توصلت إليها بيترز. ولكن التساؤل المطروح هو هل يرفض ديرشويتس تلك النتائج حقاً؟ فالنقطة المركزية التي يبني عليها "منذ زمان سحيق" حجته هي أن فلسطين كانت في الواقع فارغة عشية الاستعمار الصهيوني لها. وبعد أن "جعل الصهاينة الصحراء تزهر" في المناطق التي استعمروها من فلسطين أقام عرب من فلسطين، ومن بلدان عربية مجاورة في تلك المناطق للاستفادة من الفرص الاقتصادية. وحسب بيترز فإن هؤلاء العرب الذين قدموا حديثاً إلى فلسطين هم الذين رحلوا عما أصبح يدعى إسرائيلَ خلال حرب عام 1948. وهكذا خلُصت بيترز إلى أن "اللاجئين العرب" جراء تلك الحرب لم يكونوا حقاً لاجئين ذلك أنهم كانوا قد استقروا لتوهم هناك. وهذه الاستنتاجات الديموغرافية لبيترز هي، وكما يجمع العلماء، محض دجل وخداع. فقد كانت فلسطين "قليلة السكان" فقط وفقاً "للمعايير العصرية... حيث النمو السكاني السريع مرض مزمن". كما أنه لا يوجد دليل على

وقوع هجرة عربية ذات شأن إلى فلسطين خلال العهد العثماني أو الانتداب البريطاني. ولم تتمكن بيترز من "إثبات" فرضيتها إلا عن طريق تحريف الوثائق وتزييف الأرقام فقط.

وبالرجوع إلى "مرافعة لإسرائيل" نجد ديرشويتس يقول: إن فلسطين كانت "قليلة السكان بشكل هائل" عندما وصل المستوطنون الصهاينة، في حين أنه قال بكل صراحة في إحدى لقاءاته الترويجية للكتاب: إنه "لم يكن أحد يعيش هناك تقريباً". ونحن نتساءل والحالة هذه: من أين جاء إذن كل هؤلاء العرب في المناطق التي استقر فيها اليهود؟ حسب ديرشويتس، "معظم المسلمين الفلسطينيين الذين اجتُذبوا إلى فلسطين الغربية بين عام 1882 وعام 1893 جاؤوا من فلسطين الشرقية (الضفتين الغربية والشرقية من نهر الأردن)" ومن ثم نما عددهم بصورة دراماتيكية بعد ازدهار المستوطنات اليهودية. وانطلاقاً من هذه الاستنتاجات يتوصل ديرشويتس إلى النتيجة "التي لا مفر منها" بأن كثيراً من "القلة من [اللاجئين الفلسطينيين] الذين غادروا في الواقع قبل أكثر من نصف قرن والذين لا زالوا على قيد الحياة كانوا قد عاشوا في إسرائيل لبضع سنوات فقط" وأن العربي كان يعدُّ لاجئاً إذا انتقل "بضعة أميال فقط من جزء إلى آخر من فلسطين حتى لو عاد إلى القرية التي كان يعيش فيها أصلاً، والتي لا زالت عائلته تعيش فيها". وهكذا يرى ديرشويتس أن عدد الفلسطينيين الذين تربطهم جذور عميقة بالمناطق التي استوطنها اليهود لا يشكل سوى النزر اليسير من العرب الفلسطينيين الذين يعيشون الآن في إسرائيل، والذين يزيد عددهم عن مليون، وأن حلول اللاجئين اليهود الأوروبيين محل عدد ضخم من السكان المحليين المستقرين منذ زمن طويل في فلسطين ما هو إلا "أسطورة" من الممكن إثبات أنها "زائفة". هذا ما يراه ديرشويتس، فهل يبدو هذا مخالفاً لرأي بيترز "مخالفة جوهرية" فيما يتعلق باستنتاجاتها الديموغرافية المخادعة؟

ولكي يثبت ديرشويتس زعمه بأن أولئك الذين يسمون أنفسهم لاجئين فلسطينيين لم يستقروا في فلسطين إلا مؤخراً، يقدم لنا هذا الدليل المؤثر:

إن الأمم المتحدة التي تدرك أن الكثير من اللاجئين لم يكونوا يعيشون منذ زمن طويل في القرى التي غادروها اتخذت قراراً رائعاً لتغيير تعريف اللاجئ - فقط لغايات تعريف من يكون اللاجئ ***العربي*** *من إسرائيل - بحيث يشتمل على أي عربي كان يعيش في إسرائيل لسنتين قبل مغادرتها. (صفحة 86، التوكيد حسب ديرشويتس)*

إن المصدر الوحيد الذي يستشهد به ديرشويتس، ويكرره هنا وهناك لا يدعم -ولا يوحي حتى بأن- الزعم القائل: إن "الكثير من لاجئي حرب 1948 لم يستقروا في فلسطين إلا مؤخراً". أما تعريف الأمم المتحدة للاجئين، فيناقض في الحقيقة تماماً مع ما يدعيه ديرشويتس، إذ ينص التعريف على أن "اللاجئ الفلسطيني هو شخص كانت فلسطين موطن إقامته الطبيعية لمدة لا تقل عن سنتين قبل الصراع عام 1948". والغرض من هذا التعريف كان وضع حد بخصوص من هم الذين يستحقون صفة لاجئ فلسطيني "**بحيث لا تشمل هذه الصفة عمال المواسم من البلدان المجاورة**". لسنا نشعر باستغراب كبير في هذه المرحلة لقيام ديرشويتس بقلب الأشياء رأساً على عقب، ولكن الأمر الأكثر إثارة هو معرفة المصدر الحقيقي لهذا الاكتشاف العظيم، وهو مصدر لا يقر به ديرشويتس. ولكن بالرجوع إلى صفحة 4 من كتاب بيترز "منذ زمان سحيق" نجدها تقول:

بينما كنت أتفحص بيانات الأمم المتحدة من عام 1948 فصاعداً... جذب انتباهي... في حالة اللاجئين **العرب**... تم توسيع نطاق التعريف؛ ليشمل الأشخاص الذين كانوا في "فلسطين" **مدة سنتين فقط** قبل نشوء دولة إسرائيل عام 1948.

إن ديرشويتس الذي قال: إنه "لم يعتمد على بيترز بأي شكل من الأشكال" بشأن فرضيتها الديموغرافية يؤكد على أن الذين يعملون على تشويه سمعته فشلوا في الإتيان بمثال واحد يبرهن على أنه نقل مباشرة عن مصدر آخر من دون الإشارة إليه. أوليس هذا بمثال لا يمكن نفيه على قيامه بذلك، بل وعلى إتيانه برواية يمكن إثبات زيفها استقاها من كتاب مطعون في مصداقيته.

وفي محاولة لدفع الاتهام الموجه إليه بانتحال آراء بيترز قال ديرشويتس: إنه استشار خبراء حقيقيين بشأن ذلك وقالوا: إنهم لم يسمعوا عن أية حالة تم فيها

تأديب طالب، أو عضو في الكلية "لقيامه بما قمت به". والخبير الوحيد الذي يسميه ديرشويتس هو جيمس فريدمان من الأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم. وربما كان فريدمان يمثل شاهداً مستقلاً قوياً لو لم يكن - حسب صحيفة بوسطن غلوب - أحد الاصدقاء الحميمين لديرشويتس (أو "ديرشي" كما كان يحلو لفريدمان أن يدعوه) ولو أنه لم يكن من المدافعين عن إسرائيل - إنه حتى يحاول حشد التأييد بجامعة برانديز (وهو أحد مجلس عمدائها) من أجل منح أريئيل شارون درجة فخرية (تقديراً لأعماله الإنسانية؟).

وفي مناظرة بين المؤلف وديرشويتس أُجريت بعد شهر واحد من صدور مرافعة لإسرائيل في برنامج "الديمقراطية الآن" الذي تقدمه آمي غودمان [يرد جانباً من هذه المناظرة في الأصل الإنجليزي من هذا الكتاب] يظهر ديرشويتس عاجزاً عن نسبة عبارة "Turnspeak" [أي لغة قلب الحقائق] إلى صاحبها، وهي عبارة ابتدعتها جون بيترز تقليداً لجورج أورويل في عبارته الشهيرة المبتكره "Newspeak" [كلام -جديد].(*) إذ ينسب ديرشويتس في كتابه، صفحة 55 وصفحة 153 عبارة بيترز إلى جورج أورويل، ولا يستطيع في أثناء المناظرة تذكر اسم جورج أورويل، بل إنه لم يعرف أورويل.

لقد انتحل ألان ديرشويتس أفكاراً من كتاب قام على الخداع وحقق أفضل المبيعات. وحتى هذه اللحظة التزم أرباب عمل ديرشويتس وزملاؤه الصمت، أو أنهم هُرعوا لنجدته، فقد ذكر متحدث رسمي باسم عميد جامعة هارفرد للقانون، إلينا كيغان، في كانون أول/ ديسمبر 2004 بأن رئيس جامعة هارفرد السابق ديريك بوك نظر في التهم الموجهة إلى ديرشويتس "ووجد أنه لم يحدث أي انتحال" وأن المسألة "أُغلقت".

إن دليل جامعة هارفرد نفسه ينص على أن "الانتحال هو أن تقوم بتقديم معلومات، أو أفكار، أو كلمات تعود لمصدر ما على أنها لك أنت بعدم الإشارة إلى

(*) وتعني الاستخدام المتعمد للكلام الغامض والمخادع، من قبل المسؤولين الحكوميين على سبيل المثال، سعياً للتأثير على الرأي العام والتحكم به. ويتميز هذا النوع من الكلام على تبسيط المفردات والقواعد، مما يناسب الأنظمة الاستبدادية التي تجرم بدورها أي تفكير مغاير على أنه "جريمة تفكير" (على حد تعبير أورويل). وقد نحت الكاتب البريطاني الشهير هذه الكلمة في روايته الشهيرة "1984". [المترجم]

ذلك المصدر" (دليل طلاب هارفرد، 1995، القسم 3-1) وينص هذا الدليل ذاته أيضاً على "عند قيامك بالاقتباس، أو الاستشهاد بنص تجد أنه مقتبس أو مستشهد به من قبل باحث آخر، ولم تقم بالرجوع فعلاً إلى المصدر الأصلي وقراءته، قم بالاستشهاد بالنص كما هو مقتبس، أو مستشهد به من قبل ذلك الباحث من أجل إعطاء ذلك الشخص حقه لإيجاده ذلك النص، وكذلك لحماية نفسك في حال أن ذلك الباحث أخطأ في الاقتباس أو حرفه". (نفس الدليل، القسم 2-1).

إن هذا الملحق يقدم الدليل الذي لا لبس فيه على أن ديرشويتس انتحل فكرة برمتها من بيترز وظل يرددها في أنحاء كتابه، وهي فكرة زائفة بالدليل، وذلك من دون الإشارة إلى بيترز.



الملحق 2

تاريخ صراع إسرائيل - فلسطين

كثيراً ما يُصاب محامو الدفاع بما أدعوه بالبقعة العمياء عند محامي الدفاع، حيث يرفضون رؤية الدليل على جريمة موكليهم، حتى لو كان ذلك الدليل بادياً على نحو صارخ أمام أعينهم.

آلان م. ديرشويتس، من كتاب "رسائل إلى محام شاب"

أ- جذور الصراع 1880-1947

الموضوع	كتاب مرافعة لإسرائيل	ما يثبته الدليل في الواقع
1- ما هي علاقة الصهيونية بالإمبرالية الأوروبية؟	*على أولئك الذين يزعمون بما يتنافى مع العقل أن اللاجئين اليهود الذين هاجروا إلى فلسطين في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر كانوا "أدوات" للإمبرالية الأوروبية أن يجيبوا عن السؤال الآتي: لمن كان يعمل أولئك الاشتراكيون والمثاليون؟... لقد جاؤوا إلى فلسطين دون أن يكون معهم أي من أسلحة الإمبريالية. لقد جلبوا معهم بضعة بنادق أو وسائل أخرى من وسائل الفتح. كانت أدواتهم عبارة عن مشط للعشب ومجرفة (صفحة 14، ورد التشديد في الأصل)* المصادر: لا يوجد	منذ نشأتها، تحالفت الصهيونية بزعامة ثيودور هرتزل وبمختلف ألوان طيفها السياسي مع الإمبرالية الأوروبية. إذ يقول المؤرخ يوسف غورني، مثلاً: إن الزعيم الصهيوني حاييم وايزمن الذي "كان له الأثر الأكبر في إرساء أسس السياسة الصهيونية" بعد هرتزل، عمل "في المقام الأول على فرضية أن التحالف مع بريطانيا العظمى هو الضمانة الخارجية الوحيدة لتحقيق أهداف الصهيونية... ومن ثم بذل وايزمان جهوداً لا تعرف الكلل لإقناع الحكومة البريطانية بتطابق المصالح بين الأهداف الوطنية لكلا الشعبين. ومنذ البداية كان هناك إجماع على هذا الأمر داخل الحركة الصهيونية يضم كافة قطاعاتها". وسعى وايزمان طيلة مدة زعامته للحركة "إلى إقناع القادة البريطانيين بأن وجود جالية يهودية كبيرة في فلسطين سيعزز المصالح الاستعمارية لبريطانيا في الشرق الأوسط وغيرها من المناطق بصورة مؤثرة"، بينما صاغ خَلَفه الاشتراكي-الصهيوني ديفيد بنغوريون كذلك سياسة الصهيونية "بما يتفق مع مصالح الامبراطورية البريطانية"[1]. أما "أدوات" المستوطنين الصهاينة فقد اشتملت على الأصح على ما هو أكثر من الأدوات الزراعية. إذ يروي عالم الاجتماع يوري بن أليعازر أن المستوطنين اليهود كان فيهم "العامل المقاتل الذي كان... شخصية بدائية الطراز... يقوم بانتزاع الأراضي بمعية جيش شعبي شبيه بالميليشيا من شأنه أن يتمم أعمال الاستيطان"، بينما كانت الكيبوتسات مصدر إلهام وتكريس "للتلاحم المثالي والكامل بين المحراث والبندقية"[2].

2- ما الذي كان يــريـــده الفلسطينيون؟	*(أ) بين العامين 1880 و1997 لم يطالب في الواقع أي متحدث رسمي عربي أو فلسطيني بدولة فلسطينية. ولكنهم بالمقابل أرادوا دمج المنطقة التي أطلق عليها الرومان اسم فلسطين مع سوريا أو الأردن. وكما صرح عوني بك عبد الهادي -وهو زعيم فلسطيني بارز- للجنة بيل عام 1937 قائلاً: إنه "لا وجـود لمثل هذا البلد... فلسطين تعبير اخترعه الصهاينة... لقد ظل بلدنا لقرون جزءاً من سوريا". (صفحة 7)* *(ب) أقرت لجنة بيل ضمناً بأن الأمر لم يكن أن العرب يريدون تقرير المصير بمقدار ما كانوا لا يريدون أن يحصل اليهود على حق تقرير المصير أو السيادة على الأراضي التي زرعها اليهود أنفسهم والتي كانوا يمثلون فيها الأغلبية. في النهاية، كان الفلسطينيون يريدون أن يكونوا جزءاً من سوريا وأن يحكمهم حاكم ليس منهم. (صفحة 51)* *المصادر:* *(أ) لا يوجد* *(ب) لا يوجد*	منذ بداية الانتداب البريطاني وحتى الآن، طالب جميع القادة الفلسطينيون في الواقع بإقامة دولة عربية مستقلة في فلسطين. انظر مرجع ديرشويتس نفسه. في عام 1936 كُلفت لجنة ملكية بريطانية برئاسة اللورد وليام روبرت بيل بالتحقق من أسباب النزاع في فلسطين وسبل حله. وفيما يتعلق بآمال العرب الفلسطينيين قالت اللجنة في تقريرها النهائي: "إن الرغبة السائدة عند القادة العرب... كانت...الاستقلال الوطني" وإنه "كان متوقعاً في نهاية الأمر أن من شأن العرب الفلسطينين أن يحسدوا، وأن يقلدوا، أقرانهم العرب الذين نجحوا في تلك البلدان المحاذية لحدودهم الشمالية والجنوبية. فقد كان الفلسطينيون في تلك الأونة الشعب الوحيد -عدا شعب شرق الأردن- الذي لم يحصل أو الذي يبدو أنه لن يحصل قريباً على حريته الوطنية الكاملة: كما أنه... كان قد تم منذ أمد طويل الاعتراف بحكومة شرق الأردن كحكومة مستقلة"[3].
3- ما السبب الأساسي الذي كان وراء النزاع في فلسطين؟	*ألقى [البريطانيون] باللوم فيما يتعلق بالجرائم [بحق اليهود] على "العداء العنصري من ناحية العرب". (صفحة 43)* *المصادر: تقرير لجنة بيل، صفحة 68*	لقد عزا البريطانيون العداء العربي لليهود إلى المزاعم اليهودية في فلسطين التي حرمت العرب من [إقامة] دولة مستقلة وإلى خوف العرب من إخضاعهم لدولة يهودية تكون نهائية. وقد نقل تقرير بيل عن تحقيق سابق برئاسة السير توماس هيكرافت مؤيداً ما جاء فيه بالقول: إن "أصل المشكلة... كان خشية العرب من التزايد المستمر للهجرة اليهودية الأمر الذي من شأنه في النهاية أن يؤول إلى إخضاعهم سياسياً واقتصادياً". وتابع التقرير ناقلاً عن تحقيق ثانٍ ترأسه السير وولتر شو ومؤيداً لما جاء فيه بأنه "ليس ثمة... شك في أن

		العداء العرقي من طرف العرب -نتيجة لخيبة آمالهم السياسية والوطنية وخوفهم على مستقبلهم الاقتصادي- كان هو السبب الأساسي" للأعمال العدوانية. ومن ثم يورد التقرير من جديد أن تقرير شو "عزا... السبب الرئيس في تفجر العداء العربي إلى الوطن القومي لكونه يشكل عقبة في طريق حصولهم على استقلالهم الوطني من جهة ولكونه ينحو من جهة أخرى... إلى الانتهاء بهم إلى الخضوع السياسي والاقتصادي". ما فعله ديرشوويتز هو أنه اقتلع عبارة العداء العرقي من سياقها الحاسم الذي يؤكد على أن السبب الجذري للصراع لم يكن عرقياً. كما أن لجنة بيل نفسها خلُصت على نحو مماثل [للتحقيقين السابقين] إلى أن الأسباب الجوهرية للحرب العربية الإسرائيلية كانت "أولاً: رغبة العرب في الاستقلال الوطني، وثانياً: معاداتهم لإقامة الوطن القومي لليهود في فلسطين التي أذكى لهيبها خشيتهم من الهيمنة اليهودية". وفي نفي واضح للتفسير "العرقي" الذي ينسب ديرشوويتز الصراع إليه، يقول تقرير بيل: "كما أن الصراع لم يكن في أساسه صراعاً عرقياً نابعاً من أية كراهية فطرية سابقة من قبل العرب تجاه اليهود، إذ كاد الاحتكاك يكون معدوماً... بين العرب واليهود في باقي العالم العربي إلى أن جاء النزاع في فلسطين ليكون سبباً في ولادته. كذلك كان العراق وسوريا ومصر تشهد الاضطراب السياسي نفسه بالضبط - اهتياج وتمرد وسفك دماء- وهي بلدان لم يكن فيها أوطان قومية. يصبح من الواضح تماماً إذن أن المشكلة في فلسطين هي مشكلة سياسية. إنها، كما في أي مكان آخر، مشكلة الشعور الوطني المتمرد. والفرق الوحيد هو أن الوطنية العربية الفلسطينية تتشابك على نحو لاتنفصم عراه مع العداء لليهود. وأسباب ذلك -يجدر بنا التكرار- هي على الدرجة نفسها من الوضوح. في المقام الأول، إن إقامة وطن قومي [لليهود] انطوى منذ البداية على إنكار تام للحقوق التي يتضمنها مبدأ الحكم الذاتي الوطني. ثانياً، ثبت مبكراً أن ذلك [الوطن القومي] لا يشكل عقبة تعترض طريق تكوين حكم ذاتي وحسب، بل بدا جلياً أنه العقبة الجدية الوحيدة. وثالثاً، مع نمو ذلك الوطن نمت مشاعر الخوف من أن الحكم الذاتي، إذا ما تم منحه، قد لا يكون وقتئذ وطنياً بالمعنى العربي بل حكومة تأتي بها الأغلبية اليهودية. هنا يكمن السر في صعوبة أن تكون عربياً وطنياً من دون أن تكره اليهود"(4).
4- ماذا أراد الصهيانة العمل بالسكان المحليين؟	*(أ) إن الإياب الثاني وعلى الرغم من أنه تم إلى حد كبير بوحي من الإيدولوجية الصهيونية إلا أنه كانت هجرة [للهرب] من الاضطهاد وأنها*	إن ديرشويتس وعلى نحو تغالبه الشكوك والوساوس يحذف نتيجة مركزية من النتائج التي خلُص إليها المؤرخ بيني موريس وواحدة من بين أبرز الحقائق التي توصل إليها بحثه، وهي: أن "فكرة الترانسفير" [الترحيل]- بما فيها الطرد التام- كانت تمثل "أحد التيارات الرئيسة في الإيديولوجية

	كانت عازمة على التعاون مع المسلمين المحليين من أجل خلق نمط حياة أفضل لجميع سكان فلسطين. (صفحة 30) (ب) سعى الكثير من-وإن لم يكن جميع- اللاجئين اليهود إلى إقامة علاقات طيبة مع جيرانهم العرب. (صفحة 30، قارن بالصفحات 39-40، حيث يقابل ديرشويتس بين "هدف القيادة العربية ... هو ترحيل يهود فلسطين خارج وطنهم التاريخي وتفريغ فلسطين من اليهود" و "القيادة اليهودية" التي كانت على استعداد لتقديم تنازلات مؤلمة طالما كان بوسعها الحصول على وطن لليهود في تلك المناطق من فلسطين التي كانوا يشكلون فيها الأغلبية ") المصادر: (أ) لا يوجد (ب) بيني موريس، "ضحايا صالحون"، (نيويورك:2001)] الصفحات 57-59.	الصهيونية منذ نشوء الحركة". ويتابع موريس قائلاً، بل وموثقاً توثيقاً وافياً، في كتابه "ضحايا صالحون"Righteous Victims) إن "الحل الواقعي الوحيد بالنسبة للكثير من الصهاينة وعلى رأسهم هرتزل يكمن في الترحيل. فمنذ عام 1880 وحتى عام 1920 كان بعض [من الصهاينة] يعلل النفس بأمل التعايش السلمي بين اليهود والعرب، ولكن بعد عام 1920، وبشكل أكثر تأكيداً بعد عام 1929، بدا أن الغالبية العظمى [منهم] ترى على نحو آخذ في الازدياد أن حل عقدة النزاع أصبح أمراً لا مفر منه. وفي أعقاب ثورة 1936 لم يكن بوسع أي زعيم من زعماء التيار السائد أن يتصور تعايشاً وسلاماً مستقبليين من دون الفصل الفعلي بين الشعبين - الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق الترانسفير والإخراج من الأرض"(5).

ب - الحرب العربية - الإسرائيلية الأولى (1947-1949) وآثارها

الموضوع	كتاب مرافعة لإسرائيل	ما يثبته الدليل في الواقع
1-لماذا انتصر الصهاينة في حرب 1948؟	ألحق الجيش الإسرائيلي رثّ المظهر الهزيمة بالجيوش العربية الغازية والمهاجمين الفلسطينيين... متكبداً ثمنا باهظاً في الأرواح. وكما بيين	لم يقل موريس: إن سبب انتصار الجيش الصهيوني يعود "إلى حد كبير" إلى كون حجم رهانهم كان أكبر، ولكنه يورد ذلك كعامل من العوامل التي أسهمت في النصر. يرى موريس - شأنه شأن جميع مؤرخي الحروب الجادين- أن السبب الحاسم هو التفوق العسكري الإسرائيلي قائلاً: "تمتعت الهاجاناه(*)

(*) الهاجاناه (وتعني الدفاع باللغة العبرية هي قوة عسكرية شبه نظامية تأسست في العقد الثاني من القرن العشرين، وأصبحت قوة كبيرة ومؤثرة خلال عقدين من الزمن وكانت النواة التي تشكل منها الجيش الإسرائيلي. كانت هذه المنظمة تتألف من ثلاثة أجزاء، وهي 1) وحدات الهاجاناه العسكرية المقاتلة 2) وحدات البالماخ للتخريب والعمليات الخاصة 3) وحدات شاي للاستخبارات. عام 1931 انشق الجناح اليميني من هذه المنظمة وتأسست منظمة جديدة هي "آرغون" ويطلق عليها أيضا اسم عصابة إيتسل (وتسكل هذه الكلمة الأحرف الأولى من اسم المنظمة باللغة العبرية "المنظمة العسكرية القومية"). انشقت "آرغون" عام 1940 وتأسست عصابة "ليحي" (وتدعى أيضا عصابة شتيرن نسبة لمؤسسها أبراهام شتيرن). [المترجم]

	موريس فإن انتصار الإسرائيليين يعود إلى حد كبير إلى أن حجم الرهان بالنسبة لهم كان أكبر بكثير، فقد كانوا يمتلكون "الحافز المثير للروح المعنوية" النابع من كونهم يقاتلون من أجل "بيوتهم وحقولهم..." (صفحة 76) المصادر: موريس [Righteous Victims] صفحة 223 [منقول دون تغير من صفحة 223]	بالتفوق النوعي والكمي من حيث القوة البشرية وتمتعت بوحدة القيادة وبخطوط اتصالات قصيرة نسبياً... على العموم كانت الهاجاناه تمتلك قادة أحسن تدريباً وأكثر قدرة". ويقول موريس في دراسة أخرى له: إن "الحقيقة هي أن الطرف الأقوى هو الذي انتصر... إن التفوق اليهودي من حيث القوة النارية والقوة البشرية والتنظيم والقيادة والتوجيه هو الذي حسم نتيجة المعركة"(6).
2- ما الذي جرى في مجمع مستوطنات عصيون وفي دير ياسين؟ (أولاً) مجمع عصيون	على الرغم من أن الجيوش العربية حاولت قتل المدنيين اليهود وقامت بالفعل بذبح الكثيرين ممن حاولوا الفرار إلا أن الجيش الإسرائيلي سمح للمدنيين العرب بالفرار إلى المناطق التي يسيطر عليها العرب. مثلاً، عندما سقطت كفار عصيون بيد الكتيبة السادسة التابعة للفيلق العربي لم تترك الكتيبة وراءها لا جثاً يهودياً. فقد استسلم القرويون وساروا رافعين أيديهم في الهواء نحو مركز المجمع. ويقول موريس: إن الجنود العرب ببساطة "شرعوا في تقتيلهم". وقد قتل الجنود في هذه المذبحة 120 يهودياً من بينهم 21 امرأة. (صفحة 79) المصادر: موريس [Righteous Victims] صفحة 214.	يستغل ديرشويتز هذه المذبحة لإعطاء مثال على نية الإبادة الجماعية الموجودة عند الجيوش العربية. إلا أنه يشوه على نحو له مغزى ما كتبه موريس في كتابه "ضحايا صالحون". إن الاتجاه العام لما يرويه موريس هو الآتي: كان يدافع عن مجمع عصيون -وهو عبارة عن أربع مستوطنات يهودية شمال الخليل- أربع مئة رجل ومائة امرأة (وكان قد تم إخلاء الإطفال من قبل). بعد أن أزعج مقاتلو المستوطنة حركة المرور العربية ونصبوا لها الكمائن على طول الطريق الإستراتيجي هاجمت المستوطنة -التي كانت تخضع لحصار متقطع منذ شهر كانون ثاني/ يناير- قوة من الفيلق العربي يساندها مئات من قرويي المنطقة وذلك في 4 أيار/ مايو ومجدداً يوم 12 أيار/ مايو. وعندما اقتحمت القوات العربية في النهاية المستوطنة الرئيسة وهي كفار عصيون "واندفع القرويون بغزارة عبر الثغرة وهم يصيحون 'دير ياسين، دير ياسين'. وألقى ما تبقى من المدافعين أسلحتهم وساروا رافعين أيديهم في الهواء نحو مركز المجمع. وهناك -حسب أحد الناجين القلائل- شرع القرويون (وربما بعض جنود الفيلق العربي) يقتلونهم". وبلغ إجمالي عدد المدافعين الذين لقوا مصرعهم ذلك اليوم حوالي 120 مدافعاً -بينهم 21 امرأة. ومن بين الناجين الأربعة ثلاثة أُنقذوا من قبل عرب. أما بقية الكيبوتسات الثلاث فقد صمدت حتى صباح 14 أيار/ مايو ولكن موقفها كان ميؤوساً منه. فأعطتهم الأركان العامة للهاجاناه الإذن بالاستسلام وتم ترحيل جميع المدافعين

		والمستوطنين (باستثناء أربعة آخرين تم قتلهم من قبل محتجزيهم) بوساطة شاحنات إلى سجن في معسكر تابع للفيلق العربي... وقد انتهى المطاف بنحو 350 من المدافعين عن مجمع المستوطنات في السجن"[7]. وفي دراسة أخرى له بعنوان "الطريق إلى القدس" (The Road to Jerusalem) يورد موريس شهادة أحد ضباط الفيلق العربي (جرى الاستشهاد بها في التاريخ الإسرائيلي الرسمي) بشأن كفار عصيون بأنه "لم يكن هناك استسلام [يهودي] رسمي منظم؛ وأنه بعد استسلام بعض المدافعين واصل آخرون إطلاق النار على العرب؛ وأن القرويين في الواقع ذبحوا يهوداً استسلموا؛ وأن جنود الفيلق العربي قتلوا عدداً من القرويين وأن جنديين من الفيلق العربي أُصيبا بجروح بالغة في أثناء دفاعهما عن ثلاثة من الأسرى اليهود الذين تم انتزاعهم من قبل القرويين وقتلهم"، كما يورد موريس شهادة لطبيب يهودي تفيد بأن "قوات الفيلق العربي (ضباطاً وأفراداً) تصرفت تصرفاً جيداً جداً" في أعقاب استسلام بقية مجمع مستوطنات عصيون[8]. إذن، فقد حدثت مذبحة بالفعل في كفار عصيون ولكن -على العكس من تشويه ديرشويتس [لما أورده] موريس- لم يكن الضحايا اليهود "مدنيين" ولا "قرويين" بل محاربين استسلموا، كما أن المذبحة لم تتم على أيدي جيش عربي ولكن بيد قرويين عرب يطالبون بالثأر لدير ياسين، وأنه عندما استسلم المحاربون من المستوطنات الثلاث الأخرى التابعة لمجمع مستوطنات عصيون دون مقاومة تم أخذهم أسرى. وفي حلقة أخرى يرويها موريس بعد استيلاء الجيش العربي الذي من المفترض أنه يريد إبادة اليهود على القدس الشرقية "رفع سكانها من غلاة المتدينين و300 ونيّف من رجال الهاجاناه الراية البيضاء. وأُخذ رجال الهاجاناه إلى معسكر لأسرى الحرب في شرق الأردن وتم رعاية السكان البالغ عددهم 1500 ونقلهم تحت إشراف الصليب الأحمر إلى القدس الغربية اليهودية"[9].
(ثانياً) دير ياسين	*في 9 نيسان/ أبريل عام 1948 خاضت وحدات شبه نظامية معركة قاسية للسيطرة على دير ياسين وهي قرية عربية مهمة على طريق القدس. وكانت المعركة شرسة حيث خسرت قوات إيتسل وليحي أكثر من ربع مقاتليها. وقد ثبّت المقاتلون اليهود في اماكنهم بسبب نيران القناصة فقاموا بإلقاء القنابل اليدوية*	".. فاستمر القتال"، بهذه الطريقة يشرح ديرشويتس النص الآتي الذي كتبه موريس: "لا تُذكر دير ياسن على أنها عملية عسكرية بل لما اقتُرف فيها من الفظائع على أيد قوات إيتسل وليحي في أثناء المعركة الطويلة وفور انتهائها: عائلات بأكملها مزق أجسادها الرصاص وشظايا القنابل اليدوية وطُمرت بفعل تفجير المنازل على رؤوسها. رجال ونساء وأطفال حُصدوا عند خروجهم من المنازل؛ وأخذ أشخاص جانباً وتم قتلهم بإطلاق النار عليهم. وفي نهاية المعركة أخذت مجموعات من الشيوخ والنساء والأطفال في شاحنات سارت بهم عبر شوارع القدس الغربية في نوع من أنواع "مواكب النصر" ومن ثم تم إلقاؤهم في

	عبر نوافذ كثير من المنازل التي كان يطلق منها القناصة النار. وفي النهاية فر معظم أهل القرية. وقامت عربة مدرعة تابعة لمنظمة إيتزل بالطلب عبر مكبرات الصوت إلى بقية أهل القرية إلقاء سلاحهم ومغادرة منازلهم. ويقول موريس: إن "الشاحنة علقت في خندق" وإن الرسالة لم تُسمع، فاستمر القتال وعندما توقفت المعركة كان قد قُتل ما بين 100 و110 من العرب. (صفحة 81) المصادر: موريس، "ضحايا صالحون" صفحة 208. المرجع السابق، صفحة 209 [تقول الحاشية في نهاية الكتاب أيضاً:] حددت التقارير الأصلية العدد بـ 254 قتيلاً ولكنه -كما ثبت- أن هذا الرقم مبالغ فيه.	القدس الشرقية (العربية). وحسب قائد وحدات شاي في القدس، القائد ليفي... تم تنفيذ عملية الاستيلاء على القرية بوحشية شديدة، فقد تم قتل عائلات بأكملها -نساء وشيوخ وأطفال- وكانت هناك أكوام من القتلى [في أماكن مختلفة]. وبعض الأسرى الذين تم نقلهم إلى أماكن الاحتجاز بمن فيهم النساء والأطفال تم قتلهم بوحشية من قبل محتجزيهم. وفي تقرير له في اليوم التالي، أضاف بأن: "أعضاءً من منظمة ليحي يتحدثون عن التصرف البربري لمنظمة إيتسل تجاه الأسرى والقتلى. كما أنهم يروون أن رجالا من المنظمة اغتصبوا عدداً من الفتيات العرب ثم قتلوهن (ونحن لا نعلم إن كان ذلك صحيحاً)". وقال ضابط من وحدات شاي، مردخاي جيخون الذي زار الموقع بعد ساعات من الواقعة...: "يقول قائدهم [أي القائد من إيتسل] إن الأوامر كانت تنص على: أسر الذكور البالغين وإرسال النساء والأطفال إلى مستوطنة موتزا. وبعد الظهر... تغيرت الأوامر وأصبحت قتل جميع الأسرى. وقد تم أخذ الذكور البالغين إلى البلدة بالشاحنات واستُعرض بهم في شوارع المدينة ومن ثم أخذهم إلى الموقع وقتلهم بنيران البنادق والمدافع الرشاشة. وقبل وضعهم في الشاحنات قام رجال إيتسل وليحي بتفتيش النساء والرجال والأطفال [و] أخذوا منهم كل المجوهرات وسرقوا أموالهم. لقد كان السلوك الذي اتبع اتجاههم بربريا بشكل استثنائي"(10).
3- هل كانت دير ياسين حالة شاذة؟	(أ) تبرز دير ياسين في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي في فلسطين: لأنها كانت، بالضبط، تصرفاً غير مألوف للغاية وغريبا للغاية عن شخصية اليهود. (صفحة 82) (ب) على الرغم من أن دير ياسين كانت عملاً مأساوياً ولا يمكن تبريره إلا أنه ظل شائبة معزولة في صفحة العمل العسكري للقوات شبه النظامية الإسرائيلية في دفاعها عن مواطنيها المدنيين. (صفحة 82-83) المصادر: (أ) لا يوجد (ب) [تقول الحاشية:] كانت	في دراسته القياسية بعنوان The Birth of the Palestinian Refugee Problem (منشأ مشكلة اللاجئين الفلسطينيين)- التي يستشهد ديرشويتس بها في سياقات أخرى- وفي كتابه الذي أسماه "1948 وما بعدها" 1948 and After، يقول بيني موريس: إن "الفظائع الإسرائيلية" كانت "على نطاق أوسع كثيرا مما كشفت عنه القصص القديمة". لقد تجاوز عدد القتلى العرب في عدد من المجازر الكثيرة التي يفهرسها موريس -كمجزرة اللد (قُتل 250) والدوايمة (قُتل المئات)- العدد الإجمالي في دير ياسين. وقد وصف جندي كشاهد عيان لمجزرة الدوايمة في تشرين أول/ أكتوبر عام 1948 كيف أن القوات الإسرائيلية التي استولت على القرية "بلا قتال" قامت مبدئياً "بقتل نحو 80 إلى 100 عربي [ذكور] وامرأة وطفل. وقد قتلوا الأطفال بتحطيم رؤوسهم بالعصي. ولم يخلُ بيت من قتيل". أما بقية العرب فقد تم احتجازهم في البيوت "دون ماء وطعام" في حين تم تدمير القرية بشكل منظّم، [وقال]: "أمر أحد القادة خبير الغام بوضع عجوزين في بيت معين... وتفجير المنزل بهما. إلا أن الخبير رفض.... فقام القائد

	هناك حلقات أخرى اضطلع فيها أفراد وجماعات من القوات شبه النظامية حيث سُجلت مزاعم بوقوع مجازر ولكن أياً منها لم يكن بحجم ولا خطورة دير ياسين.	بتوجيه أوامر إلى رجاله بإدخال العجوزين وتم تنفيذ الفعل الشنيع. وتفاخر أحد الجنود بأنه اغتصب امرأة ومن ثم أطلق النار عليها وقتلها. وتم تشغيل امرأة وعلى يدها طفل حديث الولادة لتنظيف الساحة التي كان يأكل فيها الجنود، وقد عملت يوماً أو اثنين، وفي النهاية قتلوها وطفلها بإطلاق النار عليهما". واختتم الجندي شاهد العيان بالقول: إن "ضباطاً رفيعي التهذيب... تحولوا إلى قتلة خسيسين ليس في أتون المعركة... ولكن انطلاقاً من نظام للتهجير والتدمير، فكلما قل عدد العرب المتبقين كلما كان أفضل. كان هذا المبدأ هو المحرك السياسي لعمليات التهجير والفظائع". وفي اجتماع لحزب مابام اليساري في تشرين أول/ نوفمبر 1948 وُصفت الفظائع الإسرائيلية في الجليل بأنها "أعمال نازية". وقال أحد زعماء الحزب في اجتماع آخر: "إنني لم أستطع النوم طيلة الليل... فاليهود أيضاً ارتكبوا أعمالاً نازية". وذكر مسؤول صهيوني محترم في يومياته "أين تعلموا هذا القدر من القسوة كالنازيين؟ لقد تعلموا [أي الجنود اليهود] منهم [النازيين]. قال لي ضابط: إن أولئك الذين 'تميزوا' كانوا قد جاؤوا من معسكرات [الاعتقال النازية] ."وفي كانون أول/ ديسمبر أعلن أحد زعماء حزب مابام أن "الكثير منا يفقدون صورتهم [الإنسانية] ."وإليك ملاحظة أخيرة من وقائع موريس الموضوعية التي تقول: "كانت مجزرتان من المجازر الثلاث الرئيسة التي قام بها العرب ضد اليهود... عبارة عن هجمات انتقامية أشعلتها الفظائع اليهودية ضد العرب. وفي المقابل، لم تكن الفظائع اليهودية ضد العرب مرتبطة عموماً بأي استفزاز عربي مباشر مسبق أو أنها كانت تفتقر إلى ذلك الاستفزاز"(11). وفي طبعة جديدة لدراسته المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين يروي موريس عن "20 حالة منفردة من المجازر" على أيد القوات الصهيونية خلال الحرب، وحالات متكررة من القتل العشوائي للفلسطينيين و "عشرات من حالات الاغتصاب وهي جريمة يُنظر إليها برعب خاص في المجتمعات العربية والإسلامية"(12).
4- كيف أصبح الفلسطينيون لاجئين؟	*يُجمل موريس -وهو نزّاع إلى انتقاد التاريخ الإسرائيلي التقليدي نقداً قاسياً فيما يتعلق بقضية اللاجئين- المشكلة التي تسبب بها الهجوم الفلسطيني والقومي العربي، قائلاً: "ولدت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين من رحم الحرب ولم يكن مخططاً لها. وربما أن القيادة العربية داخل فلسطين*	في كتابه "منشأ مشكلة اللاجئين الفلسطينيين" يتحاشى موريس التفسير العمومي لفرار العرب بل يدخل في توضيحات عديدة حول كل نتيجة تنتقد الجانب الصهيوني دفعاً للتأويل. ولكنه ظل رغم ذلك واضحاً من حيث إن الهجمات الصهيونية أو الخوف منها كان الدافع الرئيس وراء الفرار. ومع ذلك يحاول **"التلخيص" المقدم من قبل ديرشويتس إسقاط هذه النتيجة المركزية لموريس التي يتكرر ذكرها في الصفحات التي يقتبس ديرشويتس منها**. وكتب موريس يقول: إنه طوال المدة حتى شهر حزيران/ يونيو 1948 "حفزت الهجمات اليهودية معظم حالات الخروج الجماعي العربي بصورة مباشرة أو غير

	وخارجها ساعدت في التعجيل في الهجرة الجماعية... ولا يوجد دليل على وجود مساعدة إرشادية أو توجيه". ويقول موريس: إنه "خلال الأشهر الأولى من الحرب لم يُثر فرار الطبقة الوسطى والعليا من المدن إلا القليل من الاهتمام العربي". (صفحة 83) *المصادر:* *بيني موريس، منشأ مشكلة اللاجئين الفلسطينيين (The Birth)، (كامبريدج، مطبعة جامعة كامبريدج، 1988)، الصفحات 286-289.* *المرجع نفسه، صفحة 289.*	مباشرة"، وإنه "ابتداءً من تموز/ يوليو فصاعداً كان هناك جاهزية متنامية لدى وحدات جيش الدفاع الإسرائيلي لطرد.... كان بن غوريون يريد بوضوح بقاء أقل عدد ممكن من العرب في الدولة اليهودية، وكان يأمل في رؤيتهم يهربون. وقد قال بن غوريون كل ذلك لزملائه ومعاونيه في اجتماعات عُقدت في آب/ أغسطس وأيلول/ سبتمبر وتشرين أول/ أكتوبر... وعلى الرغم من عدم وجود 'سياسة طرد' إلا أن هجمات تموز/ يوليو وتشرين أول/ أكتوبر اتسمت بالقيام بأعمال من شأنها طرد الناس من منازلهم. وفي الحقيقة، تميزت تلك الهجمات بوحشية تجاه المدنيين العرب بقدر أكبر بكثير مما كانت عليه في النصف الأول من الحرب". وفيما يتعلق "بما حدث في فلسطين/ إسرائيل خلال المدة من عام 1947-1949" ككل، كتب موريس يقول: "بصورة عامة، وفي معظم الحالات، كان الدافع النهائي والحاسم للفرار هو هجمات الهاجاناه أو الإيتسيل أو الليحي أو جيش الدفاع الإسرائيلي أو خوف السكان من تلك الهجمات"(13).
5- لماذا هاجم الفلسطينيون إسرائيل بعد الحرب؟	*(أ) بين العامين 1948 و1967 قام الفدائيون الفلسطينيون الذين كانت تؤويهم مصر وسوريا بقتل مدنيين إسرائيليين بالمئات في هجمات عبر الحدود. (صفحة 142)* *(ب) بين العامين 1951 و1955 قُتل نحو ألف مدني إسرائيلي من قبل الفدائيين في هجمات عبر الحدود. (صفحة 161)* *المصادر:* *(أ)* لا يوجد *(ب)* لا يوجد	في كتابه حروب الحدود الإسرائيلية [Israel's Border Wars] يقول بيني موريس: إن الدوافع الرئيسة وراء تسلل الفلسطينيين إلى إسرائيل كانت اقتصادية (من قبيل الجوع والسعي لاسترجاع "ما فُقد من منازل وأراضٍ ومحاصيل وسلع قابلة للنقل") وكذلك -ولو بدرجة أقل- اجتماعية (من قبيل رؤية بيوتهم السابقة وأقاربهم). والنسبة الأقل من عمليات التسلل عبر الحدود ("ربما أقل من 10 بالمئة") كانت "لدوافع سياسية أو لأغراض إرهابية". أولئك المتسللون الفلسطينيون القلائل الذين سلحوا أنفسهم قاموا بما قاموا به بسبب السياسات الإجرامية لإسرائيل على طول حدودها أو للثأر منها. يقول موريس: إن إسرائيل حولت المناطق الحدودية بما في ذلك الجانب العربي منها إلى مناطق حرة لإطلاق النار. وكان "الموقف العام" يتمثل في أن "قتل العرب المتسللين وتعذيبهم وضربهم واغتصابهم إن لم يكن مسموحاً به فهو على الأقل لا يستحق التوبيخ بشكل خاص ومن الممكن جداً أن يمر بلا عقاب". كان قتل الفلسطينيين المتسللين الذين يتم الإمساك بهم أمراً روتينياً وحتى الأطفال كانوا يُقتلون بإطلاق الرصاص على رؤوسهم أما الكبار فكان يجري إخصاؤهم. إن الأجواء [السائدة] في الجيش "تلخصها كلمات أحد الضباط بما يأتي: 'حينما أتمكن من قتل عربي- فإن ذلك يبعث في قلبي السرور". بالإضافة إلى ذلك، نفذت إسرائيل "ضربات انتقامية" واسعة استهدفت "عشيرة المهاجمين" أو قريتهم أو منطقتهم" - من أبرزها مجزرة قبية التي قادها أرييل شارون

		التي أدت إلى مصرع سبعين عربياً. ويورد موريس عدداً يصل إلى 250 مدنيا إسرائيليا و250 مقاتلا إسرائيليا آخرين قتلوا ما بين عامي 1949 و1956 -وليس كما يدعي ديرشويتس بأن "نحو ألف مدني إسرائيلي". ويمضي موريس قائلاً: "نسبة صغيرة من الإصابات الإسرائيلية تسبب فيها المتسللون الذين انطلقوا على نية قتل يهود أو جرحهم. ويبدو أن معظم الإصابات الإسرائيلية نجمت عن مصادمات لم يكن مخططاً لها سلفاً". من ناحية ثانية، يقول موريس: إنه تم قتل خمسة آلاف فلسطيني من قبل إسرائيل خلال هذه المدة ذاتها وكانت "غالبيتهم العظمى" من "المتسللين العزّل من السلاح لأسباب اقتصادية واجتماعية". ويضيف موريس قائلاً: إن مصر (وكذلك الأردن) "عارضتا باستمرار" منذ حرب 1948 مباشرة وحتى أوائل عام 1955 عمليات التسلل الفلسطينية -وليس كما يذكر ديرشويتس "كانت تؤويهم"- وكثيراً ما لجأتا إلى تدابير قاسية ضد المتسللين الفلسطينيين "لتلافي إشعال فتيل هجمات جيش الدفاع الإسرائيلي". ففي مصر أظهر عبد الناصر الذي ركز اهتمامه على أجندة الإصلاح الداخلي "قدراً ضئيلاً من الاهتمام بإسرائيل والمشكلة الفلسطينية". إلا أن إسرائيل سعت منذ عام 1954 على استفزاز رد فعل مصري عنيف: فالقادة الإسرائيليون مثل بن غوريون وديان "أرادوا الحرب... وكانوا يأملون أن تؤدي ضربة انتقامية معينة إلى إحراج أو استفزاز الدولة العربية التي تتم مهاجمتها بحيث تقوم هذه بالرد مانحة إسرائيل السبب لتصعيد إطلاق النار إلى أن ينتج عن ذلك حرب - حرب تستطيع إسرائيل فيها تحقيق أهداف إستراتيجية من قبيل الاستيلاء على الضفة الغربية أو سيناء أو تدمير الجيش المصري". ففي شباط/ فبراير من عام 1955 هاجمت [إسرائيل] غزة وقتلت أربعين جندياً مصرياً. وبعد هذه الاستفزازات الإسرائيلية فقط وخاصة هجوم غزة بدأت مصر برعاية هجمات الفلسطينيين على إسرائيل(14).

ج- حرب حزيران/ يونيو 1967 وحرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973

الموضوع	كتاب مرافعة لإسرائيل	ما يثبته الدليل في الواقع
1- أي الطرفين اعتُبر مسؤولاً عن حرب حزيران 1967؟	*على الرغم من أن إسرائيل أطلقت الطلقة الأولى يقر الجميع أن مصر وسوريا والأردن هم من بدأ الحرب في واقع الأمر. فقد عَدَّ*	اجتمعت الجمعية العامة للأمم المتحدة في جلسة طارئة عقب حرب حزيران/ يونيو 1967 مباشرة. ولم تتخذ حكومة واحدة من حكومات العالم -حتى حكومة الولايات المتحدة- موقفاً أحادي الجانب يرى أن الدول العربية وحدها "بدأت الحرب". لقد كانت الآراء منقسمة بين الاعتقاد بأن

	المجتمع الدولي القرار المصري غير المشروع بإغلاق مضائق تيران بالقوة العسكرية على أنه عمل من أعمال الحرب. (الصفحات 91-92) المصادر: لا يوجد	إسرائيل هي المعتدية من جهة وبين [الاعتقاد] بأن جميع أطراف النزاع تقاسموا بعض المسؤولية أو أن إصدار حكم قضائي بشأن المسؤولية لا يخدم أي غرض نافع، من جهة أخرى. وقد رفض سفير الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة التوقيع على قرار تبناه الاتحاد السوفييتي يدين إسرائيل، ليس لأن القرار يدين إسرائيل -على أية حال- بل لأنه لم يدن كذلك الدول العربية، [حيث قال السفير]" :إسرائيل وحدها يجب أن تُدان كمعتدية ومع ذلك، فإنه من المؤكد في ضوء كافة الأحداث -سواء الأخيرة منها أم تلك من الماضي الطويل- التي أدت إلى القتال، فإنه ليس منصفاً ولا بناءً أن تُصدر هذه المنظمة إدانة لطرف واحد"[15].
2- هل استنفدت إسرائيل الخيارات الدبلوماسية قبل الهجوم؟	بعد استنفاد جميع الخيارات الدبلوماسية وبعد معرفة أن مصر كانت تعد لهجوم وشيك وأنها أرسلت طائرات مراقبة فوق الأراضي الإسرائيلية، شن سلاح الجو الإسرائيلي هجومه. (صفحة 92) المصادر: [مايكل بي أرين، ستة أيام من الحرب، (أكسفورد 2002)]، صفحة 99.	في نهاية شهر أيار/ مايو نظرت إسرائيل في مسألة إرسال رسالة إلى إدارة جونسون للحصول على دعمها للقيام بالضربة الأولى. وحسب أورين وفي الصفحة التي ينقل ديرشويتس عنها أن "رابين اختتم المناقشة قائلاً: أريد أن أسجل للتاريخ أننا وقبل أن نتخذ إجراءً [عسكرياً] فعلنا ما في وسعنا للعثور على حل دبلوماسي". بالنسبة لديرشويتس فإن هذا الكلام الطنان المنمق من رابين يثبت صحة رأيه. في الحقيقة أن إسرائيل كانت تمتلك كثيراً من الخيارات كإعادة نشر قوات الأمم المتحدة على جانبها من الحدود مع مصر، وتأجيل التنفيذ لمدة أسبوعين كما اقترح الأمين العام للأمم المتحدة أوثانت، والاحتكام إلى محكمة العدل الدولية بشأن مضائق تيران، وقد رفضت إسرائيل كل هذه الخيارات رفضاً باتاً[16].
3- لماذا بادرت إسرائيل بالهجوم في حزيران/ يونيو 1967؟	(أ). كانت مصر تعد لهجوم وشيك (صفحة 92) (ب) الجيوش العربية كانت تحتشد على طول الحدود مع إسرائيل في استعداد للهجوم (صفحة 92) (ج) كان السؤال الوحيد ما إذا كانت الجيوش العربية ستصبح قادرة على شن الضربة العسكرية الأولى. (صفحة 92) المصادر: (أ) لا يوجد، (ب) لا يوجد، (ج) لا يوجد	لا يقدم ديرشويتس أي أساس لهذا الزعم من الأبحاث الأكاديمية، والسبب الوجيه لذلك هو أنه لا وجود لذلك الأساس. ثمة إجماع شبه مؤكد بأن مصر لم تكن تعتزم الهجوم عندما شنت إسرائيل ضربتها الاستباقية. ويستنتج أفرهام سيلا من مركز شاليم المحافظ في القدس على نحو نموذجي أن "التعزيزات المصرية في سيناء كانت تفتقر إلى خطة واضحة للهجوم" وأن تعليمات عبد الناصر الدفاعية كانت تفترض على نحو بيّن أن إسرائيل ستضرب الضربة الأولى"[17].

4- أي الأطراف عُدّ مسؤولاً عن حرب أكتوبر 1973؟	*(أ). إن الهجوم الذي لا سبب له على إسرائيل لم يكن مبرراً وينتهك ميثاق الأمم المتحدة (صفحة 100)* *(ب) لا أحد يخالف الرأي القائل: إن المصريين والسوريين... بدؤوا حرب يوم الغفران. (صفحة 101)* *المصادر: (أ) لا يوجد، (ب) لا يوجد*	لم تقم أية دولة في العالم -ولا حتى الولايات المتحدة- بإدانه مصر على الهجوم "غير المسبّب" و "غير المبرر" أو تأنيبها على "بدء" الحرب. ويقول أبا إيبان بلهجة يشوبها الأسف في مذكراته "لم يثر الهجوم المصري في عيد الغفران أي رد فعل دولي قوي" وإنه "لم تتهم أي حكومة مصر بالعدوان". على النقيض من ذلك، كانت مصر قد عرضت في شباط/ فبراير 1971 توقيع معاهدة سلام مع إسرائيل لاستعادة سيناء المحتلة من قبل إسرائيل. وبعد رفض إسرائيل لعرض السلام هذا وبعد أن حذرت الأمم المتحدة ومصر إسرائيل من أن الحرب لا يمكن تجنبها إذا رفضت التسوية الدبلوماسية، قامت مصر (بالاشتراك مع سوريا) في النهاية بالهجوم في تشرين أول/ أكتوبر 1973 [18].
5- هل كان في نية العرب الإبادة الجماعية في حرب أكتوبر 1973؟	*(أ) مرة أخرى كان هدف العرب قتل أكبر عدد ممكن من المدنيين على الرغم من أن مهاجمة الأهداف المدنية عمداً هو جريمة حرب وانتهاك للقانون الدولي. لقد اشتمل الهجوم الأولي المصري على محاولة لإلقاء القنابل على تل أبيب وهي محاولة تم منعها من قبل طائرات سلاح الجو الإسرائيلي. (صفحة 101)* *(ب) وصف موريس دوافع السادات والأسد وراء الهجوم على إسرائيل بقوله: "بالنسبة لكل من السادات والأسد كانت الحرب تعد بمكاسب كبيرة بدءاً من استعادة الكبرياء العربي... إن التجرؤ وحده على خوض حرب ضد جيش الدفاع الإسرائيلي الذي لا يُهزم سيُنظر إليه على أنه شجاعة كبيرة: كما أن محو عار 1967 بل عار التاريخ العربي منذ 1948 سيجلب لكلا النظامين المكاسب من حيث الشعبية والشرعية وطول البقاء في السلطة إلى*	يقول موريس: إنه في اليوم الأول من حرب أكتوبر "طارت قاذفتان [مصريتان] على ارتفاع منخفض عبر البحر المتوسط وأطلقتا صاروخين نوع كيلت على تل أبيب، إلا أن أحدهما سقط في البحر والآخر أُسقط من قبل طائرات الاعتراض التابعة لسلاح الجو الإسرائيلي. وربما أن هدف مصر كان ردع إسرائيل عن القصف "الإستراتيجي" عن طريق إرسال رسالة مقدماً بأنها هي أيضاً تمتلك القدرة على ضرب المراكز المدنية". وهذا الهجوم هو الهجوم الوحيد على إسرائيل بالمعنى الضيق للكلمة طيلة الحرب التي يرويها موريس. ولم يكن "هدف" مصر "قتل أكبر عدد ممكن من المدنيين"-وهو زعم لم يعززه ديرشويتس بمثقال ذرة من دليل- أو حتى تهديد إسرائيل بالمعنى الضيق للكلمة ولكن من أجل الخروج من الطريق المسدود الذي وصلت إليه الدبلوماسية عن طريق إقامة رأس جسر على الضفة الشرقية من قناة السويس، في حين كانت سوريا تهدف إلى استرجاع مرتفعات الجولان المحتلة. إن موريس يذكر هذا في الصفحة نفسها التي يقتبس منها ديرشويتس عنه بشأن "دوافع السادات والأسد" ولكنه يحذف الفقرة الأساسية التي تقول: "في حرب أكتوبر، سعى الرئيس المصري أنور السادات والسوري حافظ الأسد إلى استعادة الأراضي التي ضاعت عام 1967. ولم يكن يهدف أي منهما إلى تدمير إسرائيل على الرغم من أن قادتها لم يكونوا متأكدين من ذلك خلال الساعات الأولى من الصراع.... وقد كتب وزير الدفاع السوري فيما بعد قائلاً: "لقد كنا نسعى إلى تحرير الأراضي العربية التي تم الاستيلاء عليها في حين كانت مصر تسعى إلى أن تبقى على ضفتي [قناتها] ... انطلاقاً من الرغبة في دفع الأمور إلى الأمام على المستوى الدولي" (أي

	جانب المساهمات الضخمة من قبل ممالك النفط. (صفحة 102) المصادر: (أ) موريس، ضحايا صالحون [Righteous Victims]، صفحة 413 (ب) موريس، ضحايا صالحون، صفحة 387.	السيطرة على شريط من الأرض على الضفة الشرقية من القنال من أجل دفع إسرائيل والمجتمع الدولي باتجاه إنهاء المأزق السياسي)[19].
6- هل أعادت إسرائيل سيناء بعد حرب أكتوبر 1973 لأن السادات عرض السلام في النهاية؟	حقق السادات هدفيه الاثنين من مهاجمة إسرائيل في عيد الغفران من عام 1973. فبالإضافة إلى استعادة الشرف المصري فقد أعاد أيضاً كامل سيناء إلى السيطرة المصرية. وحالما ألمح السادات بشجاعة إلى استعداده لصنع السلام مع إسرائيل مقابل سيناء قامت الحكومة الإسرائيلية آنذاك - بزعامة حزب الصقور أي حزب الليكود وزعيمه سليط اللسان مناحيم بيغين- باقتلاع المستوطنين اليهود في سيناء وإعادتها وحقول البترول فيها وكل شيء لمصر. (صفحة 103) المصادر: لا يوجد	في شباط/ فبراير عام 1971 عرضت مصر السلام الكامل على إسرائيل مقابل الانسحاب الإسرائيلي الكامل من سيناء. ورفضت إسرائيل ذلك العرض مشجعة مصر بعد سنتين أخريين من الدبلوماسية غير المثمرة على الهجوم في أكتوبر 1973. وقد أبلت مصر في الحرب بلاءً فاق المتوقع مما زاد من حدة التكهنات في إسرائيل بشأن إمكانيات النجاح في حرب أخرى دافعاً إياها في الوقت ذاته إلى إعادة النظر في رفضها السابق لعرض السلام المصري. وقد كتب المراسل العسكري الإسرائيلي العريق زئيف شيف بعد حرب أكتوبر قائلاً: "إن التكهن الدقيق لطبيعة حرب مستقبلية أمر مستحيل إلا أنه يمكن استقراء الاتجاهات العامة [لها] .فمن الواضح أنها ستكون أكثر صعوبة من سابقتها وأكثر وحشية ودموية. وسوف يتم ضرب المؤخرة المدنية وسيكون لزاماً على إسرائيل أن تفترض أنها ستقاتل في الحال على جبهات ثلاث". وقال: إن "التفوق العسكري الإسرائيلي أصبح في موضع الشك". ويخلص شيف إلى القول: إن " أهمية التسوية السياسية تزداد بوضوح في ظل الظروف الجديدة، وإن الوقت ليس في صالح إسرائيل وإنه يجب عليها أن تبذل جهوداً أكبر لتحقيق سلام حقيقي"[20]. وهذا بالضبط ما شرعت إسرائيل في القيام به حيث قبلت التسوية التي رفضتها في شباط/ فبراير 1971 مع مصر، ليس لأن مصر عرضت أخيراً "صنع السلام" -على أية حال- ولكن لأنها أثبتت أنها قوة قادرة على شن الحروب[21]

د- إسرائيل و "طهارة السلاح"

الموضوع	كتاب مرافعة لإسرائيل	ما يثبته الدليل في الواقع
1- هل تستهدف إسرائيل مواقع عسكرية	(أ). يستهدف العرب... مناطق مدنية سهلة... في حين يرد الإسرائيليون باستهداف الجنود والمعدات العسكرية	قبل تأسيس الدولة، وإبان سنوات الانتداب البريطاني استهدفت الحركة الصهيونية بمختلف أطيافها السياسية المدنيين، وبعد تأسيسها قامت إسرائيل وبدون تمييز بقصف القرى والبلدات والمدن العربية. وتقول المؤرخة آنيتا شابيرا: إن

مشروعة فقط؟	وغيرها من الأهداف المشروعة... لم يرد الجيش النظامي الإسرائيلي باستهداف المراكز المدنية العربية كعمان ودمشق والقاهرة. (صفحة 75) (ب) بصورة عامة كانت الخسائر بين المدنيين "قليلة بصورة ملحوظة" خلال حرب الأيام الستة؛ لأن إسرائيل عمدت إلى التأكد من أن معظم المعارك "تقع بعيداً عن المراكز المدنية الرئيسة". (الصفحات 93؛ قارن مع الصفحات من 142-143) (ج) طيلة ثلاثة أرباع قرن ظلت الحرب العربية الإسرائيلية بين دول عربية مثابرة على العدوان بهدف الإبادة الجماعية للمدنيين من جهة وبين الدولة اليهودية المصممة على حماية سكانها المدنيين عن طريق القيام بخطوات دفاعية موجهة ضد الأهداف العسكرية من جهة أخرى... لقد استهدف الطرف العربي المدنيين بصورة مستمرة وغير شرعية وعدوانية في حين كان الطرف الإسرائيلي يرد باستمرار وعلى نحو مشروع ودفاعي عن طريق ضرب الأهداف العسكرية. (صفحة 141) (د) قبل تأسيس دولة إسرائيل قامت مجموعات [صهيونية] مناوئة... فعلاً بتفجير مقر قيادة حكومة المستعمرة البريطانية الواقعة	الصهيونية العمالية التي شكلت التيار السائد والفصائل الصهيونية اليمينية المعارضة اتفقتا بصورة أساسية على استخدام القوة ضد العرب. وخلال الثورة العربية من 1936-1939 اضطلعت منظمة الأرغون في "استخدام إرهاب منفلت من عقاله" و "قتل جماعي بلا تمييز للشيوخ والنساء والأطفال" وإعدام لليهود "المشتبه في أنهم قاموا بالوشاية على الرغم من أن بعضاً من أولئك الشخاص كانوا بريئين تماماً" وفي "هجمات ضد البريطانيين من دون أي اعتبار لتعرض الأبرياء من عابري السبيل لاحتمالات الإصابة وفي قتل البريطانيين بدم بارد" وهكذا دواليك. وتتابع شابيرا القول: إنه رغم أن مقاربة الصيهونية العمالية تجاه العنف كانت "أكثر تحضراً" من" مقاربة الأرغون "فإنهما لم تكونا مختلفتين في نواحيهما الأساسية". وفي مقارنتها لقوات المصادمة النخبوية الصهيونية العمالية، البالماخ، مع الأرغون تعبر شابيرا عن شكوكها فيما إذا كانت "الفروقات الخارجية من حيث الإطار العام وأنماط السلوك كافية لخلق موقف مختلف إزاء القتال أو وضع حدود "مدنية" أمام تبلد العسكرية وعوزها للشعور". وخلال ثورة العرب على سبيل المثال قام أحد الضباط البريطانيين بتجنيد وحدات من المستوطنات الصهيونية العمالية لإنزال العقوبة الجماعية بالقرى العربية من خلال "هجمات عديمة الرأفة": "لقد كانت الحدود بين المسموح وغير المسموح به" في الهجمات على تلك القرى "غامضة وضبابية بصورة متعمدة"(22). وقد ارتكبت قوات الصهيونية التابعة للتيار السائد فظائع عديدة ضد المدنيين خلال حرب 1948 وما بعدها خلال "حروب الحدود". وفي عام 1956 هاجمت إسرائيل مصر واحتلت سيناء وقطاع غزة. وفيما يتعلق باحتلالها لغزة يقول بيني موريس: "حوصر الكثير من الفدائيين ونحو 4000 جندي نظامي مصري وفلسطيني في القطاع وتم تحديدهم وتطويقهم من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي وقوات الأمن والشرطة. ويبدو أن العشرات من هؤلاء الفدائيين قد تم إعدامهم دون إبطاء ومن غير محاكمة. ومن المحتمل أن يكون قد تم قتل بعضهم خلال مجزرتين على أيدي جنود جيش الدفاع الإسرائيلي فور احتلال القطاع.... ويوم احتلال خان يونس قام جنود جيش الدفاع بقتل مئات اللاجئين الفلسطينيين والسكان المحليين للبلدة رمياً بالرصاص.... وفي رفح... قام الجنود الإسرائيليون بقتل ما بين ثمانية وأربعين ومئة لاجئ والعديد من سكان المدينة وجرح واحد وستين آخرين.... وتم إعدام ستة وستين فلسطينياً -ربما كانوا فدائيين- في عدة حوادث.... لقد قدرت الأمم المتحدة أن القوات الإسرائيلية قتلت -بالإجمال- ما بين 447 و550 مدنياً

عربياً في الأسابيع الثلاثة الأولى من احتلالها للقطاع[23].

أما الشرارة التي أطلقت سلسلة الأحداث التي بلغت ذروتها في حرب حزيران/ يونيو 1967 فكانت ضربة "انتقامية" وجهتها إسرائيل في تشرين أول/ نوفمبر عام 1966 لقرية السموع الأردنية في الضفة الغربية. ففي أضخم عملية عسكرية لها منذ عام 1956 قام لواء إسرائيلي مدرع مؤلف من أربعة آلاف [جندي] بصورة منظمة بتسوية 125 منزلاً إضافة إلى عيادة ومدرسة وورشة بالأرض وقام كذلك بقتل ثمانية عشر جندياً أردنياً. (وقد قُتل جندي إسرائيلي واحد). وأعلن السفير الأمريكي لدى الأمم المتحدة آرثر غولدبيرغ مشيراً إلى حجم الخسائر "في الأرواح والدمار يفوق بدرجة كبيرة المجموع التراكمي لمختلف أعمال الإرهاب التي نُفذت ضد حدود إسرائيل"، وقال "أود أن أوضح بصورة تامة أن هذه العملية العسكرية واسعة النطاق لا يمكن تبريرها أو تعليلها أو إيجاد الأعذار لها بالحوادث التي سبقتها والتي لم تكن الحكومة الأردنية متورطة فيها"[24]. لم يقل أورين: إن إسرائيل "عمدت إلى التأكد" من أن المعارك تدور بعيداً عن المناطق المكتظة بالسكان خلال حرب حزيران/ يونيو 1967 كي تتجنب وقوع خسائر بين المدنيين العرب. بل إنه يقول بتجرد: إنه صادف أن "جزءاً كبيراً من القتال دار بعيداً عن المراكز السكانية الكبيرة". وفي غضون حرب حزيران/ يونيو قامت إسرائيل بإعدام أعداد لا حصر لها من أسرى الحرب المصريين وشنت هجوماً جوياً وبحرياً غير مسبب -بل ومتعمد على نحو شبه مؤكد- على المدمرة يو إس إس ليبرتي مما أدى إلى مقتل 34 من رجال البحرية الأمريكية وجرح 171 [25].

خلال "حرب الاستنزاف" من عام 1968-1970 بين مصر وإسرائيل شنت إسرائيل هجمات على مدن الإسماعيلية والقنطرة والسويس على الضفة الشرقية من قناة السويس محيلة إياها إلى "هياكل خاوية" نظراً لمقتل أعداد لا حصر لها من المدنيين المصريين وإجبار ما بين 500000 و750000 على الهرب من منازلهم[26]. وبعد حرب حزيران/ يونيو بدأت إسرائيل أيضاً بقصف القرى والبلدات والمدن اللبنانية جنوب لبنان، وكذلك فعلت بعد عام 1974 حتى من دون وجود ذريعة للرد. وفي شباط/ آذار 1978، وبعد انطلاق هجوم إرهابي فلسطيني من بيروت قامت إسرائيل بغزو جنوب لبنان وقامت بدك القرى والبلدات ومدينة صور من دون تمييز مما أدى إلى مقتل نحو ألف شخص جميعهم تقريباً من المدنيين وتهجير نحو 300000 شخص. وبعد الغزو أورد المراسل العسكري زئيف شيف في حاشية كتابه اعترافاً من رئيس هيئة الأركان الإسرائيلي بأن: "الجيش الإسرائيلي قام دائماً بضرب التجمعات السكانية المدنية عن سابق عمد وإدراك... إن

في أحد أجنحة فندق الملك داود مما أدى إلى مقتل واحد وتسعين شخصاً. كذلك قتلت جماعات مناوئة مدنيين في... مواقع أخرى، إلا أن تلك الانحرافات تمت إدانتها بشدة من قبل الوكالة اليهودية. وحالما أصبحت إسرائيل دولة قام رئيس وزرائها بنزع سلاح تلك الجماعات بالقوة... ولم يتم ارتكاب أية أعمال إرهابية من قبل الأرغون وليحي. كذلك قام بن غوريون بتفكيك البالماخ -وهي قوة الكوماندوز دائمة التعبئة الموالية لحزب بن غوريون نفسه. (الصفحات 142-141)

(هـ) إسرائيل هي الدولة الوحيدة في تاريخ الحرب المعاصرة التي لم تلق القنابل مطلقاً دون تمييز على أية مدينة معادية في محاولة لقتل مدنيين أبرياء انتقاماً للقصف المتعمد لمدنييها. حتى عندما هاجمت تلك الأجزاء من بيروت التي كانت مأوى للإرهابيين بذل سلاح الجو الإسرائيلي جهوداً عظيمةً -على الرغم من أنه لم يُكتب لها جميعاً النجاح- لتجنب وقوع إصابات لا داعي لها بين المدنيين. ولنتذكر أنه عندما عملت إسرائيل على حماية نفسها من الإرهاب الذي كان يتخذ من بيروت مقراً له عام 1982 قامت بإرسال فريق من الجنود -بقيادة الميجر جنرال إيهود باراك الذي تنكر بزي امرأة- لاستهداف الإرهابيين أنفسهم في مبنى

	كانوا يستخدمونه كقاعدة لهم، وذلك بدلاً من قصف المبنى من الجو الأمر الذي كان سيؤدي إلى عدد أكبر من الخسائر. (الصفحات 150-151) *(و) إن الحروب التي تشن على إسرائيل هي حروب إبادة تستهدف مدنها ومراكزها المدنية. إن أعداءها يسعون إلى تدميرها بالكامل، وبالمقابل تتجنب إسرائيل استهداف المدن والمدنيين ولا تسعى إلى تدمير أي من البلدان المجاورة. (صفحة 227)* *المصادر:* *(أ) لا يوجد* *(ب) [أورين، ستة أيام] الصفحات 306-307* *(ج) لا يوجد* *(د) لا يوجد* *(هـ) لا يوجد* *(و) لا يوجد*	الجيش... لم يفرق بين الأهداف المدنية [والعسكرية]... [ولكنه] كان يهاجم متعمداً الأهداف المدنية حتى عندما لم تكن المستوطنات الإسرائيلية قد ضربت أولاً". وفي حزيران/ يونيو 1982 وعلى الرغم من عدم رد منظمة التحرير الفلسطينية على العديد من الاستفزازات الإسرائيلية قامت إسرائيل من جديد بغزو لبنان. وقصفت إسرائيل بالطائرات والمدفعية ودون تمييز القرى والبلدات ومدن صور وصيدا وبيروت اللبنانية بالإضافة إلى قصفها -وبأقصى درجات انعدام الرحمة- لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين، وذلك في كل الأماكن ضاربة المواقع المدنية كالضواحي السكنية والمدارس والمستشفيات. وبلغت ذروة القصف الجوي والمدفعي الإجرامي الكثيف لبيروت والذي استمر لأسابيع في آب/ أغسطس حيث إن -والكلام للمراسل الحربي المخضرم في الشرق الأوسط روبرت فيسك- "وصف نيران المدافع بأنه بلا تمييز هو تقليل من شأنه، عوضاً عن أنه سيكون كذباً. إن القصف الإسرائيلي... كان -كما أدركنا فيما بعد- تميزياً فقد استهدف كل منطقة مدنيّة وكل مؤسسة في بيروت الغربية كالمستشفيات والمدارس والشقق والمحلات ومكاتب الصحف والفنادق ومكتب رئيس الوزراء والحدائق. حتى إن القذائف الإسرائيلية وعلى نحو لا يُصدق دمرت قسماً من سقف الكنيس اليهودي في المدينة في وادي أبو جميل حيث كانت لا تزال تعيش بقية الجالية اليهودية في بيروت". إن القصف الجوي التمشيطي والمدفعي الكثيف للمدن والبلدات والقرى اللبنانية ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين واستخدام القنابل العنقودية والقذائف الفسفورية في المناطق المدنية وقطع الكهرباء والماء والمؤونات الغذائية عن بيروت، كل ذلك شهد على حدوثه عدد لا يُحصى من الصحفيين الأجانب والمنظمات الإنسانية إلى جانب الصحفيين والجنود الإسرائيليين[27]. وإزاء هذا التوثيق الضخم لم يكن لدى ديرشويتس سوى دليل وحيد -يردده في مواضع كثيرة- هو عملية الكوماندوز "التي قادها الميجر جنرال باراك متنكراً بزي امرأة". ناهيك عن نقطة هي أن ديرشويتس وليس للمرة الأولى يخلط الحقائق: فتلك المهمة المشهورة لباراك نُفذت عام 1973 [وليس 1982]) إلا إذا كان باراك يتنكر بملابس النساء في جميع مهماته). من بين المؤشرات على سجل إسرائيل الفعلي في احترام حياة العربي خلال حروبها الكثيرة، حسب موريس، أن "جيش الدفاع الإسرائيلي أصبح تدريجياً جيشاً أنظف"، فسجله "عندما يتعلق الأمر بـ توهار هانيشيك [طهارة الأسلحة] أصبح "أفضل بكثير" خلال غزو لبنان "عنه في حرب 1948"[28]. وفي تموز/ يوليو 1993 شنت إسرائيل عملية يوم الحساب "وهو هجوم ضار على المراكز المدنية في جنوب لبنان"، مما أدى إلى مقتل نحو 120 شخصاً

		وتهجير 300000 وإلحاق دمار شديد بأكثر من خمس وخمسين قرية[29]. وفي نيسان/ ابريل قامت إسرائيل مرة أخرى بغزو لبنان في عملية عناقيد الغضب مما أدى إلى مقتل مدنيين في المعظم من بينهم امرأتان وأربع بنات في سيارة إسعاف. إضافة إلى ذلك قصفت القوات الإسرائيلية مبنى الأمم المتحدة في قانا مما أدى إلى مقتل 102 مدنيا. وذكرت منظمة العفو الدولية "استناداً إلى كافة المعلومات المتوفرة فإن جيش الدفاع الإسرائيلي هاجم مبنى الأمم المتحدة بصورة متعمدة". وبلغت الحصيلة الإجمالية للقتلى والجرحى خلال هذا الغزو نحو 150 قتيلاً مدنياً و350 جريحاً"[30].
2- ما هو كشف حساب الخسائر المدنية؟	*(أ) ما بين عامي 1968 و1990، قتل الإرهابيون الفلسطينيون آلاف المدنيين الأبرياء ومن ضمنهم سياح أجانب ويهود في أثناء تأديتهم صلواتهم في دور العبادة في مختلف أنحاء أوروبا، ومن ضمنهم رياضيو الألعاب الأولمبية وأطفال الحضانة والدبلوماسيين والحجاج المسيحيون. (صفحة 105)* *(ب) إن المقارنة العادلة للخسائر في صفوف المدنيين الإسرائيليين الأبرياء بالخسائر المدنية الفلسطينية تشير إلى أن إسرائيل كانت تتصرف بانضباط. (صفحة 143)* *المصادر:* *(أ) لا يوجد* *(ب) لا يوجد*	لا يزودنا ديرشويتس بأي مصدر أو أساس لأي من حساباته. يحدد أحد المواقع اليمينية المتطرفة "المؤيدة" لإسرائيل على الإنترنت عدد ضحايا "الإرهاب الفلسطيني" بين عامي 1967 و1990 في إسرائيل والأراضي المحتلة -بما في ذلك "المدنيون ورجال الأمن الإسرائيليون والأجانب الذين قُتلوا"- بـ 370 قتيلاً، وعدد اليهود وغير اليهود في الخارج الذين قُتلوا في هجمات إرهابية فلسطينية بـ 50 قتيلاً مما يجعل المجموع 420 قتيلاً (بمن فيهم المقاتلون الإسرائيليون) وليس "الآلاف" وذلك على امتداد مدة زمنية تبلغ العقدين من الزمان[31]. بالمقارنة قتلت إسرائيل خمسة أضعاف ذلك الرقم من المدنيين خلال أسبوع واحد من غزوها للبنان في آذار/ مارس 1978. أما أساس الحسابات الثانية لديرشويتس فهو على القدر نفسه من الإبهام، ولكن [فيما يلي] مجموعة أخرى من الأرقام التي ربما تلقي الضوء على "الانضباط" الإسرائيلي المقارن. فمنذ عام 1947 وحتى الآن بلغ إجمالي عدد القتلى الإسرائيليين في جميع حروبها وعملياتها البوليسية -أي الأعوام 1947 و1949 و1956 و1967 و1967-1970 و1973 و1982 والانتفاضة الأولى والثانية- بالإضافة إلى جميع الهجمات الإرهابية رقماً يقل عن 22000 الأغلبية الساحقة منهم من المقاتلين. بالمقارنة قُتل فقط في سياق الغزو الإسرائيلي للبنان من حزيران/ يونيو وحتى أيلول/ سبتمبر 1982 ما بين 18000 و20000 لبنانيا وفلسطينيا، الأغلبية الساحقة منهم مدنيون[32].

مكائد المفتي

في كتابه "مرافعة لإسرائيل" يكرس ألان ديرشويتس الكثير من الصفحات للحديث عن مفتي القدس الحاج أمين الحسيني الذي تزعم الحركة الوطنية الفلسطينية خلال سنوات الانتداب البريطاني. من المعروف جيداً أن المفتي تعاون مع النازيين على مستوى شخصي. إلا أن ديرشويتس يطلع علينا بكثير من المزاعم التي تتجاوز هذه الحقيقة. فقد كتب في الصفحات من 54 إلى 60 يقول:

كانت الاستخبارات السرية (SS) التي كان يرأسها هينريتش هملر تقدم الدعم المالي واللوجيستي لبرنامج العداء للسامية في فلسطين.

زار أدولف آيخمان الحسيني في فلسطين وفيما بعد حافظ على الاتصال المنتظم به.

تم أخذ الزعيم الرسمي للفلسطينيين الحاج أمين الحسيني... في جولة في معسكر أوشفيتس من قبل هملر.

يبدو أن المفتي كان يخطط للعودة إلى فلسطين في حال انتصار الألمان وبناء معسكر إبادة على غرار معسكر أوشفيتس بالقرب من نابلس.

في عام 1944 هبطت وحدة كوماندوز عربية-ألمانية تحت قيادة الحسيني بالمظلات في فلسطين في محاولة لتسميم آبار [الماء] في تل أبيب.

من العدل أن نستنتج أن الزعيم الرسمي للمسلمين في فلسطين الحاج أمين الحسيني كان مجرماً نازياً مكتمل الصفة، وقد أُعلن أنه كذلك في نورمبيرغ.

كان المفتي الأكبر للقدس مسؤولاً شخصياً عن ذبح آلاف اليهود في معسكرات الإبادة.

يتحمل بعض القادة العرب والفلسطينيين مسؤولية كبيرة عن الهولوكوست [المحرقة].

إن كثيراً من هذه الادعاءات مأخوذ -إذا لم يكن دائماً منسوباً نسبةً موافقة- من مقالة رأي غير مدعومة بمصادر نُشرت في صحيفة إسرائيلية يمينية [للكاتبة]

سارة هونيغ بعنوان: "نفاق شيطاني-2: الرجل من شارع كلوبشتوك"، صحيفة الجيروسالم بوست، 6 نيسان/ أبريل 2001 [1]. إن الزعم بأن النازيين قاموا بتمويل ثورة العرب 1936-1939 ينسبه ديرشويتس إلى كتاب بيني موريس "ضحايا صالحون"، إلا أنه لا ذكر لذلك [التمويل] في الصفحات التي يستشهد بها ديرشويتس في كتاب موريس أو أية صفحات غيرها[2]. ولكنها مذكورة في مقالة هونيغ. فماذا تقول الأدبيات العلمية عن مزاعم هونيغ-ديرشويتس؟

لم تذكر أي من الدراسات الأكاديمية المهمة التي عالجت موضع ثورة العرب عام 1936 -ومنها على سبيل المثال **الحركة الوطنية العربية الفلسطينية** للمؤرخ الإسرائيلي يهوشوا بوراث أو **الشعب الفلسطيني** للبروفيسور الإسرائيلي باروخ كيمرلينغ والبروفيسور جويل إس ميغدال من جامعة واشنطن- لم تذكر أي منها التمويل النازي[3]. وأهم السير الذاتية للمفتي هي **مفتي القدس** للمؤرخ الفلسطيني فيليب مطّار و**المفتي الأكبر** للمؤرخ الإسرائيلي زفاي إلبيليغ. لا يذكر أي من هذين المصدرين أن الحسيني رافق هملر إلى معسكر أوشفيتس، ولا يذكر أي منهما أن الحسيني كان عازماً على بناء معسكر في نابلس على غرار آوستشفيز. كما أنهما لا يأتيان على ذكر وحدة كوماندوز عربية-ألمانية كانت في طريقها إلى تسميم آبار تل أبيب. ولا يذكر أي منهما أن الحسيني اتُّهم في نورمبرغ. (بل إن اسمه ليس مدرجاً في فهرس مجريات محاكمات نورمبيرغ). صحيح أن الحسيني التمس إلى النازيين خلال الحل النهائي عدم السماح لليهود - بمن فيهم الأطفال - دخول فلسطين. ولكن من غير المعروف ما إذا كان لتشفعه هذا أي تأثير عملي. ولم يعثر فيليب مطّار على "أي دليل قوي" على وجود ذلك التأثير، في حين خلُص زفاي إلبيليغ إلى أنه "من المستحيل تقدير مدى نتائج الجهود التي بذلها الحاج أمين". يستشهد ديرشويتس بكتاب زفاي إلبيليغ ولكنه يستثني هذه النتيجة. ويرى راؤول هيلبيرغ وهو عميد الباحثين في الهولوكوست النازي أنه من "غير المرجح" أن مطالب المفتي كان لها أي تأثير. ولم يؤكد أي باحث بصورة إيجابية أن الحسيني كان " مسؤولاً شخصياً عن ذبح آلاف اليهود في معسكرات الإبادة" أو أنه " يتحمل مسؤولية كبيرة عن الهولوكوست". وكل ما يخصصه هيلبرغ في دراسته الضخمة المؤلفة من ثلاثة أجزاء

عن الهولوكوست النازي [للحديث] عند دور الحسيني هو جملة وحيدة فحسب[4].

وأخيراً [نقول] : إن ديرشويتس يلتزم الصمت - مما يثير الفضول - بشأن مبادرة أخرى انطلقت من فلسطين للتعاون مع هتلر. فابتداءً من أواخر عام 1940 سعت منظمة "إيتسل في إسرائيل"، وهي منظمة صهيونية يمينية معارضة، إلى إبرام اتفاقية مع النازيين على أساس "تواطؤ المصالح" بين "ألمانيا الجديدة **والعبرانية القومية - الشعبية** (volkisch-nationalem Hebraertum) المنبعثة من جديد" وبهدف "إعادة تأسيس الدولة اليهودية ضمن حدودها التاريخية على أساس قومي شمولي تكون متحالفة مع الرايخ الألماني". ومع أن النازيين لم يتجاوبوا رغم الالتماسات المتكررة، إلا أن هذه المبادرة الصهيونية تكشفت في النهاية عن نتيجة جديرة بالملاحظة؛ فقد انتهى أمر أحد أعضاء جماعة راغبي التعاون مع النازية، وهو إسحق شامير، إلى أن يصبح رئيساً لوزراء إسرائيل[5].



الملحق 3

عملية السلام

إننا نمتلك رخصة للدفاع عن النتائج التي نعلم أنها قد لا تكون منصفة من الناحية الموضوعية، ولكنها من الناحية الذاتية مفيدة لموكلينا.

ألان م. ديرشويتس، من كتاب "رسائل إلى محام شاب"

أ- خلفية الأحداث

الموضوع	كتاب مرافعة لإسرائيل	ما يثبته الدليل في الواقع
1- هل وافق الصهاينة على التقسيم عام 1937؟	*(أ) أبدأ المرافعة عن إسرائيل... بالتشديد على أن القادة الفلسطينيين رفضوا قبول حل يتمثل في دولتين (أو وطنين) في الأعوام 1917 و1937 و1948 و2000. (صفحة 6)* *(ب) كان يُنظر دائماً إلى التسوية على أنها ضرورة براغماتية واقعية من قبل صهاينة التيار السائد وقياداتهم. إن حقيقة وجود وطن قومي بأغلبية سكانية يهودية كانت أهم بكثير من حجم ذلك الوطن....إن الخلاف المتنامي بين يهود فلسطين بقيادة البراغماتي الاشتراكي ديفيد بن غوريون ومسلمي فلسطين بقيادة المتصلب وكاره اليهود الحاج أمين الحسيني لم يكن حول ما إذا كان اليهود أو المسلمون سيسيطرون على كل فلسطين.... لكنه كان -إذا ما نظرنا بواقعية إلى الأمر- ما*	**لا يوجد أي سجل معروف يتحدث حتى عن أن حل الدولتين كان موضع نقاش عام 1917، ناهيك عن رفضه من قبل الفلسطينيين. وحقيقة الأمر أن الدولة اليهودية التي اقترحها بن غوريون، مثلاً، بعد صدور وعد بلفور مباشرة لم تشتمل فقط على كل فلسطين بل كل الأردن الحالي إضافة إلى بقاع واسعة من لبنان وسوريا ومصر[1]. لقد أوصى تقرير لجنة بيل البريطانية عام 1937 بتقسيم فلسطين إلى دولتين: دولة يهودية من جهة ودولة عربية مندمجة مع شرق الأردن من جهة أخرى، ولكن ليس دولة فلسطينية إضافة إلى شرق الأردن. هذا، ولم يوافق لا العرب ولا الكونغرس الصهيوني -وديرشويتس يخطئ الفهم هنا كذلك- رسمياً على اقتراح التقسيم للجنة بيل[2]. صحيح أن كبار القادة الصهاينة رفضوا توصيات بيل لأسباب تكتيكية ولكنهم كانوا يمارسون الضغط من وراء الكواليس لحشد التأييد للتقسيم. ومن ناحية ثانية، حتى القادة الصهاينة الذي قبلوا التقسيم فعلوا ذلك فقط كخطوة أولى نحو الاستيلاء الكامل على فلسطين. يخلُص المصدر التاريخي الرئيس الذي يستند إليه ديرشويتس، شأنه في ذلك شأن جميع الدراسات الأخرى المتعلقة بتلك المدة، يخلُص -رغم تجاهل ديرشويتس لذلك- إلى أن وايزمان وبن غوريون "رأيا في التقسيم حجر ارتقاء نحو مزيد من التوسع والاستيلاء على فلسطين بأكملها في النهاية.... وقد كتب [بن غوريون] إلى ولده آموس قائلاً: "إن قيام دولة يهودية على جزء [من فلسطين] ليس هو النهاية، بل هو البداية.... إن حيازتنا [لها] مسألة مهمة ليس لذات الحيازة وحسب... بل لأننا سنزيد من قوتنا من خلال ذلك، فكل زيادة في القوة ستسهل من عملية**

	إذا كانت بقية فلسطين ستعطى حصراً لمسلمي فلسطين أو أنها ستقسم بالعدل بين اليهود والمسلمين في فلسطين الذين كان كل طرف منهما يسيطر فعلياً على مناطق معينة. (صفحة 42، التوكيد في النص الأصلي) *(ج) فور صدور اقتراح التقسيم إلى دولتين أو وطنين [عام 1937] وافق عليه اليهود ورفضه العرب. (صفحة 46)* *(د) وافق اليهود بتردد على خطة بيل للتقسيم، في حين رفضها العرب رفضاً باتاً مطالبين بأن توضع كل فلسطين تحت سيطرة العرب وأن يتم "ترحيل" معظم السكان اليهود خارج البلاد لأن "هذه البلاد [لا يمكنها] استيعاب اليهود الموجودين الآن في البلاد". (صفحة 51)* *(هـ) كي نفهم الكيفية التي يمكن أن يكون عليها شكل الصراع العربي-الإسرائيلي لو أن العالم العربي بما في ذلك المسلمون الفلسطينيون قبل بحل الدولتين عندما تم اقتراحه أول مرة (أو حتى في السنوات التي تلت ذلك) فإنه يتوجب علينا الرجوع بإيجاز إلى الخطة التي اقترحتها لجنة بيل للتقسيم حيث كان من المقترح أن تكون هناك دولة فلسطينية (إضافة إلى شرق الأردن) على معظم ما تبقى من فلسطين عقب فصل شرق الأردن. كانت الغالبية العظمى من عرب ومسلمي فلسطين ستعيش تحت حكم*	**السيطرة على البلاد بأكملها. إن تأسيس دولة [صغيرة]... سوف يمثل دفعة قوية لجهودنا التاريخية لاسترداد البلد بأسره". وفي النهاية وخلافاً لما يقوله ديرشويتس، لم يتصور تقرير بيل أن العرب [قد يختارون] "البقاء ضمن الأقلية العربية في الدولة اليهودية". بل إنه أوصى صراحة بأنه إن لم يغادر معظم الـ 225000 عربي الذين يعيشون حالياً في الدولة اليهودية المقترحة طواعية منهم فإن رحيلهم "كحل أخير" ينبغي أن يكون "قسرياً"(3).**

	فلسطيني وكانت الأقلية العربية التي تعيش في الأرض التي أُعطيت للدولة اليهودية ستمتلك الخيار ما بين الانتقال إلى الدولة الفلسطينية أو البقاء ضمن الأقلية العربية في الدولة اليهودية. وينطبق الأمر نفسه على اليهود الذين كانوا يعيشون في الدولة العربية. (الصفحات 89-90؛ قارن بصفحة 98 بالنسبة لمقولة "قبلت إسرائيل... تقرير بيل" وصفحة 194 بقبول اليهود ورفض العرب "الحل السلمي المتمثل بدولتين عام 1937") المصادر: (أ) لا يوجد (ب) لا يوجد (ج) لا يوجد (د) [تقرير بيل] صفحة 141، سؤال للمفتي الأكبر ورده عليه. (هـ) لا يوجد	
2- ما هي بنود قرار التقسيم (رقم 181) الصادر عن الأمم المتحدة عام 1947؟ (أولاً) هل كان اليهود يشكلون الأغلبية في الدولة المقترحة لليهود؟	كان اليهود يشكلون الغالبية الكبرى في تلك المناطق التي اقتُطعت من فلسطين للدولة اليهودية من قبل الأمم المتحدة.... ذكر التقدير الرسمي للأمم المتحدة بأن الأرض التي خصصت للدول اليهودية كانت تضم 538000 يهودي و397000 عربي (وهو رقم يشمل المسيحيين والبدو	**لقد اشتمل اقتراح التقسيم من قبل الأمم المتحدة رسمياً على 498000 يهودي و407000 عربي وغيرهم في الدولة اليهودية المقترحة. إلا أن هذا الرقم استثنى 90000 إلى 105000 بدوي يقطنون داخل حدود الدولة اليهودية. وإذا ما أخذنا هذا الرقم الأخير بالحسبان فإن الدولة اليهودية المقترحة ستشتمل على عدد متساو تقريباً من السكان اليهود والعرب أو حتى على أغلبية عربية[4]. وفي الحقيقة، كان من المستحيل الخروج بدولة يهودية في فلسطين دون عدد ضخم من السكان العرب الفلسطينيين وبالتالي -في ضوء الهدف الصهيوني الرامي إلى خلق دولة يهودية "مستقرة" سكانياً-**

	والدروز وغيرهم). (صفحة 68) *المصادر: لا يوجد.*	دون طرد جماعي [للعرب]. وكما يقول المؤرخ بيني موريس: "لم يكن ممكناً تفادي ما حدث في عام 1948. إذا أراد اليهود إقامة دولة في إسرائيل الكبرى تكون واقعة في منطقة أكبر بقليل من تل أبيب فإن إزالة السكان كان أمراً لازماً.... فمن دون طرد السكان لم يكن من الممكن تأسيس دولة يهودية"(5).
(ثانياً) هل كان قرار التقسيم عادلاً؟	*(أ) لم تظهر دولة إسرائيل إلى حيّز الوجود على حساب العرب أو الفلسطينيين. لقد كانت المنطقة التي اقتُطعت للدولة اليهودية ذات أغلبية يهودية تتمتع بحق الدفاع عن النفس في مواجهة البريطانيين (ومن قبلهم العثمانيين). لم تكن الأرض موضع النزاع عربية ولا فلسطينية وقد انتقلت من إمبراطورية إلى أخرى وقد حان الوقت لتقرير المصير من قبل الجماعتين اللتين كانتا تعيشان في أجزاء مختلفة منها. لقد كانت [تلك الأرض] تاريخياً وسكانياً واقتصادياً وقانونياً، أرضاً يهودية وعربية معاً. (الصفحات 59-60، التوكيد كما في الأصل)* *(ب) من حيث تقسيم الأراضي حصلت الدولة اليهودية على مساحة أكبر نوعاً ما مما حصل عليه العرب، فقط، إذا أدخلنا في حسبتنا صحراء النقب بالكامل وهي منطقة كانت تعد غير قابلة للسكنى والفلاحة. وإذا استثنينا النقب أو اقتطعناها فعليا تصبح الأرض الصالحة للاستخدام المخصصة للعرب أكبر من تلك المخصصة لليهود. علاوة على ذلك، كان الكثير من الأراضي*	لقد فُرضت الدولة اليهودية في طورها الجنيني والتي انبثقت عن الانتداب البريطاني بالقوة وضد إرادة السكان العرب الفلسطينيين الأصيلين. ليس ثمة مبادئ أخلاقية أو قانونية متعارف عليها يمكنها أن تبرر هذا الانتهاك الفاضح لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير(6). يقول ديرشويتس: "إنني لم أسمع عن أي وضع في التاريخ رفضت فيه دولة مرتين عروضاً سخية للحصول على وضعية الدولة". ولكن [السؤال هو] هل توجد أية سابقة في التاريخ تخلى فيها شعب طواعية عن قطعة من بلاده -ناهيك عن معظمها- لمستوطنين توافدوا من الخارج لاستعمارها ومن ثم طرده منها؟. إن قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة بدا وهو يمنح الحق الشرعي للصهاينة في جزء من فلسطين على أنه يصادق على اغتصابهم [لها] عوضاً عن "استهزائه بمبدأ أساس من مبادئ منظمة [الأمم المتحدة نفسها من خلال فرضه شكلاً من أشكال الحكومة ضد رغبة غالبية السكان" (المؤرخ وليام روجر لويس)(7). ولقد فاقمت بنود القرار هذا الظلم الظاهر. وكتب المؤرخ وليد الخالدي يقول: "لقد منح قرار التقسيم 5.55 بالمئة من المساحة الكلية لفلسطين لليهود (ومعظمهم من المهاجرين الجدد) الذين كانوا يشكلون أقل من ثلث السكان والذين كانوا يملكون أقل من 7 بالمئة من الأرض". وقال: "أما الفلسطينيون الذين كانوا يشكلون أكثر من ثلثي السكان والذين كانوا يمتلكون جلّ الأراضي فقد أُعطوا 5.45 بالمئة من البلاد التي تمتعوا بحيازتها حيازة متصلة لقرون". علاوة على ذلك، "لقد تم تضمين أفضل الأراضي في [الدولة اليهودية المقترحة] وهي معظم السهول الساحلية الخصبة... والسهول الداخلية **بأكملها**.... واشتملت تلك الأراضي تقريباً على كافة المناطق المنتجة للحمضيات والحبوب، وكان نصف الأولى وجُل الثانية مملوكا من قبل الفلسطينيين"(8). ويعيد لويس إلى الأذهان أن السبب في موافقة أغلبية الجمعية العامة للأمم المتحدة على قرار التقسيم يعود في قسمه الأكبر إلى مكائد الصهاينة، قائلاً: "تمكن الصهاينة من شن حملة جعلت الرئيس والمسؤولين في وزارة الخارجية يترنحون تحت وابل من الرسائل والبرقيات والمكالمات الهاتفية. وقد كتب ترومان في مذكراته: "إنني لم أتعرض لهذا القدر الكبير من الضغط

	المخصصة للدولة اليهودية في الأصل أراض سبخة وصحراوية تم ريها وتحويلها إلى أراض خصبة من قبل العمال والمستثمرين اليهود. (الصفحات 68-69) (ج) لقد عُرض على الفلسطينيين وطنٌ في ثلاث مناسبات مختلفة هي في عام 1937 و1947 وفي 2000-2001 ولكنهم رفضوا العرض في كل مرة وردوا عليه بزيادة الإرهاب.... إنني لم أسمع عن أي وضع في التاريخ رفضت فيه دولة مرتين عروضاً سخية بإقامة دولة. (صفحة 159). المصادر: (أ) لا يوجد (ب) لا يوجد (ج) لا يوجد	والدعاية الموجهة إلى البيت الأبيض كما تعرضت في هذه الحادثة".... وبذل إيمانويل سيلار وسول بلوم من مجلس النواب تأثيرهما الكبير على زملائهما في الكونغرس والفرع التنفيذي ووزارة الخارجية وعلى مندوبي الفلبين وليبيريا وهايتي في الأمم المتحدة بصورة خاصة. وأرسل عشرة من مجلس الشيوخ برقيات إلى الرئيس الفلبيني الذي تلقى أيضاً التذكير الرقيق من فيليكس فرانكفورتر و...قاض آخر من المحكمة العليا. أما السفير الكوبي الذي ظل مؤيداً للعرب بعناد فقد اشتكى من أن الصوت الكوستاريكي قد تم شراؤه برشوة مقدارها 75 ألف دولار. واستخدم نايلز [وهو مستشار لترومان مؤيد للصهيونة] صلاته التجارية في جهود مجهضة لتبديل صوت اليونان. وأبلغ برنارد باروخ مندوبي الصين وفرنسا أنهما إذا لم تقوما بالتصويت لصالح التقسيم فإن المساعدات الاقتصادية على الأقل ستكون عرضة للخطر. من ناحيته عمل هارفي فايرستون على قلب موقف ليبيريا. وكما لخص روبرت دونوفان الأمر في تصريح مبطن في ترجمته لحياة ترومان، لقد سادت الخديعة". إضافة إلى ذلك، "لم تكن في عام 1949 قد تشكلت بعد كتلة صلبة مناهضة للاستعمار في الأمم المتحدة. أخيراً، لم يكن "الهدف السوفييتي الأهم" في دعمه للقرار تحقيق العدالة بل "تمزيق الإمبراطورية البريطانية"[9].
(ثالثاً) هل دعم الصهاينة مبدأ التقسيم عام 1949؟	سارعت إسرائيل إلى الموافقة على تقسيم الأمم المتحدة وأعلنت الدولة في الحال. (صفحة 69) المصادر: لا يوجد	رغم أن القيادة الصهيونية وافقت رسمياً على قرار التقسيم إلا أن إعلان الاستقلال الصادر عنها لم يذكر في إشارته إلى القرار أنه لا ينص على دولة يهودية فقط بل وأخرى عربية فلسطينية، إذ صرحت في إعلانها: "في 29 تشرين أول/ نوفمبر 1947 تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً يطالب بإقامة دولة إسرائيل في أرض إسرائيل الكبرى". إن الحذف هنا لم يكن من قبيل (سقط سهوا). وحسب المؤرخ ميكائيل بار-زوهار، قام بن غوريون "بحذف كل إشارة إلى خطة التقسيم" عشية الإعلان عن إعلان الاستقلال[10]. وهذه هي حقيقة الأمر، فلا بن غوريون ولا الحركة الصهيونية عموماً قبلوا بمبدأ تقسيم فلسطين. وكتب المؤرخ آفي شاليم يقول "كانت خطوط التقسيم ذات أهمية ثانوية في عيون بن غوريون"، ذلك "لأنه كان يعتزم تغييرها في كل الأحوال؛ فهي لم تكن النهاية، بل كانت البداية فقط"[11]. وبناء عليه لم يحدد إعلان الاستقلال الإسرائيلي حدود الدولة اليهودية، فقد قررت القيادة الصهيونية بعد جدال حاد عدم تضمين حدود قرار التقسيم في الإعلان. وكتب سيمحا فلابان يقول: "في نوع من الرؤية الملتوية أخذ المؤرخون بصورة عامة قبول بن غوريون لفكرة إقامة الدولة اليهودية على جزء من فلسطين، وليس

		كلها على أنه مكافئ لقبول قرار الأمم المتحدة بأكمله". بل وإن "بن غوريون كان دائما يرى التقسيم على أنه خطوة أولى نحو الدولة اليهودية القائمة على كامل فلسطين بما في ذلك شرق الأردن ومرتفعات الجولان وجنوب لبنان"[12]. وأخيرا، كانت القيادة الصهيونية تتحرك حتى قبل أن يتم تمرير قرار التقسيم من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل استباق إنشاء دولة عربية فلسطينية. فقد أبرمت اتفاقاً ضمنياً وسرياً مع الملك عبد الله ملك الأردن لتقسيم فلسطين فيما بينهما- الأمر الذي حدث فعلاً[13].

ب- قرار الأمم المتحدة رقم 242

الموضوع	كتاب مرافعة لإسرائيل	ما يثبته الدليل في الواقع
1- ما الذي نص عليه قرار الأمم المتحدة رقم 242؟	*(أ) لاحظ أن القرار [242] لا يطالب إسرائيل بالانسحاب من جميع الأراضي، بل من "أراضٍ" فقط وبالتالي يتوقع القيام ببعض التعديلات على الأراضي.... إن شطب أداة التعريف [The] كان تسوية صريحة تم ترتيبها من قبل الولايات المتحدة من أجل السماح لإسرائيل بالاحتفاظ بأراضٍ ضرورية لضمان الحصول على حدود آمنة. (صفحة 96؛ التوكيد كما في الأصل)* *(ب) كان بوسع إسرائيل - وكان ينبغي لها- تطبيق ما يسمى بخطة آلون أو أي نسخة منها. لقد تصورت خطة آلون... انسحاباً إسرائيلياً من المراكز السكانية في الضفة الغربية ومن جميع الأراضي التي تم الاستيلاء باستثناء بعض المناطق غير الآهلة بالسكان التي ارتئي أنها ضرورية لضمان "سلامة الأراضي" الإسرائيلية ضمن*	فور انتهاء حرب حزيران/ يونيو 1967، اجتمعت الجمعية العامة للأمم المتحدة في جلسة طارئة. وقال الأمين للأمم المتحدة أوثانت في أثناء استعراضه لمجريات تلك الجلسة: إنه يوجد "شبه إجماع" على "انسحاب القوات المسلحة من أراضي الدول العربية المجاورة التي احتُلت خلال الحرب الأخيرة" لأن "الجميع متفقون على وجوب عدم حيازة الأراضي بالقوة العسكرية"[14]. ولما لم تستطع الجمعية العامة التوصل إلى حل شامل تم تحويل المداولات إلى مجلس الأمن. وفي تشرين ثاني/ نوفمبر من عام 1967 وافق مجلس الأمن بالإجماع على القرار 242. ويعيد ديرشويتس في كتابه (صفحة 96) استنطاق الفقرة النافذة التي تطالب "بانسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي التي احتُلت في النزاع الأخير". من ناحية أخرى يحذف ديرشويتس في معرض معالجته التحويلية [هذه] الفقرة التمهيدية للقرار التي تقول: "إذ تؤكد على عدم جواز حيازة الأراضي عن طريق الحرب وعلى الحاجة إلى العمل من أجل سلام عادل ودائم تتمكن فيه كل دولة من دول المنطقة من العيش بأمان" (التوكيد كما ورد في الأصل). إن اللورد كارادون من المملكة المتحدة هو الواضع الرئيس لمسودة القرار 242، وقد ربط اللورد بوضوح بين هذين النصين في المداولات التي جرت في مجلس الأمن حول القرار، قائلاً: "نحن ننص في قرارنا على مبدأ 'انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في النزاع الأخير' وفي مقدمة القرار أكدنا على 'عدم جواز حيازة الأراضي عن طريق الحرب'. ومن وجهة نظرنا فإن صياغة هذين البندين هي صياغة واضحة"[15]. وفي ندوة عُقدت بعد بضع سنوات كرر كارادون القول: إنه لولا الإشارة إلى

الفقرة التمهيدية الخاصة بعدم جواز حيازة الأراضي عن طريق الحرب "لما كان هناك تصويت بالإجماع" في مجلس الأمن. وفي الواقع فإن عشرة من أعضاء مجلس الأمن الخمسة عشر أكدوا في مداخلاتهم حول فقرة "عدم جواز" والتزام إسرائيل بالانسحاب الكامل في حين لم يخرج أي من الأعضاء الخمسة الباقين على هذا المبدأ. ويوضح اللورد كارادون قائلاً: إنه تم حذف أداة التعريف من الفقرة النافذة ("أراض محتلة" مقابل "الأراضي المحتلة") بسبب الشذوذ في حدود ما قبل حزيران/ يونيو 1967 التي "استندنا فيها على المواضع التي حدث وأن كانت الجيوش الإسرائيلية والعربية واقفة عندها بالضبط" وقت عقد اتفاقيات الهدنة الأصلية التي وضعت حداً لحرب 1948. إلا أن هذا الحذف [لأداة التعريف] لم يضعف من قوة الإشارة إلى المقدمة كمرجع، وقال: "بحكم معرفتي بالطبيعة غير المُرضية لخط [حدود] 1967 لم أكن راغباً في استخدام صياغة في القرار تجعل من ذلك الخط خطاً حدودياً دائماً. ومع ذلك فإنه من الضروري القول مرة أخرى: إن المبدأ السائد هو "عدم جواز حيازة الأراضي عن طريق الحرب" وإن ذلك يعني أن لا مجال لتبرير ضم الأراضي الموجودة على الجانب العربي من حدود عام 1967 لمجرد أنه تم الاستيلاء عليها في حرب 1967"[16]. من أجل "إثبات" أن اللورد كارادون أيد التفسير الرسمي الإسرائيلي لقرار 242 يقتبس ديرشويتس جملة وحيدة خارج سياق الكلام انتقاها من "رسالة من قارئ" مرسلة إلى صحيفة أورلاندو سانتينيال من قبل شخص يدعى "ريكي هولاندر" من بروكلين بولاية ماساتشوسيتس. وفوق سخف استعمال ذلك كمصدر وحيد حول موضوع كتب فيه عدد لا يُحصى من الدراسات العلمية تنص الجملة التي اقتبسها ديرشويتس فقط على عدم موافقة اللورد كارادون على حدود ما قبل حزيران/ يونيو غير المنتظمة كحدود نهائية ولم تنص على قبوله لضم الأراضي الأمر الذي رفضه كارادون بصورة قاطعة. وفي المداولات التي سبقت الموافقة على قرار اللورد كارادون قاوم السفير الأمريكي لدى الأمم المتحدة آرثر غولدبيرغ بناء على رغبة إسرائيل الضغوط من قبل مجلس الأمن من أجل استخدام لغة أكثر صراحة بشأن الانسحاب الإسرائيلي. لقد أوضحت الولايات المتحدة على أية حال أنها كانت تتصور تعديلات حدودية ثانوية ومتبادلة في أقصى الأحوال. فعلى سبيل المثال أبلغ وزير الخارجية الأمريكي دين رسك وزير الخارجية الإسرائيلي أبا إيبان بأن "تأييدنا لحدود ثابتة وآمنة لا يعني أننا نؤيد تغييرات في الأراضي". كما أن غولدبيرغ نفسه أبلغ القادة الأردنيين أوائل تشرين ثاني/ نوفمبر بأن "الأمر سيتطلب إجراء بعض التغييرات على الأراضي" ولكن "يجب أن يكون

حدود آمنة كما تصورها القرار 242. وعلى العكس من قرار 242 رسمت خطة آلون خطاً فاصلاً بين احتلال الأراضي واحتلال السكان. لقد ركز قرار مجلس الأمن بالكامل على الأراضي وليس على الناس. ولكن الضفة الغربية تضم مدناً وبلدات وقرى بالإضافة إلى مساحات كبيرة من الأراضي غير الآهلة بالسكان. وقد كان يمكن لخطة آلون أن تطبق "تسوية للأراضي" .... وكان العرب عندئذ سيتذمرون من أن أراضيهم يجري احتلالها، ولكن القرار 242 كان يتصور تعديلات على الأراضي الهدف منها تأمين حدود "تكون خالية من التهديدات أو أعمال الحرب". الصفحات 98-99: التوكيد كما في الأصل

(ج) لا يطالب قرار الأمم المتحدة رقم 242 إسرائيل بإعادة جميع الأراضي التي تم الاستيلاء عليها في الحرب الدفاعية عام 1967. كانت التسوية التي تم التوصل إليها من قبل مجلس الأمن أن تقوم إسرائيل بإعادة "أراض" -مما يعني معظمها وليست كُلها- .... وذكر كل من القاضي غولدبيرغ واللورد كارنغتون [كذا- والصحيح كارادون] من بريطانيا بصورة لا يعتريها غموض أن التسوية لم تتصور الانسحاب من "جميع الأراضي" معترفين على حد تعبير اللورد كارنغتون [كارادون]" بأنه سيكون من

هناك تعديلات متبادلة من الطرفين". كما وقال في مناسبة ثانية: إن الولايات المتحدة تؤيد إجراء "تصحيحات حدودية ثانوية" ولكن الأردن "سيتلقى تعويضات... عن أية أراضٍ سيُطلب منه التخلي عنها"[17]. في أواخر الستينيات من القرن الماضي اقترح مسؤول رفيع في حزب العمل الإسرائيلي هو إيغال آلون أن تضم إسرائيل ما يصل إلى نصف الضفة الغربية. إلا أن المسؤولين الأمريكيين اتخذوا موقفاً صلباً على أية حال فيما يتعلق باقتناعهم بأن "العبارات 'معترف بها وآمنة' [في قرار 242] تعني ترتيبات أمنية' و 'اعتراف بحدود جديدة كحدود دولية" وأنها "لم تعنِ مطلقاً أنه بوسع إسرائيل توسيع حدودها إلى الضفة الغربية أو السويس إذا كان ذلك ما تشعر على أنه الأمن المطلوب"؛ وأنه "لن يكون هناك سلام إذا ما حاولت إسرائيل الاحتفاظ بمساحات واسعة من الأراضي". لقد رفضت الولايات المتحدة رفضاً كاملا خطة آلون مشيرة إليها صراحة بالاسم وهذا الرفض يطول حتى نسخة الحد الأدنى من هذه الخطة بوصفها "لا تصلح منطلقاً" و "غير مقبولة من حيث المبدأ". يجدر بنا إيراد النص الكامل للعبارات المقتبسة آنفاً؛ لكي تتم مقابلته بمزاعم ديرشويتس، والنص الكامل يقول: "إن التأكيدات الخاصة بالأراضي التي أعطيناها للحسين [ملك الأردن] تتناقض تناقضاً جلياً مع أي اقتراح يضع 'مناطق معينة غير آهلة من الضفة الغربية' تحت السيادة أو السلطات القانونية الإسرائيلية. إن صلة عبارة 'مناطق غير آهلة' بعبارة "تصحيحات حدودية ثانوية' هي بالطبع موضع نقاش آخر. (مصادفة، تبين الخرائط الحكومية الأردنية لعام 1961 الخاصة بالتوزيع السكاني' و 'الكثافة السكانية' بشكل رسمي واضح أن 'المناطق غير الآهلة' الوحيدة في الضفة الغربية تقع على طول خط الهدنة الحالي بين إسرائيل والأردن...). ويبدو أن [آبا] إيبان قال: إن إسرائيل اقترحت على الملك حسين نسخة ما معدلة عن خطة آلون التي أشرنا من قبل أنها غير مقبولة من حيث المبدأ لكل من الولايات المتحدة والأردن. ويبدو أن آبا إيبان كان يطلب من الأردن ما هو بالتأكيد مختلف اختلافاً جوهرياً... عن التأكيدات الخاصة بالأراضي التي أعطيناها للأردن"[18]. وهكذا -وعلى النقيض مما يزعمه ديرشويتس- يثبُت لنا أن خطة آلون لم تكن ترمي إلى ضم "مساحات كبيرة من الأراضي غير الآهلة بالسكان"؛ وأنها لم تكن متفقة مع قرار الأمم المتحدة رقم 242؛ وأن الولايات المتحدة لم تكن تدعمها. وفي النهاية، فإن القادة الإسرائيليين -في جلساتهم الخاصة- لم تكن تساورهم أية أوهام حول المعنى الحقيقي لقرار 242. فقد قال آبا إيبان للورد كارادون محتجاً على عبارة "انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من أراضٍ احتلتها في	*الخطأ المطالبة بعودة إسرائيل على مواقعها كما كانت في 4 حزيران/ يونيو 1967 لأن تلك المواقع كانت غير مرغوب فيها ومصطنعة'. (صفحة 205)؛ (التوكيد كما في الأصل)* *المصادر:* *(أ) لا يوجد* *(ب) لا يوجد* *(ج) من افتتاحية بعنوان 'Not Just Semantics" [رسائل القراء]، أورلاندو سينتينيال، 7 آب/ أغسطس 2000.*	

النزاع الأخير" بقوله: "إن الكلمات في النزاع الأخير تحول مبدأ إزالة الاحتلال إلى معادلة دقيقة رياضياً لاستعادة خارطة 4 حزيران/ يونيو. إن إسرائيل لن تعيد تنظيم تلك الخارطة في أي وقت وتحت أي ظرف". وخلال جلسة مغلقة لحزب العمل في حزيران/ يونيو 1968 صوت موشيه ديان ضد الموافقة على القرار 242 لأنه "يعني الانسحاب إلى حدود 4 حزيران/ يونيو ولأننا على خلاف مع مجلس الأمن بشأن ذلك القرار"[19].		
الحقيقة هي أن إسرائيل كانت الدولة الوحيدة التي سُمح لها من قبل الأمم المتحدة بالاحتفاظ بأراضٍ حازت عليها عن طريق الحرب. لقد خصصت حدود الدولة اليهودية المنظورة التي وافقت عليها الأمم المتحدة عام 1947 لهذه الدولة 56 بالمئة من فلسطين الواقعة تحت الانتداب البريطاني. وفي أثناء حرب 1947-1949 وسعت إسرائيل حدودها التي أصبحت تضم 78 بالمئة من فلسطين. لقد كانت هذه الحدود الموسعة عن طريق القوة هي التي صادق عليها فعلياً قرار مجلس الأمن رقم 242 في تشرين الثاني/ نوفمبر 1967. وفي كل الأحوال، حتى لو كانت تلك الحرب "دفاعية" - وهو زعم لم تؤيده أية دولة في العالم- لم يكن بوسع إسرائيل أن "تستولي بصورة شرعية"على أراضٍ في حزيران/ يونيو 1967 لأن القانون الدولي يحظر إجراء تغييرات حدودية بين الدول تحت أي ظرف بما في ذلك الحرب "الدفاعية"[20]. وقد قامت محكمة العدل العليا بحل هذه المسألة في بيان لها جدير بالثقة والاعتماد. ففي رأيها الاستشاري الذي قدمته عام 2004 بعنوان: "التبعات القانونية لبناء جدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة" أكدت محكمة العدل الدولية بصورة متكررة على الفقرة التمهيدية في القرار رقم 242 مشددة على "عدم جواز حيازة الأراضي عن طريق الحرب" وكذلك على قرار الجمعية العامة عام 1970 مشددة على أنه "يجب ألا يتم الاعتراف بمشروعية حيازة أية أراضٍ ناجمة عن التهديد بالقوة أو عن استخدامها" معلنة هذا المبدأ "نتيجة طبعية منبثقة" عن ميثاق الأمم المتحدة وبالتالي فهو يصبح "قانوناً دولياً بحكم العرف" و "دستوراً بحكم العرف" ملزماً لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة (الفقرات 74، 87، 117).	*إن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة... لأول مرة في التاريخ يأمر دولة بإعادة الأراضي التي استولت عليها بصورة مشروعة في حرب دفاعية. (صفحة 96)* *المصادر:* لا يوجد	2- هل كانت فقرة "الانسحاب" في قرار الأمم المتحدة رقم 242 منحازة ضد إسرائيل؟
لقد رفضت إسرائيل التفسير الذي حظي بالإجماع فيما يتعلق بشرط الانسحاب في قرار الأمم المتحدة رقم 242. ولجأت إسرائيل المصممة على ضم مناطق واسعة من الأراضي في البداية إلى المواربة الدبلوماسية لتجنب الرفض الكامل للقرار 242 مدعية، على سبيل المثال، بأن القرار كان مجرد "لائحة بالمبادئ بوسعها مساعدة الأطراف وإرشادهم في البحث	*(أ) وافقت الحكومة الإسرائيلية على الالتزام بالقرار 242 بصورة شبه فورية في أعقاب انتصارها على الجيوش العربية التي كانت قد تعهدت وخططت*	3- ماذا كان رد فعل إسرائيل والدول العربية إزاء القرار 242؟

	لإزالة إسرائيل.... لقد وافقت إسرائيل على الفور على مبادئ القرار 242 (صفحة 96). (ب) انضم الفلسطينيون إلى معظم الدول العربية برفضهم القرار 242، في حين قبلته إسرائيل، كما فعلوا في تقرير بيل وقرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة. مرة أخرى رفض الفلسطينيون والعرب الحل المتمثل في إقامة دولتين في حين أعربت إسرائيل عن استعدادها لاتخاذ قرارات كان من الممكن أن تقود إلى مثل ذلك الحل. (صفحة 98). المصادر: (أ) لا يوجد (ب) لا يوجد	عن حل لأنه يدرج المزاعم -المزاعم الرئيسة- التي يتقدم بها الطرفان ضد بعضهما بعضا ولكنه لا يمثل حلاً بحد ذاته". ولكن عندما وافقت مصر علناً في شباط/ فبراير 1971 على جميع شروط القرار مقابل الانسحاب الإسرائيلي الكامل من سيناء، وعندما دعا الوسيط الذي عينته الأمم المتحدة إسرائيل إلى إعطاء رد مباشر أصبحت إسرائيل غير قادرة على الاختباء وراء المراوغة الكلامية. وردت إسرائيل بفظاظة بأنها "لن تنسحب من خطوط ما قبل حزيران/ يونيو 1967"، وبالتالي قضت على مبادرة السلام التي تشرف عليها الأمم المتحدة. كما أن الأردن قبل علناً بجميع شروط قرار الأمم المتحدة بحلول عام 1971. (أما رد سوريا فكان على قدر أكبر من عدم الحسم)[21]. ولم يكن الفلسطينيون مشمولين في الدبلوماسية المحيطة بالقرار 242 وكانت الإشارة غير المباشرة الوحيدة إليهم في القرار هي فقط "يؤكد... على ضرورة... من أجل التوصل إلى تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين". أما زعم ديرشويتس أن القرار 242 طالب "بحل يتمثل في دولتين" فهو يدحض مضمونه دحضاً كاملاً، فالدولة الفلسطينية لم تكن حتى مطروحة كموضوع بحث في الدبلوماسية التي أفضت إلى بروز القرار. من ناحية ثانية قبلت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية منذ أواسط السبعينيات شروط ولغة القرار 242 ضمن سياق قرارات الأمم المتحدة التي تؤكد أيضاً على الحقوق الوطنية للفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة في الضفة الغربية وغزة[22].

ج- التسوية على أساس قيام دولتين

الموضوع	كتاب مرافعة لإسرائيل	ما يثبته الدليل في الواقع
1- ما هو حل الدولتين؟	(أ) كذلك يبدو حل النزاع العربي-الفلسطيني-الإسرائيلي على أساس إقامة دولتين نقطة إجماع نادرة في أمر يشكل من ناحية أخرى مأزقاً يصعب الخروج منه. إن أي تفكير منطقي في كيفية حل هذا الخلاف الذي طال أمده بطريقة سلمية يجب أن يبدأ بهذا الإجماع. إن معظم دول العالم تؤيد حالياً حل الدولتين	في أواسط السبعينيات من القرن الماضي بدأ الإجماع الدولي يتبلور لحل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني. وكان جوهر هذا الإجماع يتمثل في تأييد قيام دولتين في فلسطين التي كانت واقعة تحت الانتداب البريطاني، أي: إسرائيل ضمن حدودها التي كانت قبل حزيران/ يونيو 1967 إلى جانب دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة. وكل ما صدر عن هذا الإجماع الدولي منذ أواسط السبعينيات يرتكز على قرار الأمم المتحدة رقم 242 بالإضافة إلى حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم ضمن المناطق التي احتلتها إسرائيل في حزيران/ يونيو 1967. كما أن قراراً للجمعية العامة صدر في كانون أول/ ديسمبر 1989 وضع المبادئ الآتية -من بين مبادئ أخرى- لحل النزاع: "انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة

	بما في ذلك الغالبية العظمى من الأمريكيين. (ص. 3). (ب) يؤيد الإجماع العالمي الحالي هذا المدخل المتمثل في: أنه ينبغي أن تكون هناك دولتان إحداهما يهودية والأخرى فلسطينية تعيشان جنباً إلى جنب. ولكن لا يوجد إجماع فيما يتعلق بالحجم النسبي والحدود الدقيقة للدولتين. (ص. 65) المصادر: (أ) لا يوجد (ب) لا يوجد	منذ عام 1967 بما فيها القدس ومن الأراضي المحتلة للدول العربية الأخرى؛ واتخاذ ترتيبات تضمن أمن كافة الدول في المنطقة بما فيها تلك المذكورة في القرار رقم 181 (البند 2) الصادر بتاريخ 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1949 [تقسيم فلسطين] وذلك ضمن حدود آمنة ومعترف بها دولياً". (لاحظ أن القرار يشتمل على أداة التعريف قبل عبارة "أراضٍ فلسطينية"). وقد تم تمرير القرار بموافقة 151 دولة مقابل 3 دول (إسرائيل والولايات المتحدة والدومينيكان). كذلك تم تمرير قرار في الجمعية العامة في كانون أول/ ديسمبر 2003 "يؤكد على حق دول المنطقة في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها دولياً" و "حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير بما في ذلك إقامة دولته الفلسطينية المستقلة" بموافقة 169 دولة مقابل 5 دول (الولايات المتحدة وإسرائيل وجزر مارشال وماكرونيزيا وبالاو). كما أن قرارا للجمعية العامة صدر في كانون الثاني/ يناير 2004 يؤكد على "ضرورة الالتزام بالرؤية المتعلقة بحل الدولتين" ويؤكد على المبادئ الأساسية لقرار 242 -أي "عدم جواز حيازة الأراضي عن طريق الحرب" و "وحق جميع دول المنطقة في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها دولياً"- دعا، من بين أشياء أخرى، إلى " انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967" و"وإحقاق حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة، وبصورة أساسية حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة". (لاحظ من جديد أن القرار يشتمل على أداة التعريف قبل عبارة "أراضٍ فلسطينية"). وقد تم تمرير القرار بموافقة 160 دولة مقابل 6 دول (الولايات المتحدة وإسرائيل وجزر مارشال وماكرونيزيا وبالاو وأوغندا). وعلى الرغم من أن الإجماع العالمي يسمح في الواقع العملي بتعديلات حدودية "ثانوية" "ومتبادلة" غير أنه واضح جدا فيما يتعلق بحجم وحدود الدولتين عندما ينص على أنه: يجب على إسرائيل الانسحاب الكامل من الأراضي التي احتلتها في حزيران/ يونيو 1967[23].
2- ما هو سجل دعم التسوية على أساس قيام دولتين عند الأطراف الرئيسة للنزاع؟	(أ) لقد كانت إسرائيل مستعدة منذ زمن طويل لقبول هذا النوع من حل الدولتين المطروح الآن في "خارطة الطريق" المقترحة للسلام. (صفحة 1) (ب) إن [تسوية الدولتين] هي الموقف الرسمي للسلطة الفلسطينية بالإضافة إلى حكومات مصر والأردن	على مدى ثلاثة عقود تقريباً، عبّرت القيادة الفلسطينية ودول عربية رئيسة تأييدها لتسوية الدولتين. ففي كانون الثاني/ يناير من عام 1976 طُرح على جدول أعمال مجلس الأمن قرارٌ يؤكد على وجوب أن يحصل الفلسطينيون على حق "إقامة دولة مستقلة في فلسطين" وأنه "ينبغي على إسرائيل الانسحاب من كافة الأراضي العربية التي احتُلت" في حزيران/ يونيو 1967 وأنه -باستعارة كلمات القرار 242- "ينبغي اتخاذ الترتيبات المناسبة لضمان... سيادة جميع الدول في المنطقة ووحدة أراضيها واستقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها". وقد دعمت

القرار منظمة التحرير الفلسطينية ومصر وسوريا والأردن. أما إسرائيل فقد رفضت حضور جلسة مجلس الأمن وأعلنت حكومة حزب العمل أنها لن تفاوض الفلسطينيين في حين استخدمت الولايات المتحدة حق النقض "الفيتو" ضد القرار. وفي نيسان/ أبريل 1980 استخدمت الولايات المتحدة الفيتو ضد قرار ثانٍ يستخدم هذه اللغة نفسها[(24)]. وفي آب/ أغسطس 1981 تقدم الملك فهد عاهل المملكة العربية السعودية بخطة سلام تدعو "إسرائيل إلى الخروج من كافة الأراضي العربية التي استولت عليها في أثناء حرب 1967 في الشرق الأوسط"، و "إقامة دولة فلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية" و "التأكيد على حق جميع دول المنطقة في العيش بسلام". وتمثل رد فعل إسرائيل في البدء بالاستعداد لتدمير منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت تتخذ من لبنان مقراً لها[(25)]. وفي تحليله للاستعداد لغزو لبنان يقول خبير العلوم السياسية الإسرائيلي أفنير يانيف: إن ياسر عرفات والتيار السائد في منظمة التحرير كانوا "ضالعين على نحو واضح في عملية إعادة التكيُّف التي تقود نحو نهج أكثر تساهلاً بكثير من ذي قبل تجاه الدولة الصهيونية" في حين كانت الولايات المتحدة تزيد من ضغوطها على إسرائيل "للتعامل مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية". ومن ناحية ثانية، عارضت "جميع الحكومات الإسرائيلية منذ عام 1967" بالإضافة إلى "كبار حمائم التيار السائد" وبعناد إقامة دولة فلسطينية في الأراضي المحتلة. لقد كان هدف السياسة الإسرائيلية "إضعاف المعتدلين في منظمة التحرير وتقوية منافسيهم المتطرفين" وبالتالي "ضمان انعدام المرونة [في المنظمة]". "ولتحقيق غايتها هذه كانت إسرائيل تقوم على نحو دوري "بعمل عسكري عقابي يكون بصورة متعمدة غير متناسب مع الضرر الذي تحدثه هجمات المنظمة" وبشن "هجمات كانت تلحق الضرر بالفلسطينيين والمدنيين اللبنانيين". إلا أن إسرائيل كانت في النهاية تمتلك خيارين اثنين، هما: "اتخاذ خطوة سياسية تقود إلى تسوية تاريخية مع منظمة التحرير الفلسطينية، أو القيام بعمل عسكري استباقي ضدها". ولصد "هجوم السلام" الذي شنته منظمة التحرير اختارت إسرائيل العمل العسكري فغزت لبنان. ويخلُص يانيف (كما هي الحال بالنسبة لكل الباحثين الجادين) إلى أن "تدمير منظمة التحرير كقوة سياسية قادرة على المطالبة بدولة فلسطينية تقام على الضفة الغربية" كان "السبب وراء العملية برمتها"[(26)].

وفي اجتماع عقده المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في تشرين الثاني/ نوفمبر 1988، صادق رسمياً على التسوية القاضية بإقامة دولتين. وطالب "البيان السياسي" الصادر عن المجلس إلى عقد مؤتمر دولي على أساس القرار

والمملكة العربية السعودية والمغرب. المتطرفون فقط من الإسرائيليين والفلسطينيين إلى جانب دول الرفض المتمثلة في سوريا وإيران وليبيا يزعمون أن كامل الأرض التي تمثل الآن إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة ينبغي لها أن تكون تحت السيطرة الدائمة للإسرائيليين فقط أو للفلسطينيين فقط. (صفحة 3، قارن بالصفحات 65، 71-72)

(ج) على الأقل حتى وقت قريب، رفض معظم الفلسطينيين والقادة العرب في الواقع رفضاً باتاً أي حل يشتمل على دولة يهودية أو وطن قومي لليهود أو حق تقرير المصير لليهود. (صفحة 8).

(د) لا يمكن أن يكون ثمة خلاف بأن رفض حل الدولتين كان في الواقع وحتى وقت قريب نسبياً متفق عليه بين الفلسطينيين والعرب. (صفحة 73)

(هـ) لقد حاولت إسرائيل بالفعل القيام بتقدم يتسم بعدم الاتزان [من طرف واحد] في محادثات السلام مع الفلسطينيين ابتداء من التسعينيات من القرن الماضي. حتى قبل ذلك الوقت كان عدد من رجالات فتح يروج لحل "الدولتين" إلا أن هؤلاء الأشخاص تعرضوا للاغتيال... على أيدي فلسطينيين آخرين. ومنذ تأسيسها عام 1964 (وحتى

242 "وبالحقوق الوطنية والشرعية للشعب الفلسطيني وعلى رأسها حق تقرير المصير"؛ "وبانسحاب إسرائيل من كافة الأراضي الفلسطينية والعربية التي احتلتها عام 1967"؛ "وطالب "مجلس الأمن... بصياغة وضمان الترتيبات الخاصة بالأمن والسلام بين جميع الدول المعنية في المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية"[27]. وفي خطوة رديفة لقمعها المتزايد للانتفاضة الفلسطينية التي كانت تتسم باللاعنف إلى حد كبير في الأراضي المحتلة، كشفت حكومة "الوحدة الوطنية" من الليكود والعمل في أيار/ مايو 1989 عن "مبادرتها الخاصة للسلام" التي تمنع بصراحة قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة. وكان من بين "أسسها الرئيسة" أن "إسرائيل تعارض إقامة دولة فلسطينية إضافية في قطاع غزة والمنطقة بين إسرائيل والأردن" وأنه "لن يكون هناك تغيير على وضع يهودا والسامرة وغزة إلا بما يتفق مع الأسس الرئيسة للحكومة"[28]. (وتشير كلمة إضافية إلى الرؤية التقليدية الصهيونية بأن دولة فلسطينية قائمة أصلاً في الأردن).

في أيار/ مايو 1997 اعترف حزب العمل الإسرائيلي الذي كان حتى ذلك الوقت يعد الدولة الفلسطينية أمراً غير وارد، اعترف رسمياً "بحق الفلسطينيين في تقرير المصير" كما أنه "لم يعد في هذا الصدد إقامة دولة فلسطينية محدودة السيادة أمراً غير وارد". ولكن خطة [الحزب] لم تذكر شيئاً عن القضية الحاسمة المتعلقة بحدود الدولة الفلسطينية، هذا من ناحية، أما من ناحية أخرى فقد نصت الخطة على نحو واضح على أن "تبسط إسرائيل سيادتها على المناطق التي يعد كتلاً استيطانية يهودية كبيرة"- ملغية بذلك الإجماع الدولي[29]. وفي عام 2002 عبّر رئيس الوزراء شارون عن تأييده لدولة فلسطينية. إلا أن اللجنة المركزية لحزب الليكود مررت فيما بعد قراراً ينص على أنه "لن يتم إقامة دولة فلسطينية غربي نهر الأردن". إضافة إلى ذلك، وكما أظهر المعلقون الإسرائيليون المخضرمون، تستند الدولة الفلسطينية التي يتخيلها شارون إلى "نموذج البانتوستانات [المعزل العرقية" الجنوب أفريقي إذ من شأنها أن تعمل على حصر 5.1 مليون غزاوي في "حظيرة احتجاز ضخمة"[30]. أما في التاريخ التخيلي لديرشويتس لهذا الإجماع الدولي، فإنه "لا يمكن أن يكون ثمة خلاف بأن رفض حل الدولتين كان في الواقع وحتى وقت قريب نسبياً متفقاً عليه بين الفلسطينيين والعرب"- حتى مع تعبير منظمة التحرير الفلسطينية ودول عربية رئيسة عن تأييدها للإجماع الدولي منذ أواسط السبعينيات من القرن الماضي. بالمقابل -حسب ديرشويتس- كانت إسرائيل "تحبذ دائماً حل الدولتين"[31] -رغم أن حزب العمل ظل يستبعد حتى عام 1997 أي دولة فلسطينية من أي نوع ورغم أن حزب الليكود لا

قبل ذلك التاريخ) رفضت منظمة التحرير الفلسطينية (ومن سبقوها) حل الدولتين لصالح الإرهاب وتدمير إسرائيل وترحيل السكان اليهود إلى الخارج. (صفحة 105)

(و) لقد خصت الأمم المتحدة... منظمة التحرير من بين غيرها من مندوبي الجماعات التي بلا دول للتمتع بصفة مراقب خاص وغيرها من المزايا الدبلوماسية. لقد تم ذلك في الوقت الذي رفضت فيه المنظمة قرار الأمم المتحدة الخاص بتقسيم فلسطين ورفضت وجود دولة عضو في الأمم المتحدة وهي إسرائيل ورفضت قرار مجلس الأمن رقم 242 وطالبت بالسيطرة على فلسطين بأسرها وترحيل غالبية اليهود خارج فلسطين. (صفحة 105-106)

(ز) وينبثق أيضاً عن الحقيقة التي لا ريب فيها المتمثلة في أن القادة الفلسطينيين هم الملومون على رفضهم المتكرر لحل الدولتين وعلى تصعيد العنف الناجم عن ذلك، ينبثق عنها وجوب عدم معاملة الطرفين على قدم المساواة. إن مكافأة الرفض والعنف على قدم المساواة [مع الطرف الآخر] ما هو إلا تشجيع على مثل هذا السلوك. (صفحة 194).

المصادر:

(أ) لا يوجد (ب) لا يوجد (ج) لا يوجد

(د) لا يوجد (هـ) لا يوجد (و)

	لا يوجد (ز) لا يوجد	يزال يعارض قيام الدولة ورغم أن شارون يحبذ دولة حسب "النموذج البانتوستاني".
3- ما هو موقف الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي من الإجماع الدولي؟	(أ) كانت أغلبية كبرى من الإسرائيليين تقبل بهذه التسوية [الدولتين] منذ أمد بعيد.... المتطرفون فقط من الإسرائيليين والفلسطينيين... يزعمون أن كامل الأرض التي تمثل الآن إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة ينبغي لها أن تكون تحت السيطرة الدائمة للإسرائيليين فقط أو للفلسطينيين فقط. (ص. 3) (ب) كذلك تبين استطلاعات رأي شعبية أجرتها مؤخراً منظمات فلسطينية أن غالبية الفلسطينيين لا يوافقون على حل الدولتين. وبلغت نسبة الذين يؤيدون "تحرير كل فلسطين" في أحد الاستطلاعات 87 بالمئة. (صفحة 72) (ج) تشير معظم الاستطلاعات أن الأغلبية الساحقة من الإسرائيليين تريد السلام وأنها ستقدم الكثير في سبيل التوصل إليه في حين يريد 87 بالمئة من الفلسطينيين أن يستمر الإرهاب وأن تتحرر كل فلسطين (صفحة 108-109). (د) وكانت نتيجة استطلاع أجري مؤخراً في جامعة النجاح بنابلس أن "87 بالمئة من الفلسطينيين الذين تم استطلاع رأيهم يفضلون تحرير كل فلسطين". (صفحة 162) المصادر: (أ) لا يوجد	لتوثيق المعارضة الفلسطينية الكبيرة للتسوية المنادية بقيام دولتين وتأييدها للتفجيرات الانتحارية يستشهد ديرشويتس ثلاث مرات ببيانات الاستطلاع نفسه الواردة في مقال لصحيفة نيويورك تايمز. ولكن استشهاداته الثلاثة في صحيفة نيويورك تايمز خاطئة بطريقة أو بأخرى. ففي عدد 18 آذار/ مارس 2002 من صحيفة نيويورك تايمز تحدث سيرج شميمان بالفعل عن استطلاع يُزعم أن جامعة النجاح الوطنية أجرته يحتوي على البيانات التي يشير إليها ديرشويتس. إلا أنه وبعد البحث الشامل لم يتم العثور على أثر لهذا الاستطلاع بجامعة النجاح(32). أما المقالة التي نشرتها صحيفة هاآريتس والتي يستشهد بها ديرشويتس فإنها لا تقدم أية بيانات محددة حول تأييد إسرائيل للإجماع الدولي بشأن تسوية الدولتين أو حول مواقف إسرائيل للانتهاكات الفادحة لحقوق الإنسان في فلسطين. من ناحية ثانية، توجد بالفعل بيانات استطلاعية واسعة وجديرة بالثقة حول المواقف الفلسطينية والإسرائيلية على الرغم من عدم استشهاد ديرشويتس بها. ولا يدعم أي من هذه البيانات ولو من بعيد أياً من نتائج بحث ديرشويتس واستنتاجاته. خلال المدة من كانون الأول/ ديسمبر 2001 وحتى حزيران/ يونيو 2004 كان التأييد الفلسطيني لتسوية الدولتين على أساس الإجماع الدولي ("إنهاء الاحتلال على أساس قرار الأمم المتحدة رقم 242 وإقامة الدولة الفلسطينية") مقابل تأييد "تحرير كل فلسطين التاريخية" منقسماً بالتساوي بنسبة 45 بالمئة إلى 45 بالمئة، في حين كان التأييد للتفجيرات الانتحارية يحوم حول 63 بالمئة. وتعكس هذه النسب تصلباً في الرأي الفلسطيني بعد ذبول الآمال بحدوث انسحاب إسرائيلي وبعد تصعيد الاضطهاد الإسرائيلي. حيث تشير الدلائل المتداولة إلى أن التأييد للإجماع الدولي خلال السنوات الأولى من الانتفاضة الأولى كان تأييداً ساحقاً بين الفلسطينيين، في حين كان التأييد للهجمات داخل إسرائيل معدوماً في الواقع. وحتى موعد قريب لا يتجاوز شباط/ فبراير 1999 أعطى 7.52 بالمئة دعماً كاملاً و3.22 بالمئة آخرين دعماً متوسطاً "لفكرة إقامة دولة فلسطينية ضمن حدود 1967"، في حين أنه وبعد عقود من الاحتلال والاضطهاد أيّد 5 بالمئة من الفلسطينيين التفجيرات الانتحارية في آذار/ مارس 1996 وحتى تاريخ متأخر هو آذار/ مارس 1999 ظل 26 بالمئة فقط يوافقون عليها. أخيراً، يشير خليل الشقاقي وهو مستطلع لآراء

	(ب) صحيفة نيويورك تايمز، 18أيار/ مايو [هكذا وردت، آذار/ مارس؟] عام 2002 (ج) إفرايم يآر وتمار هيرمام [وردت هيرمان]، "مؤشر السلام: معظم الإسرائيليين يؤيدون الهجوم على العراق"، صحيفة هاآريتس 6 آذار/ مارس 2003. توماس فريدمان [وردت سيرج شميمان؟]، صحيفة نيويورك تايمز، 18 آذار/ مارس 2002. (د) توماس فريدمان [كذا- وردت سيرج شميمان؟]، صحيفة نيويورك تايمز، 18 آذار/ مارس 2002.	الجمهور يحظى بالاحترام إلى النتيجة الثابتة خلال مدة عشر سنوات وهي أن "نحو ثلاثة أرباع الذين ردوا على الاستفتاء واصلوا تأييدهم للتسوية بين دولتي فلسطين وإسرائيل في سياق حل الدولتين والتسوية السلمية بين الجانبين". والنتيجة التي خلُص إليها هي أنه "بالنسبة لاحتياجات المدى القصير، فإن إحساس الفلسطينيين بالخطر الشديد يثير عندهم ردا متصلبا وانفعاليا"، في حين أنه "عند التعامل مع القضايا طويلة الأمد يسود التفكير العقلاني بينهم حتى في خضم آلامهم ومعاناتهم"(33). أما فيما بين الإسرائيليين فإن التأييد لنوع من تسوية الدولتين قريب من الإجماع الدولي تراوح حول 42 بالمئة خلال الانتفاضة الثانية. وأما التأييد لمعظم الإجراءات القمعية الفظيعة ضد الفلسطينيين (كالتصفية السياسية واستخدام الدبابات والطائرات وتدمير المنازل) فتراوح معدلها بين 80 و90 بالمئة في حين وافق نحو نصف الإسرائيليين الذين تم استطلاع رأيهم على طرد جميع الفلسطينيين من الأراضي المحتلة وأيد نحو الثلث طرد جميع المواطنين الفلسطينيين من إسرائيل كذلك. وعلى النقيض من الحالة الفلسطينية، لا يمكن تفسير نتائج الاستطلاعات الإسرائيلية ككل تفسير حاسم، استناداً إلى تصلب الرأي بسبب العنف المتصاعد واليأس من تسوية تؤدي إلى قيام دولتين. ويشير آشر أريان وهو مستطلع آراء إسرائيلي يتمتع بالاحترام إلى أن تأييد الإسرائيليين لدولة فلسطينية من أي نوع وقف فقط عند 21 بالمئة عام 1987 وعند 35 بالمئة عام 1993 في حين أيّد 38 بالمئة من الإسرائيليين عام 1991 طرد الفلسطينيين من الأراضي المحتلة وأيد 24 بالمئة طرد المواطنين الفلسطينيين من إسرائيل. وحسب استطلاعات أخرى جديرة بالثقة حتى التي أُجري منها في كانون الأول/ ديسمبر عام 1996 وافق فقط 6 بالمئة من اليهود الإسرائيليين موافقة تامة وآخرون بنسبة 18 بالمئة في المجمل على دولة فلسطينية ضمن حدود ما قبل حزيران/ يونيو 1967 (13 بالمئة و18 بالمئة على الترتيب لجميع الإسرائيليين بمن فيهم المواطنين الفلسطينيين)، بل إن 41 بالمئة من اليهود الإسرائيليين أيّدوا في الأشهر الأولى من الانتفاضة الأولى عام 1988 تأييداً تاماً طرد الفلسطينيين من فلسطين رغم أن الانتفاضة آنذاك كانت في غالبيتها الساحقة تتسم باللاعنف. [انظر الملاحظة أدناه]

• [ملاحظة] إن أدق تقريب للإجماع الدولي تتوافر عنه بيانات استطلاعية هو تأييد الإسرائيليين لاقتراح الرئيس بيل كلنتون للسلام في كانون أول/ ديسمبر 2000. فقد اقترح كلنتون انسحاباً إسرائيلياً بنسبة 94 إلى 96 بالمئة من الضفة الغربية ومبادلة بنسبة 1 إلى 3 بالمئة من الأراضي الإسرائيلية مقابل الأراضي الفلسطينية التي ضمتها إسرائيل. وقد ذكر أشر أريان في كتابه Israeli Public Opinion on National Security 2003 مركز جافي للدراسات الإستراتيجية، تل أبيب)، صفحة 33 النتائج الآتية حول التأييد الإسرائيلي لاقتراح كلنتون:

	إقامة دولة فلسطينية على 95٪ من الضفة الغربية وغزة (٪)	مبادلة الأراضي (٪)
2001	43	44
2002	40	38
2003	42	45

ويورد أريان في استطلاع عام 2003، صفحة 29 النتائج الآتية عن تأييد الإسرائيليين للانتهاكات الفادحة لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة:

	التصفية السياسية (٪)	استخدام الدبابات والطائرات (٪)	هدم المنازل (٪)
2001	89	71	لا توجد بيانات
2002	90	80	لا توجد بيانات
2003	92	79	88(*)

(*) يقول أريان في استطلاع 2002، صفحة 35: إن 57٪ من الذين أجابوا "يعتقدون بأن الإجراءات المتخذة لضمان الهدوء في الأراضي كانت متساهلة جداً".

ويورد أريان في استطلاع عام 2003، في الصفحات 30-31 النتائج الآتية عن تأييد الإسرائيليين لطرد الفلسطينيين من الأراضي المحتلة وطرد المواطنين الفلسطينيين من إسرائيل "وتشجيع" المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل على الرحيل:

	طرد الفلسطينيين من الأراضي المحتلة (٪)	طرد المواطنين الفلسطينيين من إسرائيل (٪)	"تشجيع" المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل على الرحيل (٪)
2001	لا توجد بيانات	لا توجد بيانات	50

2002	46	31	53
2003	46	33	(*)57

(*) يقول أريان في استطلاعه لعام 2002، صفحة 27: إنه في أوائل وأواسط التسعينيات من القرن الماضي أيد ثلثا الذين أجابوا عن الاستطلاع مثل هذا "التشجيع" بالكامل، في حين أن استطلاعاً أجرته جامعة حيفا في حزيران/ يونيو 2004 خلُص إلى أن 64 بالمئة من الإسرائيليين اليهود يؤيدون "تشجيع" المواطنين الفلسطينيين على الرحيل عن إسرائيل. انظر يولي كورماتشينكو، "استطلاع: 64٪ من الإسرائيليين اليهود يؤيدون تشجيع العرب على الرحيل"، هآرتز (22 حزيران/ يونيو 2004)، وكذلك وجد استطلاع أجراه معهد شيلوف في 20 تشرين الأول/ أكتوبر 2004 أن 58 بالمئة من الإسرائيليين من عمر 18 إلى 22 سنة يؤيدون "إبعاد العرب من إسرائيل" (Americans for Peace Now, Middle East Peace Report واشنطن دي سي، 23 تشرين الأول/ أكتوبر 2004]).

للاطلاع على تأييد الإسرائيليين لقيام دولة فلسطينية عام 1987 وعام 1993، انظر استطلاع عام 2003، صفحة 12؛ وللاطلاع على تأييد الإسرائيليين لطرد الفلسطينيين من الأراضي المحتلة وإسرائيل عام 1991، انظر استطلاع أريان لعام 2002، صفحة 10؛ وللاطلاع على بيانات استطلاع كانون الأول/ ديسمبر 1999 حول تأييد الإسرائيليين اليهود لقيام دولة فلسطينية، انظر استطلاع مركز القدس للإعلام والاتصال رقم 35، "حول المواقف الفلسطينية والإسرائيلية تجاه مستقبل عملية السلام" (بالتعاون مع مركز تامي شتاينميتز لأبحاث السلام، جامعة تل أبيب")، صفحة 5؛ وللاطلاع على تأييد الإسرائيليين لطرد الفلسطينيين عام 1988، انظر نوريت أميتاري، "استطلاع: 41٪ مع الترحيل، 45٪ إسرائيل ديمقراطية أكثر من اللزوم"، هآرتز (8 حزيران/ يونيو 1988).

ديرشويتس مقابل تشومسكي

عام 1983 نشر نعوم تشومسكي كتابه "المثلث الرهيب: الولايات المتحدة، وإسرائيل، والفلسطينيون"[1]. عوضاً عن إلقائه الضوء على سجل وثائقي لا يُعرف عنه سوى القليل في الولايات المتحدة يتمثل الإبداع الأهم للكتاب في إعادة صياغة النقاش الدائر حول حل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. فحتى ذلك الوقت كانت شروط النقاش في الولايات المتحدة تضع على نحو اعتيادي الموقف "العربي" مقابل الموقف "الإسرائيلي". ولكن تشومسكي ابتكر عبارة **الإجماع الدولي** معلناً عن وجود قطب ثالث في هذا النقاش، ألا وهو: التسوية المفضلة من قبل المجتمع الدولي. إن هذا الإجماع الدولي المعبَّر عنه في عدد لا يحصى من المنتديات -أبرزها قرارات الأمم المتحدة- يؤيد تسوية على أساس قيام دولتين، وتتضمن أحكام قرار الأمم المتحدة رقم 242 -الانسحاب الإسرائيلي من الضفة الغربية وغزة من جهة، واعتراف العرب بحق إسرائيل في العيش في أمن من جهة أخرى- إلى جانب إقامة دولة فلسطينية. وتمثلت الناحية الرئيسة في النظرة الثاقبة التجريبية لتشومكسي-الموثقة توثيقاً وافياً - في أن القيادة الفلسطينية ودولا عربية مهمة التقت على تأييد الإجماع الدولي الخاص بتسوية الدولتين، في حين كانت إسرائيل والولايات المتحدة هما المعارضين الرئيسين -في الحقيقة الوحيدان منذ وقت طويل - لها. ولما كان تشومسكي قد أيد في السابق دولة من شعبين على طول الحدود التي أُيدت قبل أن توجد إسرائيل[2]، فقد انحاز من بعد حرب 1973 إلى الإجماع الدولي على أرضية، أنها الأساس العملي الوحيد لتسوية تقدم قدراً يسيراً من العدل لكافة الأطراف المعنية، رغم أن تلك الأرضية أبعد عن أن تكون مثاليةً. وقد كتب تشومسكي في كتابه "المثلث الرهيب" يقول:

> *في حدود الإجماع الدولي لم يدُر سوى النزر اليسير من النقاش حول ما إذا كانت مثل هذه التسوية -من الآن فصاعداً "تسوية الدولتين"- تعكس قدراً أعلى من مقتضيات العدالة المجردة. ولكنها كانت بالأحرى تؤخذ على أنها حل واقعي من الناحية السياسية من شأنه أن يوفر الحد الأقصى من فرص السلام والأمن لسكان فلسطين*

السابقة وللمنطقة وللعالم ويلبي المزاعم المشروعة للطرفين الرئيسين إلى جانب كونه ممكناً في ظل الظروف الحالية. وللمرء أن يتخيل تطورات لاحقة مختلفة عبر الوسائل السلمية والاتفاق المتبادل، إزاء شكل من أشكال الفيدرالية، أو غيرها من الترتيبات[3].

وعلى الرغم من أن عواطف البيئة السياسية لتشومسكي أخذت في السنوات الأخيرة بالتحرك تجاه "حل الدولة الواحدة" التي تضم إسرائيل والأراضي المحتلة إلا أن تشومسكي نفسه لم يفارق التأييد لتسوية الدولتين في كتاباته ومحاضراته الشاملة حول هذا الموضوع منذ نشر كتابه "المثلث الرهيب".

يقول ديرشويتس في كتاب "مرافعة لإسرائيل": إن "**الفرضية التي يقوم عليها هذا الكتاب... هي حل الدولتين**" (صفحة 2). وهذه "الفرضية" يجري تثبيتها تكراراً من قبل ديرشويتس فيما يسميه "الإجماع الدولي" أو "الإجماع العالمي" الذي يفضل تلك التسوية (الصفحات 64، 65، 69؛ قارن بالصفحة 3). وفوق استخدامه الإطار الذي استخدمه تشومسكي، وحتى عبارته التي ابتكرها [الإجماع الدولي]، يؤكد ديرشويتس بوقاحة -في مواجهة سجل مكتوب يمتد لثلاثة عقود يثبت عكس ما يقول- أن تشومسكي "**يرفض حل الدولتين**" (صفحة 3)[4]. ويصرح ديرشويتس بأنه على النقيض من تشومسكي "**كنت دائماً أحبذ حل الدولتين**"[5]. وما من شك أن ذلك سيحمل أنباءً جديدة لأولئك الذين تابعوا تصريحات ديرشويتس عبر السنين. إذا لم يُسجل له قط أنه أيَّد قيام دولة فلسطينية مستقلة أو انتقد موقف إسرائيل منها. ففي أوائل التسعينيات من القرن الماضي لم يؤيد ديرشويتس قيام دولة فلسطينية مستقلة بل "شكلاً ما من أشكال الحكم الذاتي" للفلسطينين[6]. في الحقيقة أن ديرشويتس عبَّر في سيرته الذاتية التي كتبها بقلمه عن بعض الشك فيما إذا كان ينبغي أن تخفف إسرائيل من حدة احتلالها العسكري **بأية طريقة**، فيقول:

أعتقد - إلا أني لست جازماً - أن إسرائيل تركتب خطأً في استمرارها في احتلال الأراضي المكتظة جداً بالسكان في الضفة الغربية وغزة. ولكن قرار مبادلة الأراضي التي تم الاستيلاء عليها بصورة مشروعة (حتى تلك المتكظة جداً منها) مقابل وعد بالسلام (حتى لو كان هذا الوعد وشيك التحقق) هو أمر معقد للغاية

ومحفوف جداً بالمخاطر وغير مسبوق في تاريخ العالم، كما أنه ينطوي إلى حد كبير على اعتبارات وعواقب سياسية داخلية، بحيث إنني -لوهلة- متردد في الاشتراك في جوقة النشاز من مدعي العلم بكل شيء في نقدهم الموجه لإسرائيل لتباطئها [في الإقدام على قرار المبادلة][7].

وفي مقابلة أجرتها معه مؤخراً صحيفة هاآريتس قدم ديرشويتس تفسيره الآتي لآرائه السابقة:

كنت أعتقد دائماً أن إسرائيل ارتكبت خطأ فادحاً بعدم قبولها خطة آلون، فلقد ارتكبت إسرائيل خطأ بعدم القيام بتعديلات حدودية أحادية الطرف بعد الحرب تنبع من روح قرار مجلس الأمن رقم 242. لقد ارتكبت إسرائيل والأمم المتحدة خطأ عام 1967 بعد فهمهما للفرق بين احتلال الأراضي واحتلال الشعوب. إن احتلال الأراضي أمر حسن، وتعديل الحدود بعد حرب دفاعية أمر رائع، وخصوصاً في حالة الأردن التي بدأت الحرب على إسرائيل عام 1967 .... على من يبدأ الحرب أن يأخذ في الاعتبار أنه قد يدفع الثمن بإجراء تغييرات على الحدود. من ناحية أخرى فإن احتلال الشعوب أمر سيء دائماً. لقد كنت دائماً ضد احتلال الشعوب ولست ضد احتلال الأراضي[8].

إن خطة آلون -التي اقترحت بعد وقت قصير من حرب حزيران/ يونيو 1967 من قبل المسؤول رفيع المستوى في حزب العمل إيغال آلون. وتطالب الخطة بالضم الإسرائيلي لما يصل إلى نصف الضفة الغربية مع وجود مناطق مقطعة من "الوجود العربي المكتظ" تمارس، بدلاً عن الدولة، شكلاً من أشكال الحكم الذاتي أو الارتباط مع الأردن[9]. وعلى النقيض من ذلك، طالب الإجماع الدولي بالانسحاب الإسرائيلي الكامل إلى حدود ما قبل حزيران/ يونيو 1967 وإقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وغزة. ولكن ديرشويتس، وعلى العكس من تشومسكي، كان "يفضل دائماً حل الدولتين" على أساس من الإجماع الدولي- حتى لو كان سِجِله المدون بيده يظهر عكس ذلك.

أحجية الكلمات

في الصفحات 238-239 من كتابه "مرافعة لإسرائيل" يشير ألان ديرشويتس إلى "ما يسمى حق الفلسطينيين في العودة" و "حق العودة المزعوم" ويقول: إن "الوقت قد حان - والحقيقة أن الوقت قد حان منذ أمد بعيد - لوضع حد للعبة حق العودة هذه من قبل ما يسمى باللاجئين العرب".

في كانون الأول/ ديسمبر 1948 أكدت الجمعية العمومية للأمم المتحدة وفقاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان (UDHR) على حق الفلسطينيين الذين سيقوا إلى المنفى خلال الحرب العربية الإسرائيلية الأولى في العودة إلى وطنهم(1). إن الفقرة 2 من قرار الجمعية العامة رقم 194 (3) "تقرر أنه ينبغي السماح للاجئين الراغبين في العودة إلى بيوتهم والعيش بسلام مع جيرانهم بالقيام بذلك في أقرب موعد يمكن تحقيقه، وأن يتم دفع تعويضات لأولئك الذين يقررون عدم العودة لقاء ممتلكاتهم"(2). وتبرز أهمية مبادئ هذا القرار، بوصفها جزءاً من الإجماع الدولي بين الدول ومنظمات حقوق الإنسان من أجل حل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي. لقد تم تبني قرارات الجمعية العامة التي تشير "بأسف إلى أن إعادة اللاجئين أو تعويضهم كما جاء في الفقرة 2 من القرار رقم 194 (3) لم يتم تنفيذه بعد"، والتي تطالب "ببذل الجهود الموصولة من أجل تنفيذ تلك الفقرة" - تم تبنيها بنسبة 151 صوتاً مقابل صوتين (إسرائيل وجزر مارشال) في كانون الأول/ ديسمبر 2001، وبنسبة 151 صوتاً إلى صوت واحد (إسرائيل) في كانون الأول/ ديسمبر 2002، وبنسبة 167 صوتاً إلى صوت واحد (إسرائيل) في كانون أول/ ديسمبر 2003(3). وتم تمرير قرار للجمعية العامة في كانون الأول/ ديسمبر 2003 "يؤكد على الحاجة إلى حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بما يتفق مع القرار 194 (3)" بنسبة 160 صوتاً إلى 6 أصوات (إسرائيل والولايات المتحدة، وبالو وأوغندا، ومايكرونيسيا، وجزر مارشال)(4). (جميع مواضع التوكيد كما وردت في الأصل).

وفي كانون الأول/ ديسمبر 2000 أرسلت منظمة هيومان رايتس ووتش رسائل مفتوحة إلى الرئيس كلنتون ورئيس الوزراء باراك والرئيس عرفات بشأن اللاجئين الفلسطينيين. ونصت جميعها على نحو متسق على ما يأتي:

منذ ولادة نظام اللاجئين الدولي قبل خمسين سنة انبثقت بموجب القانون الدولي والسياسة الخاصة باللاجئين ثلاثة حلول دائمة لتمكين اللاجئين من وضع حد لحالة اللجوء التي يعيشونها وإعادة بناء أواصر العلاقة الفاعلة لهم مع دولة. وتشتمل هذه الحلول على عودة اللاجئين إلى بلدهم الأصلي أو الاندماج في المجتمع المحلي لبلد اللجوء أو إعادة التوطين في بلد ثالث. إن منظمة هيومان رايتس ووتش تطالب إسرائيل ودولة فلسطين المستقبلية والدول التي تستضيف حالياً لاجئين فلسطينيين والمجتمع الدولي بأن تكفل أن كل لاجئ من اللاجئين يأخذ بالخيار الذي يريد من بين الخيارات الثلاث التي حُددت سابقاً بحرية وبعد الاطلاع على كل المعلومات.

ولتحقيق هذا الغرض تحث منظمة هيومان رايتس ووتش إسرائيل على الاعتراف بحق العودة لهؤلاء الفلسطينيين وذرياتهم الذين هربوا من الأراضي التي تقع ضمن دولة إسرائيل والذين احتفظوا بعلاقة مناسبة مع تلك الأراضي. إن هذا الحق يظل قائماً حتى لو أن السيادة على الأراضي كانت موضع نزاع أو تغيرت ملكيتها.

وإذا لم يعد المنزل السابق موجوداً أو أنه مشغول من قبل طرف ثالث بريء، فإنه يجب السماح بالعودة إلى الجوار من المنزل السابق. أما في حالة الأشخاص الذين تم إخراجهم بالكامل أو أولئك الذين لا يستطيعون العودة إلى بيوتهم السابقة بسبب أنها مسكونة، أو لأنها دُمرت أو أولئك الذين فقدوا ملكياتهم، فإنهم يستحقون التعويض. ولكن التعويض ليس بديلاً عن حق العودة إلى مقربة من المنزل القديم إذا ما اختار المرء العودة.

ومجددا قالت منظمة هيومان رايتس ووتش إنه: "ينبغي ألا يلغي خيار الاندماج في المجتمع المحلي أو خيار التوطن في بلد ثالث أو غيابهما حق العودة. إن الغرض الإنساني منها هو السماح للفلسطينين أفراداً بالاختيار خلال مدة محددة من بين العديد من الخيارات لوضع حد لحالة اللجوء". وفي بيان آخر لها، ذكرت منظمة هيومان رايتس ووتش أنها كانت وبالطريقة ذاتها قد "دافعت عن حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم في البوسنة وتشيلي والصين وتيمور الشرقية ورواندا وغواتيمالا، بالإضافة إلى أماكن أخرى"[5].

وفي آذار/ مارس 2001 أصدرت منظمة العفو الدولية "بيانَ سياسة" بخصوص اللاجئين الفلسطينيين، ويقول البيان:

تطالب منظمة العفو الدولية بتمكين الفلسطينيين الذين فروا من إسرائيل أو الضفة الغربية أو قطاع غزة أو تم طردهم منها بالإضافة إلى ذريتهم الذين احتفظوا بروابط مع المنطقة من ممارسة حقهم في العودة. وبوسع الفلسطينيين الذين تم إخراجهم مما هو إسرائيل الآن أو الذين أُخرجوا من الضفة الغربية أو قطاع غزة أن يثبتوا روابطهم الحقيقية مع كلا المكانين. وإذا تمكنوا من ذلك، فينبغي أن يكون لهم حرية الاختيار ما بين العودة إلى إسرائيل، أو الضفة الغربية، أو قطاع غزة.

ويمكن أيضاً للفلسطينيين الذين تربطهم صلات حقيقية بإسرائيل، أو الضفة الغربية، أو قطاع غزة، ولكنهم يعيشون حالياً في دول أخرى مضيفة أن تكون لهم روابط حقيقية مع البدان المستضيفة لهم. ولكن هذا ليس من شأنه أن ينقص، أو يقلل من حقهم في العودة إلى إسرائيل، أو الضفة الغربية، أو قطاع غزة.

من ناحية ثانية، لن يكون جميع الفلسطينيين في المنفى راغبين في العودة إلى "بلدهم الأصلي" وكذلك الذين سيرغبون في البقاء في البلدان التي تستضيفهم -أو في الضفة الغربية أو قطاع غزة. هؤلاء ينبغي أن يُعرض عليهم الاندماج التام في المجتمعات المحلية. كما ينبغي على المجتمع الدولي أن يوفر للفلسطينيين في المنفى خيار التوطن في بلد ثالث. وأياً كان الحل الذي يختاره كل فرد منهم، فإنه ينبغي لذلك الاختيار أن يكون طوعياً بالكامل، وينبغي تحت أية ظرف ألا يُدفعوا إلى الأخذ باختيار معين.

وحيثما أمكن، يجب أن يكون الفلسطينيون قادرين على العودة إلى منازلهم وأراضيهم الأصلية. وإذا تعذر ذلك -بسبب أنها لم تعد موجودة أو تم تحويلها إلى استخدامات أخرى أو بسبب زعم شرعي لخصوم- فإنه ينبغي أن يُسمح لهم بالعودة إلى المنطقة المجاورة إلى منازلهم الأصيلة.

أما الفلسطينيون الذي يقع اختيارهم على عدم ممارسة حقهم في العودة، فينبغي أن يتلقوا تعويضات عن ضياع ممتلكاتهم، وفقاً لمبادئ القانون الدولي، وأما الذين يعودون إلى ديارهم، فينبغي بصورة مماثلة تعويضهم عن أية ممتلكات ضاعت.

وقد أشارت منظمة العفو الدولية إلى أنها، وبنفس الطريقة "أيدت حق العودة لشعوب من بلدان في كافة مناطق العالم بما فيها بوهوتان والبوسنة والهرسك وكرواتيا وتيمور الشرقية والسلفادور وغواتيمالا وكوسوفو ورواندا(6).

د - كامب ديفيد وطابا

الموضوع	كتاب مرافعة لإسرائيل	ما يثبته الدليل في الواقع
1- هل عرضت إسرائيل على الفلسطينيين تقريباً كل ما أرادوه في مفاوضات السلام 2000-2001؟ هل رفض الفلسطينيون العرض ولم يتقدموا بعرض مقابله؟ هل فشلت المفاوضات لأن الفلسطينيين طالبوا بالتطبيق الكامل لحق العودة؟	(أ) لقد صدم رئيس الوزراء إيهود باراك العالم عندما عرض على الفلسطينين في الواقع كل ما كانوا يطالبون به بما في ذلك دولة تكون عاصمتها القدس والسيطرة على جبل الهيكل وإعادة نحو 95 بالمئة من الضفة الغربية وكل قطاع غزة وحزمة تعويضات بقيمة 30 مليار دولار للاجئي 1948. (الصفحات 8-9) (ب) أدهش باراك العالم من خلال عرضه على الفلسطينيين كل الأراضي التي كانوا يسعون إليها تقريباً، ومع انتهاء المفاوضات قبل باراك حتى عرض كلنتون الأكثر كرماً وعرض على الفلسطينيين "ما بين 94 و96 بالمئة من الضفة الغربية" وكل قطاع غزة. وفي مقابل الـ 4 إلى 6 بالمئة من الأراضي التي ستحتفظ بها إسرائيل لأغراض أمنية، فإنها ستتخلى	إن دليل ديرشويتس الوحيد على تأكيداته الكثيرة هنا يتألف من النص المجرد من اقتراح للرئيس كلنتون تم إعادة نشره في صحيفة "هاآريتس" وتصريح مزعوم للرئيس المصري حسني مبارك منذ عام 1989. إذا رجعنا إلى العالم الحقيقي، نجد أن الإجماع الدولي الخاص بحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني طالب بالانسحاب الإسرائيلي من الضفة الغربية وغزة مفسحاً المجال لتعديلات ثانوية ومتبادلة على الحدود. وهذا الإجماع اشتمل على انسحاب إسرائيلي كامل من القدس الشرقية التي أكدت جميع قرارات الجمعية العامة والرأي الاستشاري -مؤخراً- لمحكة العدل الدولية على أنها أرض محتلة. إن النقطة التي غادر عندها المفاوضون الفلسطينيون في كامب ديفيد في تموز/ يوليو 2000 كانت القبول بالإجماع الدولي، أما النقطة التي غادر عندها المفاوضون الإسرائيليون والأمريكيون فكانت رفضه(1). وفي رساله بعث بها المندوبون الفلسطينيون إلى الرئيس كلنتون الذي ترأس مجريات التفاوض قالوا: إن هدفهم هو تطبيق قرار الأمم المتحدة رقم 242 وقالوا فيها "إننا على استعداد للقبول بتعديلات حدودية بين البلدين، شريطة أن تكون التعديلات متكافئة من حيث القيمة والأهمية". وقد سأل المفاوضون الفلسطينيون مراراً: "هل تقبلون بحدود الرابع من حزيران/ يونيو [كأساس للنقاش]؟ هل تقبلون بمبدأ تبادل الأراضي؟ وكان الموقف الإسرائيلي يتمثل في "أننا لا نستطيع قبول طلب العودة إلى حدود حزيران/ يونيو 1967 كشرط مسبق للتفاوض"، في حين أن كلنتون كان "يصرخ حرفياً" في رده على الرؤية الفلسطينية بأن "الشرعية الدولية تعني أن تتراجع إسرائيل إلى حدود

الرابع من حزيران/ يونيو 1967" إذ إن "هذا ليس مجلس الأمن، ولا الجمعية العامة للأمم المتحدة"[2]. إن سبب فشل قمة كامب ديفيد إذا ما قيس بمسطرة الإجماع الدولي كان بسيطاً على النحو الآتي: رغم أن تنازلات الفلسطينيين تجاوزت المطلوب منهم، ظل الموقف الإسرائيلي مقصراً تقصيراً كبيراً في بلوغ الإجماع الدولي. وكان الفلسطينيون مستعدين للقبول باحتفاظ إسرائيل بمستوطنات يهودية ضخمة في الأراضي المحتلة مقابل أرض من حجم وقيمة مكافئين في إسرائيل، بالإضافة إلى السيادة الإسرائيلية في القدس الشرقية على مستوطنات يهودية كبيرة وحائط المبكى والحي اليهودي في المدينة القديمة. من الناحية الأخرى طالبت إسرائيل بضم، أو باستعمال طويل الأمد، لنحو 20 بالمئة من الضفة الغربية مجزئةً إياها إلى قطع عديدة وبالسيادة على القدس الشرقية بأكملها بصرف النظر عن بضعة أحياء عربية في ضواحي المدينة. وفي كانون الأول/ ديسمبر 2000 وضع الرئيس كلنتون "معاييره" الخاصة بحل النزاع. فقد اقترح أن تنسحب إسرائيل من 94 إلى 96 بالمئة من الضفة الغربية وأن يحصل الفلسطينيون على 1 إلى 3 بالمئة من أراضي إسرائيل كتعويض [عما تبقى]. وفيما يتعلق بالقدس الشرقية، دعا كلنتون إلى تقسيمها على أساس سكاني ورمزي على طول الخطوط العرقية حيث: يكون السكان اليهود والأماكن المقدسة المهمة لليهودية مع إسرائيل ويكون السكان العرب والأماكن المقدسة المهمة للإسلام مع الدولة الفلسطينية. وقد قبل الطرفان الإسرائيلي والفلسطيني معايير كلنتون كأساس لإجراء مزيد من المفاوضات على الرغم من عدم قبولهما لها قبولاً غير مشروط[3]. ثم استؤنفت هذه المفاوضات في أوساط كانون الثاني/ يناير 2001 في طابا بمصر. وطالب الاقتراح النهائي من الجانب الإسرائيلي بضم 6 بالمئة من أراضي الضفة الغربية التي كانت ستخترق عمق الدولة الفلسطينية وباستئجار 2 بالمئة إضافية وذلك مقابل 3 بالمئة كحد أقصى من أراضي إسرائيلية مجهولة القيمة. أما المفاوضون الفلسطينيون، فتمسكوا بصيغة الإجماع الدولي بتعديلات حدودية "ثانوية" و"متبادلة": إن تبادلاً بنسبة 1.3 بالمئة من الأراضي بين إسرائيل والفلسطينيين كان سيمكّن إسرائيل من الاحتفاظ بالسيادة على معظم المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية. أما بشأن القدس الشرقية فقد بدا وكأن الطرفان يتقدمان شيئاً فشيئاً نحو تسوية كلنتون. وقد تم تعليق المفاوضات من طرف واحد من قبل باراك - وليس عرفات كما يدعي ديرشويتس زيفاً - في أواخر كانون الثاني/ يناير زعماً بأن السبب في ذلك هو الانتخابات الإسرائيلية الوشيكة وهي انتخابات خسرها باراك[4]. وفي ما	عن 1 إلى 3 بالمئة من أراضيها للفلسطينيين. وكان هذا سيفي بوضوح بمتطلبات قرار مجلس الأمن رقم 242 الذي قضى بإعادة "أراضٍ" وليس كل الأراضي التي تم الاستيلاء عليها في الحرب الدفاعية الإسرائيلية مع الأردن. وكان سيبقى قلة قليلة، إذا كان ثمة قلة، من الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي. إضافة إلى ذلك، عرض باراك على الفلسطينيين دولة تكون القدس العربية عاصمتها والسيطرة الكاملة على القدس الشرقية والحي العربي من المدينة القديمة إلى جانب جبل الهيكل بأكمله على الرغم من أهميته التاريخية والدينية لليهود. في حين تحتفظ إسرائيل بالسيطرة على القدس الغربية التي لا تمثل أهمية للمسلمين. (صفحة 110، التوكيد كما في الأصل). (ج) لم يتقدم عرفات حتى بعرض من طرفه مقابل عرض إسرائيل [في كامب ديفيد وطابا]. لقد رفضه بكل بساطة وأصدر أوامره بالاستعداد لإرهاب متجدد. (صفحة 118) (د) رفض عرفات الصفقة [في طابا] وطار عائداً إلى وطنه من دون أن يعرض أية اقتراحات مقابلة أو تعديلات. (صفحة 119)	

(هـ) رفض ياسر عرفات عرض باراك موضحاً بجلاء أنه لن يتنازل عن حق 4 ملايين فلسطيني بالعودة إلى إسرائيل، مفضلا ذلك على العيش في دولة فلسطينية مع التعويضات. (صفحة 110)

(و) إن الأمل يحدو معظم الإسرائيليين أن يقوم الفلسطينيون في نهاية المطاف بالتخلي عن هذا المطلب غير الواقعي [حق العودة] ذلك أن رفض عرفات القيام بذلك هو الذي حكم على مفاوضات السلام الأولى بالفشل في عام 2000-2001. (صفحة 240)

(ز) اتخذ الرئيس حسن مبارك خطوة أولى إيجابية... بإعلانه أن "المطلب الفلسطيني 'بحق العودة' هو مطلب غير واقعي تماماً وأنه يجب حله عن طريق التعويضات المالية والتوطين في العالم العربي". إن هذا بطبيعة الحال هو بالضبط ما تم اقتراحه في كامب ديفيد وطابا -تعويضات بقيمة 30 مليار دولار إضافة إلى الاعتراف "بالأخطاء" التي ارتُكبت بحق اللاجئين وحق بعض اللاجئين بالعودة إلى إسرائيل. إلا أن عرفات غادر زاعماً أن اقتراح باراك لن يحل مشكلة اللاجئين. (صفحة 240)

المصادر:
(أ) لا يوجد
(ب) مذكرات كلنتون، صحيفة هاآريتس، 31 كانون الأول/ ديسمبر 2000
(ج) لا يوجد
(د) لا يوجد
(هـ) لا يوجد
(و) لا يوجد
(ز) صحيفة جيروسالم بوست، 26 كانون الثاني/ يناير 1989.

بعد تبرأ باراك من تركة طابا وكذلك فعل رئيس الوزراء الجديد آرييل شارون. لا يوجد دليل على الإطلاق من أي من مصادر المستوى الأول العارفة معرفة مباشرة بالمفاوضات على أن التصميم الفلسطيني على تطبيق حق العودة هو الذي تسبب في انهيار مفاوضات السلام. في الحقيقة تدل المؤشرات على أنه رغم تصميم المفاوضين الفلسطينيين على أن يخدم الإجماع الدولي المتجسد في قرار الأمم المتحدة رقم 194 كأساس لحل قضية اللاجئين من الناحية العملية إلا أنهم كانوا سيقبلون بإعلان إسرائيلي بالمسؤولية عما حدث وبتعويض جميع اللاجئين باستثناء عدد قليل لا يتعدى عشرات الآلاف يتم إعادته إلى إسرائيل. لقد كان باراك صريحاً بصورة قاطعة، على أية حال، في رفضه الاعتراف بأية مسؤولية عن خلق مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، فقال: "لا يمكننا أن نقبل مسؤولية تاريخية عن خلق المشكلة"[5]. وطيلة المفاوضات، ظل جوهر الموقف الفلسطيني فيما يتعلق بحل الصراع ثابتاً -أي على أحكام الإجماع الدولي- على الرغم من سماحه بتنازلات في الواقع حول القدس الشرقية وقضية اللاجئين. في عام 2004، قال آموس ملكا، رئيس الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية منذ أواسط عام 1998 وحتى عام 2001: "لقد افترضنا أنه من الممكن التوصل إلى اتفاقية مع عرفات بموجب الشروط التالية: دولة فلسطينية عاصمتها القدس والسيادة على جبل الهيكل؛ و97 بالمئة من أراضي الضفة الغربية إضافة إلى تبادل للأراضي بنسبة 1:1 فيما تعلق ببقية الأراضي؛ وشكل ما من أشكال الصياغة التي تشتمل على الإقرار بمسؤولية إسرائيل عن مشكلة اللاجئين؛ والاستعداد لقبول 20 ألف إلى 30 ألف لاجئ.... لقد كان تقييم الاستخبارات العسكرية بأنه [عرفات] بحاجة إلى إعلان من نوع ما لا يصوره بصورة المتخلي عن هذه [مشكلة اللاجئين]، ولكنه سيكون مستعداً لتطبيق محدود للغاية"[6]. وفي آذار/ مارس عام 2002 اقترح ولي العهد السعودي الأمير عبد الله خطة وافقت عليها جامعة الدول العربية بالإجماع لا تعرض الاعتراف الكامل بإسرائيل وحسب بل "علاقات طبيعية معها" مقابل الانسحاب الإسرائيلي الكامل. ولم تطالب الخطة "بحق العودة" للاجئين الفلسطينيين بل بمجرد "حل عادل" لمشكلة اللاجئين. وقالت صحيفة هاآريتس إن الخطة السعودية كانت "تشبه بصورة مدهشة لما يزعم باراك أنه اقترحه" خلال مفاوضات السلام 2000-2001. ومع ذلك، وبعد فترة قصيرة من المراوغة والصمت "رفضت إسرائيل الاقتراح بازدراء". وفيما بعد كان مجرد المرور العابر على ذكر الخطة السعودية التي أُلقيت في غياهب ذاكرة أورويل يثير الحنق الإسرائيلي[7].

ألان ديرشويتس يتحدث عن التعصب والازدواجية والنفاق "الشعوب الملونة"- كراهية الفلسطينيين والأردنيون الكارهون لليهود

كتب ألان ديرشويتس في الصفحة 143 من كتابه "مرافعة لإسرائيل" يقول:

لقد أعدم الإرهابيون الفلسطينيون من دون محاكمة وفجروا عدداً من الأشخاص -منهم المئات من الملونين- يفوق العدد الذي تمكنت من قتله حركة [كو كلوكس] كلان على امتداد قرن من الإرهاب هو مدة وجودها.

وتقول حاشية الكتاب المتعلقة بذلك إن: "**بعض جنود مشاة البحرية الذين قُتلوا من قبل إرهابيين فلسطينيين في بيروت والبالغ عددهم** 273 كان من السود". (صفحة 252، الفصل 20 هامش 5)

إذا تركنا جانباً الغرابة المطبقة في محاولة إثبات أن الفلسطينيين قتلوا من الملونين ما لم تقتله الكو كلوكس كلان، وإذا تركنا جانباً أن عدد القتلى كان 241 وليس 273 من الجنود الأمريكيين معظمهم من مشاة البحرية وقد قُتلوا في تفجير انتحاري في تشرين الأول/ أكتوبر 1983، فإنه لا يوجد مثقال ذرة من دليل -ولا حتى تكهن جديّ- على أن الفلسطينيين كانوا متورطين في ذلك العمل بأي شكل من الأشكال[1].

وفي صفحة 37 من ذات كتابه يقول ألان ديرشويتس:

لقد أُجبر الكثير من اليهود الذي كانوا يعيشون فيما أصبح يُعدّ فيما بعد شرق الأردن - وبعضهم عاش هناك لأجيال مضت- على الرحيل بسبب اندلاع سلسلة من أحداث العنف، ثم عن طريق القانون تم منع بقية اليهود من العيش في شرق الأردن.

وتقول الحاشية المتعلقة بذلك: "**قانون الجنسية الأردني، المادة** 3(3) **من القانون رقم** 6**؛ وكذلك الجريدة الرسمية رقم** 1171، 16 **شباط/ فبراير** 1954". (صفحة 247 الفصل الرابع هامش 6).

لا تظهر تعدادات السكان العثمانية التي تم القيام بها بعناية وجود يهود يعيشون في المنطقة التي أصبحت فيما بعد شرق الأردن خلال القرن السابق[2]، هذا من ناحية. أما من ناحية ثانية، فإن قانون الجنسية الأردني الذي يستشهد به ديرشويتس لا يتعلق بحالة المواطنة ليهود شرق الأردن المحلين على الإطلاق. وحسب المادة 3(3) فإن: "كل شخص غير يهودي، وممن كان يحمل الجنسية الفلسطينية قبل 15 أيار/ مايو 1948 وكان يقيم في المملكة الأردنية الهاشمية بتاريخ صدور هذا القانون [16 شباط/ فبراير 1954] "يُعد مواطناً أردنياً[3]. وكما يبدو واضحاً مباشرة، فإن الغرض من القانون هو تنظيم وضع المواطنين العرب الفلسطينيين سابقاً الذين أصبحوا مقيمين في الأراضي الواقعة تحت السيطرة الأردنية جراء حرب عام 1948 (أي سكان الضفة الغربية واللاجئين) ولم يكن الغرض منه تجريد اليهود الذين كانوا أصلاً يحملون الجنسية الأردنية من حقوق كانت موجودة أصلا. علاوة على ذلك، يستثني القانون فقط أولئك اليهود الذين كانوا مواطنين فلسطينيين قبل 1948، ومقيمين في الأردن عام 1954 ومن ثم يستثنيهم من فرصة التجنس التلقائي – وهو نادراً ما يكون حقاً طبعيّاً. ويؤكد باقي قانون الجنسية الأردني لعام 1954 حقيقة أن المادة 3 (3) تستثني فقط مجموعة محددة من اليهود، وليس اليهود أجمعين، وأنه تم سن هذا القانون في سياق استيعاب الأردن للضفة الغربية واللاجئين الفلسطينيين في وقت كان لا يزال فيه الأردن وإسرائيل رسمياً في حالة حرب. وفي واقع الأمر، لا توجد أية مادة أخرى من قانون الجنسية الذي ينظم التجنيس تستثني اليهود صراحة.



ذات يوم (غريب) في أيلول/ سبتمبر

يقول آلان ديرشويتس في الصفحة 257 هامش 21 من كتابه "مرافعة لإسرائيل":

تختلف التقديرات حول عدد الفلسطينيين الذين قُتلوا خلال "أيلول الأسود" حيث ذكر بعض التقديرات أن العدد وصل إلى أربعة آلاف (One Day in September, Sony Pictures, www.sonypictures.com/classics/oneday/html/blacksept، **آخر تجديد للموقع في** 20 **نيسان/ أبريل** 2003**)، في حين يذكر بعضها الآخر أن العدد بلغ ثلاثة آلاف (**"Some Key Dates in the Israeli-Palestinian Conflict", www.umich.edu/-iinet/cmenas/studyunits/israeli-palestinian_confilct/studentkeydates.html، **آخر تجديد للموقع في** 10 **نيسان/ أبريل** 2003**).**

في أيلول/ سبتمبر 1970 قام الملك حسين ملك الأردن بقمع المقاومة الفلسطينية بصورة وحشية. إن النطاق الذي يستشهد به ديرشويتس حول عدد القتلى الفلسطينيين خلال مذبحة أيلول الأسود دقيق، ولكن مصدره الأول وعلى نحو شاذ هو موقع دعائي على الإنترنت لفيلم أُخرج عام 1999 يدعى "ذات يوم في أيلول/ سبتمبر" في حين أن مصدره الثاني هو دراسة تاريخية مرفقة بخلاصة بحث في إحدى المدارس الثانوية. وعندما أشار كاتب هذه السطور علناً إلى أن قيام أستاذ بجامعة هافارد للقانون باستعمال مثل هذه المراجع هو خروج عن المألوف، فسر ديرشويتس ذلك لصحيفة بوسطن غلوب بقوله: "إنني سعيد؛ لأنني غير مضطر للاستشهاد بمصادر لا يمكن الوصول إليها"[1].

على كل حال، سنرى الآن كيف أن الأمر يكتسب طابعاً مثيراً للفضول أكثر فأكثر. فعلى الرغم من استشهاد ديرشويتس بنطاق يتراوح بين 3000 و4000 قتيل فلسطيني في أيلول الأسود في كتابه "مرافعة لإسرائيل"، فإنه يقول في كتابه "ما الذي يجعل الإرهاب فعالا" إن "ما يصل مجموعة إلى 20000" فلسطيني قُتلوا في أيلول الأسود[2]. في أيلول/ سبتمبر من عام 1972 وفي الألعاب الأولمبية بمدينة ميونيخ قام ثمانية فلسطينيين ينتمون لفصيل يدعى أيلول الأسود بقتل أعضاء من

الفريق الإسرائيلي، وأخذوا تسعة آخرين كرهائن. وخلال عملية إنقاذ سيئة التنفيذ من قبل الشرطة البافارية قُتل جميع الرهائن الإسرائيليين وخمسة من أصل ثمانية من المهاجمين الفلسطينيين. وقد جُرح ثلاثة من الفلسطينيين وأُلقي القبض عليهم وحبسهم لتقديمهم للمحاكمة. وفي الصفحات 43-44 من كتابه "ما الذي يجعل الإرهاب فعالا" يطالعنا ديرشويتس بالزعم المثير الآتي:

بعد أقل من شهرين من جريمة [الألعاب الأولمبية] أبرم المستشار فيلي برانت صفقة سرية مع الإرهابيين الفلسطينيين. فقد رتبا معاً مجموعة إرهابية فلسطينية أخرى اختطاف طائرة لوفتهانزا من بيروت تحمل تسعة رجال ألمان وطاقما جويا مصغرا، واحتجاز هؤلاء الرهائن الألمان والتهديد بقتلهم إذا لم يتم إطلاق سراح مجرمي ميونيخ الثلاثة، ونقلهم بالطائرة إلى بلد عربي.... متظاهراً بالفزع من احتمال قتل الألمان على متن طائرة اللوفتهانزا استسلم برانت "لمطالب" أولئك الإرهابيين. يشك الكثير من المراقبين في أن خطف طائرة اللوفتهانزا قد تم فبركته من قبل حكومة برانت لتلفيق عذر يطلقون بموجبه سراح الإرهابيين الثلاثة وذلك كوسيلة لتفادي عملية اختطاف حقيقية. وحتى وقت قريب لم يتوافر دليل على هذه الصفقة السرية المشينة بين الحكومة التي أفسدت عملية إنقاذ الفريق الأولمبي الإسرائيلي وبين الإرهابيين الذين قتلوا الإسرائيليين، ولكنها تأكدت الآن من قبل مصادر فلسطينية وألمانية، حيث إن خطف اللوفتهانزا كان زائفاً وأن الألمان كانوا تواقين إلى تحرير القتلة.

هذه المرة لم يكن مصدر ديرشويتس فيلم "ذات يوم في أيلول/ سبتمبر" بل كتاب لاحق للفيلم ويستند إليه. وتحيل حاشية كتاب ديرشويتس القراء إلى كتاب سيمون ريف، ذات يوم في أيلول/ سبتمبر (نيويورك، 2000)، **صفحة 158 نقلاً عن جمال القشي أحد الإرهابيين المسؤولين عن مذبحة ميونيخ وإيرليش فغنر [والأصل Wegener] مؤسس وحدة مكافحة الإرهاب الألمانية النخبوية GSG-9 (صفحة** 59)[3]. (أُعطي الاسم المستعار القشي لأحد الفلسطينيين الذين تم حبسهم، ومن ثم تحريرهم فيما بعد والذين يُزعم أن ريف تتبع أثرهم). من مشاكل الاعتماد على

الكتب المبنية على الأفلام أن هذه الكتب لا تكون دائماً أكثر المراجع موثوقية. وكعادته يقدم ديرشويتس الحقائق الأساسية بصورة مغلوطة. فعلى سبيل المثال، لم يكن الركاب الأحد عشر كلهم ألماناً، بل كانت غالبيتهم الساحقة من أشخاص غير ألمان، أحدهم أمريكي[4]. (كانت الولايات المتحدة ستنتقد برانت لاحقاً على إطلاقه سراح الفلسطينيين، ولكن خلال عملية الاختطاف ضغط السفير الأمريكي في ألمانيا على الحكومة الألمانية من أجل الموافقة على مطالب الخاطفين لإنقاذ حياة الرهينة الأمريكي)[5]. وفيما يتعلق بالشهادتين الشخصيتين حول المؤامرة المزعومة لا يكشف سيمون ريف عن مكان صاحب الاسم المستعار "القشي" ولا حتى عن هويته الفعلية في حين توجد دلائل على أن إسرائيل قامت منذ وقت طويل بتصفية الفلسطينيين الثلاثة الذين أُطلق سراحهم بعد مذبحة ميونيخ، وبالتالي فإن هذا الشخص غير موجود[6]. وقد أكد فيغنر قائلاً: "إن تصريحاتي في فيلم "ذات يوم في سبتمبر" **لا يمكن** تفسيرها على أنها دليل على صفقة سرية مزعومة بين الحكومة الفدرالية والإرهابيين" (التوكيد كما في الأصل)[7].

لقد رفض كل من تم الاتصال به من أعضاء الحكومة الألمانية بمختلف مستوياتها بدءا بكبار المسؤولين الذين لا زالوا على قيد الحياة من حكومة برانت وحتى وزارة الخارجية الألمانية ومكتب المستشار الألماني، كلهم زعم ريف لكونه ضرباً من المحال، وكذلك فعل كل الصحفيين والأساتذة الألمان المطلعين اليهود منهم وغير اليهود على حد سواء[8]. ولكن ديرشويتس يخبرنا مستنداً إلى كتاب واحد يستند بدوره إلى فيلم يستند بحد ذاته إلى مصدرين يحيط بهما الكثير من الشكوك أن هذه الحكاية المؤثرة "تأكدت الآن". أخيراً، وفي نموذج فريد للأخلاق المتبدلة، بعد أن صب ديرشويتس جام نقده القاسي على برانت لإذعانه لطلب الإرهابيين الفلسطينيين أمام الجمهور الأمريكي، صرح لصحيفة دي فيلت الألمانية: **"هناك بالطبع بعض الأشخاص [الألمان] الذين يستحقون الاحترام الكبير كفيلي برانت مثلاً"**[9].

⁂

التحريض على الإرهاب

كتب ألان ديرشويتس في الصفحات 54-55 من كتابه "ما الذي يجعل الإرهاب فعالا"[1]، يقول:

لقد ذهبت الجمعية العامة إلى حد تشجيع الإرهاب الفلسطيني الموجه ضد المدنيين الإسرائيليين واليهود. ففي عام 1979 وافقت الجمعية العامة على استثناء من الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن. وقد نص التعديل الذي كان القصد منه بكل وضوح السماح بأخذ الرهائن من قبل الفلسطينيين، كما يأتي: "إن الاتفاقية الحالية لا تنطبق على أعمال أخذ الرهائن التي تُرتكب في سياق الصراعات المسلحة،... التي تقاتل فيها الشعوب ضد الاحتلال الاستعماري والاحتلال الأجنبي وضد الأنظمة العنصرية ضمن ممارستها لحقها في تقرير المصير". وأصبحت هذه الصيغة فيما بعد جزءاً من العديد من القرارات المناهضة للإرهاب والتي استثنت جميعها بصورة ضمنية أعمال الإرهاب التي ارتُكبت من قبل الفلسطينيين ضد الإسرائيليين واليهود. (التوكيد كما في الأصل)

لقد صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على "الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن" في 17 كانون الأول/ ديسمبر 1979 (Res. 34/146). وثمة مشكلات عديدة في زعم ديرشويتس بأن [الجمعية العامة] "تشجع الإرهاب الفسطيني". أما عن النقطة الفنية الصغيرة هنا، [نقول]: إن الفقرة التي يستشهد بها ديرشويتس ليست تعديلاً ولكنها تأتي مباشرة من المادة 12 من الاتفاقية الخاصة بالرهائن. أما النقطة الجوهرية الكبيرة، فهي أنه شوه على نحو فاضح المادة 12، وفيما يأتي نصها الكامل:

بقدر ما تكون اتفاقيات جنيف لعام 1949 لحماية ضحايا الحرب أو البروتوكولات الإضافية لتلك الاتفاقيات سارية على عمل معين من أعمال أخذ الرهائن، وبقدر ما تكون الدول الأطراف في هذه الاتفاقية ملزمة وفقاً للاتفاقيات المذكورة، بمحاكمة أو تسليم مرتكبي أخذ الرهائن، لا تسرى هذه الاتفاقية على فعل من أفعال أخذ الرهائن يُرتكب في أثناء المنازعات المسلحة المعرّفة في اتفاقيات جنيف لعام

1949 وبروتوكولاتها، بما في ذلك المنازعات المسلحة التي يرد ذكرها في الفقرة 4 من المادة 1 من البروتوكول الأول لعام 1977، والتي تناضل فيها الشعوب ضد السيطرة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي ونظم الحكم العنصرية، ممارسة لحقها في تقرير المصير، كما يجسده ميثاق الأمم المتحدة وإعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

تشير هذه المادة إلى أن حالات أخذ الرهائن الممنوعة في سياق النزاعات المسلحة " بما في ذلك المنازعات المسلحة... والتي تناضل فيها الشعوب... ممارسة لحقها في تقرير المصير" موجودة أصلاً. ويوسع البروتوكول الإضافي الأول معنى **النزاعات المسلحة** في اتفاقيات جنيف - وبالتالي الحظر المطلق لأخذ الرهائن - بحيث يشمل النزاعات التي تنشأ في معرض ممارسة الشعوب لحقها في تقرير المصير. إن الغرض الواضح من اتفاقية الرهائن هو مزيد من توسيع الحظر المناهض لأخذ الرهائن إلى ما هو أبعد من سياق النزاعات المسلحة، وليس التقليل من العقوبات الموجودة لمناهضته. وإن كان ثمة شك فيما يتعلق بتشويه ديرشويتس للنص، فإن سجل التصويت في الجمعية العامة سيبدده، فقد **وافقت** إسرائيل والولايات المتحدة على اتفاقية الرهائن[2]. وإذا أردنا أن نحكم عليهما من وجهة نظر ديرشويتس فإنهما قد صوتا "لتشجيع الإرهاب الفلسطيني الموجه ضد المدنيين الإسرائيليين واليهود".

***

الهوامش

المقدمة

(1) نيويورك: هارب آند روو، 1984.

(2) للاطلاع على خلفيات موضوع كتاب جون بيترز، انظر بصفة خاصة، إدوارد سعيد، "مؤامرة المدائح"، في الكتاب الذي حرره إدوارد سعيد وكريستوفر هيتشينز، "لوم الضحايا: الدراسات الأكاديمية المزيفة والسؤال الفلسطيني" (نيويورك، 2001)؛ للاطلاع على توثيق مفصل حول خدعة جون بيترز، انظر نورمان فنكلستين، "الصورة والخيال في صراع إسرائيل-فلسطين"، الطبعة الثانية، (نيويورك، 2003)، الفصل الثاني؛ للاطلاع على التطورات الأخيرة للخدعة، انظر المرجع السابق، الصفحة .xxxii

(3) لا تزال هناك بعض الجيوب من الخلافات الأكاديمية: مثلا، ما إذا كان القادة الصهاينة عازمين منذ البداية على "ترحيل" الفلسطينيين خارج فلسطين. أما المجادلات حول حرب حزيران (يونيو) 1967 وتبعاتها فتنبع بصفة أساسية من مصدرين: السجلات الإسرائيلية الرئيسة ما زالت مغلقة، والأهم من ذلك، أن التبعات السياسية لحرب حزيران – وأهمها الاحتلال الإسرائيلي – ما زالت تعيش معنا. القضية السياسية الوحيدة التي ما زالت حية، بصورة من الصور، من المرحلة الأساسية هي مسألة اللاجئين الفلسطينيين، ولذلك فما زال يحيطها بعض الجدل، وإن يكن جدلا محدودا.

(4) إذا ما نحينا جانبا الجانب التبريري للصهيونية في الرواية، يجدر بنا الإشارة إلى العنصرية المحضة في هذه الرواية الشهيرة. إذ تصف الرواية العرب وقراهم ومنازلهم، عن آخرها، "بالنتانة"، أو أنها في وسط "رائحة قذارة طاغية"، و "روائح منفرة". أما الرجال العرب فهم "منطرحون" طوال النهار "بكسل" – هذا عندما لا يكونون منخرطين في "خطط احتيال معتادة، وتبدو شرعية تماما للعرب"، أو يلجؤون إلى "أخلاق العرب المجردة من المبادئ... العقلية الهائجة التي تتغاضى عن أي جريمة لا ترقى إلى القتل"، أو "يصابون بأقصى درجات الغضب جراء أدنى استثارة". أما بالنسبة لفلسطين قبل أن يعمل بها اليهود العجائب، فكانت "صحراء لا قيمة لها في الجنوب، ومناطق متآكلة في الوسط ومستنقعات في الشمال"؛ "أرض مليئة بالمستنقعات الراكدة المتعفنة، والتلال المتآكلة، والحقول المليئة بالحجارة، والأراضي غير القاحلة جراء ألف عام من الأهمال العربي والتركي.... لم يكن هناك سوى القليل

من الغناء أو الضحك أو الفرح في حياة العرب... وفي هذا المناخ، أصبح المكر والخيانة والقتل والضغائن طريقة حياة. إن الواقع القاسي الذي شكل الشخصية العربية سبب الحيرة لمن هم خارج هذه البيئة. وقد كانت القسوة بين الأخ وأخيه شائعة". الحق يقال: إنه لم يحدث تغيير كبير على البروباغاندا الصهيونية الرسمية منذ ذلك الوقت. (ليون أوريس، الخروج [نيويورك، 1959]، الصفحات 181، 213، 216، 227، 228، 229، 253، 334، 252-53).

(5) وليد الخالدي، "لماذا غادر الفلسطينيون؟" ميدل إيست فورم (تموز/ يوليو 1959). إيرسكن تشيلدرز، "الخروج الآخر،" سبيكتيتور (12 أيار/ مايو 1961).

(6) إلى جانب الأبحاث الأكاديمية، ظهر عدد كبير من المصادر الثانوية أيضا. ومن الأمثلة البارزة على ذلك، فصل "المبادئ التاريخية الجديدة: إسرائيل وماضيها،" من كتاب بيني موريس "1948 وما بعدها: إسرائيل والفلسطينيون" (أكسفورد، 1990)، الصفحات 1-34.

(7) انظر الفصل السادس من هذا الكتاب.

(8) للتأكيد، فإن الضربة الأولى التي تلقتها الصورة الجميلة لإسرائيل (وهي أول مشكلة تحدث لها في العلاقات العامة) هي اجتياح لبنان في العام 1982. ويجدر الانتباه للسبب الذي أدى إلى تسليط الضوء أخيرا، وفي ذلك الوقت بالتحديد، على الممارسات الفعلية لإسرائيل. على الرغم من أن الوحشية المحضة للجرائم الإسرائيلية وشدتها خلال اجتياح العام 1982 كانت من دون شك عوامل مساعدة على ذلك، إلا أن السبب الرئيس، وفقا للصحفي المخضرم روبرت فيسك المختص بالشرق الأوسط، هو أن التغطية الصحفية لم تخضع للسيطرة أو التلاعب من قبل الأنظمة الدكتاتورية العربية أو جهاز العلاقات العامة الإسرائيلي المدرك لأهمية الإعلام، وذلك على عكس ما حدث في الحروب السابقة: "لأن الحكومة اللبنانية كانت شديدة الضعف وأجهزتها الأمنية منقسمة، بحيث لم تتمكن من فرض الرقابة على الصحفيين الغربيين الذين يعملون من بيروت.... وكان الصحفيون الذين يتنقلون بمعية القوات الإسرائيلية يتعرضون لقيود صارمة على تحركاتهم، وأحيانا كانوا يخضعون للرقابة، ولكن كان يوجد عدد كبير من الصحفيين الأجانب في بيروت وتمكنوا من التنقل بحرية والكتابة بحرية كاملة. وللمرة الأولى على الإطلاق، تمكن الصحفيون من الوصول إلى الجانب العربي لحرب من حروب الشرق الأوسط، ووجدوا أن الجيش الإسرائيلي الذي من المفترض أنه لا يقهر، والذي يدعي بالرفعة الأخلاقية وله أهداف عسكرية معلن عنها بوضوح ضد "الإرهابيين"، لم يكن يتصرف بالطريقة التي تصفها أسطورته. فقد تصرف الإسرائيليون بوحشية، وارتكبوا إساءات ضد الأسرى، وقتلوا آلاف المدنيين، وكذبوا بشأن نشاطاتهم، ثم وقفوا يتفرجون على المليشيا المتحالفة معهم تقوم بذبح

سكان مخيم للاجئين. في الواقع، لقد تصرفوا إلى حد كبير مثل الجيوش العربية "غير المتحضرة" الذين ظلوا يوجهون لها الاحتقار على مدى الأعوام الثلاثين الماضية. لقد كانت التغطية الصحفية القادمة من لبنان... تجربة جديدة ومزعجة للإسرائيليين. فما عادوا يحتكرون الحقيقة." وهذا مؤشر آخر على الأثر الكارثي للقمع في العالم العربي على الشعوب العربية، (روبرت فيسك، ويل لأمة [نيويورك، 1990]، ص. 407؛ التأكيد بالأصل).

(9) آري شافيت، "البقاء للأقوى،" مقابلة مع بيني موريس، هاآرتس (9 كانون الثاني/ يناير 2004). للاطلاع على تعليقات متبصرة في هذا الشأن، انظر بروخ كيمرلينغ، "هل أخذ التطهير العرقي للعرب يصبح شرعيا بالنسبة للمؤرخين الإسرائيليين الجدد؟" تايكون (27 كانون الثاني/ يناير 2004)؛ للاطلاع على تصريحات موريس الأخيرة، انظر أيضا فنكلستين، الحقيقة والخيال، الصفحات .xxix-xxx

(10) انظر، على سبيل المثال، سلمان أبو ستة، "تنفيذ حق العودة،" في الكتاب الذي حرره رون كاري، "الانتفاضة الجديدة: مقاومة المعازل الإسرائيلية" (نيويورك، 2001)، الصفحات 299-319.

(11) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 42/44، المسألة الفلسطينية (6 كانون الأول/ ديسمبر 1889)؛ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 21/58، التسوية السلمية للمسألة الفلسطينية (22 كانون الثاني/ يناير 2004). للاطلاع على المزيد من المعلومات حول التصويت في الأمم المتحدة، انظر فنكلستين، الحقيقة والخيال، الصفحات .xvii-xviii

(12) في هذا النص، فإن عبارة "الهولوكوست النازية" تشير إلى الحدث التاريخي الحقيقي، بينما تشير عبارة "الهولوكوست" إلى الاستغلال الأيدولوجي لذلك الحدث. انظر نورمان ج. فنكلستين، صناعة الهولوكوست: تأملات في استغلال المعاناة اليهودية، الطبعة الثانية (نيويورك، 2003) ص 3 والفصل الثاني. [صدر الكتاب باللغة العربية عن دار الآداب اللبنانية].

(13) ميرون بنفينيستي، "جيلين ينموان في القدس،" المجلة الملحقة بصحيفة نيويورك تايمز (16 تشرين الأول/ أكتوبر 1988)؛ للاطلاع على صياغات شبيهة، انظر كتابه "أعداء أحماء: اليهود والعرب في الأرض المشتركة" (بيركلي، 1995)، ص9 ("منافسة عتيقة، حرب رعاة")، 19 ("طبيعتها المتوطنة بين المجتمعات").

(14) للاطلاع على مقارنة صراع إسرائيل – فلسطين مع الغزو الأوروبي الأمريكي لشمال أمريكا، انظر نورمان ج. فنكلستين، صعود وأفول فلسطين: رواية شخصية عن سنوات الانتفاضة (منيابوليس، 1996)، الصفحات 104-121 [صدر هذا الكتاب بالعربية عن دار كنعان-دمشق]؛ للاطلاع على مقارنة مع نظام التمييز العنصري، انظر فنكلستين، الحقيقة والخيال، صفحة xxvii وكذلك الفصل السابع.

(15) تقرير اللجنة الملكية المعنية بفلسطين (لندن، 1937)، الصفحات 76، 94، 110، 131، 136، 363؛ التوكيد مضاف.

(16) يوسف غورني، الصهيونية والعرب، 1882-1948: دراسة في الأيديولوجيا (أكسفورد، 1987)، صفحة 197. للاطلاع على تحليل للتبريرات الصهيونية، انظر فنكلستين، الحقيقة والخيال، الصفحات 101-2.

(17) للاطلاع على خلفيات هذا الموضوع ومناقشة بخصوصه، انظر فنكلستين، الحقيقة والخيال، الصفحات 89-98.

(18) أشعيا فريدمان، "المسألة الفلسطينية: العلاقات البريطانية-اليهودية-العربية، 1914-1918" (لندن، 1992) الصفحات 13-14 (صاموئيل)، 325-26 (بلفور)؛ قارن مع ص. 331. كليف بونتنغ، "تشرشل" (لندن، 1994)، صفحة 254. أكثر التبريرات التي يوردها غير الصهاينة تدمج بين أطروحة "الأرض الخالية" والأطروحة العنصرية: تحديدا، أن فلسطين ظلت قاحلة وقليلة السكان بينما هي في يد العرب، أما اليهود حاملو لواء الحضارة والتقدم، فقد كان مقدرا لهم استخدام الأرض استخداما منتجا (أو في الواقع، وبعد أن جرى الاستيطان اليهودي فقد تم ذلك فعلا)، ولهذا فإنهم اكتسبوا حقا بالأرض.

(19) آيزيك دوتشر، "اليهودي غير اليهودي ومقالات أخرى" (نيويورك، 1968)، الصفحات 136-37؛ للاطلاع على صياغات شبيهة، انظر الصفحات 116، 122.

(20) المرجع السابق، ص. 112.

(21) المرجع السابق، ص. 137.

(22) المرجع السابق، ص. 137-38.

(23) المرجع السابق، ص. 118.

(24) على الرغم من أن تأملات دوتشر في الصهيونية تتميز بالحذق (إذ لا تكاد تخلو صفحة من رؤى خلاقة وتوقعات دقيقة ذكية)، إلا أنها معكرة بتبريرات نمطية صهيونية عنصرية، على الأقل حتى الهجوم الشديد الذي شنه على إسرائيل بعد حرب العام 1967. ومن ضمن تلك التبريرات النمطية: الكيبوتسات كانت "واحات يهودية مبعثرة فوق الصحراء العربية السابقة" (ص. 99)؛ قبل الاستيطان الصهيوني "لم يكن يوجد مجتمع مؤسس في الصحراء الفلسطينية" (ص. 100)؛ إن الزعم الصهيوني بأن "فلسطين يهودية ولم تتوقف يوما عن كونها يهودية" يتماثل مع الزعم العربي بأن "اليهود هم... محتلون ومتطفلون" (ص. 116)؛ وما إلى ذلك.

(25) بيني موريس، "حروب إسرائيل الحدودية، 1949-1956" (أكسفورد، 1993)، ص. 380 (ديان). انظر فنكلستين، الحقيقة والخيال، ص. 98-110، للاطلاع على مناقشة بهذا الخصوص (بن غوريون، ص. 106).

(26) انظر الملحق 3 من هذا الكتاب.

(27) للاطلاع على عرض قوي لمشاعر السخط الشديد بشأن أسباب الرفض الفلسطيني لقرار التقسيم، انظر، وليد خالدي، "نظرة جديدة إلى قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة"، مجلة الدراسات الفلسطينية (خريف 1997)، الصفحات 5-21.

(28) لقد دعا الشعب الفلسطيني شعبا "مثيرا للاشمئزاز، ومصابا بمرض عقلي"، و "قتلة متمرسين" ويجب على الإسرائيليين "سجنهم" أو "إعدامهم"، كما دعا الفلسطينيين "برابرة" "يجب بناء قفص" حولهم. انظر مقابلة أجرتها صحيفة هاآريتس، والصحفات المكرسة لتصريحات بيني موريس في كتاب "الحقيق والخيال" الذي اقتبسنا منه أعلاه.

(29) Benny Morris, Righteous Victims: A History of the Zionist-Arab Conflict, 1981-1999 (New York, 1999), p.37.

(30) Helen Hunt Jackson, A Century of Dishonor (New York, 1981 p. 265.

(31) للاطلاع على هذه الصياغات وصياغات شبيهة، انظر كتاب ثيودور روزفلت، اكتساب الغرب (نيويورك، 1889)، الجزء الأول، الصفحات 118-19، 121؛ الجزء الرابع: 7، 54-56، 65، 200، 201.

(32) في الواقع، لم يعد من المسموح للمرء أن يتذكر أن روزفلت قال ذلك الكلام: إذ يبحث المرء دون طائل في الكتب الحديثة التي تتناول سيرة حياة روزفلت كي يجد أي ذكر للتصريحات التي ذكرناها للتو، أو في عشرات الكتب الأخرى الشبيهة التي تتناول كتاباته المنشورة ومراسلاته.

(33) فنكلستين، صناعة الهولوكوست.

(34) من المسائل الكاشفة، أن هذه السمة تنطبق أيضا على ميدان "دراسات الهولوكوست". للاطلاع على نقد مرتبط بهذا الأمر وضعه راؤول هيلبرغ، عميد باحثي الهولوكوست النازية، انظر فنكلستين، صناعة الهولوكوست، صفحة 60.

(35) جميع الإشارات في هذا الكتاب هي من الطبعة المجلدة الأولى لكتاب "مرافعة لإسرائيل"، التي صدرت في آب/ أغسطس 2003 عن دار نشر جون وايلي وأبنائه. وفور صدور كتاب "مرافعة لإسرائيل"، زعمت أن هذا الكتاب هو خدعة وقدمت أدلة عديدة على ذلك (انظر موقع الإنترنت www.NormanFinkelstein.com، تحت عنوان "The Dershowitz Hoax"). وقد قام ديرشويتس بإضافة بعض التعديلات إلى الطبعة غير المجلدة من كتابه التي صدرت في آب/ أغسطس 2004.

(36) انظر تعليقاتهم المادحة للكتاب على موقع الإنترنت www.Amazon.com.

(37) في قسم مراجعة الكتب الذي يصدر يوم الأحد في صحيفة "نيويورك تايمز"، أشاد إيثان برونر بديرشويتس على "المجادلة الذكية" والقدرة "على بناء حجة" وكونه "فعال

بصفة خاصة في كشف نفاق العديد من منتقدي إسرائيل" ("المؤرخون الجدد"، 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 2003). يشغل برونر منصبا بين كتاب المقالات الافتتاحية في صحيفة "نيويورك تايمز"، حيث يعتبر "خبيرا" في صراع إسرائيل-فلسطين. وفي صحيفة "بوسطن غلوب"، كال جونثان دورفمان المدائح لديرشويتس كونه "يلاحق أعداء إسرائيل... بقوة وزخم الحوارات التي تجري في المحاكم" وامتدح المؤلف؛ لأنه يعيد صياغة الحقائق الواضحة حول إسرائيل - وهي حقائق يحتاج أصدقاء إسرائيل أن ينشروها، وأعداء إسرائيل أن يواجهوها، والفئات الثرثارة أن تتعلمها قبل أن تقدم على طرح تصريحات حول إسرائيل تتسم بالبساطة والسهولة - والخطأ في آن معا" ("ديرشويتس أجاد "المرافعة""، 26 تشرين الثاني/ نوفمبر 2003). كلا هاتين المراجعتين لكتاب ديرشويتس ظهرتا بعد مدة طويلة من كشف أدلة على نطاق واسع أن كتاب ديرشويتس هو عبارة عن نفاية.

(1)
سجل لا خلاف عليه

(38) انظر الصفحات2-3، 53 الملاحظة 29 من هذا الكتاب.

(39) أكسفورد: 2006.

(40) المرجع السابق، ص. 25-26، 42-45. للتأكيد، فما زال المرء يسمع أصداء الموقف الإسرائيلي الرسمي ضمن الأكاديميين التبريريين المتشددين. ففي مراجعة لكتاب "ما يفوق الوقاحة"، زعم مارك سابرستين من جامعة جورج تاون ليس فقط أن الفلسطينيين لم يتعرضوا لتطهير عرقي عام 1948، ولكن أيضا أن "التطهير العرقي الوحيد الذي حدث عام 1948 في فلسطين هو ما ارتكبه العرب ضد اليهود" (التوكيد في الأصل). انظر مجلة "ميدل إيست جورنال (شتاء 2006)، ص. 183-185، إضافة إلى ردي على سابرستين في المجلة ذاتها (عدد ربيع 2006)، ص. 407-410؛ يمكن الاطلاع على نسخة أشمل من الرد الذي قمت بتقديمه على موقع الإنترنت (www.NormanFinkelstein.com، تحت عنوان "Middle East Journal En-lists a Hatchet Man"). أما بشأن الالتزام بهذا الموقف العقدي خارج الأوساط الأكاديمية، انظر أيا من منشورات رابطة مكافحة التشهير، والتي تزعم عادة أن "العديد من الفلسطينيين الذين فروا فعلوا ذلك طوعا لتجنب الحرب الدائرة، أو استجابة لمناشدات القادة العرب" - ورغم ذلك، ففي إقرار على مضض بالوقع تضيف الرابطة أن "بعض الفلسطينيين تم إجبارهم على الفرار من قبل بعض الأفراد أو الجماعات التي كانت تقاتل من أجل إسرائيل" (إسرائيل والشرق الأوسط: مصدر معلومات للصحفيين (2005)"، ص. 3-4، 33؛ انظر أيضا ديفيد مير ليفي، "الأكاذيب

الكبرى: تحطيم خرافات حرب البروباغاندا ضد إسرائيل"، وكتب المقدمة ديفيد هورويتز (لوس أنجيليس: 2005)، ص. 21-22. ضمن العدد الكبير من مزاعم البروباغاندا الواردة في "مصدر المعلومات" الذي وضعته رابطة مكافحة التشهير، يمكننا أن نذكر ما يأتي: "القوات العربية كانت أكبر بمقدار كبير" من القوات الإسرائيلية في أثناء حرب عام 1948 (ص. 2)؛ "بحلول أيار/ مايو 1967، كانت إسرائيل تعتقد أن الدول العربية على وشك شن هجوم" (ص. 6)؛ كان "من المفهوم من قبل واضعي صياغة القرار [242الصادر عن مجلس الأمن الدولي] "أنه "يمكن لإسرائيل الانسحاب من مناطق من الضفة الغربية وقطاع غزة بما يتوافق مع حاجاتها الأمنية، ولكن ليس من جميع المناطق التي احتلتها" (ص. 9)؛ "لقد أظهرت إسرائيل أكبر مقدار ممكن من ضبط النفس، وتبذل جهودا كبيرة لتقليص الإصابات بين الفلسطينيين" (ص. 27)؛ "معظم الإصابات بين الفلسطينيين تحدث لإشخاص منهمكين بصفة مباشرة بأعمال عنف وإرهاب ضد إسرائيل" (ص. 27)؛ "المستوطنات... لا تشكل انتهاكا للقانون الدولي" (ص. 31)؛ "لا القانون الدولي ولا الأعراف الدولية تنادي "بحق العودة" للفلسطينيين إلى إسرائيل" (ص. 32). لقد تم دحض جميع هذه المزاعم دحضا كاملا من قبل بنعامي والأبحاث الأكاديمية من التيار العام التي نقتبس منها في هذا الكتاب.

(41) فيما يأتي جرد سريع (غير شامل على الإطلاق) لبعض تصريحات بنعامي: كانت الصهيونية جزئيا "حركة غزو واستعمار واستيطان... وكانت قد أجبرت على استخدام وسائل التغلغل الاستعماري" (ص. 3)؛ "بناء" دولة يهودية في فلسطين "كان يعني ضمنا إخراج وطرد" السكان العرب (ص. 13)؛ في "الاتجاهات المتأصلة غربية المصدر في الصهيونية... لم يكن بإمكان إسرائيل، ويعتقد بعضهم أيضا... أنه ما كان ينبغي لها أن تندمج سلميا ضمن الشرق الأوسط العربي" (ص. 18)؛ "إن إقرار التقسيم من قبل بن غوريون [عام 1947] وفقا لخطوط القرار رقم 181 كان تحركا تكتيكيا بصفة رئيسة... من أجل كسب الوقت حتى يصبح اليهود أقوياء بما يكفي لقتال الأغلبية العربية" (ص. 34)؛ إن الفشل الصهيوني بفتح الضفة الغربية عام 1948 "ظل لسنوات عديدة، وحتى عام 1967، في أذهان الجنرالات والسياسيين بوصفه "عملا لم يتم إنجازه بعد"" (ص. 41)؛ "من الممكن أن الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982 ظهر وكأنه نزوة مفاجئة لوزير الدفاع المتعطش للحرب آريئيل شارون، ولكنه كان في الواقع عملية متضمنة في فكرة لها جذور عميقة في التفكير الإستراتيجي الإسرائيلي السائد منذ السنوات الأولى المبكرة للدولة" (ص. 58-59). كان "أحد مطامح بن غوريون هو إعادة تشكيل خارطة الشرق الأوسط بطريقة من شأنها إبقاء إسرائيل كقوة إقليمية مسيطرة" (ص. 82)؛ كان هناك "سياسة الضم التدريجي للضفة الغربية

التي أقرتها جميع الحكومات، سواء أكانت حكومة يمينية أم يسارية، بعد عام 1967" (ص. 122)؛ "لم يكن هناك أي مبادرة سلام إسرائيلية [بعد حرب حزيران/ يونيو 1967]، كما لم يكن هناك أي استجابة جدية لها صدقية على المبادرات التي تأتي من الأطراف الأخرى" . (ص. 125)؛ "في شتاء عام 1971 كانت إسرائيل مسؤولة بصفة واضحة... عن إجهاض فرصة فريدة لتحقيق السلام... وكان من الواضح أن إسرائيل هي الطرف الذي لا يفوت فرصة لتفويت الفرص في تلك السنوات التي شهدت تغييرات هائلة في التفكير الإستراتيجي لمصر من المواجهة إلى صنع السلام" (ص. 135-136)؛ إن "حل صراع إسرائيل-فلسطين على أساس قيام دولتين... بدء بصفة مترددة من قبل منظمة التحرير الفلسطينية عام 1974" ولكن "لم يكن هناك استعداد نفسي أو شعبي لخطوة كهذه" في إسرائيل (ص. 151-152)؛ "في كامب ديفيد [عام 1977]، وصل بيغن إلى أقصى حدود مسيرة عمله كصانع للسلام. وحالما تم التوصل لاتفاقية سلام، قام بأقصى استطاعته بإعاقة المحادثات بشأن الحكم الذاتي للفلسطينيين... وكان من الواضح أن محادثات الحكم الذاتي لم تكن سوى ستار أخفت إسرائيل خلفه اندفاعا متجددا نحو التوسع الاستيطاني في جميع أنحاء يهودا والسامرة" (ص. 174-175)؛ "من أوجه التحيز الشعبي ضد العرب في إسرائيل هو أنهم "لا يفهمون سوى لغة القوة". ولكن هذا الأمر يمكن أن ينطبق تماما أيضا على الإسرائيليين" (ص. 188)؛ "إن أحد المعاني [لاتفاق أوسلو عام 1993] هو أن منظمة التحرير الفلسطينية سوف تصبح في النهاية متعاونة مع إسرائيل في مهمة خنق الانتفاضة وإجهاض ما كان واضحا أنه كفاح ديمقراطي أصيل للاستقلال الفلسطيني" و "كان الفهم الإسرائيلي أن عرفات هو متعاون من نوع ما، مقاول فرعي في مهمة تحسين أمن إسرائيل" (ص. 191، 211)؛ "لقد تشجعت إسرائيل على التحرك نحو التسوية مع منظمة التحرير الفلسطينية، من خلال التصور بأن عملية السلام ستسمح لإسرائيل بالنهاية بالمحافظة على أجزاء إستراتيجية من الضفة الغربية ومناطق استيطان رئيسة" (ص. 204)؛ "كانت مخططات [رئيس الوزراء] نتنياهو للتسوية النهائية هي إقامة دولة فلسطينية على 40 بالمئة من الأرض، وقد دمرت سياسته المتطرفة في التوسع الاستيطاني أي فرصة للحوار البناء مع الفلسطينيين" (ص. 218)؛ "لم يكن رابين، وكذلك بيريز بصفة خاصة، يريدان للحكم الذاتي الفلسطيني [بموجب اتفاق أوسلو] أن يؤدي إلى قيام دولة فلسطينية" (ص. 220)؛ "عملت إسرائيل من أجل حماية مصالحها الإستراتيجية والدفاع عن مستوطناتها ضد الجيران الفلسطينيين الذين تم تجريدهم، وذلك من خلال إنشاء شبكة هائلة من الطرق الالتفافية في كافة أنحاء الضفة الغربية، وجميعها يقتصر استخدامها على الإسرائيليين، وقد أصبح هذا الأمر بالنسبة للفلسطينيين أحد

التجليات الحزينة للنظام الاستعماري الذي لا يطاق المستند إلى السيطرة والاستيلاء على الأراضي" (ص. 230)؛ "إن الاستجابة الإسرائيلية غير المتناسبة إزاء ما بدأ كهبة شعبية قام خلالها شباب غير مسلحين بمواجهة الجنود الإسرائيليين المسلحين بأسلحة فتاكة، أدت إلى اشتعال الانتفاضة الثانية إلى درجة خرجت عن السيطرة وحولتها إلى حرب شاملة" (ص. 267)؛ إن حجز الوطن الفلسطيني ضمن جيوب مشتتة محاطة بالمستوطنات الإسرائيلية، والمناطق العسكرية الإستراتيجية، وشبكة الطرق الالتفافية للاستخدام الحصري للمحتلين الإسرائيليين، يظل، بخطوطه العريضة هو التصميم الأكبر [لرئيس الوزراء شارون] "ص. 297)؛ "إسرائيل لا تجبر على القبول بتسويات من أجل السلام إلا تحت تأثير الضغط العسكري والانتكاسات الكبيرة" (ص. 314)؛ "لقد بدأت إنجازات السلام في الصراع العربي-الإسرائيلي وبصورة ثابتة تقريبا بفضل التحركات العربية وليس الإسرائيلية" (ص. 317).

(42) نص مقابلة في البرنامج الإذاعي "الديمقراطية الآن!" (14 شباط/ فبراير 2006).

(43) انظر ص. 112 ملاحظة الهامش رقم 35 من هذا الكتاب.

(44) منظمة هيومان رايتس ووتش، بيان صحفي، "إسرائيل: يجب التحقيق في مقتل فلسطينيين على شاطئ غزة" (13 حزيران/ يونيو 2006)؛ منظمة هيومان رايتس ووتش، "إسرائيل: المزيد من الأدلة تشير إلى تورط الجيش الإسرائيلي في مقتل فلسطينيين على شاطئ غزة" (15 حزيران/ يونيو 2006). انظر أيضا كريس مكغريل، "معركة هدى غالية – من قام فعلا بقتل عائلة الفتاة على شاطئ غزة؟: تحقيق تجريه صحيفة غارديان يلقي بشكوك على الزعم الإسرائيلي بأن الجيش لم يكن مسؤولا"، صحيفة غارديان (17 حزيران/ يونيو 2006)، و ديون نيسينباوم، "أدلة جديدة تثير أسئلة حول الدور الإسرائيلي في الانفجار على شاطئ غزة"، صحف نايت ريدر (22 حزيران/ يونيو 2006).

(45) "حتى يثبت العكس"، صحيفة هاآريتس (18 حزيران/ يونيو 2006). بعد حادثة أبكر قامت خلالها الحكومة بالكذب الصريح بخصوص مقتل أحد الفلسطينيين، أشار الكاتب ب. مايكل في صحيفة يدعوت أحرنوت أن "المذكرات الرسمية التي تنشرها قوات الدفاع الإسرائيلية أخذت تحرر نفسها شيئا فشيئا من قيود الحقيقة" و"يتطلب من القارئ أن يخوض وسط مستنقع كثيف من أنصاف الحقائق، ومعلومات مشوهة، وتشتيت للانتباه، وهراء محض وأكاذيب ظاهرة" ("عن الكذابين والصيادين"، يدعوت أحرنوت (3 أيلول/ سبتمبر 2005)). بخصوص موضوع أن التحقيقات الإسرائيلية الداخلية "نادرا ما كشفت عن الحقيقة"، انظر منظمة هيومان رايتس ووتش، "تشجيع الإفلات من العقاب: تقاعس الجيش الإسرائيلي عن التحقيق في الإساءات" (حزيران/ يونيو 2005)، و صفحة 101-102 من هذا الكتاب. وجد تقرير منظمة

هيومان رايتس ووتش أن "ممارسات وإجراءات التحقيق الإسرائيلية ليست محايدة، ولا شاملة، ولا تجري في الوقت المناسب". واستنتج التقرير أنه "يكمن في صلب المشكلة نظام يعتمد على روايات الجنود أنفسهم لتحديد ما إذا كان من اللازم إجراء تحقيق جدي أم لا....إن التباينات المتكررة بين روايات قوات الدفاع الإسرائيلي بخصوص مقتل المدنيين وإصابتهم، وبين الأدلة الأخرى التي تتمثل بأشرطة فيديو وتقارير طبية وشهود عيان، هي جزئيا نتاج الممارسة المعتمدة لدى قوات الدفاع الإسرائيلي بأن تطلب من جنود إجراء "تحقيقات" بشأن جنود آخرين من الوحدة ذاتها أو تابعين للقيادة ذاتها، وذلك دون محاولة الحصول على شهادات من شهود خارجين. وتؤخذ مزاعم البراءة من الجنود على عواهنها..ومن نقاط الضعف الأخرى الحاسمة...هو غياب مشاركة المدنيين في عملية التحقيق، والإخفاق الواضح لقوات الدفاع الإسرائيلية في محاولة الحصول على شهادات الضحايا أو الأفراد غير التابعين للجيش، بوصف ذلك وسيلة لتفحص صدق روايات الجنود. (ص. 3-5).

ويشير التقرير أيضا إلى أن إسرائيل نادرا ما تجري تحقيقات بخصوص قيام قوات الدفاع الإسرائيلية بقتل فلسطينيين، والأقل من ذلك هو إصدار لوائح اتهامات، كما لم تقم الدولة بفرض عقوبة في هذا المجال إلا مرة وحيدة (بالسجن لمدة شهرين) (ص31-32؛ للاطلاع على خلفيات هذه العقوبة الوحيدة، انظر أيضا ص. 99 من هذا الكتاب). يجدر أيضا اقتباس منظمة هيومان رايتس ووتش حول "حرب العلاقات العامة السريالية الإسرائيلية، حيث تقوم قوات الدفاع الإسرائيلية في البداية بنشر روايات غير صحيحة تخدم مصلحة الجيش حول مقتل الضحايا، ثم تدعي لاحقا بتحقيق انتصار أخلاقي بسبب الحالات القليلة جدا التي توافق الدولة على إجراء تحقيقات بشأنها". (ص. 14).

(46) خصصت صحيفة نيويورك تايمز للتصريحات الإسرائيلية سبعة أضعاف عدد الكلمات التي خصصتها لاستنتاجات منظمة هيومان رايتس ووتش، وخصصت صحيفة واشنطن بوست مرة ونصف عدد الكلمات، وصحيفة لوس أنجيليس تايمز أربعة أضعاف عدد الكلمات. انظر باتريك أوكونر، "وسائل الإعلام الأمريكية التابعة للشركات الكبرى تبتعد عن الهدف بخصوص الاعتداء الجوي الإسرائيلي في غزة" (www.electronicintifada.net/v2/article4844.shtml).

(47) ستيفن إيرلانغر، "بتشجيع من الملك وأحد الكتاب، عباس وأولمرت يتحدثان"، صحيفة نيويورك تايمز (23 حزيران/ يونيو 2006). وقد تردد هذا التفسير ذاته في جميع إشارات الصحفية إلى القتلى على شاطئ غزة دون أي ذكر لاستنتاجات منظمة هيومان رايتس ووتش.

(48) بتسيلم، مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، "سجن غزة: حرية الحركة والتنقل من قطاع غزة ذهابا وإيابا عشية خطة الانفصال" (آذار/ مارس 2005)، ص. 74-75.

(49) هيومان رايتس ووتش، "الانفصال لن ينهي احتلال غزة" (29 تشرين الأول/ أكتوبر 2004). وقد كرر التقرير العالمي لمنظمة هيومان رايتس ووتش هذا الموقف بالقول:

في آب/ أغسطس و أيلول/ سبتمبر 2005، سحبت إسرائيل بصفة أحادية الجانب ما يقارب عن ثمانية آلاف مستوطن، إضافة إلى عناصر الجيش والمرافق العسكرية، من قطاع غزة وأربع مستوطنات صغيرة في شمال الضفة الغربية بالقرب من جنين. وفي حين أعلنت إسرائيل منذ ذلك الوقت أن قطاع غزة أصبح "منطقة أجنبية" وأن نقاط العبور بين غزة وإسرائيل أصبحت "حدودا دولية"، إلا أن غزة تظل منطقة محتلة بموجب القانون الدولي الإنساني، وتظل إسرائيل تتحمل مسؤوليتها نحو رفاه سكان غزة. إن إسرائيل تحتفظ بالسيطرة الفعلية على غزة من خلال تقييد الحركة من غزة وإليها، إضافة إلى سيطرتها على المجال الجوي والمجال البحري والمرافق العامة وتسجيل السكان. إضافة إلى ذلك، أعلنت إسرائيل ضمن خطتها "للانفصال" عن حقها بإعادة الدخول إلى غزة عسكريا في أي وقت. ومنذ الانسحاب، قامت إسرائيل بعمليات قصف جوية، بما في ذلك القتل المستهدف، كما أطلقت قذائف مدفعية باتجاه الزاوية الشمالية لغزة.

(50) سارة روي، "الصلاة بعيون مغمضة: تأملات حول خطة الانفصال"، مجلة الدراسات الفلسطينية (صيف 2005)، ص. 9؛ انظر أيضا ميرون بنيفينستي، "سابقة رفح"، صحيفة هاآريتس (17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2005).

(51) البنك الدولي، "الانفصال، والاقتصاد الفلسطيني، والمستوطنات" (23 حزيران/ يونيو 2004).

(52) انظر مجموعة الأزمات الدولية، "الفلسطينيون والإسرائيليون والرباعية: العودة من حافة الهاوية"، (13 حزيران/ يونيو 2006)، ص. 21-31.

(53) انظر الصفحات 96-98 من هذا الكتاب. خلال المدة بين 29 أيلول/ سبتمبر 2000 إلى 15 حزيران/ يونيو 2006، قدرت منظمة بتسيلم أن العدد الكلي للإسرائيليين الذي قتلوا على يد فلسطينيين وصل إلى 1,005 شخصا، وأن العدد الكلي للفلسطينيين الذين قتلوا على يد إسرائيليين وصل إلى 3,540. وقد وصلت نسبة المدنيين القتلى لدى الجانبين إلى ثلثي المجموع. وفي التقارير الحديثة، مثل التقرير بعنوان: "بلا أسرى: اغتيال الفلسطينيين بإطلاق النار من قبل قوات الأمن الإسرائيلية خلال "عمليات الاعتقال"" (أيار/ مايو 2005)، وثقت بتسيلم النشاطات الإسرائيلية الإجرامية في المناطق الفلسطينية المحتلة. وقد وجد هذا التقرير أن إسرائيل تنفذ

عمليات "اغتيال" تحت غطاء عمليات الاعتقال ضد الفلسطينيين، وأن الجنود يوجهون إطلاق نار بهدف القتل نحو أي فلسطيني يتواجد في منطقة العمليات، مما أدى إلى مقتل ما يزيد عن 100 فلسطيني في أثناء عام 2004 فقط.

(54) انظر الصفحات 98-102 من هذا الكتاب.

(55) انظر الصفحات 105-106 من هذا الكتاب. بعد إجراء تحقيق داخلي بشأن قصف غزة، أصدر متحدث رسمي باسم قوات الدفاع الإسرائيلية البيان الآتي: "الإجراءات التي تم اتباعها في عملية قوات الدفاع الإسرائيلية كانت صحيحة وتلتزم بالحرفية، كما هو حال التقييم العملياتي... وفي الوقت ذاته، وجد التحقيق جوانب نقص في المعلومات المتوفرة، وفي تقييم المعلومات بخصوص وجود مدنيين أبرياء... لقد صرحت قوات الدفاع الإسرائيلية وجهاز الأمن الإسرائيلي أنه لو أشارت المعلومات المتوفرة بصفة أكيدة إلى وجود مدنيين أبرياء...، لكان قد تم تغيير أسلوب العملية أو توقيتها". ولو علمت حماس أنه يوجد مدنيون أبرياء في الباص...

(56) يورام دينستين، "أسلوب العمليات العدائية بموجب القانون الدولي للنزاعات المسلحة" (كامبريدج: 2005)، ص. 117. الاقتباسات الداخلية مأخوذة من نشرة "المراجعة الدولية" التي تصدرها منظمة الصليب الأحمر الدولية.

(57) للاطلاع على تحليل لهذا الرأي، انظر الخاتمة الجديدة لهذا الكتاب، وسوف أقتبس منها هنا.

(58) صدر قرار عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ ديسمبر 2005 عنوانه: "القدس" (A/RES/60/41)، "يكرر التأكيد على أن أي إجراء قامت به إسرائيل لفرض قوانينها وسيادتها القضائية وإدارتها على مدينة القدس المقدسة هي إجراءات غير شرعية ولذلك فهي باطلة ولاغية وليس لها أي مشروعية أبداً"، وقد وافق على القرار 153 دولة واعترضت عليه 7 دول (كوستاريكا، ومكرونيزيا، وإسرائيل، وجزر مارشال، وناورو، وبالو، والولايات المتحدة الأمريكية)، وامتنعت 12 دولة عن التصويت.

(59) صدر قرار عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الثاني/ يناير 2006 بشأن "المستوطنات الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس، والجولان السوري المحتل" (A/RES/60/106)، "أكد على أن المستوطنات الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية بما في ذلك القدس الشرقية... هي غير قانونية". وقد أيد القرار 153 دولة وعارضته 7 دول (أستراليا، ومكرونيزيا، وغرينادا، وإسرائيل، وجزر مارشال، وبالو، والولايات المتحدة الأمريكية)، وامتنعت 10 دول عن التصويت.

(60) "مساعدة اللاجئين الفلسطينيين" (A/RES/60/100). كما صدر قرار مرافق بشأن "الأشخاص الذين تم تشريدهم نتيجة للعمليات العدائية في حزيران/ يونيو 1967 والمدة التي تلته" (A/RES/60/101)" يعيد التأكيد على حق جميع الأشخاص الذين

شردوا نتيجة للعمليات العدائية في حزيران/ يونيو 1967 وما تلاه بالعودة إلى بيوتهم أو أماكن سكنهم السابقة في المناطق المحتلة من قبل إسرائيل منذ عام 1967"، وقد أيد القرار 161 دولة وعارضته 6 دول (غرينادا، وإسرائيل، وجزر مارشال، ومكرونيزيا، وبالو، والولايات المتحدة)، وامتنعت 5 دول عن التصويت.

(61) انظر الصفحات 305-307 من هذا الكتاب.

(62) انظر الصفحات 293-301 من هذا الكتاب.

(63) "تسوية سلمية للمسألة الفلسطينية" (A/RES/60/39).

(64) بولتون يقول: إن القرارات بشأن الفلسطينيين تظهر عدم أهمية الأمم المتحدة" www.quote.bloomberg.com/apps/news?pid=10000080&sid=aMtyi.vxeA5Q#.

(65) انظر الصفحات 308-311 من هذا الكتاب.

(66) انظر المرجع السابق، ونورمان فنكلستين، إخضاع حقوق الفلسطينيين "لحاجات" الإسرائيليين: كيف أثبت دينيس روس أن الفلسطينيين أجهضوا عملية السلام (سينشر قريبا).

(67) جينيفر لوينستين، "استطلاع كاذب: توضيح السجل بشأن حماس" (12 حزيران/ يونيو 2006؛ www.counterpunch.org/loewenstein06122006.html).

(68) انظر مجموعة الأزمات الدولية، "الفلسطينيون والإسرائيليون والرباعية: العودة من حافة الهاوية"، (13 حزيران/ يونيو 2006)، ص. 3-6.

(69) حول التجاهل الفعلي من قبل الاتحاد الأوروبي "لالتزاماته القانونية الثابتة التي وضعها هو بنفسه لاحترام حقوق الإنسان في حالة إسرائيل"، انظر الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان، "مراجعة لحقوق الإنسان في علاقات الاتحاد الأوروبي وإسرائيل: تعميم حقوق الإنسان أم إخمادها بصفة انتقائية؟" (كانون الأول/ ديسمبر 2005).

(70) انظر الصفحات 201-202 من هذا الكتاب.

(71) "بتسيلم"، مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، "إسرائيل تضم غور الأردن من الناحية الفعلية" (13 شباط/ فبراير 2006)؛ أميرة هاس، "السلطة الفلسطينية: نقطة تفتيش هائلة جديدة تقيمها قوات الدفاع الإسرائيلية بهدف خلق "كانتون""، صحيفة هاآريتس (30 تشرين الأول/ أكتوبر 2005)؛ أميرة هاس، "إسرائيل تقتطع غور الأردن من الضفة الغربية" صحيفة هاآريتس (13 شباط/ فبراير 2006). وفقا لدراسة حديثة صدرت عن منظمة بتسيلم بعنوان: "وسائل الطرد: العنف والمضايقات وغياب القانون ضد الفلسطينيين القاطنين في التلال الواقعة جنوب الخليل" (تموز/ يوليو 2005)، فإنه إضافة لطرد الفلسطينيين من

المناطق الفلسطينية الواقعة إلى الغرب من الجدار، وفي غور الأردن، وتقييد دخولهم إليها، سعت إسرائيل مرارا إلى "طرد" فلسطينيين آخرين مثل مجموعة المزارعين والرعاة الذين يصل عددهم إلى 1000 شخص ويقطنون في التلال الجنوبية للخليل، مستخدمة بذلك ذرائع أمنية ملفقة وعنف المستوطنين الذي يعمل الجيش على تشجيعه. وبخصوص عنف المستوطنين، ورد في التقرير:

أحد الأساليب الشائعة لبث الرعب هو إطلاق الكلاب لمطاردة الأطفال بينما هم يرافقون الأغنام والماعز لترعى العشب، أو بينما هم في طريقهم إلى المدرسة. وفي حالات عديدة من العنف، تم استخدام الأسلحة النارية أيضا... وكان أحد أشنع حالات الإساءات التي حدثت... عندما قام المستوطنون برش مواد سامة في مناطق الرعي التي يستخدمها السكان... مما أدى إلى قتل عدد من الخراف... وكانت تلك المواد شديدة السمية ومن الممكن أن تصل إلى المياه الجوفية. (ص. 23)

لا يكتفي الجيش والشرطة "بمساعدة" المستوطنين في ممارسة العنف، ولكن أيضا "الدبابات والبلدوزرات من القاعدة العسكرية القريبة... عادة ما تمر فوق الحقول المحروثة والمزروعة" و "تقوم طائرات برش مواد كيماوية على الحقول" (ص. 32-34، في حين قامت الإدارة المدنية بهدم "عشرات" المنشآت بزعم أنها "خزانات مياه وأبنية قام السكان ببنائها" بما يتنافى مع القانون" (ص. 38).

(72) الانفصال أكثر من أي وقت مضى"، مجلة إيكونومست (20 تشرين الأول/ أكتوبر 2005).

(73) مجموعة الأزمات الدولية، "الفلسطينيون والإسرائيليون والرباعية: العودة من حافة الهاوية"، ص. 6. كريس مكغريل، "قادة حماس يتهمون الغرب بالنفاق بسبب التهديد بحجز الأموال" صحيفة غارديان (8 آذار/ مارس 2006).

(74) ميرون بينيفينستي، "حكايات خرافية للبالغين"، صحيفة هاآريتس (5 آذار/ مارس 2005). للاطلاع على بيانات متصلة من استطلاعات الرأي العام، انظر الصفحات 298-303 من هذا الكتاب.

(2)
اختلاف الخلاف

(75) "نص النقاش - دروس من المفاوضات العربية-الإسرائيلية: أربعة مفاوضين ينظرون للوراء وللأمام" (واشنطن، 25 نيسان/ إبريل 2005). أسهب مولي بالحديث عن الفرق بين نزاع إسرائيل-فلسطين والنزاع الفرنسي-الجزائري، والذي لا علاقة له بالسؤال المطروح.

(76) انظر صفحة 7 من هذا الكتاب.

(77) انظر الصفحات 49-51، 53، 194 من هذا الكتاب

(78) بتسيلم (المركز الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة)، "طرق ممنوعة: نظام الطرق الإسرائيلي التمييزي في الضفة الغربية" (آب/ أغسطس 2004)، ص. 3. يشير تقرير بتسيلم أيضا إلى أن نظام الطرق "يستند إلى فرضية أن جميع الفلسطينيين يشكلون خطرا أمنيا، ولهذا فمن المبرر تقييد تحركاتهم. إن هذا الافتراض ينطوي على عنصرية وقد أدى إلى سياسة تضر بالشعب الفلسطيني بأكمله دون تمييز، وبما يتعارض مع حقوق الإنسان والقانون الدولي" (ص. 3)؛ وأنه "منذ بدء الاحتلال في عام 1967، قامت إسرائيل بإنشاء نظام واسع من الطرق... في المناطق المحتلة... ومع ذلك فمن الصعب أن نجد طريقا واحدا أنشأته إسرائيل في الضفة الغربية لم يكن مخططا له خدمة وإدامة المستوطنات"، وقد نشأ عن هذا النظام "أضرار واسعة لطبيعة الضفة الغربية" (ص. 5)؛ وأن "أحد الأهداف الرئيسة التي تحدد مسار الطرق هو "الالتفاف حول المراكز السكانية العربية"" و "أن بعض الطرق الجديدة... كانت مخططة لوضع حاجز مادي لوقف التطوير الحضري للفلسطينيين" (ص. 6) وأن "المسارات المحددة لمعظم الطرق الجديدة تمر عبر أراضٍ مملوكة ملكية خاصة من قبل فلسطينيين" وأن الدولة تصادر هذه الأراضي باستخدام حيل قانونية بما يشكل انتهاكا للقانون الدولي، ولكن بموافقة المحكمة الإسرائيلية العليا (ص. 6-8)؛ وأن نظام الطرق الجديدة أدى إلى قتل ما لا يقل عن 39 مدنيا فلسطينيا، بما في ذلك 15 قاصرا، "بسبب حالات التأخير على نقاط التفتيش، أو رفض الجنود السماح لهم بالمرور" (ص. 19).

(79) روي ناهمياس، "الإرهاب الإسرائيلي أسوأ"، صحيفة يدعوت أحرنوت (29 تموز/ يوليو 2005) (شلوميت ألوني)، ميرون بينيفينستي، "إقامة دولة بانتوستانات"، صحيفة هاآريتس (22 نيسان/ إبريل 2004)، كريس مكغريل، "بعد شاسع: إسرائيل، وفلسطين، والتمييز العنصري" و "أخوة في السلاح: التحالف الإسرائيلي السري مع بريتوريا"، صحيفة غارديان (6 شباط/ فبراير 2006، 7 شباط/ فبراير 2006) (ديزموند توتو و دوغارد، و ليثل).

(80) غيرشوم غورينبرغ، "خارطة طريق نحو تمييز عنصري كبير؟ أريئيل شارون يستلهم من جنوب إفريقيا"، مجلة أمريكان بروسبكت (3 تموز/ يوليو 2003).

(81) عكيفا إلدار، "بانتوستانات شارون هي أبعد ما تكون عن آمال كوبنهاغن"، صحيفة هاآريتس (13 أيار/ مايو 2003).

(82) انظر نورمان ج. فنكلستين، "صناعة الهولوكوست: تأملات في استغلال المعاناة اليهودية" الطبعة الثانية (نيويورك: 2003)، الفصل الأول. حول خشية نخب اليهود الأمريكيين من تهمة الولاء المزدوج، انظر بصفة خاصة زفاي غانيون، "علاقة متوترة:

قيادة اليهود الأمريكيين وإسرائيل، 1948-1957" (سيراكيوز، نيويورك: 2005).

(83) حول التمييز بين أدب الهولوكوست والأبحاث الأكاديمية حول الهولوكوست، انظر نورمان ج. فنكلستين وروث بيتنا بيرن، "أمة تحت المحاكمة: أطروحة غولدهاغن والحقيقة التاريخية" (نيويورك: 1998)، ص. 87-90.

(84) إديث زيرتال، "هولوكوست إسرائيل وسياساتها القومية" (كمردج: 2005)، خصوصا الفصل الثالث ("الكشف عن" ص. 98، "تقليل" و "البعد" ص. 100، المفتي، ص. 101، "150 متراً" ص. 110، "الكراهية" ص. 114، "تلاميذ" و "أقرب شركاء" ص. 173). حول الدور الحقيقي لدور المفتي في الهولوكوست النازية، كتبت زيرتال:

الوثائق التي قدمت للمحكمة أظهرت بالفعل أن المفتي حاول التدخل بالخطط الرامية لنقل الأطفال اليهود إلى بلغاريا وهنغاريا. كانت تلك التصرفات تتم عن شر كامل، ولكن لا يوجد أي وثيقة تثبت أن تدخل المفتي منع من إنقاذ الأطفال، كما لا تثبت الوثائق الزعم بأنه كان مسهما رئيسا في الحل النهائي. وعلى الرغم من هذا النقص في الأدلة، أصر المدعون العامون الإسرائيليون على تضخيم دور المفتي في تخطيط وتنفيذ الجرائم النازية (ص. 102؛ قارن مع ص. 175، حيث يرد اقتباس من رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق نتنياهو الذي زعم أن المفتي "كان أحد البادئين بالإبادة المنهجية لليهود الأوروبيين... ومتعاونا ومستشارا لأيخمان وهملر في تنفيذ الخطط").

انظر أيضا، فنكلستين، صناعة الهولوكوست، ص. 62-63، وكذلك الصفحات 64، 277-278 من هذا الكتاب.

(85) زيرتال، "هولوكوست إسرائيل"، ص. 120 _التوكيد في الأصل. في أعقاب الحرب، أصبحت هذه المقارنة أمرا معتادا. فعلى سبيل المثال، كتب إيلي ويزل: "في أثناء حرب الأيام الستة شهدنا إعادة للتاريخ. الإطار العام فقط هو ما تغير، بينما بقيت الآليات كما هي. فقد أحاطت ظلال أوشويتز بالقدس" ("بعد حرب 1967" في كتاب "بعد جيل من ذلك" (نيويورك: 1978)، ص. 174-176).

(86) انظر الصفحات 42، 45 من هذا الكتاب.

(87) انظر فنكلستين، الحقيقة والخيال، الفصل الخامس والملحق.

(88) فنكلستين وبيرن، "أمة تحت المحاكمة"، خصوصا القسم الأول، الفصل الثالث ("تأملات في ظاهرة غولدهاغن"). غولدهاغن حاليا من المدعوين المفضلين لإلقاء المحاضرات حول الهولوكوست، وهو يركز حاليا على "هجمات وتهديدات الإسلام السياسي"، و "ما مدى عرضة إسرائيل للتهديد؟" (www.goldhagen.com/Pages/Talk_Topics.html).

(89) دانيال غولدهاغن، "بيان للقتل"، صحيفة لوس أنجيليس تايمز (5 شباط/ فبراير 2006)، انظر أيضا الصفحات 57-58 من هذا الكتاب.

(90)دانيل جوناه غولدهاغن، "السياسات المتطرفة للأصولية الإسلامية"، مجلة نيوروبيلك (13 آذار/ مارس 2006).

(91) انظر الصفحات 41-42 من هذا الكتاب.

(92) دبورا ليبستاد، "التاريخ تحت المحاكمة: دعوتي القضائية ضد ديفيد إرفينغ" (نيويورك: 2005)، ص. 299-300 (عباس)، إيرلانغر، "بتشجيع من الملك وأحد الكتاب، عباس وأولمرت يتحدثان" (ويزل).

(93) انظر جوناثان ستيل، "إذا كانت إيران جاهزة للحوار، فيجب أن تحاورها الولايات المتحدة دون شروط"، صحيفة غارديان (2 حزيران/ يونيو 2006).

(94) إن مقالة غولدهاغن هي نموذج نمطي يمثل ما ينشر في الصحافة اليهودية؛ انظر عدد آذار/ مارس 2006 من مجلة World Jewish Digest، بعنوان: ثمن الاسترضاء.

(95) انظر الصفحات 22-24 من هذا الكتاب.

(96) نورمان جويسون، "تلك المهنة الفظيعة كانت جيدة لي" (نيويورك: 2005) ص. 11 ("أردت دائما")، 174-191 (غيبسون على ص. 185 "خيانة" على ص. 191). بشأن الشتائم اللاسامية التي تلفظ بها غيبسون بينما كان مخمورا عام 2006، انظر بصفة خاصة أندرو أوهاغان، "ميل غيبسون يستحق الشفقة وليس التشهير"، صحيفة ديلي تيليغراف (2 آب/ أغسطس 2006).

(97) انظر الصفحات 67-71 من هذا الكتاب.

(98) جينيفر جاكوبسون، "قمة النوادي اليهودية في الجامعات، بعضهم يرى "عصرا ذهبيا" لليهود في الجامعات، وليس حقبة من اللاسامية"، مجلة-Chronicle of Higher Ed ucation (23أيار/ مايو 2006).

(99) انظر الصفحات 78-79، 85 من هذا الكتاب.

(100) توني جوت، "البلد التي لن تصل إلى سن الرشد"، هاآريتس (5 أيار/ مايو 2006).

(101) والتر لاكير، "الوجه المتبدل للاسامية: من العصر القديم إلى الوقت الحالي" (أكسفورد: 2006).

(102) انظر الفصلين الثاني والثالث من هذا الكتاب.

(103) انظر الصفحات 40، 78 من هذا الكتاب.

(104) لانكير، "الوجه المتبدل"، "ما بعد العنصرية" ص. 17، "أوروبا" و "أمريكا" ص. 18، "من البديهي" ص. 20، "مشاعر المعاداة" ص. 126، "الجناح اليساري" ص. 150، "من السخف" ص. 206.

(105) انظر الصفحة 78 من هذا الكتاب.

(106) والتر لاكير، "الوجه المتبدل للاسامية"، ص. 37-38.

(107) المرجع السابق، ص. 36، 65-66، 79-80.

(108) المرجع السابق، ص. 27، 36، 37، 75، 109، 167.

(109) بيرنارد لويس، "اللاسامية الجديدة"، مجلة أميريكان سكولار (شتاء 2006). من هذا المنطلق، يزعم لويس أن "الوجود العسكري الإسرائيلي السائد" كان هو الأمر الرابط الوحيد مع "المذابح التي وقعت ضد الفلسطينيين على يد مقاتلين مسيحيين لبنانيين في صبرا وشاتيلا في أيلول/ سبتمبر 1982". لقد قامت إسرائيل بتدريب المليشيات المسيحية، وزودتها بالمعدات والملابس العسكرية، ونقلتهم إلى المخيمين، وراقبت المذبحة في أثناء حدوثها، ويسرت الأمر بتوفير إضاءة، وكل ذلك لا أهمية له بنظر بيرنارد لويس. انظر روبرت فسك، "ويل لأمة" (نيويورك: 1990)، الفصل 11، ونعوم تشومسكي، "المثلث الرهيب: الولايات المتحدة وإسرائيل والفلسطينيون" (بوسطن: 1983)، الفصل 6.

(110) والتر لاكير، "الوجه المتبدل للاسامية"، ص. 19-20.

(111) والتر لاكير، "الوجه المتبدل للاسامية"، ص. 127 (فرنسا)، 128 ("لا يتحلى بمشاعر الصداقة")، 149 (حزب العمال).

(112) يزعم لاكير في المرجع السابق أنه كان يوجد بين المسلمين المتظاهرين في أوروبا "انتشار لشعارات "اقتلوا اليهود" التي لم تسمع في شوارع أوروبا منذ أيام أدولف هتلر" (ص. 201)؛ وأن "الاعتداء الأساس" على اليهود "في الوقت الحالي يأتي من الجناح اليساري الشعبي المعادي للعولمة" (ص. 14-15)؛ وأن "المعادين للعولمة يعدون اليهود بأنهم الأعداء بسبب دعمهم المزعوم للرأسمالية العالمية" (ص. 148)، وأن "المعادين للعولمة" قد وجدوا قضية مشتركة مع الإسلاميين المتطرفين، ويعتقدون أن "العالم سيكون مكانا أكثر أمنا لو أن إسرائيل غير موجودة" وأن "اليهود هم النازيون الجدد" (ص. 186-187)؛ وأن "أحد المعتقدات الأساسية لليسار المتطرف هو أنه في حين يحق للأمم الأخرى أن يكون لها دول خاصة بها، ليس لليهود مثل هذا الحق" (ص. 147)؛ وأنه كان هناك "تقارب بين اليسار المتطرف والإسلاميين المتطرفين" و"تعاون بين اليسار المتطرف والجماعات اللاسامية"، وأن "اليسار المتطرف... تبنى في السنوات الأخيرة موقفا معادياً لليهود" (ص. 148، 150)؛ وأنه "فيما يهم اليسار المتطرف... فإن اليساريين الإسرائيليين، بصرف النظر عن معتقداتهم السياسية، هم "من الناحية الموضوعية" انفعاليون ومؤيدون للإمبريالية"؛ وأنه كان هناك اعتقاد بين اليسار بأن اليهود هم القوة الأساسية وراء العولمة" (ص. 182، 187). وعندما يبدأ اللغو بالوصول إلى مستوى بالغ السخونة، يلقي لاكير بتوضيحات رمزية مثل إعلانه بأن ما يصفه لا ينطبق على "جميع فئات اليسار" (ص. 183) أو "القادة الأكثر مسؤولية بين قادة اليسار المعادين للعولمة" (ص. 187).

(113) للاطلاع على السجل الفعلي حول فرنسا، والمسلمين في أوروبا، و "المعادين للعولمة"، انظر الصفحات 76، 78، 67 ملاحظة 2 من هذا الكتاب.

(114) يستشهد لاكير بنتائج استطلاع يظهر، على سبيل المثال، أن العديد من الأوروبيين يعتقدون بأن اليهود "لهم نفوذ كبير جدا"، "ويتحدثون بصفة مفرطة عن الهولوكوست"، و "أكثر ولاء لإسرائيل من ولائهم لأوطانهم"، وأن العديد من الألمان "انتقدوا التعويضات المالية التي دفعت لليهود بسبب الأملاك التي سرقت خلال العهد النازي ومقابل الأضرار التي عانوا منها" (ص. 128، 150، 160). إن هذه النتائج بحد ذاتها لا تظهر نزعة لاسامية؛ انظر الصفحات 71-72، و 75 ملاحظة رقم 11 من هذا الكتاب، وبخصوص التعويضات الناشئة عن الهولوكوست، انظر فنكلستين، صناعة الهولوكوست، الفصل الثالث. وبالنسبة للسؤال الحساس حول الولاء السياسي، تجدر الإشارة إلى آراء القادة الصهاينة مثل بن غوريون بأن "واجب" الصهاينة هو "مساعدة دولة إسرائيل في جميع الظروف وكافة الأحوال... بصرف النظر عما إذا كانت الدولة التي ينتمي لها اليهود المعنيون ترغب بذلك الأمر أم لا" (GaninK Uneasy Relationship, p.119)

(115) انظر فنكلستين، صناعة الهولوكوست، ص. 68-71.

(116) والتر لاكير، "الوجه المتبدل للاسامية"، ص. 137، 141، 184.

(117) المرجع السابق، ص. 121، 138.

(118) كيلي جين تورانس، "صعود الأساتذة المتطرفين"، (American Enterprise On-line) 2) آذار/ مــــــــارس 2006؛ www.taemag.com/printVersion/ print_article.asp?articleID=19037). حتى رئيس تحرير مجلة Progressive ماثيو روثشيلد والمحررة السياسية في المجلة، روث كونيف عبرا عن الرأي الأحمق بأن الاستشهاد برقم 1.5 مليون يهودي قتيل الذي أورده راؤول هيلبرغ، هو ضرب من إنكار الهـــــولوكــــوست (http://www.normanfinkelstein.com/ article.php?pg=3&ar=67).

(119) والتر لاكير، "الوجه المتبدل للاسامية"، ص. 182-183.

(120) حول دعم الجناح اليساري لإسرائيل قبل حزيران/ يونيو 1967، انظر المقدمة الأصلية لهذا الكتاب.

(121) على الرغم من أن لاكير أشار إلى "كارلوس" و عصابة بادير-ماينهوف في عدة صفحات من كتابه "عصر الإرهاب" (بوسطن: 1987)، إلا أنه لم يذكر على الإطلاق هذا الإرهاب الفلسطيني المبكر. هناك مواضع أخرى كثيرة يعمد فيها لاكير إلى إساءة عرض التاريخ لأسباب سياسية في كتابه "الوجه المتبدل للاسامية"، منها زعمه بأن القائدة اليسارية في أوائل القرن العشرين، روزا لكسمبورغ، والتي كانت يهودية، "شعرت بقرب أكبر نحو هنود البوتومايو في كولومبيا الذين كانوا معذبين ومقموعين مقارنة بما تشعره نحو يهود أوروبا الشرقية الذين قتلوا في الهجمات

الجماعية، وذلك وفقا لكتاباتها هي ذاتها" (ص. 156)، وأن الأحزاب الأوروبية اليمينية مثل رابطة الشمال الإيطالية "نأت بنفسها" مؤخرا عن "العنصرية" (ص. 127). ولكن في واقع الأمر، كتبت روزا لكسمبورغ أنها لم تكن محايدة إزاء "المعاناة الخاصة التي يتعرض لها اليهود"، وإنما "الضحايا الفقراء لمزارع المطاط في بوتومايو، والزنوج في إفريقيا الذين يلعب بهم الأوروبيون وكأنهم طابة يتقاذفونها، هم أعزاء على قلبي بالدرجة نفسها... ليس هناك زاوية خاصة في قلبي محجوزة للغيتو. أنا أشعر أنني في وطني حيثما يوجد غيوم، وعصافير ودموع إنسانية" (رسالة إلى ماتيلدا ورم، 16 شباط/ فبراير 1917، في الكتاب الذي حرره ستيفن إريك برونر "رسائل روزا لكسمبورغ" (بولدر، كالورادو: 1978)، ص. 179). ومن الأكيد أن لاكير يعلم بذلك؛ لأنه استشهد بالنص كاملا في كتابه "تاريخ الصهيونية" (نيويورك: 1972)، ص. 435. لقد وثقت منشورات الاتحاد الأوروبي التي تراقب العنصرية بصفة موسعة العنصرية التي تمارسها رابطة الشمال، وظلت تواصل شجبها (انظر على سبيل المثال، الشبكة الأوروبية لمناهضة العنصرية، تقرير الظل-2003-إيطاليا، ص. 16، 26-27).

(122) انظر الصفحات 5، 14-15 هذا الكتاب.

(123) انظر الصفحة 58 من هذا الكتاب.

(124) انظر الصفحات 113-114، 166، 219 من هذا الكتاب حول معاملة إسرائيل للقاصرين الفلسطينيين. وقد بلغ عدد القاصرين الفلسطينيين المحتجزين لدى إسرائيل في آب/ أغسطس 2005 - 276 قاصرا.

(125) درور ميشاني و أورليا سموتريز، "أي نوع من الفرنسيين هم؟" صحيفة هاآريتس (22 كانون الأول/ ديسمبر 2005).

(126) إي. دي. موريل، "عبء الرجل الأسود: الرجل الأبيض في إفريقيا من القرن الخامس عشر حتى الحرب العالمية الأولى" (نيويورك: 1969؛ نشر للمرة الأولى عام 1920 في بريطانيا العظمى)، ص. 133 (الكونغو الفرنسية).

(127) وزارة الخارجية الأمريكية، "إلى السفير بيكرينغ من NEA/IAI Wilcox" (20 حزيران/ يونيو 1985)، (درجة السرية 170045).

(128) فنكلستين، الحقيقة والخيال، صفحة 46 (يهوشاوا بوراث من الجامعة العبرية)

(129) انظر صفحة 2 الملاحظة 2 من هذا الكتاب.

(130) معهد الدراسات الدولية في جامعة كاليفورنيا، "ألان ديرشويتس يتحدث حول كتابه "مرافعة لإسرائيل"، (21 تشرين الأول/ أكتوبر 2003، www.international.ucla.edu/dershowitz).

(131) انظر ستيفن زايتشيك، "ما وراء ما يفوق الوقاحة"، ببليشرز ويكيلي (17 أيار/ مايو 2005)، وسكوت جاستشيك، "الغضب بخصوص التعديل الأول"، إنسايد هاير إيد

(27 حزيران/ يونيو 2005)، وجون فينير "إعطاء الوقاحة معنى جديداً" النيشن (11 تموز/ يوليو 2005)، وجينيفر هوارد مطبعة جامعة كاليفورنيا تنشر كتاباً انتقده ألان ديرشويتس، بوصفه معادياً للسامية"، و "مطبعة كاليفورنيا ستنشر كتاباً مثيراً للجدل عن إسرائيل"، كرونيكيل أوف هاير إيديوكيشن (11 تموز/ يوليو 2005، 22 تموز/ يوليو 2005)، وماندي غارنر "الشبان اليهود الطيبون يتقاتلون"، تايمز هاير إيديوكيشن سابليمنت (المملكة المتحدة) (16 كانون الأول/ ديسمبر 2005). للاطلاع على ملاحظاتي، انظر "القضية الحقيقية هي سجل إسرائيل في حقوق الإنسان: تصريح لفنكلستين بعد نشر كتاب ما يفوق الوقاحة" (www.normanfinkelstein.com/article.php?pg=11&ar=50).

(132) خاتمة كتبتها ديبورا إي ايبشتات لكتابها "محاكمة التاريخ: يوم في المحكمة مع ديفيد إيرفنغ" (نيويورك، 2005)، صفحة 304 (التوكيد كما في الأصل).

(133) لقد تكررت هذه الاتهامات في عشرات المقالات التي كتبها ديرشويتس، والكثير منها منشور على موقع www.NormanFinkelstein.com تحت عنوان: "Beyond Chutzpah" و"Who Was Maryla Husyt Finkelstein?".

(134) ألان ديرشويتس، "مرافعة للسلام: كيف يمكن حل النزاع العربي-الإسرائيلي" (هوبوكين، نيوجيرسي 2005)، صفحة 122 ("مؤامرة")، الصفحات 169-170 ("جيدة التنظيم") والصفحات 180 و187 ("الثالوث")

(135) المرجع السابق، صفحة 41.

(136) فعلى سبيل المثال، يقول: إنه "حتى وفاة ياسر عرفات لم يكن أي قائد فلسطيني مستعد للقبول بدولة للفلسطينين إذا كانت تعني أيضاً القبول بإسرائيل" (صفحة 17، ولكن انظر الصفحات 294-297 من هذا الكتاب)؛ وإن "عرفات رفض قبول العرض [عام 2000] لأنه كان سيُشترط عليه التخلي عما يسمى "حق العودة"" وإن "إسرائيل قبلت وإن الفلسطينيين رفضوا" "بمعايير 23 كانون الأول/ ديسمبر" (الصفحات 18 و55 ولكن انظر الصفحات 308-311 من هذا الكتاب)؛ وإنه لا مجال للشك مطلقاً بشرعية سياسة إسرائيل في استهداف قادة حماس بعمليات الاغتيال" وإن "إسرائيل ترد [على إرهاب حماس] عن طريق استهداف القتلة المذنبين الذين لا تتمكن من اعتقالهم" و "الإرهابيين " الذين يشبهون قنبلة موقوتة"" (الصفحات 77-79 ولكن انظر الصفحات 134-137 من هذا الكتاب)؛ وإنه "لا يوجد دليل أبداً يؤيد الزعم بوجود علاقة مباشرة بين الاحتلال والتفجيرات الانتحارية" (صفحة 81 - ولكن انظر روبرت بيب، الموت من أجل الفوز: المنطق الإستراتيجي للإرهاب الانتحاري (Dying To Win: The strategic logic of suicide terrorism) (نيويورك 2005)؛ وإن "الإرهابيين الفلسطينيين استخدموا

أيضاً أشخاصاً يدعون أنهم مرضى في عربات الإسعاف التابعة للصليب الأحمر لنقل المتفجرات" (الصفحات 82-83 - ولكن انظر الصفحات 128-130 من هذا الكتاب)؛ وإن كافة الإجراءات العسكرية الإسرائيلية تمت دفاعاً عن النفس أو الدفاع الاستباقي عن النفس" (صفحة 108- ولكن انظر أيضاً الصفحات 268-271 و295-296 من هذا الكتاب)؛ وإن "إسرائيل... تذهب إلى حدود استثنائية لتجنب قتل الأبرياء" (صفحة 155- ولكن انظر الصفحات 272-275 من هذا الكتاب)؛ وإن "أعداد" الإسرائيليين الذين يؤيدون "ترحيل" [الترانسفير] الفلسطينيين هي أعداد "قليلة" (صفحة 164 -ولكن انظر الصفحات 300-301 من هذا الكتاب).

(137) المرجع السابق، الصفحة 207، "الفصل الرابع"، الملاحظات 8 و9 و10 و12.

(138) المرجع السابق، الصفحات 176-177 و181.

(139) انظر صفحة 46 من هذا الكتاب.

(140) آلان إم ديرشويتس، "الرد على ما يفوق الوقاحة"، في الكونغرس مونثلي (عدد أيلول/ سبتمبر- تشرين أول/ أكتوبر 2005) الصفحات 5 و14.

(141) دافنا بيرمان، "ديرشويتس: يقاطع الإرهاب الآثم"، هاآريتس (27 كانون الثاني/ يناير 2006).

(142) انظر الصفحات 5 و14 من هذا الكتاب.

(143) بيني موريس، "هذا الصراع يتعلق ببقاء إسرائيل وليس العرب"، الغارديان (8 شباط/ فبراير 2006)، وكذلك بيني مورس، "والآن حان الوقت لبعض الحقائق"، مجلة "نيو روبيلك" (28 نيسان/ ابريل 2006)

(144) كونال أوركوهارت "جنود إسرائيليون يقولون: إنهم أُعطوا أوامر بالقتل" و "جنود إسرائيليون يتحدثون عن عمليات القتل بلا تمييز من قبل الجيش وثقافة الإفلات من العقوبة"، الغارديان (6 أيلول/ سبتمبر 2005).

(145) انظر الصفحات 115-116 من هذا الكتاب

(146) كريس ماكغريل، "غير مذنب. الضابط الإسرائيلي الذي زرع 17 رصاصة في رأس التلميذة الفلسطينية"، الغارديان (16 تشرين الثاني/ نوفمبر 2005)، وآموس هاريل، "ضابط جيش الدفاع الإسرائيلي المبرأ من مقتل طفلة غزة يتلقى تعويضاً من الدولة"، هاآريتس (22 آذار/ مارس 2006).

(147) انظر الصفحات 216-217 من هذا الكتاب.

(148) بتسيلم (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة)، "الكنيست يسن قانوناً عنصرياً" (www.btselem.org/English/Special/2005804_Racism_Law.asp). انظر أيضاً منظمة بتسيلم ومنظمة هاموكد

(مركز الدفاع عن الأفراد)، "السجن الأبدي: التصلب الإسرائيلي بشأن لم شمل العائلات الفلسطينية في الأراضي المحتلة". (القدس، تموز/ يوليو 2006) كناية عن سياسة "التمييز العنصري" الإسرائيلية التي تمنع لم شمل الفلسطينيين القاطنين في الأراضي المحتلة وأزواجهم في الخارج ومنع أفراد العائلة الأجانب من زيارة الضفة الغربية أو قطاع غزة.

(149) "جوائز الحرية الأكاديمية لجمعية الدراسات الشرق أوسطية 2005" (www.normanfinkelstein.com/article.php?pg=11&ar=107)

(150) نيف غوردون، "الجدل المحيط بمنابع "العداء الجديد للسامية""، هاآريتس (26 نيسان/ أبريل 2006)، بن نابارستيك، "العدو الأسوأ لنفسه"، الجيروسالم بوست (12 كانون الأول/ ديسمبر 2005).

(151) ربما كان من عوامل التعتيم الذي مارسته وسائل الإعلام الرئيسة هو أنها إذا أقرت بأني كنت محقاً بشأن تزييف ديرشويتس لسجل إسرائيل في مجال حقوق الإنسان، فإن السؤال الأشد بغضاً الذي قد يثار وقتئذ هو هل كنت محقاً أيضاً بشأن صناعة الهولوكوست. وبسبب عدم استطاعتي للوصول للجمهور من خلال وسائل الإعلام الرئيسة، فقد سافرت في جولة بطول البلاد وعرضها متحدثاً في 30 جامعة. وفي كل مكان ذهبت إليه تحركت المنظمات "المؤيدة" لإسرائيل في الجامعات بهستيريا لإلغاء الدعوة الموجهة إلي، وعندما لم تنجح في إلغاء محاضرتي من الأصل كانت تخلق شغباً للتشويش عليها. انظر على سبيل المثال المقالات حول جامعة كولومبيا وجامعة جورج تاون وجامعة هارفارد وجامعة UCLA المنشورة على الموقع www.NormanFinkelstein.com تحت عنوان: "ما يفوق الوقاحة". ويذكر لصحيفة "كريمسون" أنها وبخت المشاغبين بعد أن تحدثت في جامعة هارفارد مرتين منفصلتين ("حافظوا على التمدن" و "حرية التعبير هي دماء الحياة في عروق الجامعة" (8 تشرين الثاني/ نوفمبر 2005، و6 حزيران/ يونيو 2006).

(152) ميكائيل دي لانغان، "ديرشويتس يقدم "مرافعة للسلام" شديدة الإقناع"، في صحيفة "بوسطن غلوب" (15 تشرين الثاني/ نوفمبر 2005).

(153) تصريح لألان ديرشويتس (www.law.harvard.edu/faculty/dershowitz/statement,html)

(154) ألان ديرشويتس، "مرافعة لإسرائيل" (هوبوكين، نيوجيرسي 2003)، صفحة 212.

(155) ديرشويتس، "مرافعة للسلام"، صفحة 170.

(156) سارة رايمر، "عندما يسقط ظل الانتحال على أساتذة كبار"، في النيويورك تايمز (24 تشرين الثاني/ نوفمبر 2004).

(157) ديرشويتس، "مرافعة للسلام"، صفحة 234 هامش 119 (مقتبساً عن رايمر قولها).

(158) بعد العديد من المكالمات الهاتفية غير المثمرة مع مراسل التايمز الذي غطى هذه القصة فصلّت له خطيا الأسباب الواضحة التي تدعو التايمز إلى الاهتمام بكذب ديرشويتس. كما أن كتاب "مرافعة لإسرائيل" كان على قائمة التايمز لأفضل الكتب غير الأدبية مبيعا، وهو كتاب لم يكذب بشأن تخليص الذات بل بقضية سياسية ملتهبة. وقد أجرت صفحة الأحد النقدية للكتب في التايمز مراجعة إيجابية للكتاب بقلم أحد أعضاء إدارة التحرير، وهلم جرا (رسالة بالبريد الإلكتروني إلى إدوارد وايات في 30 كانون الثاني/ يناير 2006). وكما الحال بالنسبة لرايمر لم يتمكن مراسل التايمز من الفهم، وهو على أية حال لم يرد علي أبداً. (العبارة المقتبسة في النص جاءت من إسهام ناقد الكتب في التايمز ميكيكو كاوكوتاني "ليُّ عنق الحقيقة بمليون طريقة صغيرة" في النيويورك تايمز (17 كانون الثاني/ يناير 2006).

(159) ديفيد زو، "الكلية تنظر في الانتحال"، في مجلة "هارفارد كريمزون" (27 نيسان/ ابريل 2006). ألان ديرشويتس، "توصيف غير عادل لاتهامات الانتحال" (رسالة)، في مجلة "هارفارد كريمزون" (5 أيار/ مايو 2006).

(160) استندت في هذا لاستنتاج على قراءة متأنية لـ "تقرير لجنة التحقيق المنبثقة عن اللجنة الدائمة الخاصة بسوء السلوك البحثي بجامعة كولورادو في بولدر فيما يتعلق بالادعاءات بسوء السلوك الأكاديمي ضد البروفيسور وارد تشرشل" (9 أيار/ مايو 2006). وقد قيَّمَت اللجنة سبعة ادعاءات تتعلق بسلوك وأساليب تشرشل العملية. من بين هذه الادعاءات بتقديري يمكن اعتبار واحد منها فقط وهو تحريف تشرشل فيما يتعلق بزعمه أن الجيش الأمريكي قام عامداً بنشر مرض الجدري عام 1837 "الادعاء "د"" على أنه إهمال علمي فاضح. ومن قبيل المصادفة أن زعمه هذا (الذي لم ترفضه اللجنة رفضاً كاملاً) يحمل شبهاً كبيراً لادعاء ديروشويتز الذي لا أساس له بأن الانتحاريين الفلسطينيين قاموا بنشر مرض الإيدز والتهاب الكبد الوبائي نوع "ب" (انظر الصفحات 107-108 من هذا الكتاب وكذلك جوش شلومويير، "الضغائن الدموية" في البولتين أوف أتوميك ساينتيستس (عدد تشرين الثاني/ نوفمبر-كانون الأول/ ديسمبر 2005). ومن حيث كمية ونوعية عمليات السرقة والتزييف والتلفيق يظل تشرشل بصراحة لاعباً صغيراً أمام ديرشويتس، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار موارده الضئيلة مقارنة بموادر ديرشويتس، فإن سجل تشرشل النشري يظل بكل تأكيد أكثر إثارة للإعجاب ويقدم إسهاماً علمياً أكثر غنى من سجل ديرشويتس (وهذا لا يعني أن المقارنة مع ديرشويتس مدعاة للفخر).

(161) ريغان بويتشك، "مرافعة ضد ألان ديرشويتس" (15 نيسان/ أبريل 2005، www.zmag.org/content/print_article.cfm?itemID=7650&sectionID=107)، وكاثلين بيراتيس،

"إنساني فقط" في صحيفة فوروارد (24 شباط/ فبراير 2006))، وهادلي آركيس "الصحيح والخطأ في آلان ديرشويتس" في نقد الكتب من كليرمونت (خريف 2005)، "تصحيح" مجلة "هارفارد كريمزون"، 26 أيار/ مايو 2006 (www.thecrimson.com/printerfriendly.aspx?ref=513348) .انظر أيضاً نعوم تشومسكي "ملاحظات حول ديرشويتس" (17 آب/ أغسطس 2006، www.chomsky.info/letters/20060817.htm).

(162) آلان ديرشويتس، "فضح زيف المؤامرة اليهودية الأحدث-الأقدم"، (نيسان/ أبريل 2006، www.ksg.harvard.edu/research/working_papers/ dershowitzreply.pdf)، الصفحات 4-6 و19 هامش 79.

(163) انظر صفحة 176 هامش 19 من هذا الكتاب.

(164) نيويورك، 2006.

(165) إن عمق نفاذ بصيرة ديرشويتس في كتاب الضربة الاستباقية يمكن قياسه من الأمثلة الآتية: في حالة هجوم الجدري، فإنه ينصح بحكمة بأنه "يجب أن يُقام توازن مناسب بين التلقيح الزائد عن الحد والتلقيح الناقص" في حين أنه "مع تزايد الإرهاب" فإنه يتنبأ بجرأة بأن "سيكون هناك دعوات متزايدة للمراقبة المسبقة على التعبيرات التي يُعتقد أنها تحرض الانتحاريين وغيرهم ممن يستهدفون المدنيين" (الضربة الاستبقاية، الصفحات 144 و149). واستشهاداته العلمية هي كذلك على المستوى نفسه الذي كانت عليه في الكتب السابقة، فلتوثيق الخطط الأمريكية المبكرة لتوجيه ضربة أولى للمرافق النووية الصينية، على سبيل المثال، فإنه يستشهد بمجلة "بوبولار ميكانيكس" (الضربة الاستباقية، الصفحات 299-300 هامش 26).

(166) آلان إم ديرشويتس، "على آربر أن يرحل"، في صحيفة "ناشنال بوست" (21 تموز/ يوليو 2006)؛ وآلان إم ديرشويتس "حساب الألم"، في صحيفة "وول ستريت جورنال" (19 تموز/ يوليو 2006).

(167) هيلموت كراوسنيك وآخرون، "تشريح دولة البوليس السري (نيويورك، 1965)، صفحة 336 (مستشهداً بأقوال هملر).

(168) هورست بووغ وآخرون، ألمانيا والحرب العالمية الثانية، الجزء الرابع، "الهجوم على الاتحاد السوفييتي" (أكسفورد، 1998)، الصفحات 38 و39 و517.

(169) كراوسنيك، تشريح، صفحة 356.

(170) المرجع السابق، الصفحات 318-319؛ وبووغ، "الهجوم على الاتحاد السوفييتي"، الصفحات 499-500 و510 و515.

(171) بووغ، "الهجوم على الاتحاد السوفييتي"، الصفحات 497-498 و 508.

(172) حمدان ضد رامسفيلد وآخرين، رقم 184-05، نوقشت في 28 آذار/ مارس 2006 - بُت فيها في 29 حزيران/ يونيو 2006. من الأهمية بمكان أن المواصفات المحددة

للجان العسكرية التي انتقدتها المحكمة عندما ناقشت شرعيتها -استخدام الدليل السري والدليل السمعي والأدلة المنتزعة تحت الإكراه- هي مماثلة تماماً للمحاكم العسكرية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. انظر ليزا حجار، رفع النزاع إلى المحكمة: نظام المحاكم العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية وغزة (بيركلي. 2005).

(173) إن مرجعه التاريخي المهم الوحيد هو المرجع المستهلك لتبرير الحرب الاستباقية: وهو لو أن الحلفاء هاجموا ألمانيا قبل أن يوحد النازيون قوتهم (الضربة الاستباقية، الصفحات 66-67 و159-161 و173 و188). ولأن ديرشويتس لا يورد أية آراء للعلماء حول هذا الموضوع فإن القيام بذلك هنا هو استطراد لا فائدة ترجى منه سوى الإشارة إلى أن النخبة السياسية في الغرب كانت أبعد ما تكون عن الاتحاد بشأن تقييمها للشر الذي كان يمثله هتلر، حيث يعتقد الكثير منهم أنه كان نعمة متخفية، وإلى أنه لو أنهم كانوا على قلب واحد، فلربما تمكنت إجراءات جماعية أقل من الحرب الوقائية من احتوائه. إن ديرشويتس نفسه يستشهد بونستون تشرشل بأنه كان من الممكن منع نهوض القوة العسكرية النازية ربما حتى من دون استخدام القوة". والمشكلة إذن لم تكن في تجنب الحلفاء المشروع للحرب الوقائية بل غياب الإجماع السياسي للحلفاء حول ما إذا كان النظام النازي يسوغ شنها. وعلى نحو مشابه، وعلى الرغم من أن مجلس الأمن يمتلك السلطة الشرعية لاستخدام القوة إذا ما اقتنع بوجود تهديد للسلام، فإن المشكلة آخذة في بلوغ الإجماع حول وجود مثل تلك التهديدات.

(174) إلى جانب ذلك، يمضي ديرشويتس في تبريره لحروب إسرائيل الأخرى على أنها كانت دفاعية بحتة: فحرب عام 1948 كانت "رد فعل إلى حد كبير" (الصفحات 78 و103)؛ وغزو سيناء عام 1956 كان "وقائياً إلى حد كبير" (الصفحات 79 و102)؛ وحرب عام 1973 كانت "رد فعل بالكامل" (صفحة 104؛ قارن بالصفحات 83-89)؛ وغزو لبنان عام 1982 كان "وقائياً صرفاً" (صفحة 104؛ قارن بالصفحة 102). إضافة إلى تبريراته المبتذلة يبدو ديرشويتس غير مدرك أن الدول العربية كانت تمتلك بالاستناد إلى شروطه في كل حرب من تلك الحرب سبباً أقوى لشن الضربة الأولى ضد إسرائيل: لأن خطط الصهاينة قبل الهجوم العربي عام 1948 كانت تعتزم التوسع خارج حدود قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة، انظر بنعامي "ندوب الحرب" صفحة 34، ولأن الخطط الإسرائيلية كانت أصلاً تعتزم في أوائل الخمسينيات من القرن الماضي مهاجمة مصر، انظر صفحة 267 من هذا الكتاب؛ ولأن الخطط الإسرائيلية كانت تعتزم أصلاً عام 1966 مهاجمة سوريا، انظر بنعامي، "ندوب الحرب"، صفحة 100؛ ولأن معارضة إسرائيل لتسوية يتم التفاوض عليها مع مصر عام 1971 مما أدى إلى هجوم عام 1973، انظر فنكلستين، الحقيقة

والخيال، الفصل السادس؛ ولأن الخطط الإسرائيلية كانت في الأصل تعتزم عام 1981 غزو لبنان، انظر صفحة 295 من هذا الكتاب؛ ولأن الخطط الإسرائيلية كانت تعتزم منذ عام مهاجمة حزب الله، انظر ماثيو كالمان "إسرائيل وضعت خطة الحرب منذ أكثر من سنة" في سان فرانسيسكو كرونيكل (21 تموز/ يوليو 2006)

(175) ديرشويتس، الضربة الاستباقية، صفحة 60.

(176) تقرير اللجنة رفيعة المستوى المفوضة من قبل الأمين العام حول التهديدات والتحديات والتغيير، عالم أكثر أمناً: مسؤوليتنا المشتركة (نيويورك 2004)، الفقرة 188 (التوكيد كما في الأصل). ويلمح ديرشويتس بصورة خاطئة بإن الموافقة على استخدام القوة الاستباقية هو تطور جديد (الضربة الاستباقية، صفحة 19). تكاد مقاصد ديرشويتس الخبيثة أن توحي بأنه إذا تم تعديل القوانين المتعلقة بالقوة الاستباقية في ضوء وجود تهديدات جديدة غير مسبوقة يواجهها الأمن العالمي، فلماذا لا يتم تعديل تلك القوانين المتعلقة بالقوة الوقائية؟ بالطريقة نفسها يحذر ديرشويتس من أنه "لا يوجد قانون أو عرف أخلاقي سينجح أبداً في منع كل العمليات العسكرية الاستباقية، ولا ينبغي له أن يفعل ذلك" (الضربة الاستباقية، صفحة 89). في الحقيقة فإن ذلك محاولة للفت الأنظار بعيداً لأن القانون الدولي لم يقم أبداً بحظر مثل ذلك الإجراء كما يعلم ديرشويتس تمام العلم (الكتاب نفسه، الصفحات 200-201 و203). وهو يدعي أن هذا مبدأ خلافي لكي يقوم بتشبيهه بمبدأ الحرب الوقائية وهو المبدأ الخلافي فعلاً وضمهما إلى بعضهما على أنهما مبدأان خلافيان حسب زعمه وعادلان على نحو جلي.

(177) تقرير اللجنة رفيعة المستوى المفوضة من قبل الأمين العام، الفقرة 19 (كذلك مستشهد بها في ديرشويتس، الضربة الاستبقاية، صفحة 207).

(178) فنكلستين، الحقيقة والخيال، الفصل الخامس والملحق.

(179) ديرشويتس، الضربة الاستباقية، الصفحات 82 و83؛ قارن بالصفحة 88. ويبدو أنه في بقية المواضع يزعم على النقيض من ذلك أن الهجوم المصري كان وشيكاً (الكتاب نفسه، الصفحات 200 و204)

(180) المرجع السابق، الصفحات 83 و203.

(181) المرجع السابق، الصفحات 302-303 هامش رقم 25. كذلك يستشهد ديرشويتس بحجة مايكل وولتزر بأنه لم يكن بوسع إسرائيل تحمل تكاليف التعبئة الكاملة المطولة لجيشها المدني (المرجع السابق، الصفحات 82 و305 هامش 53). ومع ذلك، وحسب تقديرات أمريكية فإنه اعتباراً من 26 أيار/ مايو "كان بوسع إسرائيل الاحتفاظ بالمستوى نفسه من التعبئة لمدة شهرين من دون التسبب بمشكلة خطيرة"، في حين كانت الولايات المتحدة قد ألزمت نفسها بدفع فاتورة التعبئة الإسرائيلية. انظر وزراة

الخارجية الأمريكية، العلاقات الخارجية للولايات المتحدة، 1964-1966، المجلد التاسع عشر، الأزمة والحرب العربية الإسرائيلية، 1967 (واشنطن دي سي 2004)، وثيقة رقم 72، وفنكلستين، الحقيقة والخيال، صفحة 136.

(182) ديرشويتس، الضربة الاستباقية، صفحة 94؛ قارن بالصفحة 220.

(183) المرجع السابق، الصفحات60-61.

(184) المرجع السابق، الصفحات 104 و156؛ قارن بالصفحات 59 و157 و169 و320-321 هامش 9.

(185) المرجع السابق، بالنسبة لعام 1981، انظر الصفحات 76-77 و87 و94 و95-96 و98 و99 و157 و167 و179 و180 و225 و240؛ وبالنسبة لعام 2003 انظر الصفحات 87 و153-179 هنا وهناك و196. وبالنسبة لقراءتنا في حالة الهجوم المحتمل على إيران، انظر الصفحات 87 و180 و183 و187 و188.

(186) المرجع السابق، صفحة 223؛ قارن بالصفحة 239 حيث يشجع ديرشويتس في سياق الهجمات غير الوشيكة على منح الإذن بعمليات عسكرية استباقية.

(187) ديرشويتس، الضربة الاستباقية، الصفحات 94-95 و220.

(188) المرجع السابق، صفحة 220. متخذاً مساراً مختلفاً يدافع ديرشويتس أيضاً (الكتاب نفسه، الصفحات 96-99؛ قارن بالصفحات 207 و325 هامش 26) بأن الهجوم الإسرائيلي عام 1981 كان في الواقع رداً استباقياً على تهديد وشيك، بحيث إن إسرائيل -لو أنها أجَّلت الهجوم إلى أن يصبح المفاعل العراقي عاملاً- لن تكون قادرة على ضربه؛ لأن الغبار الذري الإشعاعي كان سيؤدي إلى مقتل عدد كبير جداً من المدنيين - وهو احتياط، حسب ديرشويتس، تجاهلته لجنة الأمم المتحدة. ومع ذلك، وكما يعلم ديرشويتس، فقد أعلنت اللجنة عن قيودها المانعة للحرب الوقائية بعد تفحصها لاحتمالية أن هجوماً متأخراً قد ينجم عنه "سقوط غبار ذري إشعاعي ناتج عن تدمير المفاعل". انظر تقرير اللجنة رفيع المستوى المفوضة من قبل الأمين العام، الفقرة 189 (كذلك مستشهد بها في ديرشويتس، الضربة الاستباقية، صفحة 206).

(189) المرجع السابق، صفحة 208.

(190) المرجع السابق، صفحة 77 (تم حذف إشارتي الاقتباس الداخليتين)؛ قارن بالصفحات 180 و208 و211-212 و219 و238 و327 هامش 17. يقول ديرشويتس من حين لآخر: إن الولايات المتحدة تمتلك أيضاً الحق في التصرف - لوحدها أو بالتشاور مع إسرائيل- كما تراه مناسباً، على الرغم من أنه لا يقدم أي تفسير لماذا لا تستطيع الولايات المتحدة التشاور مع الأمم المتحدة أولاً (المرجع السابق الصفحات 179 و181 و187).

(191) المرجع السابق، الصفحات 210-211 و328 هامش 37.

(192) www.globalpolicy.org/security/membship/veto/vetosubj.htm. لا يشتمل هذا الرقم على الكثير من القرارات غيرها التي تنتقد إسرائيل والتي لم تصل إلى التصويت في مجلس الأمن بسبب معارضة الولايات المتحدة. وفي هذا الصدد تجدر الملاحظة أن نبذ ديرشويتس لمجلس الأمن على أساس أن الأعضاء لا يصوتون استناداً إلى آي مبدأ عدا عن خدمة المصلحة الذاتية والمواربة التي تنتهجها الواقعية السياسية [الريال بوليتيك]"، الضربة الاستباقية، الصفحات 210-212، التوكيد كما في الأصل). ولكي نحكم من خلال تكرار استخدام حق النقض الفيتو -وعلى الرغم من أن ديرشويتس يمر على هذه النقطة ملتزماً جانب الصمت- فإن الولايات المتحدة هي الأقل انسجاماً وبهامش واسع مع الرغبة العامة للمجتمع الدولي: فمن بين حالات استخدام حق النقض الفيتو الإحدى والثمانين في مجلس الأمن خلال الثلاثين سنة الماضية (1976 حتى 2006) كانت الولايات المتحدة مسؤولة عن 69 منها (19 منها بالتنسيق مع بريطانيا أو فرنسا).

(193) ديفيد كورترايت وجورج إيه لوبيز، عقد العقوبات: تقييم إستراتيجيات الأمم المتحدة في التسعينيات من القرن الماضي (بولدر، كولورادو: 2000)؛ ومارك ويلار وباربارة ميتزغر، الكيل بمكيالين (دائرة شؤون المفاوضات، منظمة التحرير الفلسطينية: 24 أيلول/ سبتمبر 2002).

(194) ديرشويتس، الضربة الاستباقية، صفحة 202.

(195) بنعامي، ندوب الحرب، الصفحات 314-315.

(196) ديرشويتس، الضربة الاستباقية، الصفحات 211-212.

(197) تقرير اللجنة رفيعة المستوى المفوضة من قبل الأمين العام، الفقرتين 197 و198. تؤلف التوصيات الجزء الرابع من التقرير.

(198) ديرشويتس، الضربة الاستباقية، الصفحة 239.

(199) المرجع السابق، الصفحات 100 و323 هامش 1؛ وقارن بالصفحات 77 و319 هامش 1.

(200) المرجع السابق، صفحة 96؛ قارن بالصفحة 100.

(201) المرجع السابق، الصفحات 95-96 و 186-187؛ قارن بالصفحات 225-226.

(202) هيومان رايتس ووتش، ضربات مميتة: الهجمات الإسرائيلية بلا تمييز ضد المدنيين في لبنان (آب/ أغسطس 2006). ومع نهاية الحرب في 14 آب/ أغسطس قُتل نحو 1000 مدني لبناني (ثلثهم تقريباً أطفال) و40 مدنياً إسرائيلياً.

(203) انظر مقالته "حساب الألم" في صحيفة "وول ستريت جورنال" (19 تموز/ يوليو 2006)، و "على آربور أن يرحل" في صحيفة "ناشنال بوست" (21 تموز/ يوليو 2006) و "خسائر مدنية؟ الأمر يعتمد" في صحيفة "لوس أنجيليس تايمز" (22 تموز/ يوليو 2006)، و "يجب توجيه اللوم للإرهابيين وليس لإسرائيل"، في البوسطن

غلوب (24 تموز/ يوليو)، و "كيف تضفي الأمم المتحدة الشرعية على الإرهابيين"، في صحيفة "تشيكاغو تريبيون" (25 تموز/ يوليو 2006)، و "هدف حزب الله الحقيقي عنصري"، في صحيفة "كريستيان ساينس مونيتور" (27 تموز/ يوليو 2006)، و "الدروع البشرية لحزب الله"، في صحيفة "ناشنال بوست" (1 آب/ أغسطس 2006)، و "لبنان ليس ضحية" في صحيفة "هافينغتون بوست" (7 آب/ أغسطس 2006) (-www.huffingtonpost.com/alan-dershowitz/lebanon is-not-a-victim_b_26715.html).

(204) إن السياق المحدد للتصريح المقتبس فيما يتعلق بتكتيكات حزب الله كان مجزرة قانا التي ارتكبتها إسرائيل في 30 تموز/ يوليو. ومع ذلك، لم يكن لا مقاتلو حزب الله ولا منصات إطلاق الصواريخ في جوار القرية عندما تم ضرب المبنى عدة مرات. إضافة إلى [تقرير] هجمات مميتة، انظر بيانات هيومان رايتس ووتش الصحفية، "حصيلة القتلى بقانا 28" (2 آب/ أغسطس 2006) و "جيش الدفاع الإسرائيلي يفشل في تفسير قصف قانا" (3 آب/ أغسطس 2006).

(205) إضافة إلى [تقرير] هجمات مميتة، انظر تقرير هيومان رايتس ووتش "القنابل العنقودية الإسرائيلية تضرب المدنيين في لبنان" (24 تموز/ يوليو 2006).

(206) هيومان رايتس ووتش، أسئلة وأجوبة حول الأعمال الحربية بين إسرائيل وحزب الله (2 آب/ أغسطس 2006). انظر أيضاً يورام دينشتاين، سلوك العمليات الحربية بموجب قانون النزاع الدولي المسلح (كامبريدج 2005)، الصفحات 129-131.

(207) مايكل ولزر، حروب عادلة وحروب ظالمة: مناقشة أخلاقية مع توضيحات تاريخية (نيويورك: 1977)، الصفحات 176-196.

(208) أوري نير، "فتح النار على السياسة العسكرية الإسرائيلية بعد هجوم قانا"، في صحيفة "فوروارد" (4 آب/ أغسطس 2006. انظر أيضاً مايكل ولزر، "معرض الحرب"، في مجلة "نيو روبيلك" (31 تموز/ يوليو 2006). للاطلاع على سجل ولزر في التبرير لإسرائيل، انظر فنكلستين، الحقيقة والخيال، الصفحات 1-3 و140 والمصادر المستشهد بها في صفحة 207 هامش 9.

(209) انظر الصفحات 272-276 من هذا الكتاب.

(210) انظر المرجع السابق، الصفحات 91-94. أكد ديرشويتس على سبيل المثال بأن "منظمة بتسيلم" ليست منظمة "لحقوق الإنسان" لأنها "تحقق فقط في إسرائيل والإرهابيين". وقد استنكر الصحفي الإسرائيلي توم سيغيف الذي يحظى باحترام كبير هذا النوع من المنطق ووصفه بأنه "مرعب ومخيف" لأنه يعني أن "الفلسطينيين لا يقعون ضمن فئة الأشخاص الذين يحق لهم التمتع بحقوق الإنسان أو أنهم ليسوا من الآدميين" (وطنية بلا حدود"، هاآريتس (10 آذار/ مارس 2006)).

(211) إنه يذهب إلى حد القول بأن المحاربين قد يستحقون عناية أكبر من المدنيين في أوقات الحرب اعتماداً على "الطبيعة الدقيقة لمدنية "المدنيين"" (الضربة الاستباقية، صفحة 247)

(212) انظر منظمة العفو الدولية، تدمير متعمد أم "أضرار مصاحبة"؟ الهجمات الإسرائيلية على البنية التحتية المدنية (23 آب/ أغسطس 2006). وتؤكد إسرائيل بأن مثل هذه البنية التحتية تمثل هدفاً عسكرياً مشروعاً؛ لأنها تُسهم في "العملية العسكرية ككل" - وهو تعليل وصفته العفو الدولية بأنه "فضفاض للغاية" وأنه يعني أنه "لن تكون هناك حدود للحرب". وقد توصلت العفو الدولية إلى أن "البنية التحتية للبلاد عانت من تدمير بدرجة كارثية" وأن ذلك القدر من التدمير يمثل جرائم حرب ترتقي إلى مستوى المسؤولية الجنائية الفردية... إن ارتكاب مثل هذه الجرائم يعرض مرتكبيها للمسؤولية الجنائية في أي مكان من العالم من خلال تطبيق سلطة القضاء الدولي".

(213) انظر الصفحات 176-177 من هذا الكتاب.

(214) انظر الصفحات 221-224 من هذا الكتاب.

(215) ديرشويتس، الضربة الاستباقية، الصفحات 126-127.

(216) المرجع السابق، الصفحات 146-147.

(217) تيلفورد تيلور، تحليل محاكمات نورمبيرغ (نيويورك 1992)، الصفحات 150 (خبير صهيوني يهودي) و264 و376-378 و481 و590.

(1)
من فيلم «النجم الساطع يسوع المسيح»

(1) Abraham H. Foxman, Never Again? The Threat of the New Anti-Semitism (San Francisco: 2003), p. 4.

(2) Arnold Forster and Benjamin R. Epstein, The New Anti-Semitism (New York: 1974); Nathan Perlmutter and Ruth Ann Perlmutter, The Real Anti-Semitism in America (New York: 1982).

للاطلاع على مناقشة لخلفية هذا الموضوع، انظر نورمان فنكلستين، "صناعة الهولوكوست: تأملات في استغلال المعاناة اليهودية"، الطبعة الثانية، (نيويورك، 2003) الصفحات 32-38. [صدرت ترجمة عربية للطبعة الأولى من هذا الكتاب عن دار الآداب، 2001].

(3) Forster and Epstein, New Anti-Semitism, pp. 56 (Post), 113 ("Fritz the Cat"), 300 (Times

(4) Forster and Epstein, New Anti-Semitism, pp. 91 ("created" "killed", 93-4 ("represented"), 97 ("ecumenical" and, quoting New York Times, "primitive"). Frank Rich, "Mel Gibson Forgives Us for His Sins," in New York Times (7 March 2004).

(5) Foxman, Never Again?, pp. 147-51 (Christian fundamentalists and "supporters" at 149).

(6) إحصاء رابطة مكافحة التشهير يجد أن حالات اللاسامية ما زالت متواصلة؛ تم التبليغ عما يزيد عن 1.500 حالة في كافة أنحاء الولايات المتحدة خلال العام 2003". (بيان صحفي صادر عن رابطة مكافحة التشهير؛ الاقتباس ورد في تصريح لرئيس رابطة مكافحة التشهير عبر البيان الصحفي).

(7) Frank Rich, "The Greatest Story Ever Sold," in New York Times (21 September 2003).

Forster and Epstein, New Anti-Semitism, pp. 16 ("only answer"), 17, 152 (8) and 219 ("ultimate"), 323-4 ("hostility" "heart").

(9) يضم كتاب "اللاسامية الجديدة" لمؤلفيه فورستر و إبستين، وكذلك كتاب فوكسمان الذي يعد استنساخا عنه، فصولا موسعة حول اللاسامية في العالم العربي والعالم الشيوعي. ومن الجدير ذكره، كون رابطة مكافحة التشهير والدراسات التي تلتزم بخط الرابطة حول اللاسامية لا يشيرون لهذا الأمر، إذ إن الكتلة السوفيتية والدول العربية دعمت رسميا الإجماع الدولي لحل الصراع الإسرائيلي العربي على أساس قيام دولتين. وقد تصادف ظهور كتاب فورستر وأبستين حول اللاسامية الجديدة مع الحملة "لتحرير يهود الاتحاد السوفييتي". وبالنسبة لمؤسسات اليهود الأمريكيين، خدمت هذه الحملة هدفا مزدوجا، فمن ناحية أساءت لصورة الاتحاد السوفييتي، وبالتالي قدمت خدمة للنخب الحاكمة في الولايات المتحدة، ومن ناحية ثانية عملت على تحرير مهاجرين يهود إلى إسرائيل، وبالتالي تجنب "القنبلة السكانية" العربية.

(10) Ibid., pp. 255 ("hold"), 260 (Germany), 264 (United Kingdom), 273 ("worrisome"), 275 ("left-wing spokesm[a]n").

(11) المرجع السابق، الصفحات 80-81 (قساوسة تحرريون من طائفة البروتستنت)، 86-88 (لجنة خدمات الأصدقاء الأمريكية)، 125 (اليسار المتطرف)، 323 (المجلس الكنائسي القومي). للاطلاع على مسألة رفض إسرائيل للانسحاب من سيناء بعد أن عرض الرئيس المصري، السادات، سلاما كاملا مع إسرائيل في شباط/ فبراير 1971، انظر كتاب نورمان فنكلستين، "الحقيقة والخيال في صراع إسرائيل - فلسطين"، الطبعة الثانية (نيويورك، 2003)، الفصل السادس؛ للاطلاع على مسؤولية

إسرائيل عن اندلاع حرب حزيران/ يونيو 1967، وعلى معنى قرار رقم 242 الصادر في تشرين الثاني/ نوفمبر 1967، انظر الفصل الخامس والملاحق من كتاب الحقيقة والخيال.

(12) Forster and Epstein, New Anti-Semitism, pp. 117-24 (Post at 122, CBS at 123).

(13) Ibid., p. 7 (cf. p. 12). Perlmutters, Real Anti-Semitism, p. 139.

(14) Perlmutters, Real Anti-Semitism, pp. 9 ("Essentially"; cf. pp. 105-7), 231 ("Klansmen" "Unchallenged").

(15) المرجع السابق، ص. 80 (لا خلاف بشأنه)، 154 (المركزية). للاطلاع على معلومات حول دعم اليهود الأمريكيين لعسكرة إسرائيل واعتمادها على الولايات المتحدة، انظر فنكلستين، صناعة الهولوكوست، الفصل الأول.

(16) Perlmutters, Real Anti-Semitism, p. 262. Avner Yaniv, Dilemmas of Security (Oxford: 1987), p. 70.

(17) Perlmutters, Real Anti-Semitism, pp. 32-3, 107-8, 163-4 ("trendy"), 230-44 ("murder's accomplices" at 244).

(18) Ibid., pp. 61-2 (Times), 108-9 (electoral college), 116 ("war is getting", 159 ("include the PLO"), 248 (United Nations), 282 (nuclear power).

(19) المرجع السابق، صفحة 86 (معلومات الاستطلاعات)، 186 (دورهم الكبير)، 211 (منحها الله)، 251 (ينزعون للاهتمام). من الجدير بالذكر، أن دعم الأمريكيين اليهود لحركة الحقوق المدنية حققت منافع مهمة لليهود أيضا. ويشير آلان ديرشويتس، البروفيسور في جامعة هارفرد إلى أن "التحالف الواضح بين اليهود والسود في أثناء مظاهرات الحقوق المدنية في عقدي الخمسينيات والستينيات جعل من اليهود هدفا للكراهية المتجددة من قبل العديد من اليمينيين العنصريين". "ولكن في النهاية، جلبت مدة الحقوق المدنية معها نهاية العديد من مظاهر التمييز الاقتصادي والاجتماعي الذي عانى منه اليهود" (آلان م. ديرشويتس، بعكس الرأي الشائع [نيويورك، 1992]، صفحة 366).

(20) ناثان و روث آن بارلمتر، اللاسامية الحقيقية، الصفحات 182-203، 264-77؛ لمزيد من المعلومات حول معارضة المنظمات اليهودية لنظام الحصص التشجيعية، ومسألة العنصرية بين اليهود، انظر، فنكلستين، صناعة الهولوكوست، صفحة 36.

(21) Perlmutters, Real Anti-Semitism, pp. 114 ("Fear and filth"), 203 ("Loud, clear"), 206 ("the Black").

et's praise),[L]Ibid., pp. 155-6 ("helpful" and Bailey Smith), 172 ((22) arely).[R]176

Ibid., pp. 228 ("violence-ridden"), 254-8 (military budget and missiles;(23) "more credibly" and "defense organization" at 254), 264-77 (affirmative action; "reverse discrimination" at 269).

(2)
إسرائيل «اليهودي بين الأمم»

(1) Phyllis Chesler, The New Anti-Semitism: The Current Crisis and What We Must Do About It (San Francisco: 2003), p. 4; Mortimer B. Zuckerman, "The New Anti-Semitism," in U.S. News & World Report (3 November 2003); Irwin Cotler, "Human rights and the new anti-Jewishness," in Jerusalem Post (5 February 2004) (Cotler is currently Canada's Minister of Justice); Gabriel Schoenfeld, The Return of Anti-Semitism (San Francisco: 2004), p. 147.

(2) Nathan Perlmutter and Ruth Ann Perlmutter, The Real Anti-Semitism in America (New York: 1982), pp. 162-3; Alan M. Dershowitz, Chutzpah (Boston: 1991), pp. 121, 210 (cf. p. 4).

(3) Abraham H. Foxman, Never Again? The Threat of the New Anti-Semitism (San Francisco: 2003), p. 39; Chesler, New Anti-Semitism, p. 180.

(4) Ruth R. Wisse, "On Ignoring Anti-Semitism," in Ron Rosenbaum (ed.), Those Who Forget the Past: The Question of Anti-Semitism (New York: 2004), p. 200.

(5) See Greg Philo and Mike Berry, Bad News From Israel (London: 2004).

(6) Chesler, New Anti-Semitism, pp. 19 ("wars"), 31 (Sabra and Shatila), 44-52 ("Arab Attacks"), 82-5 ("Arab Terrorism"), 168 ("insider" "Israeli control" "essential"), 225 (wars).

(7) Bertrand Benoit, "EU racism group shelves anti-Semitism study," in Financial Times (22 November 2003) ("biased"), Bertrand Benoit and Silke Mertins, "Brussels urged to publish report on anti-Semitism," in

Financial Times (25 November 2003) ("criteria"), Bertrand Benoit, "Shelved EU study of anti-Semitism goes on net," in Financial Times (3 December 2003), Cobi Benatoff and Edgar M. Bronfman, "Europe's moral treachery over anti-Semitism," in Financial Times (5 January 2004) ("Anti-Semitism" "censored"), George Parker, "Prodi shelves plan for anti-Semitism conference," in Financial Times (6 January 2004) ("lacking"), Raphael Minder, "Racism talks revived as Jews support Prodi," in Financial Times (8 January 2004).

(8) انظر، نورمان فنكلستين، "شجاعة مزيفة: تأملات حول "اللياقة السياسية" في ألمانيا"، في الكتاب الذي حرره ألكسندر كوكبورن وجيفري سانت كلير "سياسات اللاسامية" (أوكلاند، كاليفورنيا، 2003). من الأحداث الأخيرة التي تمثل هذا الولع الألماني الذي لا ينتهي، هو السخط العام ضد النازية البازغة من جديد عندما تم الكشف كشفا متأخرا عن خطاب سياسي في بلدة صغيرة (أمام 120 شخصا) ألقاه سياسي ألماني مغمور وممثل للحزب السياسي ((CDU، السيد مارتن هوهمان. ولقد هاج السخط أولا في ألمانيا ثم تردد صداه في العالم، على الرغم من أن هوهمان لم يقل ما اتهم بقوله. فقد مهد لتعليقاته بالإقرار أنه "نحن جميعا نعرف الأعمال الرهيبة والفريدة التي جرت بأمر من هتلر"، وعبر عن ازدرائه لمن يتبعون أفكار هتلر في الوقت الحالي ووصفهم بأنهم "نفاية"، ثم عبر هوهمان عن احتجاجه على أطروحة المؤلف [الأمريكي اليهودي] غولدهاغن [في كتابه قتلة هتلر المتطوعون] بأن "الشعب الألماني بأسره" هم "قتلة منذ الولادة". وحاجَّ هوهمان بأنه وفقا لهذا المنطق، إذا كان "شعبا مرتكبا للفظائع بأجمعه" لأن القيادة النازية كانت من الألمان، فإنه يمكن اعتبار اليهود أيضا "شعبا مرتكبا للفظائع بأجمعه" لأن القيادة البلشفية كان أغلبها من اليهود، وقد ارتكبت هذه القيادة العديد من الفظائع الرهيبة. وفي الواقع فقد نبذ هوهمان هذين الموقفين بوصفهما استنتاجين مزيفين، واستنتج (كما يتناسب مع خلفيته كمتدين أصولي) أن "الشعب المرتكب للفظائع بأكمله" الحقيقي هم "من لا يعبدون الخالق". ولكن ذلك لم يمنع الاستنكار العام السخيف لهوهمان (وقد تم طرده من الحزب لاحقا) بسبب أنه دعا اليهود "شعبا مرتكبا للفظائع بأكمله" - وهو أمر من الأكيد أنه لم يفعله. للاطلاع على ترجمة إنجليزية لخطاب هوهمان، وتعليقات حصيفة حول هذا الموضوع، انظر

The Case of Martin Hohmann," in Labor and Trade Union Review" (December 2003).

(9) Hans-Jochen Luhmann and Gundel Neveling (eds.), "Erkl?rung der Arbeitsgemeinschaft Juden und Christen beim Deutschen Evangelischen Kirchentag: Zur Gefahr eines neuen Antisemitismus," in Deutscher Evangelischer Kirchentag Hamburg 1981 - Dokumente (Stuttgart, Berlin: 1981), p. 626.

(10) Werner Bergmann and Juliane Wetzel, Manifestations of anti-Semitism in the European Union (Vienna: 2003) (http://eumc.eu.int/eumc/material/pub/FT/Draft_anti-Semitism_report-web.pdf), pp. 10 ("demonising" "assumption" "major influence"), 23 ("apartheid" "ethnic cleansing" "crimes against humanity"), 23-4 ("victim status"), 29 ("threatening"). (Hereafter: Manifestations)

في هذا التقرير والتقارير الأخرى حول اللاسامية الجديدة، عادة ما يتم شجب استخدام مصطلح "الإبادة الجماعية" أيضا. في الواقع، ينضوي تحت هذا المصطلح طيف واسع من الأهداف التدميرية، وربما يشكل بعض هذه الأهداف وصفا دقيقا لسياسات إسرائيل نحو الفلسطينيين، ومن الواضح أن بعضها الآخر لا ينطبق على إسرائيل.

Manifestations, pp. 41 (Belgium), 55 (Ireland), 60 (Spain), 71 (Italy), (11) 82 (Netherlands), 88 (Portugal), 91 (Finland).

(12) Chesler, New Anti-Semitism, pp. 5 ("thrilling" "pornography"), 12 ("yellow star"), 13 ("AIDS"), 18 ("'circumcised'"), 69 ("progressive feminists"), 71 (Time), 89 ("Brown Shirts"), 94 ("hyperexaggeration"), 96 ("Western standard"), 178 ("anyone who denies"), 181 ("antiwar"), 182 (Israeli anti-Semites), 188 ("American Jewish feminists"), 190 (Leibowitz), 219 (anti-Semitic media), 220 (CNN, NPR, New York Times, Los Angeles Times), 226 ("Nazi-level"), 245 ("anticapitalist, antiglobalist"), 246 ("human rights organizations, academics, intellectuals"), 259n5 (Associated Press, Reuters, BBC, CNN, ABC, Washington Post, Toronto Star, Guardian).

الذين يتساءلون لماذا تعد الحركة العالمية الشعبية التي تكافح سيطرة الشركات الكبرى على الاقتصاد العالمي حركة لاسامية، يمكنهم الاطلاع على مجلة "السياسة الخارجية" من أجل بعض التوضيحات: "إنها تساعد على تمكين اللاسامية من خلال ترويج نظريات المؤامرة. ففي نظر هذه الحركة، العولمة ليست صيرورة بقدر ما هي مكيدة تحاك خلف أبواب مغلقة من قبل حفنة من البيروقراطيين والشركات الذين لا

يخضعون لأي حساب. تحت الأهداف الإنسانية لهذه الحركة التي تدعو إلى العدالة الاجتماعية، يكمن تيار من نشر الخوف، إذ يتم تصوير صندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، واتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف، ليس فقط كمستغلين للعالم النامي، ولكن أيضا كأدوات أعلى من الدول القومية تهدف إلى تقويض سيادتنا القومية. فإذا قرأت نسخة من الكتاب الصادر عام 1998 بعنوان (اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف والخطر على الحرية الأمريكية)... سوف تقرأ كيف أنه "خلال السنوات الخمس والعشرين الأخيرة، يبدو أن الشركات الكبرى والدول شكلت تحالفا سياسيا جديدا يسمح للشركات باكتساب المزيد من السيطرة على الحكم. إن حكم الشركات الجديد هذا يشكل خطرا أساسيا للحقوق والحريات الديمقراطية لجميع الناس"" (مارك شتراوس، "المشكلة اليهودية المتمثلة بمناهضة العولمة"، مجلة فورين بوليسي، تشرين الثاني/ نوفمبر-كانون الأول/ ديسمبر 2003، أعيدت طباعة هذا المقال في كتاب ألفه روزنباوم، "أولئل الذين ينسون"، الصحفات 278-79). من الصعب أن نحدد ما هو المضحك أكثر، الزعم بأن هذا التحليل يمثل "نظرية مؤامرة" أو أنه ينطوي على لاسامية.

(13) Chesler, New Anti-Semitism, p. 201.

(14) Schoenfeld, Return, pp. 2 ("targeted"), 86 ("environmentalists"), 87-100 ("mainstream" at 89), 124 (Dowd), 125 (Matthews), 128 ("neoconservative" "synonym"), 148 ("liberal-to-Left").

(15) Schoenfeld, Return, pp. 130-139 ("largely" at 130, "leading" at 137, "left-wing" and "vanguard" at 139), 148-9 (Wieseltier).

تم إدراج كاتب هذه السطور ضمن المصنفين بأنهم لاساميون، ويهودي كاره لنفسه، و "من الداخلين إلى ميدان الإنكار الصريح للهولوكوست". شونفيلد يصرح على سبيل المثال أن "فنكلستين يردد أصداء المؤرخين المراجعين الذين يزعمون أن التعويضات عن حدوث الهولوكوست هي نوع من "الابتزاز" استخدمه اليهود الجشعون لإثراء أنفسهم" (الصفحات 132، 134). من الغريب أن شونفيلد يتناسى ما كتبه هو نفسه حول هذا الموضوع. ففي مقال رئيس ظهر في عدد أيلول/ سبتمبر 2000 من مجلة كومنتري بعنوان "تعويضات الهولوكوست - فضيحة متنامية"، وبخ شونفيلد المنتفعين من الهولوكوست بتعبيرات هائجة؛ لأنهم "يعملون لمنفعتهم الشخصية دون ضابط وبأي وسيلة كانت، وإن تكن وسائل غير لائقة أو حتى ضارة". كما زعم شونفيلد أيضا أنه "خلال محاضرة قدمها فنكلستين في العاصمة اللبنانية بيروت في كانون الأول/ ديسمبر 2001، ربط بين تصرفات إسرائيل وبين "الممارسات النازية" في أثناء الحرب العالمية الثانية، ولكن مع إضافة "أشياء مبتدعة تبذ خبرة النازيين"" (غابرييل

شونفيلد، "إسرائيل واللاساميين"، في كتاب روزنباوم الذي عنوانه "أولئك الذين ينسون"، صفحة 112). على الراغبين بإجراء مقارنة بين الوصف الخيالي الذي يقدمه شونفيلد وبين النص الحقيقي، أن يطلعوا على المقدمة الجديدة لكتاب فنكلستين، "الحقيقة والخيال في صراع إسرائيل-فلسطين، الطبعة الثانية، (نيويورك، 2003)، إذ ترد في الهامش إشارات إلى محاضرة كاتب هذه السطور في لبنان.

(16) يتضمن الكتاب عددا صغيرا من المقالات الرمزية لمؤلفين مثل إدوارد سعيد و جوديث بتلر للزعم بتحري التوازن.

(17) Barbara Amiel, "Islamists Overplay Their Hand," pp. 34-5, Robert S. Wistrich, "The Old-New Anti-Semitism," pp. 76-7, 88, Thane Rosenbaum, "Danny Pearl," pp. 125-6, Marie Brenner, "France's Scarlet Letter," p. 247, David Mamet, "'If I Forget Thee, Jerusalem': The Power of Blunt Nostalgia," p. 459. For Iraq's nuclear reactor, see Noam Chomsky, Hegemony or Survival: America's Quest for Global Dominance (New York: 2003), p. 25.

(18) Cynthia Ozick, "Afterword," pp. 595-6 in Rosenbaum, Those Who Forget. For Ozick's earlier jeremiad, see "All the World Wants the Jews Dead," in Esquire (November 1974).

(19) "Introduction," to Rosenbaum, Those Who Forget, p. lix.

(20) Ron Rosenbaum, "'Second Holocaust,' Roth's Invention, Isn't Novelistic," in Rosenbaum, Those Who Forget, pp. 170-77 passim.

يعيد روزنباوم أصل مصطلح "الهولوكوست الثانية" إلى حوار جرى حول مكامن ضعف إسرائيل في رواية فيليب روث الصادرة عام 1993 "عملية شيلوك"، ويدعي أنه منذ ذلك الوقت بدأ اليهود للمرة الأولى يفكرون في "الخطر الوجودي" على إسرائيل. في الواقع، ظلت مصطلحات شبيهة، وأحيانا المصطلح نفسه تماما، تدور في أوساط اليهود الأمريكيين منذ الحرب العربية الإسرائيلية عام 1948، وأصبحت متداولة بكثرة بصفة خاصة بعد حرب حزيران/ يونيو 1967. انظر كتاب بيتر نوفاك، الهلوكوست في الحياة الأمريكية (بوسطن، 1999)، الفصل الثامن، ونورمان فنكلستين، صناعة الهولوكوست: تأملات في استغلال المعاناة اليهودية، الطبعة الثانية (نيويورك، 2003)، الفصل الأول.

(21) Philip Greenspun, "Israel," in Rosenbaum, Those Who Forget, pp. 460-97 passim. Hentoff quoted in Amy Wilentz, "How the War Came Home," in New York magazine (6 May 2002).

(22) بخصوص دعم منظمات التيار السائد اليهودية لمهاجمة العراق، انظر على سبيل المثال "رابطة مكافحة التشهير تحيي رسالة الرئيس بوش إلى المجتمع الدولي حول العراق، ودعتها رسالة "واضحة وقوية"" (بيان صحفي صادر عن رابطة مكافحة التشهير، 12 أيلول/ سبتمبر 2002)، وكذلك "اللجنة اليهودية الأمريكية تحيي بوش بخصوص رسالته الواردة في خطاب وضع الاتحاد بخصوص الإرهاب..." (بيان صحفي صادر عن اللجنة اليهودية الأمريكية، 7 شباط/ فبراير 2003). بالنسبة للدعم الإسرائيلي المتحمس للحرب، انظر ميرون بينيفينستي، "يا للفرح، ها هي الحرب تأتي"، صحيفة هاآرتز (13 شباط/ فبراير 2003)؛ عوزي بينزيمان "ممرات القوة: ما أجمل هذه الحرب"، صحيفة هاآرتز (18 شباط/ فبراير 2003)؛ غيدون ليفي، "صمت عظيم فوق البلاد"، هاآرتز (16 شباط/ فبراير 2003)؛ ألوف بين، "خلفيات: جيش الدفاع الإسرائيلي ينتظر الحرب على العراق متحمسا"، هاآريتس، (17 شباط/ فبراير 2003)؛ و ألوف بين، "الاحتفال بدأ بالفعل"، هاآرتز (20 شباط/ فبراير 2003). حول "اللاسامية"، انظر إليوت أ. كوهين، "المحارب المتردد"، صحيفة وول ستريت جورنال (6 شباط/ فبراير 2003) ("كان يعتقد أنه انتهى منذ زمن طويل")، وكذلك ج. بوتوم، "الشعراء ضد السيدة الأولى"، مجلة ويكلي ستاندرد (17 شباط/ فبراير 2003) ("من النوع الذي كان سائدا في عقد الثلاثينيات")، وأيضا "رابطة مكافحة التشهير تقول: إن منظمي التظاهرات المناهضة للحرب في واشنطن وسان فرانسيسكو لهم تاريخ في مهاجمة إسرائيل واليهود" (بيان صحفي صادر عن رابطة مكافحة التشهير، 15 كانون الثاني/ يناير 2003)؛ "إقصاء ليرنر" (مقال افتتاحي) و مقال ماكس غروس، "حاخام يساري يدعي أن مجوعة مناهضة للحرب استثنته؛ لأنه مؤيد لإسرائيل"، صحيفة فوروورد (14 شباط/ فبراير 2003)؛ وديفيد بروكس، "ها هي تعود: اشتراكية الحمقى تعود إلى الموضة ليس فقط في الشرق الأوسط وفرنسا، بل بين اليسار الأمريكي وفي واشنطن"، مجلة ويكلي ستاندرد (21 شباط/ فبراير 2003). بالنسبة لألمانيا، انظر Spiegel kritisiert Nein zum Irak-Krieg," in Süddeutsche Zeitung (26" January 2003), Helmut Breuer and Gernot Facius, "'Es gibt notwendige Kriege.' Paul Spiegel, Zentralratsvorsitzender der Juden, sieht die ?ffentlichkeit in einem 'Dornr?schenschlaf,'" in Die Welt (13 شباط/ فبراير 2003) ("الحرب الضرورية").

(23) Dershowitz, Chutzpah, p. 215 ("Political solutions"); Alan M. Dershowitz, Why Terrorism Works: Understanding the Threat, Responding to the Challenge (New Haven: 2002) pp. 131-63 ("needle" at pp. 144, 148), 183-6, 172-81, 221 ("time has come"); Alan M. Dershowitz,

"New response to Palestinian terrorism," in Jerusalem Post (11 March 2002) ("automatic destruction"); "Why terrorism works," an interview with Alan Dershowitz at www.salon.com. (12 September 2002) ("I want" "never acceptable"); Alan Dershowitz, "Alle lieben tote Judenì," interview in Die Welt (15 June 2002) ("civil liberties"); Alan M. Dershowitz, The Case for Israel (Hoboken, NJ: 2003), pp. 166-72 ("home destruction" at p. 171), 173-5 ("targeted assassination" at p. 174), 231-2 ("great moral issue" "rule of law" "horrible days"); Alan Dershowitz, "Defending Against Terrorism Within the Rule of Law," at Herzliya Conference, Israel (18 December 2003) (www.herzliyaconference.org) ("human rights law and rhetoric" "Israelis are obliged"); Dan Izenberg, "Dershowitz: Speak up about Israel's positive points, too," in Jerusalem Post (22 December 2003) ("archaic"); Alan M. Dershowitz., "Rules of War Enable Terror," in Baltimore Sun (28 May 2004) (Geneva Convention).

(24) أدلى ولفسون بتصريحه الأصلي حول موافقته على ممارسة التعذيب في محطة N-TV خلال برنامج يدعى "Maischberger" (5 أيار/ مايو 2004) (يمكن الاطلاع على النص الكامل في موقع الإنترنت www.wolffsohn.de/MW/Artikel_uber_MW/Interview/interview.html). بالنسبة للإشارة إلى ما قاله ديرشويتس، انظر البيان الصحفي الذي أصدره ولفسون (19 أيار/ مايو 2004) وذلك على موقع الإنترنت www.wolffsohn.de/MW/Artikel_uber_MW/Presseerklarung/presseerklarung.html ("Presseerkl?rung zu meiner angeblichen Befürwortung von Foltermassnahmen"); for the German Ministry of Defense's rebuke, see "Erkl?rung des Sprechers des Verteidigungsministeriums" (Berlin: 18 May 2004); for German-Jewish leader supporting Wolffsohn's charge of anti-Semitism, see Margarete Limberg, "'Hochgeachteter Politiker, gesch?tzter Mensch und geliebter Freund' - Paul Spiegel über den scheidenden Bundespr?sidenten Johannes Rau," Deutschlandfunk (23 May 2004); for Wolffsohn's "J'accuse!," see Frankfurter Allgemeine Zeitung (25 June 2004).

(25) أدلى بهذه التعليقات في برنامج مايكل كورين التلفزيوني في 19 تشرين الأول/ أكتوبر 2004. وبعد عاصفة من النقد، قدم استقالته (مارينا جيمينيز، "مسؤول في منظمة بناي بيرث يستقل بعد تعليقات حول الإرهاب"، صحيفة غلوب آند ميل [3 تشرين الثاني/ نوفمبر 2004]).

(26) Jean-Christophe Rufin, Chantier Sur La Lutte Contre Le Racisme Et L'Antisémitisme (19 October 2004).

(27) Chesler, New Anti-Semitism, pp. 51 and 53 (UN and Zionism), 87 ("what's new"), 97 ("Israeli tanks"), 98 ("one of the most civilized" "not targeted" "majority of Palestinians who have been killed" "do not confiscate property"), 151 (Chomsky), 153 ("attacking ambulances"), 170 ("confiscate property" "majority of the Palestinians who have been killed"), 181-2 ("excellent colleague"), 199 ("actually born"), 216 ducate" "We Must Fight"), 217 ("apartheid state"), 226 (UN reso-[e](" lution), 227 ("What's new"), 237 ("prayed" "God promised"), 241 ("Hamas"), 244 ("human shields"), 245 ("naïve and misinformed" "apartheid"), 249.

للاطلاع على الخرافات الصهيونية بخصوص السكان العرب في فلسطين، انظر كتاب نورمان فنكلستين "الحقيقة والخيال"، الفصل الثاني؛ للاطلاع على الاقتباس من أفرهام شالوم، انظر أليكس فيشمان وسيما كادمون، "نحن نشعر بقلق شديد حول مصير دولة إسرائيل"، صحيفة يدعوت أحرنوت (14 تشرين الثاني/ نوفمبر 2003)؛ حول استنتاجات منظمات حقوق الإنسان المتعلقة الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في المناطق المحتلة بصفة عامة، وفي أثناء عملية الدرع الواقي بصفة خاصة، انظر القسم الثاني من هذا الكتاب.

(28) Chesler, New Anti-Semitism, pp. 113 ("India" - my emphasis), 174 ("Aung San Suu Kyi"), 228

(29) Craig Horowitz, "The Return of Anti-Semitism," in New York magazine (15 December 2003). Omer Bartov, "Did Hitlerism Die With Hitler?," in New Republic (2 February 2004). Schoenfeld, Return, pp. 23, 146. Zuckerman, "The New Anti-Semitism." Rosenbaum, "Introduction," p. xxiii ("fascinating"), Samuel G. Freedman, "Don't Look Away," p. 130, Tom Gross, "Jeningrad: What the British Media Said," p. 138 ("one small area"), Dr. David Zangen, "Seven Lies About Je-

nin," p. 149, Tom Gross, "The Massacre That Never Was," p. 152 ("tales"), Martin Peretz, "The Poet and the Murderer," p. 421, Cynthia Ozick, "Afterword," pp. 603, 613, in Rosenbaum, Those Who Forget.

للاطلاع على استنتاجات منظمة العفو الدولية ومنظمة هيومان رايتس ووتش بخصوص جنين، انظر القسم الثاني من هذا الكتاب؛ للاطلاع على استنتاجات الباحثين الإسرائيليين بأن إسرائيل انهمكت في عملية "تطهير عرقي" عام 1948، انظر منشورات عديدة لـ باروخ كيمرلنغ، إلان باب، و بيني موريس (موريس وصف العملية بأنه "تطهير عرقي جزئي")؛ للاطلاع على مزاعم بيرتز وبيترز، انظر كتاب "الحقيقة والخيال" لنورمان فنكلستين، الصفحة 22؛ للاطلاع على شهادة سائق الجرافة الإسرائيلي، انظر المقابلة التي أجراها تسادوك يحسكيلين "صنعت لهم ملعبا لكرة القدم في وسط المخيم"، في صحيفة يدعوت أحرنوت (31 أيار/ مايو 2002)، وبخصوص شهادة التقدير من جيش الدفاع الإسرائيلي، انظر تقرير منظمة هيومان رايتس ووتش، "تدمير رفح: هدم المنازل على نطاق واسع في قطاع غزة" (نيويورك، تشرين الأول/ أكتوبر 2004)، صفحة 34؛ بشأن الخرافات الصهيونية التي يجترها زوكرمان، انظر فنكلستين "الحقيقة والخيال"، ويرد الموضوع في مواضع عديدة من الكتاب. بارتوف، وغروس وأشباههما عبروا عن سخط شديد بسبب وصف وسائل الإعلام لما حدث في جنين على أنه من "الفظائع". ومع ذلك، وكما تشير منظمة العفو الدولية في تقريرها عن جنين، انتشرت الشائعات حول حدوث مذبحة، نتيجة للهجوم الصاروخي الإسرائيلي الهائل، وقيام إسرائيل بمنع وسائل الإعلام من دخول المخيم، التقارير العسكرية الإسرائيلية حول "مقتل المئات"؛ انظر أيضا فيلو و بيري، في كتاب "أنباء سيئة"، الصفحات 192-199، حيث يدحضان المزاعم بأن وسائل الإعلام البريطانية تحدثت عن حدوث "مذبحة" في جنين دون أن تتأكد من الأمر.

(30) Manifestations, pp. 7, 8 ("those Europeans"), 27 ("violent events"), 28 ("intensive and consonant"), 34 ("allegedly oppressed"), 49 ("even sympathy"), 97 ("smell", quoting The Economist), 98.

(31) Manifestations, pp. 13 ("private and state"), 31 ("European courts" "intensive" "cases"), 34-5.

(32) Foxman, Never Again?, pp. 255-6 ("dark" "virus"), 264, 268 ("guidelines" "Earthlink"), 269-70 ("antidote" "software"). For Foxman's intercession to ban publication of this writer's book, A Nation on Trial (co-authored with Ruth Bettina Birn), as well as Hilberg's assess-

ments, see Finkelstein, Holocaust Industry, pp. 65-7. Simon Schama, "Virtual Annihilation," in Rosenbaum, Those Who Forget, pp. 361 ("critical"), 363 ("estimates"). Schama's praise for Goldhagen was featured as the lead comment on the book jacket. For further tantrums regarding the Internet, see also Harold Evans, "The View from Ground Zero," in Rosenbaum, Those Who Forget, pp. 39-56.

لتوضيح تحيز وسائل الإعلام العربية مثل محطة الجزيرة بالمقارنة مع "الصحافة الحرة بثبات والتي تمارس النقد الذاتي" في الغرب، يقتبس إيفينس الأمثلة الآتية: "في بداية الحملة على أفغانستان، خصصت [قناة الجزيرة] لابن لادن ومؤيديه ضعف الوقت الذي خصصته للتحالف" - بعكس وسائل الإعلام الغربية التي تخصص بطبيعة الحال وقتا متساويا للفريقين؛ وكذلك "الناقدين العرب لأمريكا والتحالف يمنحون دائما الكلمة الأخيرة في أي مقابلة" - بعكس وسائل الإعلام الغربية التي لا تمنح الكلمة الأخيرة أبدا لأمريكا والتحالف. ولإثبات "مواصلة التصوير المشوه لليهود في العالم الإسلامي"، يشير إينفنس إلى التلفيقات مثل أن "السلطات الإسرائيلية أصابت 300 طفلا فلسطينيا بمرض الإيدز من خلال حقنهم بفيروسات المرض خلال سنوات الانتفاضة" - بعكس آلان ديرشويتس المبرر لإسرائيل الذي يدعي من غير حق بأن المهاجمين الانتحاريين الفلسطينيين يتسببون بإصابة الإسرائيليين بمرض الأيدز وبسموم الجرذان، وسنتناول هذا الموضوع بالتفصيل في القسم الثاني من الكتاب.

(33) Manifestations, pp. 12 ("foster"), 17 ("Israel's actions"), 33 ("apply"), 47 (Germany), 93 (Sweden). Schoenfeld, Return, pp. 46 ("parallels"), 72 ("cautious"), 96-7 ("universalized").

(34) Manifestations, pp. 12 ("foster"), 17 ("Israel's actions"), 33 ("apply"), 47 (Germany), 93 (Sweden). Schoenfeld, Return, pp. 46 ("parallels"), 72 ("cautious"), 96-7 ("universalized").

(34) Wistrich, "The Old-New Anti-Semitism," in Rosenbaum, Those Who Forget, pp. 86-8. Wisse, "On Ignoring Anti-Semitism," in Rosenbaum, Those Who Forget, pp. 191-2, 207. Alain Finkielkraut, "Une croix gammée à la place de l'étoile," in L'Arche (May-June 2002).

كتب برنارد لويس فصلا في كتاب روزنباوم "أولئك الذين ينسون"، الصفحات 549-62، يستطلع فيه "لاسامية المسلمين" ويشير إلى قيام العالم العربي بوصف "اليهود كنازيين" - على الرغم من أن الكتب التي كتبها تعمل على تلطيخ الفلسطينيين والعرب بالنازية لإشاعة بروباغاندا ضدهم؛ ويقول: ينطوي الأمر على "إعادة كتابة" التاريخ

عندما يسعى بعضهم لجعل "اليهود يختفون من الشرق الأوسط القديم"- على الرغم من أنه رفض إقصاء نفسه عن الخدعة التي وضعتها جون بيترز، والتي جعلت الفلسطينيين يختفون من الشرق الأوسط الحديث؛ كما يشير إلى انتشار "إنكار الهولوكوست" بين المسلمين واحتفائهم بمنكري الهولوكوست مثل روجيه غارودي – ومع ذلك فهو أبرز الأكاديميين المنكرين للهولوكوست الأرمنية، وكذلك على الرغم من أنه حرص على عدم ذكر هذا الأمر عندما يستعيد إدانة غارودي بإنكار الهولوكوست في المحاكم الفرنسية، فإن لويس أدين هو نفسه في المحاكم الفرنسية بإنكار الهولوكوست الأرمنية. حول هذه المسائل، انظر كتاب فنكلستين، "الحقيقة والخيال"، ص. 48، وكتاب فنكلستين، "صناعة الهولوكوست"، الصفحات 62-63، 69.

(35) Chesler, New Anti-Semitism, p. 209. Manifestations, pp. 59 (Greece), 62 (Spain), 76 (Italy), 92 (Finland).

(36) Eric J. Greenberg, "Standing Behind Berlusconi," in Jewish Week (19 September 2003) ("spoken out"), "A Shocking Award to Berlusconi" (letter), in New York Times (23 September 2003) (Nobel Laureates), Nathaniel Popper, "ADL Dinner for Berlusconi Causes a Stir," in Forward (26 September 2003) ("clear voice").

(37) عميرام باراكات، "فيني يشجب "الماضي المخزي" لبلاده"، هاآرتز (24 تشرين الثاني/ نوفمبر 2003) ("أبهة"، "دعم لا يلين"، "بناي بيرث"، "أعظم سياسي"، صحيفة ناشونال هيرالد تريبيون (25 تشرين الثاني/ نوفمبر 2003) ("حثالة").

(38) Schoenfeld, Return, p. 78. For French-Jewish support of Le Pen, "a matter of concern for the leaders of the Jewish community," according to a former president of the Representative Council of the Jewish Organizations of France (CRIF), see Adar Primor, "Le Pen will fight anti-Semitism, says his Jewish running mate," in Haaretz (19 March 2004). See, e.g., Schoenfeld, "Israel and the Anti-Semites" (p. 102) and Wisse, "On Ignoring Anti-Semitism" (p. 192), in Rosenbaum, Those Who Forget, as well as Edgar Bronfman's comments in Der Spiegel ("'Es ist etwas faul'," 12 January 2004), for anxieties about Europe's growing Arab population.

(39) شوارزينيغر يستعين بحاخام من مركز روزنثال"، مجلة فورورد (17 تشرين الأول/ أكتوبر 2003)؛ "شوارزينيغر يعتزم زيارة إسرائيل" (29 نيسان/ إبريل 2004)، www.CNN.com.

(40) للاطلاع على نص خطاب ويزل، إضافة إلى الوثائق التي صدرت عن المؤتمر الذي عقد في 28-29 نيسان/ إبريل 2004 حول اللاسامية، انظر /www.osce.org/events /conferences/antisemitism2004؛ للاطلاع على تعليقات ويزل بشأن الفلسطينيين، انظر توفا لازاروف، "ويزيل: يجب التحدث عن اللاسامية مع المسلمين"، صحيفة جيروسالم بوست (نسخة الإنترنت) (28 نيسان/ إبريل 2004)؛ للاطلاع على تبريرات ويزيل الهائلة نيابة عن إسرائيل والولايات المتحدة، انظر فنكلستين، صناعة الهولوكوست، في مواضع عديدة من الكتاب، وفنكلستين، كتاب "الحقيقة والخيال".

(41) للاطلاع على مجريات اجتماع الأمم المتحدة، انظر " الأمين العام يقول أمام ندوة حول اللاسامية: "يجب أن يشعر اليهود في كل مكان أن الأمم المتحدة هي بيتهم أيضا"" (بيان صحفي صادر عن الأمم المتحدة (HR/4773, PI/1589، (/www.un.org News/Press/docs/2004/hr4773.doc.htm). للاطلاع على خطابات ويزيل في العام 1981 حول "اللاسامية الجديدة"، انظر إيرفنغ أبرهامسون (محرر)، "ضد الصمت: صوت ورؤى إيلي ويزيل" (نيويورك، 1985)، الجزء الأول، الصفحات 216، 376-81؛ بشأن مسألة الشوفينية والأهمية الكبيرة لمذهب فرادة للهولوكوست، وتهريجات ويزيل، انظر فنكلستين، صناعة الهولوكوست. السمة الأساسية التي تميز ويزيل الحائز على جائزة نوبل هي استخدام الهولوكوست النازية لتبرير الحروب العدائية الإجرامية المنافية للقانون، التي تشنها إسرائيل أو الولايات المتحدة، أو تلك التي تدعمانها. ومن الحالات الحديثة، دعمه للاجتياح "غير القانوني" (بحسب تعبير الأمين العام للأمم المتحدة) الذي شنته الولايات المتحدة في آذار/ مارس 2003 ضد العراق. أورد بوب وودورد، في كتابه "خطة الهجوم" (نيويورك، 2004)، الحلقة الآتية عشية الحرب:

إيلي ويزل، الكاتب والناجي من أوشويتز والحائز على جائزة نوبل للسلام، حضر لرؤية [كوندوليسا] رايس في 27 شباط/ فبراير، ومر الرئيس إلى مكتبها. انتقلت رايس إلى الكنبة؛ كي يتمكن الرئيس من الجلوس على الكرسي القريب من ويزيل. ويزيل أخبر الرئيس أن العراق هي دولة إرهابية وأن الضرورة الأخلاقية تستدعي التدخل. وقال، لو تدخل الغرب في أوروبا عام 1938، لكان من الممكن منع حدوث الحرب العالمية الثانية والهولوكوست. "إنها قضية أخلاقية. باسم الأخلاق، كيف يمكننا ألا نتدخل؟" ... وقال ويزيل، في مواجهة شرور كهذه، فإن الحياد أمر مستحيل. إن عدم الحزم يشجع ويساعد الشر والمعتدين، وليس الضحايا. "أنا ضد الصمت". وفي الأيام اللاحقة، ظل بوش يكرر تعليقات ويزيل. واستذكر لاحقا، "كانت تلك لحظات لها معنى كبير بالنسبة لي؛ لأنها كانت لحظات تأكيد. فقد قلت لنفسي: يا إلهي، إذا كان إيلي ويزيل يشعر على ذلك النحو، وهو يعرف الآلام والمعاناة والعذاب الناتجة عن الطغيان،

إذاً لا بد أن الآخيرين يشعرون بالشعور ذاته أيضا. ولهذا، فأنا لست وحدي". (الصفحات 320-21)

وفي أيلول/ سبتمبر 2004، قدرت المجلة الطبية البريطانية المعروفة (Lancet) تقديرات محافظة بأن عدد العراقيين الذين قتلوا بلغ 100,000، معظمهم من النساء والأطفال، وقد قتل أغلبهم نتيجة لهجمات الجوية الأمريكية. ماذا يمكن للمرء أن يقول ما عدا: يا إلهي، ويزيل، لقد أديت عملا حسنا؟ (ليس روبرتس وآخرون، "حالات الموت قبل وبعد اجتياح عام 2003 للعراق: دراسة استقصائية"، www.thelancet.com).

(42) للاطلاع على الاقتباس من إيبان، والدراسة الصادرة عن جامعة كمبردج، انظر فنكلستين، الحقيقة والخيال، ؛ للاطلاع على خطاب هونيلين في تورينتو، انظر ريك كاردون، "هونيلين: يوجد في تورينتو أكبر مقر لحزب الله خارج الشرق الأوسط"، صحيفة جويش تريبيون (8 نيسان/ إبريل 2004). هناك نقطة أخرى متعلقة بهذا الأمر، ففي اجتماع الأمم المتحدة وجهت بايفسكي اتهاما لكوفي عنان بأنه يطبق معيارا مزدوجا إذ يستنكر التصفية قيام إسرائيل بتصفية قادة حماس دون ذكر ضحايا الإرهاب الإسرائيليين. ولكن، ماذا يظهر السجل الحقيقي؟ صدر بيان عن عنان في 22 آذار/ مارس 2004 "شجب بشدة اغتيال إسرائيل للقائد الروحي لحماس الشيخ أحمد ياسين" دون أن يذكر ضحايا الإرهاب من الإسرائيليين (بيان يُعزى إلى المتحدث باسم الأمين العام حول اغتيال الشيخ أحمد ياسين")__تماما كما جرى في بيان صادر عن عنان في 15 آذار/ مارس 2004 "يشجب بشدة الهجوم الانتحاري المزدوج الذي حدث يوم الأحد في الميناء الإسرائيلي أشدود" دون أن يذكر الضحايا الفلسطينيين للاحتلال ("عنان يشجب الهجوم الانتحاري المزدوج في ميناء إسرائيلي"). الفرق الوحيد الذي يمكن تمييزه، هو أن عنان أرسل أيضا "أعمق تعازيه لعائلات الضحايا" في أشدود، ولكنه لم يقم ببادرة كهذه لعائلات عابري السبيل الثمانية الفلسطينيين الذين قتلوا مع ياسين.

(3)
هجم الذئب

(1) For Roth 2000/1 survey, see www.tau.ac.il/Anti-Semitism/asw2000-1/general_analysis.htm; for "breakthrough," see Hilberg's comment on back cover of Norman G. Finkelstein, The Holocaust Industry: Reflections on the Exploitation of Jewish Suffering, Second Edition (New York: 2003); for salaries of Foxman and Hier, see www.charitywatch.org/criteria.html.

(2) مارك شتراوس، "المشكلة اليهودية المتمثلة بمناهضة العولمة"، أعيدت طباعة المقالة في الكتاب الذي حرره رون روزنباوم "أولئك الذين ينسون الماضي: مسألة اللاسامية" (نيويورك، 2004)، ص. 271. جرت مقابلات مع مثقفين حضروا المنتدى، مثل نعوم تشومسكي، وأروندتي روي، وأنتوني آرنوف، وجميعهم أنكروا هذه المزاعم (21 كانون الأول/ ديسمبر 2004). وكان مركز سايمون ويزنثال قد اختلق مزاعم كهذه في أثناء انعقاد المنتدى الاجتماعي العالمي في الهند عام 2004. انظر سرد مفصل لهذا الأمر أعدته ناشطة السلام اليهودية سيسلي سوراسكي "لا سامية في المنتدى الاجتماعي العالمي؟" .www.commondreams.org/views04/0219-08.htm

(3) Todd Gitlin, "The Rough Beast Returns," in Mother Jones (May/June 2002); reprinted in Rosenbaum, Those Who Forget, pp. 263-6. Zoloth's email is also reprinted in Rosenbaum, Those Who Forget, pp. 258-61.

العبارات التي استشهدنا بها لوصف لوري زولوث وخلفيتها، أدلى بها متحدث قومي يهودي، وقد طلب عدم ذكر اسمه (ويجدر الذكر أن آسترين أكد تقييم هذا المتحدث).

(4) مريام غرينسبان، "ما هو الجديد بخصوص اللاسامية؟" مجلة "تايكون" (تشرين الثاني/ نوفمبر- كانون الأول/ ديسمبر 2003). غابريل شونفيلد، "عودة اللاسامية" (سان فرانسيسكو، 2004)، ص. 121 (جامعة شيكاغو)؛ للاطلاع على إجابة جامعة شيكاغو، انظر المراسلات غير المنشورة (28 آب/ أغسطس 2002) للاري آربيتير، مدير الاتصال، جامعة شيكاغو، إلى صحيفة جيروسالم بوست، وقد وفرها لكاتب هذه السطور سيث ل. ساندرز، كاتب في كلية العلوم الإنسانية والدين والفنون، المكتب الإخباري لجامعة شيكاغو. سكوت شيرمان، "الشرق الأوسط يأتي إلى كولمبيا"، مجلية نيشين (4 نيسان/ إبريل 2005) ("استعادة")؛ تقرير اللجنة الخاصة للنظر بالشكاوى (28 آذار/ مارس 2005)، /www.columbia.edu/cu/news/05/03 ad_hoc_grievance_committee_report.html؛ ناثانيال بوبر، "الدراسات الإسرائيلية تتقدم في الجامعات مع تنامي الخلافات"، صحيفة فورورد (25 آذار/ مارس 2005) (تخصيص كراسي دراسية دائمة للشؤون الإسرائيلية). للاطلاع على أمثلة موثقة أخرى عن الاختلاقات بخصوص اللاسامية في الجامعات، انظر، سارة روي "طرق مختصرة"، في London Review of Books (1 نيسان/ إبريل 2004)، و توم توغيند، "من الكراهية إلى الخداع في كليرمونت" في المجلة اليهودية للوس أنجليس الكبرى (2 نيسان/ إبريل 2004).

(5) Lawrence Summers, "Address at Morning Prayers," in Rosenbaum, Those Who Forget, pp. 57-60. Alan M. Dershowitz, The Vanishing

American Jew: In Search of Jewish Identity for the Next Century (Boston: 1997), p. 271. Henry Louis Gates Jr., "Black Demagogues and Pseudo-Scholars," in New York Times (20 July 1992).

إن الذين استهدفهم غيتس في مقاله، وهم حفنة من الديماغوجيين "المولعين بإفريقيا" يتاجرون باللاسامية، ويبلغ تأثيرهم حجم التأثير التافه الذي يسهم به غيتس في استنكار منكري الهولوكوست، والذي يعد أيضا في أوساط النخبة ذاتها، شجاعة أخلاقية. وعادة ما يبيع غيتس اسمه كأكاديمي أسود إلى القضايا والمنشورات "المؤيدة" لليهود، وكان آخر نشاط من هذا النوع، ما كتبه غيتس على غلاف كتاب ديرشويتس "مرافعة لإسرائيل"، إذ يقول: "كانت زيارتي الأولى لإسرائيل عندما كان عمري 19 عاما، وكانت رحلة اعترتها أحاسيس سحرية، وكانت خبرة أثارت لدي المخاوف. لقد فهمت بسرعة أن إسرائيل هي كنز حضارة للمجتمع الإنساني بأسره، ولكنه كنز مستضعف... إن كتاب مرافعة لإسرائيل هو قراءة لا غنى عنها لجميع الذين يشغلهم صعود اللاسامية في المجتمع الأمريكي، حتى في الجامعات". إن هذا الضرب من المديح هو ما يجعل من التملق والمسايرة صفات بغيضة.

(6) Paul Berman, "Something's Changed," in Rosenbaum, Those Who Forget, pp. 15, 27.

لا يشير بيرمان أيضا إلى أنه عندما قام متحدث آخر في جلسة المؤتمر ذاتها، بشجب فوري لهذه الموافقة على الهجمات الانتحارية، انطلق الجمهور في تصفيق حار (مقابلة مع المحرر في مجلة نيشين، رون كاري، 21 كانون الأول/ ديسمبر 2004). استجابة للاتهام بالتمييز ضد قانون العودة الإسرائيلي، الذي يمنح مواطنة تلقائية لليهود حصرا، قال بيرمان: إن القانون يعكس "سيادة إسرائيل كدولة - وحقها في سن قوانينها الخاصة بخصوص المهاجرين" (صفحة 24). هل سيقدم بيرمان الدفاع نفسه لقوانين الهجرة في الولايات المتحدة فيما لو فضلت البيض على حساب الآسيويين، أو المهاجرين من وسط أوروبا وغربها على حساب السلافيين والإيطاليين واليهود؟

(7) Manifestations, pp. 7-8n13, 48; Schoenfeld, "Israel and the Anti-Semites," in Rosenbaum, Those Who Forget, p. 113.

(8) Abraham H. Foxman, Never Again? The Threat of the New Anti-Semitism (San Francisco: 2003), pp. 14 ("loyal to Israel"), 17 ("homeland "), 18 ("independence"), 25 ("Belgium"), 26 ("pure and simple" and Denmark), 36 (AIPAC), 142 ("very careful"), 245 ("various degrees"), 247 ("reckless"). For the ADL's use of the "Holocaust denier" epithet, see "Anti-Defamation League (ADL) Letter to

Georgetown University," at www.NormanFinkelstein.com (under "The real 'Axis of Evil'"). For Foxman's defense of Reagan, his spying operation, and his role in Rich's pardon, see Finkelstein, Holocaust Industry, pp. 22, 30-1, 212.

(9) Manifestations, pp. 24n63 ("talk too much"), 45 (Denmark), 51 ("deeply latent"), 56 ("latent structure"), 58 (Greece), 66 (France), 69-70 ("spiritual"), 72 (Italy), 81 (Netherlands).

(10) European Monitoring Centre on Racism and Xenophobia, Manifestations of Antisemitism in the EU 2002 - 2003 (April 2004) (http://eumc.eu.int/eumc/index.php.)

(11) أحد الإشكالات، أن التقرير صنف من ضمن تجليات اللاسامية كتابا مدرسيا يحتوي على جملة تقول: "عندما رأى طفل فلسطيني من القدس جنديا يهوديا قادما نحوه، أخذ ينتفض من الخوف" (ص. 45)؛ ومادة منشورة على موقع إنترنت تقول "إنه من المثير للشفقة كيف أن جميع السياسيين يتملقون اللوبي؛ وكل شخص لا يتملق اللوبي، أو يجرؤ على الاعتقاد برأي مخالف، فيتعرض للشجب فورا ويصنف على أنه لاسامي أو عنصري" (ص. 63)؛ مقالان "طرحا وجهة نظر أن اليهود أفرطوا في توظيف الألم الناتج عن قسوة الهولوكوست" (ص. 79)؛ "رسم لأريئيل شارون وملصق على وجهه شنب كشنب هتلر" (ص. 90)؛ مقال في صحيفة يحتوي على صورة لفلسطينيين من ضحايا نزاع الشرق الأوسط مرفق بعبارة "العدالة الإسرائيلية" في أعلى المقال" (ص. 120)؛ "لافتات ولوحات... ضد رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون... حيث تم استبدال حرف " 'S'بشكل صليب معقوف، أو تمت كتابته بطريقة البوليس السري النازي" (ص. 127)؛ "رسالة إلى محرر إحدى الصحف" ورد فيها "اتهام للإسرائيليين بأنهم مسؤولون عن بزوغ اللاسامية" (ص. 156)؛ "منشورات يطالب بعضها بمقاطعة البضائع الإسرائيلية" (ص. 178)؛ إن هذه الحالات المذكورة لا تشكل بحد ذاتها ممارسات لاسامية. ومن المشكوك فيه أيضا أن الموافقة على عبارة "اليهود يملكون تأثيرا كبيرا في العالم" هو إثبات على اللاسامية، كما يزعم التقرير (ص. 69-71، 259) بقدر ما تثبت عبارة " الناس بيض البشرة يملكون تأثيرا كبيرا في العالم" وجود نزعة عنصرية، أو تثبت عبارة "الذكور يملكون تأثيرا كبيرا في العالم" وجود نزعة تفوق جنسي. ومن ناحية أخرى، التقرير الثاني أكثر حذرا بصورة عامة في موضوع الخلط بين النقد الموجه لإسرائيل وبين اللاسامية (انظر بصفة خاصة الصحفات 13-14، 228-32، 240-41).

(12) "رابطة مكافحة التشهير تثير تساؤلات حول تقرير مركز المراقبة الأوروبي المعني بالعنصرية وكراهية الأجانب" (بيان صحفي صادر عن رابطة مكافحة التشهير، 1 نيسان/ إبريل 2004)، (www.adl.org/PresRele/ASInt -13/4474 -13.htm).
وقد عاب فوكسمان على البيان الصحفي الذي أعلن من خلاله عن صدور تقرير "التجليات 2" أنه خفف من شأن تورط الشباب المسلمين في الممارسات اللاسامية. وفي الواقع، يلخص البيان الصحفي استنتاجات التقرير بدقة.

(13) حالات اللاسامية التي تصل إلى حد "العنف الشديد"__أي، "أي اعتداء يمكن أن يسبب الموت" (ص. 343)__وقد أورد تقرير التجليات 2 عدة حالات في فرنسا (حيث تم نقل "شاب يهودي إلى المستشفى لإجراء خياطة لجرح أصيب به"؛ وحالة أخرى "أرسل فيها الضحية إلى المستشفى، حيث أصيب بعدة كدمات" [ص 100-101] وفي النمسا ("اعتداء من قبل أربعة رجال من حليقي الرؤوس ضد رجل في مترو أنفاق فيينا... قام أحد حليقي الرؤوس بضرب الضحية بحزام" و "اعتداء عنيف ضد يهودي أرثوذوكسي في فيينا، وقد تعرض لضرب عنيف إلى درجة أنه فقد وعيه" [ص. 159]). وفي معظم دول الاتحاد الأوروبي لم تحدث اعتداءات كهذه.

(14) Manifestations II, pp. 40 ("letter"), 103 ("You kill"), 156 ("billboard").

(15) Ibid., pp. 100-101.

(16) Ibid., pp. 20, 98, 104-5 ("young people"), 109-111 ("89%"), 113 ("declining"), 273 ("immigrant victims").

(17) Pew Research Center for the People and the Press, A Year After Iraq War: Mistrust of America in Europe Ever Higher, Muslim Anger Persists. Summary of Findings (16 March 2004), p. 4; for statistical comparison with 1991, see Pew Research Center for the People and the Press, A Year After Iraq War: Mistrust of America in Europe Ever Higher, Muslim Anger Persists. A Nine-Country Survey, p. 26. For poll data confirming the decline of anti-Semitism in Germany as compared to 1991 and a similar tendency in France, see also Manifestations II, pp. 64-5, 111, 261. For hostility against Muslims being greater than against Jews, see also Manifestations II, pp. 110, 145, 283.

(18) Foxman, Never Again?, p. 31. Schoenfeld, Return, pp. 67, 71, 152 ("epiphenomenon"). Manifestations, pp. 5, 6, 7 ("young Muslims"), 15, 16, 19 ("rise in anti-Semitic activities" "recent outbreak"), 24, 25, 27, 70 ("commentators"). Manifestations II, pp. 20-2 ("problematic"), 25 ("]L[inkage"), 239, 319.

(19) كانت تلك هي الأطروحة الرئيسة لكتاب ديرشويتس "الأمريكي اليهودي المتلاشي" (1997)؛ حول تصريحه بخصوص تناقص اللاسامية على مستوى العالم، انظر بصفة خاصة الصفحات 87-89.

(20) للاطلاع على مناقشة أوسع للمذهبيات الجامدة لصناعة الهولوكوست، انظر فنكلستين، صناعة الهولوكوست، الفصل الثاني.

(21) Foxman, Never Again?, p. 42. Schoenfeld, Return, p. 45. "Introduction," in Rosenbaum, Those Who Forget, p. lxii. Uriel Heilman, "In rare Jewish appearance, George Soros says Jews and Israel cause anti-Semitism," in Jewish Telegraphic Agency (9 November 2003) (Soros, Steinberg, Foxman). Ari Shavit, "On the eve of destruction," in Haaretz (14 November 2003) (Burg). Manifestations, pp. 82, 85.

لنقارن ذلك مع ما قاله رومان برونفمان، وهو عضو في حزب ميرتس الإسرائيلي اليساري، حول الجذور الحقيقية لـ "اللاسامية الجديدة":

كيف يمكن تفسير هذه الكراهية الموجهة نحونا، خصوصا في الدول الأوروبية المتطورة؟ ولماذا يتم التعبير عنها الآن تحديدا، وبهذا القدر من الشدة؟... عندما ظهرت موجات الكراهية وانتشرت في جميع وسائل الإعلام في كل أنحاء العالم ودخلت إلى كل بيت، طفا الجواب القديم-الجديد على السطح: اللاسامية. وعلى كل حال، كانت اللاسامية دائما الحجة الرابحة لليهود، إذ من السهل أن تستشهد بأقوال شخص مخبول من التاريخ وتختبئ وراءه. وهذه المرة أيضا، تم إشهار ورقة اللاسامية من قبل حكومة إسرائيل، وتم إيفاد المتحدثين المخلصين باسمها؛ كي يلوحوا بهذه الورقة. ولكن حان الوقت للجمهور الإسرائيلي؛ كي يصحو من قصة الجنيات هذه التي تسردها عليه حكومته المنتخبة. إن اللغو الخاص بكون اليهود ضحية أزلية هو إجابة غير كافية عن السؤال المتعلق بتوقيت بزوغ اللاسامية. لماذا حدث فجأة أن أطل جميع اللاساميين أو كارهو إسرائيل برؤوسهم وبدؤوا ينشدون شعارات الكراهية؟ يكفينا تذمرا بأن "العالم بأجمعه ضدنا".... لقد حان الوقت؛ كي ننظر إلى الحقائق وأن نعترف بالحقيقة البسيطة المرة - لقد خسرت إسرائيل شرعيتها بأعين العالم ونحن مذنبون بحدوث ما حدث.... وإذا كانت اللاسامية لم تظهر حتى الآن إلا في أوساط المتطرفين السياسيين الهامشيين، فإن من شأن سياسة إسرائيل المتواصلة في الاحتلال القاسي أن تشجع وتؤجج انتشار مشاعر اللاسامية. ("تأجيج نيران الكراهية"، هاآرتز [19تشرين الثاني/ نوفمبر 2003]).

(22) Daniel Jonah Goldhagen, Hitler's Willing Executioners: Ordinary Germans and the Holocaust (New York: 1996), pp. 34-5, 39, 42. Zuckerman, "The New Anti-Semitism." Jeffrey Goldberg, "Behind Mubarak," in Rosenbaum, Those Who Forget, p. 548. Nathan Perlmutter and Ruth Ann Perlmutter, The Real Anti-Semitism in America (New York: 1982), p. 131.

(23) Perlmutters, Real Anti-Semitism, p. 131. Jean-Paul Sartre, Anti-Semite and Jew (New York: 1976), pp. 13 ("Far from"), 17 ("precedes"), 69 ("makes"). Alan M. Dershowitz, Chutzpah (Boston: 1991), p. 100.

(24) Manifestations, 17 ("All cases"), 61 (Spain). Chesler, New Anti-Semitism, pp. 192, 209-11 ("heart and soul" "family"), 245 ("Anyone"). Fiamma Nirenstein, "How I Became an 'Unconscious Fascist,'" in Rosenbaum, Those Who Forget, p. 302. Schoenfeld, Return, p. 11. Hillel Halkin, "The Return of Anti-Semitism," in Commentary (February 2002).

(25) بشأن موضوع ابتزاز أوروبا، انظر بصفة خاصة فنكلستين، صناعة الهولوكوست، الفصل الثالث؛ حول تأثير "أموال التبرعات اليهودية" على إدارة كلينتون، انظر الملحق في كتاب صناعة الهولوكوست. فوكسمان، "لن يحدث مرة أخرى أبدا"؟ ص. 249-50. ديفيد شتريت، "الموضوع الجدي الوحيد الذي لا تتجنبه هوليوود"، مجلة كريستيان سينس مونيتور (22 تشرين الثاني/ نوفمبر 2002) (أفلام الهولوكوست)؛ برايان كلوغ، "اليهودي الجمعي: إسرائيل واللاسامية الجديدة"، أنماط التحيز (حزيران/ يونيو 2003) (ظهرت نسخة معدلة عن هذه المقالة في عدد 2 شباط/ فبراير 2004 من مجلة "ذا نيشن" بعنوان: "خرافة اللاسامية الجديدة"). السؤال المتعلق بمدى نفوذ اليهود يتم طرحه غالبا فيما يخص سياسة الولايات المتحدة نحو إسرائيل. يعتقد عدد من الباحثين بأن مصالح الولايات المتحدة تغلب بالنهاية على نفوذ اللوبي اليهودي، وعادة ما يشيرون إلى قرار آيزنهور عام 1956 بكبح إسرائيل على الرغم من اقتراب موعد الانتخابات. ومع ذلك من الممكن أن يجد المرء أدلة تشير إلى عكس ذلك. على سبيل المثال، من الصعب دراسة مجلدات "السياسة الخارجية للولايات المتحدة" من حقبة الستينيات دون الاستنتاج أن الولايات المتحدة اعتبرت حصول إسرائيل على سلاح نووي أمرا يتعارض بصفة جوهرية مع المصالح القومية الأمريكية. فقد كانت هناك خشية من أنه حالما تحصل إسرائيل على قنبلة نووية، فإن

مصر سوف تطالب الاتحاد الأوروبي بتزويدها بقنبلة نووية، مما سيشعل سباق تسلح بأسلحة غير تقليدية في الشرق الأوسط، وسينتج عن ذلك انتشار للأسلحة النووية. كانت الأداة الرئيسة بيد الإدارات الأمريكية المتعاقبة لممارسة الضغط على إسرائيل، هي حرمان إسرئيل من الإسلحة التقليدية ما لم تتوقف عن تطوير الأسلحة النووية. ولكن كلما حاولت الولايات المتحدة ممارسة هذا الضغط، عمل اللوبي اليهودي على ممارسة ضغوط هائلة من ناحيته، وكانت النتيجة أن تدفق الأسلحة التقليدية تواصل دون أن تقدم إسرائيل أي تنازلات. وفي السنوات الأخيرة أصبح من المستحيل تقريبا إجراء تفحص تجريبي لفرضية أن المصالح القومية للولايات المتحدة تغلب على اللوبي اليهودي أو أن الأمر عكس ذلك. وهذا ناتج عن التداخل الشديد بين العاملين في اللوبي اليهودي والعاملين في الإدارة الأمريكية، أو ظاهرة الباب الدوار [أن يخرج شخص ما من إحدى المؤسستين؛ كي يدخل في الأخرى] مما يمنع إجراء تفحص حقيقي للفرضية. بالنظر إلى الوثائق الأقدم عهدا، يمكن للمرء أن يرى الحكومة الأمريكية "هنا" واللوبي اليهودي "هناك"، وبالتالي مراقبة طريقة التفاعل التي كانت تحدث بينهما. ولكن الآن من الصعب أن نعرف أين تنتهي "هنا" وأين تبدأ "هناك". فكيف يمكن للمرء أن يعرف معرفة واقعية لمصالح من أو نيابة عن من يعمل مارتين إنديك، ودينيس روس، وبوول ولفوويتس، وريتشارد بيرل، عندما يطرحون محاجات بخصوص السياسات المعنية بالشرق الأوسط؟ وبالطبع، يمكن للمرء أن يحاج أيضا أن هذا السؤال بأكمله عديم الجدوى: فقد أصبحت إسرائيل شديدة الاندماج في سياسة الولايات المتحدة وشديدة الاعتماد عليها، بحيث ما عادت موجودة كفاعل مستقل له مصالح مستقلة بأكثر ما يوجد لولاية تكساس مثلا مصالح مستقلة (فما من أحد يطرح سؤالا حول أي مصالح يمثلها بوش)؛ وأن هذا التداخل بين اللوبي اليهودي والإدارات الأمريكية المتعاقبة ما هو إلا عرض من أعراض هذه العلاقة التي تشبه العلاقة بين مؤسسات الدولة الواحدة، وليس سببها.

(26) Manifestations, p. 37.



القسم الثاني
مقدمة

(1) Hoboken, N.J.: John Wiley and Sons.

جميع أرقام الصفحات المشار لها في متن هذا الفصل تشير إلى الطبعة الأولى المجلدة من الكتاب، التي صدرت في آب/ أغسطس 2003.

(2) Haim Handwerker, "A paragon, this Israel," in Haaretz (12 December 2003). Stuart Winer, "Dershowitz: Use cable to fight anti-Semitism" in Jerusalem Post Online Edition (23 December 2003). "Israeli Mission Distributes Dershowitz Book to World Leaders" (12 January 2004) at www.israel-un.org/latest/un_newsletter/12jan2004.htm

(3) Handwerker, "A paragon."

(4) انظر على سبيل المثال التصريح الصادر عن الأستاذة في جامعة هارفرد، روث وايس، المقتبس في القسم الأول من هذا الكتاب.

(5) في مسألة متصلة، من الأمور التي تدعو للرثاء كثرة اعتماد ديرشوتز بصفة عامة على أفلام هوليوود لدعم حججه القانونية. فكي يوضح نقطة في مقالة أكاديمية في مجلة Israel Law Review، يعمد ديرشويتز إلى الاستشهاد مطولا بفيلم "المسيسبي يحترق والذي تم ترشيحه لنيل 7 جوائز أوسكار" (المقال هو "هل من الضروري وضع "ضغط جسدي" على المشتبه بأنهم إرهابيون _ثم الكذب بهذا الشأن؟" [ربيع-صيف 1989]، ص. 199 ملاحظة 18]. كما عمد في ورقة قدمها لمؤتمر في إسرائيل إلى الاستشهاد "بالفيلم العظيم "المتهم"، بطولة جودي فوستر" ("الدفاع ضد الإرهاب ضمن سيادة القانون" [18كانون الأول/ ديسمبر 2003]، www.herzliyaconference.org/Eng).وسنناقش لاحقا النتائج الشائهة التي يتوصل إليها ديرشويتس، إذ يستند إلى "فيلم عظيم" آخر.

(6) Winer, "Dershowitz."

(7) "Scarborough Country" (8 September 2003) at www.msnbc.com/news/963879.asp.

(8) منظمة العفو الدولية، نفوس محطمة__مضي عام على الانتفاضة (لندن، 2001)، ص. 9.

(9) Alan Dershowitz, Chutzpah (Boston, 1991), p. 212.

(10) يقتبس ديرشويتس من مقال للكاتبة آن بايفسكي بعنوان: "جماعات حقوق الإنسان لها أجندة ليست نبيلة"، ظهر في صحيفة شيكاغو صن-تايمز (6 نيسان/ إبريل 2003). وزعمت بايفسكي في المقال أن التصريح صدر عن "ممثل" لمنظمة العفو الدولية في أثناء "استراحة الغداء". للاطلاع على الوثائق المكتوبة التي قدمتها منظمة العفو

الدولية في المؤتمر، انظر منظمة العفو الدولية، جلسة لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة 2003: حان الوقت لتأمل عميق (13 آذار/ مارس 2003)؛ للاطلاع على التصريحات الشفهية، انظر اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، الجلسة 59 (17 آذار/ مارس - 25 نيسان/ إبريل 2003)؛ "بند 8 في الأجندة: مسألة انتهاك حقوق الإنسان في المناطق العربية المحتلة، بما في ذلك فلسطين" (31 آذار/ مارس 2003)؛ للاطلاع على سجل النقاش في الجلسة العامة بعد أن قدمت منظمة العفو الدولية تصريحاتها، انظر مركز أخبار المنظمات غير الحكومية، اللجنة المعنية بحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، الجلسة 59، "جلسة عامة 31_آذار/ مارس _2003جلسة بعد الظهر" (1 نيسان/ إبريل 2003).

(11) Ben Zion Citrin and Shoshana Kardova, " Dershowitz comes to the defense of Apple," Haaretz (23 December 2003); Chutzbah, p. 231.

(12) للاطلاع على السجل المقيت لرابطة مكافحة التشهير في تبريرها لسياسات إسرائيل وخنق أي انتقاد لها، انظر القسم الأول من هذا الكتاب.

(13) إن مصدر سمعة ديرشويتس، بوصفه منافحا عن الحقوق المدنية هو أمر يبعث على الحيرة. فلننظر فقط إلى سجله في السياق الأمريكي. لقد جمع ديرشويتس العديد من صولاته في المحاكم في كتاب "أفضل دفاع" (نيويورك، 1983)، وليس فيه أي شيء يتعلق بالحريات المدنية. وقد دافع عن السفاكين المنتمين إلى رابطة الدفاع اليهودية الذين قتلوا السكرتير (اليهودي) للمنتج الفني سول هوروك؛ كما دافع في عقد السبعينيات عن حاخام يهودي أرثوذكسي تزيد ثروته عن 100 مليون دولار، ارتكب إساءات فظيعة بحق مرضى مسنين في مؤسسات يملكها للعناية بالمسنين؛ ودافع عن محام فاسد شائن السمعة يتقاضى مبالغ هائلة يعمل في الدفاع عن مهربي المخدرات؛ ودافع كذلك في قضايا أخرى شبيهة بذلك. هناك إشارة سريعة واحدة حول دفاعه عن شخص أسود فقير. من الصحيح أن ديرشويتس يقدم نفسه على أنه مدافع متحمس عن التعري والإباحية، كما يدعي أنه معارض بشدة لعقوبة الإعدام، ولكن هذا الادعاء باتباع معتقدات معينة هو ادعاء زائف نظرا لأنه مؤيد بالشدة ذاتها للقتل خارج نطاق القانون [في فلسطين] .يختم ديرشويتس كتابه "أفضل دفاع" بملاحظة وقورة بأن "وظيفة محامي الدفاع هي تحدي الحكومة؛ ودفع هؤلاء الذين في السلطة إلى تبرير تصرفاتهم فيما يتعلق بالناس المستضعفين؛ وأن يبين ويدافع عن حقوق الناس المحرومين من الموارد أو القدرة على الدفاع عن أنفسهم"، وأن "المحامين الذين يدافعون عن المذنبين والمحتقرين لن يكون لهم مكان آمن ومريح في أي مجتمع" (ص. 415، 417). قد يكون هذا الكلام صحيحا، ما علاقة هذا الكلام بسيرة ديرشويتس المهنية؟

(4)
قذارة السلاح

(1) حول مسألة النسبة بين القتلى الإسرائيليين والفلسطينيين، انظر بن كاسبيت، "عندما اندلعت الانتفاضة، أصبح واضحا للجميع أخيرا: إسرائيل ليست دولة لها جيش، وإنما جيش له دولة"، صحيفة معاريف (6 أيلول/ سبتمبر 2002)، مستشهدا "بمسؤولين حكوميين وأمنيين". منظمة العفو الدولية، نفوس محطمة__مضي سنة على الانتفاضة (لندن، 2001)، ص. 14.

(2) بتسيلم (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة)، "العدد الكلي للقتلى،" http://www.btselem.org/english/Statistics/Casualties.asp

(3) كاسبيت، "عندما اندلعت الانتفاضة".

(4) منظمة العفو الدولية، "لا أحد آمن دوامة الموت والدمار يجب أن تتوقف" (بيان صحفي، 29 أيلول/ سبتمبر 2003).

(5) منظمة العفو الدولية، "إفلات قاتلي الفلسطينيين من العقاب" (24 كانون الثاني/ يناير 2001) (كورمان)؛ التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية 2003، "إسرائيل والمناطق المحتلة" (امرأة يبلغ عمرها 95 عاما).

(6) بتسيلم، "أول حكم إدانة جراء التسبب بقتل فلسطيني في انتقاضة الأقصى"، http:// www.btselem.org/English/Special/040506_Court_Marshal.asp. انظر أيضا على موقع الإنترنت التابع لمنظمة بتسيلم، "التحقيقات العسكرية في أثناء انتفاضة الأقصى"، http://www.btselem.org/Arabic/Firearms/ JAG_Investigations.asp، مع الملاحظة بأنه حتى التحقيقات القليلة التي أجرتها الشرطة العسكرية "لم يتم بدؤها إلا بعد ممارسة الضغوط من قبل منظمات حقوق الإنسان، والدبلوماسيين، أو الصحفيين".

(7) للاطلاع على التبريرات الشائنة التي يقدمها مايكل والتزر لإسرائيل، انظر نورمان ج. فنكلستين، الحقيقة والخيال في صراع إسرائيل-فلسطين، الطبعة الثانية (نيويورك، 2003)، ص. 1-3، 140، والمصادر المقتبسة في ص. 207 ملاحظة 9.

(8) بتسيلم، "عملية الدرع الواقي: شهادات الجنود، شهادات الفلسطينيين" (القدس، 2002)، ص. 5.

(9) منظمة العفو الدولية، الاستخدام المفرط للقوة القاتلة (لندن، 2000)، ص. 7؛ انظر أيضا منظمة العفو الدولية، نفوس محطمة، ص. 17-18.

(10) منظمة العفو الدولية، نفوس محطمة، ص. 12.

(11) هيومان رايتس ووتش، العمليات العسكرية للجيش الإسرائيلي (نيويورك، 2002)، ص. 2-3، وكذلك، خصوصا، الفصل السادس ("الإصابات بين المدنيين والقتل دون وجه حق في جنين").

(12) منظمة العفو الدولية، "بعيدا عن أنظار العالم: انتهاكات جيش الدفاع الإسرائيلي في جنين ونابلس" (لندن، 2002) ص. 14-25 (الصباغ، الصفحات 16-17)، 67 (" ").

(13) هيومان رايتس ووتش، جنين، الفصل 2 ("ملخص")؛ منظمة العفو الدولية، بعيدا عن أنظار العالم، ص. 5.

(14) أطباء لحقوق الإنسان، تقييم استخدام القوة في إسرائيل وغزة والضفة الغربية: تحقيق طبي وطب شرعي (بوسطن، 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 2000)، ص. 2، 17-18.

(15) بتسيلم، الإصبع على الزناد: إطلاق النار غير المبرر وتعليمات إطلاق النار خلال انتفاضة الأقصى" (القدس، 2002)، ص. 19-20. حول مسألة الرصاص المطاطي، انظر أيضا بتسيلم، استخدام الأسلحة النارية (القدس، 1990)، ص. 15-16.

(16) منظمة العفو الدولية، قتل المستقبل: أطفال في خط النار (لندن، 2002)، ص. 13.

(17) ديفيد ب. غرين، "القتال بحسب القواعد" صحيفة بوسطن غلوب (20 نيسان/ إبريل 2003).

(18) منظمة العفو الدولية، يجب على إسرائيل إنهاء سياسة الاغتيالات (لندن: تموز/ يوليو 2003)، ص. 5.

(19) منظمة العفو الدولية، "قتل المدنيين الفلسطينيين لن يحقق الأمن أو السلام" (بيان صحفي، 23 تموز/ يوليو 2002)؛ آريا ديان، "يوم من كل خمسة أيام، محاولات الاغتيال التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي"، صحيفة هآريتس (21 أيار/ مايو 2003) (قائد سلاح الجو)؛ "إسرائيل، الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلان، ومناطق السلطة الفلسطينية" التقرير السنوي لمنظمة هيومان رايتس ووتش للعام 2003 (نيويورك) (تحقيق الجيش الإسرائيلي، شارون). عندما تم توجيه سؤال لحالوتس حول كيف شعر الطيارون، إذ أطلقوا قنبلة تزن طنا على منطقة سكنية، أجاب: "شعرت بأزيز خفيف في الطائرة، جراء إطلاق القنبلة. وقد تلاشى الأزيز بعد ثانية، وهذا كل ما في الأمر. هذا ما أشعر به".

(20) سوزي هانسن، "ما الذي يجعل الإرهاب فعالا" (مقابلة مع آلان ديرشويتس) مجلة Sa lon.com 12 أيلول/ سبتمبر 2002).

(21) Barbara Victor, Army of Roses (Emmaus, Penn., 2003), pp. 30-31, 78, 195, 234, 272; for Suleiman, see pp. 192, 248-51; for al-Akhras, see pp. 200-209, 218-30, 250.

(22) Joshua Hammer, A Season in Bethlehem (New York, 2003), pp. 151-66.

(23) Jack Shafer, "The d-Con Bomb", Slate (11 July 2002), http://slate.msn.com/?id=2067819.

(24) جودي سيغال، "فيروس مرض الصفراء في دماء المهاجم الانتحاري "لا يشكل تهديدا"" جيروسالم بوست (8 حزيران/ يونيو 2001).

(25) هيومان رايتس ووتش، لحظة واحدة تمحو كل شيء: التفجيرات الانتحارية ضد المدنيين الإسرائيليين (نيويورك، 2002). منظمة العفو الدولية، "يجب على السلطات الإسرائيلية أن توقف فورا عنف المستوطنين" (بيان صحفي، 25 نيسان/ إبريل 2005).

(26) "أسئلة وأجوبة مع ألان ديرشويتس" صحيفة جيروسالم بوست (طبعة الإنترنت) (20 تشرين الأول/ أكتوبر 2004).

(27) يطرح ديرشويتس مزاعم شبيهة أيضا في الصفحتين 128 و 168.

(28) هيومان رايتس ووتش، في ساعة مظلمة: استخدام المدنيين في أثناء عمليات الاعتقال التي يجريها الجيش الإسرائيلي (نيويورك، 2002)، ص. 2. الاقتباس السابق من هيومان رايتس ووتش ("حالات تسبب فيها المسلحون الفلسطينيون بتعريض المدنيين للخطر") ورد في صفحة 3 من هذا التقرير.

(29) بتسيلم، الدروع البشرية: استخدام المدنيين الفلسطينيين كدروع بشرية هو انتهاك لأمر المحكمة العليا (القدس، تشرين الثاني/ نوفمبر 2002)، ص. 2، 19.

(30) بتسيلم، "الدروع البشرية"، http://www.btselem.org/Arabic/Human_Shields/Index.asp.

(31) رسائل بالإيميل حول آخر الأخبار تصدرها بتسيلم (29 آذار/ مارس 2004). للاطلاع على رواية شاهد عيان أدلى بها حاخام إسرائيلي زعم "بأن الشرطة قامت بربط طفل فلسطيني يبلغ من العمر 12 عاما على مقدمة سيارتهم العسكرية لردع المتظاهرين الذين كانوا يلقون بالحجارة في قرية تقع في الشمال الغربي من القدس"، انظر نوالا هوغي، "الإسرائيليون استخدموا طفلا (12) كـ "درع بشري"" آيرش تايمز (24 نيسان/ إبريل 2004).

(32) "مشاركة الأطفال والمراهقين في النشاطات الإرهابية في أثناء "انتفاضة الأقصى" (كانون الثاني/ يناير 2003). www.mfa.gov.il/mfa/go.asp?MFAH0n100.

(33) منظمة العفو الدولية، "يجب عدم استخدام الأطفال من قبل الجماعات المسلحة" (24 آذار/ مارس 2004) ("الأمر المثير للاشمئزاز")؛ بتسيلم، "استخدام الأطفال في القتال - جريمة حرب" (بيان صحفي، 16 آذار/ مارس 2004)؛ منظمة هيومان رايتس ووتش، "استخدام الجنود الأطفال 2003"، www.hrw.org/reports/2004/childsoldiers0104/9.htm

(34) هيومان رايتس ووتش، لحظة واحدة تمحو كل شيء، فصل بعنوان: "تجنيد الأطفال واستخدامهم"، -www.hrw.org/reports/2002/isrl-pa/ISRAELPA1002 05.htm#939_238764؛ عطاف سعد، "احتجاج فلسطيني بسبب قيام طفل بتفجير"، رويترز (26 آذار/ مارس 2004).

(35) منظمة العفو الدولية، نفوس محطمة، ص. 20-23. للاطلاع على استنتاجات مختلفة قليلا حول وجود المسلحين الفلسطينيين ضمن المتظاهرين، انظر هيومان رايتس ووتش، مركز العاصفة: دراسة حالة لانتهاكات حقوق الإنسان في منطقة الخليل (نيويورك، نيسان/ إبريل 2001)، ص. 27.

(36) منظمة العفو الدولية، قتل المستقبل، ص. 1-2، 16.

(37) بتسيلم، تعذيب أولاد فلسطينيين في مركز شرطة غوش عصيون (القدس، 2001)، ص. 2، 23. حول مشاركة العاملين الطبيين في التعذيب، انظر بصفة خاصة، يفي غوردون و روشاما مارتون (محررين)، التعذيب: حقوق الإنسان، الأخلاق الطبية وحالة إسرائيل (لندن، 1995)، ومنظمة العفو الدولية، مكافحة التعذيب: دليل إرشادي للتحرك (لندن، 2003)، الفصل 2.2.

(38) "إسرائيل، الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلان، ومناطق السلطة الفلسطينية" في التقرير السنوي لمنظمة هيومان رايتس ووتش للعام 2002 (نيويورك).

(39) كريس هيدجز هو الرئيس السابق لمكتب صحيفة نيويورك تايمز في الشرق الأوسط، ونال جائزة بولتزر للصحفين إضافة إلى الجائزة الذهبية من منظمة العفو الدولية تقديرا لتغطيته الصحفية في مجال حقوق الإنسان. الاقتباس الذي يستشهد به ديرشويتس هو من كتاب ألفه كريس هيدجز بعنوان: "مذكرات من غزة"، صادر عن دار نشر هاربر (تشرين الأول/ أكتوبر 2001). ويعيد هيدجز هذا المقطع في كتاب آخر له هو "الحرب قوة تعطينا معنى" (نيويورك، 2002)، ص. 94. أما الفقرة بأكملها فهي كما يلي: "لقد رأيت أطفالا يقتلون بالرصاص في نزاعات أخرى كنت أقوم بتغطية إخبارية بشأنها - كتائب الموت تقتلهم في السلفادور وغواتيمالا، أمهات مع أطفال رضع يتم صفهم ثم ذبحهم في الجزائر، والقناصون الصرب يضعون الأطفال في مرمى التصويب ثم يشاهدونهم يتهاوون على الأرصفة في سراييفو - ولكنني لم أشاهد أبدا من قبل جنودا يستدرجون الأطفال كالفئران إلى المصيدة، ثم يقتلونهم وكأن الأمر رياضة".

(40) بتسيلم، الأصبع على الزناد، ص. 17.

(41) Tom Segev, The Seventh Million: The Israelis and the Holocaust (New York, 1993)p. 28. Yosef Grodzinsky, n the Shadow of the Holocaust (Monroe, Maine, 2004), pp. 80-99 ("might weaken" at p.97 is Grodzinsky's paraphrase of Ben-Gurion).

(42) For background, see Christopher Sykes, Crossroads to Israel, 1917-1948 (Bloomingtonm Ind., 1973), pp. 320-23; Yoram Kaniuk, Commander of the Exodus (New York, 1999), p. 107.

(43) Paul Breines, Tough Jews (New York, 1990), pp. 54-56.

وفقا لديرشويتس، كان كتاب "الخروج" أيضا "أكثر الكتب الممنوعة انتشارا بين يهود الاتحاد السوفييتي" (أفضل دفاع [نيويورك، 1982]، ص. 245).

(44) Leon Uris, Exodus (New York, 1959), pp.167-86.

(45) Alan M. Dershowitz, Why Terrorism Works (New Haven, 2002), pp. 90, 234n10.

(46) للاطلاع على خلفيات حركة التضامن الدولية ونشاطاتها الجارية، انظر موقع الإنترنت، www.palsolidarity.org، والكتاب الذي أعده خوزيه سانديركوك وآخرون بعنوان "السلام تحت النيران: إسرائيل/ فلسطين وحركة التضامن الدولية (نيويورك، 2004).

(47) "مقتل ناشطة سلام أمريكية بجرافة عسكرية في رفح"، هآريتز (17 آذار/ مارس 2003)؛ أورلي هالبيرن، "كيف تصبح ناشطا سياسيا في عدد قليل من الدروس (السهلة؟)"، هآريتز (20 كانون الأول/ ديسمبر 2002).

(48) للاطلاع على رد مفصل لحركة التضامن الدولية بشأن المزاعم بأنها تستضيف إرهابيين، انظر "هل تقوم حركة التضامن الدولية بحماية الإرهابيين؟" www.palsolidarity.org، والكتاب الذي أعده خوزيه سانديركوك وآخرون بعنوان: "السلام تحت النيران: إسرائيل/ فلسطين وحركة التضامن الدولية، ص. 261-62، 269-271. يقتبس ديرشويتس من مقالة نشرت في الصحيفة الإسرائيلية اليمينية جيروسالم بوست بأن حركة التضامن الدولية تتلقى تمويلا من السلطة الفلسطينية وحركة حماس (جويل ليدين، "تقرير أولي لجيش الدفاع الإسرائيلي: الناشط الفلسطيني الذي أصيب بالرصاص، قد يكون قد بادر بإطلاق الرصاص أولا"، 12 نيسان/ إبريل 2003) (ص. 171، 254 ملاحظة 3. تستند جيروسالم بوست في هذا الزعم إلى "مصادر أمنية حكومية عليا"، وتنكر حركة التضامن الدولية هذا الأمر جملة وتفصيلا.

(49) للاطلاع على "أربع شهادات من شهود عيان على قتل راشيل" انظر www.rachelcorrie.org/statements.htm، الذي أعده خوزيه ساندیرکوك وآخرون بعنوان "السلام تحت النيران: إسرائيل/ فلسطين وحركة التضامن الدولية، ص. 236-237.

(50) كونال أوركهارت، "تقرير إسرائيلي يخلي الجيش من المسؤولية عن مقتل أمريكية"، صحيفة غارديان (14 نيسان/ إبريل 2003)؛ جون سويني، "شاهد تم إسكاته"، صحيفة إندبندنت (بريطانيا) (30 تشرين الأول/ أكتوبر 2003).

(51) آلان م. ديرشويتس، "إدوارد سعيد: مائير كاهانا الفلسطيني"، النشرة الشهرية لكونغرس اليهود الأمريكيين (أيلول/ سبتمبر-تشرين الأول/ أكتوبر 2003).

(52) إدوارد و. سعيد، سياسات التجريد: الكفاح من أجل تقرير المصير للفلسطينيين، 1969-1994 (نيويورك، 1994).

(53) إدوارد و. سعيد، نهاية العملية السلمية: أوسلو وما بعدها (نيويورك، 2001) ص. 45.

(54) غوري فيسوانثان، السلطة والسياسة والثقافة: مقابلات مع إدوارد سعيد (نيويورك، 2002)، ص. 289.

(55) يستشهد ديرشويتس بمقالين كتبتهما جودي سيغل في صحيفة جيروسالم بوست، "إسرائيل عرضت معالجة جميع المصابين الفلسطينيين" (22 أيار/ مايو 2001) و "الفلسطينيون يرفضون التعاون الطبي" (18 نيسان/ إبريل 2002)، ولكن الدليل الوحيد لدعم هذا الزعم يأتي من تصريح لوزير الصحة نسيم داهان للصحفية سيغل في المقال الأول. أما المقالة الثانية، فهي تستشهد بضابط في الجيش الإسرائيلي، ويبدو أنها تناقض الزعم بأن السلطة الفلسطينية لم تعد تسمح للفلسطينيين المصابين بالذهاب إلى إسرائيل من أجل الحصول على العناية الطبية: "تجري الآن جهود كبيرة لضمان أن المرضى الذين لا يمكن علاجهم في المناطق، يتم نقلهم بسرعة إلى المستشفيات الإسرائيلية، حتى وإن لم يكن هناك ضمانات لدفع التكاليف. وقد حدثت عشرات من تلك الحالات".

(56) مقابلة مع الدكتور مصطفى برغوثي من اتحاد لجان العناية الطبية (أجرى المقابلة مايكل طرزي في 13 تشرين الأول/ أكتوبر 2003)؛ رسالة بالفاكس من وزير الصحة في السلطة الفلسطينية الدكتور منذر الشريف (30 تشرين الأول/ أكتوبر 2003)؛ مراسلة بالإيميل مع المديرة في منظمة بتسيلم، جيسيكا مونتيل (13 تشرين الأول/ أكتوبر 2003)؛ مراسلة بالإيميل مع شابتي غولد من منظمة أطباء لحقوق الإنسان- إسرائيل، مشيرا إلى أن "العلاج المجاني في المستشفى... هو مسألة نادرة ولكن يعلن عنها بكثافة عندما تحدث" و نظرا لأن إسرائيل "تنكر الحق بالعناية الصحية،... وأنه أمر غير مهم... وهذا الأمر ما هو إلا قطرة في بحر المشكلات المتعلقة بالاحتلال". ومن جديد: "إن الأمر يشبه أن يقوم المرء بحرق منزل بأكمله، ثم يقوم برش دلو ماء على الحريق ويتبجح بأنه قدم المساعدة" (10 تشرين الأول/ أكتوبر 2003). بخصوص سماح إسرائيل بسفر سبعة أطفال فلسطينيين مرضى إلى إيطاليا لتلقي العلاج، أشارت منظمة بتسيلم: "نظرا للضرر الشديد الذي لحق بالخدمات الصحية في

الضفة الغربية، يبدو أن عملية نقل الأطفال الفلسطينيين بالطائرة لا تزيد عن كونها مسعى لتحسين صورة إسرائيل" (إيذاء العاملين الطبيين: تأخير الموظفين الطبيين والإنسانيين والإساءة إليهم من قبل قوات الأمن الإسرائيلية [القدس، كانون الأول/ ديسمبر 2003]، ص. 23).

(57) أطباء لحقوق الإنسان-إسرائيل، تركة من الظلم: نقد للنهج الإسرائيلي إزاء الحق بالصحة للفلسطينيين في المناطق المحتلة (تل أبيب، تشرين الثاني/ نوفمبر 2002)، ص. 22، 67.

(58) المرجع السابق، ص. 57.

(59) أطباء لحقوق الإنسان-إسرائيل، الطب تحت الهجوم: التسبب بأضرار فادحة للخدمات الطبية في المناطق المحتلة (نيسان/ إبريل 2002)؛ بالنسبة للاستجابة المخزية للمؤسسة الطبية الإسرائيلية، انظر أيضا، أطباء لحقوق الإنسان-إسرائيل، تركة من الظلم، ص. 74-75.

(60) يكرر ديرشويتس هذا الزعم في مقال بعنوان: "يجب إيقاف السيارات التي يفضلها الإرهابيون"، صحيفة نيويورك ديلي نيوز (29 شباط/ فبراير 2004).

(61) أطباء لحقوق الإنسان-إسرائيل، تركة من الظلم، ص. 61-63؛ انظر أيضا ص. 73-74. للاطلاع على نص قرار المحكمة، انظر "الصليب الأحمر والهلال الأحمر: قرار المحكمة العليا (8 نيسان/ إبريل 2002)"، www.israel-mfa.gov.il/mfa/ go.asp?MFAHOlkgO.

(62) غريغ ماير، "محنة الشرق الأوسط: الأمن" نيويورك تايمز (21 أيار/ مايو 2003).

(63) أطباء لحقوق الإنسان، تركة من الظلم، ص. 60.

(64) منظمة العفو الدولية، بعيدا عن أنظار العالم، ص. 35 ملاحظة 12.

(65) أطباء لحقوق الإنسان-إسرائيل، تركة من الظلم، ص. 61 ("حشر أكبر عدد ممكن من الجنود")؛ بتسيلم، المس بالطواقم الطبية، ص. 20-21، 23-24.

(66) للاطلاع على معلومات حول الاعتداءات المبكرة على سيارات الإسعاف الفلسطينية، انظر أطباء لحقوق الإنسان، تقييم استخدام القوة، ص. 13-14، حيث أشارت المنظمة: "يزعم الجيش الإسرائيلي أن سيارات الإسعاف لا تستخدم استخداما ملائما، ولكن فريق أطباء لحقوق الإنسان لم يتلق أي توثيق لحالة واحدة تم فيها استخدام سيارة إسعاف لأغراض غير نقل المصابين"؛ للاطلاع على معلومات حول الاعتداءات الحديثة، انظر بتسيلم، المس بالطواقم الطبية، ص. 14-19. أطباء لحقوق الإنسان-إسرائيل، تركة من الظلم، ص. 60.

(5)
ثلاث رصاصات في مؤخرة الرأس

(1) اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل، ومنظمة القانون__الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان، "سياسة الاغتيالات لدولة إسرائيل" (أيار/ مايو 2002) ص. 7 ("ليست أمرا جديدا")؛ المركز الفلسطيني لمعلومات حقوق الإنسان "الاستهداف بغرض القتل: الوحدات الإسرائيلية المتخفية" (القدس، 1992)، ص. 4 (باراك)، 22 (استنتاجات)؛ منظمة بتسيلم (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة)، "نشاطات الوحدات المتخفية في المناطق المحتلة" (القدس، أيار/ مايو 1992)، ص. 8 ("نسبة كبيرة"؛ قارن مع ص. 20-21)، 75 ("خمسين بالمئة"). هيومان رايتس ووتش، "رخصة للقتل: العمليات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين "المطلوبين" والمقنعين"، (نيويورك، 1993)، ص. 1 (عدد الضحايا وتصنيفهم)، 4 ("اتسعت"، "مما أدى إلى")، 10 (أعدام المعتقلين)، 20 ("مجموعة محددة من القواعد"). لقد كان الجناح المسلح من الحركة الصهيونية يرتكب اغتيالات سياسية في فلسطين منذ عشرينيات القرن العشرين.

(2) منظمة العفو الدولية، "يجب على إسرائيل إنهاء سياسة الاغتيالات" (لندن، تموز/ يوليو 2003)، ص. 1 ("عشرات"). موقع الإنترنت التابع لمنظمة بتسيلم، "الاغتيالات - القتل خارج نطاق القانون"، وتسرد المنظمة 110 حالات قتل مستهدف و71 من عابري السبيل [بما في ذلك 23 طفلاً رضيعاً أو قاصراً، قتلوا خلال شهر حزيران/ يونيو 2003. www.btselem.org/english/statistics/fatalities_lists/ extra_judicial_eng.asp]. آريا دايان، "يوم من كل خمسة أيام، تجري قوات الدفاع الإسرائيلية محاولة اغتيال"، هاآريتز (21 أيار/ مايو 2003) ("كل خمسة أيام")؛ بتسيلم، ورقة بيان موقف: سياسة الاغتيالات الإسرائيلية: القتل خارج نطاق القانون (القدس، شباط/ فبراير 2001)، ص. 14.

(3) ليلي غاليلي، "طيارو الاحتياط يرفضون سياسة الاغتيالات"، هاآريتس (19 أيلول/ سبتمبر 2003)؛ أموس هاريل و ليلي غاليلي، "سلاح الجو سوف يطرد الطيارين الرافضين"، هاآريتس (25 أيلول/ سبتمبر 2003). (للاطلاع على البيان العام الذي أعلنه الطيارون الرافضون، "رسالة من طيارين إسرائيليين يرفضون الخدمة العسكرية"، انظر .(www.xs4all.nl/~pieth/PilotsLetter.pdf إيتمار إيخنر و توفا تزيموكي، "ديرشويتس يريد الحصول على "براءة" لإسرائيل"، يدعوت أحرنوت (18 تشرين الثاني/ نوفمبر2003) ("دعم سلاح الجو الإسرائيلي")؛ ألان م. ديرشويتس، "Alle lieben tote Juden...," في صحيفة داي ويلت (15 حزيران/ يونيو 2002).

(4) آلان ديرشويتس، "ناقدو قتل الشيخ ياسين يكشفون عن عماهم الأخلاقي"، صحيفة فورورد (26 آذار/ مارس 2004). وفي مكان آخر من ذلك المقال، يكتب أيضا أن "قادة الإرهابيين" مثل ياسين "يجب أن يعدوا محاربين، وبناء عليه، فهم أهداف ملائمة للهجوم الوقائي".

(5) انظر أيضا، آلان م. ديرشويتس، "ما الذي يجعل الإرهاب فعالا؟" (نيو هيفن، 2002)، ص. 120، 184.

(6) اتفاقية جينيف بشأن معاملة أسرى الحرب، المادة 4.

(7) منظمة العفو الدولية، الاغتيالات التي تنفذها الدولة وغيرها من عمليات القتل غير المشروعة (لندن، 2001)، ص. 20؛ اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل ومنظمة القانون، سياسة الاغتيالات، ص. 69-70. وتشير هذه الدراسة الأخيرة إلى أن إسرائيل "لا تعترف بأعضاء المنظمات الفلسطينية الذين يشتركون بأعمال عدائية بوصفهم محاربين.... وإذا كانت دولة إسرائيل تفضل النظر إليهم بوصفهم "محاربين"، يتعين عليها بالتالي معاملتهم كأسرى حرب، بدلا من التعامل معهم ضمن نظام القانون الجنائي المحلي".

(8) منظمة العفو الدولية، الاغتيالات التي تنفذها الدولة وغيرها من عمليات القتل غير المشروعة، ص. 19-20؛ انظر أيضا اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل ومنظمة القانون، سياسة الاغتيالات، ص. 7.

(9) بتسيلم، ورقة بيان موقف: سياسة الاغتيالات الإسرائيلية، ص. 8؛ اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل ومنظمة القانون، سياسة الاغتيالات، ص. 61.

(10) اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل ومنظمة القانون، سياسة الاغتيالات، ص. 60 (قارن مع ص. 8، 67).

(11) المرجع السابق، ص. 6 ("هجوم كبير")؛ منظمة العفو الدولية، "يجب على إسرائيل إنهاء سياسة الاغتيالات"، ص. 2 ("لم تقدم").

(12) منظمة العفو الدولية، "يجب على إسرائيل إنهاء سياسة الاغتيالات"، ص. 3-4 (قارن مع منظمة العفو الدولية، الاغتيالات التي تنفذها الدولة، ص. 5)؛ اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل ومنظمة القانون، سياسة الاغتيالات، ص. 73 (قارن مع ص. 8).

(13) منظمة العفو الدولية، "يجب على إسرائيل إنهاء سياسة الاغتيالات"، ص. 4-6؛ اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل ومنظمة القانون، سياسة الاغتيالات، ص. 60.

(14) اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل ومنظمة القانون، سياسة الاغتيالات، ص. 8-9 ("جريمة قتل"، "جريمة حرب")، 60 ("الأشد جسامة")، 76 ("شائنة").

(15) بتسيلم، ورقة بيان موقف: سياسة الاغتيالات الإسرائيلية، ص. 14؛ "أيلون: عمليات القتل الإسرائيلية تخلق المزيد من المهاجمين الانتحاريين"، صحيفة جيروسالم بوست (نسخة الإنترنت) (18 كانون الأول/ ديسمبر 2001)؛ انظر أيضا أموس هاريل، "ضباط أمن يقولون: القتل المستهدف لا يؤدي الغرض؛ لا يوجد حل عسكري للإرهاب"، هاآريتس (19 كانون الأول/ ديسمبر 2001).

(16) أليكس فيشمان، "عملية تصفية خطيرة"، يدعوت أحرنوت (25 تشرين الثاني/ نوفمبر 2001)؛ شلوميت ألوني، "يمكنكم مواصلة التصفيات"، يدعوت أحرنوت (18 كانون الثاني/ يناير 2002)؛ برادلي بورستون، "خلفية عامة: "ضربة" شحادة ترسل أمواج صدمة إلى إسرائيل"، هاآريتس (25 تموز/ يوليو 2002) (قائد ميرتس)؛ عكيفا إلدار، "كيف تتوقف عن وقف إطلاق النار"، هاآريتس (25 تموز/ يوليو 2002)؛ غيدون ساميت، "إنها قصة رعب، وحسب"، هاآريتس (26 تموز/ يوليو 2002)؛ عكيفا إلدار، "إذا كان هناك دخان، فليس هناك وقف لإطلاق النار"، هاآريتس (30 تموز/ يوليو 2002)؛ "رسالة إلى محرر صحيفة أمريكي"، هاآريتس (30 تموز/ يوليو 2002) (نص البيان العام المخطط). لمزيد من المناقشة والمراجع، انظر نورمان ج. فنكلستين، الحقيقة والخيال في صراع إسرائيل-فلسطين، الطبعة الثانية. (نيويورك، 2003).

(6)
أبو غريب الإسرائيلية

(1) بخصوص هذه الفقرة والفقرة اللاحقة، انظر بصفة خاصة منظمة بتسيلم (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة)، التحقيق مع الفلسطينيين في أثناء الانتفاضة: إساءة المعاملة، "ضغط جسدي متوسط" أم تعذيب؟ (القدس، آذار/ مارس 1991)، ص. 27-32، ومنظمة العفو الدولية، "تقرير وتوصيات من بعثة لمنظمة العفو الدولية إلى حكومة دولة إسرائيل 3-7 حزيران/ يونيو 1979، بما في ذلك إجابة الحكومة وتعليقات منظمة العفو الدولية" (لندن، أيلول/ سبتمبر 1980)، ص. 5-13.

(2) انظر الفصل الفرعي المعنون "إساءات تحدث أحيانا" في هذا الفصل.

(3) "إسرائيل تعذب السجناء العرب: تحقيق خاص من إعداد "INSIGHT"، صندي تايمز (19 حزيران/ يونيو 1977)؛ "التعذيب: إسرائيل ترد"، صندي تايمز (3 تموز/ يوليو 1977)؛ "التعذيب: دفاع مشوب بالعيوب"، في صحيفة صندي تايمز (10 تموز/ يوليو 1977). للاطلاع على تحليل لمزاعم صحيفة صندي تايمز، والرد الإسرائيلي، والدحض الذي قدمته الصحفية، انظر منظمة العفو الدولية، تقرير وتوصيات، ص.

9-11، وقد وجد التقرير: "وباختصار، أن الرد الإسرائيلي على مزاعم صحيفة صندي تايمز تناول ست حالات فقط من الحالات الـ 22 التي أوردتها الصحيفة. وحتى في هذه الحالات، كان الرد ظرفيا ولم يضعف من المزاعم المحددة بحد ذاتها". أما الاستنتاج الأوسع الذي خرجت به منظمة العفو الدولية حول معاملة إسرائيل للمحتجزين الفلسطينيين، فهو "يؤكد وجهة نظرها التي أعلنت عنها في مناسبات متعددة منذ عام 1970، بأنه توجد أدلة واضحة كافية حول إساءة معاملة المحتجزين الأمنيين في المناطق المحتلة على يد المحققين، ومسؤولي السجون، مما يستدعي إجراء تحقيق عام حول هذا الأمر" (ص. 43).

(4) منظمة العفو الدولية، "التعذيب في الثمانينيات" (لندن، 1984)، ص. 233-34.

(5) المفوضية الدولية للحقوقيين، ومنظمة القانون في خدمة الإنسان (الحق)، "التعذيب والتهديد في الضفة الغربية: حالة سجن الفارعة" (رام الله، 1984).

(6) مؤسسة الحق، معاقبة شعب: انتهاكات حقوق الإنسان في أثناء الانتفاضة الفلسطينية، كانون الأول/ ديسمبر 1987 - كانون الأول/ ديسمبر 1988 (رام الله، كانون الأول/ ديسمبر 1988)، ص. 341-45، 351-57؛ مؤسسة الحق، شعب تحت الحصار: التقرير السنوي حول حقوق الإنسان في المناطق الفلسطينية المحتلة، 1989 (رام الله، 1990)، ص. 173-79؛ "إسرائيل والمناطق المحتلة"، في تقرير منظمة العفو الدولية السنوي للعام 1990 (لندن).

(7) منظمة بتسيلم، "التحقيقات، ص. 6، 23. انظر أيضا، منظمة بتسيلم، "التحقيق مع الفلسطينيين في أثناء الانتفاضة: متابعة لتقرير بتسيلم الصادر عام 1991" (القدس، آذار/ مارس 1992)، ويورد هذا التقرير أنه على الرغم من "الانتباه الواسع والفوري" الذي اجتذبه التقرير الأصلي، "فما زالت الصورة على حالها إلى حد كبير كما كشفنا عنها قبل عام" (ص. 11، 43). للاطلاع على تعامل الإعلام الإسرائيلي ومنظمات حقوق الإنسان مع موضوع التعذيب في أثناء الانتفاضة، انظر أيضا نورمان فنكلستين، "صعود وأفول فلسطين، رواية شخصية عن سنوات الانتفاضة" (منيابوليس، 1996)، ص. 48-49.

(8) انظر الفصل الفرعي المعنون "إساءات تحدث أحيانا" في هذا الفصل.

(9) للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر فوزي الأسمر، "أن تكون عربيا في إسرائيل" (بيروت، 1978)، خصوصا الفصل السادس.

(10) "الإرهاب والاحتجاز الوقائي: حالة إسرائيل"، مجلة كومنتري (كانون الأول/ ديسمبر 1970، ص. 67-78؛ "الاحتجاز الوقائي للمواطنين في أثناء الطوارئ القومية ــ مقارنة بين إسرائيل والولايات المتحدة"، في كتاب "الكتاب السنوي لحقوق الإنسان في إسرائيل" (تل أبيب، 1971)، ص. 295-321؛ "الحريات المدنية في

إسرائيل: مشكلة الاحتجاز الوقائي"، إرفينغ هوو ,كارل غيرشمان (محررون)، إسرائيل والعرب والشرق الأوسط (نيويورك، 1972)، ص. 266-99.

(11) "الاحتجاز الوقائي في إسرائيل" (رسائل)، مجلة كومنتري (حزيران/ يونيو 1971).

(12) يواف كارني، " إسرائيل تقع بين واشنطن والرياض"، هاآريتس (19 نيسان/ إبريل 1991) والمقصود من هذا المقال أن إسرائيل واقعة بين المؤيدين لها تأييداً مطلقاً وتمثلهم واشنطن وبين الذين ينظرون إليها على أنها كيانٌ معادٍ مغتصب وتمثلهم الرياض.

(13) آلان ديرشويتس، "بعكس التيار السائد" (نيويورك، 1992)، ص. 389.

(14) مونرو هـ. فريدمان، و آلان م. ديرشويتس، "إسرائيل تقوم بالتعذيب، يقولون" نيويورك تايمز (2 حزيران/ يونيو 1978). الاستشهاد حول وصف فريدمان مأخوذ من اقتباس من حفل تقديم أفضل جائزة تقدمها جمعية المحامين الأمريكيين تقديرا للحرفية، والتي حصل عليها فريدمان (منشور على موقع الإنترنت التابع لمدرسي القانون في جامعة هوفسترا، .www.hofstra.edu

(15) آلان ديرشويتس، "وقاحة" (نيويورك، 1991)، ص. 236-237.

(16) المحكمة المحلية الأمريكية، منطقة شرق نيويورك، نص المحاكمة، قضية محمد عبد عطا المعروف أيضا باسم محمد العبد أحمد ضد وايغن وآخرين. هذه النسخة من المحاكمة وفرها مشكورا جون لوو، مدير القضايا للقاضي جاك وينستين، الذي نظر في هذه القضية. ويعود تاريخها إلى 2 آب/ أغسطس 1989.

(17) قضية أحمد ضد وايغن، ص. 450-451.

(18) المرجع السابق، ص. 501-503.

(19) المرجع السابق، ص. 384-385.

(20) المرجع السابق، ص. 404.

(21) المرجع السابق، ص. 507.

(22) المرجع السابق، ص. 382-386.

(23) مراسلة شخصية بتاريخ 13 آذار/ مارس 2004. في حين أن ديرشويتس وفريدمان انهمكا، وقد اعترفا بذلك بعد تمنع، بنشاط لتشويه سمعة سامي إسماعيل، إلا أن المحامية لانغر لعبت دورا مختلفا تماما، وهو أمر يستحق التقدير. في المحاكمة التي عقدت عام 1989 في قضية تسليم سجين، تم توجيه سؤال لسامي إسماعيل ما إذا كان "يعدُّ فليشا لانغر محامية صادقة ويعتمد عليها" أجاب: "أنا أعدُّ فليشا لانغر مثل أم لي. أنا فخور بأن أقول ذلك. لقد رزقت مؤخرا بطفلة وسميتها فليشا؛ كي أعبر عن امتناني لها، وتقديري لحقيقة أنها أنقذت حياتي. أنا أعدُّها أما أخرى لي بكل ما تحمله الكلمة من معنى" (المرجع السابق، ص. 601-602). وقد نالت المحامية لانغر الجائزة البديلة عن جائزة نوبل للسلام عام 1990 لعملها في مجال حقوق الإنسان، كما عدتها المجلة النسائية الأسبوعية الإسرائيلية الشهيرة، مجلة YOU، عام 1998 واحدة من أهم خمسين امرأة في المجتمع الإسرائيلي.

(24) ديرشويتس، "وقاحة"، ص. 237-238.

(25) قضية أحمد ضد وايغن، ص. 339-345.

(26) المرجع السابق، ص. 464.

(27) ديرشويتس، "وقاحة"، ص. 239. من أجل التوضيح، أشار قاضي المحكمة جاك وينستين لشهادة ديرشويتس فقط في مسائل هامشية نسبيا، وهي أنه عندما قامت الولايات المتحدة بتسليم جون ديجانجوك، وهو أوكراني متهم بجريمة حرب، إلى إسرائيل، فإنه لم يتعرض للتعذيب، وأن نظام السجون الإسرائيلي يمكن مقارنته مع معظم أنظمة السجون في الغرب. ومن ناحية أخرى، عارض القاضي وينستين تعريف ديرشويتس للتعذيب وما تمارسه إسرائيل. ونقض زعم ديرشويتس بأن التعذيب وحتى المعاملة اللاإنسانية تعني فقط التسبب بألم جسدي، إذ صرح وينستين بأن التعذيب والعقوبات القاسية وغير المعتادة يجب تعريفها لغرض هذه المحاكمة، بوصفها تتضمن التهديد والأنواع اللاإنسانية الأخرى من الإيذاء النفسي بما في ذلك الخداع المصمم للتسبب باليأس". إضافة إلى ذلك، فبعكس زعم ديرشويتس بأن أساليب التحقيق الإسرائيلية تتألف من "إستراتيجيات" تتسبب بالخوف وليس الألم، أشار وينستين مباشرة إلى "تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول أوضاع حقوق الإنسان في إسرائيل"، الذي ورد فيه "تقارير عن تواصل حالات ضرب المشتبه بهم والمحتجزين، وتقارير حول معاملة قاسية ومذلة للسجناء والمحتجزين". ولم يأمر وينستين بتسليم السجين لإسرائيل إلا بعد أن أرسلت الحكومة الإسرائيلية رسالة إلى المحكمة "تقدم فيها ضمانات رسمية أن المتهم إذا ما تم تسليمه لن يتعرض للتعذيب أو أشكال أخرى من المعاملة اللاإنسانية أو المهينة". انظر قضية أحمد ضد وايغن، 726.

(28) ألان ديرشويتس، "ما الذي يجعل الإرهاب فعالا"، (نيوهيفن، 2002)، ص. 124.

(29) انظر الفصل الفرعي "لا مزيد من التعذيب" في هذا الفصل.

(30) تقارير منظمة العفو الدولية (نيويورك) للأعوام 1991-1999. تقرير العام 1991 يغطي المدة ما بين كانون الثاني/ يناير إلى كانون الأول/ ديسمبر 1990، وهكذا دواليك.

(31) منظمة العفو الدولية، مكافحة التعذيب (لندن، 2003)، القسم 2-2.

(32) منظمة هيومان رايتس ووتش، التحقيقات الإسرائيلية مع الفلسطينيين في المناطق المحتلة (نيويورك، 1994)، ص. X، 4. وبمثل ذلك، فقد استنتجت التقارير السنوية لمنظمة هيومان رايتس ووتش خلال عقد التسعينيات أن إسرائيل قامت بصفة منهجية بتعذيب وإساءة معاملة المحتجزين الفلسطينيين.

(33) منظمة بتسيلم، التشريع يسمح باستخدام القوة البدنية والقسر النفساني في التحقيقات التي يجريها جهاز الأمن العام، ورقة بيان موقف (القدس، كانون الثاني/ يناير 2000)، ص. 31.

(34) انظر الفصل الفرعي المعنون "لا مزيد من التعذيب" في هذا الفصل.

(35) للاطلاع على مقتطفات من تقرير لاندو وتعليقات نقدية حوله، انظر بصفة خاصة، مجلة (Israel Law Reviewالقدس)، المجلد 23، الأعداد 2-3 (ربيع-صيف 1989). وقد أسهم ديرشويتس بمقال في عدد المجلة ذلك ("هل من الضروري تطبيق "ضغط جسدي" ضد الإرهابيين-والكذب بشأن ذلك لاحقا؟")، ولم يتخذ أي موقف حول توصيات لجنة لاندو التي سمحت بممارسة التعذيب: "إنني أفتقر للمعلومات الضرورية من أجل التوصل إلى تقييم مؤكد حول ما إذا كان يجب السماح لجهاز الأمن العام باستخدام الضغط الجسدي خلال التحقيق مع بعض الإرهابيين المشتبه بهم تحت ظروف محددة" (ص. 199).

(36) بتسيلم، التحقيقات، ص. 31.

(37) انظر الفصل الفرعي المعنون "إساءات تحدث أحيانا" في هذا الفصل.

(38) اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل، "دفاع باطل: التعذيب وإساءة المعاملة في تحقيقات جهاز الأمن العام بعد قرار المحكمة العليا، 6 أيلول/ سبتمبر 1999-6 أيلول/ سبتمبر 2001"، (القدس، أيلول/ سبتمبر 2001، ص. 9 هامش 6.

(39) بتسيلم، "إضفاء الشرعية على التعذيب: أحكام محكمة العدل العليا الإسرائيلية في قضايا البلبيسي، وحمدان، ومبارك" (القدس، كانون الثاني/ يناير 1997).

(40) موقع الإنترنت التابع لمنظمة بتسيلم، تحت عنوان "التعذيب"، //:http www.btselem.org/Arabic/Torture/Index.asp؛ انظر أيضا مقال إيتان فيلنر، المدير التنفيذي لمنظمة بتسيلم، في صحيفة لوموند: "إسرائيل هي البلد الوحيد في العالم الذي أضفى الشرعية على التعذيب قضائيا ومن ناحية اللغو.... لقد قامت المحكمة العليا فعليا بإضفاء الشرعية على التعذيب من خلال إقرار استخدامه في حالات فردية" (11 كانون الأول/ ديسمبر 1998).

(41) منظمة العفو الدولية، مكافحة التعذيب، القسم 2-2.

(42) ديرشويتس، "ما الذي يجعل الإرهاب فعالا؟"، ص. 139-140.

(43) "ملخص لسجل الجزء العام من الاجتماع الـ 297: إسرائيل، 97/09/04" (/CAT/C/ SR.279/Add.1).

(44) تقرير المقرر الخاص، السيد نايجل س. رودلي، المقدم قبل صدور قرار لجنة حقوق الإنسان رقم 1995/37 ب" (.E/CN.4/1997/7).

(45) بتسيلم، تشريع يسمح باستخدام القوة الجسدية، ص. 25، 54.

(46) اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل (المحكمة الإسرائيلية العليا 94/5100)، ص. 27.

(47) أورا ماغان، منسقة قسم المعلومات، اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل (1 كانون الأول/ ديسمبر 2003، اتصال شخصي). انظر أيضا بتسيلم، "التحقيقات"، ص. 32-36.

(48) منظمة العفو الدولية، "الموت بالهز: حالة عبد الصمد حريزات" (تشرين الأول/ أكتوبر 1995) (تقارير التشريح). لم توجه أي تهم جنائية للمحقق الذي قام بتعذيب حريزات حتى الموت، وكذلك "بعد إيقاف عن العمل لم يستمر طويلا، عاود عمله بالتحقيق - وربما التعذيب- مع المحتجزين الفلسطينيين" (اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل، دفاع باطل، ص. 19). أقر رئيس الوزراء إسحاق رابين في عام 1995 أن "الهز" قد تم استخدامه ضد ثمانية آلاف من المحتجزين الفلسطينيين، بينما صرح النائب العام الإسرائيلي السابق أن "استخدام أسلوب التحقيق المعروف بالهز هو أسلوب يستخدم بصفة معتادة في التحقيقات" (بيتسيلم، تشريع يسمح باستخدام القوة الجسدية، ص. 31-32).

(49) "تقرير صدر حول الظروف المحيطة بمقتل أحد المحتجزين (تصريح من المتحدث باسم وزارة العدل)" (القدس، 7 حزيران/ يونيو 1995)، http://www.israel-mfa.gov.il/mfa/go.asp?MFAHOa4eO.

(50) قضية اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل ضد إسرائيل (المحكمة العليا 94/5100)، ص. 9. أحال قرار المحكمة هذا إلى قرار سابق للمحكمة العليا رقم 95/4054، وهو حكم سابق أصدرته المحكمة بخصوص قضية حريزات.

(51) يلمح ديرشويتس أيضا إلى هذا الزعم في الصفحات 134، و 135، و 199.

(52) ديرشويتس، "ما الذي يجعل الإرهاب فعالا"، ص. 140-141.

(53) ديفيد كريتزمير، "احتلال العدالة" (آلبني، 2002)، ص. 141-142. الاقتباس الداخلي يشير إلى المدة السابقة على قرار المحكمة الإسرائيلية العليا عام 1999 بشأن التعذيب.

(54) منظمة بتسيلم، "تعذيب روتيني: أساليب التحقيق لدى جهاز الأمن العام" (القدس، 1998)، ص. 16، 29 (انظر ص. 30-31 للاطلاع على أمثلة عديدة عن فلسطينيين تم تعذيبهم استنادا إلى سيناريو "القنبلة الموقوتة"، ومع ذلك تم الإفراج عنهم لاحقا دون أن توجه لهم اتهامات ودون وضعهم في الاحتجاز الإدراي).

(55) منظمة بتسيلم، "تشريع يسمح باستخدام القوة الجسدية"، ص. 32، 48.

(56) انظر الفصل الفرعي المعنون "لا مزيد من التعذيب" في هذا الفصل.

(57) منظمة بتسيلم، "تشريع يسمح باستخدام القوة الجسدية"، ص. 43-46.

(58) يكرر ديرشويتس أشكالا أخرى من هذا الزعم في صفحة 134 ("منعت رسميا جميع أشكال الضغط الجسدي"، "محظور تماما")، وصفحة 135 ("القانون الحالي لا يسمح

حتى"، "الذي حظر استخدام الضغوط الجسدية")، وصفحة 138 ("قد منعتها حاليا")، وصفحة 184 ("حظر استخدام")، وصفحة 199 ("هذا النوع من الضغط يعد حاليا منافيا للقانون")، وصفحة 206 ("توقفت عن القيام").

(59) ديرشويتس، "ما الذي يجعل الإرهاب فعالا؟"، ص. 251-252 هامش 26.

(60) اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل، دفاع باطل، ص. 14.

(61) التقرير السنوي لمنظمة هيومان رايتس ووتش للعام 2000 (نيويورك).

(62) اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل، "عودة إلى روتين التعذيب: تعذيب وإساءة معاملة الفلسطينيين المحتجزين في أثناء الاعتقال والحجز والتحقيق، أيلول/ سبتمبر 2001 - نيسان/ إبريل 2003" (القدس، نيسان/ إبريل 2003)، ص. 9-14، 21، 89. للاطلاع على مسألة تواطؤ محكمة العدل العليا، انظر بصفة خاصة الفصل الرابع ("ختم موافقة لجهاز الأمن العام: محكمة العدل العليا، النائب العام، ومكتب الادعاء العام الحكومي").

(63) منظمة العفو الدولية، "مكافحة التعذيب"، القسم 2-2.

(64) منظمة العفو الدولية، "نفوس محطمة: مضي عام على الانتفاضة" (لندن، 2001)، ص. 50.

(65) منظمة بتسيلم، "روتين معتاد: ضرب الفلسطينيين وإساءة معاملتهم على يد قوات الأمن الإسرائيلية في أثناء انتفاضة الأقصى" (القدس، 2001)، ص. 2-3، 5، 21-22، 36 (الاقتباسات بخصوص حرس الحدود مأخوذة من شهادات قدمها عناصر من حرس الحدود وردت في صحيفة هاآريتس). للاطلاع على وثائق أخرى حول الموضوع، انظر بتسيلم، "في وضح النهار: إساءة معاملة الفلسطينيين على يد جنود جيش الدفاع الإسرائيلي في 23 تموز/ يوليو 2001" (القدس).

(7)
عودة المدمرين

(1) منظمة بتسيلم، "ليس لذنب اقترفوه: هدم البيوت كوسيلة للعقاب في أثناء انتفاضة الأقصى" (القدس، تشرين الثاني/ نوفمبر 2004)، ص. 4.

(2) المرجع السابق، ص. 6 ("لم تستخدم أبدا")، ص. 15 ("بصرف النظر عن" "يشرعون"، "أربعين بالمئة"). بخصوص التمييز في استخدام هذا الإجراء العقابي، تستذكر منظمة بتسيلم أن بيت باروخ غولدشتاين الذي ارتكب اعتداء في الحرم الإبراهيمي عام 1994، حيث قتل تسعة وعشرون فلسطينيا، لم يهدم. كما لم يهدم بيت شاهار دفير زيلنغر، الذي أدين بالانتماء إلى منظمة إرهابية سعت لتنفيذ هجمات ضد العرب، ونفذت ما بين العامين 2001 إلى 2003 هجمات بإطلاق الرصاص، وزرع متفجرات لغرض إيذاء الفلسطينيين" (ص. 6 ملاحظة 7؛ بهذا الخصوص، انظر أيضا تقرير

منظمة العفو الدولية، "تحت الأنقاض: هدم المنازل وتدمير الأراضي والممتلكات" [لندن، أيار/ مايو 2004]، ص. 9).

(3) ديفيد كريتزمير، "احتلال العدالة: المحكمة الإسرائيلية العليا والمناطق المحتلة (آلبني، 2002)، ص. 145؛ منظمة بتسيلم، هدم البيوت - إحصائيات، http:// www.btselem.org/arabic/Punitive_Demolitions/Statistics.asp؛ منظمة بتسيلم، "ليس لذنب اقترفوه"، ص. 4-7.

(4) منظمة العفو الدولية، "الهدم والتجريد: تدمير بيوت الفلسطينيين" (لندن، كانون الأول/ ديسمبر 1999)، ص. 15 (قارن مع، بتسيلم، "ليس لذنب اقترفوه"، ص. 20-24).

(5) التقرير السنوي العالمي لمنظمة هيومان رايتس ووتش لسنة 1992 (نيويورك). ويبدو أن الولايات المتحدة قد لجأت إلى هذا الأسلوب في بعض الحالات خلال احتلالها للعراق؛ انظر كينيث روث، "رسالة إلى وزير الدفاع دونالد رامسفيلد" (هيومان رايتس ووتش، 12 كانون الثاني/ يناير 2004).

(6) منظمة بتسيلم، "هدم البيوت وإغلاقها كوسيلة للعقاب في الضفة الغربية وقطاع غزة، تقرير متابعة" (القدس، تشرين الثاني/ نوفمبر 1990)، ص. 4 ("عملية إدارية")؛ منظمة بتسيلم، "ليس لذنب اقترفوه"، ص. 14 ("التشريح").

(7) منظمة بتسيلم، "ليس لذنب اقترفوه"، ص. 16 ("لا توجد أية استثناءات")، 39-42 ("سكان المنطقة" و "في إصدار هذا الأمر" ص. 42)؛ بخصوص تبرير الجيش الإسرائيلي لعدم إصدار تحذير مسبق ودحض منظمة بتسيلم لهذا التبرير، انظر ص. 17، 43؛ بخصوص الأسباب التي عرضتها المحكمة العليا لقرارها الأصلي الذي أقر بعدم وجوب إصدار تحذير مسبق، ودحض منظمة بتسيلم لهذه الأسباب، انظر ص. 41-42.

(8) للاطلاع على مناقشة بشأن القانون الدولي المتصل بهذا الأمر، انظر يورام دينستين، "المحكمة الإسرائيلية العليا وقانون الاحتلال العدواني: هدم البيوت وإغلاقها"، في الكتاب السنوي الإسرائيلي لحقوق الإنسان (تل أبيب، 1999)، ص. 292-295؛ كريتزيمر، "احتلال العدالة"، ص. 146-148؛ منظمة العفو الدولية، "تحت الأنقاض"، ص. 44-46؛ منظمة بتسيلم، الأساس القانوني لهدم البيوت وإغلاقها؛ بتسيلم، "ليس لذنب اقترفوه"، ص. 25-41.

(9) منظمة بتسيلم، "هدم البيوت وإغلاقها كوسيلة للعقاب"، ص. 5؛ منظمة بتسيلم، "ليس لذنب اقترفوه"، ص. 47. بخصوص المسألة المنفصلة تماما حول ما إذا كان هذا العقاب فعالا كرادع، ذكرت منظمة بتسيلم أن هذا الأمر قابل للجدال، واستشهدت برأي "مسؤول رفيع من المؤسسة الأمنية" يرى أنه "في معظم الحالات" لا يكون هذا العقاب فعالا، كما استشهدت بتقرير داخلي لقوات الدفاع الإسرائيلية ورد فيه أنه

"ليس هناك أي إثبات حول التأثير الردعي لهدم البيوت" و "عدد الهجمات... تصاعد بعد بضعة أشهر من بدء تنفيذ هذه السياسة" (المرجع السابق، ص. 46-47).

(10) "مؤتمر حول حقوق الإنسان (تل أبيب، تموز/ يوليو 1971)"، في الكتاب السنوي لحقوق الإنسان في إسرائيل (تل أبيب، 1971)، ص. 376-377.

(11) دينستين، "عمليات الهدم"، ص. 302-303. تنضوي أفكار دينستين عموما ضمن الإجماع الإسرائيلي العام، فهو يدعم على سبيل المثال السياسة الإسرائيلية في التصفية السياسية (آنتوني دوركين، "دفاعا عن القتل؟" صحيفة غارديان [30آذار/ مارس 2004] .(للاطلاع على تفنيد آخر لحاجة ديرشويتس، انظر كريتزمير، "احتلال العدالة"، ص. 147، 233 ملاحظة 9.

(12) وفقا لمنظمة بتسيلم، "كان اثنان وثلاثون بالمئة من المخالفين المشتبهين في السجن في وقت تنفيذ الهدم، وواحد وعشرون بالمئة منهم "مطلوبين"، وسبعة وأربعون بالمئة منهم قد قتلوا". إضافة إلى ذلك، أوردت منظمة بتسيلم أن "بعض عمليات الهدم تضمنت بيوتا كانت مستأجرة من قبل المشتبه به"، وفي تلك الحالات "فإن الضحية الرئيسة (من الناحية المالية على الأقل) هم مالكو العقار، الذين ليس لهم أية علاقة مع التصرفات المعنية للمشتبه به". وأخيرا، قامت قوات الدفاع الإسرائيلية، عن قصد في بعض الحالات، "بهدم بيوت مجاورة لبيت المشتبه به.... وهذه ممارسة شائعة عندما يكون سكان البيوت المجاورة أعضاء في الأسرة الممتدة للمشتبه به". ضمن البيوت الست مئة تقريبا التي قامت إسرائيل بهدمها كوسيلة للعقاب منذ بدء الانتفاضة الجديدة، كان نصفها تقريبا لا تعود إلى العائلة النواة للمشتبه به، وإنما كانت بيوتا مجاورة للبيت الذي يعيش فيه المشتبه به" (بتسيلم، "ليس لذنب اقترفوه"، ص. 9-13).

(13) منظمة العفو الدولية، "تحت الأنقاض"، ص. 11؛ منظمة بتسيلم، "هدم البيوت وإغلاقها كوسيلة للعقاب" http://www.btselem.org/Arabic/ Punitive_Demolitions/Index.asp؛ مؤسسة الحق (القانون في خدمة الإنسان)، "معاقبة شعب: انتهاكات حقوق الإنسان في أثناء الانتفاضة الفلسطينية، كانون الأول/ ديسمبر 1987-1988 (كانون الأول/ ديسمبر 1988)، ص. 225.

(14) كريتزمير، "احتلال العدالة"، ص. 149؛ انظر أيضا دينستين، "عمليات الهدم"، ص. 296.

(15) كريتزمير، "احتلال العدالة"، ص. 149-150؛ انظر أيضا دينستين، "عمليات الهدم"، ص. 298-299.

(16) منظمة بتسيلم، "الأساس القانوني".

(17) ألان م. ديرشويتس، "وقاحة" (بوسطن، 1991)، ص. 137.

(18) ألان ديرشـــويتس، "الدفـــاع ضـــد الإرهاب ضـــمن ســـيـــادة القـــانون"، www.herzliyaconference.org.

(19) ألان م. ديرشويتس، "استجابة جديدة على الإرهاب الفلسطيني"، صحيفة جيروسالم بوست (11 آذار/ مـارس 2002)؛ انظر أيضـا "مـا الذي يجـعل الإرهاب فـعـالا؟" (نيوهيفن، 2002)، ص. 176-178. على الرغم من أن الفصل 24 من كتاب "مرافعة لإسرائيل" الذي يدافع عن أخلاقية هدم المنازل، يكرر بصفة شبه حرفية ما ورد في فصل مشابه في كتاب "ما الذي يجعل الإرهاب فعالا؟" (ص. 172-181)، إلا أن ديرشويتس يحذف بصمت هذه الفقرة حول التدمير التلقائي للقرى، ربما يعود ذلك إلى أن المناصرة الصريحة لهذا النوع من الإرهاب الهائل لا تفيد في المرافعة لإسرائيل. وبالمناسبة، فإن تكرار الحجج الواردة في كتاب "ما الذي يجعل الإرهاب فعالا؟" يعكس حقيقة أن الانشغال الحالي لديرشويتس بالإرهاب لا يعود إلى اهتمامه بهذا الموضوع بحد ذاته أو تهديد الإرهاب في الولايات المتحدة بقدر ما هو مدفوع بفائدة هذا الموضوع لإزالة أي لوم عن إسرائيل: كان من الممكن لديرشويتس أن يطلق على كتاب "ما الذي يجعل الإرهاب فعالا؟" اسما أدق في وصف غرض الكتاب كأن يسميه ما الذي يجعل إسرائيل معذورة في سحق حقوق الإنسان في حربها ضد الإرهاب؟ إن جوهر كتاب "ما الذي يجعل الإرهاب فعالا؟" هو عشرون صفحة تحتوي على جداول مقارنات تبين، وفقا لديرشويتس، ما الذي جعل الفلسطينيين يعتقدون بأن الإرهاب يأتي بنتيجة؟ على سبيل المثال، في العمود الأيسر من الجدول، وعنوانه "النشاطات الفلسطينية الإرهابية" يدرج " 4 أيلول/ سبتمبر 1997 - ثلاثة تفجيرات، واحدة بعد الأخرى، تقتل على الأقل أربعة إسرائيليين، وثلاثة مهاجمين انتحاريين في السوق الخارجي الرئيس في القدس" بينما في العمود الأيمن المقابل الذي أطلق عليه "المنافع التي عادت على القضية الفلسطينية" يدرج مقابل الفقرة السابقة "22 آذار/ مارس 2000 - البابا يوحنا بولس يزور عرفات في بيت لحم" (ص. 77-78). العلاقة السببية بين هذين الحادثين واضحة للغاية - هجوم انتحاري عام 1997، زيارة البابا عام 2000 - سيكون من العجب أن الفلسطينيين لم يلاحظوا ذلك.

(20) يهوشوفاط هركابي، "الساعة القاتلة لإسرائيل" (نيويورك، 1986)، ص. 101. كتب هركابي أن "تسمية حرب لبنان "حرب سلامة الجليل" هي أكثر من تسمية زائفة. كان من الأصدق تسميتها "الحرب لصيانة احتلال الضفة الغربية""؛ انظر أيضا ميرون بنيفينستي، "أعداء حميمون" (بيركلي، 1995)، ص. 79؛ الجنرال أفرهام تامير، "جندي يبحث عن السلام" (نيويورك، 1988)، ص. 93، 116، 117، 122؛ وشيمون شامير، "الآراء الإسرائيلية حول مصر والعملية السلمية" في كتاب "معضلات الأمن" (نيويورك، 1987) ص. 127-128 (استطلاعات الرأي العام)؛ نعوم تشومسكي،

"المثلث الرهيب" (بوسطن، 1983)، ص. 221 (أعداد الإصابات)، 253-254 (استطلاعات الرأي العام)؛ روبرت فيسك "ويل لأمة" (نيويورك، 1990)، ص. 257، 418-419 (أعداد الإصابات)؛ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 134/37، مساعدة الشعب الفلسطيني (17 كانون الأول/ ديسمبر 1982).

(21) جويل برينكلي، "الاستطلاعات تظهر أن أقلية في إسرائيل تعارض المحادثات مع منظمة التحرير الفلسطينية حاليا"، صحيفة نيوروك تايمز (2 نيسان/ إبريل 1989). حول السجل الشنيع لإسرائيل في مجال حقوق الإنسان في أثناء الانتفاضة الأولى، انظر فنكلستين "صعود وأفول فلسطين: رواية شخصية عن سنوات الانتفاضة" (منيابوليس، 1996)، الفصل 3.

(22) جيسكا مونتيل، "عملية الدرع الواقي: حرب البروباغاندا والحقيقة" مجلة تيكون (تموز/ يوليو-آب/ أغسطس 2002)؛ للاطلاع على تفاصيل حول الجرائم الإسرائيلية في أثناء عملية الدرع الواقي، انظر الفصل الفرعي المعنون "ليس هناك أي دليل" في الفصل الرابع من هذا الكتاب.

(23) للاطلاع على مناقشة حول هذا الموضوع، انظر فنكلستين، "صعود وأفول فلسطين"، الفصل الرابع.

(24) انظر الفصل الفرعي المعنون "المساواة" في الفصل 9.

(25) منظمة بتسيلم، "هدم السلام: السياسة الإسرائيلية في الهدم واسع النطاق لبيوت الفلسطينيين في الضفة الغربية" (القدس، كانون الأول/ ديسمبر 1997)، ص. 2، 26-27، 30، 34-36، 39.

(26) منظمة العفو الدولية، "الهدم والتجريد: تدمير بيوت الفلسطينيين" (لندن، كانون الأول/ ديسمبر 1999)، ص. 1، 2، 11، 14، 17، 19، 20-21، 23، 24-25. انظر أيضا منظمة العفو الدولية، "تحت الأنقاض"، الجزء 5 ("هدم المنازل غير المرخصة: التمييز في سياسات التخطيط والإنشاء وإجراءات فرض القانون").

(27) منظمة بتسيلم، "ليس لذنب اقترفوه" ص. 4.

(28) منظمة بتسيلم، "سياسة التدمير: هدم البيوت وتدمير الأراضي الزراعية في قطاع غزة" (القدس، شباط/ فبراير 2002)، ص. 2، 6، 8، 10، 24، 28-29، 32، 35-36.

(29) منظمة العفو الدولية، تحت الأنقاض، ص. 1، 7، 12، 14، 16، 17، 24، 46؛ انظر أيضا منظمة العفو الدولية، "التدمير المتعمد يشكل جريمة حرب" (بيان صحفي، 13 تشرين الأول/ أكتوبر 2003).

(30) منظمة هيومان رايتس ووتش، "تدمير رفح: هدم المنازل على نطاق واسع في قطاع غزة" (نيويورك، تشرين الأول/ أكتوبر 2004)، ص. 2، 3، 4-6، 9-10، 15، 18-19، 20، 41-54، 63، 68-69، 94-97، 113-115؛ انظر أيضا منظمة هيومان رايتس

ووتش، "إسرائيل: لا بد من وضع حد لاستخدام القوة ضد المدنيين في غزة: يجب على الحكومة الإسرائيلية نبذ خطط الهدم الشامل للمنازل" (20 أيار/ مايو 2004).

(31) منظمة بتسيلم، "ليس لذنب اقترفوه"، ص. 4.

(32) منظمة هيومان رايتس ووتش، "جنين: عمليات جيش الدفاع الإسرائيلي العسكرية" (نيويورك، أيار/ مايو 2002، القسم 2، ص. 2.

(33) منظمة العفو الدولية، "بعيدا عن أنظار العالم: انتهاكات جيش الدفاع الإسرائيلي في جنين ونابلس" (لندن، تشرين الثاني/ نوفمبر 2002)، ص. 7، 10، 12؛ انظر أيضا منظمة العفو الدولية، "قتل المستقبل: أطفال في خط النار" (لندن، أيلول/ سبتمبر 2002)، ص. 7، ومنظمة العفو الدولية، "هدم البيوت يشكل عقوبة جماعية" (14 كانون الثاني/ يناير 2002).

(34) منظمة بتسيلم، "عملية الدرع الواقي: شهادات للجنود، وشهادات للفلسطينيين" (القدس، أيلول/ سبتمبر 2002) ص. 12-14.

(35) منظمة بتسيلم، "سياسة التدمير"، ص. 8؛ منظمة هيومان رايتس ووتش، "غزة: إصابة لاجئين فلسطينيين في أثناء قيام الجيش الإسرائيلي بهدم أحد المنازل" (بيان صحفي، 24 تشرين الأول/ أكتوبر 2002).

(8)
بلاء على الأمم

(1) تقرير اللجنة الملكية حول فلسطين (لندن، 1937) ص. 125-130 (قارن مع ص. 241).

(2) للاطلاع على مسألة دعم التيار الصهيوني العام "لنقل" العرب خارج فلسطين، انظر نورمان فنكلستين، "الحقيقة والخيال في صراع إسرائيل - فلسطين"، الطبعة الثانية (نيويورك، 2003)، ص. xiiوالمراجع المقتبسة.

(3) Sara Roy, The Gaza Strip: The Political Economy of De-Development (Washington, DC: 1995).

(4) المرجع السابق، ص. 3-5. حول الصفات المميزة للسياسة الاقتصادية الإسرائيلية في المناطق المحتلة، انظر بصفة خاصة الفصل الخامس، حيث تكتب سارة روي، على سبيل المثال:

"إن دراسة قطاع غزة تعرض مجموعة غريبة من الظروف (أشكالا وآليات جديدة من قصور التنمية) غير شائعة في أوضاع العالم الثالث الأخرى، ولا يمكن تفسيرها بالنظريات الحالية في مجال التنمية. إذ يكمن في أساس هذا الشكل الغريب من

القصور التنموي في غزة. السياسة الإسرائيلية التي تضع في مقدمة أولوياتها النطاق السياسي-القومي على حساب الاعتبارات الاقتصادية. وقد ظهر ذلك من خلال الرغبة الإسرائيلية في الحصول على الأرض بدلا من استغلال الإمكانات الاقتصادية للناس الذين يعيشون عليها. إن الهدف العقدي الإسرائيلي في إقامة دولة يهودية قوية، ظل دائما يفوق أي حاجة أو رغبة في خلق الربح من خلال الاستغلال الاقتصادي للسكان الفلسطينيين، على الرغم من أنه قد حدث استغلال كهذا بالفعل. لقد قامت إسرائيل بنقل أجزاء من السكان الفلسطينيين فعلا وجردت آخرين من مواردهم وقوتهم. في الواقع، كانت إسرائيل خلال التاريخ الحديث لفلسطين هي نظام الاحتلال الوحيد الذي قام عن قصد بتجريد الفلسطينيين قسرا من أرضهم ومائهم وعملهم". (ص.128.

للاطلاع على مسألة السياسة الإسرائيلية المحسوبة بالسماح بازدهار الأفراد الفلسطينيين وفي الوقت ذاته تفكيك اقتصادهم الأصلي، انظر بصفة خاصة، الفصل السادس من دراسة سارة روي.

(5) المرجع السابق، ص. 165-167، 175-181. الأرقام المقتبسة حول عدد المستوطنين في غزة وردت في دراسة سارة روي.

(6) منظمة بتسيلم (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة)، "العطش لحل: أزمة المياه في المناطق المحتلة وحلها في اتفاقية الوضع النهائي" (القدس، تموز/ يوليو 2000)، ص. 3-4، 8 ("التمييز والإجحاف")، 38، 43-44 ("نظام الدور"). لا يمكن مقارنة البيانات من الضفة الغربية وغزة مقارنة دقيقة؛ على سبيل المثال، نسبة استخدام اليهود بالمقارنة مع الفلسطينيين للمياه في غزة تتضمن استخدامها في القطاع الزراعي الحيوي، بينما لا تتضمن في الضفة الغربية سوى الاستخدام المنزلي والحضري والصناعي؛ كما أن نسبة الاستخدام في غزة تقارن بين استهلاك المياه للمستوطنين اليهود مقارنة بالسكان الفلسطينيين، في حين تجري المقارنة في الضفة الغربية بين الإسرائيليين عموما والفلسطينيين.

(7) منظمة بتسيلم، "الاستيلاء على الأرض: سياسة إسرائيل الاستيطانية في الضفة الغربية" (القدس، أيار/ مايو 2002)، ص. 81.

(8) المرجع السابق، ص. 12 (200.000)، 31 (النصف تقريبا)، 94 ("تمنع الحفاظ")، 95 (ما يزيد عن 40 بالمئة)، 104 (استنتاج). من الاستنتاجات الرئيسة للتقرير أنه في أثناء سنوات "العملية السلمية" في أوسلو، فإن عدد المستوطنين في الضفة الغربية تضاعف تقريبا، وإن العدد الكلي للمستوطنين في الضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية ازداد من 247.000 إلى 375.000، ولم يتم إخلاء حتى مستوطنة واحدة، وإن أشد ازدياد في بناء البيوت الجديدة حدث عام 2000 خلال رئاسة باراك

للحكومة (ص. 4، 12). وفي عام 2003 قدر مكتب الإحصاءات المركزي الإسرائيلي عدد المستوطنين اليهود في الضفة الغربية (باستثناء القدس الشرقية) برقم 220.000 مستوطناً.

(9) George Abed, "Beyond Oslo: A Viable Future for the Palestinian Economy," in Sara Roy (ed), The Economics of Middle East Peace: A Reassessment, Research in Middle East Economics, Volume 3, Middle East Economic Association (Stamford, CT: 1999), pp. 46-7.

(10) Meron Benvenisti, 1986 Report - Demographic, economic, legal, social and political developments in the West Bank (Boulder, CO: 1987), pp. 18-19. Arie Arnon et al., The Palestinian Economy - Between Imposed Integration and Voluntary Separation (New York: 1997), pp. 30-4. Roy, Gaza Strip: p. 195.

(11) لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، "الحق في الغذاء: تقرير صادر عن المبعوث الخاص، جين زيغلر، بعثة إلى المناطق الفلسطينية المحتلة" (31 تشرين الأول/ أكتوبر 2003). (E/CN.4/2004/10/Add.2).

(12) البنك الدولي، "الانتفاضة المستمرة منذ سبعة وعشرين شهرا، الإغلاقات وأزمة الاقتصاد الفلسطيني: تقييم" (القدس، أيار/ مايو 2003)، ص. xi-xiv ("المجتمع الفلسطيني") ص. xiii، 8 ("سوء التغذية الشديد"؛ قارن مع ص. 36–37)، 9، 21، 24–25، 31، 33–34 ("استثنائي")، 48 (أونروا)، 52–53، 57. وفقا لهذه الدراسة، بحلول كانون الأول/ ديسمبر 2002، كانت العمليات العسكرية الإسرائيلية قد تسببت بخسائر تبلغ قيمتها مليار دولار على شكل "أضرار مادية". في حين "إذا تم حساب استهلاك وتدهور الأدوات والبنية التحتية، فسيبلغ مقدار الأضرار الكلي 1.7 مليار دولار". ومن منظار قطاعي، "فإن الأضرار التي أصابت البنية التحتية العامة، هي الأفدح" (الطرق والأرصفة، شبكة المياه وشبكة الصرف الصحي، محطات توليد الكهرباء ومصابيح الشوارع، مركبات جمع النفايات، وما إلى ذلك)، و كان معظم هذه البنية التحتية قد تم تمويله من قبل الجهات المانحة" (ص. xi، 17–19).

(13) المرجع السابق، ص. xii، xvii، 82.

(14) منظمة العفو الدولية، "العيش تحت الحصار: تأثير القيود المفروضة على التنقل على حقوق العمل" (لندن، أيلول/ سبتمبر 2003)، ص. 2 ("مغلقة بالكامل"، "بضعة كيلومترات")، 11 (سكان غزة)، 12 ("الطرق الرئيسة")، 16 ("حظر التجول")، 17 ("عالقين ما بين نقاط التفتيش")، 19 ("كثيرا ما يلجأ")، 25 ("التأثير على").

(15) المرجع السابق، ص. 15 ("الجنود يتمتعون")، 24–25 ("لها الحق في اتخاذ الإجراءات")، "من المهم التمييز").

(16) المرجع السابق، ص. 35-36 ("نسبة صغيرة"، "التمييز")، ("مواجهة").

(17) المرجع السابق، ص. 5 ("واسعة وممتدة")، 7، ("قيود شاملة").

(18) أوري نير، "إسرائيل تخشى العزلة والعقوبات بسبب السياج"، صحيفة فوروورد (9 كانون الثاني/ يناير 2004) ("يقدم المشورة"، "محكمة كنغرية"، "السود"، "السويد"، "محدد سلفا")؛ آندرو سي. إسينتين، "ديرشويتس يقدم المشورة لإسرائيل بشأن النزاع حول الجدار"، مجلة هارفرد كريمزون (24 شباط/ فبراير 2004) ("أليس في بلاد العجائب"، "الخيار الأخير"، "محكمة كنغرية")؛ آلان ديرشويتس، "محاجة بشأن عدم الاستفراد بإسرائيل"، مجلة ذا أوستراليان (8 أيار/ مايو 2004) ("عنصرية"). للاطلاع على خلفية عامة حول مداولات محكمة العدل الدولية، انظر بصفة خاصة أندريس مولر، "عدالة قعيدة: المشي عرجا نحو الجدار"، مجلة نيوز فروم ويذن (آذار/ مارس - نيسان/ إبريل 2004).

(19) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "التوقعات بشأن الجدار الجديد" (نيويورك، 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 2003) ("كارثة إنسانية"، "امتياز")؛ منظمة بتسيلم، "خلف الجدار: انتهاكات حقوق الإنسان نتيجة للحاجز الإسرائيلي الفاصل، ورقة بيان موقف" (القدس، 2003)، ص. 13-14 ("ترتيبات العبور")، 15-17 ("تقليص إمكانيات")، 19-20 ("مصادرة مقنعة للأراضي"، "اجتثاث" وسرقة أشجار الزيتون)؛ تقرير المبعوث الخاص للجنة حقوق الإنسان، جون دوغارد، "حول وضع حقوق الإنسان في المناطق الفلسطينية المحتلة من قبل إسرائيل منذ عام 1967، مقدمة وفقا لقرار اللجنة رقم 1993/2 أ (E/CN.4/2004/6) نيويورك، 8 أيلول/ سبتمبر 2003) (متاجر أغلقت)؛ "معلومات عامة حول الحملة المناهضة لجدار الفصل: "المرحلة الأولى" للجدار (www.stopthewall.org) عدد الأشجار التي تم اجتثاثها). للاطلاع على تحليل مفصل حول التأثير الاقتصادي للحاجز على الفلسطينيين، انظر بصفة خاصة "تأثير السياج الإسرائيلي الفاصل على التجمعات السكانية المتأثرة في الضفة الغربية: تقرير متابعة لمجموعة السياسة الإنسانية والطوارئ واللجنة التنسيقية المحلية للمساعدات" (31 تموز/ يوليو 2003). للاطلاع على مناقشة حول الإغلاقات الحالية "غير المنتظمة وغير المتوقعة" لبوابات الحاجز من قبل الجنود الإسرائيليين، وحول التعسف الإسرائيلي في منح "بطاقات إقامة دائمة" للفلسطينيين، انظر منظمة العفو الدولية "مكان السياج/ الجدار في القانون الدولي" (لندن، شباط/ فبراير 2004)، ص. 9-10، ومجموعة محامي أكسفورد للصالح العام، لجمعية الحقوق المدنية الإسرائيلية، "التبعات القانونية لإنشاء إسرائيل للحاجز الفاصل في المناطق المحتلة"، (جامعة أكسفورد، شباط/ فبراير 2004) ص. 35-36، 40. للاطلاع على مسألة مصادرة الأراضي الفلسطينية من أجل السياج،

والحظر القانوني على ذلك بموجب القانون الدولي حتى على أساس الضرورات العسكرية، انظر منظمة بتسيلم، "خلف الجدار"، ص. 37-38؛ منظمة العفو الدولية، "مكان السياج/ الجدار" ص. 10-11؛ مجموعة محامي أكسفورد للصالح العام، لجمعية الحقوق المدنية الإسرائيلية، "التبعات القانونية لإنشاء إسرائيل للحاجز الفاصل في المناطق المحتلة"، ص. 21-23 ("التعويض")، 38-40. جميع الأرقام الواردة في النص أعلاه بشأن الفلسطينيين المتأثرين بالسياج الفاصل يجب أن تعامل، بوصفها تقديرات؛ للاطلاع على مقارنة للتقديرات المختلفة، انظر المرجع السابق، ص. 6.

(20) منظمة بتسيلم، "خلف السياج"، ص. 28-31؛ منظمة العفو الدولية، "مكان السياج/ الجدار" ص. 4 ("ليس من المخالف للقانون")، ص. 14 ملاحظة 15؛ مجموعة محامي أكسفورد للصالح العام، لجمعية الحقوق المدنية الإسرائيلية، "التبعات القانونية لإنشاء إسرائيل للحاجز الفاصل في المناطق المحتلة"، ص. 17-18 ("لا تبدو منشغلة").

(21) منظمة العفو الدولية، "مكان السياج/ الجدار"، ص. 6 ("جريمة حرب")؛ منظمة العفو الدولية، "رسالة إلى الرئيس بوش بشأن ضمانات القروض لإسرائيل والسياج الفاصل" (نيويورك، 30 أيلول/ سبتمبر 2003) ("اعتداءات أخرى")؛ منظمة بتسيلم، "خلف الجدار"، ص. 32-33 ("السبب الكامن")؛ منظمة هيومان رايتس ووتش، ""السياج الفاصل" الإسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة: التبعات على حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، ورقة إيجاز موقف من منظمة هيومان رايتس ووتش" (نيويورك، شباط/ فبراير 2004)، ص. 4 ("متصلة معها")؛ منظمة هيومان رايتس ووتش، "إسرائيل: سياج الضفة الغربية يعرض الحقوق الأساسية للخطر" يجب على الولايات المتحدة خصم التكاليف من ضمانات القروض" (بيان صحفي، 1 تشرين الأول/ أكتوبر 2003) ("خصم"). بشأن مسألة ترحيل الفلسطينيين الذين يسكنون حاليا على الجانب الإسرائيلي من السياج، والسياج الفاصل في وادي الأردن، وتقليص مساحة الأراضي الفلسطينية إلى نصف الضفة الغربية، انظر بصفة خاصة أمنون بارزيلي، "السياج: مسار نحو الترانسفير الطوعي"، صحيفة هاآريتس (18 شباط/ فبراير 2004). بشأن المقارنة مع البانتوستانات، انظر، فنكلستين، "الحقيقة والخيال" ص. xxvii، والفصل السابع.

(22) "أسئلة وأجوبة مع آلان ديرشويتس"، صحيفة جيروسالم بوست (نسخة الإنترنت) (20 تشرين الأول/ أكتوبر 2004). في مواجهة السخط العالمي، وعلى مايبدو، رغبة بالحفاظ على بعض المصداقية ولتقليص الضرر المتوقع أن ينجم عن قرار المحكمة الدولية، أصدرت المحكمة الإسرائيلية العليا رأيا معارضا بصفة معتدلة حول الجدار في أواخر حزيران/ يونيو 2004، "قضية قرية بيت سوريك ضد حكومة إسرائيل" (HCJ 2056/04). ودعت الحكومة الإسرائيلية لتعديل مسار الجدار تعديلا بسيطا.

من أجل تخفيف الأضرار الإنسانية. ومع ذلك، وعلى النقيض من كل الدلائل واستنتاجات منظمات حقوق الإنسان، أقرت المحكمة زعم الحكومة بأن الجدار "مدفوع بالشواغل الأمنية" على أساس ما زعمت الحكومة و "ليس لدينا أي سبب للتشكيك في صدق الحكومة"، كما أقرت المحكمة بقانونية إنشاء الجدار عميقا في داخل أراضي الضفة الغربية (الفقرات 28-32، 44-45). وعلى الرغم من أن الأمر ليس مؤكدا بعد، إلا أنه من المتوقع أن المسار الجديد للجدار سيقلص المساحة المتأثرة في الضفة الغربية بمقدار 2.5 بالمئة (من 12.7 إلى 10.1 بالمئة). انظر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "تقييم أولي للمضامين الإنسانية للتوقعات بخصوص الجدار في شباط/ فبراير 2005" (القدس الشرقية، شباط/ فبراير 2004).

(7)
المحكمة العليا تسلك الدروب السفلى

(1) المحكمة العليا هي أعلى سلطة قضائية في إسرائيل. [المحكمة العليا في البلدان العربية قد تدعى محكمة التمييز أو محكمة النقض أو غيرها من الأسماء -المترجم]

(2) آلان ديرشويتس، "إسرائيل ما تزال ديمقراطية حقيقية" (شباط/ فبراير 1988)، في "على عكس الرأي السائد" (نيويورك، 1992)، ص. 343-344 (انظر أيضا ص. 362).

(3) آلان ديرشويتس، "ما الذي يجعل الإرهاب فعالا؟" (نيوهيفن، 2002)، ص. 127-128.

(4) منظمة بتسيلم (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة)، "الاحتقار الإسرائيلي للمبادئ القانونية الأساسية" (بيان صحفي، 15 تموز/ يوليو 1998).

(5) ديفيد كريتزمير، "احتلال العدالة: المحكمة الإسرائيلية العليا والمناطق المحتلة" (آلبني، 2002)، ص. 2-3 ("صورة المحكمة" مقتبسة من مقال في المجلة القانونية الإسرائيلية)، 61، 163، 187-188.

(6) المرجع السابق، ص. 81، 138، 152.

(7) غريغ ماير، "محاكمة قائد فلسطيني تركز الانتباه على المحاكم الإسرائيلية"، صحيفة نيويورك تايمز (5 أيار/ مايو 2003).

(8) قضية عجوري ضد قادة قوات الدفاع الإسرائيلية (المحكمة العليا 02/7015) ص. 26-27. وصدرت إدانة بحق أحمد عجوري على الأساس ذاته (ص. 29).

(9) منظمة العفو الدولية، "النقل القسري لفلسطينيين إلى غزة يشكل جريمة حرب" (بيان صحفي، 3 أيلول/ سبتمبر 2002).

(10) منظمة العفو الدولية، "الخشية من عملية نقل قسري" (تحرك عاجل، 15 تشرين الأول/ أكتوبر 2003).

(11) منظمة هيومان رايتس ووتش، "دون وضع قانوني ودون حماية: المحتجزين اللبنانيين في إسرائيل" (نيويورك، تشرين الأول/ أكتوبر 1997). في آذار/ مارس 2000، وافقت المحاكم الإسرائيلية على النظر في التماس أحد المحتجزين اللبنانيين الذي اتهم سلطات السجن بتعذيبه واغتصابه بينما هو في الاحتجاز. للاطلاع على مسألة التمويل والإشراف الإسرائيلي لسجن الخيام الشائن في جنوب لبنان، حيث تم احتجاز عشرات اللبنانيين كرهائن لمدد تصل إلى خمسة عشر عاما "والانتشار الكبير للتعذيب"، انظر منظمة العفو الدولية، "المحتجزون في سجن الخيام: التعذيب وإساءة المعاملة" (لندن، أيار/ مايو 1992)؛ أفيف لافي، "سجن الخيام في المنطقة الأمنية: معسكر اعتقال جماعي يشبه السجون النازية"، مجلة Ha'ir and Kol Hair (17 كانون الثاني/ يناير 1997)؛ منظمة العفو الدولية، "رهائن إسرائيل المنسيون: المحتجزون اللبنانيون في إسرائيل وفي سجن الخيام" (لندن، تموز/ يوليو 1997)؛ منظمة العفو الدولية، "الخشية من حدوث تعذيب وإساءة معاملة" (شواغل قانونية، 18 نيسان/ إبريل 2000)؛ منظمة العفو الدولية، "منظمة العفو الدولية ترحب بعمليات الإفراج عن السجناء في سجن الخيام، وتطالب باحترام معايير حقوق الإنسان" (بيان صحفي، 23 أيار/ مايو 2000)، منظمة العفو الدولية، ""أين الباب؟" رسالة من وفد منظمة العفو الدولية الذي يزور سجن الخيام في جنوب لبنان" (بيان صحفي، 30 أيار/ مايو 2000)؛ ومنظمة هيومان رايتس ووتش، "الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان: الأبعاد المتعلقة بحقوق الإنسان" (بيان صحفي، أيار/ مايو 2000) ("شديد الانتشار"). أوردت منظمة العفو الدولية بخصوص سجن الخيام عن: "نمط منتظم من التعذيب، بما في ذلك استخدام الصعقات الكهربائية والضرب بكيبل كهربائي، وعادة ما يحدث ذلك بعد تغطيس الضحية بالماء"؛ "شهد المحتجزون عن اشتراك موظفين إسرائيليين بصفة مباشرة في التحقيقات وفي التعذيب"؛ "توفي أحد عشر محتجزا،... بعضهم بعد تعرضهم للتعذيب، وتوفي آخرون بسبب نقص العناية الطبية"؛ "اعترف رئيس قسم العمليات في الجيش الإسرائيلي... أن أعضاء في جهاز الأمن الداخلي الإسرائيلي... "عقدوا اجتماعات مرات عديدة سنويا مع المحققين [اللبنانيين] في سجن الخيام"... وأن رواتب المحققين في سجن الخيام... يدفعها الجيش الإسرائيلي" ("رهائن إسرائيل المنسيين"، ص. 8، 10؛ "الخشية من التعذيب وإساءة المعاملة").

(12) منظمة العفو الدولية، "المحكمة العليا سوف تصدر حكما بشأن التعذيب واحتجاز الرهائن" (25 أيار/ مايو 1999)، ومنظمة العفو الدولية، "يجب على الحكومة الإسرائيلية الإفراج عن جميع الرهائن اللبنانيين" (بيان صحفي، 12 نيسان/ إبريل 2000).

(13) قضية بلونيم ضد وزير الدفاع ((A.D.A. 10/94، في كتاب إسرائيل السنوي لحقوق الإنسان (تل أبيب 2000)، ص. 337-338؛ قارن مع منظمة هيومان رايتس ووتش، "مادة مقدمة من منظمة هيومان رايتس ووتش للجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة" (نيويورك، 13 تموز/ يوليو 1998) (حيث ورد اقتباس باراك).

(14) منظمة العفو الدولية، "المحكمة الإسرائيلية العليا توافق على احتجاز الرهائن" (بيان صحفي، 6 آذار/ مارس 1998).

(15) منظمة بتسيلم، "الازدراء الإسرائيلي للمبادئ القانونية الأساسية".

(16) قضية بلونيم ضد وزير الدفاع ((Cr. F.H. 7048/97في الكتاب السنوي الإسرائيلي لحقوق الإنسان (تل أبيب، 2000)، ص. 343، 345 (جميع الاستشهادات من أهارون باراك هي إعادة صياغة وردت في الكتاب السنوي الإسرائيلي لحقوق الإنسان).

(17) "إسرائيل والمناطق المحتلة"، في التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية للعام 2001 (لندن)؛ انظر أيضا منظمة هيومان رايتس ووتش، "الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان: الأبعاد المتعلقة بحقوق الإنسان" (أيار/ مايو 2000). للاطلاع على مسألة الإفراج عن الرهائن اللبنانيين الآخرين، انظر منظمة بتسيلم، "الرهائن اللبنانيون المحتجزون في إسرائيل"، http://www.btselem.org/Arabic/Index.asp.

(18) إسرائيل، الضفة الغربية المحتلة، قطاع غزة، ومناطق السلطة الفلسطينية" في التقرير السنوي لمنظمة هيومان رايتس ووتش لعام 2001 (نيويورك) ("إضفاء الشرعية")؛ منظمة العفو الدولية، "الاحتجاز كرهائن" (بيان صحفي، 22 حزيران/ يونيو 2000)؛ ومنظمة هيومان رايتس ووتش، "إيجاز لبيان خلفيات الموضوع: القانون الإسرائيلي المقترح "لاحتجاز المحاربين الذين لا يستحقون الوضع القانوني لأسرى الحرب"" (حزيران/ يونيو 2000)، www.hrw.org/backgrounder/mena/isr0622-back.htm.

(19) إسرائيل، الضفة الغربية المحتلة، قطاع غزة، ومناطق السلطة الفلسطينية" في التقرير السنوي لمنظمة هيومان رايتس ووتش لعام 2002 (نيويورك).

(20) "إسرائيل، الضفة الغربية المحتلة، قطاع غزة، ومناطق السلطة الفلسطينية" في التقرير السنوي لمنظمة هيومان رايتس ووتش لعام 2003 (نيويورك).

(21) وزارة الخارجية الإسرائيلية، "المحكمة العليا: القرار بشأن مستوطنة كتسير" (8 آذار/ مارس 2000)؛ للاطلاع على تحليل لهذا القرار، انظر "إسرائيل، الضفة الغربية المحتلة، قطاع غزة، ومناطق السلطة الفلسطينية" في التقرير السنوي لمنظمة هيومان رايتس ووتش لعام 2001 (نيويورك).

(22) "إسرائيل، الضفة الغربية المحتلة، قطاع غزة، ومناطق السلطة الفلسطينية" في التقرير السنوي لمنظمة هيومان رايتس ووتش لعام 2002 (نيويورك).

(23) يوفال يواز و ديفيد راتنر، "دائرة أراضي إسرائيل ستسمح لعائلة عربية بالبناء في بلدة يهودية"، صحيفة هاآريتس (10 أيار/ مايو 2004). "إظهار وجه عابس للعرب" (مقال لهيئة التحرير) صحيفة هاآريتس (16 حزيران/ يونيو 2005).

(24) ألوف بين و موشيه رينفيلد، "الحكومة تؤيد مشروع قانون لتخصيص أراضي الدولة لليهود فقط"، صحيفة هاآريتس (8 تموز/ يوليو 2002).

(25) منظمة العفو الدولية، "النظام القضائي العسكري في المناطق المحتلة: إجراءات الاعتقال والتحقيق والمحاكمة" (لندن، تموز/ يوليو 1991)، ص. 5-7، 20-21.

(26) منظمة بتسيلم، "محتجزون دون محاكمة: الاحتجاز الإداري في المناطق المحتلة منذ بدء الانتفاضة" (القدس، 1992)، ص. 1-33، في أماكن متفرقة من النص.

(27) منظمة بتسيلم، "سجناء السلام: الاحتجاز الإداري في أثناء مسيرة أوسلو" (القدس، 1997)، ص. 1-51، في أماكن متفرقة من النص.

(28) منظمة هيومان رايتس ووتش، "سجل إسرائيل في الاحتلال: انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية" (نيويورك، 1998)، ص. 2-3.

(29) منظمة بتسيلم، "الاحتجاز الإداري"، http://www.btselem.org/Arabic/Administrative_Detention/Index.asp.

خاتمة

(1) ألان م. ديرشويتس، "أفضل دفاع" (نيويورك، 1983)، ص. xx-xxi. أما موضوع "المزاعم الزائفة" بما قرأه ديرشويتس، فتناولته في الملحق رقم 1، في حين أن تشويهاته للسجلات و "الأنواع الأخرى من الخداع"، فقمت بتوثيقها في الملحقين رقم 2 و 3.

(2) ألان م. ديرشويتس، "اليهودي الأمريكي المتلاشي" (نيويورك، 1997)، ص. 129.

(3) قارن مع كتاب ألان م. ديرشويتس، "وقاحة" (بوسطن، 1991)، ص. 175، للاطلاع على أحكام شبيهة.

(4) نورمان ج. فنكلستين، "صناعة الهولوكوست: تأملات في استغلال المعاناة اليهودية"، الطبعة الثانية (نيويورك، 2003)، الفصل 1.

(5) ديرشويتس، "أفضل دفاع"، ص. 10؛ ديرشويتس، "وقاحة"، ص. 49 (قارن مع ص. 207).

(6) ديرشويتس، "وقاحة"، ص. 180.

(7) حول موضوع تحريم مناقشة الهولوكوست النازية في الخمسينيات، انظر فنكلستين، "صناعة الهولوكوست"، ص. 13-16.

الملحق 2
تاريخ صراع إسرائيل - فلسطين

(1) يوسف غـورني، Zionism and The Arabs، 1882-1948: دراسـة أيديولوجيـة (أكسفورد، 1987)، الصفحات 108، 207، 260؛ قارن بالصفحات 114، 227، 234، 255. انظر أيضاً سيمحا فلابان، Zionism and the Palestinians (لندن، 1979) خصـوصاً الصـفحـات 19، 20، 22، 25، 28، 32-33، 55، 79، 131، 133، 134، 156، 158.

(2) يوري بن أليـعـازر، The Making of Israeli Militarism (بلومـينغـتـون، إنديانا، 1998)، الصفحات 62، 89.

(3) تقرير لجنة بيل الملكية بشأن فلسطين (لندن، 1937)، الصفحات 76، 94

(4) نفس المرجع السابق. الصفحات 51، 68، 70، 131، 363 (تمت إضافة التشديد)، قارن بالصفحات 110، 136.

(5) بيني موريس، Righteous Victims: A History of the Zionist-Arab Conflict, 1881-1999 (نيويورك:1999)] الصفحة 139.

(6) نفس المرجع السابق صفحة 223؛ وبيني موريس، 1948 and After، طبعة منقحة وموسعة (أكسفورد، 1994)، الصفحات 14-15

(7) موريس، Righteous Victims، صفحة 214.

(8) بيني موريس، The Road to Jerusalem (نيويورك، 2003)، الصفحات 135-140.

(9) نفس المرجع السابق، صفحة 165.

(10) موريس، Righteous Victims، صفحة 208.

(11) بيني موريس، The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947-1949، (كامبريدج، 1987)، الصـفحـات 205-206، 211، 222-223، 230-233، 350 ملاحظة 37،؛ وكذلك موريس، كتاب 1948 وما بعدها، الصفحات 1، 22، 42، 192.

(12) بيني موريس، The Birth of the Palestinian Refugee Problem، طبعة منقحة (كامبريدج، 2004)، صفحة 592.

(13) موريس، Birth، (1987)، الصفحات 287، 292-293، 294. يقول ديرشويتس: إنه استنادا إلى موريس فر خلال المدة من نيسان/ إبريل إلى حزيران/ يونيو من عام 1948 ما بين ألفين وثلاثة آلاف عربي من منازلهم" (كتب "مرافعة لإسرائيل"، صفحة 80). إن الرقم الذي أعطاه موريس في الحقيقة كان بين مئتي ألف وثلاث مئة ألف (مرافعة لإسرائيل، صفحة 256).

(14) بيني مـوريس، Israel's Border Wars, 1949-1956. (أكسـفـورد، 1993)، الصـفـحـات 11، 29-30، 35، 46، 47، 49، 51، 53، 67، 85، 90، 97-99، 124

والصفحات التالية، 130، 132، 135، 137، 138، 166، 169، 169ملاحظة 178، 171، 176، 178-179، 229-230، 244 والصفحات التالية، 271-272، 279، 324-326، 411-413، 415. بالطريقة نفسها فإن رواية ديرشويتس المتعلقة بالهجمات الفلسطينية من سوريا تناقض السجل الوثائقي؛ انظر نورمان ج. فنكلستين، الحقيقة والخيال في صراح إسرائيل-فلسطين، الطبعة الثانية (نيويورك، 2003)، الصفحات 131-134.

(15) السجلات الرسمية للجلسة الخاصة الطارئة الخامسة للجمعية العامة، بحضور جميع الأعضاء، السجلات الحرفية للاجتماعات من 17 حزيران/ يونيو لغاية 18 أيلول/ سبتمبر 1967، الاجتماع المنعقد بحضور جميع الأعضاء رقم 1527. يزعم ديرشويتس بأن الحصار المصري "عُدّ من قبل المجتمع الدولي على أنه عمل من أعمال الحرب" بالطريقة نفسها لا يجد أي سند في السجل الوثائق؛ انظر فنكلستين، "الحقيقة والخيال"، الصفحات 137-141.

(16) فنكلستين، "الحقيقة والخيال"،الصفحات 127-130، 137-141.

(17) أفراهام سيلا، The Decline of the Arab-Israeli Conflict، (ألباني، 1998)، صفحة 91.

(18) ابا إيبان، Personal Witness، (نيويورك، 1992)، صفحة 541؛ ةفنكلشتاين، Image and Reality، الفصل السادس.

(19) موريس،Righteous Victims، الصفحات 387، 413. تتفق جميع الدراسات العلمية على الأهداف المحدودة للعرب من الحرب؛ انظر فنكلستين، "الحقيقة والخيال"، صفحة 165 والكثير من المصادر المنقول عنها في الصفحات 27 إلى 37.

(20) زئيف شيف،) October Earthquakeتل أبيب، 1974)، الصفحات 314، 318.

(21) فنكلشتاين، Image and Reality، الصفحات 167-171. وفي نقطة ذات صلة بالموضوع، كتب ديرشويتس يقول: إن إسرائيل "هي البلد الوحيد في العالم المعاصر الذي أعاد أراضي متنازعا عليها تم الاستيلاء عليها في حرب دفاعية وتمثل أهمية جوهرية لدفاعها الذاتي مقابل السلام" (مرافعة لإسرائيل، صفحة 2). إذا ما طرحنا جانباً الزعم المتشكك بأن ضربتها الأولى في حزيران 1967 كانت "دفاعية" فإن إسرائيل وافقت على إعادة سيناء المصرية إلى مصر وكذلك -لاحقاً- أجزاء من الأراضي الأردنية إلى الأردن. إلا أن الأراضي موضوع الحديث لم تكن في أي من الحالتين أراضي "متنازعاً عليها".

(22) آنيتا شابيرا، Land and Power: The Zionist Resort to Force, 1881-1948، (أكسفورد، 1992)، الصفحات 247-252، 350، 365. انظر أيضاً توم سيغيف، One Palestine, Complete: Jews and Arabs under the British Mandate (نيويورك، 1999) الصفحات 386 -387، 430 -431.

(23) موريس، Border Wars، الصفحات 408 -409.

(24) سجلات مكتب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الاجتماع رقم 1320 (16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1966).

(25) فنكلستين، "الحقيقة والخيال"، الصفحات 196-197

(26) مارتن فان كريفيلد، (The Sword and the Olive نيويورك، 1998) (العبارة المقتبسة من صفحة 211).

(27) للاطلاع على أعمال النهب الإسرائيلية في لبنان، انظر نعوم تشومسكي، مثلث "رهيب"، النسخة المحدثة (بوسطن، 1999) (اقتباس شيف في الصفحة 181)، وروبرت فيسك، "ويل لأمة"، (نيويورك، 1990) (الاقتباس من الصفحات 314-315؛ ورد التوكيد في الأصل)

(28) "Benny Morris Responds" في زاوية "رسائل" مجلة تيكون (آذار/ مارس - نيسان/ إبريل 1989).

(29) هيومان رايتس ووتش، الرهائن المدنيون - انتهاكات قوانين الحرب واستخدام الأسلحة على الحدود الإسرائيلية اللبنانية (نيويورك، أيار/ مايو 1996)؛ ومنظمة العفو الدولية، القتل غير المشروع خلال عملية عناقيد الغضب (لندن، تموز/ يوليو 1996).

(30) منظمة العفو الدولية،القتل غير المشروع.

(31) انظر الموقع www.jewishvertuallibrary.org تحت العنوان "Fatalities in Palestinian Terror Attacks" والعنوان "Major Terror Attacks 1952-1989".

(32) تم تجميع الرقم الذي يمثل الخسائر الإسرائيلية من موقع www.jewishvertuallibrary.org وموقع www.mfa.gov.il/MFA/MFAArchive/2000-2009/2004/4/Israel+Independence+Day+2004.htm، وموريس، Border Wars. بالنسبة لأعداد الإصابات خلال حرب لبنان، انظر تشومسكي، "مثلث رهيب"، الصفحات 221-223، وفيسك "ويل لأمة"، الصفحات 255-257، 323، 418.



مكائد المفتي

(1) تؤكد هونيغ بصورة عرضية في موضع معين بأن: "هذا يدعمه كمٌّ وافر من الوثائق من محاكمات نرومبرغ وآيخمان". ولم يتم تزويد [القارئ] بالمزيد عن مصدر المعلومة على الرغم من أن سجل محاكمة نورمبرغ وحده يقع في اثنين وأربعين جزءاً.

(2) بيني موريس، Righteous Victims: A History of the Zionist-Arab Conflict، 1881-1999 (نيويورك، 1999). في الصفحة 165 يروي موريس الحقيقة المعروفة بأن النازيين قدموا العون المالي لأنشطة المفتي خلال الحرب العالمية الثانية.

(3) يهـوشـوا بوراث، (The Palestinian Arab National Movement لندن، 1977).
باروخ كيمرلينغ وجويل إس ميغدال، The Palestinian People(كامبريدج، 2003).

(4) فيليب مطّار، مفتي القدس (نيويورك، 1988)، صفحة 107؛ زفي إلبيليغ، "المفتي الأكبر"(لندن، 1993)، صفحة 72؛ راؤول هيلبيرغ، "تدمير اليهود الأوروبيين" (نيويورك، 1985)، 2:789-790 (ناقلاً عن احتجاج قدمة الحسيني إلى وزير الخارجية الألماني على زيادة الهجرة اليهودية إلى فلسطين). "من غير المرجح" تأتي من لقاء عبر الهاتف مع هيلبيرغ في 19 أيلول/ سبتمبر 2003.

(5) جوزيف هيلر، "عصابة شتيرن"، 1940-1949 (لندن، 1995)، الصفحات 77-108 (العبارات منقولة من صفحة 85-86).



الملحق 3

عملية السلام

(1) شابتاي تيفيث، Ben-Gurion and the Palestinian Arabs: from Peace to War (نيويورك، 1985)، الصفحات 34-35. للاطلاع على الخريطة الصهيونية الرسمية حوالي العام 1919 التي تضع حدوداً لمزاعم مماثلة في الأراضي، انظر وولتر لاكوور، A History of Zionism (نيويورك، 1972)، صفحة 85. وسيمحا فلابان، The Birth of Israel: Myths and Realities (نيويورك، 1987)، صفحة 17.

(2) آفي شـــلايم، Collision across the Jordan: King Abdullah, the Zionist Movement, and the Partition of Palestine (آكسفورد، 1988)، الصفحات 62-64.

(3) بيني موريس، Righteous Victims (نيويوزرك، 1999)، صفحة 138؛ وتقرير اللجنة الملكية لفلسطين (لندن، 1937)، صفحة 391.

(4) ميكائيل كوهين، Palestine and the Great Powers (برنستون، 1982)، الصفحة 27 ملاحظة 31؛ وشلايم، Collision، الصفحات 117-119؛ وإيفان إم ويلسون، Decision on Palestine: How the US came to Recognize Israel (ستانفورد، 1979)، الصفحات 112-113.

(5) ميرون ربابورت،"مقابلة مع بيني موريس"، صحيفة يدعوت أحرونوت (11 تشرين اول/ نوفمبر 2001).

(6) انظر مقدمة هذا الكتاب.

(7) وليـام روجـر لويس، The British Empire in the Middle East, 1945-1951: Arab Nationalism, the United States, and Postwar Imperialism (نيويورك، 1984)، صفحة 445.

(8) وليد الخالدي، زيارة ثانية إلى قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلة دراسات فلسطينية (عدد خريف 1977)، الصفحات 11، 13(التوكيد كما في الأصل).

(9) لويس، The British Empire، الصفحات 483 ملاحظة 13، 485-486، 491. في الاتجاه المضاد للضغط الصهيوني المركز كان اعتبار التوازن المهم الذي صاغ قرار إدارة ترومان عامي 1947-1948 هو رد الفعل العربي وخاصة السعودي. وقد ألح ابن سعود -الملك السعودي- بصورة أساسية بأنه لن يتدخل في سياسة إدارة ترومان المناصرة للصهيونية طالما أن الولايات المتحدة لا تتدخل عسكرياً في الصراع المتنامي (أي أنه إذا تدخلت إدارة ترومان عسكرياً فإن ابن سعود لن يقف مكتوف اليدين)- وفي النتيجة هذا ما حدث بالضبط. للاطلاع على تفاعلات هذه العوامل وغيرها، انظر كينيث راي بين، The March to Zion: United States Policy and the Founding of ISrael (لندن، 1979)، وكذلك انظر بصورة خاصة ميكائيل جيه كوهين،) Truman and Israelبيركلي، 1990).

(10) مياكئيل بار-زوهار، Ben-Gurion: A Biography (نيويورك، 1978)، صفحة 162.

(11) شلايم، Collusion، صفحة 16.

(12) فلابان، Birth، الصفحات 31، 34-35.

(13) الدراسات المهمة التي تناولت هذا الاتفاق السري هي: شلايم، Collusion، وبيني موريس، The Road to Jerusalem (نيويورك، 2003).

(14) الأمم المتحدة "مقدمة التقرير السنوي للأمين العام حول عمل المنظمة، 16 حزيران/ يونيو 1966- 15 حزيران/ يونيو 1967"، في الجمعية العامة، السجلات الرسمية: الجلسة الثانية والعشرون الملحق 1أ (نيويورك، 15 أيلول/ سبتمبر 1967) الفقرة 47.

(15) السجلات الرسمية لمجلس الأمن، الجلسة الثانية والعشرون، 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 1967، الاجتماع رقم 1381.

(16) اللورد كارادون وآخرون، U.N. Resolution 242: A Case Study for in Diplomatic Ambiguity (واشنطن دي سي، 1981)، صفحة 33. للاطلاع على موقف اللورد كارادون بشأن القرار 242 انظر أيضاً بيلابيس بنكيردا، "Rethinking United Nations Security Council Resolution 242-The Case for the Status Quo Ante Bellum". (رسالة ماجستير، جامعة إكسيتر، 2003)؛ وللاطلاع على مداخلات أعضاء مجلس الأمن حول القرار 242، انظر خصوصاً جون ماكهوجو "Resolution 242: A Legal Reappraisal of the Right-Wing Israeli Interpretation of the Withdrawal Phrase with Reference to the Conflict between Israel and the Palestinians "فصلية القانون الدولي والمقارن (عدد أكتوبر 2002)، الصفحات 866-872.

(17) "مذكرة من المساعد الخاص للرئيس (روستوف) للرئيس جونسون (24 تشرين الأول/ أكتوبر، 1967) (وثيقة رقم 487)، صفحة 942؛ "برقية من الوفد الأمريكي لدى الأمم المتحدة إلى وزارة الخارجية (4 تشرين الثاني/ نوفمبر، 1967) (وثيقة رقم 501)"، الصفحات 982-983؛ "برقية من وزارة الخارجية إلى السفارة في إسرائيل (30 تشرين الثاني/ نوفمبر، 1968) (وثيقة رقم 506)، صفحة 998؛ "مذكرة من وزير الخارجية رسك إلى الرئيس جونسون (غير مؤرخة) (وثيقة رقم 513)"، صفحة 1012، في Foreign Relations of the United States, 1964-1968 المجلد 19: Arab-Israeli Crisis and War (واشنطن دي سي، 2004). إن أكثر التحليلات دقة وشمولاً لموقف الولايات المتحدة بشأن القرار 242 والتي تدعم حجتنا هنا هي دراسة لوزارة الخارجية قامت بها نينا جيه نورينغ وولتر بي سميث الثاني بعنوان The Withdrawal Clause in UN Security Council Resolution 242 Of 1967: Its Legislative History and the Attitude of the United States and Israel since 1967 (4شباط/ فبراير، 1978).

(18) "برقية من وزارة الخارجية إلى السفارة في الأردن (9 تشرين الثاني/ نوفمبر 1968) (وثيقة رقم 312)"، صفحة 619؛ "برقية من وزارة الخارجية إلى السفارة في إسرائيل (13 تشرين الثاني/ نوفمبر 1968)، (وثيقة رقم 320)"، الصفحات 634-636؛ "مذكرة مداولات" (14 تشرين الثاني/ نوفمبر 1968) (وثيقة رقم 321)، صفحة 641؛ "برقية من السفارة في الأردن إلى وزارة الخارجية (20 تشرين الثاني/ نوفمبر 1968) (وثيقة رقم 328)"، صفحة 654؛ "مذكرة معلومات من المساعد الخاص للرئيس (روستوف) إلى الرئيس جونسون (22 تشرين الثاني/ نوفمبر 1968) (وثيقة رقم 329)"، صفحة 655؛ "برقية من السفارة في الأردن إلى وزارة الخارجية (19 كانون الأول/ ديسمبر 1968) (وثيقة رقم 353)"، صفحة 699، في Foreign Relations of the United States, 1964-1968، الجزء 20: Arab-Israeli Dispute (واشنطن دي سي، 2001).

(19) دائرة السجلات الحكومية، وزارة الخارجية والكومونويلث 515/17، "البعثة البريطانية بنيويورك إلى وزارة الخارجية"، برقية رقم 3164، 12 تشرين الثاني/ نوفمبر 1967؛ دانييل ديشون (محرر)، سجلات الشرق الأوسط، الجزء 4، 1968 (القدس، 1973)، صفحة247 (تم تسريب تصريحات ديان إلى الصحافة الإسرائيلية).

(20) السير روبرت جيننغ والسير آرثر واتس (محرران)، Oppenheim's International Law، الطبعة التاسعة (لندن، 1992)،1-702 إلى 705، وشارون كورمان، The Right of Conquest: The Acquisition of Territory by Force in International Law and Practice (أكسفورد، 1996)، الصفحات 203-214.

(21) فنكلستين، "الحقيقة والخيال"، الصفحات 151-165 ("قائمة مبادئ"، صفحة 152 وكذلك "لن تنسحب" صفحة 158).

(22) نعوم تشومسكي، Fatal Triangle: The United States, Israel and the Palestinians، طبعة محدثة (بوسطن، 1999)، الفصل الثالث.

(23) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 42/44، قضية فلسطين (6 كانون الأول/ ديسمبر 1989)؛ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 163/58، حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير (22 كانون الأول/ ديسمبر 2003)؛ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 21/58، التسوية السلمية لقضية فلسطين (22 كانون ثالاني/ يناير 2004).

(24) قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم إس/11940؛ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم إس/13911. للاطلاع على خلفية وتفاصيل قرار كانون الثاني/ يناير 1976 انظر تشومسكي، Fatal Triangle، الصفحات 67-68.

(25) للاطلاع على الخطة السعودية - المشار إليه أعلاه - انظر يهودا لوكاس (محرر). The Israeli-Palestinian Conflict: A Documentary Record, 1967-1999 (كامبرديج، 1992)، الصفحات 477-478؛ ويهوشفاط هاركابي، Israel's Fateful Hour (نيويورك، 1988)، صفحة 101 الذي يقول إن الخطة التي تلخص غزو لبنان قد تم التقدم بها إلى رئيس الوزراء مناحيم بيغين والوزراء في أيلول/ سبتمبر 1981.

(26) أفنير يانيف، Dilemmas of Security and the Israeli Experience in Lebanon (أكسفورد، 1987)، الصفحات 20، 22-23، 50-54/ 67-70، 87-89، 100-101، 105-106، 113، 143، 294 ملاحظة 46.

(27) للاطلاع على مقتطفات من البيان السياسي انظر لوكاس، Israeli-Palestinian Conflict، الصفحات 415-420.

(28) للاطلاع على النص الكامل "لمبادرة السلام التي قدمتها حكومة إسرائيل، 14 أيار/ مايو 1989"، انظر لوكاس، Israeli-Palestinian Conflict، الصفحات 236-239.

(29) للاطلاع على خطة حزب العمل، انظر الموقع /www.jewishvirtuallibrary.org jsource/politics/labor.html .

(30) يوسي فيتر "رئيس الوزراء يخسر التصويت على الدولة الفلسطينية"، صحيفة هاآريتس (14 أيار/ مايو 2002) ميرون بنفينيستي Bantustan plan for an apartheid Israel، الغارديان (26 نيسان/ أبريل 2004)، انظر أيضاً عكيفا إلدار "تحليل: خلق بانتوستان في غزة"، صحيفة هاآريتس (16 نيسان/ أبريل 2004).

(31) ألان م. ديرشويتس، Making the Case for Israel، www.FrontPageMagazine.com (1حزيران/ يونيو 2004).

(32) مراسلات بالبريد الإلكتروني بين معين رباني والدكتور طاهر المصري من جامعة النجاح الوطنية (12 تشرين الأول/ أكتوبر 2003). يقول الدكتور المصري، وهو مدير أبحاث الرأي العام في جامعة النجاح: إن مركز الاستطلاعات في الجامعة تأسس فقط في تموز/ يوليو 2003 وإن أول استطلاع للرأي أُجري من 17-19 تموز/ يوليو 2003. ولم يرد شميمان على الأسئلة بالبريد الإلكتروني كما أن البحث الشامل والدقيق الذي أُجري في الإنترنت لم يأت بأي سجل لمثل هذا الاستطلاع.

(33) أورد مركز القدس للإعلام والاتصال [JMCC, www.jmcc.org/publicpoll/results] النتائج التالية:

	تأييد التفجيرات الانتحارية (٪)	تأييد الإجماع الدولي/ تأييد تحرير كل فلسطين (٪)
كانون الأول/ ديسمبر 2001	64	40/49
كانون الأول/ ديسمبر 2002	63	47/46
تشرين الأول/ أكتوبر 2003	62	43/45
حزيران/ يونيو 2004	62	46/42

وجميع النتائج الأخرى التي تم نشرها في النص اختيرت من استطلاعات مركز القدس للإعلام والاتصال. وقد أثنى البنك الدولي على استطلاعات المركز، بوصفها "سليمة من حيث منهجيتها" (سبعة وعشرون شهراً - الانتفاضة، الإغلاقات والأزمة الاقتصادية الفلسطينية- تقييم [القدس، أيار/ مايو 2003]، صفحة 40 ملاحظة 77). بالنسبة للاقتباس عن الشقاقي، انظر مركز جافي للدراسات الإستراتيجية، "الرأي العام الفلسطيني وانتفاضة الأقصى"، في تقييم إستراتيجي (تل أبيب، حزيران/ يونيو 2002)، صفحة 5. للاطلاع على المعارضة الفلسطينية لاستهداف الداخل الإسرائيلي خلال الانتفاضة الأولى، انظر مثلاً نورمان جي فنلكشتاين، صعود وأفول فلسطين: تحليل شخصي لسنوات الانتفاضة (مينيابولس، 1996)، صفحة 37. في الحقيقة، عارض الرأي العام الفلسطيني بصورة ساحقة أية عمليات عسكرية فلسطينية حتى ضد الجنود الإسرائيليين في الأراضي المحتلة.



ديرشويتس مقابل تشومسكي

(1) بوسطن، 1983. وصدرت في عام 1999 طبعة محدثة بعنوان "مثلث رهيب".

(2) نعوم تشومسكي، "سلام في الشرق الأوسط" (نيويورك، 1974).

(3) تشومسكي، "المثلث الرهيب"، صفحة 42.

(4) على الرغم من أن تشومسكي كتب مؤلفات ضخمة حول الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، إلا أن ديرشويتس فضّل الرجوع إلى محاضرات تشومسكي التي لا يمكن

التحقق من تحوير ديرشويتس لها الأمر الذي يعلمه ديرشويتس جيداً. إن مزاعم ديرشويتس التي يمكن التحقق من صحتها بالرجوع إلى الأصول التي كتبها تشومسكي تفتقر إلى الموضوعية على نحو منتظم. فهو على سبيل المثال يقترح في صفحة 79 من كتابه "مرافعة لإسرائيل" بأن تشومسكي شوه حقائق للمؤرخ بيني موريس في محاضرة ألقاها بجامعة هارفرد. ونقل على لسان تشومسكي أنه أكد بصورة خاطئة أن "بيني موريس أثبت أن السكان العرب "أخرجوا من ديارهم" من قبل الإسرائيليين" عام 1948. ومع ذلك وكما يورد تشومسكي، فقد قال موريس في كتابه Israel's Border Wars (نيويورك، 1993) إنه خلال حرب 1948 "تم تحطيم الفلسطينيين، حيث تم إخراج نحو 700000 منهم إلى المنفى". (صفحة 410).

(5) آلان م. ديرشويتس مرافعة لإسرائيل، www.FrontPageMagazine.com (1 حزيران/ يونيو 2004).

(6) "Invasion Alters Israel's Occupation" (آب/ أغسطس 1990، في Contrary to Popular Opinion (نيويورك، 1992)، صفحة 357؛ وللاطلاع على نفس الصيغة، انظر "Why Is the PLO Still So Popular?" (آذار/ مارس، 1991)، في نفس الكتاب، صفحة 362.

(7) آلان م. ديرشويتس، "وقاحة" (بوسطن، 1991)، صفحة 232.

(8) حاييم هانويركر، "أمثولة، إسرائيل هذه"، صحيفة هاآريتس (12 كانون الأول/ ديسمبر 2003)

(9) للاطلاع على خطة آلون، انظر بتسيلم (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة)، "الاستيلاء على الأراضي: سياسة إسرائيل الاستيطانية في الضفة الغربية". (القدس، أيار/ مايو 2002)، صفحة 7.



أحجية الكلمات

(1) تنص المادة 13 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن "للجميع الحق في مغادرة أي بلد بما فيها بلادهم والعودة إليها". وسن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية -وهي معاهدة تمنح القوة القانونية للكثير من الحقوق المعلن عنها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان- حق العودة من بين قوانينه الأخرى، حيث نصت المادة 12-4 على: "يجب عدم حرمان أي شخص من الدخول إلى بلده".

(2) فلسطين -تقرير حول سير أعمال وسيط الأمم المتحدة (A/RES/194[III]11) (11 كانون الأول/ ديسمبر 1948).

(3) مساعدة للاجئين الفلسطينيين (10) (A/RES/56/52 كانون الأول/ ديسمبر 2001)؛ مساعدة للاجئين الفلسطينيين (11) (A/RES/57/117 كانون الأول/ ديسمبر 2002)؛ مساعدة للاجئين الفلسطينيين (9) (A/RES/58/91 كانون الأول/ ديسمبر 2003)

(4) التسوية السلمية للقضية الفلسطينية (3) (A/RES/58/21 كانون الأول/ ديسمبر 2003).

(5) "هيومان رايتس ووتش تحض على الاهتمام بمستقبل اللاجئين الفلسطينيين" (22 كانون الأول/ ديسمبر 2000)، www.hrw.org/press/2000/12/isrpab1222.htm؛ "ينبغي أن تكفل إسرائيل والقادة الفلسطينيون أن يكون حق العودة من ضمن الحل الشامل لمشكلة اللاجئين" (22 كانون الأول/ ديسمبر 2002)، www.hrw.org/press/2000/12/return1222.htm.

(6) منظمة العفو الدولية، حق العودة: قضية الفلسطينيين. بيان سياسة (لندن، 30 آذار/ مارس 2001).



د - كامب ديفيد وطابا

(1) المصادر الرئيسة لكامب دفيد وطابا هي تشارلز إندرلين، Shattered Dreams: The Failure of the Peace Process in the Middle East, 1995-2002 (نيويورك، 2002) وعن طابا بصورة خاصة ارجع إلى وثقة موراتينوس التي وضعها المبعوث الخاص للسلام للاتحاد الأوروبي ميغيل موراتينوس. وأكدت جميع أطراف التفاوض دقة رواية إندرلين وشرح موراتينوس لطابا.

(2) إندرلين، Shattered Dreams، الصفحات 185-187، 193، 195، 201-202، 212-213.

(3) كليتون إي سويفر، The Truth about Camp David (نيويورك، 2004)، صفحة 402، حيث ينقل عن متحدث رسمي باسم البيت البيض في 3 كانون الثاني/ يناير 2003 بأن "كلا الطرفين قد وافق الآن على أفكار الرئيس مع بعض التحفظات".

(4) لا خلاف حول أن باراك هو الذي علق محادثات طابا معلناً قراره لرئيس الوزراء السويدي غوران بيرسون والأمين العام للأمم المتحدة كوفي آنان في 28 كانون الثاني/ يناير 2001. (رئيس الوزراء بارك: إيقاف الاتصالات الدبلوماسية مع الفلسطينيين إلى ما بعد الانتخابات"، www.mha.gov.il/MFA/Government/Communiques/2001). وعلى الرغم من أن حجة باراك كانت الانتخابات القادمة،

قال المفاوض الإسرائيلي البارز أمنون ليبكين-شاحاك لاحقاً إن باراك لم يكن جاداً على الإطلاق بشأن طابا وقد استخدمها بكل بساطة كحيلة انتخابية: "لم يكن الهدف من طابا التوصل إلى اتفاق، بل كانت طابا ترمي إلى إقناع عرب إسرائيل بالتصويت" (شويشر، Truth About Camp David، صفحة 403). وما إن أصبح واضحاً أن باراك سيخسر الانتخابات بغض النظر عن أصوات العرب هرب من طابا.

(5) بيني موريس، Camp David and After: An Exchange (1- مقابلة مع إيهود باراك)"، New York Review of Books (13 كانون الثاني/ يناير 2002). وقارن بكتاب إندرلين، Shattered Dreams، صفحة 197 .

(6) عكيفا إلدار، تصورات شعبية خاطئة، صحيفة هاآريتس (11 حزيران/ يونيو 2004).

(7) للاطلاع على نص الخطة السعودية، انظر الغارديان اللندنية (28 آذار/ مارس 2002). ولمراجعتها بشأن "حق العودة" انظر سوزان غلودنبيرغ "القادة العرب يتوصلون إلى اتفاق بالمناورة حول مسألة اللاجئين"، الغراديان (29 آذار/ مارس 2002). أفيف لافي "ماذا بشأن لو أن العرب يريدون صنع السلام؟" صحيفة هاآريتس (5 نيسان/ أبريل 2002) ("تشبه"، "بازدراء")؛ وعوزي بنزيمان "تشويه الخريطة"، صحيفة هاآريتس (27 نيسان/ أبريل 2002). وللاطلاع على تعقيب ثاقب النظرة في الخطة السعودية، انظر يوري أفنيري "كيف يمكن إجهاض الخطة السعودية؟" (4 آذار/ مارس 2002)، www.counterpunch.org/avnerysaudis.html.



ألان ديرشويتس يتحدث عن التعصب والازدواجية والنفاق

(1) روبرت فيسك، Pity the Nation (نيويورك، 1990)، الصفحات 511-520.

(2) كمال إتش كربت، Ottoman Population (ماديسون، وسكاوسن، 1985)، صفحة 178 .

(3) المادة 3 (3) من قانون الجنسية الأردني... بتاريخ 16 شباط/ فبراير 1954. إن الكاتب مدين لمعين رباني وأنيس قاسم لتوضيحهما هذه المسألة.



ذات يوم (غريب) في أيلول/ سبتمبر

(1) أليكس بيم، Another Middle East Conflict، بوسطن غلوب (2 تشرين أول/ أكتوبر 2003)

(2) ألان ديرشويتس، ما الذي يجعل الإرهاب فعالاً (نيويورك، 2002)، صفحة 89. وقد كرر

ديرشويتس رقم العشرين ألف هذا في لقاءاته الترويجية للكتاب: انظر مثلاً سوزي هانسن "ما الذي يجعل الإرهاب فعالاً"؟) www.Salon.com مقابلة) (12 أيلول/ سبتمبر 2002)

(3) ديرشويتس، "ما الذي يجعل الإرهاب فعالاً"؟، صفحة 236 هامش 11

(4) وزارة الخارجية الألمانية، الأرشيف السياسي، مجلد بي-36، رقم 578.

(5) "Nase abbeissen: Vergebens suchten die Law-and-order-Fans der Union, die Flugzeugentführung der arabischen Guerillas in W?hlersympathie umzumünzen,"، مجلة دير شبيغل (6 تشرين ثاني/ نوفمبر 1972)، صفحة 25.

(6) "Alles hohe Diplomatie: 20 Jahre nach dem Münchner Olympia-Massaker k?mpfen die Familien der israelischen Opfer noch immer um Schadensersatz aus Deutschland,"، دير شبيغل (31 آب/ أغسطس 1992)، صفحة 80. وحتى المواقع اليمينية "المؤيدة" لإسرائيل تقول: إن جميع مرتكبي مذبحة ميونيخ ماتوا (انظر ميتشل بارد، The Munich Massacre، www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/Terrorism/munich.html).

(7) رسالة من إيرليش فغنر إلى غيلفة ناغال (29 شباط/ فبراير 2004). إن الكاتب مدين لناغال لتوفيرها بحثها المكثف ومراسلاتها حول هذا الموضوع.

(8) ويشتمل هؤلاء على وزير الداخلية في حكومة براندت، وهو هانس ديترتش غينشر وعمدة ميونيخ السابق هانز-جوتشن فوغل (يومئ ريف إلى فوغل بخصوص الشهادة المؤيدة [لزعمه] (ورئيس مكتب المستشار الألماني آنذاك هورست إمكيه؛ والمفوض السياسي الاتحادي لبرلين والوزير الاتحادي إيغون بار؛ وعضو البرلمان هانز-كريستيان شتروبيليه؛ وكاتب السيرة الذاتية لبرانت بيتر ميرسيبرغر؛ وموثقا الفيلم الباحثان أوليفر شتروز وهيرمان شرايبر؛ وريتر بلاسيوس الصحفي في فرانكفورتر الغيماينه تسايتونغ؛ والبروفيسور ميائيل وولفزون من جامعة القوات المسلحة الاتحادية الألمانية (ميونيخ)؛ وهانز كوشنيك الذي مثّل ألمانيا في المحادثات مع إسرائيل بعد إطلاق سراح الفلسطينيين. إن بحوزة مؤلف هذا الكتاب تصريحات بأقوال كل من هؤلاء الأشخاص.

(9) آلان م. ديرشويتس "Alle lieben tote Jude"، دي فيلت (15 حزيران/ يونيو 2002).



التحريض على الإرهاب

(1) نيو هيفن، 2002.

(2) للاطلاع على سجل التصويت، انظر /http://untreaty.un.org/ENGLISH/Status Chapter_xviii/treaty5.asp . أكدت إسرائيل أن قابلية انطباق حظر أخذ الرهائن في الاتفاقية "في كافة الظروف" في حين وافقت عليها الولايات المتحدة من دون تعليق. إن مؤلف هذا الكتاب مدين لرافال تشوزوروسكي لتوضيحه هذه النقاط.




9789960543659

